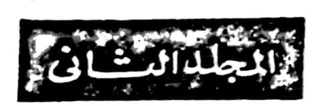


١٩١٧ ـ ١٩٢٣

تأليف
ادوارد هاللت كار

ترجمة
عبد الكريم أحمد



الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر



ان أكثر أوجه النقد التي وجهت الى المجلد الأول نفاذا هي تلك التى اتهمنى اصحابها بانى قلبت الترتيب الطبيعى بان وضعت الاجراءات السياسية والدستورية فى السنوات الأولى للنظام السوفيتى قبل الظروف الاقتصادية التى أملت هذه الاجراءات وفسرتها الى حد كبير • ويسمح الآن ظهور المجلد الثانى بعد عام من الاول بدراسة هذين الموضوعين المتداخلين جنبا الى جنب • كما انى لست مقتنعا تماما ، وقد ألقيت مهمة الاختيار الصعبة على كاهلى ، بان المهمة تكون اسهل لو انى بدات بالتطورات الاقتصادية المعقدة قبل وصف الاطار السياسى الذى تمت داخله • وحتى الآن لا تعد الصورة مكتملة ، حيث ان العلاقات الخارجية لروسيا السوفيتية فى هذه السنوات سيتضمنها مجلد ثالث سيكون معدا للنشر فى العام القادم •

وداخل المجلد الحالى نفسه ظهرت ايضا مشاكل صعبة فيما يتعلق بالترتيب • ففى حين يعتمد كل جانب من أى اقتصاد على كل جانب آخر ، كان من الواضح أنه من الضرورى هنا تقسيم الاقتصاد السوفيتى الى قطاعاته الرئيسية • بيد أن هناك تقسيما آخر أقل وضوحا من ذلك ، هو ان كل قطاع ينقسم الى فترات داخل الفترة الرئيسية التى يعالجها هذا المجلد • وقد يبدو لأول وهلة انه من الأفضل مناقشة كل قطاع ، كالزراعة مثلا ، طوال الفترة كلها فى فصل واحد • بيد أنه لما كانت الفترة تنقسم فعلا الى ثلاث فترات لكل منها سماتها الخاصة ـ فترة الثورة نفسها وفترة شيوعية الحرب وفترة المرحلة الأولى من السياسة الاقتصادية

الجديدة ـ فقد قر الرأى فى آخر الأمر على تقسيم تتابعى الى فصول يناقش فى كل منها كل قطاع من الاقتصاد على حدة داخل الأقسام الثلاثة المخصصة لهذه الفترات . وتجعل قائمة المحتويات من السهل على القارىء ، اذا اراد ، أن يتابع الطريق الآخر بأن يتناول الزراعة مثلا فى الكتاب كله ثم يعود الى الصناعة وهكذا .

وهناك مشكلة اخرى قد تتطلب تفسيرا هى النقطة التى ينتهى عندها هذا المجلد . فقد كانت الخطة الأولى لهذه الدفعة ، المؤلفة من ثلاثة مجلدات ، من تاريخ روسيا السوفيتية هى أن تستمر الى الوقت الذى انسحب فيه لينين من المسرح وبدا الصراع على من يخلفه . وفى المجلد الأول كان انشاء « اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » (USSR) واقرار دستوره والغاء قوميسيرية الشعب للجنسيات فى يوليو ١٩٢٣ نقطة ملائمة للوقوف عندها . أما فى المجلد الثانى فان نقطة التوقف جاءت قبل ذلك شيئا ما . فقد بلغت المرحلة الأولى من السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) ذروتها فى شتاء ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ ، واجتمع المؤتمر الثانى عشر للحزب فى ابريل ١٩٢٣ ـ بعد عجز لنين عن العمل نهائيا بشهر ـ فى ظل أزمة اقتصادية وشيكة أرغمت الزعماء المتنافسين على اتخاذ مواقعهم فعلا ، ومن ثم فانى توقفت فى هذا المجلد قبل المؤتمر الثانى عشر ، باستثناء الفصل الأخير الخاص « ببدايات التخطيط » . فقد كانت مناقشات المؤتمر فيما يتصل بهذا الموضوع تنصب على مناقشات سابقة أكثر منها على بداية امر جديد ، ومن ثم ادرجتها فى هذا الفصل .

وقد ساعدنى جميع من شكرتهم فى مقدمة المجلد الأول تقريبا فى اعداد هذا المجلد أيضا بطريقة أو بأخرى ، وبالاضافة اليهم اعارنى مستر موريس دوب مشكورا بعض الكتب من مكتبته ما كنت لأحصل عليها بوسيلة اخرى ، وكذلك سمحت لى مسز ديوار من المعهد الملكى للشئون الدولية باستخدام المادة التى جمعتها لمشروع دراسة تقوم بها فى السياسات العمالية السوفيتية . وانى مدين بالشكر أيضا بصفة خاصة لمستر اسحق دويتشر الذى وضع تحت تصرفى مذكراته عن أوراق تروتسكى غير المنشورة والتى توجد بمكتبة

وايدنر بجامعة هارفارد ، فالى كل أولئك والى غيرهم ممن قدموا لى يد المساعدة أو النصيحة فى البحث عن المواد وفى كتابة هذا المجلد أود ان اقدم خالص شكرى مرة اخرى .

وينبغى ان اضيف أن قائمة بيليوجرافية كاملا وثبتا بالأسماء والموضوعات للمجلدات الثلاثة الخاصة « بثورة البلاشفة » سيظهران فى نهاية المجلد الثالث .

أ . هـ . كار — ٥ يونيو ١٩٥١

الفهـــرس

الموضـــوع	الصفحة

القسم الرابع

النظام الاقتصادى

الفصل الخامس عشر

نظريات وبرامج

انبثقت تعاليم ماركس كرد فعل « لطوبائية » الاشتراكيين الأول الذين بنوا مجتمعات اشتراكية مثالية من أخيلتهم وتصوراتهم ولم يشعروا بأن هناك ضرورة لأن يشغلوا أنفسهم بمسألة كيف يمكن تطوير المجتمعات القائمة الى تلك المجتمعات المثالية فى المستقبل • وكان أسلوب ماركس تاريخيا : فكل التغييرات فى مصائر الجنس البشرى وتنظيماته جزء من عملية دائمة الاستمرار • وقد افترض ـ وهو الافتراض المسبق الوحيد الذى لم يحاول اثباته ـ ان المجتمع الحديث سيحاول دائما فى المدى الطويل أن ينظم نفسه بطريقة تتيح له استخدام موارده الانتاجية الى أقصى حد ممكن • ومن ثم بدأ بتحليل المجتمع القائم ليبين أن النظام الرأسمالى ، الذى كان فى وقت ما أداة تعمل على اطلاق ودعم توسع لم يسبق له مثيل للمواد الانتاجية للجنس البشرى ، قد بلغ الآن مرحلة فى نموه التاريخى أصبح فيها عائقا فى سبيل استخدام هذه الموارد الى أقصى حد وعقبة فى سبيل التقدم : ومن ثم فلابد ، مادام فرض ماركس الأولى سليما ، أن يحل محله نظام اجتماعى جديد (أطلق عليه ماركس اسم «اشتراكية» أو «شيوعية») يسمح مرة أخرى بأقصى استخدام للموارد الانتاجية ودعمها • وكان مفهوم ماركس سياسيا ثوريا بمعنى انه اعتقد أن الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ينطوى على احلال البرولتاريا محل البورجوازية بوصفها الطبقة الحاكمة ، وأنه لا يمكن تصور أن يتم ذلك ، فى معظم البلاد على الأقل ، بدون عنف ثورى • ولكنه كان أيضا علميا

وتطوريا • فكما نما البناء الاقتصادى للمجتمع الرأسمالى من البنـــاء الاقتصادى للمجتمع الفيودرالى ، كذلك ســـينمو البناء الاقتصـــادى للاشتراكية من البناء الاقتصادى للرأسمالية بعملية مماثلة • وكانت معظم كتابات ماركس موجهة لاقناع قرائه ، لا بأن التغيير من الرأســـمالية الى الاشتراكية أمر مرغوب فيه ـ فهذا ينطوى عليه ضمنا فرضه الأول ، بل أن هذا التغيير حتمى •

وهكذا فان ماركس شغل طوال حياته بتحليل النظام الرأســمالى القائم والكشف عن القوى المدمرة لذاتها التى تعمل داخله أكثر منه بوصف النظام الاشتراكى المقبل الذى سينبثق من أنقاضه : فهذه المهمة كانت لا تزال سابقة لأوانها حتى تجىء اللحظة التى ستنهار فيها الرأســمالية فعلا • فقد كتب ماركس فى مقدمة « نقد الاقتصاد السياسى » : « ان المهمة لا توجد الا اذا وجدت فعلا الظروف المادية الضرورية لحلها ، أو على الأقل تكون فى طريقهــا الى الوجود » • وكان ماركس ، مزاجا واعتقـــادا ، العدو اللدود للطوبائية فى جميع صورها ، وكان تفكيره ملونا باستمرار بمناقشاته الكبرى الأولى ضد الاشتراكيين الطوبائيين الذين شغلوا أنفسهم بتصورات غير واقعية للمجتمع الاشتراكى المقبل • وقرابة نهاية حيـــاته أوضح ، فى «الحرب الاهلية فى فرنسا» بازدراء تأكيده لان العمال ليست لديهم «طوبيات جاهزة» أو «مثل عليا يحققونها» : فهم يعلمون أن «عليهم أن يخوضوا صراعات طويلة خـلال سلسلة من العمليـات التاريخية تتغير فيهـــا الظروف والناس » • وقد شجع هذا الاعتقـاد فى تحول المجتمع بعمليـــات تاريخية حتمية بطيئة ما بدا أنه مدخـل تجريبى من بعض الجوانب : انك تعبر الجدول عنـدما تصل اليه • ولم يضع ماركس أية برامج أو «بيانات» (مانيفستو) عن النظام الاشتراكى المقبل • ولم يسمح لنفسه ، الا مرة واحدة فى«نقد برنامج جوتا» ، بنظرة بعيدة مؤقتة فى « أعلى مراحل المجتمع الشيوعى » عندما « تصل قوى الانتاج الى ذروتها وتفيض موارد الثروة » بحيث «يصير فى مكنة المجتمع أن يسجل شعاره : من كل حسب قدراته ولكل حسب حاجاته » • ولكن بصرف النظر عن هذه البلاغة غير العادية فى المصطلحات لايعنى ذلك أكثر من تأكيد افتراض ماركس الأساسى أن الاشتراكية ضرورية لاطلاق ودعم قوى الانتاج التى تكبلها الآن الراسمالية المنحطة ؛ وحتى فى هذه المرة حرص ماركس على حماية نفسه فى الخطاب الذى أرسله الى براكه مرفقا به «النقد» فكتب : « ان كل خطوة فى الحركة ذاتها أهم من عشرات البرامج (١) » • ولهذا

(١) ماركس وانجلز « دراسات » XV ص ٢٦٧

القول مخـــاطره • ان برنشتاين ، رائد المنقحين ، هو الذى سجل قول ماركس (الذى لعله صحيح) ان « الرجل الذى يضع برنامجا للمستقبل رجعى » (١) • وكان جورج ســوريل ، الســـندكالى ، هو الذى كتب أفضل حجة نظرية على عدم اتفاق الطوبائية مع الماركسية :

« ان اجراء تحليل نظرى للنظـام الاقتصادى فى المستقبل هو بمثابة محاولة اقامة بناء فوقى أيديولوجى قبل وجود ظروف الانتاج التى لا بد أن يقوم عليها هذا البناء : ومن ثم فان أية محاولة من هذا النوع تكون غير ماركســية » (٢) •

وبناء على هذه الحجة انتهى كل من برنشتاين وسوريل، بطريقتيهما المختلفتين ، الى أن « الحركة هى كل شىء ، والهدف لا شىء » • وما كان ماركس ليوافق على هذه النتيجة • ولكن موقفه أيدها الى حد ما •

ومن ثم فان الميراث الذى خلفه ماركس للاجيال التالية لم يكن مخططا اقتصاديا للاشتراكية بل تحليلا اقتصـاديا للرأسمالية ، وكانت أدواته الاقتصادية هى ما يلائم النظام الرأسمالى • «فالاقتصاد السياسى» بقوالبه المألوفة الخاصة بالقيمة والسعر والربح ،كلها أشياء تنتمى أساسا الى الرأسمالية وستنتهى معها (٣) • ففى ظل الاشتراكية ستفقد حتى نظرية « القيمة فى العمل » معناها(٤) . ومفهوم القوانين الاقتصادية التى تعمل مستقلة عن ارادة الانسان ينتمى فى جوهره للمجتمع الرأسمالى • وقد كتب ماركس مرارا عن فوضى الانتاج فى ظل الرأسمالية ، وقال ان الأزمات الدورية هى النتيجة الحتمية للاعتماد على قوانين السوق العمياء •

وفى « البيان الشيوعى » اعتبر من الامور المسلم بها ان «البرولتاريا ستستخدم سيادتها السياسية فى الاستيلاء على كل رأس المـــال خطوة فخطوة من البورجوازية ، وتركز كل عناصر الانتاج فى يد الدولة ، أى فى يد البرولتاريا المنظمة كطبقة حاكمة وتعمل على زيادة مجموع القدرات الانتاجية بأسرع ما يمكن » • وبعد ذلك بعشرين سنة أشاد فى « الحرب

(١) أوردها .. ســوريل في « تأملات فى العنف » (الترجمة الانجليزية ١٩١٦) ص ١٥٠ .

(٢) ج • سوريل « تحلل الماركسية » (ط ٣ فرنسى ١٩٢٥) ص ٣٧ •

(٣) وقد عرف انجلز ، من الناحية الاخرى ، الاقتصاد السياسى مرة كما يلى : « ان الاقتصاد السياسى بأوسع معنى هو علم القوانين التى تحكم الانتاج وتبادل وسائل المعيشة المادية فى المجتمع البشرى » . (ماركس وانجلز « دراسات » XIV ص ١٤٩) وقد استخدمت هذه العبارة مرارا فى مناقشات القرن الماضى حول استمرار صلاحية القوانين الاقتصادية فى ظل التخطيط «

(٤) نفس المرجع XV ص ٢٧٣ •

الاهلية فى فرنسا » بمرسوم « كوميون باريس » الخاص بتنظيم الانتاج « على أساس خطة عامة » ، وكان انجلز يتطلع الى الوقت الذى تعمل فيه البرولتاريا ، بعد تجريد البورجوازية ، على « نقـل وسـائل الانتاج الاجتماعية الى الملكية الاجتماعية » وبذلك تجعل فى حيز الامكان « الانتاج الاجتماعى طبقا لخطة توضع سبقا»(١) ٠ وقال ماركس فى « رأس المال » ان الانتاج فى الاشتراكية سيصير تحت السيطرة الواعية المدبرة مسبقا(٢) ولكن ماركس لم يحاول مناقشة ظروف الانتاج المخطط اجتماعيا او أدواته٠ وكل مايمكن أن يتعلمه المرء منه فى هذه الأمور لابد أن يأتى عن طريق الاستنتاج من تحليله لطبيعة الانتاج الرأسمالى ونتائجه ٠

أما عن التوزيع والتبادل(٣) فان ما قيل كان أقل حتى من ذلك ، فأساليب الانتاج الاجتماعى ، التى تحدد العلاقات الاجتماعية ، تحدد أيضا أساليب التوزيع والتبادل(٤) ٠

« ان الانتاج والتوزيع والتبادل والاسـتهلاك تؤلف جميعها كلا واحدا ، أو مجرد اختلافات داخل وحدة . ويسيطر الانتـــاج على كل العوامل الأخرى . ومنه تبدأ العملية كل مرة من جديد (٥) » ٠

والاشتراكية « التى تدور أساسا حول مسائل التوزيع » وتعتقد أن المساواة فى التوزيع ، وليس تشريك الانتاج ، هى هدف الاشتراكية تعتبر « اشتراكية مبتذلة » (٦) ٠ وكان « البيان الشيوعى » قد أعلن من قبل أن الغاء « الظروف البورجوازية فى الانتاج » بواسطة الشيوعيين يعنى أيضا « الغاء البيع والشراء » (٧) ٠ ونهاية الرأسمالية تضع حدا للانتاج

(١) ماركس وانجلز « دراسات » XIV ٢٨٨ — ٢٨٩ ٠

(٢) كارل ماركس « رأس المال » III الفصل العاشر ٠

(٣) كان ماركس يفرق بين « التوزيع » و « التبادل » . فالأول « يحـدد النسبة (الكمية) الى تخصص على أساسها المنتجات للافراد » والثانى « يحدد المنتجات المعينة التى يطلبها الفرد للنصيب المخصص له فى التوزيع » . فالاول يمثل قرارا اجتماعيا ، اما الثانى فهو يمثل قرارا فرديا (ماركس وانجلز « دراسات » XII ، I ، ص ١٧٩) ٠

(٤) ماركس وانجلز « دراسات » XII ، I ص ١٨٥ ٠

(٥) نفس المرجع XII ، I ، ص ١٨٩ . وقد أضـاف ماركس ان هناك مع ذلك «تداخلا متبادلا بين العناصر المختلفة» كما «فى كل وحدة عضوية» .

(٦) نفس المرجع XV ص ٢٧٦ ٠

(٧) لقـد اعتبر كل الاشـتراكيين الاول التجار ، فى مقابل المنتجين ، طفيليين على المجتمع : وكان أوين يتطلع ، فى « مشروع الدستور » الذى وضعه سنة ١٨٣٥ «للاتحاد المؤلف من جميع الطبقات في كل الامم» الى مجتمع «بلا رجال دين أو محامين او جنود محترفين او بائعين او مشترين» .

السلعى وللتبادل بالمعنى الرأسمالى . « فى المجتمع الجماعى الذى يقوم على الملكية المشتركة فى وسائل الانتاج ، لا يتبادل المنتجون منتجاتهم » ، هذا ما قاله ماركس فى نقد برنامج جوتا ٠ فالتوزيع فى المجتمع الشيوعى المقبل لن يهتم مطلقا بحوافز العمل ، حيث ستحل الحوافز المعنوية محل الحوافز المادية . ولكن فى مجتمع التحول الذى «خرج لتوه من المجتمع الرأسمالى » ومازال يحمل « آثار مولده » التى تركها فيه أصله ، تصور ماركس نظاما يتلقى بمقتضاه العامل « صكا بكمية العمل الذى قام به (بعد استنزال جزء منه للرصيد المشترك) ويأخذ من مخازن المجتمع ما يقابل عمله من سلع استهلاكية »(١) . ولكن هذه الاشارات المتناثرة انما تبين الى أى مدى لم يحاول ماركس تحليل مشاكل التوزيع والتبادل فى المجتمع الاشتراكى ، فالمناقشات الخاصة بوظيفة القيمة والسعر والربح فى الاقتصاد المخطط كانت تمت الى المستقبل البعيد .

وهناك سبب آخر منع ماركس ، عن وعى أو غير وعى ، عن مناقشة القضايا الاقتصادية للاشتراكية بصورة ايجابية ، وهو عدم قدرته على تحديد من الذى يقوم بالتخطيط فى النظام الاشتراكى ٠ ففى حين انه كان محددا تماما فيما يتصل بالوظيفة الجوهرية للتخطيط ، اكتفى بأن يترك هذه المهمة « للمجتمع » ذاته :

« يجب على المجتمع أن يقدر مسبقا كمية العمل ووسائل الانتاج ووسائل الاعاشـة التى يستطيع استخدامها دون أى تخفيض فى فروع العمل التى ، مثل بناء السكك الحديدية ، لا تدر وسائل انتاج ولا وسائل اعاشة ولا أية قيمة منفعة لوقت طويل ، قد يصل الى سنة أو أكثر ، ولكنها تمتص عملا ووسـائل انتـاج — ووسـائل اعاشـة من مجموع الانتاج السنوى (٢) » ٠

ولم يكن التخطيط الاقتصادى يتصور على أنه وظيفة «الدولة» ، بل على أنه وظيفة تجعل «الدولة» غير ذات موضوع ٠ وقد جاء فى « البيـان الشيوعى » انه «عندما تختفى الفوارق الطبقية ويتركز الانتاج كله فى ايدى اتحاد ضخم من الأمة بأكملها » ، عندئذ تفقد السلطة العامة طابعها السياسى » ٠ ولكن من الذى سيقوم بتخطيط الانتاج فى هـذا « الاتحاد الضـخم من الامة بأكملها » ؟ لم يحاول ماركس قط أن يجيب على هذا السؤال ٠ فتبعا لاحدى فقرات «رأس المال» ، سينظم المجتمع نفسه فى اتحاد واع نظامى ، يقوم فيه المنتجون أنفسـهم « بوضع قواعد تبـادل

(١) ماركس وانجلز « دراسات » XV ص ٢٧٤ » وقد كرر نفس الفكرة مستخدما نفس الالفاظ تقريبا فى « رأس المال » ج III الفصل XVIII .

(٢) كارل ماركس « رأس المال » ج II الفصل XVI »

المنتجات ويضعونها تحت سيطرتهم المشتركة بدلا من أن يسمحوا لها بأن تحكمهم كقوة عمياء » (١) . ففى حين أن تخطيط الحياة الاقتصادية وتوجيهها كانا بوضوح جزءا لا يتجزأ من الاشتراكية اكتفى ماركس بأن يفترض ، كما فعل جميع الاشتراكيين منذ سان سيمون ، انهذه الوظائف سيقوم بها المنتجون أنفسهم وليس الدولة أو أى جهاز سياسى (٢) ، كما أن تلامذة ماركس لم يضيفوا الى هذا جديدا الى ١٩١٧ . فقد كان التخطيط امرا مسلما به ، لكنه لا يناقش . وقد تحدث برنامج « حزب العمال الديموقراطى الاجتماعى الروسى » ، الذى أقره المؤتمر الثانى فى ١٩٠٣، بعبارات ماركسية بحتة عن « احلال الملكية الاجتماعية محل الملكية الخاصة فى وسائل الانتاج والتبادل ، وتطبيق التنظيم المخطط لعملية الانتاج الاجتماعى » (٣) . ولكن هذا لم يكن سوى القالب العام ، ولم يحدث شيء لبلورة مفهوم لخطة فى الكتابات البلشفية قبل الثورة . وقبيل الثورة مباشرة فسر لنين الفراغ الواضح بحجة ماكان ماركس ليعترض عليها :

« ليس هناك أثر لدى ماركس لمحاولات خلق طوبيات والتخمين فى الفراغ لتحديد مالا يمكن معرفته . انه يصوغ قضية الشيوعية كما يصوغ العالم الطبيعى مثلا موضوع نوع بيولوجى جديد بمجرد أن نعرف أن هذا النوع ظهر الى الوجود بطريقة ما وأخذ يتطور فى اتجاه محدود » (٤) .

ان ماركس خلف مفهوم الاقتصاد المخطط اجتماعيا ، على أن يستمد الأساس الذى تقوم عليه أساليب التخطيط الاشتراكى ، بعملية المناقضة ، من تحليله الاقتصادى للنظام الرأسمالى (٥) . ولكن السياسات الاقتصادية فى فترة التحول التى لابد أن تمر بها الثورة فى صراعها لخلق النظام الاشتراكى يجب أن توضع على أساس تجريبى بواسطة العمال الذين قاموا بالثورة .

(١) كارل ماركس « رأس المال » ج III الفصل XXXIX .

(٢) كان اللفظ الذى استخدمه سان سيمون هو « الصناعيين » الذى يضم كل من يشتغلون بالانتاج . واستخدم تلامذته بعد وفاته ، وربما غيرة منهم على سمعته المشكوك فيه « كاشتراكى » ، لفظ « العمال » ، متحدثين عن « اتحاد من العمال » . (مذهب سان سيمون : عرض ، السنة الاولى » ط فرنسية ١٨٣٠ ص ١٩٧) .

(٣) « VKP (B) v. Rezol » ١٩٤١ ، I ص ٢٠ .

(٤) لينن « دراسات » XXI ، ٤٨٢ .

(٥) وضعت أساليب التخطيط كما طبق فيما بعد فى الاتحاد السوفيتى على أساس القوالب التى استخدمها ماركس في رأس المال لتحليل النظام الرأسمالى ، ولكنها لم تطبق فى السنوات الاولى من النظام .

وبالاضافة الى الاشارات التعميمية بعيدة المدى الخاصة بنمو النظام الاشتراكى المقبل تحدث ماركس من وقت لآخر عن بعض القضايا المثارة فيما يتصل بالسياسة الاقتصادية ، ولهذه الأحاديث تأثير عملى مباشر أكثر على الأحزاب التى تعلن أنها تضع برامجها على أساس تعاليم ماركس . ففى «البيان الشيوعى» سجل ماركس بعض الاجراءات المعينة التى يمكن، على الاقل «فى أكثر البلاد تقدما»، انتدعو اليها البرولتاريا كاصلاحات عملية فى الظروف القائمة . ويمكن تحقيق هذه الاصلاحات داخل الحدود النظامية للديموقراطية البورجوازية ، وان كانت ، فى اعتقاد ماركس ، « ستتجاوز ذاتها » حتما وتجعل من الضرورى « القيام باقتحامات اخرى على النظام الاجتماعى القديم » . وأهم الاجراءات العشرة التى جاءت فى «البيان» (وقد قال ماركس انها يمكن ان تختلف بين بلد وآخر) هى الغاء الملكية الخاصة فى الأرض والضريبة التصاعدية على الدخل والغاء الميراث وتركيز الائتمان عن طريق بنك قومى وتركيز وسائل المواصلات فى يد الدولة وتوسيع نطاق ملكية الدولة للمصانع ووسائل الانتاج والزام الجميع بالعمل على قدم المساواة والتعليم المجانى والغاء عمل الأطفال فى المصانع « فى صورته الحالية » . وكان الاعتراض النظرى الذى أثير أحيانا هو ان تحقيق هذه المطالب المحدودة قد يضعف الروح الثورية لدى البرولتاريا بتخفيف وطأة المشاق التى تتحملها ، وان هذه المطالب يجب ألا يدعو اليها الثوريون الخلص . ولكن عمليا لا يستطيع أى حزب أن يجتذب الجماهير العريضة من العمال بدون برنامج ينطوى على علاج بعض مايشكون منه بصورة مباشرة ، وصارت عادة الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية ، متأثرة بما اتبعه «البيان الشيوعى» ، أن تفرق بين برامج الحد الأقصى وبرامج الحد الأدنى، بحيث تمثل الأولى تطلعاتها الثورية والثانية المطالب العملية المباشرة التى قد يراودها الأمل فى تحقيقها حتى فى ظل النظام البورجوازى القائم . وكان من النتائج غير المتوقعة لهذا التقسيم أن الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية اجتذبت عددا كبيرا من الأعضاء الذين يهتمون ، اما مزاجا أو عن اعتقاد ، بمطالب الحد الأدنى أكثر من مطالب الحد الأقصى . وفى البلاد التى تحققت فيها فعلا ، أو بدا أنها ستتحقق فى المستقبل القريب ، بعض مطالب الحد الأدنى عن طريق عمليات الديموقراطية البورجوازية ، جنحت الأحزاب أكثر فأكثر الى اعتبار مطالب الحد الأقصى أهدافا نظرية بعيدة وركزت نشاطها على تحقيق برنامج الحد الأدنى . وبعبارة أخرى ظلت الاحزاب الديموقراطية الاجتماعية ثورية من الناحية النظرية ولكنها صارت اصلاحية فى الغالب من الناحية العملية . والمثال النموذجى لهذا التحول

التدريجي هو الحزب الديموقراطي الاجتماعي الالماني .

ويتسم انتشار المذهب الماركسي في روسيا بسمات خاصة تقابل الظروف الاقتصادية ، والسياسية أيضا ، المتخلفة في المجتمع الروسي. ففي القرن التاسع عشر أدى غزو القوقاز وفتح منطقة آلتاي في قلب سيبريا بمواردهما المعدنية الضخمة الى توفير الظروف المادية لنمو روسيا صناعيا وجعل روسيا دولة صناعية كبرى بالامكانيات . وكان تحرير الاقنان في ١٨٦١ ضربة مباشرة للقلعة الفيودالية الروسية ، وأول علامة على دخول الرأسمالية الصناعية الحديثة في بلد تنقصها تماما ظروف نمو بورجوازية رأسمالية مستقلة . وكانت الوظيفة التاريخية للاصلاح ، مثل الغاء نظام « التسوير » في تاريخ انجلترا ، هي دفع العمال الضروريين لتصنيع الاقتصاد القومي من الارض الى المدينة والمصنع . بيد ان أول آثاره كان على مركز الفلاحين ونظام شغل الارض ، الذي أصبح مستقبله بأكمله موضع مناقشة . وكانت هذه هي القضية الشائكة طوال السنوات الثلاثين التالية . وكان من الطبيعي أن تنبثق أول الجماعات الماركسية الروسية من مناقشات النزاع مع « الشعبيين » (نارودنيك) حول مصير الفلاح الروسي والزراعة الروسية . وكانت المشاكل الزراعية ، برغم انها لا تحتل سوى مركز ثانوي في الفكر الماركسي ، حيوية بالنسبة لتلامذة ماركس في بلد ٩٠ في المائة من سكانه تقريبا يشتغلون أساسا بالزراعة؛ وكان من الامور المحرجة أن ماركس بدا ، في بعض أقواله المتناثرة في سنواته الأخيرة ، مؤيدا « للشعبيين » ضد الماركسيين الروس(١) .

فقد كان « الشعبيون » يعتقدون أن « كوميون » الفلاحين الروس — نظام الشغل المشترك للأرض مع اعادة توزيع المخصصات الفردية دوريا — الذي كان سائدا في ظل نظام الاقنان واستمر بعد الغائه ، يصلح اساسا لمبدا الملكية المشتركة في النظام الاشتراكي المقبل ، وان روسيا تملك بذلك فرصة نادرة لقيادة العالم في طريق الشيوعية . ولكن بليخانوف ، أبا الماركسية الروسية ومؤسس أول جماعة ماركسية روسية في الخارج ، لم يكن لديه شك فيما تعنيه الماركسية بالنسبة للمشكلة الزراعية الروسية . فقد اعتبر بليخانوف الفلاحين ، في روسيا كما في الغرب ، عاملا رجعيا اساسا ؛ وكتب في ١٨٩٢ عبارة ، ترددت كثيرا بعد ذلك ، « باستثناء البورجوازية والبروليتاريا ، نحن لا نرى أية قوى

(١) انظر المذكرة (جـ) : « ماركس وانجلز والفلاحين » — في آخر هذا المجلد .

سياسية في بلادنا نجد فيها الجماعات المعارضة او الثورية أي تأييد »(١) ومن ثم فانه كان مقتنعا بأن الثورة في روسيا لابد أن تأخذ الطريق الذي سارت فيه في الغرب — الطريق الذي وضعه « البيان الشيوعي » . فالمرحلة الأولى ستكون مرحلة الثورة البورجوازية الرأسمالية التي تشجع نمو الصناعة الروسية وتدمر النظم الفيودالية في شغل الأرض ، مثل نظام كوميون الفلاحين ، وبعد ذلك ، عندما تكون الرأسمالية قد رسخت قواعدها في المدينة والريف ، يصير الوقت ملائما لقلبها بواسطة الثورة البرولتارية الاشتراكية . أما فكرة الشعبيين عن الانتقال الى الاشتراكية عن طريق كوميون الفلاحين دون المرور بالمرحلة الرأسمالية وبدون وجود برولتاريا قوية فهي فكرة طوبائية بحتة — أو قناع للرجعية . وظهر لنين على المسرح في التسعينات الماضية باعتباره من تلامذة بليخانوف المتحمسين . وحملت كتاباته الأولى لواء الجدل ضد « الشعبيين » ودافع بحرارة عن نظرية ضرورة النمو الرأسمالي في روسيا .

وفي منتصف التسعينات ، عندما بدأ لنين عمله ، كانت الوقائع قد فصلت في القضية فعلا لمصلحة الماركسيين . ففي الأربعينات من القرن الماضي كان المراقب الروسي هاكستاوزن قد لاحظ بوضوح الدور الحيوي لنظام الاقنان في الاقتصاد الروسي .

« اذا كانت الملكية على نطاق واسع ضرورية لتقدم المدنية وللرخاء القومي ، وهو في نظري أمر لا نقاش فيه ، فانه يجب عدم الغاء نظام الاقنان الآن »(٢) .

وقد نسف تحرير الاقنان التوازن الذي كان الريف الروسي يتمتع به عند الحد المنخفض من الاقتصاد ، ولم يخلق نظاما آخر بدلا منه . انه أفاد أصحاب الأراضي النشيطين الأكفاء الذين استطاعوا أن يضعوا ضياعهم على أساس رأسمالي سليم باستخدام العمال المأجورين من بين اقنانهم السابقين وأن ينتجوا على نطاق كبير للتصدير . أما أصحاب الأراضي الأقل كفاءة او الذين كانت ظروفهم أسوأ فانهم لم يستطيعوا مواءمة أنفسهم مع الظروف الجديدة وسقطوا أكثر من ذي قبل في وهدة الاستدانة وسوء التصرف . كما شجع الاصلاح أيضا على ظهور عدد صغير من أكفأ الفلاحين الذين استطاعوا دعم ما في حيازتهم وزيادته وتفوقوا على غيرهم باستخدام

(١) ج . ف . بليخانوف « دراسات » III ص ١١٩ .

(٢) أ . فون . هاكستاوزن « دراسات عن الموقف الداخلي والحياة القومية والمؤسسات الريفية في روسيا » ط فرنسية I (١٨٤٧) ص ١٥١ .

عمل زملائهم الأسوأ حظا ، ولكنه لم يعن بالنسبة لجمهرة الفلاحين سوى عبء الديون وزيادة ظروفهم سوءا وصور جديدة من الاستغلال نفروا منها كما نفروا من الاستغلال القديم . فقد انقسم الفلاحون الى أقلية (وصلت في بعض المناطق الى الخمس تقريبا) من الفلاحين أصحاب الأراضى ، بعضهم يستخدمون عملا مأجورا ، وأغلبية من الفلاحين الذين لا يملكون أرضا يؤجرون عملهم لكبار أصحاب الأراضى أو أثرياء الفلاحين . ان دخول الرأسمالية جلب معه بدايات انقسامات طبقية فى الريف الروسى (١) .

وفى هذه الاثناء كان تكوين البرولتاريا الروسية يسير بخطوات حثيثة . فقد جاءت البدايات الأولى للتصنيع فى روسيا عقب تحرير الأقنان . وكان نموه السريع بعد ١٨٩٠ ، مع تدفق رءوس الأموال الأجنبية ، هو الاساس الذى اقيم عليه « حزب العمال الديموقراطى الاجتماعى الروسى » : وكانت اضرابات ١٨٩٦ هى نقطة البداية الحقيقية للحركة البرولتارية . ولكن تأخر نمو الصناعة الرأسمالية فى روسيا كان السبب فى عدة سمات خاصة عبر عنها لنين فى قوله « ان الامبريالية الرأسمالية الحديثة فى روسيا ترابطت بشبكة من علاقات ما قبل الرأسمالية » (٢) . ففى غرب أوروبا كان المدير الصناعى فى أوائل القرن العشرين قد تطور ، بعملية تدريجية واضحة المعالم ، عن صاحب المشروع الفردى المعروف لدى الاقتصاديين الكلاسيكيين ؛ وكان المشروع الصغير لا يزال يلعب دورا هاما فى الاقتصاد ، واحتفظت الصناعة الحديثة الكبيرة بشىء ما من خلفية الماضى المادية واتجاهاته . أما فى روسيا فان الصناعة الحديثة انبثقت مكتملة السلاح من عقول رجال المال الغربيين والروس(٣)؛

(١) وكما يقول بليخانوف ، لم يكن الفلاحون فى مجموعهم طبقة واحدة بل «فئة» (estate) وقد قسمها الاصلاح الذى صدر فى ١٨٦١ الى طبقتين ـ الفلاحون أصحاب الاراضي « البورجوازية الريفية » ، والفلاحون الذين لا يملكون أرضا « فقراء الفلاحين »، المستغلون والمستغلون . (ج . ف بليخانوف « دراسات » III ص ٤١٠) . وعزا لنين فى ١٩٠٥ الموقف المتردد الذى وقفه الفلاحون الى انقسامهم الى « بورجوازية صغيرة » و « شبه بروليتاريا » . « دراسات » VI ٣٦٩ ـ ٣٧٠ .

(٢) لنين « دراسات » XIX ص ١٣٦ .

(٣) طبقا للمرجع الرئيسي فى الموضوع بلغت استثمارات رأس المال الاجنبى فى الصناعة الروسية قبل ١٩١٤ أكثر من ألفى مليون روبل ، ومن هذا المجموع كان ٣٢٫٦٪ فرنسيا و ٢٢٫٦٪ بريطانيا و ١٩٫٧٪ المانيا و ١٤٫٣٪ بلجيكيا و ٥٫٢٪ أمريكيا.

وكانت دوافع تنميتها سياسية بقدر ماهى اقتصادية (١) . فقد كان وراءها مجهود الدولة والمصارف أكثر من مجهود المشروع الفردى ، وكانت نسبة المشروعات الكبيرة فى الصناعة الروسية أكبر منها بكثير فى أى مكان آخر فى أوروبا (٢) . وكانت الاختلافات بين عامل المصنع الروسى والغربى أكثر حتى من ذلك بروزا . فقد كان عامل المصنع الغربى لا يزال يملك بعض المهارات والسمات الأخرى الخاصة بالحرفى الصغير . وكان العامل الروسى فلاحا جاء من القرية وقد يرجع اليها فى مواسم الكساد أو فترات الأزمة الاقتصادية . ومن الناحية القانونية ظل يعتبر فلاحا ، وكان هناك فرق بينه وبين تلك الطبقة الصغيرة من الحرفيين الذين اعتبروا من فئة « البورجوازية الصغيرة » . وكانت تنقصه درجة المهارة الصناعية والتعليم التى خلقت فى الغرب طبقة نامية من « الارستقراطية العمالية » التى تهمها أرباح الرأسمالية . وكان ، وهو يتعرض لاستغلال لاحد له ، تربة خصبة للدعاية الثورية . وانعكس كثير من الاختلافات ، فى البناء الصناعى وفى طابع العمال ، فى اختلاف النظم السياسية فى غرب أوروبا عن شرقها . وأخيرا فان التوحيد بين عامل المصنع الروسى والفلاح الروسى كان يعنى أن مصالح وشكاوى أحدهما تؤثر بعمق فى الآخر ولا سبيل الى فصلهما من الناحية العملية والتمييز بينهما كما كان الحال فى البلاد الغربية .

وكان برنامج «حزب العمال الديموقراطى الاجتماعى الروسى» الأول ينقسم ، جريا على السوابق ، الى قطاعين يتضمنان مطالب الحد الأدنى ومطالب الحد الأقصى . بيد ان الحزب الروسى لم يتعرض للخطر ، الذى لحق بالحزب الألمانى ، من التركيز على مطالب الحد الأدنى على حساب مطالب الحد الأقصى ـ والسبب فى ذلك واضح . فمنذ ١٨٤٨ كان مفهوم برنامج الحد الأدنى ينطبق أساسا على ما يمكن تحقيقه فى ظل الثورة البورجوازية دون الضغط الى حد التحطيم على اطار النظام الرأسمالى البورجوازى ؛ وكان برنامج الحد الاقصى هو برنامج الثورة الاشتراكية

(١) يبدى ويت ، اقوى رجال المال الذين دفعوا هذه العملية ، ملاحظة ذات مغزى فى مذكراته : « انهم يقولون انى استخدمت وسائل مصطنعة فى تنمية الصناعة . فماذا تعنى هذه العبارة السخيفة ؟ فبأى وسيلة اخرى غير الوسائل المصطنعة يستطيع المرء تنمية الصناعة ؟ »

(٢) فى ١٩١٣ كان ٢٤٫٥٪ من العمال الصناعيين الروس يعملون فى وحدات تستخدم اكثر من ١٠٠٠ عامل ، وكانت النسبة المقابلة في المانيا هى ٨٫١٪ .

البرولتارية . وفى غرب أوربا ، كانت الثورة البورجوازية أمرا واقعا ، ومن ثم لم يكن برنامج الحد الأدنى ثوريا ، وكان يفصله هذا الاختلاف فى المبدأ عن برنامج الحد الاقصى الثورى . وعندما أقر « حزب العمال الديموقراطى الاجتماعى الروسى » برنامجه فى ١٩٠٣ ، كانت الثورة البورجوازية فى روسيا لاتزال بنت المستقبل ، ومن ثم كان برنامج الحد الأدنى والأقصى ثوريين على السواء . فمطالب الحد الأدنى السياسية فى البرنامج الذى أقره الحزب فى ١٩٠٣ تبدأ بقلب الأوتوقراطية الروسية وابدالها بجمهورية ديموقراطية (١) . وكانت مطالب الحد الأدنى الاقتصادية التى جاءت بعد ذلك ، فى مجموعها ثورية بنفس القدر ، برغم انها وضعت باعتدال مدروس وتضمنت القليل مما لم يكن قد تحقق بعد، أو على وشك التحقق ، فى البلاد الديموقراطية المتقدمة . فكانت تتضمن يوم الثمانى ساعات والراحة الاسبوعية وتحريم عمل الليل الا حيثما يكون ضروريا من الناحية الفنية ، وتحريم عمل الاطفال الى سن ١٦ (مع قيود حتى سن ١٨) واستخدام النساء فى اعمال غير صحية ، وتأمين الدولة ضد المرض والشيخوخة ، والتفتيش الفعال على المصانع ، وعدد من الاجراءات الأخرى المألوفة فى التشريع الاجتماعى أو البرامج الراديكالية فى البلاد الغربية . وكان القطاع الزراعى فى البرنامج معتدلا بصفة خاصة ، حيث اقتصر فى الواقع على اجراءات قصد بها « ازالة بقايا نظام الاقنان » وتشجيع « النمو الحر للصراع الطبقى فى الريف » . وكانت مقترحاته الرئيسية هى الغاء المدفوعات التى لاتزال تطلب من الفلاحين فيما يتصل بتحريرهم (من مركز الاقنان الى مركز الفلاح الحر) ، واعادة المبالغ التى دفعت فى هذا الشأن من قبل ، ومصادرة أراضى الكنيسة والامبراطور وانشاء لجان من الفلاحين لاعادة الأراضى التى انتزعت من الفلاح ، عند الغاء نظام الاقنان ، الى الأرض المشتركة فى القرى (٢) . ولم يكن للاهتمام بالقطاع الاقتصادى وجود فى المؤتمر تقريبا . فلم تلعب القضايا الاقتصادية دورا رئيسيا ، لا فى ذلك الوقت ، ولا فى المناقشات الجدلية التى حدثت بعد الانقسام بين البلاشفة والمناشفة .

ودفعت الحرب الروسية اليابانية التذمر المتفشى فى المدن والريف الى ذروته . وكانت ثورة ١٩٠٥ أول علامات الاندماج التلقائى غير المنظم

(١) يوجد برنامج ١٩٠٢ فى « VKP (B) Rezol » (١٩٤١) I ص ١٩ — ٢٣ .

(٢) أنظر المجلد الاول ص ٢٨ .

ونصف الواعى بين تمرد البرولتاريا الصناعية الجديدة ضد الرأسمالية الصناعية والتمرد القديم جدا للفلاحين الروس ضد الظروف الزراعية التى لا تحتمل . وفى « الأحد الدموى » ، ٩ يناير ١٩٠٥ ، كان عمال المدن هم الذين اشعلوا الثورة ، وكانت الاضرابات الصناعية الكبرى فى خريف ١٩٠٥ هى ابرز انجازاتها . ولكن الفلاحين كانوا قد تمردوا فعلا ابتداء من فبراير ١٩٠٥ فى مناطق الأرض السوداء وأقاليم البلطيق والقوقاز وانتشرت فورات الفلاحين فى جميع انحاء روسيا فى أواخر العام واستمرت تشتعل من وقت لآخر فى ربيع وصيف ١٩٠٦ بعد أن أخمدت الثورة فى المدن والمصانع بوقت طويل . وقد أيد ما حدث فى ١٩٠٥ وجهة نظر البلاشفة فى نقطة واحدة : ضرورة قيادة البرولتاريا للثورة . ولكنه أثبت أن الثورة لاتنجح فى روسيا دون المشاركة الايجابية من جانب الفلاحين، وبين أيضا ان الفلاحين الروس يمكن أن يقبلوا على نداءات ثورية أكثر راديكالية بكثير مما يتضمنه القسم الزراعى الحريص فى برنامج الحزب. وفى ابريل ١٩٠٥ أشاد المؤتمر البلشفى الثالث الذى عقد فى لندن « بحركة الفلاحين النامية » ، ومع تسليمه بانها « لاتزال تلقائية وبدون وعى سياسى » اعلن انها جديرة بتأييد الديموقراطيين الاجتماعيين . وتخطى المؤتمر المطالب المعتدلة التى جاءت فى برنامج الحزب ودعا فى قراره علنا « الفلاحين وبرولتاريا القرى » الى « الرفض الجماعى لدفع الضرائب والفوائد وعدم اطاعة التجنيد الاجبارى وأوامر الحكومة وعملائها » (١) . وكان لنين قد أعلن فى نفس الشهر أن الهدف المباشر للثورة هو اقامة «دكتاتورية البرولتاريا والفلاحين الثورية الديموقراطية» ؛ وجاءت نشرته «تكتيكان للديموقراطية الاجتماعية فى الثورة الديموقراطية» التى كرسها لشرح هذه الفكرة ، تتضمن تمييزا دقيقا بين المرحلة الأولى أو البورجوازية للثورة ، التى تتحالف فيها البرولتاريا مع الفلاحين فى مجموعهم ، والمرحلة الثانية أو الاشتراكية ، التى تجمع فيها البرولتاريا فقراء الفلاحين ضد العناصر الرجعية فى الريف :

« نحن نؤيد حركة الفلاحين فى حدود كونها ثورية ديموقراطية . ونحن نستعد (نعم نستعد فى نفس الوقت) للصراع معها فى حدود ما تظهر فى دور رجعى ضد البرولتاريا . ان جوهر الماركسية بأكمله

(١) « VKP (B) Rezol » (١٩٤١) I ص ٤٦ — ٤٧ .

يكمن فى هذه المشكلة المزدوجة » (١) ٠

ولكنه لم يناقش السياسة الزراعية التى تتبع فى المرحلتين ٠ وفى ديسمبر ١٩٠٥ عقد اجتماع للبلاشفة فى تامرفورس تناول موضوع اعادة النظر فى القسم الزراعى من برنامج الحزب ٠ واقترح حذف النقاط الخاصة « بالاستقطاعات » (باعتبارها معتدلة أكثر مما ينبغى) و « بالمدفوعات » (باعتبارها قد تمت) ، كما اقترح الوعد بتأييد كل الاجراءات الثورية التى يتخذها الفلاحون ، بما فيها مصادرة جميع الأراضى المملوكة ملكية خاصة ، والعمل على اقناع الفلاحين « بالتعارض الحاسم بين مصالحهم ومصالح بورجوازية القرى » ، وتوجيههم نحو هدف الاشتراكية (٢) ٠

وكان من نتائج التقارب الذى حدث بين البلاشفة والمناشفة فى شتاء ١٩٠٥ – ١٩٠٦ تأليف لجنة مشتركة لجمع المقترحات الخاصة بتعديل البرنامج الزراعى وتنسيقها (٣) لعرضها على ماسمى « مؤتمر الوحدة » (الذى تقرر عقده فى استوكهلم فى ابريل ١٩٠٦) ٠ وكرس مؤتمر ستوكهلم للسياسة الزراعية للحزب اطول وأكمل مناقشة متشابكة حظيت بها هذه المسألة فى الدوائر الديموقراطية الاجتماعية ؛ وبالاضافة الى الانقسام الرئيسى بين البلاشفة والمناشفة (وكان المناشفة يتمتعون بأغلبية صغيرة) انقسم كل من المناشفة والبلاشفة على أنفسهم فيما يتصل بهذا الموضوع ٠ وقد وافق الجميع باستثناء قلة لا وزن لها على أن البرنامج القديم قد أصبح عتيقا وانه يجب معالجة مشكلة الأرض ككل لارضاء تطلعات الفلاحين التى عبرت عنها حركات التذمر المنتشرة ٠

وكانت الخطوة الأولى بسيطة نسبيا ٠ فقد أراد البلاشفة «مصادرة» كل أرض الكنيسة والامبراطور والدولة واصحاب الضياع ؛ وأراد المناشفة «تجنيب» هذه الأراضى وهو تعبير ينطوى، أو على الأقل لايستبعد، تعويض أصحاب الاراضى ٠ ولكن عددا كافيا من المناشفة اتفق مع البلاشفة فى هذه النقطة بحيث حصلوا على الأغلبية فيها ، وظهر لفظ « مصادرة » فى قرار المؤتمر ٠ واستثنيت الحيازات الصغيرة ، دون تحديد أكثر من ذلك ، من المصادرة ٠

---

(١) لنين « دراسات » VIII ص ١٨٥ – ١٨٦ ، وفيما يتصل بتحليل اوفى لوجهة نظر لنين فى ذلك الوقت انظر المجلد الاول ص ٥٥ .

(٢) « VKP (B) Rezol » (١٩٤١) ص ٥٨ – ٥٠ ، وتقول كروبسكايا فى « ذكرياتى عن لنين » (الترجمة الانجليزية ١٨٣٠) ص ١٣١ – ١٣٣ ، ان اجتماع تامرفورس كان أول مناسبة عرض فيها لنين ما خلص به من تجربة ثورة ١٩٠٥

(٣) يوجد تقرير اللجنة فى ، لنين « دراسات » IX ص ٤٥٨ – ٤٦٠ .

وكانت القضية الشائكة أكثر ، والتى ثار حولها جدل أكبر ، هى ماذا يحدث بعد المصادرة ٠ وهنا أمكن تمييز الخطوط العريضة لوجهتى النظر المختلفتين ٠ فالمناشفة ، الذين لا يثقون فى سلطة الدولة المركزية، أرادوا نقل ملكية الأرض الى « أجهزة الحكم الذاتى المحلى » التى تعطى حق استخدامها بصفة دائمة للفلاحين الذين يفلحونها ٠ وكانت وجهة النظر الأخرى ممثلة فى المشروع الذى وضعه لنين وايدته اغلبية اللجنة التمهيدية ٠ واقترح هذا المشروع وضع الأرض المصادرة تحت سيطرة لجان الفلاحين الى أن يتم عقد « الجمعية التأسيسية » ، وبعد ذلك اذا قامت جمهورية كاملة الديموقراطية (وفقط اذا قامت هذه الجمهورية) يطالب الحزب بالغاء الملكية الخاصة فى الأرض ونقل ملكيتها الى « الشعب كله » أو ، تبعا لنص آخر ، الى الدولة ٠ وقال لنين ان الشرط الذى جاء فى مشروعه والخاص باقامة جمهورية كاملة الديموقراطية كان لازالة المخاوف التى أعلنها البلاشفة من نقل الأرض الى سلطة الدولة المركزية ٠ ووافقت المجموعة الثالثة ، وكانت أغلبيتها من البلاشفة ، على مشروع لنين فيما يتصل بالمرحلة المبدئية الخاصة بانشاء لجان الفلاحين ، ولكنها اقترحت المطالبة فى « الجمعية التأسيسية » بنقل الغابات والمناجم الى الدولة ، ونقل الضياع الكبرى « التى يمكن أن تتم فلاحتها على أساس مشترك » الى أجهزة الحكم الذاتى المحلى ، على أن يقسم الباقى بعد ذلك بين الفلاحين فى صورة ملكية كاملة ٠ ورد لنين، الذى كان قد أعلن من قبل أن الملكية الفردية للفلاحين وضع رأسمالى فى جوهره ومن ثم فهى تمثل تقدما على النظام الفيودالى الذى يملك فيه سادة الأرض الضياع الكبرى ويستغلونها بواسطة عمل الفلاحين (١) ، بأن سياسة « التقسيم » خطأ (حيث أنها لا تنطوى على ما يشير الى الاشتراكية كهدف نهائى) ولكنها ليست « ضارة » ، فى حين أن سياسة نقل ملكية الأرض الى أجهزة الحكم المحلى (التى ليست رأسمالية ولا اشتراكية) « خطأ وضارة معا » ٠ ثم سحب مشروعه ، الذى لم يكن لديه أمل فى اقراره ، وأيد التقسيم ضد ملكية أجهزة الحكم المحلى ٠ وقد دارت المناقشة كلها على أساس نظرية الطابع البورجوازى للثورة المقبلة ٠ ولم يذكر لنين صراحة ، لا فى مناقشات المؤتمر ولا فى النشرة التى سرد فيها رأيه فى الموضوع بتفصيل بعد ذلك، الاعتراض الأساسى (٢) على الدعوة الى ملكية الفلاحين الفردية – وهو الحاجة فى المستقبل الى قلب عملية التقسيم الى عملية تجميع عندما تحل

---

(١) لنين « دراسات » IX ص ٦١ ٠

(٢) نفس المرجع IX ص ١٤٩ – ١٥٦ ، ١٨٤ – ٢٠٠ ٠

مرحلة الاشتراكية لاعادة وحدات الانتاج الجماعية الكبيرة ، ولم يكن هناك شخص آخر يفكر فى المستقبل البعيد الى هذا الحد (١) • ولكن البلاشفة ظلوا أقلية • وتمت الموافقة على مشروع المناشفة الذى يوصى بملكية الأرض لأجهزة الحكم المحلى باعتباره وجهة نظر المؤتمر • بيد أن المؤتمر أصدر قرارا مصاحبا فيما يتعلق بالتكتيك يفتح الطريق لتفكير أوسع فى المستقبل اذ يصدر تعليماته الى الحزب بأن « يحذر الفلاح ضد اغراء نظام الملكيات الصغيرة الذى لا يمكن ، ما دام الانتاج السلعى موجودا ، أن يقضى على فقر جماهير الفلاحين ، وأن يشير فى النهاية الى ضرورة الثورة الاشتراكية باعتبارها السبيل الوحيد للقضاء على الفقر والاستغلال تماما » • وتحدث قرار آخر عن اهمية التنسيق بين تمرد الفلاحين « والحركة الهجومية للبروليتاريا ضد القيصرية » (٢) •

وظهرت جوانب النقص فى قرارات ستوكهلم عندما ووجهت بالبرنامج الزراعى « للثوريين الاجتماعيين » • خلفاء « الشعبيين » ، وكان حزبهم فى ذلك الوقت هو حزب الفلاحين بلا منافس • فطبقا للبرنامج الذى أقره مؤتمر الثوريين الاجتماعيين فى يناير ١٩٠٦ كان حزبهم يطالب بتشريك الأرض عن طريق « اخراجها من التبادل التجارى وتحويل الملكية الخاصة الفردية الى ملكية قومية مشتركة » • وتوزع الأرض على الافراد على أساس مبدأين وصفا بأنهما « مبدأ العمل » و « المساواة » ، بمعنى التوزيع المتساوى للأرض بين أولئك الذين يفلحونها • وكانت الصعوبة الوحيدة هى تحديد المعيار الذى تحسب المساواة على أساسه (عدد العمال فى الأسرة أم عدد المستهلكين فيها) • وقد وضعت هذه السياسة الثوريين الاجتماعيين فى مصاف أولئك الاشتراكيين اللاماركسيين الذين رأوا جوهر الاشتراكية فى التوزيع المتساوى وليس فى أسلوب الانتاج • ولا يختلف برنامج الثوريين الاجتماعيين للوهلة الأولى اختلافا كبيرا عن مشروع قرار البلاشفة الذى لم يحظ بالموافقة فى مؤتمر ستوكهلم • فقد كان هذا المشروع يطالب أيضا بتقسيم الأرض بين الفلاحين بالتساوى • ولكن لنين أوضح ، فى نشرة طويلة عن السياسة الزراعية كتبها فى آخر ١٩٠٧ ، كلا من نقطة الاتصال المباشر بين الوضعين والاختلاف الأساسى فى النهاية بينهما :

(١) وقد كتب لنين بعد ذلك بعام : « البروليتاريا ستجلب معها الاشتراكية الانتاج الاشتراكى الكبير وليس اشتراكية المساواة بين صغار الملاك » • (دراسات XI ص ١٨٧) •

(٢) VKB v Rezol (١٩٤١) ص ٧٥ – ٧٦ • وتوجد مناقشات مؤتمر Chetvertyi S'ezd RSDRP (١٩٣٤)

« ان فكرة المساواة أكثر فكرة ثورية فى الصراع مع النظام المطلق القديم بصفة عامة ومع نظام سادة الأراضى الكبار من ملاك الأقنان بصفة خاصة • ففكرة المساواة مشروعة وتقدمية فى حدود كونها تعبيرا ، من جانب الفلاحين ابناء البورجوازية الصغيرة ، عن الصراع ضد عدم المساواة التى يمثلها نظام الاقنان الفيودالى • ان فكرة « التسوية » فى شغل الأرض مشروعة وتقدمية فى حدود ما تعبر عن سعى ملايين الفلاحين الذين أضر بهم العوز ودمرهم سادة الأراضى لتقسيم (١) الضياع الكبرى التى تضم آلاف الأفدنة • وفى اللحظة الراهنة من التاريخ تعبر هذه الفكرة حقيقة عن مثل هذا السعى وتساعد على قيام ثورة بورجوازية متسقة ، وان كانت محوطة بضباب من التعبيرات شبه الاشتراكية ••• أن المضمون الحقيقى لهذه الثورة ، التى يعتبرها «الشعبيون» اشتراكية، هو تمهيد الطريق تماما للرأسمالية بالاستئصال الكامل لنظام الأقنان • ان « الشعبيين » يتصورون أن هذه التسوية تقضى على العامل البورجوازى، فى حين أنها فى الحقيقة تعبر عن تطلعات أكثر البورجوازية «راديكالية»(٢).

وهكذا استطاع البلاشفة فى المرحلة المبدئية أن يستخدموا شعار الثوريين الاجتماعيين «التسوية» ، بل وان يسيروا فى تحالف معهم فيما يتصل بقضية السياسة الزراعية • ولكن ما بدا للثوريين الاجتماعيين هدفا اشتراكيا نهائيا كان فى نظر البلاشفة مجرد اجراء عرضى فى الثورة البورجوازية • وبمجرد أن تكتسح الثورة البورجوازية بقايا الفيودالية ونظام الاقنان باسم المساواة بين الجميع فى ملكية الأرض سيحدث الانقسام ، حيث كان المفهوم البلشفى عن الثورة الاشتراكية الزراعية يختلف جملة وتفصيلا عن مفهوم الثوريين الاجتماعيين • ولكن ما دام الوقت لم يحن بعد للتفكير الجدى فى السياسات الزراعية الاشتراكية ، فانه يمكن بسهولة اغفال الحد الفاصل بين البلاشفة والثوريين الاجتماعيين •

واستنتجت الحكومة القيصرية من احداث ١٩٠٥ – ١٩٠٦ نفس النتيجة التى خرج بها الثوريون ، وهى أن موقف الفلاحين أصبح نقطة التركيز فى الموقف فى روسيا • وصدر بعد البيان الدستورى فى ١٧

(١) وأضاف لنين حاشية «انى لا أتحدث هنا عن التقسيم للملكية بل عن التقسيم للفلاحة : والتقسيم ممكن – وحتمى مادامت الفلاحة الصغيرة سائدة – فى ظل ملكية أجهزة الحكم المحلى وفى نظام التشريك » •

(٢) لنين « دراسات » XI ص ٣٤٧

أكتوبر ١٩٠٥ ، الذى قصد به تهدئة العناصر التحررية والراديكالية فى المدن • بيان آخر فى ٣ نوفمبر يعد الفلاحين برد المدفوعات المبالغ فيها التى دفعت فى عملية تحريرهم • وبعد ذلك بعام – وفى أثناء هذا العام عقد مؤتمر ستوكهلم – صدر مرسوم ستوليبين الشهير فى ٩ نوفمبر ١٩٠٦ الذى افتتح عهدا جديدا فى السياسة الزراعية • وكان تأثير المرسوم مزدوجا • فقد حلت كميونات الفلاحين التى بطلت فيها عادة التوزيع الدورى للأرض على الفلاحين ، ووزعت الاراضى على رءوس الأسر التى كانت تؤلف الكميون • وفى الكميونات التى كانت عادة التوزيع الدورى لاتزال سائدة فيها شجع رءوس الأسر على المطالبة بالخروج من الكميون بنصيبهم فى أرض الكميون ، ووضعت ترتيبات لتسهيل مثل هذا الخروج باعادة تجميع الأرض • وهكذا فان المرسوم بدأ يعمل على تحطيم النظام الجماعى القديم فى ملكية الفلاحين واحلال الملكية الفردية محله كاساس للاقتصاد الريفى الروسى • والى جانب التشريع القانونى استخدمت أيضا حوافز غير مباشرة منها انشاء بنك للفلاحين يقدم قروضا بشروط موائية للملاك الأفراد أو لمن سيصيرون ملاكا • وخلال السنوات العشر التالية لصدور المرسوم خرج من الكميونات اكثر من مليونى اسرة، وبلغت هذه الحركة ذروتها فى عامى ١٩٠٨ و ١٩٠٩ • وكانت أكبر المناطق تأثرا بالاصلاح فى اكرانيا غرب الدنيبر حيث انتقل حوالى نصف أرض الكميونات السابقة الى الملكية الفردية • وكانت هذه المنطقة مركز تجارة تصدير الحبوب : وفيها كانت الزراعة الروسية قد بلغت اقصى انتاجها وكانت على أرفع مستوى من التنظيم الرأسمالى • وهنا أيضا كان بؤس الفلاحين الذين لا يملكون أرضا والذين يعملون كعمال زراعيين على أشده • وبهذا المعنى وصف تروتسكى منطقة الأرض السوداء فى اكرانيا بأنها « هند روسيا » (١) ، ومن اكرانيا خرجت موجات متتابعة من المهاجرين فى السنوات الأولى من القرن العشرين الى سيبيريا وعبر الأطلنطى •

وفى حين كان من المألوف التحدث عن «رجعية ستوليبين» ، بالنظر الى سياسة الاضطهاد الادارية التى مارستها حكومة ستوليبين ، فان هذا التعبير لا ينطبق تماما على سياسة ستوليبين فى الاصلاح الزراعى ، التى كانت استمرارا منطقيا للاتجاه المصاحب لتحرير الاقنان • لقد كان الغرض الرئيسى من التحرير خلق احتياطى من العمل « الحر » للتنمية الصناعية . فحتى الريف كان قد دخل فى نطاق الاقتصاد النقدى : ان

(١) ل • تروتسكى « ١٩٠٥ » (ط ٢ /١٩٢٢) ص ١٨ .

الرأسمالية قسمت ظهر النظام الفيودالى القديم • وصارت كميونات الفلاحين ، آخر آثار ذلك النظام ، عقبة فى سبيل دخول المنافسة الرأسمالية والكفاءة الرأسمالية فى الزراعة الروسية• وربما كان مصدر وحى اصلاح ستوليبين هو الرغبة فى بناء قلعة ضد الثورة عن طريق خلق طبقة من الفلاحين المزدهرين الراضين ، ولكن فى حدود ما تعتبر الرأسمالية تقدما على الفيودالية فانها ، كما قال لنين ، كانت « تقدمية بالمعنى الاقتصادى العلمى »(١) • ومن الناحية الأخرى استطاعت الرأسمالية الزراعية أن تتخذ صورتين مختلفتين : رأسمالية أصحاب الأراضى الذين يستخدمون العمل المأجور ورأسمالية الفلاحين الأفراد • ووصف لنين الصورة الأولى بأنها « النظام البروسى » والثانية (وصفا مضللا بعض الشىء) بأنها « النظام الأمريكى » (٢) • وندد باصلاح ستوليبين (بطريقة مضللة الى حد ما أيضا) على اساس أنه يهدف الى النظام الأول أكثر من الثانى باعتبار أنه موجه الى الفلاحين ككل• وهاجمه بشدة على أنه « تشجيع لسرقة الكميونات بواسطة الكولاك ، وتحطيم للعلاقات الزراعية القديمة لمصلحة حفنة من الملاك المزدهرين على حساب الخراب السريع للجماهير » ، ووضع ستوليبين فى قائمة « المائة السوداء من أصحاب الأراضى » ، ووصفت سياسته بأنها « سياسة الخراب الكامل للفلاحين وتحطيم الكميونات بالقوة لتمهيد السبيل للرأسمالية فى الزراعة بأى ثمن » (٣) •

وهناك شىء من الحقيقة وراء هذه العبارات الديماجوجية • فقد كان من المألوف فى كتابات الموضوع التمييز بين ثلاث فئات من الفلاحين : « الفلاحون الفقراء » ، ومنهم يتألف حوالى ٨٠ فى المائة من المجموع كله ، وهم من لا يملكون أرضا أو يملكون قدرا لا يكفى لمعاشهم ويضطرون الى العمل كاجراء عند الآخرين هم وأسرهم ، و «الفلاحون المتوسطون»• وهم أولئك الذين لديهم من الأرض مايكفيهم بعملهم الخاص وعمل أسرهم، و «الفلاحون البورجوازيون» أو «الكولاك» ، وهم مزدهرون الى حد يكفى لاستخدام العمال (وان كان استخدام حتى عامل واحد يبدو أنه يجعل المالك من هذه الفئة) • وكان الغرض من الاصلاح هو تشجيع وتأييد الكولاك ، أو من يحتمل أن يصيروا من الكولاك ، على حساب جمهرة الفلاحين الفقراء الأقل نشاطا وأقل تدبيرا وأسوأ حظا ، وبذلك يتكون

(١) لنين « دراسات » XI ص ٣٥٢ •
(٢) نفس المرجع ص ٣٤٨ – ٣٤٩ ، ٣٥٢ •
(٣) نفس المرجع ص ٣٧٨ و XII ص ٢٣

« راق » (stratum) أعلى من الفلاحين المزدهرين على ولاء للنظام — وقد قال ستوليبين نفسه : « ان الحكومة وضعت ثقتهــا ، لا فى المحتاجين والسكيرين ، بل فى النشطين والأقوياء » (١) ٠ وقد فشل هذا الحساب ٠ فلم يكن هناك حل للمشكلة الزراعية الروسية —وهى معضلة ستقض مضاجع البلاشفة فيما بعد — الا برفع الانتاجية المنخفضة التى يرثى لها للزراعة الروســية ٠ وما كان من المسـتطاع تحقيق ذلك الا باســتخدام الآلات والأساليب الفنية الحديثة، الذى لم يكن بدوره ممكنا على أساس الحيازات الفردية للفلاحين ٠

ولو كان لنين محقا فى مقارنة خطة ستوليبين « بالنظام البروسى » لكانت على الاقل اتسمت بعنصر الـكفاءة الذى كان فى الواقع ينقصها ، بل انهــا كانت فى الحقيقــة أكثر تخلفــا فى حدود ما جنحت الى تحطيم الوحدات الزراعية الكبيرة الى وحدات أصغر ، لقد كانت من الوجهة الفنية تعمـل على التخلف ٠ ومن ثم كان كل أمل ستوليبين هو تحسـين حال القلائل « النشطين والأقوياء » من الكولاك على حساب استغلال أشد وقعا — وهنا كان لنين على حق تماما — لجمهرة الفلاحين الفقراء ٠ وفى النهاية كان الاجراء الذى قصـد به محاربة الثورة من العوامل التى أسهمت الى حد كبير فى نجاحها ٠ فهو اذ أدى الى زيادة سوء حال أغلبية الفلاحين ، من الناحيــة المطلقــة وبالنسبة للقـلة من زملائهم الأحسن حظا ، قسم الفلاحين على أنفسهم وجعل فى وسع الثوريين أن يجتذبوا الفقراء المستغلين فى صراع ضد الأثرياء المستغلين حتى داخل صفوف الفــلاحين ٠ وهكذا استخدم لنين الداعية طوال تلك الســنوات حجة أن اصــلاح ستوليبين أدى الى خراب جمهرة الفلاحين ٠ ولــكن لنين الماركسى ولنين الاقتصادى الروسى كان يدرك تماما أين يكمن الحل النهائى :

« ان سادة الأراضى والرأسماليين يعرفون تماما العدو الذى يتعين عليهم مواجهته ويشعرون تماما أن الثورة وحدت انتصار مصالح ســادة الأرض وانتصار الملكية الخاصة فى الأرض ككل، ووحدت انتصار مصالح الفلاحين والغاء الملكية الخاصة فى الأرض ككل ، سواء أرض سادة الأرض أو أرض الفــلاحين ٠٠ والواقع أن الصراع سيحدد هـل ستبنى روسيا الجديدة بواسطة سادة الأرض (وهــذا مستحيل الا على أساس الملـكية الخاصــة فى جميع أنواع الأرض) أم بواســطة جمـاهير الفلاحين (وهذا

(١) أوردها ج ٠ ت ٠ روبنسون « الريف الروسى فى ظل النظام القديم » ١٩٣٢، ص ١٩٤ ٠

مستحيل فى بلد شبه فيودالى بدون تحطيم الملكية الخاصة سواء فى أرض سادة الأرض أو الفلاحين الأفراد) »(١) .

ولعل هذا هو أوضح ما يوجد فى كتابات لنين فى ذلك الوقت من اعتراف بحقيقة أن توزيع الارض الى حيازات للفلاحين على أساس المساواة، وان كان ضروريا كخطوة متوسطة فى المرحلة البورجوازية من الثورة ، لا يمكن أن يكون حلا دائما ، وأن الحيــازات الفردية لا بد أن تندمج فى وحدات اقتصادية أكبر بواسطة الثورة الاشتراكية ، تماما كما ستكتسح الثورة البورجوازية ضياع سادة الأرض .

ومن السـهل تفسير الاهتمام الضخم من جانب الحكومة الروســية والثوريين على السواء فى ذلك الوقت بالمسألة الزراعية ، لابتجارب ١٩٠٥ وحدها ، بل كذلك بالظروف الاقتصادية الأساسية فى بلد يؤلف الفلاحون فيــه ٨٠ فى المائة من الســكان وينتجــون ٥٠ فى المائة من الدخـل القومى ٠ بيد أن النمو السريع والمستمر فى الجزء الصناعى من الاقتصاد القومى كان أكثر أهمية بالنسبة للمستقبل ٠ فبين ١٩٠٠ و ١٩١٣ ارتفع الانتاج الصناعى فى روسيا بمقدار ٦٣ فى المائة مقابل زيادة فى الانتاج الزراعى تمثل ٣٥ فى المائة (٢) ٠ وشهدت نفس الفترة نموا ضخما فى الاحتكارات الصناعية والتجارية واعتمادا متزايدا من جانب الصناعة على الاستثمارات الأجنبية واستثمار الدولة الروسية . وهكذا زاد تعارض الصناعة الرأســمالية المتقدمة التى تعمـل فى بيئة ريفية بدائية حدة مع اقتراب أزمة الحرب والثورة . وبعد الأزمة الاقتصادية فى مطلع القرن كانت السنوات من ١٩٠٨ الى ١٩١٣ سنوات ازدهار وتوسع فى الصناعة الروسية ، ومن ثم لم يكن فيها مجال كبير للدعاية الثورية ٠ وخلال هذه السنوات لم تحدث اضافات فكرية جديدة من أى لون من جانب الديموقراطيين الاجتمــاعيين الروس الى الســياسات الصناعية للحزب ٠ لقـد استمر تروتسكى ، متأثرا بتجربة سوفييت بتروجراد ، يصر على ان البروليتاريا، اذ تحاول فرض المطالب « الديموقراطية » مثل يوم الثمانى ساعات ، لابد أن تدفع حتما الى تبنى السياسة « الاشتراكية » الخاصة بالاستيلاء على المصــانع (٣) ٠ ولاحظ لنين أيضا ، بصورة أكثر حرصا ، أن « ان يوم الثمان ساعات والاصلاحات المماثلة لا بد أن تصير حتما فى أى احتمالات

(١) لنين «دراسات» XII ص ٤٠٦ ٠

(٢) ب ٠ أ ٠ لياشنكو « Istoriya Narodnogo Khozyaistva SSSR » II (١٩٤٨) ص ٣٤٩ ٠

(٣) انظر المجلد الاول ص ٥٨ — ٥٩ ٠

سياسية أداة للحركة التقدمية » (١) ، ولكن مما له مغزى أن هذه الملاحظة قيلت عرضا فى مناقشة السياسة الزراعية . بيد أن موجة التذمر الصناعية ، التى كانت قد تراجعت بعد هزيمة الاضرابات الجماهيرية فى ١٩٠٥ ، بدأت تعود بقوة جديدة فى ١٩١٢ . اذ حدث صدام خطير فى حقول الذهب فى لينا قتل فيه ٥٠٠ عامل بواسطة الجنود — وهى أسوأ مذبحة منذ « الأحد الدموى » — كان بداية لفترة جديدة من الإضطرابات الصناعية ، كما عاد التذمر بين الفلاحين الى الظهور ثانية فى العامين السابقين على اندلاع الحرب فى ١٩١٤ . فالقوى المختفية التى أدت الى ثورة ١٩٠٥ كانت تغلى وتفور مرة أخرى تحت السطح . وبدأ لنين مرة أخرى ، بعد خمس سنوات من الهبوط الحاد والنزاع الداخلى الشديد فى الحزب ، يتطلع نحو مستقبل زاخر بالاحتمالات .

وكشفت حرب ١٩١٤ بسرعة عن عدم كفاية الاقتصاد القومى الروسى وعجزه فى ظروف الحرب الحديثة . وكان التطوران المتميزان فى سنوات الحرب هما زيادة سيطرة الدولة على الصناعة وتركيز الصناعة عن طريق استئصال المشروعات الصغرى والضعيفة . ولكن توقف ورود المهمات والآلات الاجنبية تماما تقريبا سرعان ما وضع حدا لهذا التوسع حتى فى صناعات الحرب ، ووصلت الصناعات الأخرى الى ما يكاد يكون توقفا تاما . وفى نهاية ١٩١٦ كان من الواضح أن المجهود الصناعى الروسى الأساسى قد استهلك . وفى هذه الاثناء كانت الزراعة قد تعرضت لخسارة أسوأ حتى من الصناعة بفقدان القوة العاملة بسبب التجنيد وتعذر تجديد الآلات والأدوات الزراعية . وهبط الانتاج بصورة كارثة ، وفى شتاء ١٩١٦ — ١٩١٧ كانت المدن قد بدأ يعضها الجوع . وكانت الاضرابات الصناعية ، التى دفع اليها الجوع والظروف المتزايدة السوء فى المصانع واليأس الواضح من الحرب ، مقدمة ثورة فبراير . وكان لنين فى سويسرا ، يراقب فى جميع أنحاء أوروبا أعراض الموت للرأسمالية ، وأشار الى أن التاريخ قد سار خطوة طويلة أخرى الى الأمام ، ولكنه امتنع عن أى تنبؤ أو عن تصور مشروعات للنظام الاشتراكى المقبل . وفى ١٩١٦ أكمل عمله الكبير الذى أخرجه فى فترة الحرب « الامبريالية باعتبارها أعلى مراحل الرأسمالية » . لقد كان لنين تلميذا حقيقيا لماركس ، ففى أمسية الثورة

(١) لنين « دراسات » IX ص ١٩٧

كان ما أسهم به فى اقتصاديات الاشتراكية هو تحليل ناقد لاقتصاديات المرحلة الأخيرة للمجتمع الرأسمالى .

وقد أصدر لينين فور عودته الى بتروجراد فى ٣ ابريل ١٩١٧ ماعرف باسم «أطروحات ابريل» ، التى وضعت استراتيجية ثورة أكتوبر وأعلنت الانتقال من « المرحلة الاولى للثورة ، التى أعطت السلطة للبورجوازية » الى « مرحلتها الثانية ، التى لا بد أن تعطى السلطة للبرولتاريا والراقات الفقيرة من الفلاحين» . ووضع البرنامج الاقتصادى فى «الاطروحة» السادسة والسابعة والثامنة . ودعت الاطروحة السادسة الى « نقل مركز الثقل فى البرنامج الزراعى الى سوفيتات مندوبى فقراء الفلاحين » (التى كان من الواضح انها منفصلة عن سوفيتات الفلاحين فى مفهوم لنين فى ذلك الوقت) ، والى «مصادرة كل ضياع أصحاب الاراضى»: فكل الأرض توضع تحت تصرف سوفيتات مندوبى الفلاحين الفقراء والعلامين وتحول الضياع الكبرى (من حوالى ٢٠٠ فدان الى حوالى ٦٠٠ فدان ، تبعا للظروف المحلية — وهو حد أدنى منخفض لهذه الفئة من الضياع) الى مزارع نموذجية « تعمل تحت سيطرة فقراء الفلاحين ولحساب المجتمع » . ودعت الاطروحة السابعة الى انشاء بنك قومى واحد تسيطر عليه سوفيتات مندوبى العمال ، ودعت الاطروحة الثامنة لسيطرة مندوبى العمال على «الانتاج الاجتماعى وتوزيع المنتجات» (وان كان ذلك لا ينطوى على «تطبيق الاشتراكية باعتباره هدفنا المباشر»)(١) . وكان التركيز فى الاطروحات على المشكلة الزراعية يدل على اتجاه فكر لنين . فقد كان لنين واقعيا ، وصار الآن يفكر لأول مرة على أساس أوضاع الثورة الروسية المجسدة ، ثورة فى بلد أغلبيته الساحقة من الفلاحين . وكان قد كتب قبل أن يغادر سويسرا ان الحكومة المؤقتة لا تستطيع أن توفر للشعب خبزا (وفى أحسن الحالات تعطى الشعب ، كما هو الحال فى المانيا ، «جوعا منظما بعبقرية») ، لان الخبز « لا يمكن الحصول عليه الا بواسطة اجراءات لا تتفق مع قدسية رأس المال وملكية الارض » . وفى هذه النقطة ، وفى اشارته المحدودة الى المزارع النموذجية فى الاطروحة السادسة ، لمس لنين عصب الثورة الروسية . فلا يمكن للثورة الديموقراطية البورجوازية أن توفر لروسيا الطعام حتى مع توزيع الارض بأقصى راديكالية ممكنة : فالاشتراكية وحدها هى التى تستطيع أن تقوم

(١) لنين « دراسات » XX ص ٨٨ — ٨٩ .

بالهجوم الضرورى على الارض المملوكة نفسها . ونستطيع عدلا أن نقول ان تروتسكى اكتشف ضرورة الانتقال المستمر من الثورة البورجوازية الى الثورة الاشتراكية من ملاحظته للبرولتاريا فى بتروجراد فى ثورة ١٩٠٥، وان لنين وصل الى نتيجة مشابهة فى ١٩١٧ عن طريق دراسة المشكلة الاساسية ، التى برزت بوضوح سافر تحت تأثير ظروف الحرب ، والخاصة بتوفير الطعام للشعب الروسى . لقد كان الطريقان منفصلان ، ولم تكن الفروض الأولية واحدة تماما . ولكن كلا منهما وصل فى ١٩١٧ الى نفس السياسة العملية .

الفصل السادس عشر

وقع الثورة

(أ) الزراعة :

لقد برزت الاحداث التالية الأولوية التى منحها لنين للمشكلة الزراعية فى القسم الاقتصادى من اطروحات ابريل ، وان كان لنين وحده بين البلاشفة هو الذى أدرك أهميتها القصوى فى ذلك الوقت . فقد كان الفلاحون لا يزالون كما مجهولا ، وأعطى لنين فى ابريل ١٩١٧ اتباعه تقديرا حريصا جدا للاحتمالات .

« اننا نريد أن يتجاوز الفلاحون البورجوازية ويستولوا على الارض من أصحاب الاراضى ، ولكن يستحيل فى الوقت الحاضر ان نقول شيئا محددا عن اتجاههم بعد ذلك .. **وليس من المسموح** الآن للحزب البرولتارى أن يعقد آماله على اشتراك المصلحة مع الفلاحين . نحن نكافح لضم الفلاحين الى جانبنا ، ولكنهم الى حد ما يقفون ، عن وعى ، الى جانب الرأسماليين (١) » .

ومن الناحية السياسية كان لنين على حق فى اعتقاده أن حزب الثوريين الاجتماعيين لن ينفصل عن البورجوازية ، وأن الفلاحين

(١) لنين « دراسات » XX ص ٢٤١ ، ٢٤٥ .

سيتمسكون بالثوريين الاجتماعيين بوصفهم ممثليهم التقليديين . وتخليص الفلاحين من هذا الولاء وكسبهم الى جانب البلاشفة هو الشرط الضرورى لنجاح البلاشفة فى قيادة الثورة . ولذلك كان هناك . داخل الصراع ضد الحكومة المؤقتة فى السوفيتات الذى يقوم به البلاشفة بلا هوادة ويقوم به الثوريون الاجتماعيون فى تردد ، صراع آخر يقوم به البلاشفة ضد الثوريين الاجتماعيين للحصول على تأييد الفلاحين . وقد لعبت هذه القضية دورها فى جميع الحسابات والمناورات السياسية فى الفترة ما بين ثورتى فبراير واكتوبر .

وكان سير أحداث الثورة الزراعية فى روسيا دليلا على صحة مبدأ لنين الخاص بأن طريق الاشتراكية «ستحدده تجربة الملايين عندما تبدأ العمل بنفسها » . فقد كانت الآمال والتوترات التى أثارتها ثورة فبراير سببا فى فورات جديدة من اضطرابات الفلاحين فى عدة أجزاء من روسيا . ومن العسير الحصول على أدلة محددة على طبيعة ما حدث ومداه . ففى نهاية ابريل ١٩١٧ لاحظ لنين ان « الفلاحين يستولون على الارض فعلا دون تعويض أو دفع ربع الايجار » ، وأنه فى اقليم بنزا « يستولى الفلاحون على مواشى سادة الارض » . ومما يدل على ان هذه الاعمال كانت منتشرة (١) تلك النداءات المتوالية الى الفلاحين من الحكومة المؤقتة ومؤيديها تحثهم على انتظار قرارات الجمعية التأسيسية . وكان رد الحكومة على الاضطرابات هو اصدار مرسوم بانشاء لجان متدرجة لتمهيد الطريق لاصلاح زراعى يتم اصداره عندما تجتمع الجمعية التأسيسية ، فكانت هناك لجان أراضى للمراكز الريفية يختار أعضاؤها بالانتخاب العام ولجان مقاطعات ولجان أقاليم ، واخيرا « لجنة عليا للأرض » فى العاصمة . وهكذا كان التكوين مماثلا لتكوين السوفيتات ، ولكن سوفيتات الفلاحين كانت لا تزال فى مرحلة بدائية وبعيدة تماما عن الجهاز الحكومى . وكان المرسوم من صنع أول وزير للزراعة فى الحكومة المؤقتة ، الذى كان من حزب «الكاديت» ويؤيد من ناحية المبدأ تأميم الارض مقابل تعويض . وقد استولى الثوريون الاجتماعيون فيما بعد على لجان الأرض وصارت هذه اللجان اداة مهمة فى سياستهم .

وفى هذه الاثناء تم «اجتماع ابريل» للحزب البلشفى فى آخر الشهر وأصدر قرارا فى المسألة الزراعية يتضمن السياسة التى رسمتها اطروحة ابريل . وطالب القرار بمصادرة أرض كل سادة الارض والكنيسة والدولة ، ونقل كل الارض فورا « الى أيدى الفلاحين المنظمين فى سوفيتات

(١) يشير تروتسكى فى كتابه «قصة الثورة الروسية» (برلين ١٩٣١) ص ٤٢٩ و ٤٤٥ ، الى حوادث عديدة من هذا النوع فى هذه الفترة .

مندوبى الفلاحين أو أية هيئات أخرى للحكم الذاتى تنتخب على أساس ديموقراطى حقيقة » ، وتأميم الأرض كلها بوصفها ملكا للدولة التى تنقل حق توزيعها الى الاجهزة الديموقراطية المحلية . وأصر لنين فى تقريره الى المؤتمر على أن يسبق البند الخاص بنقل كل الارض الى الفلاحين المنظمين لبند الخاص بالتأميم ، على أساس ان «العمل الثورى بالنسبة لنا هو المهم، أما القانون فيأتى لاحقا له » (١) . وكان هذا هو مفتاح النقطة الجديدة الوحيدة فى القرار . ففى معارضة مؤيدى الحكومة المؤقتة الذين نصحوا الفلاحين بأن « يتفقوا وديا مع سادة الارض » وهددوهم بالعقاب اذا هم « أخذوا القانون فى ايديهم » ، دعا البلاشفة الفلاحين الى « الاستيلاء على الارض بطريقة منظمة وألا يسمحوا بوقوع أية أضرار للممتلكات وأن يعملوا من أجل زيادة الانتاج » . وهكذا كان البلاشفة هم الحزب الوحيد الذى بارك مصادرة املاك سادة الأرض بالقوة بواسطة ثورة الفلاحين ، وكان ذلك الخطوة الاولى فى حملة طويلة صبورة لاجتذاب الفلاحين . وكانت وجهة النظر الخاصة بأن الزراعة على النطاق الكبير جزء جوهرى من الاشتراكية قد جاءت فى اطروحة ابريل فى صورة اقتراح تحويل الضياع الكبرى الى «مزارع نموذجية تعمل .. لحساب المجتمع ككل» . وقد كتب لنين بعد ذلك بفترة قصيرة فى برافدا شارحا وجهة نظر البلاشفة بتفصيل أوفى :

« اننا لا نستطيع أن نخفى على الفلاحين ، وبخاصة عن البروليتاريين وشبه البروليتاريين فى الريف ، ان الزراعة على النطاق الصغير لا تستطيع ، ما دامت السوق السلعية والرأسمالية قائمين ، تخليص الجنس البشرى من الفقر بين الجماهير ، وأنه من الضرورى **التفكير** فى التحول الى الزراعة على النطاق الكبير لحساب المجتمع وأن **يبدأ فى ذلك على الفور** ، بتعليم الجماهير **والتعلم من الجماهير** كيف يتم التحول بالوسائل المناسبة عمليا » (٢) .

بيد انه ما دامت ثورة الفلاحين لا تزال تنتمى الى المستقبل فان ذلك بدا الى حد ما مثلا أعلى بعيدا ، وفى ذلك الجو المضطرب الذى تسود فيه التكتيكات الثورية كان من السهل ألا يحظى أى اقتراح ليس له صلة

(١) لنين « دراسات » ص ٢٧٠ ، وكان لنين قد عبر عن فكرة أولوية العمل الثورى فى المؤتمر الرابع للحزب فى ستوكهلم سنة ١٩٠٦ عندما ادخل تعديلا على مشروع قراره بتغيير لفظ « مصادرة » الى لفظ «استيلاء» وفسر ذلك بأن « ان المصادرة هى الاعتراف القانونى بالاستيلاء ، اى تأكيد بواسطة القانون » (نفس المرجع IX ص ١٨٥) .

(٢) نفس المرجع XX ص ١٩٤ .

مباشرة بالموقف ، ولا يجتذب الفلاحين ، بالاهتمام . وقد جاء هذا الاقتراح فى القرار الذى أصـدره اجتماع الحزب فى ابريل فى صـورة اختيارية ومخففة الى حد ما . فالفقرة الختامية فيه أشارت على «البرولتاريين وشبه البرولتاريين فى الريف» بأن يعملوا على «تكوين مزارع نموذجية كبيرة الى حد كاف من ضياع سادة الاراضى، تدار لحساب المجتمع بواسطة سوفيتات مندوبى العمال الزراعية تحت توجيه الخبراء الزراعيين وتطبق فيها أفضل الأساليب الفنية » (١) .

وقد حدثت «أزمة ابريل» للحكومة المؤقتة فى نفس الوقت الذى تم فيه اجتماع الحزب البلشفى . وانتهت باستقالة ميليوكوف وتكوين حكومة ائتلافية اشتركت فيها جميع الأحزاب الاشتراكية باستثناء البلاشفة. وصار شيرنوف أحد زعماء الثوريين الاجتماعيين ، وزيرا للزراعة . وأدى هذا التغيير الى القاء المسئولية الكاملة فى السياسة الزراعية للحكومة على الثوريين الاجتماعيين ، بما فى ذلك القرار الخاص بعدم عمل أى شىء قبل اجتماع الجمعية التأسيسية ، وبذلك سنحت للبلاشفة فرصتهم . وأظهر انتشار الاضطرابات بين الفلاحين عموما الاختلاف الواضح والمفهوم تماما بين السياسة الزراعية للبلاشفة وسياسة الاحزاب المؤتلفة . وعندما عقد « مؤتمر عموم روسـيا لمندوبى الفلاحين » فى بتروجراد فى مايو ١٩١٧ وجه لنين خطابا مفتوحا فى برافدا الى مندوبى الفلاحين جعل فيه المشكلة الزراعية باكملها تتركز فى قضية واحدة هى « ما اذا كان ينبغى أن يقوم الفلاحون فورا بالاستيلاء على الارض فى جهاتهم وعدم دفع أى ايجار لسادة الارض ، أم ينبغى عليهم الا يفعلوا ذلك ؟ »(٢) . وعندما القى لنين نفسه، بعد ذلك بعشرة أيام ، خطابا فى المؤتمر بوصفه المندوب البلشفى الرئيسى كان موضوع استيلاء الفلاحين فورا على الارض يحتـل مكان الصدارة من مشروع القرار الذى قدمه البلاشفة كما شغل نصف خطاب لنين . ودافع لنين عن اتهام الحزب بالعمل على انتشار الفوضى :

« ان اسم فوضوى يطلق على أولئك الذين يرفضون ضرورة سلطة الدولة ، ونحن نقول انها ضرورية بلا قيد ولا شرط ، وليس فى روسيا الآن فقط ، بل حتى فى الدولة التى تعمل على الانتقـال مبـاشرة الى الاشتراكية . فالسلطة الحازمة ضرورية ضرورة مطلقة . وكل ما نريده هو أن تكون هذه السلطة كلها فى يد أغلبية مندوبى العمال والجنود والفلاحين وحدهم » .

(١) « VKP (B) Rezol » (١٩٤١) I ص ٢٢٩ .

(٢) لنين « دراسات » XX ص ٣٥٠ .

واستطرد لنين جاعلا من نفسه حامى « العمال الزراعيين الأجراء وأفقر الفلاحين » الذين لايلبى حاجتهم مجرد نقل كل الأرض «الى الشعب». فقال انه من الضرورى أولا أن ينتظم فقراء الفلاحين فى «قطاع منفصل أو جماعة منفصلة » فى جميع منظمات الفـلاحين . وثانيا يجب تحويل كل ضياع سادة الأرض الكبرى (وكان لنين يقدرها بـ ٣٠٠٠٠) الى مزارع نموذجية « تفلح اجتماعيا بواسـطة العمال الزراعيين والخبراء الزراعيين المهرة » . وكرر لنين مرة أخرى «المذهب الاشتراكى» الخاص بانه «بدون الفـلاحة المشتركة للارض بواسطة العمال الزراعيين الذين يستخدمون أفضل الآلات بتوجيه خبراء زراعيين مدربين علميا لا سبيل الى التخلص من الرأسمالية » . ثم أشار الى أن المسألة ليست مسألة مذهبية :

« ان الضرورة القصـوى تدق أبواب الشـعب الروسى بأكمله . والضرورة القصوى هى أنه من المستحيل الاستمرار فى الزراعة بالطريقة القديمة . فاذا استمرت مزارعنا الصغيرة القديمة ، حتى بوصفنا مواطنين أحرارا على أرض حرة ، فسنواجه حتما الخراب .. ان الفلاحة الفردية فى حقول فردية ، حتى ان كانت تعنى «العمل الحر على أرض حرة» لا تتيح مخرجا من الازمة الرهيبة .. فمن الضرورى التحول الى الزراعة المشتركة فى مزارع نموذجية كبيرة » (١) .

وكان البلاشـفة يؤلفون أقلية صغيرة فى المؤتمر الذى سيطر عليه تماما الثوريون الاجتماعيون . ولكن هذه المناسبة كانت تمثل مرحلة فى عملية الفصل بين جماهير الفلاحين ورعاتهم الثوريين الاجتماعيين . وقد تمسك الثوريون الاجتماعيون بموقفهم ، وفى مؤتمرهم الحزبى الثالث ، الذى جاء عقب مؤتمر الفلاحين ، أعادوا تأكيد تنديدهم بمحاولات الاستيلاء على الأرض أو سبق قرارات الجمعية التأسيسية .

وجاء تعـاقب المؤتمرات فى بتروجراد فى صيف ١٩١٧ والثوريون الاجتماعيون مقيدون باشتراكهم فى الحكومة المؤقتة فأرغمهم ذلك على اعلان موقفهم بصراحة أكثر فأكثر . وكانت الاغلبية فى «المؤتمر الاول لسوفيتات عموم روسيا» للثوريين الاجتماعيين ، وكان قراره الخاص بالمسألة الزراعية مطـابقا لبرنامج الحزب أساسـا . فالارض يجب « أن تخرج من التعامل التجارى » ، أى لاتباع ولا تشترى . ويكون حق التصرف فيها « للشعب كله » ويمارسه عن طريق « أجهزة الحكم الذاتى الديموقراطية » . ويضمن

(١) لنين « دراسات » XX ص ٤٢٦ – ٤١٧ .

حق مستغلى الارض ، «فرديا وجماعيا» ، بواسطة «قواعد قضائية تقوم على مبدأ مساواة المواطنين جميعا »(١) .

وكان البناء الهرمى «للجان الارض» قد تم بنجاح فى نفس الوقت مع سوفيتات الفلاحين (٢) ، وصارت هذه اللجان هى العصب الرئيسى للبناء كله كما تصوره الثوريون الاجتماعيون . وكانت « لجان المراكز » المنتخبة مسئولة ، عن طريق أجهزة « لجنة الارض الرئيسية » فى بتروجراد ، عن العمل على «تصفية كل بقايا نظام الاقنان فى الريف تصفية نهائية بأسرع مايمكن » ، وتنفيذ السياسة الزراعية بصفة عامة (٣) . وكان الغرض من اقتراح تأميم الارض وتوزيعها بالتساوى ، الذى يعيد الى الذكرى «التقسيم الاسود» الذى دعا اليه «الشعبيون» القدامى ، هو ارضاء الفلاحين . بيد ان النتيجة جاءت سلبية بسبب اصرار الثوريين الاجتماعيين، بوصفهم أعضاء فى الحكومة المؤقتة ، على التنديد باستيلاء الفلاحين على الارض قبل عقد الجمعية التأسيسية . وكان لنين سريعا فى ادراكه لمدى الشعبية التى يحظى بها البرنامج الزراعى للثوريين الاجتماعيين وكذلك موطن الضعف المميت فيه .

وجاءت المرحلة التالية فى أغسطس ١٩١٧ ، وفى ذلك الوقت كانت الثورة تنضج بسرعة . ومنذ أيام يوليه كان لنين والزعماء البلاشفة الآخرون اما مختبئين أو معتقلين ، وكان القلق ينمو بسرعة فى المدن والريف (٤) ، وبدأ الجهاز الحكومى كله ينهار تحت وطأة الأزمات المتكررة . وفى منتصف أغسطس نشرت صحيفة « مؤتمر الفلاحين فى عموم روسيا»، الذى كان يسيطر عليه الاجتماعيون الثوريون ، ما أطلق عليه « مرسوم نموذجى » ، وهو مؤلف من ٢٤٢ مطلبا قدمها المندوبون الى المؤتمر الأول. وكان جوهر المقترحات مألوفا، وهى تتضمن مصادرة ضياع سادة الارض، ونقل ملكية الارض كلها الى الشعب وتحريم العمل المأجور ، وكذلك البيع

---

(١) « Pervyi Vserossiiskii S'ezd Sovetov » (١٩٣٠) II ص ٣٠٤ .

(٢) تبعا لما يقوله أ.ا. لوتسكى فى « Voprorsy Istorii »العدد ١٠ (١٩٤٧) ص ١٧ ، كان هناك فى اغسطس ١٩١٧ ٥٢ لجنة اقليمية و ٤٢٢ لجنة مقاطعة وعدد غير معروف من لجان المراكز الريفية .

(٣) « Pervyi Vserossiiskii S'ezd Sovetov » ١٩٣٠ ، ص ٣٠٦ – ٣١٠ .

(٤) سجلت الاحصاءات الرسمية ١٥٢ حالة استيلاء بالقوة على الضياع بواسطة الفلاحين في مايو ١٩١٧ ، و ١١٢ فى يولية و ٣٨٧ فى يولية و ٤٤٠ فى اغسطس و ٩٥٨ فى سبتمبر .

والشراء فى الارض ، وتوزيع الارض «على أساس من المساواة ، طبقا اما لمعيار العمل أو لمعيار الاستهلاك بحسب ما تسمح به الظروف المحلية ، (١) وتوزيعها دوريا بمعرفة أجهزة الحكم الذاتى المحلية . وكان لنين قد اقتنع بأن لحظة الاستيلاء على الحكم صارت وشيكة ، وان انتقال الثورة الى مرحلتها الاشتراكية سيبدأ على الفور ، فقرر اتباع خط تكتيكى جديد . وأعلن ان المرسوم النموذجى مقبول فى ذاته كبرنامج : ولكن « خداع الثوريين الاجتماعيين لأنفسهم أو للفلاحين » يكمن فى حقيقة ان هذا البرنامج لا يمكن تطبيقه دون قلب النظام الرأسمالى . وكان لنين حتى ذلك الوقت قد اعتبر تأميم الارض جزءا من برنامج الثورة البورجوازية . ولكنه تحول الآن الى القول بأنه لما كان معظم الأرض مرهونا للبنوك فان المصادرة غير ممكنة حتى « تقضى الطبقة الثورية على مقاومة الرأسماليين بواسطة الاجراءات الثورية » . فال ٢٤٢ مطلبا لا يمكن تحقيقها الا فى ظل قيادة البرولتاريا فى تحالف مع الفلاحين فى حرب لا هوادة فيها ضد الرأسمالية وانتهى لنين الى :

« عندئذ سيوضع حد لحكم رأس المال والعمل المأجور. عندئذ ستبدأ مملكة الاشتراكية ، مملكة السلام ، مملكة الكادحين (٢) » .

وهكذا تبنى البرنامج الزراعى الذى أعلنه الثوريون الاجتماعيون بأكمله ، مع شرط أساسى ، هو أنه لا يمكن أن يتحقق الا كجزء من ثورة ضد الرأسمالية البورجوازية ، الثورة الاشتراكية البرولتارية التى على وشك البدء .

ولم يحظ مقال لنين عن « المرسوم النموذجى » ، الذى كتبه من مخبئه فى فنلندا ونشرته صحيفة « رابوشى » شبه السرية والتى حلت محل «برافدا» الموقوفة ، باهتمام واسع فى ذلك الوقت ونسى فى خضم أحداث الثورة . وكان ما فعله لنين صبيحة الثورة مفاجأة لخصومه ولكثير من مؤيديه . فقد كانت القضيتان الرئيسيتان اللتان ستحددان موقف الجمهرة الكبرى من السكان ، الفلاحين ، من الثورة هما الحرب والارض . وكانت الخطوتان الحاسمتان هما المرسومان اللذان قدما « لمؤتمر سوفيتات عموم

---

(١) أنظر ص ٥٣ – ٥٤ من هذا المجلد فيما يتصل بهذا البند .

(٢) لنين « دراسات » ١٠٧ – ١١٢ . وهكذا قلب لنين رأيه السابق على ١٩١٧ من أن تأميم الارض ليس الا خطوة فى الثورة البورجوازية ، فالتأميم اصبح عنده « ليس آخر صيحة فى الثورة البورجوازية فحسب ، بل كذلك خطوة نحو الاشتراكية » (نفس المرجع ص ٢٣٣) .

روسيا » الثانى فى ٢٦ اكتوبر ١٩١٧ ووفق عليهما بالاجماع — ما اطلق عليه «مرسوم السلام» ومرسوم الأرض. وكان مرسوم الأرض قصيرا . فقد علن الغاء كل ملكية خاصة فى الأرض ووضع جميع ضياع سادة الأرض وأرض الدولة والكنيسة والانصبة الفردية » تحت تصرف لجان الارض بالمراكز الريفية وسوفيتات المقاطعات لمندوبى الفلاحين الى أن تنعقد الجمعية التأسيسية » . ولتنفيذ ذلك عمليا ووفق على كل الاجراءات التى جاءت فى « المرسوم النموذجى » الذى تقدم به الثوريون الاجتماعيون (والذى أصبح لنين يصفه فى حديثه بانه «تعبير عن الارادة غير المشروطة للاغلبية الساحقة للفلاحين الواعين فى روسيا كلها ») . واستثنيت من المصادرة الحيازات الصغيرة فى يد الفلاحين العاملين والقوزاق العاملين(١) . وكانت هذه الخطوة من أعظم الخطوات السياسية التى اتخذها لنين ، سواء اعتبرناها مقدمة لمحاولة محددة لاحداث انشقاق بين الثوريين الاجتماعيين واضعافهم باعتبارهم القوة السياسية الكبرى فى الريف الروسى ، أم محاولة لكسب شعبية بين الفلاحين .

وقد دافع لنين نظريا عن هذه الحركة على أساسين مختلفين . ففى البداية دافع عنها بوصفها ضرورة تكتيكية وخضوعا لارادة الاغلبية ، حتى اذا لم يكن المرء متفقا معها ، بأمل أن التجربة ستعلمها الحكمة . ويقابل ذلك وجهة النظر القائلة بأن الثورة لا تزال فى مرحلتها الديموقراطية ولم تنضج بعد لبرنامج اشتراكى كامل . وعندما عرض المرسوم على المؤتمر وسمعت أصوات الاحتجاج على ان البرنامج من صنع الثوريين الاجتماعيين (٢) ، رد لنين :

«هل يهم من الذى صنعه ؟ فنحن ، كحكومة ديموقراطية ، لانستطيع ان نهرب من قرار جمهرة الناس ، حتى اذا لم نكن متفقين معها . وفى معركة الحياة عند تنفيذ هذا القرار على الفور سيدرك الفلاحون أنفسهم الصواب .. ان الحياة هى أفضل معلم وستثبت من على صواب ، فليبدأ

(١) لنين « دراسات » XXII ص ٢٣ . ويبدو طابع العجلة فى الاجراءات فى التناقض الذى لم يحل بين « مرسوم الارض » الرئيسى و « المرسوم النموذجى » : الاول يؤجل موضوع التعويض لمناقشته فى الجمعية التأسيسية ، والثانى يعلن المصادرة بلا تعويض .

(٢) وقد كتب شيرنوف بعد ذلك غاضبا أن «لنين ينقل قراراتنا بنصها وينشرها فى صورة مراسيم » .

الفلاحون من جانب ، ولنبدأ نحن من الجانب الآخر ، وسنسوى هذه المشكلة (١) » .

وبعد ذلك بثلاثة أسابيع ، وكان الثوريون الاجتماعيون قد انقسموا على انفسهم وتكون الائتلاف مع الجماعة اليسارية ، أعلن لنين أنه « فيما يتصل بالمسائل التى تتعلق بنقاط الثوريين الاجتماعيين البحتة فى برنامج الارض التى وافق عليها المؤتمر الثانى لعموم روسيا ، سيمتنع البلاشفة عن التصويت ، وضرب مثلا على « نقاط الثوريين الاجتماعيين البحتة» التى يقصدها « المساواة فى استخدام الارض وتوزيع الارض بين صغار الملاك (٢) » . وكرر لنين فى نفس الوقت الحجة التى كان قد قالها فى المرسوم النموذجى فى مبدأ الأمر ابان اغسطس السابق من ان برنامج الثوريين الاجتماعيين صحيح فى ذاته ، ولكن بشرط ان يكون داخل اطار ثورة اشتراكية . ودعا مؤتمر مندوبى الفلاحين لعموم روسيا الى اقرار ان « التحقيق الكامل لجميع الاجراءات التى يتألف منها البرنامج لا يمكن أن يتم الا على أساس فكرة نجاح ثورة العمال الاشتراكية التى بدات فى ٢٥ أكتوبر » ، والى أعلان انه « يؤيد تأييدا كاملا ثورة ٢٥ أكتوبر ، ويؤيدها على أنها ثورة اشتراكية »(٣) . وطوال ذلك الوقت كانت الحاجة ألى تنمية الزراعة على النطاق الكبير ، التى كان لنين قد أصر عليها بشدة طوال الأشهر الستة السابقة ، قد سمح لها بأن تنزوى عن الانظار .

ولعل نتائج هذه المناقشات النظرية لم تكن كبيرة جدا عمليا ، فمنذ سبتمبر ١٩١٧ لاحظ لنين أن « تمرد الفلاحين يتدفق كتيار عريض فى كل اتجاه »(٤) . وحطمت ثورة أكتوبر آخر الحواجز التى تسد طريق الفيضان . وصار من يدعو الفلاحين الى تحطيم القيود هو الحكومة التى فرضت نفسها وليس مجرد حزب ثورى : لقد جاء فى أحد بياناتها الأولى « ان سوفيت قوميسارى الشعب يدعو الفلاحين أنفسهم الى الاستيلاء

(١) لنين « دراسات » XXII ص ٢٣ . وقد وضع لنين هذه الحجة في صورة اكمل فيما بعد : «ان البلاشفة المنتصرين ، لكى يثبتوا للفلاحين ان البروليتاريين لايريدون اصدار الاوامر اليهم او املاء شيء عليهم ، بل يريدون مساعدتهم وكسب صداقتهم ، لم يضعوا كلمة واحدة من عندهم فى مرسوم الارض ولكنهم نقلوه كلمة كلمة من المطالب (صحيح ، اكثرها ثورية) التى نشرها الثوريون الاجتماعيون في صحيفة الثوريين الاجتماعيين » (نفس المرجع XXIV ص ٦٤١) .

(٢) نفس المرجع XXII ص ٨٩ — ٩٠

(٣) نفس المرجع ص ٨٣ — ٨٤ .

(٤) نفس المرجع XXI ص ٢٧٣ .

على السلطة كلها فورا »(١) . بيد ان نجـاح الثورة اثار صراعا بين استمرار العملية الثورية لاستكمال هدم النظام القديم وعملية التنظيم الضرورية لاقامة الجديد وتضميده . وقد مر هـذا الصراع بمرحلتين متعاقبتين ، وان كانتا مترابطتين ، ابان الشهور الستة التالية لثورة أكتوبر . ففى المرحـلة الأولى كان السؤال هو ما اذا كان الاستيلاء على ضياع سادة الأرض بواسطة الفلاحين سيسير على نمط تمرد الفلاحين قبل الثورة ، بما صاحبه من عوامل العنف والتدمير ، أم يتم بأسلوب منظم تبعـا لتعليمـات السلطات الثورية الجـديدة(٢) . وفى المرحلة التالية ، عاد الى الحيـاة الصدام الأساسى بين الاتجـاهات الفردية فى سياسة الثوريين الاجتمـاعية والاتجـاهات الجمـاعية لدى البلاشـفة . وكان هـذا الصدام ، الذى أتخـذ عدة صور مختلفة ، قد توقف مؤقتا بتبنى البلاشفة لبرنامج الثوريين الاجتماعيين فى مرسوم الأرض وبالائتلاف اللاحق مع الثوريين الاجتماعيين اليساريين ، ولكن سرعان ما ثار ثانية عنـدما عرضت قضايا محـددة فى السـياسة الزراعية لاتخـاذ قرارات بشأنها ، وبلغ ذروته عنـدما استقال الثوريون الاجتماعيون اليساريون من الحكومة بعد برست ليتوفسك .

وقد حلت القضية بين الاستيلاء بالعنف والاستيلاء المنظم من جانب الفلاحين على الأرض تبعا للظروف المحلية فى كل جهـة من ناحية ، وللسرعة التى قامت بها سلطة السوفيتات بصفة عامة فى المنطقة التى يتعلق بهـا الأمر من ناحية أخرى . وقد اختلفت الأحداث لا من اقليم الى اقليم فحسب، بل من قرية الى قرية ، ولذا فان الشواهد جزئية ومضللة . ويبدو أن أكبر درجة من النظام فى الاستيلاء على الأرض كانت فى الأماكن الأكثر تقدما من الناحية الفنية ، وهذا ما كانت تتميز به مناطق زراعة البنجر ، مثل اكرانيا الغربية وبودوليا ، أو انتاج الغلال على نطاق كبير للتصدير . ففى هذه الأماكن كانت الزراعة تدار فعلا على أسس رأسمالية ، وكانت تضم أعدادا كبيرة من العمال الفلاحين الذين لايملكون أرضا ، الذين سرعان ما استطاعوا ان يجـدوا زعامة منظمة(٣) . وبصفة عامة بلغت عملية

(١) نفس المرجع XXII ص ٥٢ .

(٢) كان مرسوم الارض يتضمن بندا يحذر الفلاحين من أن الاضرار « بالممتلكات المصادرة التى صارت مكا للشعب كله » سيعاقب امام « محكمة ثورية » ، ويعهد الى سوفيتات المقاطعات بتنفيذ المرسوم فى حدود النظام .

(٣) « Razvitie Sovetskoi Economiki » تحت اشراف ا . ا اروتينيان وب.ل ماركوس (١٩٤٠) ص ٩٣ .

الاستيلاء على الأرض أكثر درجة من التنظيم فى الأقاليم الأقرب الى المراكز التى قامت فيها سلطة السوفييت أسرع من غيرها وتأكد نفوذ السـلطة المركزية . وفى المراكز الريفيـة البعيـدة جنحت الظروف الى الفـوضى وعدم النظام طوال شتاء ١٩١٧–١٩١٨ . وصاحب الاستيلاء على الضياع بواسطة الفلاحين العنف والتدمير عـادة . (١) وصار لهذا الفرق أهميـة كبرى أثناء الحرب الأهلية عندما كانت القوات السوفيتية تعمل أساسا فى المناطق التى تمت فيها الثورة الزراعية بسرعة وتحقق لمدة طويلة نسبيا قدر من الادارة المنظمة ، فى حين كانت ظروف الفوضى بالغـة والصراع الزراعى على أشده عنفا ومرارة فى المناطق التى تقع خلف خطوط «البيض» . ولكن الأمر كان يتوقف كلية على نزوع الناس المحليين وارادتهم فيمـا اذا كان الاستيلاء يتم بالعنف أو بنظام . ويسجل أول « قوميسير شعب » للزراعة ان « عملية تصفية قوة سادة الأرض تمت بواسطة جماهـير الفلاحين ، بواسطة الأجهزة المحلية . فهذه الأجهزة كانت الأداة الحقيقية لقوميسرية الشعب » (٢) .

وكانت المرحلة الثانية ، التى تداخلت فى الأولى ، تتعلق بتقسيم الأرض بعد عملية التأميم أو الاستيلاء ، وأحدثت انشقاقا بين البلاشـفة وحلفائهم من الثوريين الاجتماعيين . فقد كان البلاشـفة والثوريون الاجتماعيون متفقين تماما على تجـريد سادة الأرض السـابقين بدون تعويض . فما دامت هذه النقطة الرئيسية موضع الجدل ، كانت مصلحة الفلاحين كلهم واحدة . وبعد أن تحقق ذلك ظهـرت فئات مختلفة من الفلاحين وأهداف وأطمـاع مختلفة ، وفى هذا الشأن وقف الثوريون الاجتماعيون ، بصفة عامة ، الى جانب الفلاحين المتيسرين نسبيا الذين يفلحون أرضهم فرادى أو فى كوميونات ، ودافع البلاشـفة عن الفلاحين الفقراء الذين لا يملكون أرضا أو كانت حيازاتهم الضئيلة لا تكفى لاعالتهم

(١) يثبت أ . ا . لوتسكى بأدلة من السجلات المحلية ان نقل الارض تم بأكبر قدر من النظام فى اقليمى تفر وريازان حيث استتبت سلطة السوفيت بعد ثورة اكتوبر مباشرة ، فى حين انه فى اقليم تامبون البعيد ، الذى لم تستتب سلطة السوفيت فيه الا فى آخر يناير ١٩١٨ « تمت تصفية أملاك سادة الارض فى صورة هجمات تلقائية على الضياع ونهبها الى حد كبير » . وتبعا لموظف رسمى فى قوميسيرية الزراعة حدثت الاضطرابات أساسا فى منطقة الارض السوداء ووسط الفولجا حيث بلغ الجوع أشده.

(٢) ف.ب. ميليوتين « Agrarnaya Politika SSSR » (١٩٢٧) ص ٦٠ ، ويتحدث معلق آخر عن « تقرير المصير الزراعى محليا » .

دون أن يعملوا بالأجر عند آخرين . وكان الاختلاف قد انعكس الى حد ما فعلا فى الصدام بين الثوريين الاجتماعيين والبلاشفة حول قضية نقل الأرض الى الفلاحين بطريقة منظمة أم « تلقائيا » . فقد كان الفلاحون الفقراء الذين لا يملكون أرضا أكثر ميلا الى العنف والثورية فى تحطيم ضياع سادة الأرض من الفلاحين المزدهرين الذين قد تتعرض حيازاتهم الصغيرة للخطر فى حالة انتشار الاضطرابات بين الفلاحين . وبهذا المعنى كان الثوريون الاجتماعيون – وبخاصة اليمينيون منهم – حزبا أقل ثورية من البلاشفة، ويقابلون المناشفة الذين يمثلون جماعات العمال المهرة فى المدن . ان تاريخ السياسة الزراعية من أكتوبر ١٩١٧ الى يونية ١٩١٨ يتمثل أولا ، فى الانقسام بين الثوريين الاجتماعيين اليمينيين واليساريين الذى وقف فيه الأخيرون الى جانب مصالح الراقات Strata الأفقر حالا بين الفلاحين، ثم فى الانقسام بين الثوريين الاجتماعيين والبلاشفة الذين كانوا الوحيدين على استعداد للسير مع سياسة تأييد فقراء الفلاحين ضد « الكولاك » الراديكالية الى النهاية .

وقد سهل على البلاشفة تبنى الأجزاء الرئيسية من البرنامج الزراعى للثوريين الاجتماعيين لأن البرنامج كان ينطوى على عدة نقاط محل خلاف فى التفسير حتى بين الثوريين الاجتماعيين أنفسهم . وعندما عرف المرسوم النموذجى للثوريين الاجتماعيين ، الذى أدمجه البلاشفة فى مرسومهم عن الأرض الصادر فى ٢٦ أكتوبر ١٩١٧ ، المساواة فى استخدام الأرض بأنها تعنى التوزيع المتساوى بين من يفلحونها « أما تبعا لمعيار العمل أو معيار الاستهلاك » ، تجنب أهم هذه الخلافات . « فالتوزيع المتساوى » كان يعنى ، لدى الجميع ، التوزيع بين أولئك الذين يعملون فى الأرض ، ولكن هل تحسب المساواة على أساس عدد العمال فعلا (وفى هذه الحالة هل يعتبر النساء والمراهقون عمالا ذوى أنصبة كاملة) أو على أساس عدد الأفواه التى تحتاج الى طعام (وبذلك يحسب الأطفال والشيوخ والعجزة) ؟ وكان البديل الأول يقوم على مفهوم ان لكل رجل الحق فى القدر من الأرض الذى يستطيع أن يفلحه بطريقة فعالة ، والثانى على مفهوم ان له الحق فى القدر الذى لا يكفى لاعالته هو وأسرته . ولكن المفهومين ، برغم أن كلا منهما صواب فى ذاته وله جذور متأصلة فى التقليد الثورى ، لا يتفقان ، كما انه لم يكن هناك ما يضمن توفير الأرض الكافية فى كل مكان لأى من هذين المطلبين المثاليين . ولم يصر هذا الموضوع قط موضع صدام رسمى بين

الثوريين الاجتماعيين والبلاشفة لأنه لم تكن هناك أية اجابة واحدة فيما يتصل بأى فئات الفلاحين تستفيد أكثر من أى الحلين . ولكن بمجرد أن ترك الأمر للظروف المحلية كان كل شئ يتوقف على اتجاه وطابع السلطة التى تقرر . ونشأ اختلاف آخر فى التفسير حول البند الخاص «بالضياع التى تحت الزراعة الكثيفة » (بمعنى « الحدائق والمزارع والحضانات الخ ») فى المرسوم النموذجى ، والذى يقضى بتسليم هذه الضياع ومعها مؤسسات تربية الحيوانات الى « الدولة أو الكوميونات ، تبعا لحجمها وأهميتها ، لاستخدامها الخاص » . وكان من المحتمل هنا أن يتخذ البلاشفة ، الذين يحبذون من ناحية المبدأ الزراعة على النطاق الكبير والسيطرة المركزية ، وجهة نظر تختلف فى المدى البعيد عن معظم الثوريين الاجتماعيين ، فيما يتصل بماذا يدخل تحت باب « الضياع التى تحت الزراعية الكثيفة» (وهل يغطى كل الأرض المخصصة للحاصلات «الصناعية» مثل البنجر والقطن ؟) ، وفيما يتصل بالسلطة التى يجب أن تديرها عمليا . وكان الاختلاف الثالث ، وهو أكثرها حروجة ، يتصل بسؤال ما هى الأرض التى توزع فعلا . وقد بدا أن المرسوم النموذجى أوضح تماما ان حيازات الفلاحين مع ضياع سادة الأرض ستدخل فى الرصيد المشترك للتوزيع «المتساوى» ، ولم يستثن سوى « الفلاحين ذوى الحيازات الصغيرة » . ولكن عندما اتخذت القضية شكلا مجسدا ، بدأ الثوريون الاجتماعيون ، ممثلو مصالح الفلاحين المزدهرين ، فى التراجع عن هذا الموقف ويقولون ان الأرض التى يملكها الفلاحون فرادى أو جماعات لا تمس وأن مبدأ المساواة لا ينطبق الا فى حدود ما يمكن تحقيقه بتوزيع ضياع سادة الأرض المصادرة على الفلاحين الفقراء والمعدمين (١) . وكانت مصالح الفئات المختلفة من الفلاحين متعارضة بوضوح فى هذا المجال ، وكانت

(١) اتجه الثوريون الاجتماعيون بصفة عامة الى اليمين فى فترة الحكومة المؤقتة التى كانوا يشغلون فيها وزارة الزراعة ابتداء من مايو ١٩١٧ . وقد وصل آخر وزير زراعة منهم ، ماشلوف ، الى اتفاق مع الكاديت حول اقتراح يدفع بمقتضاه تعويض للملاك الذين صودرت املاكهم من الايجارات التى يدفعها الفلاحون الذين وزعت عليهم الارض . وقد هاجم لنين «دراسات» IXX ص ٣٥٧ – ٣٦٣ هذا الاتفاق باعتباره « خيانة جديدة للفلاحين من حزب الثوريين الاجتماعيين » . وهناك وصف معادى ، وان كان زاخرا بالوثائق ، لموقف الثوريين الاجتماعيين من المشكلة الزراعية بين ثورتى فبراير واكتوبر أ . أ . موركوفتس« Agrarngi Program Rosiishikh Part. v 1917 » (١٩٢٩) ص ١٠٣ – ١١٦ .

هذه هى الصخرة التى أدت الى الخلاف الأساسى بين الثوريين الاجتماعيين اليساريين واليمينيين ، ثم بعد ذلك بين الثوريين الاجتماعيين اليساريين والبلاشفة . وفى نفس الوقت لما كان المرسوم قد ترك عددا كبيرا من النقاط للتفسير العملى فى كل بقعة بذاتها ، كانت سيطرة لجان المراكز التى عهد اليها بتنفيذ المرسوم تحتل المركز الأول من الأهمية ، وقد ظلت قيادتها فى ذلك الوقت فى أيد يسيطر عليها الثوريون الاجتماعيون . وكانت العلاقات بين لجان الأرض وسوفيتات مندوبى الفلاحين ، التى وصفها لنين لوفد من الفلاحين بأنها « الأجهزة المفوضة لسلطة الدولة فى جهاتها »(١) يحوطها الغموض الدستورى الذى تتسم به معظم تشريعات وبيانات هذه الفترة .

وكان الموقف أدق بكثير من أن يسمح للبلاشفة ، الذين كانت سلطتهم المنفصلة فى الريف لا تزال ضئيلة ، بالانفصال عن الثوريين الاجتماعيين ؛ وعندما أصدرت « لجنة الأرض الرئيسية » ، التى كان يسيطر عليها الثوريون الاجتماعيون اليمينيون ، بيانا فى ٣١ أكتوبر ١٩١٧ يرفض الاعتراف بمرسوم الأرض ، لم يتخذ أى اجراء ضدها(٢) . وبعد أيام قليلة ، عندما استقال ميليوتين ، أول قوميسيريى الشعب للزراعة ، عرض لنين — الذى كان قد بدأ يعمل على احداث انشقاق بين جناحى الثوريين الاجتماعيين — المنصب علنا على كوليجاييف ، المتحدث الرئيسى باسم الثوريين الاجتماعيين اليساريين فى الشئون الزراعية . وقد رفض العرض . ولكن لم يمض أسبوعان حتى كانت سياسة لنين فى احداث انقسام بين الثوريين الاجتماعيين قد نجحت ، وكان الائتلاف بين الثوريين الاجتماعيين اليساريين والبلاشفة قد تم ، وعين كوليجاييف قوميسير الشعب للزراعة . واعترف الثوريون الاجتماعيون اليساريون ، على خلاف اليمينيين ، بمرسوم الأرض الصادر فى ٢٦ أكتوبر ١٩١٧ . وكان ذلك كله مكسبا . ولكن ميليوتين لم يكن لديه وقت ، فى فترة وزارته القصيرة ، لتنظيم

(١) لنين « دراسات » XII ص ٥٢ ، وللدلالة على أهميتها نشرت أيضا فى « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ٢ مادة ٢٤ .

(٢) « Volya Naroda » ٣١ أكتوبر ١٩١٧ ، جاءت « Voprosy Storii » العدد ١٠ (١٩٤٧) ص ١٩ .

قوميسيرية الشعب للزراعة (١) ، التى ظلت فى عهد كوليجاييف كما كانت فى عهد الحكومة المؤقتة بموظفيها واتجاهها . وصدر مرسوم آخر وتعليمات فى ١٣ ديسمبر ١٩١٧ تؤكد جوهر سياسة الثوريين الاجتماعيين . فاعلن مرة أخرى أن لجان الأرض مختصة « بتطبيق القوانين الزراعية التى صدرت والتى ستصدر فى المستقبل » . وتحدد بصفة خاصة أن « الأراضى التى تزرع زراعة خاصة أو التى لها أهمية صناعية — وكذلك المزارع التجريبية العلمية وأراضى المعاهد الزراعية والمعاهد الأخرى ، لا تخضع للتقسيم وتوضع تحت ادارة لجان الأرض ، وكل الأراضى الأخرى توزع على أساس مبادىء « المساواة فى العمل » ، بدون تحديد أكثر من ذلك (٢) . وبعد أسبوع صدر مرسوم من مجلس القوميسيرين (٣) بحل مجلس « لجنة الأرض الرئيسية » ، الذى كان لا يزال يرفض الاعتراف بمرسوم الأرض . وكان هذا الاجراء ، اذ قطع كل اتصال مستقل للجان بالمركز ، أول خطوة نحو الحد من نفوذها وهيبتها واخضاعها للسوفيتات المحلية .

وجاءت نقطة التحول المهمة التالية فى يناير ١٩١٨ مع حل الجمعية التأسيسية واجتماع « المؤتمر الثالث لسوفيتات عموم روسيا » . وكانت سلطة السوفييت قد رسخت فى أنحاء روسيا الشمالية والوسطى وفى حوض الفولجا وبدأت تدخل بسرعة فى سيبيريا . وكان تجريد سادة الأرض قد تم ، أو فى طريقه الى أن يتم ، فى كل مكان . ولكن لما كانت ضرورة انتظار كلمة الجمعية التأسيسية قد ظلت حتى ذلك الوقت من الأمور المتفق عليها بين الجميع ، فان عملية التوزيع لم تبدأ بعد وكان كل شىء متوقفا على سيطرة لجان الأرض فى المراكز والمقاطعات أو الادارات المختصة بالأرض فى السوفيتات المحلية ؛ ولم يكن مركز البلاشفة فى هذه الأجهزة متينا . وحتى فى المركز لم يكن الائتلاف بين البلاشفة والثوريين الاجتماعيين اليساريين مخلصا بأى حال . وعندما اجتمع « المؤتمر الثالث لسوفيتات عموم روسيا » لاقرار حل الجمعية التأسيسية ، حاول « مؤتمر عموم روسيا لمندوبى الفلاحين » القديم ، برغم ادماجه فى المؤتمر الأكبر ، أن يحتفظ

(١) « فى الأيام الأولى لم يكن لقوميسيرية الشعب للزراعة تنظيما مركزيا ، فكان كل العمل وكل الاتصالات تتم فى سمولنى » ف . ب . ميليوتين المرجع السابق (١٩٢٧) ص ٦٠ ، ويتحدث ميليوتين أيضا عن « التخريب » ومن مقاومة الموظفين .

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ٧ ، المادة ١٠٥ .

(٣) « Voprosy Istorii » عدد ١٠ (١٩٤٧) ص ٣٨ .

بشبح وجود مستقل « كقطاع فلاحين » فى مؤتمر سوفيتات روسيا كلها .
وفى الريف كان الائتلاف لا يزال غير فعال الى حد كبير ، واستمرت لجان الأرض تحت سيطرة الثوريين الاجتماعيين الذين كانوا يبدون عداء سافرا بدرجة تزيد أو تنقص للبلاشفة . وقد عقد فى بتروجراد مؤتمر لمندوبى لجان الأرض فى نفس وقت المؤتمر الثالث لسوفيتات عموم روسيا .
وبرغم أن ثلاثة أرباع المندوبين أعلنوا انهم من الثوريين الاجتماعيين اليساريين فانهم اتخذوا موقفا معاديا نحو مؤتمر سوفيتات عموم روسيا ، ولم يوافقوا فى مبدأ الأمر على الاتصال الا « بقطاع الفلاحين » . وبذل كاليجاييف مجهودا ضخما للتوسط ، ووجه لنين خطابا للمندوبين(١) . وأخيرا أمكن الحصول على موافقة المؤتمر على مشروع قانون « عن تشريك الأرض » قصد به حل مشكلة توزيع الأرض الشائكة ، وعرض بسرعة فى آخر جلسة للمؤتمر . وقد ووفق عليه من حيث المبدأ ثم أرسل الى « اللجنة التنفيذية المركزية لعموم روسيا » لوضع التفاصيل (٢) . وكان المؤتمر نفسه قد وضع فى « اعلان حقوق الشعب الكادح المستغل » المبدأين الأساسيين اللذين تقوم عليهما سياسة البلاشفة الزراعية : «ان الملكية الخاصة فى الأرض ملغاة» و « تعتبر الضياع النموذجية والمشروعات الزراعية فى الملكية العامة » .
وجاء النص النهائى لقانون « تشريك الأرض » الذى صدر قصدا فى ٩ فبراير ١٩١٨ ، وهو موعد مرور ٥٧ سنة على مرسوم اسكندر الثانى الخاص بتحرير الاقنان (٣) ، يمثل الى حد ما مزيجا من وجهات نظر البلاشفة والثوريين الاجتماعيين . فعهدت المادة ٩ بتوزيع الأرض الزراعية الى « القطاعات المختصة بالأرض فى سوفيتات القرى والمراكز والمقاطعات والأقاليم والمناطق وفى السوفيتات الفدرالية » ، وبذلك تخطى لجان الأرض القديمة أو حولها الى أجهزة فى السوفيتات ، ولما كان الثوريون الاجتماعيون

(١) توجد معلومات عن اجراءات هذا المؤتمر مأخوذه من الصحافة المعاصرة ومن وثائق غير منشورة فى Voprosy Istorii عدد ١٠ (١٩٤٨) ص ٢٩ — ٣٠ ، ويوجد تسجيل صحفى غير كامل لخطاب لنين ، وهو السجل الوحيد الباقى ، فى « دراسات » XXII ص ٢٥٢ — ٢٥٣ .

(٢) « Pervyi Vserossiiskii S'ezd Sovetov » (١٩١٨) ص ٨٦ .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ٢٥ ، المادة ، ٣٤٦ ، ويوجد فى « Voprosy Istorii » رقم ١٠ ، ١٩٤٨ ص ٣٢ — ٣٣ وصفا للمفاوضات الأخرى التى حدثت فى الفترة بين انتهاء المؤتمر فى ٣١ يناير ١٩١٨ واصدار القانون بعد ذلك بتسعة عشر يوما .

يسيطرون على لجان الأرض فان هذا الاجراء كان مقبولا من جانب الثوريين الاجتماعيين اليساريين والبلاشفة على السواء ، وان كان الأخيرون هم الذين استعادوا فى النهاية منه بحكم سيطرتهم على أجهزة السوفيتات . ولعل هذا هو أفضل بند فى القانون بالنسبة للبلاشفة على المدى الطويل . ولكن لنين كان يفخر أيضا بالمادة ١١ التى حددت أهداف البرنامج الزراعى الاشتراكى كما يلى :

« أ — لخلق الظروف المواتية لنمو القوى الانتاجية فى الريف بزيادة انتاجية الأرض وتحسين الأساليب الفنية الزراعية ، وأخيرا لرفع المستوى العام للمعرفة الزراعية بين الجماهير الكادحة بين أهل الريف الزراعيين؟» .

« ب — لخلق رصيد احتياطى من الأرض الزراعية ؛ »

« ج — لتنمية المشروعات الزراعية مثل زراعة البساتين وتربية النحل وزراعة الحدائق للسوق وتربية المواشى ومنتجات الالبان ... الخ ؛ »

« د — للتعجيل بالانتقال من الزراعة الأقل انتاجا الى الزراعة الأكثر انتاجا فى المناطق المختلفة بتوزيع السكان الزراعيين على أفضل وجه » .

« هـ — لتنمية النظم الجماعية فى الزراعة باعتبارها اقتصادية أكثر فيما يتصل بكل من العمل والمنتجات ، على حساب الحيازات الفردية ، بهدف تحقيق التحول الى الاقتصاد الاشتراكى » (١) .

وهكذا فالى جانب مبادىء الثوريين الاجتماعيين الخاصة « بالتقسيم الاسود » تقرر أيضا بوضوح مبدأ البلاشفة الخاص بالزراعة الجماعية ، الذى كان قد أغفل مؤقتا من مرسوم ٢٦ أكتوبر ١٩١٧ ، واعترف به القانون الجديد .

بيد ان البيانات البلشفية كانت أقرب فى طبيعتها الى أن تكون اضافات الى قانون روحه ، كما قال لنين نفسه بتأكيد ، هى شعار الاستخدام المتساوى للأرض » (٢) . وكان ما فعله القانون ، بمحاولة تطبيق هذا الشعار « هو اثبات طابعه الخيالى » . فقد قبلت تماما

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ٢٥ ، المادة ٣٤٦ . وقد أشار فى مناسبتين فى ١٩١٨ الى هذه المادة بصفة خاصة وبفخر (« دراسات » XXIII ٣٦٧ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦) ، بل انه تباهى فى مبالغة ، بأنه فى هذا المرسوم « فضلت السلطة السوفيتية الكوميونات والاتحادات ووضعتها فى مركز الصدارة » . (نفس المرجع ٣٩٩) .

(٢) « نفس المرجع » ص ٣٩٨ .

مبدىء الثوريين الاجتماعيين الأساسية . لقد جاء فى المادة ٣ « ان حق استخدام الأرض هو لمن يفلحها بعمله الخاص » ، ووصفت المادة ٥٢ صراحة استخدام العمل المأجور بأنه « غير مسموح به من القانون » . وقالت المادة ١٢ (يجب ان يتم توزيع الأرض على الكادحين على أساس المساواة وتبعا للقدرة على العمل فيها .. ويجب أن تبذل عناية بالا يأخذ احد أرضا أكثر مما يستطيع أن يفلحه ، أو أقل مما يحتاج لعيشة محترمة » . وكان تطبيق هذا المبدأ يعنى ، طبقا للمادة ٢٥ ، ان « لا تزيد مساحة الأرض المخصصة للحيازات الفردية .. على حدود معيار الاستهلاك والعمل » ، وأضيفت تعليمات تفصيلية لبيان طريقة حساب هذا المعيار . فالحجم المناسب للحيازة يتحدد بحساب دقيق على أساس عدد « وحدات العمالة » (فيعتبر الرجل وحدة كاملة والمرأة : ٨ر. والأولاد من ١٦–١٨ : ٧٥ر ، والبنت: ٦ر والأطفال من ١٢–٦ : ٥ر) وعدد « آكلى الخبز » . ويبدو أنه كان المفروض فى حالة عدم كفاية الحيازات لتحقيق هذا المعيار أن يعوض النقص من «احتياطى الأرض» الذى تكون بمصادرة ضياع سادة الأرض ، وحيث يستحيل تحقيق ذلك تحدث عملية تهجير للأسر من منطقة الى أخرى · ولكن لم تحل أى من مصاعب التطبيق العملى أو حتى كانت موضع تفكير · فلم يتعرض لموضوع تخفيض الحيازات الفردية التى تزيد عن المعيار المحدد ، وان كان قسم آخر من القانون تضمن بندا خاصا بأن « فائض الدخل المستمد من الخصوبة الطبيعية للتربة أو من القرب من الأسواق يسلم لأجهزة الحكومة السوفيتيه لاستخدامه للصالح الاجتماعى» · وتضمن القانون عدة بنود لمواءمة مواده مع الظروف المحلية الخاصة ببعض الأماكن ·

وقد وجه لنين النقد فيما بعد لقانون « تشريك الأرض » على أساس نظرى مؤداه أن شعار التوزيع المتساوى « ذو مغزى تقدمى وثورى فى الثورة الديموقراطية البورجوازية » ولكنه ليس جزءا من الثورة الاشتراكية ، وان البلاشفة لم يقبلوه الا كخطوة ضرورية فى النمو الثورى وباعتباره شيئا كان معظم الفلاحين يريدونه فى ذلك الوقت .

« نحن البلاشفة سنساعد الفلاحين على التخلص من شعارات البورجوازية الصغيرة ، وعلى تحقيق الانتقال الى الشعارات الاشتراكية بأسرع وأسهل مايمكن » (١) ·

(١) نفس المرجع ص ٢٩٨ .

ولعل من أهم أوجه النقد العملى المباشر للقانون ان غموض عباراته الشديدة ترك كل نقطة فيه مفتوحه للتفسيرات المحلية واستبعد كل توحيد فى تطبيق المبادىء التى تضمنها · غير أن التباين الشاسع فى الظروف ، الاقتصادية والاجتماعية على السواء ، فى الأجزاء المختلفة من الامبراطورية القيصرية السابقة جعلت التشريع الزراعى الموحد أمرا محفوفا بالمخاطر · فقد كان من الواضح فى ذلك الوقت ، وفيما يتصل بقضية شائكة جدا مثل قضية التصرف فى الأرض ، أن أية سلطة مركزية ليست لديها وسائل قوية للتنفيذ (وهذا ما لم يكن لدى البلاشفة) لن تستطيع أن تفرض قراراتها حتى على المناطق التى قبلت حكم السوفييت فى الريف · ومن ثم كانت طريقة توزيع الأرض تتوقف على الارادة الجماعية للفلاحين أو على قرار السلطات المحلية التى يعترفون بها · وكانت تعليمات موسكو تقبل فى حدود ما تبدو معقولة ومتفقة مع مفهوم الفلاحين عما يتطلبونه من الثورة ؛ وكان هذا المفهوم ، كما عرف لنين ، أقرب بكثير « للتوزيع المتساوى » الذى دعا اليه الثوريون الاجتماعيون منه الى الجماعية التى اعتبرها ، لا الهدف النهائى فحسب ، بل الضرورة النهائية للزراعة الروسية ·

وابان الربيع وأوائل الصيف فى ١٩١٨ اعيد توزيع الأرض فى الأقاليم الوسطى والشمالية الغربية والشمالية الشرقية من روسيا الأوروبية وفى حوض الفولجا – ٢٨ اقليما فى المجموع – حيث كانت سلطة السوفييت قد رسخت (١) · ولكن ما حدث فعلا كان يختلف تماما عن القانون الذى صدر ، وكان مرتبكا ومتنوعا ويصعب تتبعه بقدر ما كانت عملية الاستيلاء على أراضى سادة الأرض فى الشتاء السابق · وقد كتب أحد موظفى قوميسيرية الزراعة الرسميين :

« لم يتم التشريك على نطاق قومى .. فعملا استولى الفلاحون المحليون ببساطة على الأرض ولم تحدث أية محاولة من جانبهم للهجرة من الأماكن التى تقل فيها الأرض الى الأماكن التى تتوفر فيها أكثر . لقد تم التوزيع المتساوى للأرض داخل القرى فى كل مكان ، ولكن التسوية

(١) « Voprosy Istorii » العدد ١١ (١٩٤٧) ص ٦ – ٨ ، وهو يتضمن قائمة بثمان وعشرين اقليما . ويبدو أن التوزيع حدث فى بعض انحاء روسيا الآسيوية ، ولكن العملية فيها كانت أقل انتظاما ، ولاتتوفر السجلات التفصيلية .

بين المراكز الريفية كانت أقل . وأقل من ذلك التشويه بين المقاطعات والأقاليم »(١) .

وكان التوزيع على أساس عدد المستهلكين أكثر حدوثا فى الاقاليم الوسطى والفولجا التى يشتد فيها الجوع ، والتوزيع على أساس قدرة العمل أكثر فى الأقاليم القليلة السكان فى شمال روسيا وسهول سيبيريا . ولم يتأثر نظام الحيازات الجماعية مع اعادة التوزيع دوريا بالاصلاح ؛ والواقع انه اذا أريد تطبيق تحريم العمل المأجور وتأجير الأرض فان اعادة التوزيع لمواجهة التغير فى اعداد الأسر يصير ضروريا بوضوح . وزاد ضرر الحيازات المبعثرة بدلا من أن يقل ، وهناك حالات بلغ فيها الضرر حدا بالغا(٢). وبعض الوثائق تتحدث عن اليسر الذى تمت به عملية التوزيع بواسطة الفلاحين بفضل تجربتهم السابقة فى اعادة التوزيع الدورى فى كوميونات الفلاحين ، وتتحدث أخرى عن صدام سافر بين « الكولاك » وفقراء الفلاحين (٣) . وكانت هذه الصور المختلفة كلها صحيحة ، وتأتى الصعوبة من محاولة تكوين أية صورة عامة نسبية أو موحدة . ويقال ان ما وزع على الفلاحين من الأرض المصادرة ٨٦ فى المائة ، و ١١ فى المائة أخذتها الدولة ، فى صورة مزارع سوفيتات فى الغالب ، و ٣ فى المائة أخذتها المجمعات الزراعية . واختلف متوسط زيادة حيازة الفلاح من مركز الى مركز بين ربع الفدان وثلاثة أرباع الفدان (٤) . ولكن تطبيق المساواة لم يكن مقتصرا على حدود ضيقة فحسب : كما انه لم يكن موحدا أيضا . فأحيانا كانت جميع الأرض فى القرية أو المركز توضع فى رصيد واحد لاعادة التوزيع ، وأحيانا كانت ضياع سادة الأرض وحدها توزع . وكان التوزيع يتم أحيانا على أساس عدد « المستهلكين » أو آكلى الخبز ، وأحيانا على أساس عدد العمال أو قدرتهم المفروضة على العمل (وهناك حالات لم توزع الأرض فيها الا على من يملكون بذورا) . وبصفة عامة أيد البلاشفة

(١) « O Zemle » I (١٩٢١) . وتبعا لما جاء فى « Voprosy Istorii » العدد ١١ (١٩٤٧) ص ١٤ « كان الجهاز الأساسى فى التصرف فى المشاكل العملية فى توزيع الأرض بين المراكز والقرى هو قطاع الأرض فى المقاطعة » ، ويبدو أن الأجهزة الاعلى من ذلك لم تلعب دورا فعالا .

(٢) « O Zemle » I (١٩٢١) ١٦٠ .

(٣) انظر الوثائق التى اشير اليها في كتاب بونيان وفيشر « الثورة البلشفية ١٩١٧ – ١٩١٨ » (ستانفورد ١٩٣٤) ص ٦٧٩ – ٦٨٣ .

(٤) « Otchet Narodnogo Kommissariata Zemledeliya IX Vserossiiskii » (١٩٢١) ص ٦ ، وجاءت نفس النسب ، مع اختلافات ضئيلة ، فى « O Zemle » I (١٩٢١) ص ٢٢ .

توزيع كل الأرض وان يتم التوزيع على أساس عدد المستهلكين ، حيث افترض ان كلا الأمرين لصالح الفقراء والمعدمين : وعمل الثوريون الاجتماعيون على قصر التوزيع على ضياع سادة الأرض ، وان يكون على أساس القدرة على عمل ، وكلاهما لمصلحة الفلاحين المتيسرين (١) . والغالب ، فيما يبدو سواء على أسس عامة أو بسبب سيطرة الثوريين الاجتماعيين فى معظم الأجهزة المختصة باعادة التوزيع ، ان الفلاحين الفقراء كانوا أقل حظا من جيرانهم الأفضل حالا .

وادى التصديق على معاهدة برست ليتوفسك الى استقالة الثوريين الاجتماعيين من مجلس قوميسيرى الشعب فى مارس ١٩١٨ ، وحل سيريدا وهو بلشفى ، محل كوليجاييف فى قوميسيرية الزراعة . ولم تؤد هذه الخطوة الى ضعف سيطرة الثوريين الاجتماعيين فى لجان الأرض المحلية فورا ، ولذا فالغالب أن عملية اعادة التوزيع لم تتأثر . كما أن الثوريين الاجتماعيين احتفظوا بعضويتهم فى اللجنة التنفيذية المركزية لعموم روسيا(٢) . وبرغم ان المحاولة التى بذلوها للاحتفاظ بسيطرتهم على قوميسيرية الزراعة حتى بعد استقالة كوليجاييف فشلت (٣) ، فان التغير فى اتجاه هذه القوميسيرية ووقعها العام – التى ظل موظفوها كلهم تقريبا من الثوريين الاجتماعيين – لم يحدث الا تدريجيا . فحتى مايو ١٩١٨ كان سفردلوف لا يزال يشكو من أن « الدور الرائد فى سوفيتات المراكز الريفية تلعبه عناصر الكولاك البورجوازية »(٤) . فضلا عن أن سلطة الحكومة المركزية لم تكن قد نفذت بعد فى مناطق الريف الى حد كبير . لقد كانت هذه هى الفترة التى فسرت فيها السوفيتات المحلية شعار « كل السلطة للسوفيتات » بمعنى سيادتها هى المطلقة – أو على الأقل سلطتها فى أن

(١) تضمن « Razvitie Sovetskoi Ekonomiki » (باشراف ا . ا . ارتونيان وب.ل. ماركوس ، ١٩٤٠) ص ٩٤ – ٩٥ أمثلة على هذه الاختلافات فى التطبيق ، وكذلك « Izvestiya Aademii VI Nauk SSSR : Seriya Istorii i Filosofii » (١٩٤٩) عدد ٣ ص ٢٢١ – ٢٢٥ ، وكلاهما يعتمد جزئيا على وثائق غير منشورة .

(٢) ومع ذلك فقد كانت هناك شكاوى من ان قطاع الفلاحين فى اللجنة التنفيذية المركزية لم يعد منذ ذلك الوقت يستشار فى القضايا الكبرى ، وحرم عمدا من المال . « Pyatyi Vseross. S'ezd Sovetov » (١٩١٨) ص ٥٣ – ٥٤) .

(٣) عرض مطلب الثوريين الاجتماعيين على لجنة الحزب المركزية ورفض فى ٣ مايو ١٨١٨ (« Leninskii Sbornik » XXI (١٩٣٣) ص١٤٧) : ولم يطرد ، معظم الموظفين الثوريين الاجتماعيين من قوميسيرية الزراعة الا بعد تمرد يولية .

(٤) « Protokoly Zasedanii VTsIK 400 Sozyva » (١٩٢٠ ، ص ٣٩٤ .

تنفذ تعليمات السلطة المركزية أو تتجاهلها · ولم تكن محاولة ارساء قواعد السلطة المركزية لتجدى ما دامت السياسة فى المركز تحت سيطرة الثوريين الاجتماعيين ، سواء اليمينيين أو اليساريين ؛ لقد كان هذا هو الثمن الذى دفع للائتلاف مع الثوريين الاجتماعيين اليساريين ·

وكان الأمر الذى جعل التدخل الايجابى من المركز ضروريا — وكان ايذانا بسقوط الائتلاف نهائيا — هو الأزمة الحادة والملحة التى لا بد أدركها البلاشفة بصورة متزايدة : نقص الطعام فى العاصمة · لقد كانت طوابير الخبز فى بتروجراد فى الأسابيع الأولى من ١٩١٧ عاملا ايجابيا مهما فى ثورة فبراير ، فقد انعكس فى حصاد ١٩١٧ غياب الرجال فى الجبهة وكان أقل من المعتاد ، واستمر النظام الاقتصادى والمواصلات فى التدهور ، وبعد ثورة أكتوبر انتقلت أوكرانيا ، أغنى مناطق انتاج الغلال فى روسيا ، خارج سيطرة السلطة المركزية · وقد عزى النقص رسميا الى المضاربين والفلاحين الأغنياء الذين احتجزوا الغلال عن الأسواق · وكان ذلك جزءا من الحقيقة ، ولكنه جزء فقط ، الا أنه كان الجزء الوحيد الذى يمكن علاج الأمر عن طريقه قبل الحصاد التالى بعد ستة شهور · وفى يناير ١٩١٨ صار موقف الطعام حرجا ثانيا فى بتروجراد وموسكو ·

وفى اجتماع بين برزيديوم سوفييت بتروجراد وممثلى أجهزة التموين دعا لنين الى القيام « بحملات بحث » على جميع المخازن والشون ، واطلاق النار فورا على المضاربين الذى يتبين أن لديهم غلالا مخزونة (١) · واقترح قوميسير التموين ارسال فرق مسلحة الى القرى لانتزاع الغلال بالقوة ، وكذلك تشجيع تبادل المنتجات بين المدينة والريف (٢) · وجرب الأمران فى الشهور القليلة التالية ولكنهما فشلا . ففى ذروة أزمة برست ليتوفسك لم يكن من اليسير تنظيم فرق مسلحة لارسالها الى القرى ، وقد لقيت بعض الفرق التى أرسلت مقاومة مريرة · كما ان اجراءات تشجيع التجارة والتبادل لم تحظ بنجاح أيضا بسبب النقص فى السلع التى يريد الفلاحون شراءها ، وكذلك لأن الفلاحين المتيسرين من البورجوازية الصغيرة كان لديهم بعض المال ولم يكن هناك ما يجبرهم على البيع (٣) · لقد كان الريف فى تمرد سلبى ضد المدينة · فالمشكلة الكبرى لأية ثورة بروليتارية فى بلد يسوده اقتصاد الفلاحين كانت قد بدأت تظهر فعلا ·

(١) لنين « دراسات » XXII ص ٢٤٣ .
(٢) « Izvestiya » ١٨ يناير ١٩١٨ .
(٣) لنين « دراسات » XXII ص ٥١٥ .

وانه لمن العسير المبالغة فى صورة العجز الادارى التى عرضها قوميسير الشعب للتموين على المؤتمر الخامس لسوفيتات عموم روسيا فى صيف ١٩١٨ :

« اننا لم نتلق أية معلومات عن الرسائل والحمولات التى أرسلت أو عن تنفيذ تعليماتنا ، وباختصار كان الموقف كله فى فوضى كاملة مريعة ·· فعندما كانت شحنات البضاعة تمر فى المحطات يظهر رجال غير معروفين تماما يعتقدون أن من حقهم أن يفرغوا الشحنات ويعيدوا شحن العربات الخ ·· وفى نفس الوقت واجهنا أعنف مقاومة من السكان الذين لا يريدون تسليم الغلال بأى حال · ومن الأمور التى تعلمناها أن الاجراء الذى عقدنا عليه كبار الآمال ، أى تبادل السلع ، يغلب أن يكون عديم الجدوى · ففى حالات كثيرة من تجربتنا أعلن الفلاحون ، وقد رأوا أنه ليس لدينا سلع ، « اننا لن نعطى الغلال بدون بضائع » . ولكن عندما أحضرنا السلع لم نحصل على الغلال ووزعوا السلع فيما بينهم » (١) ·

وحتى قبل ذلك كان الموقف قد صار ميئوسا منه · فمحاولة ارهاب الفلاحين أو اقناعهم كمجموعة واحدة لم تؤد الى نتائج كبيرة ؛ وبدا أن الحكومة اضطرت اضطرارا ، كمحاولة أخيرة ، الى وسيلة كانت أصلا من العناصر الجوهرية فى البرنامج البلشفى منذ ان كتب لنين فى ١٩٠٥ « تكتيكان للديموقراطية الاجتماعية فى الثورة الديموقراطية » عن مرحلتى الثورة فى الريف (٢) · وقد بدا انه فى ربيع ١٩١٨ قد صار فى حيز الامكان تحقيق الترتيب السابق تصوره. ان البروليتاريا قد أكملت المرحلة الاولى بالعمل ضد سادة الارض الفيوداليين فى تحالف مع الفلاحين ككل· وحان الوقت للمرحلة الثانية التى تعمل فيها البروليتاريا على أن تقسم الفلاحين الى مجموعتين والتحالف مع « اشباه البروليتاريا » من فقراء الفلاحين ضد الكولاك من البورجوازيين الصغار . وقد قال لنين فى اجتماع للفلاحين فى موسكو فى ١٤ فبراير ١٩١٨ : « اننا مقتنعون ان الفلاحين العاملين سيعلنون حربا لا هوادة فيها ضد مضطهديهم من الكولاك ويساعدوننا فى صراعنا من أجل مستقبل أفضل للشعب وللاشتراكية (٣) » وبعد ذلك بثلاثة أسابيع فى مؤتمر الحزب الذى أصدر قرار التصديق على معاهدة برست ليتوفسك أضاف فى شىء أكثر من التحديد :

« ان المسألة الزراعية لا بد أن تتحول بمعنى أننا نرى هنا الخطوات

(١) « Partyi Vseross. S'ezd Sovetov » (١٩١٨) ص ١٤١ — ١٤٢
(٢) انظر المجلد الاول ص ٥٥ ·
(٣) لنين « دراسات » XXII ص ٢٥٣ ·

الاولى لحركة صغار الفلاحين ، الذين يريدون الانضمام الى البروليتاريا ، والذين يريدون المساعدة فى الثورة الاشتراكية ، والقيام بمهمة التحول الى الاشتراكية ، برغم كل تحيزاتهم ، وبرغم كل معتقداتهم القديمة ٠٠ ان الفلاحين أثبتوا ، بالفعل لا بالقول ، انهم يريدون مساعدة البروليتاريا التى استولت على السلطة – وهم يساعدونها فعلا – وانهم يريدون تحقيق الاشتراكية (١) » ٠

وفى مايو ١٩١٨ أكد ثانيا ان عناصر البورجوازية الصغيرة فى الريف لا يمكن كبح جماحها الا « اذا نظمنا الفقراء ، أى أغلبية السكان أو شبه البروليتاريا ، حول الطليعة البروليتاريا الواعية (٢) » ٠ وكان فشل البلاشفة فى الشهور الستة الاولى من الثورة فى تحقيق أية خطوة جدية فى هذه السياسة من أعراض ضعفهم فى المناطق الريفية – وهو الضعف الذى كان قد أرغمهم على الائتلاف مع الثوريين الاجتماعيين اليساريين ٠ ولم يتجهوا أخيرا بنشاطهم الايجابى الى الاجراءات الضرورية لارساء قواعد سلطتهم فى الريف الا مرغمين بسبب الجوع الوشيك فى المدن ٠

وبدأت السياسة البلشفية الجديدة فى الريف بداية جادة فى مايو ١٩١٨ ٠ ففى ٩ مايو وافقت اللجنة التنفيذية المركزية على «مرسوم بمنح قوميسيرية الشعب للتموين سلطات استثنائية للصراع ضد البورجوازية الريفية التى تخفى الغلال وتضارب فيها » ٠ وشرحت الفكرة التى ينطوى عليها العنوان الطويل فهم مقدمة بلاغية :

«فى الوقت الذى تعانى فيه الاقاليم المستهلكة الجوع لاتزال الاقاليم المنتجة تختزن فى الوقت الحاضر كميات ضخمة من الغلال من حصاد ١٩١٦ و ١٩١٧ لم يتم حتى درسها بعد ٠ ان الغلال فى أيدى الكولاك والفلاحين الاغنياء فى الريف ، فى أيدى بورجوازية الريف٠ ان بورجوازية الريف ، وهى تتمتع بالطعام فى أمان ولديها مبالغ ضخمة من المال كسبتها ابان سنوات الحرب ، ظلت على عنادها لا تعير صيحات العمال وفقراء الفلاحين اذنا ولا تبدى تجاههم أى تعاطف وترفض ارسال الغلال الى مراكز الجمع بهدف ارغام الدولة على زيادة أسعار الخبز أكثر » ٠

ولم تكن الاجراءات المحددة التى تضمنها المرسوم ذات أثر بالغ فى ذاتها ٠ فقد طالب «كل العمال والفلاحين المعدمين» بأن يقوموا « بصراع لا هوادة فيه » ضد الكولاك ، وهدد من يخفون الغلال أو يستخدمونها فى

(١) نفس المرجع ص ٣٥٦ – ٣٥٧ .

(٢) نفس المرجع ص ٥١٥ .

تقطير الخمور بالعقوبات الشديدة ، ومنح قوميسيرية الشعب للتموين سلطات نقض أى قرار تصدره سلطات الطعام المحلية أو حل مثل هذه السلطات واعادة تنظيمها وأن « تطلب القوة المسلحة فى حالة وجود مقاومة لنقل الغلال أو المنتجات الطبيعية الاخرى » ٠ وكان المرسوم ينطوى على ادراك كامل لأن القوة وحدها هى التى تخدم الغرض المطلوب : « ان الرد على الضغط الذى يفرضه ملاك الغلال على الفقراء الجوعانين لا بد أن يكون فرض الضغط على البورجوازية (١) » ٠

وبعد أن تقررت السياسة الجديدة بدأ تطبيقها بحماس ٠ وبعد أيام قليلة جاء ممثل لمصنع بوتيلوف الى موسكو وقابل لنين يشكو من الضائقة التى يعانيها عمال بتروجراد ٠ وكان رد لنين برقية الى العمال يحثهم فيها على « انقاذ الثورة بالانخراط فى فرق الطعام التى تنظمها قوميسيرية التموين (٢) » ، وخطاب الى عمال بتروجراد عن « المجاعة » يتضمن أكمل شرح لتكتيكاته الجديدة ٠ وقد أشار فيه الى المعارضة الصريحة من جانب أحزاب اليمين ، بمافيها الثوريين الاجتماعيين اليمينيين ، لسلطة السوفيت من ناحية ، ومن ناحية أخرى موقف حزب الثوريين الاجتماعيين اليساريين « الذى لا لون له » ، والذى « يحتج على دكتاتورية الطعام ويسمح لنفسه بأن يخضع لتهديد البورجوازية ويخشى الصراع ضد الكولاك ، ويتقلب فى حركة هستيرية من جانب الى جانب ، مطالبا بزيادة فى الاسعار المحددة ، والسماح بالتجارة الخاصة وما الى ذلك » ٠ واختتم الخطاب بالعودة الى المبادىء الاولى :

« ان احدى المهام الكبرى التى لا يمكن مقاومتها لثورة السوفيت فى اكتوبر هى أن العامل الطليعى يجب ، بوصفه **معلم** الفلاحين الفقراء وقائد الجماهير الكادحة فى الريف وبانى **دولة العمل** ، أن يذهب الى «الشعب»٠ نحن فى حاجة الى « جهاد مقدس » من العمال الطليعيين الى كل ركن فى هذه البلاد الواسعة . نحن فى حاجة الى زيادة **الفرق الحديدية** عشرة أمثالها من البروليتاريين الواعين المخلصين للشيوعية بلا تحفظ . عندئذ سنقضى على المجاعة والبطالة . وعندئذ سننجح فى أن نجعل الثورة مدخلا حقيقيا للاشتراكية(٣) » ٠

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » عدد ٣٥ ، المادة ٤٦٨ ، وقد اطلق خصوم المرسوم اسم « مرسوم دكتاتورية الطعام » ، وصار فيما بعد يعرف بهذا الاسم .

(٢) لنين « دراسات » XXIII ص ٥٢٤ – ٥٢٥ ، وفيما يتصل بالمشروع الاصلى الذى وضعه لنين انظر نفس المرجع ص ٢٥ .

(٣) نفس المرجع ص ٢٦ – ٣١ .

وكانت حركة « الذهاب الى الشعب » التى دعا اليها « الشعبيون » (نارودنيك) قبل ذلك بخمسين سنة حركة المثقفين الراديكاليين الذين اتجهوا الى قيادة الفلاحين فى تمردهم ضد سادة الأرض الفيوداليين . وكان ذهاب البلاشفة الى الشعب حركة البروليتاريا الاشتراكية التى تريد قيادة الفلاحين الفقراء ضد الكولاك البورجوازيين وبذلك تمهد السبيل لانتصار الثورة الاشتراكية . وتحددت المهمة المزدوجة « للفرق الحديدية » المؤلفة من العمال بوضوح فى مرسوم تال صدر فى ٢٧ مايو ١٩١٨ بمنح قوميسيرية التموين احتكارا لتوزيع كل « الأشياء ذات الضرورة الاولى » . وتلحق الفرق « التى تجند أساسا من المناطق المستهلكة » بالأجهزة المحلية لقوميسيرية التموين لمساعدتها فى جمع المؤن . ولكنها تستخدم أيضا فى « أغراض التنظيم والتعليم والاثارة » : وجاء أن « مهمتها الرئيسية » هى « تنظيم الفلاحين العاملين ضد الكولاك » (١) .

وكانت سحب الحرب الأهلية تتجمع من كل جانب عندما صدرت هذه المراسيم . وقد حدثت الاشتباكات الافتتاحية الأولى فى نفس الوقت تقريبا الذى ارسل فيه لنين خطابه الى عمال بتروجراد . وعجلت الحرب الأهلية بتطبيق سلسلة من الاجراءات فى ميدان السياسة الاقتصادية بأكمله عرفت باسم « شيوعية الحرب » . ولكن هذا التغيير مهد له السبيل ما حدث قبل ذلك ، ويبدو ذلك بأوضح ما يكون فى السياسة الزراعية ، حيث كان خطر الجوع قد بدأ فعلا يكون تلك الصور من التنظيم التى أكملتها طوارىء الحرب . وقد وضع أساس « شيوعية الحرب » فى الزراعة مرسوم صدر فى ١١ يونية ١٩١٨ وانشئت بمقتضاه « لجان الفلاحين الفقراء » (الكومبيدى) المشهورة — « لجان فى المراكز الريفية والقرى من فقراء الفلاحين تنظمها السوفيتات المحلية لمندوبى العمال والفلاحين مع مشاركة مباشرة من أجهزة التموين وتحت الاشراف العام لقوميسير الشعب للتموين » . وكان سكان الريف كلهم يستطيعون ترشيح أنفسهم والاشتراك فى انتخاب أعضائها باستثناء « الكولاك المعروفين وأغنياء الفلاحين وسادة الأرض وأولئك الذين لديهم فائض من الغلال أو المنتجات الطبيعية الأخرى وأولئك الذيد يملكون مؤسسات

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ٣٨ ، المادة ٤٩٨ ، وفيما يتصل بالمرسوم بصفه عامة انظر هذا الفصل (د) . وقد صدر مرسوم مكمل بعد ذلك بايام قليلة « عن طريقة تسليم الغلال للدولة » (نفس المرجع العدد ٣٨ ، المادة ٥٠٢) .

تجارية أو صناعية يستخدمون فيها العمال الفقراء أو العمل المأجور » (١) . وقصد بها أن تكون أدوات لاستخلاص فائض الغلال من « الكولاك والأغنياء » ، ولتوزيع الغلال والمواد الضرورية ، وبصفة عامة لتنفيذ السياسات الزراعية للحكومة السوفيتية . ويكافأ الفلاحون الفقراء على جهودهم بالحصول على حصص من كميات الغلال المستولى عليها ، مجانا حتى ١٥ يولية ، وبخصم ٥٠ فى المائة على الأسعار المحددة حتى ١٥ أغسطس ، وبعد ذلك بخصم ٢٠ فى المائة ، وبخصم مماثل فى أسعار الضروريات الأخرى (٢) .

وتؤيد الدلائل الأهمية الكبرى التى علقها لنين ، بصفة خاصة ، على هذا الاجراء . لقد كان اجراء أملته المقتضيات السياسية . ان ستولبين ، اذ حاول أن يجد وسيلة لزيادة انتاجية الزراعة الروسية ، اهتم أيضا — وربما أساسا — بأن يصوغ اصلاحاته بطريقة يكسب بها ولاء القطاع المفضل من الفلاحين . وكان الدافع وراء نداء البلاشفة لفقراء الفلاحين مماثلا . ولكنه كان أيضا يتعلق بالمبدأ الاشتراكى . فالسياسة البورجوازية كانت واضحة تماما .

« انهم يقولون لنا: ليس من الضرورى أن تكون هناك أسعار خاصة أو أسعار محددة أو احتكار للغلال . فتاجروا كما يروق لكم . وسيكسب الاغنياء فوق غناهم ، أما الفقراء الذين يموتون فقد كانوا يموتون دائما من الجوع . بيد أن الاشتراكيين لا يستطيعون التفكير بهذا المنطق » (٣) .

وكان الفلاح الغنى الذى ينتج فائضا يهمه ارتفاع أسعار الغلال وعدم تثبيتها . أما الفلاح الفقير الذى لا ينتج حتى ما يكفى استهلاكه الخاص ويضطر للعمل بأجر فكان يهمه الاسعار المنخفضة والمحددة .

(١) وصفت طريقة الانتخابات لزائر بريطانى بعد ذلك بفترة على هذا النحو :
« دعى الى اجتماع فى القرية قرأ فيه رئيس الاجتماع (رئيس سوفيت القرية) قائمة بأسماء المرشحين للجنة الفقراء . وكان كل اسم يقراه يطرح للمناقشة ، ونبذ عدة مرشحين باعتبارهم ، غير فقراء . وكان التصويت برفع الايدى . وانتخب حوالى اربعين ، مع بريزيديوم من ثلاثة اشخاص » . («تقرير الوفد العمالى البريطانى الى روسيا فى سنة ١٩٢٠ » (١٩٢٠) ص ١٣٤) . ووصف زينوفيف بعد ذلك بشهور قليلة هذه اللجان منددا بها ، أمام المؤتمر السادس لسوفيتات عموم روسيا ، على انها لا تنطوى على أى « مبدأ انتخابى حقيقى » فى تأليفها : « لقد عين اعضاؤها بواسطة ممثلى اللجنة المركزية (للسوفيت) أو منظمات الحزب معا » « Shestoi Vseross. Chrezvychainyi S'ezd Sovetov » (١٩١٩) ص ٨٧ ٨٨ .

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ٤٣ ، المادة ٥٢٤ .

(٣) لنين « دراسات » XXII ص ١٣٦ .

وكان هـذا الاجراء تفضيلا علنيـا بين السـياستين البورجوازية والاشتراكية . وأخيرا ، فان لنين شعر بأن هذه الخطوة كان مغزاها الأول فى أنها تحدد المرحلة النهائية الحاسمة فى التحول من الثورة البورجوازية الى الثورة الاشتراكية. وكان هذا التحول قد تم فى المدن بواسطة العمال منذ مدة . ولـكن فى الريف لم تخرج الثورة عن مرحلتهـا البورجوازية الديموقراطيـة ما دام الفـلاحون متحدين فى تجريد أصـحاب الاراضى الفيوداليين . فلا يمكن القول بأن الثورة الاشتراكية بدأت فى الريف الا عندما انقسم الفلاحون وقام الفلاحون الفقراء ، فى ارتباط بالعمـال الصناعيين وبقيادتهم ، بالهجوم على الكولاك من البورجوازية الصغيرة . وقد كتب لنين فى ذلك الوقت « ان الريف عنـدنا لم يمر بتجربة ثورة أكتوبر ، أى الثورة البرولتارية ، الا فى صيف وخريف ١٩١٨ » (١) . وبعد ذلك بقليل وصف انشاء لجان فقراء الفلاحين بأنه « نقطة تحول ذات أهمية هائلة فى تاريخ نمو ثورتنا وبنائها بأكملهـا » ، وبأنه الخطوة التى «اجتزنا بها الحد الفاصل بين الثورة البورجوازية والثورة الاشتراكية» (٢) .

وهكذا فان وقع الجوع والحرب الأهليـة دفع النظام السوفيتى فى طريق أملته الظروف وبدا أيضـا أنه طريق الاشتراكية . وهذا الطابع المزدوج للاجراءات التى اتخذت فى مواجهة حالة طوارىء لا مهرب منها ، والتى كانت فى نفس الوقت تعبيرا عن المبادىء الشيوعية ، هو جوهر ما عرف بعد ذلك باسم «شيوعية الحرب». ولم يكن هذا الاتفاق مصادفة، وقد قبلها البلاشفة على أنهـا تعبر عن النظرية الماركسية التى تقول أن المبادىء التى أعلنها الشيوعيون تمثل مبادىء مستنتجة علميا من موقف موضوعى .

(ب) الصناعة :

لم يبد فى نظر المفكرين البلاشفة ان السياسة الصناعية تنطـوى على نفس المصاعب التى تتسم بها السياسة الزراعية. فالثورة الاشتراكية، التى تقودها البرولتاريا ، قد تجـد شيئا من الحرج فى وضـع وفرض سياسة زراعية لا تتعارض مع مبادئها ، ولا تثير عداء الفلاحين فى نفس الوقت . ولكن السياسة الصناعية كانت مستقيمة بما فيها الكفاية :

(١) نفس المرجع XXIII ص ٢٩٣ .
(٢) نفس المرجع ص ٤٢٠ .

فالسيطرة على الصناعة سيتولاها بطبيعة الحال العمـال باسـمهم ولمصلحتهم . وقد دعا اجتماع الحـزب فى أبريل ١٩١٧ ، الذى لم يضف كثيرا فى هذا المجال الى الخطوط العريضة التى تضمنتها « أطروحـة أبريل » ، الى «اجراءات مباشرة» منها « اقامة سيطرة الدولة ... على أقوى تكتلات الرأسماليين » (١) ، وأعلن لنين فى دفاعه عن هـذا القرار انه عندما يتم الاستيلاء على هذه التكتلات واخضاعها لسيطرة السوفيتات ، « تكون روسيا قد وضعت أحد قدميها فى الاشتراكية » (٢) . وفى التطبيق العملى ظهر ان القضية لم تكن بهذه البساطة . فقد واجه البلاشـفة فى المصانع نفس التجربة تقريبا التى واجهوها فى الارض . اذ ان نمو الثورة جلب معه الاستيلاء التلقائى من جانب العمال على المصانع ، لا من جانب الفلاحين على الارض فحسب . ففى الصناعة كما فى الزراعة اضطر الحزب الثورى ، وفيما بعد الحكومة الثورية ، الى السير فى اتجاه كان محرجا لهما من عدة جوانب ، ولكنهما اضطرا الى تأييده باعتباره قوة دافعة رئيسـية للثورة .

لقد شجعت الحرب الانتاج الصناعى ، فى روسيا كما فى البـلاد المحاربة الأخرى ، بعد فترة مبدئية من الارتباك فى أول الحـرب . ولكن الاستجابة فى روسيا ، مع قلة تجهيزاتها الصناعية وانعزالها عن مصادر التموين الكبرى وانخفاض انتاجية العمل وضعف التنظيم السـياسى والصناعى ، كانت أضعف من البلاد الأخرى ؛ وسرعان ما بلغت أقصى امكانياتها . ولم تأت سنة ١٩١٦ حتى كان الانتاج قد بدأ يهبط تحت تأثير ارهاق الحرب ونقص المواد الاساسية واستهلاك تجهيزات المصـانع وآلاتها . وجاءت ثورة فبراير فزادت كل هذه العوامل حدة . وأصـبح النقص فى جميع المواد مزمنا ، وحدثت حالات أغلقت فيها المصانع لعـدم وجود المواد الاولية . ودفعت هذه الظروف الاتجاه المألوف فى وقت الحرب نحو التأميم وسيطرة الدولة دفعة جديدة .

وكان من الاعمال الاولى للحكومة المؤقتة انشاء لجنة دائمة « لتنميـة القوى الانتاجية فى روسيا » . وفى يونية ١٩١٧ استبدلت هذه اللجنة « بمجلس اقتصادى » و « لجنة اقتصادية رئيسية » كانت وظائفهما « وضع خطة عامة لتنظيم الاقتصاد القومى والعمل ، وكذلك وضـع مشروعات القوانين واتخاذ الاجراءات العامة لتنظيم الحياة الاقتصادية » (٣) وكان

(١) «VKP (B) v Revol.» (١٩٤١) I ص ٢٣٧ .
(٢) لنين « دراسات » XX ص ٢٨٢ .
(٣) «Sobranie Uzakonenii i Rasporyazhenii Vremennogo 1917» العدد ١٨٢ ، المادة ١٠١٥ .

« المجلس الاقتصادى » هيئة كبيرة للمداولات و « اللجنة الاقتصادية الرئيسية » نواة جهاز صغير للتخطيط . ولكن فى ظل الحكومة المؤقتة لم يحظ أى منهما ، وما كان يحتمل أن يحظى ، بالسلطة أو المبادرة الكافية لايقاف عملية الانحدار والتحلل الاقتصادى التراكمية .

وكانت الدفعة التى تلقتها حركة العمال من ثورة فبراير أهم من هذه الاجراءات الضعيفة فى الاتجاه نحو تخطيط وقت الحرب . اذ سرعان ما انبعثت لجان عمال فى المصانع وحظيت بالاعتراف القانونى بمرسوم أصدرته الحكومة المؤقتة فى ٢٢ ابريل ١٩١٧ باعتبارها صاحبة الحق فى تمثيل العمال فى تعاملهم مع أصحاب الأعمال ومع الحكومة (١) .

وكان اول المطالب هو يوم الثمانى ساعات وزيادة الاجور ، ولكن سرعان ما تصاعدت هذه المطالب فى محاولة منظمة بطريقة تزيد او تنقص من جانب العمال ، محاولات متقطعة فى مبدأ الأمر ولكنها صارت متكررة بصورة متزايدة ، للتدخل فى الادارة ثم للاستيلاء على المصانع بأنفسهم .

وكان ذلك ، كما تنبأ تروتسكى بتحديد فى ١٩٠٥ ، رد الفعل الحتمى من جانب العمال لرفض مطالبهم فى موقف ثورى ، وتحديا منهم لاية محاولة للوقوف بالثورة داخل اطارها الديموقراطى البورجوازى . وقد خضع اصحاب الاعمال احيانا ووصلوا الى اتفاق مع لجان المصانع ، ولكنهم فى أغلب الحالات ردوا باعلان اغلاق المصانع فى وجه العمال (٢) . وبذل البلاشفة كل ما فى وسعهم لتشجيع التوتر المتزايد . فقد كانت موجة الفوضى المتصاعدة فى المصانع تخدم اغراضهم الثورية . وما كانوا يستطيعون ايقافها حتى اذا ارادوا ، ولكنهم كانوا يستطيعون توجيهها الى حد ما مادام على استعداد للسير معها . وكان هذا الموقف هو الذى ارغمهم على قبول وتبنى علنا اجراءات فوضوية وسندكالية أكثر منها بلشفية .

(١) س . زاجورسكى « سيطرة الدولة فى الصناعة في روسيا أثناء الحرب » (ييل ١٩٢٨) ص ١٧٣ .

(٢) يوجد وصف عام لحركة لجان المصانع بين فبراير واكتوبر ١٩١٧ « Voprosy Istorii » العدد ١٠ (١٩٤٧) ص ٤٠ — ٦٤ . ويتحدث ج . تسيبيروفيتش ف « Syndikaty i resty v Rosii » الطبعة الثالثة ١٩٢٠ ص ١٤٥ عن « الايقاف المصطنع للانتاج » و « اغلاق المشروعات بالجملة » بواسطة اصحاب الاعمال قبل اكتوبر ١٩١٧ . وتبعا لاحصاءات أوردها ف . ب . ميليوتين فى « Istoriya Ekonomicheskogo Razvitiya » (الطبعة الثانية ١٩٢٩) ص ٤٥ اغلق ٥٦٨ مشروعا تستخدم اكثر من ١٠٠٠٠٠ عامل بين مارس واغسطس ١٩١٧ ، مع تزايد العدد من شهر الى شهر .

بيد أن الشىء الذى لم يتنبأ به أحد هو ان استيلاء العمال على المصانع لم يكن اقل ، فى المدى الطويل ، تعارضا مع اقامة النظام الاشتراكى من استيلاء الفلاحين على الارض . وقد ظلت المشكلة مختفية بعض الوقت وراء قناع تلك العبارة الغامضة «سيطرة العمال» . وعندما قال لنين فى ابريل ١٩١٧ ان مصانع السكر ينبغى « أن تنتقل الى يد الدولة تحت سيطرة العمال والفلاحين » (١) كان مثالا محددا لمبدأ سيطرة « السوفيت » او « الدولة » الذى جاء فى « أطروحة ابريل » وفى القرار الذى صدر فى اجتماع الحزب فى ابريل . وكان الجزء الثانى من العبارة مجرد تكملة للجزء الاول ، أى أن « العمال والفلاحين » كانوا هم من تعمل الدولة عن طريقهم وباسمهم . وعندما صدر قرار من الحكومة المؤقتة بعد ذلك باسابيع قليلة بانشاء لجنة لاقامة « السيطرة الاجتماعية على المشروعات الصناعية » ثار لنين مؤكدا أن « الوعى ينمو فى دوائر العمال بضرورة السيطرة البرولتارية على المصانع والمشروعات » ، وأن السيطرة البرولتارية هى وحدها التى يمكن أن تكون لها فعالية (٢) . ولكنه لم ير — بل ولعله لم يدرك — أن فيما يقوله شيئا جديدا ، ثم ان المطلب السائد فى « دوائر العمال » يختلف فى شيىء عما دعا اليه هو نفسه من قبل . وبعد ذلك بأيام قليلة ، فى منتصف مايو ١٩١٧ ، بلور لنين أفكاره عن « السيطرة » بتفصيل أكثر . فالسوفيتات أو مؤتمرات مستخدمى البنوك ينبغى أن تضع خططا لخلق « بنك دولة » واحد ولممارسة « أدق سيطرة » ، وكذلك ينبغى أن تتخذ سوفيتات مستخدمى المشروعات الكبرى والموثقات الاجراءات للسيطرة على مؤسساتها .

فينبغى منح حق السيطرة لا لجميع سوفيتات مندوبى العمال والجنود والفلاحين فحسب ، بل كذلك لسوفيتات العمال فى كل مصنع و «لممثلى كل حزب سياسى كبير»(٣) ، ولكن من هذه التوصيات الحاسمة بوضوح انبثقت نقطتان . فأولا يدل الاصرار على علانية الحسابات ، فى هذا الاطار ، على أن لنين كان يفكر فى السيطرة عن طريق مسك الدفاتر على القرارات المالية والتجارية ، وليس فى السيطرة على العمليات الفنية فى الانتاج أو فى تنظيم المصانع : فهذه القضايا لم تواجهه فى تلك المرحلة (٤) .

(١) لنين « دراسات » XX ص ٢١١ .

(٢) نفس المرجع XX ص ٣٤٨

(٣) نفس المرجع XX ص ٣٧٧ .

(٤) لم يبد لنين اهتماما بالعمليات الفنية في الصناعة حتى وقت متأخر جدا عن ذلك عندما بدأ يدعو بحماس الى كهربة الصناعة ، ففى حين كان يفهم العقلية=

وثانيا يبدو ان لنين كان يفكر على أساس العمل « السياسى » بواسطة السوفيتات باعتبارها مستودع قوة الدولة وعملائها ، مركزيا ومحليا ، ولبس فى العمل « المباشر » بواسطة السوفيتات باعتبارها ممثلة للمصالح المهنية للعمال فى مصنع بذاته أو فى صناعة أو فى فرع من فروع الادارة .

وقد كان هذا التمييز بين العمل «السياسى» و «المباشر» مهما نظرية وتطبيقا . فمن الناحية النظرية كان يقسم بين الشيوعيين ، الذين يؤمنون بتنظيم القوة الاقتصادية عن طريق سلطة سياسية مركزية يمارسها العمال ككل ، والفوضويين والسندكاليين ، الذين يؤمنون بأن المبادأة الاقتصادية المباشرة والتلقائية من جانب العمال هى الصورة النهائية لكل عمل ثورى فعال ، وانها البديل للسلطة السياسية المركزية التى لابد أن تنحدر الى الاستبداد . وكان الانقسام من الناحية العملية بين الزعماء البلاشفة ، الذين كانوا يضعون الخطط للاستراتيجية الكبرى للثورة على أساس، فكرة تنظيم العمال بصلابة ونظام ، والعمال فى المصانع ، الذين اثقلت كواهلهم مصاعب حياتهم اليومية وأشعلت الثورة حماسهم للتخلص من نير الرأسماليين الذين يستخدمونهم ، فانتهزوا فرصة العمل الجزئى الذى أتيح لهم دون اعتبار لسياسات الزعماء فى المركز الرئيسى للحزب أو لما يقولونه . ولما كانت كل السوفيتات سوفيتات عمال أو مندوبى عمال فان الحد الفاصل بين العمل «السياسى» والعمل «المباشر» كان باهتا ، وكانت السوفيتات نفسها ، كما اشرنا من قبل ، تنطوى على عنصر سندكالى واضح (١) . كما أن لنين ، بحماسه للسوفيتات ولمبدأ السيطرة الادارية يمارسها العمال أنفسهم ، عمل على زيادة غموض الموقف بأقواله فى ابريل ومايو ١٩١٧ .

ولكن التناقض المحتمل فى السياسة الصناعية بين « سيطرة الدولة » و «سيطرة العمال» ، الذى يقابل التناقض فى السياسة الزراعية بين مزارع الدولة وملكية الفلاحين ، كان تناقضا حقيقيا وموجودا . واذا كانت « سيطرة العمال » تعنى التوجيه بواسطة مؤتمر السوفيتات المركزى وبواسطة لجانه التنفيذية ، فانها لا تكون سوى مجرد اسم آخر للتاميم (سيطرة الدولة تحت « حكم الفلاحين والعمال » . اما اذا كانت

= السياسية لدى عمال المصانع فهما كاملا ، كانت معرفته بحياة العامل اليومية فى عمله اقل من معرفته بحياة الفلاح .

(١) المجلد الاول ص ١٢٨ .

« سيطرة العمال » تعنى السيطرة بواسطة لجان العمال وسوفيتات المصانع ، فانها تكون شيئا مختلفا تماما ، وهى بهذا المعنى لا تصطدم بسهولة بسيطرة الدولة فحسب ، بل بكل سياسة « تخطيط » تضع حدا لفوضى الانتاج الرأسمالى . لقد كان حقا ما قاله أحد زعماء السياسة الاقتصادية البلشفية بعد ذلك بقليل :

« اذا سأل المرء نفسه كيف تصور حزبنا قبل ٢٥ اكتوبر خطة سيطرة العمال ككل وعلى أساس أى نظام اقتصادى كنا نريد بناءها ،فانه لن يجد جوابا واضحا فى أى مكان » (١) .

وجاء أول اختبار فى اجتماع عقده فى بتروجراد أكثر من ٤٠٠ من ممثلى « لجان المصانع والعمال » فى منطقة بتروجراد فى ٣٠ مايو ١٩١٧ . وأعد لنين للاجتماع مشروع قرار وافقت عليه اللجنة المركزية للحزب واللجنة المنظمة للاجتماع ، التى كانت أغلبيتها الساحقة بلشفية . وكان القرار ، الذى يعد أهم بيان بلشفى قبل الثورة عن تنظيم الصناعة ، مبنيا على فكرة « سيطرة العمال » ، وهى أول مرة يستخدم فيها هذا الشعار ، المشهور الآن ، فى وثيقة من وثائق الحزب . ويبدأ المشروع بالاشارة الى « القلقلة الشاملة للحياة الاقتصادية الروسية بأكملها » والى اقتراب « كارثة ذات أبعاد لم تعرف من قبل » ، ثم يستطرد :

« ان الطريق الى تجنب الكارثة هو اقامة سيطرة العمال الحقيقية على انتاج السلع وتوزيعها . ومن الضرورى لاقامة مثل هذه السيطرة ، أولا ، تأكيد أن جميع التنظيمات الاساسية تضم أغلبية من العمال لا تقل عن ثلاثة أرباع الاصوات كلها ، مع ارغام جميع الملاك الذين لم يهجروا مشروعاتهم والموظفين المدربين فنيا وعلميا على الاشتراك ، وثانيا ، أن يكون لجميع لجان الورش والمصانع وسوفيتات مندوبى العمال والجنود والفلاحين المحلية والمركزية ، وكذلك للنقابات ، حق المشاركة فى مثل هذه السيطرة ، وأن يسمح لها بالتفتيش على كل الحسابات التجارية وحسابات البنوك ، وأن ترغم الادارة على مدها بكل المعلومات والبيانات، وثالثا ، أن يكون لممثلى الأحزاب الديموقراطية والاشتراكية المهمة هذا الحق » .

« ان سيطرة العمال التى يعترف بها الرأسماليون فعلا فى عدد من الحالات التى يحدث فيها صدام يجب تنميتها على الفور بواسطة سلسلة من الاجراءات المحكمة التدريجية ، ولكن القابلة للتحقيق فورا ، حتى تشمل التوجيه الكامل لانتاج السلع وتوزيعها بواسطة العمال » .

(١) ن . اوسنسكى « Stroitel'stvo Sotsializma » (١٩١٨) ص ٣٤ .

واستطرد القرار متحدثا عن الحاجة الى « تنظيم على نطاق الدولة كلها » بهدف « التنظيم على النطاق الاقليمي ، ثم أخيرا على نطاق الدولة كلها ، لتبادل الأدوات الزراعية والملابس والأحذية والسلع المماثلة » ، والحاجة الى « خدمة عامة للعمال » و « حـــرس وطنى (مليشـــيا) من العمال » . وقدم زينونيف القرار الى الاجتماع وحصل على ٢٩٠ صوتا عند أول قراءة ، وبعد تعديلات ثانوية أدخلتها لجنة الصياغة ، أعلن أنه ووفق عليه بأغلبية ٢٩٧ ضد ٢١ مع امتناع ٤٤ . وكان الاجتماع أول هيئة تمثيلية كبرى يضم أغلبية بلشفية كبيرة ، وله مغزى خاص لهذا السبب (١) .

وجاء تركيب القرار وتكتيكه من الأمثلة الممتازة على عبقرية لنين السياسية . فقد رحب بذراعين مفتوحتين بالحركة الثورية التلقائية لسيطرة العمال . بل انه بدا مشجعا لها بتوسيعها لتشمل أكبر عدد ممكن من منظمات العمال : لجان المصانع ، السوفيتات المركزية والمحلية ، النقابات و « الأحزاب الاشتراكية والديموقراطية » ، جاء ذكرها كلها فى القرار ، وبهذا العمل كشف لنين ضمنا عن دلالات الفوضى فى مفهوم « سيطرة العمال » ، كما يتصور وينفذ عادة ، وأشار الى طريق الاجراءات «المدروسة بعناية والتدريجية » التى لابد منها لتحقيق « الترتيب الكامل لانتاج السلع وتوزيعها بواسطة العمال » . وبالنسبة للنين لم يكن القرار مجرد مناورة تكتيكية ، بل عملية تربوية أيضا . وفى الاجتماع اكتفى بالقاء خطـــاب جانبى لاحظ فيه أنه « لكى تتحقق سيطرة حقيقية على الصناعة لابد أن تكون سيطرة العمال » ، ولكنه حدد ذلك بأنه يعنى « أن تدخل أغلبية من العمال فى جميع المؤسسات المسئولة وأن تقـــدم الادارة حسابا عن تصرفاتها لجميع المنظمات العمالية صاحبة السلطة » (٢) . وحتى لا يضيع هذا المعنى أعاد تأكيده فى مقال برافدا بوضوح وصراحة أكثر مما فعل فى الاجتماع : انه من الضرورى أن يكون « تنظيم السيطرة والادارة ، وهو على نطاق الدولة كلها ، تحت توجيه سوفيتات مندوبى العمال والجنود والفلاحين »(٣) . بيد ان هذا التفسير ما كان ليقبله كثيرون ممن اعطوا أصواتهم للقرار .

(١) يوجد مشروع لنين الاصلى فى « دراسات » XX ص ٤٢٢ — ٤٢٤ ، وفيما يتصل باجراءات المؤتمر انظر « Oktyabr-skaya Revol. i Fabzavkomy » I (١٩٢٧) ص ٦٣ — ١٣٧ .

(٢) لنين « دراسات » XX ٤٥٩ ، ولا يوجد سوى تقرير صحفى قصير عن هذا الخطاب .

(٣) نفس المرجع XX ص ٤٧٢ .

وبعد ذلك بشهر دخل عنصر جديد فى صورة اجتماع لنقابات روسيا كلها . وكانت النقابات الروسيه قد ظهرت أصلا كقوة ايجابية فى ثورة ١٩٠٥ ، وبعـــد عشر سنوات من الاختفاء الكامل تقريبا ، أعادتها ثورة فبراير الى الحياة مرة أخرى (١) . وجاء مؤتمر يونية ١٩١٧ يضم أغلبية كبيرة من الثوريين الاجتماعيين والمناشفة ، مدللا مرة أخرى على أن اتجاه « نخبة » العمال المنظمين كان أقل راديكالية وثورية من الصـــفوف ، وقد أظهرت هذه النخبة أنها لا تنوى التساهل فيما يتصل « بالفوضى الاقتصـــادية » التى تمثلها لجـــان المصـــانع . وأراد الاجتماع ، مع الاشادة قولا بالمبـــدأ الذى تقـــوم عليه مثل هـــذه اللجـــان ، أن يجعلهـــا أجهزة لتنفيذ سياســـة نقابيـــة تتحـــدد فى المركز . ورأى أنه ينبغى أن تنتخب هذه اللجان تحت اشراف النقـــابات من قوائم تضعها النقابات . وكان أهم انجازات هذا الاجتماع هو وضع أساس منظمة نقابية مركزية . فقد انتخب لأول مرة « مجلسا مركزيا لنقابات عموم روسيا » مؤلفا بالنســـبة العددية من أعضـــاء من جميع الأحزاب الممثلة فى الاجتماع ؛ وكان العضـــوان البلشـــفيان همـــا شليابنيكوف وريازانوف . وأهم من ذلك أيضا أنه عين للمنظمة سكرتيرا هو لوزوفسكى، أحد الذين سينضمون الى الحزب البلشفى بعد ذلك بأسابيع قليلة(٢). وكان لوزفسكى مثقفا طموحا وقديرا لعب خلال السنوات القليلة التالية دورا ذا نفوذ فى مصائر الحركة النقـــابية . ولكن فى ذلك الوقت كانت النقابات أقل الجماعات والمنظمات التى تمثل العمال ، من جانب أو آخر ، شأنا . وكان المناشفة والاتجاه المنشفى يسيطر على معظمها ، ولم تقم بدور فى الاعداد لثورة أكتوبر ، بل ان بعضها ندد بها فعلا . ولم يكن «للمجلس المركزى » الذى أنشأه اجتماع يونيه من الموارد أو التنظيمات مايجعل فى وسعه أن يتولى القيـــادة . وقد وصفه لوزوفسكى بعـــد ذلك فى صورة قاتمة ، فلم يكن لديه الا منظم واحد يرسله الى الأقاليم ، ولم يستطع أن يصدر من مجلته الشهرية سوى عددين قبل ثورة أكتوبر (٣) .

وزادت لجان المصانع ، من الناحية الأخرى ، قوة على قوة . وكان

(١) سنناقش فى القسم التالى من الكتاب دور النقابات وموقف البلاشفة منها .

(٢) يوجد تقرير كامل عن الاجتماع فى « ازفستيا » ٢ يوليه ١٩١٧ . ولاتوجد عنه سجلات رسمية .

(٣) « Pervyi Vseross. S'ezd Professional'nykh Soyuzov » (١٩٢٨) ص ٣٤ — ٣٦ وقد قال مندوب منشفى فى المؤتمر الاول لنقابات عموم روسيا فى يناير ١٩١٨ أن « المجلس المركزى » لم يفعل شيئا مطلقا فى ستة شهور وان لوزوفسكى كان « العامل النشط الوحيد » فيه (نفس المرجع ص ٥٢) .

اجتماع لجان مصانع بتروجراد فى مايو ١٩١٧ أول أربعة اجتماعات مماثلة عقدت بين مايو وأكتوبر ، وعقدت عقب آخرها جمعية أكبر وأوسع تمثيلا ظلت منعقدة لمدة أسبوع عشية ثورة أكتوبر » وأعلنت نفسها « الاجتماع الأول للجان المصانع لعموم روسيا » (١) . وكان هذا الطموح يهدد بخطر الصدام المباشر مع «المجلس المركزى» للنقابات ، وثار جدل حاد حول القضية بين المنظمتين المتنافستين . وكان البلاشفة الذين كانت لهم أغلبية واضحة فى الاجتماع ، منقسمين على أنفسهم ويقفون فى منتصف الطريق بين الثوريين الاجتماعيين والفوضويين ، الذين دافعوا عن استقلال لجان المصانع ، والمناشفة ، الذين وقفوا الى جانب التنظيم النقابى المنظم . وظهر هذا التردد فى القرارات التى اتخذها الاجتماع . فقد جاء التأييد الذى أبدى نحو « سيطرة العمال على نطاق الدولة كلها » مبهما ، كما كانت هناك شكوك أخرى فيما يتعلق بالتمييز بين « السيطرة على ظروف العمل » ، التى ستتم «بزعامة النقابات» . و «السيطرة على الانتاج» ، التى تركت ضمنا للجان . وانتخبت منظمة لجان مصانع عموم روسيا جهازا مركزيا وصفت وظيفته فى جراة بأنها «ترتيب الاقتصاد القومى»، ولكنه يعمل كقطاع من « المجلس المركز لنقابات عموم روسيا »(٢) .

ولم يكن لهذه الاختلافات والمنافسات أهمية كبيرة فى خضم احداث الشهور الأخيرة قبل الثورة . فقد أدت هجمات العمال على المصانع وادارات المصانع الى زيادة التوتر الثورى وعجلت بعملية القلقلة الاقتصادية . ورحب لنين بهذه الاعمال بوصفها من علامات الوقت ، واستمر يوصى « بسيطرة العمال » . ففى كتيب عنوانه « الكارثة الوشيكة وكيف نكافحها » كتبه فى أوائل سبتمبر ١٩١٧ ولكنه لم ينشر الا بعد ذلك بأسابيع قليلة ، عرض أول خطوط عريضة غامضة لسياسة صناعية . فكتب ان ما يتطلبه كفاح خطر المجاعة هو « السيطرة والتفتيش ومراجعة الحسابات والقواعد من جانب الدولة ، وتحقيق التوزيع الصحيح لقوى العمل المشتغلة بانتاج السلع وتوزيعها وتنمية الموارد القومية وايقاف كل فاقد فى الانفاق

(١) توجد تقارير من كل هذه الاجتماعات فى « Oktybar'skaya Revol. i Fabzavkomy » (١٩٥٧) .

(٢) نفس المرجع II (١٩٢٧) ص ١٨٦ – ١٨٨ و ١٩٣ ، وقد وصف ريازانوف ، الذى دافع عن الادماج الكامل للجان المصانع فى النقابات (نفس المرجع ص ١٩١ – ١٩٢) ، هذا القرار فيما بعد بانه « حكم بالموت » على لجان المصانع التى « سلمت للنقابات بالقيادة الكاملة فى تحسين ظروف الطبقة العاملة » ، ولكنه اعترف بأن اللجان نفسها لم تقبل هذا التفسير للقرار « Pervyi S'ezd Professional'nykh Soyuzov » ١٩١٨ ص ٢٣٣ ٢٣٤

والموارد ، والاقتصاد فى استخدامها » . واضاف ان الائتلاف الحكومى القائم بين الكاديت والثوريين الاجتماعيين والمناشفة لن يستطيع قط اتخاذ هذه الاجراءات « خشية التأثير فى السلطة المطلقة لاصحاب الاراضى والرأسماليين وأرباحهم الفاحشة التى لم يسمع بها من قبل » (١) . وطالب لنين بخمسة اجراءات محددة : تأميم البنوك ، الذى يمكن أن يتحقق بجرة قلم ، وتأميم «التكتلات التجارية والصناعية الكبرى (السكر والفحم والحديد والبترول الخ) » ، واقامة احتكارات للدولة فيها ، وهذا أيضا يمكن ان يتحقق بسهولة حيث ان الاحتكارات قد قامت فعلا بواسطة الرأسمالية ، والغاء السرية فى التجارة ، وفرض الاندماج على المشروعات الصغيرة ، حيث أن ذلك يسهل كلا من كفاء الانتاج والسيطرة ، و « ترتيب الاستهلاك» بتحديد أنصبة عادلة وفعالة. وفى هذا التنظيم يكون «لسيطرة العمال » مكانها . وذهب لنين الى انه من الافضل دعوة العمال واصحاب الأعمال معا «الى اجتماعات ومؤتمرات» و «تسليمهم نسبة معينة من الأرباح بشرط أن يقوموا بسيطرة عامة ويزيدوا الانتاج» . ويعنى ذلك « سيطرة على أصحاب الأراضى والرأسماليين بواسطة العمال والفلاحين » (٢) . ولكن لنين، كان يتحدث هنا – لأغراض دعائية أساسا – عن اجراءات متاحة نظريا للحكومة المؤقتة داخل اطار الثورة البورجوازية . ولم يكن قد واجه بعد قضية سيطرة العمال فى النظام الاشتراكى المقبل .

وبعد ذلك بأسابيع قليلة كتب لنين كتيبا أكثر أهمية من ذلك بكثير هو «هل سيحتفظ البلاشفة بسلطة الدولة ؟» تناول فيه لأول مرة السياسة الاقتصادية بعد الثورة بتفصيل . وكرر آراءه فيما يتصل بتأميم البنوك والتكتلات الكبرى و « التكتيل الاجبارى » للمشروعات الصغيرة . واستعمل كلمة « خطة » ، بشىء من التردد فى مبدأ الأمر ، وطالب « بالمركزية والخطة للدولة البرولتارية » (٣) . وكانت هذه الخطوط العريضة الأولى لفلسفة لنين (اذ لم تكن قد صارت سياسة بعد) فى التخطيط مصحوبة بتأييد قوى لحقوق سيطرة العمال :

« ان الصعوبة الرئيسية فى الثورة البرولتارية هى تحقيق السيطرة

(١) لنين « دراسات » XXI ص ١٦٠ .
(٢) نفس المرجع XXI ص ١٦٤ – ١٧٠
(٣) نفس المرجع XXI ٢٦٩ – ٢٧٠ ، وقد اوردنا هذه العبارة وناقشناها مرة اخرى فى ص ٣٦٣ .

ومراجعة الحسابات بأدق صورة ممكنة على نطـــاق الأمة كلها : تحقيق **سيطرة العمال** على السلع وتوزيعها » ٠

ولكن لنين ، وهو ينفى تهمة السندكالية ، استطرد يؤكد مرة أخرى فى عبارات واضحة لا تحتمل تأويلا التفسير الذى حدده لهذا المصطلح بعد اجتماع مايو :

« عندما نقول (سيطرة العمال) ، ونضع هذا الشعار **جنبا الى جنب** مع دكتاتورية البرولتاريا ، ودائما **بعدها** ، نوضح بذلك أى نوع من الدولة نفكر فيه ٠ ان الدولة هى جهاز حكم طبقة ٠ فأى طبقـــة ؟ اذا كانت البورجوازية ، فان ذلك هو بالضـــبط مفهوم الـــكاديت وكورنيلوف وكيرنسكى عن الدولة ، التى يعانى تحت حكمها الشعب العامل الروسى منذ أكثر من نصف عام ٠ واذا كانت الطبقة هى البرولتاريا ، واذا كان ما نفكر فيه هو دولة البرولتاريا ، أى دكتاتورية البرولتاريا ، فان سيطرة العمال عندئذ يمكن أن تصير **محاسبة** دقيقة شاملة وواعية لانتاج السلع وتوزيعها » (١) ٠

واضاف انه ليس هناك ما يدعو الى أن تدمر الثورة جهاز الدولة القائم للمحاسبة والسيطرة مثل الأجهزة « الاضـــطهادية » الأخرى فى الدولة : فهذا الجهاز يؤخذ ببســـاطة من ايدى الرأسماليين ويخضـــع « للسوفيتات البرولتارية » (٢) ٠ وهكذا أصبحت « سيطرة العمـــال » مساوية للسيطرة بواسطة « السوفيتات البرولتارية » ، ولم يشر لنين الى فيصل التفرقة الدقيق بين سوفيتات العمال التى تعمل باختصاص سياسى والتى تعمل باختصاص مهنى ٠

وأخيرا حل لنين التنـــاقض بأكمله بعبارة رائعـــة فى « الدولة والثورة » :

« هنا يتحول **كل** المواطنين الى خدام مأجورين للدولة مثل العمال المسلحين ٠ **فجميع** المواطنين يصيرون موظفين وعمالا فى «تكتل Syndicate» قومى يمثل دولة **واحدة** ٠ والمهم هو انهم يعملون متســاوين ويراعون القواعد الصحيحة للعمل ويحصلون على أجر متســاو ٠ وقد سهلت

(١) نفس المرجع XXI ص ٢٥٦ ٠

(٢) نفس المرجع XXI ص ٢٦٠

الرأسمالية بصورة غير عادية المحاسبة والسيطرة فى هذا المجال وجعلتها مجرد عمليات بسيطة من الملاحظة والتسجيل فى متناول كل شخص يعرف القراءة والكتابة وقواعد الحساب الاربع وصياغة القوائم المناسبة » (١) ٠

فليس هناك تناقض بين سيطرة الدولة وسيطرة العمال متى كانت الدولة والعمال شيئا واحدا ٠ وليست هناك أمثلة كثيرة أفضل من هذا على مهارة لنين الفائقة فى التوفيق بين الاصرار على متابعة السعى لتحقيق هدف نهائى يعتبره ضروريا ، وأرضاء مطلب شعبى مباشر يتعارض مع هذا الهدف بوضوح ٠

وقد سار تاريخ السياسة الصناعية فى الشهور الاولى من الثـــورة خطوة بخطوة مع تطور تفكير لنين فى الشهور السابقة عليهـــا مباشرة ، فانتقل من « سيطرة العمال » الى « التخطيط » ٠ فالمعلق الذى وضع « سيطرة العمال » جنبا الى جنب مع « الارض » و « السلام » بوصفهـــا « أكثر الشعارات شعبية وانتشارا فى ثورة اكتوبر » (٢) لم يبـــالغ الا فى ان عدد عمال المصانع المهتمين بسيطرة العمال كان أقل بكثير من عدد من كانوا يهتمون بالسلام أو بالحصول على الأرض ٠ وقد أعلن لنين فى أول خطاب له الى سوفيت بتروجراد بعد ظهر ٢٥ اكتوبر ١٩١٧ . « اننا سنقيم سيطرة العمال الحقيقية على الانتاج » ٠ وكانت « ســـيطرة العمال» من بين أهداف النظام الجديد كما جاءت فى القرار الذى صدر بهذه المناسبة وكذلك فى بيان المؤتمر الثانى لسوفيتات عموم روسيا الذى عقد فى اليوم التالى (٣) ٠ وكانت النية معقودة على أن يصدر المؤتمر مرسوما خاصا بهذا الموضوع فى نفس الوقت مع مرســـومى الأرض والسلام ؛ بل وصدرت الى ميليوتين تعليمات من اللجنة المركزية للحزب قبل ذلك بأيام قليلة لاعداد مشروع المرسوم(٤) ٠ بيد أن تعقيد الموضوع لعله بدأ عند اعداد المشروع ٠ ولم ينته الأمر الى شىء فى المؤتمر ، وبعد ذلك بأسبوع نشرت « برافدا » مشروع مرســـوم بقلم لنين ٠ ونص المرسوم على تنظيم سيطرة العمال فى كل مصنع بالطريقة التى نظمت بها

(١) نفس المرجع ص ٤٤٠ ، ومفهوم دولة العمال بوصفها « تكتلا كبيرا واحدا » معاد فى نفس المرجع ص ٤٣٧ ٠

(٢) Norodnoe Khozyaistvo العدد ١ ـ ٢ (١٩١٩) ص ٢٣ ٠

(٣) لنين « دراسات » XXII ص ٥ ، ٦ ، ١١

(٤) نفس المرجع ص ٥٧٥ ، حاشية ٧ ،

السوفيتات ، أما « مباشرة ، اذا كان المشروع صغيرا بدرجة تجعل ذلك ممكنا » او فى الحالات الأخرى ، « عن طريق منتخبين » . وتكون قرارات أجهزة سيطرة العمال ملزمة لأصحاب الأعمال ولا ينقضها سوى «النقابات والمؤتمرات» (وليس واضحا ما اذا كان المقصود هو مؤتمرات النقابات ام السوفيتات) . وكل من أصحاب الأعمال وممثلى سيطرة العمال فى المشروعات ذات الأهمية للدولة مسئولون قبل الدولة « عن اتباع أدق نظام وعن المحافظة على الممتلكات »(١) . لقد كان المفهوم الذى تتضمنه هذه العبارات هو ذلك الذى عرضه لنين فعلا فى « هل سيحتفظ البلاشفة بسلطة الدولة ؟ » . فقد افترض بلا مناقشة أن أصحاب الأعمال والموظفين الفنيين سيستمرون فى ادارة المشروعات تحت الرقابة اليقظة « لسيطرة العمال » .

فى هذه اللحظة صار تدخل النقابات حاسما . فقد كشف اجتماع اكتوبر للجان المصانع اهتمام المجلس المركزى للنقابات بالحد من اتجاهات الفوضى فى سيطرة العمال ، وتشاركه فى هذا الاهتمام نفسه ، وبدرجة أكبر ، حكومة ثورية تكافح للمحافظة على العمليات الاساسية للانتاج وتنظيمها . وهكذا أصبحت النقابات فجأة ، فى الصراع الدائر خلف الستار الذى أعقب نشر مشروع لنين ، المدافعة عن النظام والتوجيه المركزى للانتاج . وكان المشروع المنقح الذى قدم فى آخر الأمر الى « اللجنة المركزية التنفيذية» فى ١٤ نوفمبر ١٩١٧ هو نتيجة لصراع بين النقابات ولجان المصانع مثل ذلك الذى حدث فى اجتماع اكتوبر . واستهل مشروع المرسوم ببيان فذ بأن سيطرة العمل اقيمت « لمصلحة الترتيب المخطط للاقتصاد القومى » . واعاد ماجاء فى مشروع لنين الاصلى عن الطابع الالزامى لقرارات ممثلى العمال ومسئولية أصحاب المصانع وممثلى العمال تجاه الدولة . ولكن المشروع الجديد لم يكتف بالنموذج الذى أخذه لنين عن السوفيتات فانشأ جهازا معقدا جديدا تماما لسيطرة العمال يطابق تماما النظام السياسى للسوفيتات . فلجان أو مجالس المصانع صارت مسئولة تجاه مجلس أعلى لسيطرة العمال يضم كل مصانع المنطقة ـ المدينة أو الاقليم أو المنطقة الصناعية ـ وكانت هذه المجالس المحلية مسئولة تجاه مجالس سيطرة العمال . واختتم المرسوم بالوعد بأن « منشورا عن العلاقات بين مجلس سيطرة العمال لعموم روسيا والمؤسسات الأخرى

(١) لنين « دراسات » XXII ص ٢٥ ـ ٢٦ .

التى تنظم وترتب الاقتصاد القومى سيصدر منفصلا » . وفى المناقشة التى دارت فى اللجنة التنفيذية المركزية كان أشد نقاد المشروع هو لوزوفسكى ، المتحدث باسم النقابات :

« ان النقص الأساسى فى هذا الشروع هو أنه لا يحقق بأية صورة التنظيم المخطط للاقتصاد القومى ويشتت السيطرة على الانتاج بدلا من أن يعمل على تركيزها ... ومن الضرورى أن نضع تحفظا واضحا تماما ومطلقا بأن العمال فى كل مشروع يجب ألا يتصوروا ان المشروع ملك لهم » (١) .

ولكنه أعطى صوته للمرسوم على أن يكون مفهوما أن « النقابات ستدخل فى الأجهزة التى انشأها المرسوم لكى تقيم السيطرة بطريقة تتفق مع مصلحة الطبقة العاملة » . وقال ميليوتين ، مقرر المشروع ـ وقد صار فيما بعد هو نفسه من أنصار « التأميم » الأقوياء ـ مفسرا فى شىء من الاعتذار ان « الحياة تجاوزتنا » وانه صار من الضرورى بصورة ملحة «توحيد سيطرة العمال التى تمارس محليا فى جهاز كبير واحد للدولة» . وهكذا سبق التشريع الخاص بسيطرة العمال ، الذى كان ينبغى منطقيا ان يدخل فى اطار « خطة اقتصادية » ، التشريع الخاص بالخطة نفسها (٢) . والواقع أن سيطرة العمال كما كانت متصورة اصلا وكما مورست على نطاق واسع فى ذلك الوقت لم تجد من يؤيدها تقريبا فى اللجنة التنفيذية المركزية . وقد أشار أحد المتحدثين الى الانقسام بين أولئك الذين ارادوا توسيع اطار سيطرة العمال ومن يعملون على تضييقه . ولكن اولئك الذين دافعوا أكثر من غيرهم عن سيطرة العمال وادعوا الرغبة فى « توسيعها » ، كانوا فى الحقيقة يقومون بمحاولة ماهرة لجعلها منظمة وغير ضارة بتحويلها الى مؤسسة عامة مركزية على نطاق واسع . وقد وافقت اللجنة التنفيذية

(١) أ . لوزوفسكى « Robochii Kontrol » (١٩١٨) ص ٢٠

ويتهم احد نقاد هذه النشرة لوزوفسكى بالمبالغة فى الفرق الذى أحدثته « سيطرة العمال » ومدى العداء المتبادل بين لجان المصانع والنقابات ، والواقع ان الاندماج لم يكن صعبا عند التبيق .

(٢) « Protokoly Zasedanii » (١٩١٨) ص ٦٠

المركزية على المرسوم بأغلبية ٢٤ صوتا ضد ١٠ أصوات ، وأصدر فى اليوم التالى (١) ٠

واستمرت الحياة « تتجاوز » المشرعين ، ولم يكن للمرسوم المحكم الذى صدر فى ١٤ نوفمبر ١٩١٧ أية نتيجة عملية (٢) فالميل التلقائى من جانب العمال الى تنظيم لجان مصانع والتدخل فى ادارة المصانع وجد تشجيعا محتوما من الثورة التى دعت العمال الى اعتبار أن الجهاز الانتاجى فى البلاد أصبح الآن ملكهم ويمكن أن يديروه بأنفسهم ولمصلحتهم الخاصة٠ وصار ما بدأ يقع قبل الثورة يقع الآن بصورة متزايدة وأكثر صراحة ؛ ولم يكن هناك ما يمكن أن يوقف موجة التمرد ٠ بيد أن الاحداث الفعلية كانت تختلف من مصنع الى مصنع بحيث لا يمكن الحصول على صورة عامة او كاملة ٠ ففى كثير جدا من الحالات اعد أصحاب الأعمال العدة لاغلاق المصانع فى وجه العمال المتمردين ٠ وكان هذا أسوأ ما تخشاه الحكومة السوفيتية : وقد كان مشروع المرسوم الذى وضعه لنين بخصوص سيطرة العمال يتضمن بندا بتحريم أى « توقف لأى مشروع أو للانتاج » بدون موافقة ممثلى العمال (٣) ٠ وأحيانا كان يعقد اتفاق قلق بين الادارة والعمال يسمح باستمرار العمل ؛ وكان هذا التعاون يتخذ احيانا صورا حرجة ، كما حدث عندما تكتل أصحاب الاعمال والعمال فى صناعة بذاتها لمقاومة اوامر الحكومة بالقفل أو بتركيز المصانع المشتغلة بانتاج الذخائر ، أو ــ أكثر من ذلك ، حالة اتفاقهم على عدم تطبيق المرسوم الذى يحرم عمل الشتاء ليلا (٤) ٠ وفى أغلب الحالات استولت لجان المصانع ببساطة على المصانع باسم العمال ٠ وبطبيعة الحال ما كان فى وسع العمال اذا تركوا وشأنهم أن يقدموا المهارة الفنية أو التنظيم الصناعى أو المعرفة اللازمة بمسك الدفاتر ، وهى الأشياء الضرورية لتسيير مصنع٠

(١) توجد المناقشة فى نفس الموجع ص ٦٠ ــ ٦٢ ٠ ويوجد المرسوم فى « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ٣ الماد ٣٥ ٠

(٢) اجتمع « مجلس سيطرة العمال لعموم روسيا » مرة واحدة كما ذكر ريازانوف فى يناير ١٩١٨ ، أو لم يجتمع قط كما قال هو نفسه بعد ذلك بأربعة شهور ، وتبعا لنص آخر « حاول ان يجتمع » ولكنه لم يستطع توفير العدد الكافى ٠

(٣) وصفت مقالة فى ازفستيا فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٧ سيطرة العمال بأنها ضرورية « لشل نشاط من يريدون اغلاق المصانع » وقالت انه بدون هذا المرسوم « تتعرض البلاد والثورة لخطر الدمار » ٠

(٤) « Pervyi Vseross. S'ezd Profsoyuzov » (١٩١٨) ص ١٧٥ و ١٩٤ ٠

وقد حدثت حالات استولى العمال فيها على المصانع وأخذوا أرصدتها ببساطة لأنفسهم التى باعوا أسهمها وما فيها لحسابهم الخاص(١) ٠ وفى موسكو استولت لجنة من العمال على مصنع للزراير بعد حبس صاحبه ثلاثة أشهر بتهمة التخريب ، ولكنها اضطرت الى اغلاق المصنع بعد أسبوعين من الكفاح بسبب عدم قدرتها على ادارته ، وذكرت حالات طرد فيها العمال المديرين ثم عادوا يرجونهم أن يعودوا (٢) ٠ وفى ربيع ١٩١٨ ، عندما كانت « سيطرة العمال » قد صارت موضع هجوم من الجميع ، أدلى متحدث فى « مؤتمر مجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا » ببيان ينطوى على ادراك عاطف لما حدث وأسبابه :

« ان أولئك الذين يعملون فى هذه المشروعات يستطيعون القول بأن الخطأ لم يكن من جانب العمال وحدهم ، لأنهم اتجهوا الى عقد الاجتماعات ، ولكن أيضا لأن موظفى المشروعات والاداريين وقفوا مكتوفى الأيدى بعد أن اختفت العصا القديمة ــ العصا التى كانوا يسوقون بها العمال ــ ولم يكن لديهم أى من الوسائل الأخرى التى لدى البورجوازية الغربية لحمل العمال على العمل ٠٠ وكل هذه الظروف وضعت الطبقة العاملة فى مواجهة مهمة ملحة فيما يتصل بالادارة ، وكان لابد من علاجها ٠ وصحيح أن الطبقة العاملة تناولتها بطريقة فجة ٠ وهذا أمر مفهوم ٠ ولعلهم طردوا المديرين والفنيين لأن هؤلاء الناس كانوا يعاملونهم معاملة سيئة فى الماضى، وان كانت هناك حالات معروفة من المعاملة الحسنة والادارة الطيبة فى بعض المشروعات » (٣) ٠

وقد امتد مفهوم سيطرة العمال حتى الى الخدمة المدنية ٠ فمن بين غرائب سيل المراسيم التى صدرت فى الشهر الأول من الثورة مرسوما بالغاء سوفيتات الموظفين التى سيطرت على قوميسيرية الشعب للبريد والبرق وقوميسيرية الأسطول البحرى (٤) ٠ وحدث موقف مختلف آخر

(١) ج ٠ تسيبروفيتش « Syndikaty i resty Rosii » (ط ٣ سنة ١٩٢٠) ص ١٥٧ ٠

(٢) أ ٠ لوزوفسكى المرجع السابق (١٩١٨) ٣٣ ــ ٣٤ ٠

(٣) « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khozyaistva » ص ٣٣٩ ــ ٣٤٠ ٠

(٤) صدر الاول المرسوم « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » ، العدد ٣ المادة ٣٠) وان كان قد جاء فى صورة نداء من « قوميسير الشعب لوزارة البريد والبرق » فى ٩ نوفمبر ١٩١٧ الى جميع موظفى البريد والبرق بالتوقف عن التخريب ٠ واختتمه قائلا : « انى أعلن انه ما من جماعات أو لجان مزعومة لادارة البريد والبرق تستطيع =

فى السكك الحديدية . فقد تكتل العمال والموظفون الفنيون فى الاستيلاء على السكك الحديدية وتسييرها ، وظلوا فترة طويلة يتحدون أية سلطة خارجية (١) .

ومن العسير التأكد من مدى انتشار هذه الاوضاع فى الصناعة الروسية . لقد قال ريازانوف ، العدو اللدود للجان المصانع ، فى يناير ١٩١٨ ان هذه اللجان لم تكن لها اية فاعلية خارج بتروجراد ، وانها فى بتروجراد كانت مقتصرة على الصناعات المعدنية (٢) .

ولكن لا شك فى ان هذا كان يقلل من الحقيقة حتى فى ذلك التاريخ، كما أن عمال المعادن فى بتروجراد كانوا « النخبة » الثورية للبرولتاريا بحيث ان ما حدث هناك فى الاسابيع الأولى للثورة يغلب أنه قلد فى أماكن أخرى . وحتى قبل ظروف ثورة اكتوبر فى بتروجراد كانت الظروف فى مركز الصناعة الحربية فى روسيا حادة بصفة خاصة : وقد انتشرت القلقلة من المركز الى الاطراف . ولا يمكن أن نعزو هذه العملية لسيطرة العمال وحدها ، أو حتى أساسا . فقد بدأتها ، قبل الثورة بكثير ، عوامل مثل نقص المواد الأولية واهمال الآلات والمصانع والارهاق العام وهبوط المعنويات بسبب الحرب . وقد عززت الثورة كل هذه العوامل وعجلت بسير العملية . ولكن انتشار الفوضى الصناعية ، الذى بدأ بالعواصم وعم الأقاليم السوفييتية كلها ، من الأمور التى لا يمكن تسجيلها بدقة . ان مصنع كوتسى لغزل القطن فى بتروجراد ظل يعمل بكامل قوته وبلا انقطاع الى نهاية فبراير ١٩١٨ ، عندما اوقف بسبب تراكم البضائع لعدم امكان توزيعها بعد انهيار أجهزة التوزيع لنقص وسائل الاتصال والنقل (٣) . فعندما يكون الجسد الاقتصادى بأكمله منهارا لا تستطيع المشروعات الناجحة مقاومة العدوى العامة طويلا .

وقد استمرت عملية التحلل كنتيجة لعمل البلاشفة من ناحية، وبرغم

— اختصاص الوظائف الخاصة بالسلطة المركزية أو بى كقوميسير للشعب » .. وكان تاريخ مرسوم حل سوفيت البحرية بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩١٧ (نفس المرجع ، العدد ٤ ، المادة ٥٨) .

(١) انظر الحاشية د « سيطرة العمال فى السكك الحديدية » (ص ٣٩٤ من هذا الكتاب) .

(٢) «Pervyi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov» (١٩١٨) ص ٢٣٤ .

(٣) « اوراق لانسنج ، ١٩١٤ — ١٩٢٠ » (واشنجتون ١٩٤٠) ص ٣٦٩ .

محاولاتهم ايقافها من ناحية أخرى. ومن السهل تفسير هذا الموقف المزدوج. فقد كان الانهيار الاقتصادى ، الى نقطة معينة ، جزءا لا يتجزأ من سياسة البلاشفة . فتحطيم الجهاز الاقتصادى، والسياسى ، للحكم البورجوازى شرط لا غنى عنه لنجاح الثورة . فالهدم كان مقدمة ضرورية للبناء(١). ولكن بمجرد بلوغ نقطة معينة (وهى نقطة « تخيلية » لا يمكن تحديدها بدقة من ناحية الوقت) كان استمرار التدمير يهدد كيان النظام . وفكرة أن مشاكل الانتاج وعلاقات الطبقات فى المجتمع يمكن أن تحل بالعمل المباشر التلقائى من جانب عمال المصانع المختلفة ليست فكرة اشتراكية ، بل سندكالية . فالاشتراكية لا تسعى الى اخضاع صاحب المشروع الرأسمالى غير المسئول للجان المصانع غير المسئولة أيضا والتى تدعى نفس حق الاستقلال عن السلطة السياسية القائمة ، فهذا لا يمكن أن يؤدى الا الى « فوضى الانتاج » التى اعتبرها ماركس الوصمة الملعونة فى الرأسمالية. فالاتجاه الحتمى المميت للجان المصانع هو أنها تتخذ قرارات فى ضوء مصالح العمال فى مصنع بذاته أو منطقة معينة . ان جوهر الاشتراكية هو اقامة اقتصاد مخطط والتنسيق بعناية بواسطة سلطة مركزية لمصلحة الجميع .

ولم تعش سيطرة العمال كصورة من صور التنظيم سوى الاسابيع القليلة الاولى من الثورة . وعندما فشلت المحاولة التى بذلت بمرسوم ١٤ نوفمبر ١٩١٧ لربطها بمؤسسات الدولة ، وبذلك يمكن تحييد آثارها الضارة ، وصار المرسوم نصا ميتا ، كان لابد من ايجاد وسيلة اخرى لبداية حركة بناءة . وكانت الاداة التى اختيرت لهذا الغرض هى « المجلس الأعلى للاقتصاد القومى » الذى انشىء ، بدون أى مفهوم واضح لوظيفته ، فى ديسمبر ١٩١٧ ؛ وصار فى العامين التاليين بؤرة الاتصال الرئيسية لتركيز الصناعة وادارتها . وفى جانب العمال كانت النقابات تقوم بالوظائف المقابلة ، وكانت غيرتها من « سيطرة العمال » قد دفعتها الى تحالف وثيق مع الأجهزة الاقتصادية للدولة ؛ وكانت هذه العملية فى ذروتها عندما عقد « المؤتمر الأول لنقابات عموم روسيا » فى يناير ١٩١٨ (٢) .

(١) كتب بوخارين فيما بعد فى هذه الفكرة بتفصيل ، انظر ص ١٩٧ فيما بعد .

(٢) سنناقش التطور التالى للنقابات فى الجزء التالى من الكتاب .

ويبدو أن انشاء هيئة تسمى مرة « المجلس الاقتصادى الأعلى » ومرة « مجلس الاقتصاد القومى » كان موضع مناقشة منذ الأيام الأولى للثورة .

ففى ١٧ نوفمبر ١٩١٧ ، بعد أن صدر مرسوم « سيطرة العمال » بثلاثة أيام ، أصدر مجلس القوميسيريين مرسوما بحل المجلس الاقتصادى واللجنة الاقتصادية الرئيسية ، اللذين انشأتهما الحكومة المؤقتة ، وتحويل اختصاصاتهما « مؤقتا الى ممثلى مجلس القوميسيريين فى تنظيم المؤتمر الاقتصادى الأعلى الى أن يتم انشاء مجلس للاقتصاد القومى » . ويبدو أن هؤلاء الممثلين كانوا أوبولنسكى وسميرنوف وسافيليف : ثم أضيف اليهم بوخارين ولارين وميليوتين (١) ، وبعد ذلك بعشرة أيام كان لنين يشكو من أن « المؤتمر الاقتصادى لم يلق حتى الآن اهتماما كافيا » ، واحتج بلا جدوى على اقتراح بسحب بوخارين من هذه المهمة الكبرى بتعيينه عضوا فى مجلس تحرير برافدا (٢) . وفى أول ديسمبر تحدث لنين فى اللجنة التنفيذية المركزية محبذا مشروع مرسوم تقدم به بوخارين لانشاء مجلس أعلى للاقتصاد القومى (٣) ؛ وفى ٥ ديسمبر ١٩١٧ صدر هذا القرار (٤) .

وكان المرسوم الخاص بسيطرة العمال قد حدد الغرض من سيطرة العمال بأنه « الترتيب المخطط للاقتصاد القومى » . ووصف مرسوم ٥ ديسمبر الغرض من « المجلس الاعلى للاقتصاد القومى » بأنه « تنظيم النشاط الاقتصادى للأمة والموارد المالية للحكومة » . ويقوم الجهاز الجديد بتوجيه انشطة كل السلطات الاقتصادية القائمة ، المركزية والمحلية - بما فيها « مجلس سيطرة العمال لعموم روسيا » ، « نحو هدف موحد » .

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ٣ ، المادة ٣٨ ، لنين « دراسات » XXII ص ٥٨٨ . ويقول لارين ان لنين قال له بعد أيام قليلة من الثورة . « لقد درست مشاكل تنظيم الاقتصاد الالمانى ، التكتلات والموثقات والبنوك ، ادرس هذا لنا . »

(٢) لنين « دراسات » XXII ص ١٠٧

(٣) نفس المرجع ص ١٠٨ ، وقد فقدت لسوء الحظ سجلات هذا الاجتماع للجنة التنفيذية المركزية . ويقول لارين ، في « Narodnoe Khozyaistvo » العدد ١١ (١٩١٨) ص ١٧ ، ان مشروع المرسوم وضعه بوخارين ، ويعزوه بروسنى ، فى « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo » (١٩١٨) ص ١٦٢ ، الى بوخارين وسافليف ونفسه .

(٤) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ٥ ، المادة ٨٣ .

ويتالف من أعضاء « مجلس سيطرة العمال لعموم روسـيا » ومن ممثلى جميع قوميسيريات الشعب وخبراء معينين للاستشارة . وبذلك حل محل جهاز سيطرة العمال وامتصه وتخطاه ؛ وكما قال لنين بعد ذلك بأسابيع قليلة « لقد انتقلنا من سيطرة العمال الى خلق المجلس الأعلى للاقتصاد القومى »(١) . ومن الواضح انه كان هنـاك استمرار فى التنظيم فى بعض الحالات : فقد حول « مجلس بتروجراد لسيطرة العمال » - الذى لعله كان أحد أجهزة سيطرة العمال الراسخة القليلة - نفسه الى « مجلس بتروجراد الاقليمى للاقتصاد القومى » (٢) .

بيد أن البلاشفة كانوا قد تعلموا الكثير ابان الاسابيع الثلاثة التى انقضت منذ اصدار مرسوم سيطرة العمال . فقد منح المرسـوم الجديد مجلس الاقتصاد القومى صلاحيات المصادرة أو الاستيلاء أو التكتيل الجبرى لكل فروع الانتاج أو التجارة ؛ وعهد اليـه بتركيز كل الأجهزة الاقتصادية فى الادارة الحكومية وتوجيهها . كما تعرض جميع مشروعات القوانين والمراسيم الاقتصادية على مجلس القوميسيريين عن طريقه . ويتم تنسيق الأعمال الجارية وبواسطة مكتب من خمسة عشر عضـوا . وعين أوبولنسكى رئيسا لمجلس الاقتصاد القومى فى درجة ولقب (سرعان ما عدل عن استعمالهما) قوميسير الشعب لتنظيم الانتاج وترتيبه . وكان أول مكتب لمجلس الاقتصـاد القومى يضم بوخارين ولارين وميليوتين ولوموف وسافليف وسوكولينكوف وسميث (٣) . واستولى المجلس على مقر اللجنة الاقتصادية الرئيسية القديمة . ولكن الموظفين خرجوا منها ولم يرث المجلس من اللجنة السابقة الا أثاث المكاتب وبعض الملفات (٤) . وفى حين كان كل مشروع للنظام الوليد فى ذلك الوقت غامضا ومشوشا كان الهدف من المجلس الاقتصادى بوضوح هو التخطيط والتوجيـه المركزيان للحياة الاقتصادية للبلاد . وقد وصفه لنين عندما انشىء بأنه « الجهاز المقاتل فى الصراع مع الرأسماليين وسادة الارض فى الميـدان

(١) لنين « دراسات » XXII ص ٢١٥ .

(٢) « Narodnoe Khozyaistvo » العدد ١١ (١٩١٨) ص ٨ ، وقد قال ريكوف فيما بعد ان مجلس الاقتصاد القومى « انبثق من لجان مصانع بتروجراد » .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ٩ ، المادة ١٢٩ .

(٤) « Narodnoe Khozyaistvo » رقم ١١ (١٩١٨) ص ١١ - ١٢

الاقتصادى ، مثل مجلس القوميسيرين تماما فى الميدان السياسى » (١) . وتبين مدى عدم تحديد وظائفه المحتملة واتساع نطاقها من الادارات المختلفة التى قسم اليها جهاز المجلس مبدئيا - تسريح الجنود - المالية - الوقود - المعادن . وكانت أولى مهام رئيسه ، اوبولنسكى ، هى الاشراف على الاستيلاء على بنك الدولة (٢) . وكان أول مراسيمه المسجلة (لأنه اتخذ صلاحيات تشريعية لم تكن قد منحت له من قبل) خاصة بتنظيم توفير الكهرباء ابان الساعات الممنوعة للمركز الرئيسى للحكومة فى سمولنى (٣)، وبمجموعة من القواعد والمبادىء تنظم سياسة التجارة الخارجية (٤) .

ومن ثم فانه لم يكن جزءا من الخطة الاصلية ان يصير المجلس الاقتصادى الاداة الرئيسية للسياسة الصناعية السوفيتية ، وهذا ما حدث بسرعة ، مع استبعاد كل الوظائف الأخرى تقريبا . ولكن هذا الطريق بدأ مصادفة بدرجة تزيد أو تنقص فى أول اجتماع لمكتب المجلس الاقتصادى فى ١٤ ديسمبر ١٩١٧ . وكان يوما حافلا . فقد احتل الحرس الأحمر البنوك الخاصة فى صباح ذلك اليوم ، وفى نفس اليوم أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية مرسوما بتأميمها (٥) . فقد حضر لنين اجتماع مكتب المجلس الاقتصادى وقدم مشروع قانون ، لا بتأميم البنوك وحدها ، بل المشروعات الصناعية كذلك (٦) . وليس هناك سجل رسمى لهذا الاجتماع، وتبعا لما يقول أوبولنسكى لم يعارض اقتراحات لنين سوى لوزوفسكى وريازانوف . ولكن معظم الحاضرين اعتبروها غير عملية (٧) ، ولم يصدق على مشروع المرسوم ولم ينشر . وفى ٢ ديسمبر١٩١٧ جاء مرسوم اتخذ المجلس الاقتصادى بمقتضاه لنفسه مهمة السيطرة على كل التمويل الحكومى للصناعة وعلى كل الاجور التى تدفعها المؤسسات الحكومية ، على أن يقوم بتنسيقها « قطاع تخطيط الدولة » بالمجلس (٨) . وكان المرسوم قرارا

(١) لنين « دراسات » XXII ص ١٠٨ .
(٢) « Narodnoe Khozyaistvo » رقم ١١ (١٩١٨) ص ١٢ .
(٣) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ١٠ ، المادة ١٥٨
(٤) نفس المرجع . العدد ١٠ ، المادة ١٥٩ . انظر أيضا ص ١٢٧ - ١٢٨ من هذا الكتاب .
(٥) أنظر ص ١٣٥ - ١٣٦ من هذا الكتاب
(٦) لنين « دراسات » XXII ص ١٣٩ - ١٤١
(٧) « Narodnoe Khozyaistvo » رقم ١١ (١٩١٨) ص ١١ - ١٤
(٨) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ١١ ، المادة ١٦٧ .

ميتا مثل غيره من المراسيم التى صدرت فى تلك الفترة ، ولا دلالة له سوى ان هناك شخصا فى المجلس الاقتصادى - لعله لارين - كان يفكر فى المستقبل البعيد فى ذلك الوقت . فقد كان الوقت لا يزال بعيدا ، لا بالنسبة للخطط الاقتصادية الشاملة فحسب ، بل كذلك لتأميم الصناعة عموما بصورة فعالة .

وبعد أيام قليلة حدث أول اجتماع عام لمجلس الاقتصاد القومى ، وقد ترك أحد من شهدوه من الأجانب وصفا له (١) . وقد اجتمع حوالى عشرين شخصا حول مائدة فى غرفة بلا تدفئة ونصف خالية من الأثاث : وكان بينهم ممثلون للنقابات وعمال من لجان المصانع وعمال المعادن وبعض قوميسيرى الشعب وبعض المهندسين من السكك الحديدية بوصفهم خبراء - « مجموعة مختلطة تماما » . والقى اوبولنسكى خطابا تحدث فيه عن عدم كفاية مرسوم سيطرة العمال ونوقشت وبحثت عدة عقبات عملية . واقر الاجتماع خطة بانشاء لجان خاصة - تلك التى صارت تعرف فيما بعد « باللجان الصناعية الرئيسية » Glavki - لعدة فروع من الصناعة ، كما اقر مرسوما صدر فى ٢٣ ديسمبر ١٩١٧ ، بانشاء شبكة من الاجهزة المحلية التابعة . فنص المرسوم على انشاء « مجلس للاقتصاد القومى » Savonarkhozy فى كل منطقة تحت اشراف المجلس الاقتصادى الأعلى، وكان كل « مجلس » فى المناطق صورة مصغرة للمجلس الأعلى فى المركز. وينقسم المجلس الى أربعة عشر قطاعا للفروع المختلفة من الانتاج ، ويضم ممثلين للمؤسسات والمنظمات المحلية : ويتحدد عدد هؤلاء الممثلين بواسطة سوفيت مندوبى العمال والجنود والفلاحين (المفروض أنه سوفيت نفس المنطقة) (٢) . وتركت « للمجالس » فى المناطق حرية انشاء « مجالس اقليمية ومحلية » مسئولة امامها وتمارس نفس الوظائف فى وحدات أصغر : واندمجت فى هذه المجالس الأجهزة المقابلة لها والخاصة بسيطرة العمال حيثما وجدت(٣) . وقد وضع هذا النظام

(١) م . فيليبس برايس ، « ذكرياتى عن الثورة الروسية » (١٩٢١) ص ٢١٣ - ٢١٥ .
(٢) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ١٣ ، المادة ١٩٦ .
(٣) لم يكن هناك انفصال فى الأقاليم بين المجلس الاقتصادى والقطاعات الاقتصادية فى السوفيت المحلى والاجهزة المحلية لسيطرة العمال (حيثما وجدت) . نفى نيزنى توفجورد كانت نفس الهيئة تقوم بوظائف الهيئات الثلاث ، وهناك أمثلة اخرى .

باكمله ، وقد اتخذ صفته الرسمية فى « المؤتمر الأول لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا » الذى عقد فى مايو ١٩١٨ ، ليكون صورة طبق الأصل فى المجال الاقتصادى للبنيان السياسى لسوفيتات مندوبى العمال والفلاحين بمؤتمراتها الهرمية . بيد أن الموازاة ، التى تقوم على مفهوم واقعى لتقسيم الاختصاص بين السلطات الاقتصادية والسياسية ، لم تكن لها أية فعالية(١) . ففى أعلى مستوى لم يكن هناك أمل أبدا فى أن يكون هناك مجلس اقتصادى مساو لمجلس القوميسيرين ، وفى الأقاليم لم تستطع المجالس الاقتصادية أن تقف فى وجه السوفيتات السياسية. لقد كانت فكرة السوفيتات الاقتصادية مولودا ميتا . وكان ما انشىء هو جهاز اقتصادى مركزى له مكاتب محلية .

وما زال التنظيم المحكم الذى جاء به هذا المرسوم يحمل آثار النية الأصلية فى ممارسة رقابة عامة على كل جانب من النشاط الاقتصادى. ولكن هذه النية سرعان ما ذابت .

وظل تخطيط الاقتصاد القومى ككل مثلا أعلى بعيدا ، فالسياسة الزراعية كانت تتوقف على توازن دقيق بين الثوريين الاجتماعيين والبلاشفة ؛ وكانت السياسة المالية قد وضعت فى أساسها قبل مجىء « المجلس الاقتصادى » للوجود ، وظلت من اختصاص قوميسيرية الشعب للمالية ، وظلت التجارة تعتبر وظيفة فرعية للانتاج . وكانت الثغرة الحقيقية ، بمجرد أن ثبت عدم كفاية سيطرة العمال ، هى السياسة الصناعية . فهنا كان التخطيط والتنظيم أكثر ما يكون الحاحا ؛ وقد ضاقت وظائف « المجلس الاقتصادى » تدريجيا الى ان اقتصر على ملء هذه الثغرة. فقد كان التنظيم الذى وضعه « المجلس الاقتصادى » فى مرسوم ٢٣ ديسمبر ١٩١٧ يتضمن انشاء «لجان خاصة لكل فرع من فروع الصناعة» ؛ ومن الناحية الاخرى كانت معظم الصناعات الروسية الكبرى قد أنشأت لنفسها ، بتشجيع وتأييد رسميين ، أجهزة مركزية تتسم بقدر يزيد أو ينقص من الفعالية فى التحدث باسم الصناعة ككل وتنسيق انتاجها وترتيب مبيعاتها . وقد اثير باستمرار فى الاسابيع الأولى للثورة موضوع العلاقة بين مثل هذه الاجهزة والسلطة السوفيتية ؛ وفى بعض الصناعات

(١) قال لنين فى خطابه الافتتاحى فى « المؤتمر الاول للمجالس الاقتصادية » ان « المجلس الاقتصادى » هو المؤسسة الوحيدة من بين مؤسسات الدولة التى « سيكون لها مكان دائم » حيث انها ستظل باقية « كادارة » فى ظل الاشتراكية عندما تكون الأجهزة السياسية للحكومة قد ذوت . « دراسات » XXIII (ص ٣٦) .

القليلة كانت النقابات أيضا من القوة بحيث تستطيع أن تلعب دورا ، وان لم يكن دورها حاسما فى اى صناعة باستثناء السكك الحديدية التى كانت مملوكة للدولة فعلا . ولا شك أن المجلس الاقتصادى كان يحاول أحيانا معاملة رجال الصناعة بخشونة . وقد وصف أحد المندوبين فى « المؤتمر الأول للمجالس الاقتصادية لعموم روسيا » صورة للموقف « يوضع فيه الحائك على رأس مشروع كبير للصناعات المعدنية والنقاش على رأس انتاج المنسوجات » (١) . لقد حدثت مثل هذه الأشياء ، وكانت تبرر أحيانا بالنظريات التى دعا اليها لنين فى «الدولة والثورة» ؛ وكان بوخارين يعمل على نشرها بهمة . ولكنها حدثت فى الغالب حيثما أبدى أصحاب الأعمال والمديرون مقاومة علنية أو قاموا بأعمال التخريب أو هجروا مصانعهم . وكان الطابع السائد للعلاقات بين ما بقى من أجهزة رأسمالية وأدوات السلطة الجديدة قلقا وتبدو فيه عدم الثقة والتعاون شبه العدائى . وربما كانت التعيينات الأولى فى المجلس الاقتصادى تتم على أساس الولاء للحزب؛ ولكن تدل السجلات على أن كلا من اللجنة الاقتصادية فى سوفيت منطقة موسكو والمجلس الاقتصادى الأول فى خاركوف كانا يضمان ممثلين لأصحاب المشروعات (٢) .

ويمكن تصوير التركيز التدريجى للسيطرة على الصناعة فى يد المجلس الاقتصادى ابان الشتاء الأول للثورة بما حدث فى اكبر صناعتين روسيتين : المعادن والمنسوجات . ففى كلتا الحالتين قامت السيطرة على أسس بنيت قبل الثورة . وكانت الصناعات المعدنية أكثر وحدات الاقتصاد الروسى تنظيما ، وكان أول جهاز للبيع فى الصناعة كلها ، واسمه Brodamet ، قد انشىء منذ ١٩٠٢ . وأدت مقتضيات الحرب الى انشاء لجنة رسمية فى ١٩١٥ لتوزيع المعادن باسم Rasmeko . وكان من أول اجراءات المجلس الاقتصادى تحويل هذه اللجنة الى جهاز تنفيذى لقطاع المعادن فيه ثم أوكل اليها مهمة تحديد أسعار المعادن (٣) . وفى مارس ١٩١٨ كان قطاع التعدين والصناعات المعدنية فى المجلس

(١) « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khozyaistva » (١٩١٨) ص ٧١

(٢) « Bolshaya Soetskaya Entsiklopediya » XIII (١٩٢٩) ص ٥٥٩ — ٥٦٠

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ١٠ ، المادة ١٤٩ ، وقد أصدرت قوميسيرية الشعب للتجارة والصناعة بعد ذلك بأيام قليلة مرسوما (نفس المرجع العدد ١٠ ، المادة ١٥٥) بنفس المعنى ، ولكنها سرعان ما تركت للمجلس الاقتصادى كل ما يتعلق بالتنظيم الاقتصادى .

الاقتصادى ، الذى قام على هذه الاسس التى تنتمى الى ما قبل الثورة، تنظيما نشطا يعمل فى مركزه الرئيسى ٧٥٠ موظفا (١) .

وكانت صناعة المنسوجات أقدم صناعة كبيرة فى روسيا . وكانت تتسم بميزة فريدة هى ان كل مصانعها تقريبا كانت فى المنطقة الوسطى، بحيث ان الصناعة باكملها كانت مركزة فى المنطقة التى تحت سيطرة السوفيت ؛ بيد أنها سرعان ما ستفقد موردها الرئيسى للمواد الأولية فى تركستان . وتدل واقعة ان عددا قليلا من مصانع النسيج فقط أمم فى الفترة الأولى (٢) على أن أصحاب الأعمال كانوا أقل عدوانية من بعض الصناعات الأخرى . وكانت الحكومة المؤقتة قد انشأت ، بالاتفاق مع صناعة النسيج ، جهازا باسم Tsentrotkan مركزه الرئيسى فى موسكو والغرض الظاهر له هو تسهيل توزيع أفضل للمواد . وفى ١٦ ديسمبر ١٩١٧ صدر مرسوم يعهد الى القطاع الاقتصادى فى سوفيت موسكو باعادة تنظيم هذا الجهاز بحيث « يمسك حسابات كل منتجات النسيج وان يصادرها لحساب الدولة ويوزعها عن طريق قوميسيرية الشعب للتموين » (٣) . والغالب انه لم يتحقق بهذا المرسوم سوى وضع الأسس المبدئية لتنظيم ينشىء صلة ما بين السلطة السوفيتية ورجال الصناعة . وفى نهاية يناير ١٩١٨ عقدت نقابة عمال النسيج مؤتمرا ، بتشجيع الحكومة ولا ريب ، واصدرت قرارا بانشاء تنظيم مركزى ، اطلقت عليه اسم Tsentrotekstil للسيطرة على الصناعة (٤) . وأخيرا انشأ المجلس الاقتصادى فى مارس ١٩٢٨ جهازا مركزيا لصناعة النسيج ، بنفس الاسم الذى اطلقته النقابة ، ولكنه يجمع بين فكرة Tsentrotekstil وفكرة « Tsentrotkan » . ووصف الجهاز الجديد فى قانونه الاساسى بانه « جهاز من اجهزة الدولة لتوحيد نشاط الصناعة كلها وتوجيهه » . ويتالف من ٣٠ من العمال فى هذه الصناعة و١٥ مديرا ومهندسا (وكان

(١) « Byulleteni Vysshego Soveta Narodnogo Khozyaistva » رقم ١ ، ابريل ١٩١٨، ص ٤٢ .

(٢) يقول ف . ب ميليوتين ان مصانع النسيج كانت تمثل ٥٪ فى المشروعات المؤممة قبل أول يونيه ١٩١٨ « Istoriya Narodnogo Khozyaistva SSSR » (ط ٢ سنة ١١٢٩) ص ١١٢ .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ٢٩ المادة ١٣٧ .

(٤) « Narodnoe Khozyaistvo » رقم ١٠ (١٩١٨) ص ٣٢ ورقم ١١ (١٩١٨) ص ٤٣ ـ ٤٦ .

يرمز الى هؤلاء باسم كان سائدا فى عهد القيصرية هو فئة « دافعى الضرائب » أو الفئة « المقتدرة ») و ٣٠ يمثلون هيئات رسمية وشبه رسمية مختلفة : ويتكون الجهاز التنفيذى من مكتب يضم احد عشر عضوا (١) . وقد يكون خطر النقص فى المواد الأولية (الذى صار حادا فى ١٩١٨) من العوامل التى ساعدت على ايجاد درجة مرتفعة نسبيا من التعاون فى هذه الصناعة بين المديرين والعمال والسلطة السوفيتية .

وتساعد صناعتا النسيج والمعادن على تصوير العملية التى بدأ بها المجلس الاقتصادى فى بناء خطة ادارة موحدة لصناعات معينة فى الاشهر الاولى من ١٩١٨ . وكانت الحكومة القيصرية قد انشأت ابان ١٩١٥ و١٩١٦ أجهزة مركزية ، سميت أحيانا «لجانا» وأحيانا أخرى « مراكز » ، لعدة صناعات تنتج سلعا ضرورية بصفة مباشرة أو غير مباشرة لسير الحرب(٢) ؛ وفى ١٩١٧ كانت هذه الأجهزة المركزية ، التى كانت تتألف عادة من ممثلى الصناعة التى يتعلق بها الأمر وتمارس وظائف تنظيمية غير محددة الطابع الى حد كبير ، قد انتشرت على نطاق الانتاج الصناعى باكمله تقريبا . واستولى المجلس الاقتصادى ابان النصف الأول من ١٩١٨ على هذه الأجهزة تدريجيا ، أو على ما بقى منها ، وحولها ـ تحت اسم « لجان رئيسية » Glavki أو « مراكز » tsentry ـ الى أجهزة ادارية خاضعة لسيطرة المجلس الاقتصادى وتوجيهه . وانشئت « اللجنة الرئيسية » لصناعة الجلود (Glavkhoz) فى يناير ١٩١٨ (٣) .

وسرعان ما انشئت بعد ذلك « لجنتا » الورق والسكر ، و «مركزا» الصابون والشاى ؛ وكانت هذه كلها ، بالاضافة الى «مركز» صناعة النسيج ، موجودة فى مارس ١٩١٨ (٤) . وما كان لهذه الأجهزة أن توجد الا على أسس وضعت فعلا قبل الثورة أو بدون تعاون المديرين والموظفين الفنيين فى الصناعات . وكانت الصحف التى اصدرها كثير منها فى ربيع

(١) نفس المرجع رقم ١٢ (١٩١٨) ص ٤٣ ـ ٤٤ .

(٢) س . زاجورسكى « سيطرة الدولة على الصناعة فى روسيا أثناء الحرب » ص ١٢٩ ، وهو يسجل انشاء لجان صناعة القطن والصوف والجلد والورق .

(٣) « Narodnoe Khozyaistvo » رقم ١١ (١٩١٨) ص ١٨ .

(٤) « Byulleteni Vysshego Soveta Narodnogo Khozyaistva » رقم ١ مارس ويوجد مرسوم انشاء لجنة ١٩١٨ ص ٢٨ ، السكر الرئيسية فى « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » العدد ٢٠ المادة ٢٧٧.

وصيف ١٩١٨ تخفى وراء ظاهرها الرسمى الكثير من طابع صحف الصناعات القديمة • ولعل الامر كان يبدو لفترة ما كما لو كأن الاقتصاد الروسى قد سار على هدى النموذج الذى اقيم فى المانيا أثناء الحرب وأنه يتجه نحو حل وسط بين الصناعة وسلطة الدولة الجديدة على أساس التركيز والادارة الذاتية فى ظل رقابة الدولة يمارسها المجلس الاقتصادى• وليس هناك ما يدل على مدى فعالية هذه الرقابة • ولكنها فى حدود فعاليتها كانت نتاج التعاون وليس القهر • ففى الوقت الذى كان الاقتصاد الروسى فيه ، وقد حطمته الحرب والثورة ، على وشك الانهيار تماما فى هوة من الفوضى والتحلل ، يستطيع المرء أن يتبين نوعا من الوحدة فى المصلحة بين الحكومة ورجال الصناعة الاكثر اعتدالا فى اعادة شىء من النظام الى الانتاج (١) •

وهكذا فان التأميم الواسع للصناعة لم يكن جزءا من البرنامج المبدئى للبلاشفة ، وبرغم ان السلطات التى منحت للمجلس الاقتصادى تعطيه صلاحية بان « يصادر او يستولى أو يتحفظ » فان الخطوات الأولى نحو التأميم كانت مترددة ووجلة • فلم يعتبر تأميم الصناعة فى البداية غاية تطلب لذاتها بل استجابة لظروف خاصة ــ نتيجة سوء سلوك أصحاب الأعمال عادة ، ولم يطبق الا على مصانع مفردة وليس على صناعات ككل بحيث ان هذه الاجراءات الأولى كانت خالية تماما من عنصر التخطيط • وقد وصفت سياسة التأميم فى هذه الفترة الأولى فى كتابات السوفيت بصفتين • انها « تأديبية » (٢) ، بمعنى أن الدافع اليها هو الرد على مقاومة الراسماليين وتخريبهم أو عقابهم ؛ وانها « تلقائية » (٣) ، بمعنى انها كانت أساسا نتيجة العمل من جانب العمال المحليين وليس من جانب السلطات المركزية • وهناك أدلة كافية لتبرير هذين الوصفين •

(١) « Narodnoe Khozyaistvo » رقم ٣ (١٩١٨) ص ٧ ــ ١٢ • وهى مقالة بقلم «خبير» اسمة ماكفتسكى ، يقول فيها ان الصناعة الكيمائية الروسية لاسبيل الى تقدمها وكفاءتها الا بقبول سيطرة الدولة ، ودعا الى تأميم هذه الصناعة • ويسجل ف • ن • اباتييف فى « تاريخ كيمائى » (١٩٤٦) ص ٢٣٧ تأليف اللجنة الرئيسية للصناعات الكيمائية من اللجنة الكيمائية لادارة المدفعية فى وزارة الحربية الروسة •

(٢) ف.ب. ميليونين « Istoriya Ekonomich. Razvitiya SSSR » (١٩٢٩) ص ١٣٧ • وقد وصف لنين فى يناير ١٩١٨ ، فى معرض تنديده بالراسماليين اعداء النظام ، تأميم البنوك ومصادرة ممتلكاتها بانه اجراء تقصد به « اخضاعها وتعليمها الطاعة » («دراسات» XXII ص ٢١٠) •

(٣) « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo » (١٩٢٩) ص١٣٧ • وفيما يتصل باللفظ الروسى (Stikhiiyi) انظر المجلد الاول ص ١٥ حاشية ١١ •

ويتمثل الطابع « التاديبى » للتاميمات الأولى فى أن مراسيم التأميم الأولى ، سواء الصادرة من مجلس القوميسيرين أو المجلس الاقتصادى ، كانت دائما تنص على الاسباب التى أدت الى التأميم أو التى تبرره • وكان السبب فى معظم الحالات هو رفض الخضوع لسيطرة العمال (١) • ولكن شركة للاضاءة الكهربائية أممت لأن الادارة أوصلت المشروع الى « الخراب المالى الكامل والى نزاعات مع المستخدمين » (٢) برغم المعونة الحكومية • وتم الاستيلاء على مصانع « بيوتيلوف » فى بتروجراد بسبب «ديونها للخزانة» ، وامم مشروع كبير للصناعات المعدنية «بالنظر الى أن مديرية أعلنوا نيتهم على تصفية أعمال الشركة »(٣) • وامممت مصانع صلب أخرى تعمل فى انتاج المسامير « بالنظر الى عدم قدرة الشركة على الاستمرار فى تشغيل المصانع وأهميتها للحكومة » (٤) • وقد أعلن « بيان حقوق الجماهير الكادحة والشعب المستغل » ، الذى أقره المؤتمر الثالث لسوفيتات عموم روسيا فى يناير ١٩١٨ ، ان كل المصانع والمناجم ووسائل النقل ملك للدولة • وبرغم أن هذا يعد تسجيلا للمبادىء وليس عملا تشريعيا فانه علامة على تحول حاسم فى الرأى ؛ ومن ذلك الوقت لم تعد مراسيم التأميم كقاعدة عامة تنص على أى أسباب للمرسوم (٥) • وكان العنصر « التلقائى » فى التأميمات الأولى أكثر وضوحا حتى من طابعها « التأديبى » • وكانت مراسيم التأميم التى أصدرها مجلس القوميسيرين والمجلس الاقتصادى تتعلق أساسا بمشروعات فى بتروجراد وقليل من المشروعات الكبرى المعروفة فى الاقاليم التى لها مكاتب فى العاصمة • ولكن عددا أكبر من ذلك بكثير من المشروعات الصغيرة والكبيرة فى مختلف أنحاء البلاد أممت بواسطة السوفيتات المحلية وسوفيتات المناطق أو بواسطة الأجهزة المحلية الأخرى أو العمال أنفسهم بموافقة السوفيتات

(١) توجد امثلة فى « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » عدد ٤ مادة ٦٩ وعدد ٦ مادة ٩٥ وعدد ١٣ مواد ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ ، ويقول ف.ب. ميليوتين فى « Istoriya Ekonomich. Raz. SSSR » (١٩٢٩) ص ١١٥ ، ان ٧٠٪ من جميع التاميمات فى هذه الفترة كانت بسبب رفض أصحاب الأعمال سيطرة العمال او هجرهم للمصانع •

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » عدد ٩ ، المادة ١٤٠ •

(٣) « Sobranie Dekretov po Narodnomii Khozyaistvo » (١٩١٥) ص٢٧٠ ــ ٢٧١

(٤) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » عدد ١٠ ، المادة ١٣٠ •

(٥) نفس المرجع عدد ٢٢٧ المواد ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٤ ــ ٣٦٠ بشأن مجموعة مراسيم التاميم التى صدرت فى فبراير ومارس ١٩١٨ •

المحلية أو بدونها (١) ٠ وكانت التأميمات التى تتم بواسطة السوفيتات المحلية تصاحب مطلب الاستقلال الذاتى السياسى ٠ فعندما أوفدت لجنة بعد الثورة مباشرة الى تركستان لتنظيم تموين مصانع النسيج فى موسكو وبتروجراد بالقطن اكتشفت أن سوفيت تركستان ومجلس القوميسيرين فيها قد أمما صناعة القطن المحلية (٢) ٠ ولا يمكن بحال من الأحوال تحديد ما حدث بالضبط فى أقاليم السوفيت الشاسعة (٣) ٠

ولكن كل الدلائل تشير الى أن السير غير المنظم لسيطرة العمال كان مصدرا رئيسيا للتاميم فى شتاء ١٩١٧ – ١٩١٨ ، وأن السوفيتات والمجالس الاقتصادية المحلية وفى المناطق كثيرا ما أصدرت مراسيم لتغطية أعمال قام بها العمال أنفسهم وليس بمبادرة من جانبها ٠ ان التموين أو المقتضيات الاقتصادية ، لقد كان ينبثق ببساطة من ضرورات الصراع مع البورجوازية مباشرة ٠ » (٤) وكانت سمة عملية التأميم «التأديبية» «أو التلقائية» هذه ، والتى لا تخضع لمبدأ معين ، انها كانت تطبق على مشروعات مفردة فقط ٠ فباستثناء الأسطول التجارى ، الذى كان منظما فعلا كوحدة واحدة وتم الاستيلاء عليه بمرسوم صدر فى يناير ١٩١٨(٥) » كان أول تأميم لصناعة كاملة هو تأميم صناعة

(١) وكان قد صدر مرسوم مبكر يتعلق أساسا بالمواد الغذائية ولكنه يضيف عرضا نصا بمنح السوفيتات المحلية حق مصادرة « جميع المشروعات التجارية والصناعية » « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ١ ، المادة ٩ . بيد أن موضوع الشرعية لم يكن له الأهمية فى ذلك الوقت .

(٢) « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khozyaistva » (١٩١٨) ص ٩٧ .

(٣) تبعا لاحصاءات أوردها ف.ب. ميليوتين فى المرجع السابق (١٩٢٩) ص ١١٣ ، كان عدد المشروعات التى أممت قبل أول يونيه ١٩١٨ هو ٥٢١ ، ٥٠٪ منها أممتها المجالس الاقتصادية فى المناطق و ٢٥٪ أممتها سوفيتات ومجالس اقتصادية أدنى من ذلك ، ولم يؤمم مجلس القوميسيرين او المجلس الاقتصادى المركزيين سوى ٢٠٪ منها . ولكن هذه الاحصاءات وان كان لاشك فى صحتها فيما يتصل بالمستويات العليا فانها غير موثوق فيها فيما يتصل بالتاميمات فى المستوى الأدنى ، كما لايمكن التثبت مطلقا من نسبة التأميمات « التلقائية » التى تمت بواسطة العمال مباشرة فى التأميمات الرسمية . وقد علق ريكوف على عدم دقة احصاءات التاميم : « لقد أعطيت عدة أرقام ، وليس هناك من يعرف الى أى مدى تعتبر هذه الاحصاءات دقيقة » « Trudy I Vseross. S'ezd Sovetov Narodnogo Khoziastva » ص ٩٢ .

(٤) نفس المرجع ص ٩٢ .

(٥) نفس المرجع « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ١٩ ، المادة ٢٩٠.

السكر فى مايو ١٩١٨ ، ثم تلتها صناعة البترول فى الشهر التالى (١) ٠ بيد أنه كان واضحا تماما أنه مادام « المصنع » ، وليست الصناعة بأكملها، هو وحدة التأميم فان الاتجاهات السندكالية المتأصلة فى سيطرة العمال لم يقض عليها تماما بعد ٠ ففى المجتمع الذى يحاول تنظيم نفسه على أسس اشتراكية ، وليست سندكالية ، لا يمكن أن يتقرر مصير اى مصنع او مشروع بذاته كحالة مفردة ٠ بل لابد أن تكون الصناعة بأكملها أو فرع الانتاج كله ، وفى النهاية الاقتصاد القومى بأكمله ، وحدة واحدة ٠

وكان لمعاهدة برست ليتوفسك وقع الصدمة الشديدة على التنظيم السوفيتى كله ٠ فقد القت الضوء على صورة من العجز والتحلل الكامل تقريبا ، ودعت الى توقف مفاجىء فى السياسات الاقتصادية التى لاهدف لها والتى سادت طوال الشهور الثلاثة السابقة ٠ وفى الوقت الذى وقعت فيه المعاهدة كانت الحاجة الى خلق جيش جديد « للدفاع عن الوطن الاشتراكى » والأمل الاكيد فى الثورة العالمية المقبلة لا يزالان موضع الاهتمام الرئيسى : وقد كانا الدافع الأول وراء القرار الذى أصدره المؤتمر السابع للحزب الذى صدق على معاهدة مارس ١٩١٨ ٠ وبعد ذلك باسبوع بالضبط كرر القرار الذى أصدره المؤتمر الرابع لسوفيتات عموم روسيا ، الذى صدق رسميا على المعاهدة ، هذين الاتجاهين الأساسيين ، وقدم لهما باتجاه ثالث جديد – الحاجة الى تحول حاسم فى السياسة الاقتصادية :

« يوجه المؤتمر باصرار شديد أنظار العمال والجنود والفلاحين ، وجميع الكادحين والجماهير المضطهدة ، الى المهمة الحالية والتى لا غنى

(١) نفس المرجع رقم ٣٤ ، المادة ٤٥٧ ورقم ٤٥ ، المادة ٥٤٦ . وكانت هاتان الصناعتان فى مركز سىء بصفة خاصة لاحتلال الالمان لاكرانيا . وهناك استثناء واضح لهذه الأوضاع وهو تأميم صناعة الكبريت والشمع بمرسوم فى ٧ مارس ١٩١٨ . وكانت هذه حالة غير عادية . اذ ان الغرض من المرسوم كان خلق حالة احتكار لتوزيع بعض السلع الاساسية (الرز والفلفل والقهوة أيضا) . وكان « تأميم » مصانع الكبريت والشمع جزءا من هذا الغرض . وبرغم استعمال لفظ تأميم لم توضع تحت سيطرة المجلس الاقتصادى (الذى اصدر المرسوم) او اى جهاز آخر من أجهزة الدولة ،ولكن تحت سيطرة مجلس مركزى للتعاونيات . وفى المؤتمر الاول لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا الذى عقد فى مايو ١٩١٨ ذكر بصفة محددة ان المجلس الاقتصادى الأعلى لم يؤمم حتى ذلك التاريخ سوى صناعتين ككل : نقل المياه وصناعة السكر . « Trudy I Vseross. » (١٩١٨) ص ٩٣ .

عنها : رفع مستوى نشاط وتنظيم العمال ، وخلق منظمات قوية راسخة فى كل مكان وكل اتجاه بحيث تستوعب الى أقصى حد ممكن كل الانتاج وكل توزيع السلع ، فى صراع لا هوادة فيه ضد الفوضى وعدم النظام والتحلل التى تعد تاريخيا نتيجة حتمية للحرب المدمرة ولكنها فى نفس الوقت العقبة الأولى للانتصار النهائى للاشتراكية ودعم أسس المجتمع الاشتراكى » (١) ٠

لقد حان الوقت للنظر فى الخسائر الاقتصادية الرهيبة التى ، لم تكن معاهدة برست ليتوفسك السبب فيها فى الواقع ، ولكنها سجلت وجودها ٠ لقد بلغت الخسائر ٤٠٪ من الصناعة والعاملين فى الصناعة الامبراطورية الروسية السابقة ، و٧٠٪ من انتاج الحديد والصلب ، و٩٠٪ من صناعة السكر (٢) ٠ لقد كان الأمر يتطلب اجراءات حاسمة لانتزاع البلاد من براثن الخراب ٠ وكانت مجرد واقعة أن البلاد استطاعت البقاء برغم الأوقات العصيبة التى مرت بها بسبب الغزو الألمانى تولد ، من الناحية الأخرى ، شيئا من التفاؤل المحدود ٠ لقد كانت الفوضى السائدة فى الشهور القليلة السابقة ترجع جزئيا الى فظائع الحرب ، وقد انتهت الحرب مؤقتا ٠ فلأول مرة كانت الجمهورية السوفيتية قد تخلصت من التهديد المباشر بالغزو الأجنبى ٠ وكان التعمير الصناعى هو أول وأهم المهام الملحة فى « فترة التقاط الأنفاس » ٠

وكان التحول الجديد فى السياسة مصحوبا بتغييرات مهمة فى المجلس الاقتصادى الأعلى ٠ فيبدو أن رئيسه السابق ، أوبولنسكى ، قد أزيح على الفور (٣) ٠ فقد كان هو وبوخارين ولوموف ممن اشتركوا فى مناقشات اللجنة المركزية للحزب وعارضوا بشدة معاهدة برست ليتوفسك

(١) « S'ezdy Sovetov RSFSR v Postanovleniyakh » (١٩٣٩) ص ٦٩ ٠

(٢) جاءت هذه الارقام فى تقرير قدمه رادك للمؤتمر الاول لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا ، وتوجد تقديرات أكثر تفصيلا للخسائر فى Na Novykh Putyakh (١٩٢٣) ص ١٦١ – ١٦٢ ٠

(٣) أوفد اوبولنسكى فى يناير ١٩١٨ الى خاركوف للتمهيد لتاميم مناجم الدونتز « Narodnoe Khozyaistvo » رقم ١١ – ١٩١٨ ص ١٤) ٠ وفى مارس ١٩١٨ قدم تقريره الى مكتب المجلس الاقتصادى الاعلى مؤيدا تاميم مناجم الدونتز « Byulleteni Vysshego Soveta Narodnogo Khozyaistva » رقم ١ ، ابريل ١٩١٨ ص ٢٤ – ٤١) ٠

وعندما هزموا انسحبوا من مكتب المجلس الاقتصادى ومن كل مسئولية فى سياسته (١) ٠ وفتح ذلك الطريق للارين وميليوتين، اللذين صارا أهم شخصيتين فى المركز الرئيسى للمجلس الاقتصادى ، وكان المتوقع فى وقت ما أن يخلف لارين أوبولنسكى فى رئاسته (٢) ٠ وكان لارين ، وهو منشفى سابق ، من الدارسين المعجبين بالتركيز الصناعى والتخطيط الاقتصادى فى ظل توجيه الدولة ، وهو النظام الذى ساد فى ألمانيا فى وقت الحرب ٠ أما ميليوتين فرغم أنه كان بلشفيا فانه لم يكن شديد التطرف، كما تدل استقالته بسبب قضية الائتلاف فى نوفمبر ١٩١٧ (٣) ٠ وظهر الآن لارين وميلوتين كرجال أعمال أول ما يهمهم هو ايقاف كارثة الهبوط فى الانتاج ٠ وكان كلاهما من أنصار التخطيط والمركزية الأشداء وكانت السياسة التى يمثلانها رد فعل ضد مبالغات سيطرة العمال والتأميمات « التلقائية » ، وكانت محل رضاء لنين فى ذلك الوقت ٠

وكانت أول خطوة لا جدال فيها على الطريق الجديد مرسوما أصدره المجلس الاقتصادى الأعلى فى ٣ مارس ١٩١٨ – اليوم الذى وقعت فيه معاهدة برست ليتوفسك – باقصاء لارين ٠ وتضمن هذا المرسوم اعترافا واضحا بوظائف الادارة الفنية فى المصانع وحاول فى نفس الوقت أن يضع أسس خطة كاملة للرقابة والسيطرة المركزيتين ٠ وتقوم هذه الخطة على ان كل «جهاز توجيه مركزى» («المركز» أو Glavk) يقوم بتعيين مندوب ، يمثل الحكومة ويقوم بمهمة المراقب ، ومديرين أحدهما فنى والآخر ادارى فى كل مشروع من مشروعات الصناعة التى يتولى هذا الجهاز أمرها ٠ ويخضع المدير الادارى لقرارات « مجلس اقتصادى ادارى » مؤلف من ممثلين للعمال وأصحاب الأعمال والموظفين الفنيين فى المشروع وكذلك ممثلين للنقابات والأجهزة السوفيتية المحلية ، ولا يلغى قرار المدير الفنى سوى مندوب الحكومة أو « جهاز التوجيه المركزى » للصناعة التى يتعلق

(١) صدر اول عدد من صحيفة للمجلس الاقتصادى الأعلى بتاريخ مارس ١٩١٨ تحت مسئولية مجلس تحرير مؤلف من اوبولنسكى لوموف وسميرنوف ، وابتداء من العدد الثانى (ابريل ١٩١٨) صار ميليوتين رئيس التحرير ٠

(٢) يوجد بيان لساقلييف ، الذى قام بأعمال رئيس المجلس بعد ذهاب أوبولنسكى ، فى كتاب بونيان وفيشر « الثورة البلشفية ١٩١٧ – ١٩١٨ » (ستنافورد ١٩٣٤) ص ٦٢٤ ٠

(٣) انظر المجلد الأول ص ١٠٩ ٠

بها الأمر . ووضع المرسوم مبدأ أن «ممارسة سيطرة العمال فى المشروعات المؤممة تتم بعرض كل بيانات أو قرارات لجنة المصنع أو لجنة السيطرة على المجلس الاقتصادى الادارى للموافقة » ، وجاء نص يمنع أن يزيد عدد العمال او أصحاب الأعمال فى المجلس الادارى عن النصف (١) . وفى الدورة التى عقدها المجلس الاقتصادى الأعلى ابتداء من ١٩ مارس ١٩١٨ قدم ميليوتين التقرير الرئيسى بأن أعلن « أن دكتاتورية البرولتاريا جعلت تغيير سياستنا الاقتصادية بأكملها من أعلاها الى أدناها أمرا حتميا » . وهاجم فى تحفظ « أوجه النقص » فى سيطرة العمال والتأميم كما طبقا حتى ذلك الوقت :

« ان التأميم اما بدأ من أسفل من سوفيتات مندوبى العمال والجنود والفلاحين فى المناطق او حتى المراكز المحلية ، أو جاء من أعلى ، من هنا ، من مجلس القوميسيرين أو المجلس الاقتصادى الأعلى . ولكن العيب فى طريقة التأميم هذه انه لم تكن هناك خطة عامة . فالعملية كلها مفروضة من الخارج بواسطة الموقف الاقتصادى ووقائع الصراع الطبقى . وفى الوقت الحاضر على الدولة أن تمول صناعتنا ، وفى الواقع أن كلا من المشروعات المؤممة والخاصة تعتمد فى الغالب على خزانة الدولة . ولهذا السبب من العسير حقيقة من هذه الناحية وضع صورة تميز بين المشروعات المؤممة وغير المؤممة فيما يتصل بمديونيتها المالية للدولة ، ولهذا السبب نحن مواجهون فى المستقبل بضرورة ادارة هذه المصانع والورش الخ التى لم تؤمم حتى الآن وبالاستمرار فى عملية التأميم حتى تكتمل » .

والأمر الذى يترتب على ذلك هو نبذ الخطة « التأديبية » فى التأميم والاستعاضة عنها « بخطة للتأميم المخطط » تعد بعناية وتستوعب أية صناعة بعينها ككل . ومثل هذا التأميم بعد ذلك يجب أن يرتبط «بزيادة الانتاج » . وأعلن لارين أيضا وجهة نظر جديدة فى ذلك الوقت بقدر ماتبدو واضحة الآن ، وهى أن وظيفة المجلس الاقتصادى الأعلى هى « زيادة كمية الأشياء المفيدة التى تنتج فى البلاد » ، وكان متقدما على وقته تماما فى عرضه ثلاثة مشروعات طموحة للأشغال العامة ـ التجهيز الكثيف لمناجم كوزنتسك فى أواسط سيبريا وكهربة الصناعة فى

(١) « Sbornik Dekretov i Postanovlenii po Narodnomu Khozyaistvu » (١٩١٨) ص ٣١١ ـ ٣١٥ .

(٢) يوجد خطابا ميليوتين فى ف . ب ميليوتين المرجع السابق (١٩٢٩) ص ١٣٠ ـ ١٤١ ، ويوجد تقرير لارين فى Bulleteni Vysshego Soveta Narod. Khoz. رقم ١ ـ

بتروجراد ورى التركستان (٢) . وكانت خطط تنمية التعدين والصناعة فى سيبريا لتحل محل المناطق الصناعية المفقودة فى اكرانيا وجنوب شرقى روسيا موضع بحث كثير فى أوائل ١٩١٨ ، ولكن سرعان ماتوقفت بسبب الحرب الاهلية ، ونفس هذا السبب جعل مشروع تركستان غير عملى . وكانت كهربة الصناعة نواة مبكرة ، صارت مثمرة فيما بعد ، واحتلت مركزا ممتازا فى تاريخ التخطيط السوفيتى . ولكن فى ذلك الوقت كان لارين يبنى قصورا فى الهواء .

وكانت القضية التى ثار حولها الجدال الحاد فى فترة الهدوء الخارجى القصيرة بعد برست ليتوفسك هى العلاقة بين الحكومة الثورية والقادة السابقين للصناعة الرأسمالية . ولم يكن مفهوم لنين الخاص « برأسمالية الدولة » ، كنظام يترك لأصحاب الأعمال ملكية مشروعاتهم الصناعية وادارتها مع اخضاعهم للاشراف والتوجيه العامين من قبل الدولة ، قد نبذ بعد . وكان هناك تشجيع للتعامل بين المجلس الاقتصادى ورجال الصناعة ، ولم يكن مما يدعو الى الدهشة أن المفاوضات بدأت مع مشرسكى ، أحد أقطاب الحديد والصلب الذى كان يملك هو وشركاؤه أكبر مصانع القاطرات وعربات السكة الحديد فى البلاد ، فيما يتصل بتنظيم الصناعة المقبل. وفى مارس ١٩١٨ تقدم مشرسكى باقتراح عبقرى تملك بمقتضاه مجموعته نصف أسهم تكتل اقتصادى جديد (ترست) للصناعات المعدنية وتملك الدولة النصف الآخر ، على أن تقوم المجموع بادارة التكتل نيابة عن الجانبين الشريكين . وقرر المجلس الاقتصادى بأغلبية صغيرة الدخول فى المفاوضة على هذا الأساس (١) . وحوالى نفس الوقت عرض ستاخيف ، أحد أقطاب الصناعة الآخرين ، اقتراحا بتكوين تكتل اقتصادى للحديد والصلب فى الأورال ، تدفع بمقتضاه مجموعته ٢٠٠ مليون روبل من رأس المال وتدفع الدولة ٢٠٠ مليون ويدفع بعض الرأسماليين الأمريكيين الذين لم تذكر أسماؤهم ١٠٠ مليون .

وقدم اقتراح آخر بأن تقوم الدولة بدفع رأس المال كله وتقوم مجموعة ستاخيف بادارة التكتل بالنيابة عن الدولة (٢) .

= (ابريل ١٩١٨) ص ٢٣ ـ ٤٤ . ويبدو انه لم ينشر تسجيل رسمى لأعمال المؤتمر . وتضمن خطاب ميليوتين جزءا عن سياسة العمال التى سنتحدث عنها فيما بعد .

(١) تبعا لما جاء فى « Narodnoe Khoz. » رقم ١١ (١٩١٨) ص ٢٢ ، اتخذ القرار بأغلبية صوت واحد فقط فى اجتماع لمكتب البريزيديوم للمجلس الاقتصادى الاعلى « مع بعض زعماء مجلس القوميسيرين » .

(٢) ج . تسيبروفيتش « Syndikaty i Tresty v Rossi » (ط ٣ ـ ١٩٢٠) ص ١٦١ ـ ١٦٢ .

وسرعان ماواجهت هذه المشروعات ، التى كان مشروع مشرسكى اكثرها جدية . معارضة سياسية عنيفة . واتخذت الجماعة اليسارية ، التى هزمت عند التصديق على معاهدة برست ليتوفسك ، موقفا على جبهة اقتصادية عريضة بزعامة بوخارين ورادك . وفى ٤ ابريل ١٩١٨ قدمت هذه الجماعة الى اجتماع الحزب سلسلة من الاطروحات ، ونشرت هذه الأطروحات بعد ذلك بأسبوعين فى أول عدد من صحيفة « الكميونيست » القصيرة العمر (١) . وقرأ لنين ، الذى كان حاضرا فى الاجتماع ، مجموعة من الأطروحات المضادة : ولم تنشر هذه المجموعة فى ذلك الوقت ، ولكن كان من الواضح أنها جزء من المشروع الأول لمقال ضخم بعنوان « المهام الحالية للسلطة السوفيتية » عرض على اللجنة المركزية للحزب – وهو اجراء رسمى ذو خطورة غير عادية – وبعد أن حظى بتأييدها نشر فى « ازفستيا » فى ٢٨ ابريل ١٩١٨ . وفى اليوم التالى افتتح لينين مناقشة عامة كبرى حول الموضوع فى اللجنة التنفيذية المركزية (لسوفيتات عموم روسيا) ، وتحدث فى هذه المناقشة بوخارين باسم جماعة اليسار ؛ وفى ٣ مايو أقرت اللجنة التنفيذية المركزية ست أطروحات عن « المهام الحالية للسلطة السوفيتية » تتضمن تأييدا كاملا لاتجاه لنين (٢) . ولم يكتف لنين بهذا الانتصار الرسمى بل هاجم خصومه المهزومين فى نشرة قوية « عن طفولة اليسار وروح البورجوازية الصغيرة » ، كان فيها فصل الجدال وتضمنت أكمل تحليل لوجهة نظر لنين الاقتصادية فى ذلك الوقت .

وقد اتفق الجانبان على أن الأوضاع بلغت نقطة تحول . لقد انتصرت الثورة على أعدائها الداخليين ، وسحقت قوة البورجوازية ، وتحطم الجهاز البورجوازى الادارى والسياسى والاقتصادى ؛ لقد اكتملت مرحلة التدمير فى الثورة . ولكن كانت الآراء مختلفة جذريا حول مايجب عمله فى مرحلة البناء . وكان أعضاء جماعة اليسار تقف فى الطرف المضاد لأولئك الذين كانوا ، قبل أكتوبر ١٩١٧ وبعدها ، يشكون فى امكان التحول المباشر الى الثورة الاشتراكية ، فذهبوا ، على نقيضهم ، الى أن الثورة الاشتراكية قد تحققت وكانوا يتعجلون اجتناء ثمراتها المنعشة . وامتنعوا عن وضع أى برنامج محدد وظلوا جماعة معارضة أساسا . ولكن المبدأ الذى يتعلق به الأمر كان واضحا . وأعلنوا أن برنامج الثورة البرولتارية قد اهمل لمصلحة

(١) انظر المجلد الاول ص ١٨٨ – ١٨٩ ، وقد اعيد طبعها فى – لنين « دراسات » XXII ص ٥٦١ – ٥٧١ .

(٢) « Protokoly Zasedanii VTsIK 4 Sozyva » (١٩٢٠) ص ٣٠٦ – ٣٣٨ . كما يوجد خطابا لنين (وكان الثانى ردا على بوخارين) ايضا فى « دراسات » XXII ص ٤٧١ – ٤٩٨ ، وتوجد الاطروحات الست فى نفس المرجع ص ٤٩٩ – ٥٠١ .

دعم سلطة الدولة الجديدة . وتماما كما حدث عندما ضحيت قضية الثورة العالمية فى برست ليتوفسك «لحماية ودعم مابقى من الدولة السوفيتية» ، يحدث فى المجال الاقتصادى ان « كل القوى ستوجه الآن الى دعم وتنمية القدرة الانتاجية ، الى البناء العضوى الذى ينطوى على رفض الاستمرار فى تحطيم علاقات الانتاج الرأسمالية ، بل وحتى اعادة بعضها جزئيا » . واستطردوا قائلين : « بدلا من التقدم من التأميم الجزئى الى التأميم العام للصناعة الكبيرة ، لابد أن تؤدى الاتفاقات مع أقطاب الصناعة ، الى تكوين تكتلات موجهة بواسطتهم وتستوعب صناعات أساسية ، وهى تبدو من الخارج كما لو كانت مشروعات تقوم بها الدولة . ان مثل هذه الخطة فى تنظيم الانتاج تخلق قاعدة اجتماعية للتطور نحو رأسمالية الدولة وتعد مرحلة تحول نحوها » .

وقد أعربت الصحف المنشفية عن نفس الانتقادات وشكت من أن « سياسة انشاء التكتلات تطبق تحت اسم تأميم الصناعة » (١) . وهوجم اتجاه لنين الجديد الى الاصرار على التنظيم المركزى والاجراءات التى اقترحها لتحقيق ذلك باعتبارها تراجعا عن الاشتراكية الى رأسمالية الدولة .

وفى منتصف ابريل ١٩١٨ ، أثناء أن كان هذا الجدال فى ذروته ، اتخـــذ قرار برفض مشروع مشرسكى (٢) . وليس من المعروف بصفة مؤكدة دور المعارضة فى رفض هذا القرار ، فهنـاك قول بأن ما أمـلاه كان اكتشاف أن أغلبية الأسهم فى مجموعة مشرسكى انتقلت الى أيدى ألمانية (٣) . ولكن مناقشة المبدأ استمرت بدون اشارة الى هذا القرار . وكان رد لنين على هجوم المعارضة اليســارية ذا مغزى خاص . فمنـذ ابريل ١٩١٧ كان يدعو ، فى مواجهة أولئك الذين يحاولون حصر الثورة داخل نطاق بورجوازى ضيق ، الى مذهب التحول المباشر من الثورة البورجوازية الى الثورة الاشتراكية . ولكنه كان قد اتخذ لنفسه الحيطة بعناية فيما

(١) جاءت فى لنين « دراسات » XXII ص ٥٢٣ .

(٢) لم تعرف أبدا تفصيلات كافية عن مفاوضات مشرسكى . وقد قال متحدث فى المؤتمر الاول لمجالس الاقتصاد القومى ان البلاشفة « تفضوا أربعة أشهر كاملة فى تلقى دروس من ذلك الرجل الماهر فى ادارة التكتلات ، مشرسكى » ، ويقول ريكوف ان هناك خطة تم التفاوض عليها بـ مشرسكى ولادين ولكنها رفضت بأغلبية المكتب الرئاسى للمجلس الاقتصادى . وتبعا لمقال بقلم اوسنسكى (أوبولنسكى) فى « الكميونيست » ، ٢٧ ابريل ١٩١٨ ص ١٧ ، كان لنين قد أيد الخطة فى مناقشات الحزب فى ٤ ابريل قائلا انه على استعداد كامل لاعطاء مشرسكى « رشوة » قدرها ٢٠٠ – ٢٥٠ مليون روبل اذا قامت مجموعته بتنظيم تكتل كبير للصناعات المعدنية .

(٣) ج . تسيبروفتش – المرجع السابق . ص ١٩٥٦ .

يتصل بالوقت والظروف التى يمكن فيها تحقيق الاشتراكية . فكتب فى ذلك الوقت فى اطروحات ابريل « ان مهمتنا المباشرة ليست تطبيق الاشتراكية » .. « بل مجرد التحول الى السيطرة بواسطة سوفيتات مندوبى العمال على الانتاج والتوزيع الاجتماعيين للمنتجات » .

وقد تحدث فى « الدولة والثورة » ، التى كتبها عشية ثورة أكتوبر ، وهو يضع أمام ناظريه ألمانيا فى وقت الحرب ، عن « مرحلة نمو الرأسمالية الاحتكارية الى راسمالية الدولة الاحتكارية» ، برغم أنه كان قد ندد بكل من يقول ان رأسمالية الدولة الاحتكارية يمكن أن تسمى « اشتراكية الدولة » واعتبر ذلك كفرا ؛ ان الاشتراكية لم تكن هى مايعنيه ، بل مجرد خطوة فى اتجاه الاشتراكية (١) . ان مفهوم الاقتصاد المركز جدا والاحتكارى الذى يديره الرأسماليون تحت راية الملكية الخاصة اسما ولكن تحت رقابة مشددة من الدولة ، هو ما كان يعنيه لنين بمصطلح « رأسمالية الدولة » . وقد فشلت المحاولة التى كانت قد بذلت لتحقيقه بعد الثورة مباشرة فى ظل نظام من سيطرة العمال ، مما يرجع بعض السبب فيه الى أن أصحاب الأموال الرأسمالية رفضوا أن يقوموا بالدور المتوقع منهم (٢) . بيد أن سياسة تنظيم سلسلة من الاحتكارات الصناعية الكبرى تحت سيطرة المجلس الاقتصادى الأعلى وتوجيهه حظيت بنجاح أكبر بكثير ، برغم فشل مفاوضات مشرسكى (٣) . ولم يكن ذلك اشتراكية ولكن خطوة فى الطريق اليها . ولم يكن قد رفض قط القول الذى يعتنقه المناشفة بايمان ، بأن روسيا لابد أن تتخلص من تخلفها قبل أن تصير اشتراكية . ومما جعل المشكلة حادة فشل البروليتاريا الألمانية والأوروبية فى المجىء لمساعدة الثورة الروسية ؛ على نقيض كل حسابات لنين . فروسيا المتخلفة لابد أن تكمل ثورتها البورجوازية ، لابد أن تدخل العصر الحديث بجهودها الخاصة ، الى أن تصل المساعدة من أوروبا .

---

(١) لنين « دراسات » XXI ٣٩١ ، ٤١٦ .

(٢) ومن الغريب ان ذلك اعتبر شيئا ضدهم . وقد قال شليابنيكوف بحنق فى المؤتمر الاول لنقابات عموم روسيا « ان الطبقة الراسمالية رفضت الدور التنظيمى الذى عهد اليها به فى الانتاج » « Prevyi Vseross. S'ezd Profess. » ١٩١٨ — ص ٢ ؟

(٣) كتب كريتسمان ، احد الكتاب القديرين فى النظريات السياسية فى ذلك الوقت ، عن المجلس الاقتصادى انه « وريث وخليفة (فيما يتصل بتوحيد الاقتصاد القومى) أجهزة رأس المال المالى » (ى . لارين ول . كريتسمان « Ocherk Khoz. Zhizni i Organizatziya Narodnogo » — ١٩٢٠ ص ١٢٢) .

وينبنى على ذلك أن لنين كان يستطيع قبول نسبة فكرة « رأسمالية الدولة » اليه على أنها مديح وليس هجوما . وفى المناقشة التى دارت فى اللجنة التنفيذية المركزية تحدث فى سخرية الى خصومه :

« ان التطور نحو رأسمالية الدولة — هو الشر ، هو العدو الذى يجب أن نكافحه .

« ومع ذلك فعندما أقرأ الاشارات الى مثل هؤلاء الأعداء فى صحيفة الشيوعيين اليساريين أتساءل : ما الذى حدث لهؤلاء الناس ، كيف يمكن أن ينسوا الواقع فى غمرة انكبابهم على اقتباسات من كتب ؟ ان الواقع يقول لنا ان رأسمالية الدولة ستكون بالنسبة لنا خطوة الى الأمام . واذا استطعنا هنا فى روسيا أن نحقق رأسمالية الدولة فى فترة قصيرة ، يكون ذلك انتصارا . كيف لا يرون أن المالك الصغير — رأس المال الصغير — هو عدونا ؟ كيف يمكن أن يروا عدونا الرئيسى فى رأسمالية الدولة ؟ » (١) .

وفى « عن اليسار الطفولى وروح البورجوازية الصغيرة » نمى هذه الفكرة بتأكيد وبتفصيل كبير . فصور روسيا على أنها بوتقة تتصارع فيها صور الانتاج المختلفة بعضها مع بعض . ولكن الأمر الجوهرى هو أن نميز بين أعدائنا وحلفائنا :

« أن الصراع لا يدور هنا بين رأسمالية الدولة والاشتراكية ، بل بين البورجوازية الصغيرة ورأس المال التجارى الخاص من ناحية ، ضد رأسمالية الدولة والاشتراكية معا » (٢) .

وهكذا فان رأسمالية الدولة ليست مجرد خطوة نحو الاشتراكية ، ولكنها أيضا حليف الاشتراكية بوصفها عدوة أعدائها .

وكان البلد الأجنبى الذى استمر لنين ، لا بوصفه ثوريا فحسب بل كذلك بوصفه رجل دولة ، يركز عليه أبصاره هو ألمانيا . وقد بدأ اهتمام لنين باقتصاد الحرب فى ألمانيا يؤتى ثماره . ولم تكن معاهدة برست ليتوفسك قد صدق عليها بعد عندما تحول فى حماس نحو هذه الفكرة

« نعم ، تعلموا من الألمان ! ان التاريخ يتقدم فى طريق متعرج وممرات ملتوية . فالحادث الآن هو أن الألمان هم الذين تتمثل فيهم ، جنبا الى جنب مع الامبريالية الوحشية ، مبادىء النظام والتنظيم والعمل المتكتل

---

(١) لنين « دراسات » XXII ص ٤٨١ .

(٢) نفس المرجع ص ٥١٤ .

فى تضافر على اساس من احدث الصناعة الآلية — على اساس الحسابات الدقيقة والسيطرة » .

« وهـذا بالذات هو ماينقصـنا . وهذا بالذات هو مايجب أن نتعلمه » (١) .

وخصص فصلا كاملا من « عن اليسـار الطفولى » لألمانيا بوصفها « المثل المجسد تماما لرأسمالية الدولة » و « آخر مابلغه رأس المال الكبير المعاصر فى الأساليب الفنية والتنظيم المخطط » . والعيب الوحيد فى رأسمالية الدولة الألمانية هو أن الدولة فيها دولة « امبريالية اليونكرز البورجوازية » . فاذا وضعنا مكانها « دولة السوفييت » ، أى « الدولة البروليتارية » .. « تتكون لدينا جماع الظروف التى تتيحها الاشتراكية » ان التاريخ لعب لعبة غريبة . لقـد أنجب فى أوائل ١٩١٨ « نصفين منفصلين من الاشتراكية جنبا الى جنب ، مثل صفارين فى بيضة واحدة » — أحدهما فى ألمانيا والآخر فى روسيا . فقد حدثت الثورة السياسية فى روسيا وحدث التنظيم الاقتصادى فى ألمانيا . وكلاهما ضرورى لبلوغ الاشتراكية . ومهمة الاشتراكيين الروس ، الى أن تندلع الثورة الألمانية ، هى « دراسة رأسمالية الدولة الألمانيـة وتطبيقها بكل جهد ممكن ، ولا يمتنعون عن استخدام الأساليب الدكتاتورية فى التعجيل بتطبيقها أكثر حتى مما فعل بطـرس فى التعجيل بتطبيق الأسـاليب الأوروبية فى روسيا الهمجية — عليهم ألا ينفروا من استخدام أسلحة همجية فى محاربة الهمجية » (٢) . ويبدو أن هذه كانت الاشارة الطيبة الوحيدة لبطرس الأكبر — او ربما لأى قيصر روسى آخـر — فى كتابات لنين . وهكذا وضـع لنين حدا فاصلا بوضوح بين الفترة الأولى والفترة الثـانية من الثورة . لقد تحققت الى حد كبير مهمة « سحق مقاومة المستغلين » من ٧ نوفمبر ١٩١٧ الى (حوالى) فبراير ١٩١٨ . ومن الناحية الاخرى فان « ما عملناه فى تنظيم الحسابات والسيطرة البرولتاريتيين يبدوبوضوح

---

(١) نفس المرجع ص ٣٧٨ . ويقول برونسكى ، الذى ذهب الى المانيا بعـد برست ليتوفسك لاجراء مفاوضات اقتصادية ، انه عندما شرح الاوضاع الاقتصـادية السوفيتية للموظفين الالمان ردوا عليه « ان ما تضـعون خططه هو ما نفعله هنـا ، ما تسمونه بشيوعية ، نسميه نحن ، سـيطرة الدولة . » ولاشـك ان لنين ما كان ليعترض على هذه المقارنة ولكنه لم يطلق عليها قط شيوعية او اشتراكية .

(٢) لنين « دراسات » XXII ص ٥١٦ — ٥١٧ ، وقد كرر لنين هذه العبارة بعد ذلك بثلاث سنوات تقريبا ولكنه أسقط منها ، سهوا أو عمدا ، الاشارة الى بطرس . (نفس المرجع ص ٣٢٦) .

كامل ، لكل من يفكر ، متخلفا عما تم فى مهمة تجريد من جردوا الناس » . والمهمة التى تواجه الفترة المقبلة « مهمة جذرية ، هى خلق نظام اجتماعى اعلى من الرأسمالية » ، وذلك يعنى « رفع انتاجية العمل ، ويتصل بذلك (ومن أجل ذلك) رفع مستوى تنظيمه » . فبالنسبة للفترة الأولى كان الشعار « انهبوا ما نهب منكم » صحيحا تماما ، اما فى الفترة الثـانية فيجب ان يكون الشعار هو « امسكوا حسابات ما نهب ، ولا تسمحوا ببعثرته ، واذا حاول أى شخص أن يأخذه لنفسه مباشرة أو بطريق غير مباشر فان مثل هذا المخل بالنظام يجب أعدامه » (١) . وفى الفترة الأولى كان من الاهمية بمكان التأكيد على العداء الاشتراكى للدولة ، وضرورة تحطيم جهاز الدولة البورجوازى : وكان هذا هو ما أكده فى « الدولة الثورة » . ولكن عندما قام بوخارين بنقد « الدولة والثورة » فى « الكميونست » فى ابريل ١٩١٨ ، لم يورد الا « ما انتهى عهده فعلا .. ، مايمت الى الاسى » ، وصمت عن مهمة الغد ، عن « كل ما يتصل بالحسـابات والسيطرة والنظام والأمن » (٢) . فى الفترة الأولى كانت « سيطرة العمال » هى الشعار السائد ، والآن نسى ذلك فى غمرة الاهتمام الجديد بالتنظيم بوصفه طريق الاشتراكية :

« فى أيام القيصر نظمنا ألوف الأشخاص ، وفى عهد كيرنسكى نظمنا مئات الألوف . ولكن هذا لا شىء ، انه لا يحسب فى السياسة . لقد كان ذلك هو الخطوط التمهيدية . فالى أن تتعلم طليعة العمـال كيف تنظم عشرات الملايين ، فانهم ليسوا اشتراكيين بعد ، ولايستطيعون خلق المجتمع الاشتراكى ، ولن يكتسبوا التجارب الضرورية فى التنظيم . ان الطريق الى التنظيم طريق طويل ، وتتطلب مهام البناء الاشتراكى عملا دائبا طويلا وتجربة مقابلة ، وليس لدينا منها ما يكفى . وحتى الجيل التالى مباشرة ، وهو أفضل نموا من جيلنا ، لن يحقق فى الغالب التحول الكامل الى الاشتراكية » (٣) .

---

(١) نفس المرجـع ص ٤٩٣ . وليست هنـاك ترجمـة انجليزية للتعبير الروسى المشهور « Crab' Nagrablennoe » ، ويقول لنين فى هذا الموضوع انه يساوى « تجريد المجردين » ولكن « بدون الفاظ لاتينية » .

(٢) نفس المرجع ، وقد أعيد اللوم الموجه الى بوخارين ، الذى كان قد هاجم اتجاه لنين الجديد بالاشارة الى وجهة نظره القديمة ضد الدولة كما جاءت فى « الدولة والثورة » ، أعيد مرة أخرى فى « عن اليسار الطفولى وروح البورجوازية الصغيرة » (نفس المرجع ص ٥٢٧ — ٥٢٨) .

(٣) لنين « دراسات » XXII ٤٨٧ .

وقد أكد لنين أهمية التنظيم هذه المرة بعبارات لعلها مطنبة قصدا ، فاذا جاءه تاجر يقول له انه حدث تحسن فى بعض السكك الحديدية فان « مثل هذا المديح يبدو لى أثمن ألف مرة من عشرين قرار شيوعى » . فالسكك الحديدية هى «المفتاح» ، هى واحدى ظواهر أهم حلقة بين المدينة والريف ، بين الصناعة والزراعة ، يقوم عليها أساس الاشتراكية كله » (١) ، ونستطيع أن نتبين هنا فكرة مسبقة عن الطريقة التى تحول بها خيال لينين الى فكرة كهربة البلاد بعد ذلك بعامين .

وفى مايو ١٩١٨ أوقف الجدال حول تنظيم الصناعة ، الذى انتهى بدون نصر حاسم لأى من الطرفين . فمن ناحية رفض الاقتراح بعقد اتفاق من الرأسماليين ، ولم يتجدد ، فقد اختفى احتمال الوصول الى حل وسط مع الرأسماليين تحت راية «رأسمالية الدولة» . ومن الناحية الأخرى لم تلق دعوة المعارضة اليسارية الى الاستقلال الذاتى المحلى « وسيطرة العمال » أذنا صاغية : اذ كان شعار الفترة هو التنظيم والمركزية . وعقدعقب رفض خطة مشرسكى اجتماع للصناعات المعدنية دعا اليه المجلس الاقتصادى فى موسكو في منتصف مايو لمناقشة التأميم . وكان الاجتماع مؤلفا أساسا من ممثلى العمال والموظفين الفنيين فى المشروعات التى يتعلق بها الامر ، وتم تحت رئاسة لارين . وقرىء خطاب فى الاجتماع من لنين ، الذى أعلن باسم مجلس القوميسيرين موافقته على التأميم على أساس أن يكون مفهوما أن ذلك ينطوى على توحيد المشروعات المختلفة تحت ادارة واحدة بما فى ذلك المهندسين والخبراء ، وأنه يجب وضع القواعد التى تضمن « النظام المشدد بين العمال » . وامتنع الفنيون عن التصويت ، ولكنهم لم يعرقلوا الاجراءات بأى طريق آخر . وكان منطق الموقف جازما : بمجرد رفض مشروع مشرسكى الخاص بنصف التأميم ، لم يعد هناك بديل متصور سوى التأميم الكامل . وكانت نتيجة المؤتمر اصدار قرار يؤيد « التأميم الفورى للمصانع واتمام التوحيد» ، والفت لجنةمؤقتة تحت رعايةالمجلس الاقتصادى لتنظيم «الصناعات المعدنية المتحدةالتابعةللدولة» Gomza أول وأكبر التكتلات التى أنشأها المجلس الاقتصادى تحقيقا لمبدأ لنين الخاص « بالتكتيل الاجبارى » (٢) . وقبل ذلك باسبوعين كانت صناعة

(١) نفس المرجع ص ٤٩٤ .

(٢) لنين « دراسات » XXIII ص ٢٢ . وفيما يتصل بتفاصيل الاجتماع أنظر نفس المرجع ص ٥٣٨ - ٥٣٩ الحاشية (٤) ، وكذلك كتاب ج . بوليان « التدخل والحرب الاهلية والشيوعية فى روسيا » (١٩٣٦) ص ٣٧٩ - ٣٨١ .

السكر قد أممت بمرسوم صادر من مجلس القوميسيرين (١) - أول صناعة باستثناء النقل تعالج كوحدة واحدة .

واجتمع أول مؤتمر للمجالس الاقتصادية لعموم روسيا فى موسكو فى ٢٦ مايو ١٩١٨ . وقد وضعت خطته كنوع من البرلمان الاقتصادى . فقد جاء أكثر من ١٠٠ مندوب لهم حق التصويت من المجلس الاقتصادى الأعلى ومراكزه المختلفة ومن المجالس الاقتصادية المحلية والتى فى المناطق ومن الأجهزة الاقتصادية الأخرى ، ومن النقابات ، وكان هناك الى جانبهم ما يقرب من ١٥٠ مندوبا ليس لهم حق التصويت (٢) . وتولى ريكوف ، الذى كان قد عين مؤخرا رئيسا للمجلس الاقتصادى (٣) ، رياسة المؤتمر . وارتفعت أصوات المعارضة اليسارية مرة أخرى . فقال بوخارين ، الذى كانت وظيفته الرسمية فى هذه المناسبة هى نقل تحيات اللجنة المركزية للحزب الى المؤتمر ، ان هناك بعض الناس «يرفعون شعار» العودة الى الرأسمالية ، بدلا من شعار الى الامام بالشيوعية » . وأعلن أوبولنسكى أنه يخشى أن يؤدى الاتجاه الجديد الى « الابقاء على مفاتيح الانتاج فى أيدى الرأسماليين » . وأشار لوموف الى ان عبارة « تعلموا الاشتراكية من الرأسماليين صيغت فى التسعينات من القرن التاسع عشر بواسطة « شبه الماركسى » (والبورجوازى فى الوقت الحاضر) ستروف ، وحاول الدفاع فى معركة أخيرة عن سيطرة العمال ضاربا على النغمة التى ستصير النغمة السائدة بين كل جماعات المعارضة عدة سنوات بعد ذلك :

« اننا نعمل على خنق قوى بلادنا بكل الوسائل - بالتأميم وبالمركزية . ان الجماهير حرمت من القوة الخلاقة الحية فى جميع فروع اقتصادنا القومى (٤) » .

ولكن الحقيقة التى لا ترحم والتى تتمثل فى الحاجة العملية لزيادة الانتاج وتنظيمه بأية تضحية نظرية ،سيطرت على المؤتمر . وقد وجه النقد الى ميليوتين ، الذى قدم التقرير الرئيسى ، لتقديره المتفائل للمستقبل

(١) « Sobranie Uzakonenii, 1917-1918 » رقم ٣٤ - المادة ٤٥٧ .

(٢) « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » (١٩١٨) V - IV ، ص٨٢ (حيث يوجد خطأ واضح فى الطبع فيما يتصل بمجموع عدد المندوبين)

(٣) لعل سجل ريكوف البلشفى الذى لا تشوبه اية مخالفة وآراءه التى لا لون لها جعلته يفضل على لارين الذى كان من المناشفة أصلا ، وقد ظل لارين وميليوتين مديرين « لقطاع السياسة الاقتصادية » فى المجلس الاقتصادى .

(٤) نفس المرجع ص ٧ ، ٦٢ ، ٧٢ ، ٧٥ .

أكثر مما وجه اليه بسبب ما قدمه من مقترحات ؛ وأعلن ريكوف ، بوصفه رئيسا للمجلس الاقتصادى ، تأييده لسياسة كاملة من التأميم • وقال ان الاساليب العفوية التى اتبعت حتى ذلك الوقت لم تكن فعالة كترياق ضد الفوضى الاقتصادية المتفشية ولا فى الاسهام فى بناء الاشتراكية • فتأميم المشروعات الفردية ليس اشتراكية ، بل هو سندكالية ، اذا كان يعنى شيئا أصلا • وحتى تأميم صناعات بأكملها ليس كافيا :

« لقد كنت أعتقد دائما انه يمكن تنظيم المجتمع الاشتراكى بشرط قيام ثورة اشتراكية عالمية ، ولكن تنظيم فرع صناعة اشتراكى أو تشريك مصنع بذاته ــ فمتعذرة ، ولكنى لم أعرف أن اشتراكيا قد تقدم حتى الآن بمثل هذا الاقتراح ، أو يستطيع أن يتقدم بمثله » (١) •

ولكن فى حين ان ذلك ينطوى على الاعتراف صراحة بعدم امكان قيام اقتصاد نصفه اشتراكى ونصفه رأسمالى ، فقد كان من الضرورى أيضا الاعتراف « باننا فى مركز لا يسمح لنا بتأميم وادارة مشروعات مؤممة الا فى جزء من الصناعة فقط » ، ومن ثم فمن الضرورى البدء بأكثرها أهمية (٢) • وجاء القرار الرئيسى للمؤتمر ضاربا على هذه النغمة المتواضعة :

« فى مجال تنظيم الانتاج لا مندوحة عن أكمال عملية التأميم ، ولابد من الانتقال من تأميم المشروعات المنفصلة (ما أمم وما صودر) الى التأميم المنسق لفروع الصناعة ، وأن تكون الاولوية فى ذلك للصناعات المعدنية وصناعة الآلات والصناعات الكيمائية والبترولية والنسيج• ويجب أن تخلص من طابعها العفوى وألا تتم الا عن طريق المجلس الاقتصادى ، أو مجلس القوميسيرين باقتراح المجلس الاقتصادى (٣) » •

واتخذ المؤتمر أيضا قرارات تتعلق بالتجارة والشئون المالية وتأديب العمال • وكان المؤتمر يضم قطاعا زراعيا أصدر قرارات منها قرار بتحبيذ المزارع الجماعية ، ولكن المؤتمر الكامل لم يكن لديه وقت للنظر فى هذه القرارات (٤) • وكان الأثر العام للمؤتمر هو تضييق سلطة المجلس الاقتصادى وتقويتها فى نفس الوقت • فتأكد تركيزه على تنظيم الصناعة

---

(١) نفس المرجع ص ٩٨ •
(٢) نفس المرجع ص ١١٣
(٣) « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ١٩١٨ ص ٤٧٣ •
(٤) نفس المرجع ص ٢٧٣ ــ ٢٧٤ ، ٤٦٠ ــ ٤٦٣ •

بوصفه وظيفته الرئيسية ، وصار فى هذا الميدان يمثل السلطة العليا (١) • وصار من الممكن وضع سياسة صناعية منسقة لاول مرة فى مايو ١٩١٨ ، وان كان نقص الموارد ، وأهم من ذلك كله النقص فى الموظفين المؤهلين ، قد استمر عقبة كأداء فى سبيل التنفيذ الفعال لهذه السياسة •

بيد أن الاحداث سرعان ما ستعجل بالامور • فحتى أثناء ان كان المؤتمر الأول لمجالس اقتصاد عموم روسيا منعقدا فى موسكو كانت الفرق التشيكية قد حملت السلاح فى الاورال ، وشهد شهر يونية النمو السريع للحرب الاهلية وبداية تدخل الحلفاء • وأدى هذا كله الى زيادة التوتر فى موسكو والى الحاجة الملحة الى تنظيم أشد للصناعة والسيطرة عليها • ولكن الدفعة المباشرة للعمل جاءت من ناحية أخرى • اذ كان احتلال الالمانى لاكرانيا بعد برست ليتوفسك قد دعا الالمان الى زيادة الاهتمام بموارد روسيا ، وكان من الواضح أن مجموعات من رجال المال الالمان أخذت تشترى أنصبة كبيرة فى الصناعة الروسية الثقيلة• ولو كانت هذه العملية استمرت لانتقل جزء كبير من الصناعة الروسية الى ملكية المانية ، وكان فى هذه الحالة يخشى من التدخل الدبلوماسى الالمانى ضد التأميم • وتقول بعض التقارير ان السفير الالمانى فى موسكو ، ميرباخ ، تلقى فعلا تعليمات بالاحتجاج (٢) •

---

(١) قام المجلس الأعلى جزئيا على حساب قوميسيرية الشعب للتجارة والصناعة التى سحب اختصاصها في مجال السياسة الصناعية وصارت وظيفتها مقتصرة اساسا على السيطرة على التجارة الخارجية • وقد وصف برونسكى نائب القوميسير لطور هذه القوميسيرية فى المؤتمر الاول لمجالس الاقتصاد الوطنى لعموم روسيا فى مايو ١٩١٨ (نفس المرجع ص ١٦١ ــ ١٦٢) • وقد انشأ المجلس الاقتصادى قطاعا للتجارة الخارجية يضم ٣٩ موظفا ، ولكن ليس هناك مايدل على انه كان يقوم بنشاط فى هذا الميدان •

(٢) ليس هناك دليل فيما يبدو على أن الالمان كانوا ينوون القيام بعمل ، ولكن لاشك أن الخوف من مثل هذا العمل هو الدافع الى التعجل فى اصدار هذا المرسوم الجامع ، ويؤكد ذلك شاهدان مستقلان (م • فيليبس برايس «ذكرياتى عن الثورة الروسية» ١٩٢١ ص ٢٨٥ ــ ٢٨٦ و س • ليبرمان «لينين يبنى روسيا» ١٩٤٥ ص ٢٤ــ ٢٦) وكان رادك قد تحدث فى المؤتمر الاول لمجالس الاقتصاد القومى لعموم رسيا قبل ذلك بشهر عن الحاجة الى «شراء انصبة المواطنين الالمان فى المشروعات الروسية» وشكا من ان البورجوازية «تحاول بكل الوسائل بيع انصبتها لمواطنين المان وتعمل على كسب التأييد القانونى الالمانى عن طريق كل انواع الاجانب وكل انواع الصفقات الوهمية » « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ١٩١٨) • ويعطى برونسكى (كما جاء فى كتاب ى.س. روزنفلد Pervyi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov ١٩٢٦ =

وادت هذه المخاوف الى اجراء حاسم . ففى ٢٨ يونية ١٩١٨ أصدر مجلس القوميسيرين ، بعد اجتماع دام طول الليل ، مرسوما بتأميم كل الفئات المهمة من الصناعة . وكانت أهداف المرسوم ، كما جاءت فى مقدمته القصيرة . هى « الصراع الحاسم ضد خلل النظام فى الانتاج والتموين» و « تقوية دكتاتورية الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء » — وهى محاولة لاقامة تقابل موهوم بين هذه الخطوة وبين انشاء لجان الفلاحين الفقراء كأداة للسياسة الزراعية . وكانت الصناعات التى أعلن انها بأكملها صارت « ملكا لجمهورية السوفيت الفدرالية الاشتراكية الروسية» هى التعدين والصناعات المعدنية والمنسوجات والصناعات الكهربائية والخشب والطباق والزجاج والجلد والأسمنت والصمغ والخزف ، وكلها صناعات تعمل بالآلات البخارية ، وكذلك الخدمات المحلية والسكك الحديدية الخاصة وبعض الصناعات الثانوية . ولكن بعد هذه البداية الجريئة أظهر صانعو المرسوم وعيا حادا بالتمييز بين تأميم المشروع وادارته مؤمما ، وهو التمييز الذى أصر عليه لنين وريكوف كل بدوره . وعهد بمهمة « تنظيم ادارة المشروعات المؤممة « الى المجلس الاقتصادى وقطاعاته . ولكن ، الى أن يصدر المجلس الاقتصادى التعليمات المحددة بكل مشروع ينطبق عليه المرسوم تعتبر هذه المشروعات مؤجرة بلا مقابل لأصحابها الذين يجب أن يستمروا فى تمويلها ويأخذون أرباحها ، وحرم على المديرين والموظفين ترك مراكزهم والا تعرضوا للعقاب (١) . وهكذا فان مرسوم ٢٨ يونية ١٩١٨ فرق بين نقل الملكية قانونيا الى الدولة ، الأمر الذى لا يترتب عليه فى ذاته نتائج عملية ،واستلام الدولة فعلا للمشروع وادارته . وقد تمت الآن الخطوة الأولى ، فيما يتعلق بالصناعات الكبرى، خوفا من خطر التدخل الالمانى . اما الخطوة الثانية فقد عجلت بها — ربما أكثر بكثير مما تصور صانعو المرسوم — الحرب الأهلية .

= ص ٩٩ — ١٠٠) صورة مختلفة بعض الشىء . فيقول انه بعد عقد معاهدة برست ليتوفسك كانت هناك مفاوضات مع الالمان فى برلين (وكان برونسكى رئيس الوفد السوفيتى) لتحديد تعويض عن الممتلكات الالمانية التى تم الاستيلاء عليها فى روسيا : وكانت الحكومة السوفيتية ترغب بشدة فى تأميم اكبر قدر ممكن من الممتلكات قبل توقيع الاتفاق .

(١) « Sobranie Uzakonenii, 1917-1918 » رقم ٤٧ — المادة ٥٥٠ .

(جـ) العمال والنقابات :

كان البرنامج الماركسى يتالف أساسا من سياسة «عمل» . فقد قبل النتائج المنطقية لنظرية ان العمل هو المصدر الوحيد للقيمة ، وجعل البرولتاريا الاداة الرئيسية للثورة المقبلة والمستفيد الرئيسى منها . واذا بدا أحيانا غير مهتم بالمطالب التى تظهر عادة فى برامج العمال ، فان ذلك كان يرجع الى انهذه المطالب تفترض سبقا قبول النظام الرأسمالى ولامغزى لها الا طالما بقى هذا النظام قائما . ومن هنا كان لا يمكن أن تكون مثل هذه المطالب الا فى المرتبة الثانية ، فالهدف الاول للعمال يجب أن يكون دائما هو قلب النظام الرأسمالى ، وليس تحسين حالهم داخله . ولم تكن المطالب التى ظهرت كحد أدنى للعمال فى « البيان الشيوعى » — وفى البرامج التى اتخذته مصدر وحى لها — مهمة فى ذاتها بقدر ما كانت هامة كوسيلة لتحقيق غاية ثورية ؛ أما الأحزاب التى اقتصرت على مطالب الحد الأدنى هذه وحدها أو ركزت عليها أكثر مما ينبغى فان ماحدث لها يصوره ما حدث «للمنقحين» فى ألمانيا و «للاقتصاديين» فى روسيا . ولهذا لم يكن من المحتمل أن ينسى البلاشفة انهم حزب ثورى وليسوا حزبيا «اصلاحيا» ، وكان لزاما أن ينظر الى سياستهم العمالية فى ضوء هذا المعيار . ومن الناحية الأخرى لم يكن فى وسعهم أن يتجاهلوا المطالب العملية للعمال التى كان يمكن أن تتحقق الى حد ما حتى فى ظل الحكم البورجوازى . فتضمن برامج الحزب الذى أقره المؤتمر الثانى فى ١٩٠٣ مطلب الثمانى ساعات ويوم الراحة الأسبوعية والمطالب الأخرى المألوفة فى البرامج العمالية .

وكان موقف البلاشفة من النقابات فيه نفس هذا العنصر من التردد والحلول الوسط . وكانت « الدولية الأولى » قد اختطت لنفسها طريقا دقيقا بين ما أراده أعضاؤها الذين رأوا أن النقابة تحتل المكان الأول من الأهمية (وأغلبهم من المجموعة الانجليزية) وأولئك الذين كانوا يميلون الى اغفالها تماما باعتبارها غير ذات معنى بالنسبة للصراع الثورى (وأغلبهم من الفرنسيين والألمان) . فقد اعترف قرار صدر فى مؤتمر جنيف فى ١٨٦٦ بأن النقابات ضرورية وحيوية « مادامت الرأسمالية موجودة » ، ولكنه حذرها من التمادى فى طلب الأهداف « الضيقة » ، وحثها على « العمل من أجل التحرير العام للملايين المضطهدة من الشعب العامل » (١) . وقد

(١) كان أساس القرار «تعليمات» كتبها ماركس ، الذى لم يحضر المؤتمر ، لمندوبى المجلس المركزى . ونص القرار على أن «النشاط اليومى» للنقابات فى الصراع ضد أصحاب الأعمال « ليس مشروعا فحسب بل انه مما لاغنى عنه » . ومن الناحية الأخرى =

استشهد لنين بهذا القرار فى ١٨٩٩ عندما أصبح ضد اتجاه من كانوا يسمون « الاقتصاديين » الذين أرادوا أن يقصروا نشاط الطبقة العاملة على « الكفاح الاقتصادى » للنقابية (١) ٠ وقد حافظ على هذا التقليد ما تعوده لنين والكتاب البلاشفة الآخرون من استخدام تعبير « النقابية » بتحقير ٠ ففى « ما الذى يجب عمله ؟ » كتب لنين أن « الاقتصاديين » « ينكصون باستمرار عن الديموقراطية الاجتماعية الى النقابية » ، وذكر أن « الصراع السياسى الذى تقوم به الديموقراطية الاجتماعية أوسع بكثير وأكثر تعقيدا من الصراع الاقتصادى الذى يقـوم به العمال مع أصحاب الأعمال ومع الحكومة » ، وكان من رأيه أن الديموقراطيين الاجتماعيين ينبغى عليهم أن يعملوا فى النقابات ولكن ألا يحاولوا بناء نقابات ديموقراطية اجتماعية (٢) . وقد دافع البلاشفة والمناشـفة على السـواء عن مبدأ النقـابات « غير الحزبية » فى المؤتمر الرابع للحزب الذى عقد فى ستوكهلم فى ١٩٠٦ ، وقد أدرج هذا المبدأ فى قرار المؤتمر (٣) ٠ وجاء مؤتمر لندن فى ١٩٠٧ فأعاد تأكيد هذا القرار ولكنه وجه الانظار الى الحاجة لى «زعامة أيديولوجية للحزب الديموقراطى الاجتماعى فى النقابات » (٤) ، وفى أواخر هذا العام أعلن لنين تحوله الى الرأى الذى يقول ان حياد النقابات « مما لا يمكن الدفاع عنه من **ناحية المبدأ** » (٥) ٠ وفى العام التالى أيدت اللجنة المركزية هذا الرأى ، واحتل منذ ذلك الوقت مكانه فى تعاليم الحزب المقبولة (٦) ٠ ومن ثم كان الاتجاه الى معاملة الحركة النقابية على أنها تابعة للحزب وأداة لسياسته متأصلا فى المذهب البلشفى ، وزاد قوة مع كل خطوة اتخذت

= « اذ كانت النقابات مهمة فى الحرب بين رأس المال والعمل فانها أكثر أهمية كقوة تنظيمية فى تدمير نظام العمل المأجور نفسه وقوة رأس المال» : فمهمتها الرئيسية لايمكن ان تكون اقل من «التحرير الكامل» للطبقـة العاملة ، (ماركس وانجلز «دراسـات» VIII ، ص ٢٠١ – ٢٠٢ ٠

(١) لنين « دراسـات » II ص ٤٨٠ – ٤٨٣ ، وفيما يتصـل بالنزاع مـع «الاقتصاديين» انظر المجلد الاول ص ١٠ – ١٢ ٠

(٢) نفس المرجع IV ص ٤٤٧ – ٤٤٨ ..

(٣) « VKP(B) v Rezolyutsiyakh » (١٩٤١) ص ٧٩ – ٨٠ ٠

(٤) نفس المرجع I ص ١٠٨ ..

(٥) لنين « دراسات » XII ص ٦٦ ٠

(٦) نفس المرجع XII ص ١٣٨ ٠

لزيادة نشاط الحزب فى النقابات (١) ٠

ويعكس موقف البلاشفة من السياسة العـمالية والنقابات الظروف الروسية ٠ فقبل ١٩٠٥ لم يكن هناك أمل فى نجاح أى برنامج لتحسين ظروف العمال ، ولم تكن هناك سوى حركة نقابية فى مرحلة جنينية .لقد حدثت اضرابات خطيرة ، ولكنها كانت انفجارات متفرقة وعفوية من التمرد ضد مشاق لا تحتمل ٠ وفى ١٩٠٥ نظم العـمال المقاومون أنفسهم فى سوفيتات لا فى نقابات – فى هيئات كانت تتسم منذ البداية بطابع سياسى وثورى ٠ وعقدت أول اجتماعات للنقابات الروسية فى ١٩٠٥ و ١٩٠٦ ، ولكن فى فترة الاضطهاد التى تلت ذلك لم يكن ما عانته النقابات أقل مما عانته الأحزاب السياسية اليسارية ٠ وادت ثورة فبراير ١٩١٧ الى احياء النقابات وزيادة كبيرة فى عدد أعضائها ٠ وقد وصفنا دور النقابات فى الفترة التى انقضت بين ثورتى فبراير وأكتوبر (٢) ٠ وفى القرار الذى أصدره المؤتمر السادس للحزب فى أغسطس ١٩١٧ عن « الموقف الاقتصادى » أشير الى النقابات ولجان المصانع وسوفيتات مندوبى العمال بوصفها كلها « منظمات العمال » دون محاولة للتميز بينها فى الطابع أو الوظيفة .(٣) ولكن قوة السوفيتات طمست النقابات فى وعى أكثر العمال راديكاليـة ونشاطا (٤) ٠ كما أن البلاشفة كانت تحدوهم كل الدوافع الى تفضيل

(١) مما له مغزى انه فى بريطانيا ، حيث كانت النقابات أقدم من حزب العمـال ، كان أى تقارب فى العلاقات بينهما يعنى زيادة السيطرة الفعالة للنقابات على الحزب ، وأنه فى ألمانيا ، حيث نشأ فى وقت واحد تقريبا انتهى التنافس بينهما بعد مدة طويلة الى مشاركة على قدم المساواة ، وكانت وجهة نظر البلاشفة على النقيض تمـاما من الاتجاه فى بريطانيا .

(٢) أنظر صفحة ٦٢ – ٦٣ من هذا المجلد ٠

(٣) « VKP(B) v Rezolyutsiyakh » (١٩٤١) I ص ٢٥٧ ٠

(٤) من الاسباب المهمة التى كانت لابد ستجعل السـوفيتات أهم من النقابات سواء قبل اكتوبر ١٩١٧ أو بعده ، ان السوفيتات كانت تمثل الجنود (أى الفلاحين) الى جانب العمال ،، وقد قارن زينوفيف فى المؤتمر الاول لنقابات عموم روسيا فى يناير ١٩١٨ بين سوفيتات ١٩١٧ وسوفيتات ١٩٠٥ قائلا «ان مصدر قوتها هو أن الجنود اتحـدوا مع العمال» Pervyi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov ١٩١٨ ص ٧٢) ٠ ولكن الاحساس بالتداخل بين السوفيتات والنقابات كان اشارة مسبقة لمعضلة النقابات فى ظل الاشتراكية : ماهو المكان الذى ترك للنقابات من النوع التقليدى ؟ ومن النـاحية الاخرى أكد المناشفة حق النقابات وحدها فى تمثيل العمال وكان من المنطقى ان ينكروا أن السـوفيتات تمثل العمال (انظر قرار المناشفة فى المؤتمر الثانى لنقابات عموم روسيا المشار اليه فى الفصل ١٧ (ح) من هذا المجلد) ٠ وقد ظلت الغيرة قائمة بين النقابات والسوفيتات ، محليا على الاقل ، حتى شتاء ١٩٢٠ – ١٩٢١ ، ففى النزاع الذى قام =

اللجان على النقابات حتى لحظة قيام ثورة أكتوبر ، حيث كانت اللجان ثورية فى اتجاهها وتضم أغلبية بلشفية ، فى حين كانت النقابات تدعو الى تنظيم العمال بصورة نظامية وكان المناشفة يسيطرون عليها .

وجاءت نقطة التحول فى موقف البلاشفة بسرعة بعد انتصار السلطة السوفيتية . وكانت النقابات الروسية ، التى ولدت متأخرة وفى ظروف قائمة من التنظيم الصناعى على نطاق كبير ، قد جنحت الى النمو على أساس صناعات بأكملها وليس على أساس حرف أو مهن مفردة . ولهذا السبب لم تكن معظم النقابات الروسية أكثر شمولا وعمومية فى عضويتها من النقابات الغربية فحسب ، بل كانت أيضا أكثر ميلا الى اعتبار نفسها تمثل العمال ككل أكثر مما تمثل أية مجموعة مهنية (١) . وكان هذا التقليد ، الذى دعمه الموقف شبه الثورى الذى أرغمت النقابات على العمل فيه ، ملائما تماما لحاجات البناء الجديدة للسياسة السوفيتية . فعمدت الحكومة الثورية اولا الى التعجيل باصدار التشريعات العمالية التى كانت مألوفة منذ مدة فى البلاد الغربية الديموقراطية ، وان كان ذلك قد تم دون اهتمام كبير بمدى امكان تطبيقها العملى فى الظروف الروسية السائدة . فصدر مرسوم بعد قيام الثورة باربعة أيام يقرر مبدأ يوم الثمانى ساعات واسبوع الثمانى واربعين ساعة ويضع قيودا على شغل النساء والمراهقين

= حول النقابات فى ذلك الوقت كان هناك راى منتشر، تبعا لما يقوله زينوفيف،فى دوائر الحزب الاقليمية بأن وجود السوفيتات يجعل النقابات لامعنى لها(« Partiya i Soyuzy » باشراف ج.أ. زينوفيف ١٩٢١ ص ٣ – ٤) . وكان من أنصار هذا الراى ميزانيكوف (نفس المرجع ٢٨٢ – ٢٨٧) الذى طرد من الحزب بعد ذلك بأشهر قليلة (أنظر المجلدالاول ص ٢٠٧ – ٢٠٨) . وقد ظهرت نفس المشكلة عندما اقيمت السوفيتات فى ألمانيا فى نوفمبر ١٩١٨ . وفى المؤتمر التأسيسى للحزب الشيوعى الالمانى فى ديسمبر ١٩١٨ اقترح احد الاعضاء شعار «اخرجوا من النقابات» ، وحتى روزا لكسمبورج رأت أن النقابات مصيرها ان تختفى وأن تحل محلها مجالس مندوبى العمال والجنود ، ولجان المصانع . وقد ذهب ايضا الجناح اليسارى للحزب الديموقراطى الاجتماعى المستقل الالمانى فى ذلك الوقت الى ان النقابات لابد أن تمتص داخل نظام مندوبى العمال (أ . براجر « Geschichte der U.S.P.D. » ١٩٢٢ ص ١٩٢) .

(١) قال تومسكى لوفد حزب العمال البريطانى الذى زار روسيا فى ١٩٢٠ : «ان تكتيكنا يختلف كلية عن المتبع فى انجلترا أو الولايات المتحدة . ففى هذين البلدين تحاول النقابات تحسين ظروف اعضائها فقط ، أما هنا فنحن نحاول تحسين ظروف الطبقة العاملة كلها» . (« تقرير الوفد العمالى البريطانى الى روسيا – ١٩٢٠ » ١٩٢٠ ص ١١٨) .

ويحرم استخدام الأطفال الذين أقل من ١٤ سنة (١) . وصدرت مراسيم أخرى فى ١١ ديسمبر و ٢٢ ديسمبر ١٩١٧ تقرر التأمين الاجتماعى ضد البطالة والمرض(٢) . وكان من المستحيل تطبيق سياسة التشريعات الخاصة «بحماية» العمال هذه الا بتعاون جهاز مركزى يمثل العمال . وسدت النقابات هذه الثغرة ، وقوى مركزها بالمقابل . فقد عهد اليها، لعدم وجود جهاز آخر ، بادارة التأمين الاجتماعى بمقتضى مراسيم ديسمبر ١٩١٧(٣) . وثانيا ، كانت الحكومة السوفيتية قد صارت فى حاجة ملحة الى ما يقاوم الفوضى المتزايدة من جانب لجان المصانع وسيطرة العمال ، ووجدت ماتريده فى منظمة تدعى انها تمثل المصالح العامة ، لا المصالح القطاعية ، للطبقة العاملة . وهنا أيضا انتصرت النقابات واحتلت المركز الذى تدعيه لنفسها . وصار هدف السياسة السوفيتية هو اخضاع لجان المصانع للتنظيم النقابى المنظم ، كما صار ذلك هو هدف النقابات .

وتأيد هذا التحالف الجديد بين الحكومة والنقابات علنا فى المؤتمر الاول لنقابات عموم روسيا الذى عقد فى بتروجراد فى يناير ١٩١٨ – فى اللحظة التى حلت فيها الجمعية العمومية . وكان نجاح ثورة اكتوبر قد ترك أثره فى الطابع السياسى للنقابات : فكان مجموع عدد المندوبين من أصحاب الأصوات فى المؤتمر ٤١٦ منهم ٢٧٣ بلشفيا و ٦٦ منشفيا (٤) .

---

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ١ ، المادة ٦ . وبعد ذلك أصدرت قوميسيرة العمل تعليمات بتنفيذ ما جاء فى المرسوم بخصوص تحديد ساعات العمل اليومى للمراهقين وتحريم استخدام الاطفال ، والمفروض أن هذه الاجراءات لم تكن قد نفذت بعد ، وفى آخر ١٩١٨ صدر مرسوم آخر يحرم استخدام الاطفال (نفس المرجع رقم ١ ، المادة ٧) . وكان مثل هذا التحريم غير مجدى فى فترة النقص الشديد فى العمال أثناء الحرب الاهلية .

(٢) نفس المرجع رقم ٨ ، المادة ١١١ ورقم ١٣ ، المادة ١٨٨ .

(٣) وحتى قبل ذلك كانت النقابات قد اكتسبت بدايات الوضع الرسمى بضم ٥٠ من ممثلى النقابات الى اللجنة التنفيذية المركزية الموسعة لمؤتمر السوفيتات (أنظر المجلد الاول ص ١١١) .

(٤) Pervyi Vseross. S’ezd Profess. Soyuzov ١٩١٨ ص ٣٣٨ . وقد اختلف الاسلوب الذى سيطر به البلاشفة من نقابة الى نقابة ويتطلب دراسة منفصلة . وفى بعض النقابات كانت ميول الاعضاء العاديين فى النقابات بلشفية من مبدأ الامر : ففى المؤتمر التأسيسى لنقابة عمال الصناعات المعدنية لعموم روسيا فى يناير ١٩١٨ كان هناك ٧٥ مندوبا بلشفيا و ٢٠ منشفيا و ٥٢ غير حزبيين وحفنة صغيرة من الثوريين الاجتماعيين اليساريين وبعض الجماعات الصغيرة الأخرى . وفى المؤتمر الأول لعمال النسيج لعموم =

وقد صارت على الفور العلاقة المستقبلة بين الحكومة والنقابات القضية الرئيسية للمؤتمر وموضع اشد مناقشاته اصرارا . وزاد القضية تعقيدا موقف لوزوفسكى ، الذى كان يدافع عن التحالف بين الحكومة والنقابات بغرض القضاء على فوضى سيطرة العمال ، وفى نفس الوقت يتحدث ويكتب بنشاطه المعهود عن الحاجة الى ابقاء النقابات مستقلة تماما عن أجهزة السلطة السياسية ، وكان قد استقال - أو طرد - من الحزب البلشفى . أما ريازانوف ، البلشفى الكبير الآخر فى المجلس المركزى للنقابات ، فقد احتفظ بعضويته فى الحزب ولكن كان معروفا عنه أن آراءه لا تختلف كثيرا عن آراء لوزوفسكى . وفى المؤتمر هاجم زينوفيف ، الذى ظهر بوصفه الممثل الرئيسى للحزب البلشفى ، «استقلال» النقابات : هذا الشعار الذى كان يعنى فيما مضى الاستقلال عن البورجوازية لا يمكن أن يعنى شيئا فى ظل حكومة العمال الا الاحتفاظ بحق « تأييد المخربين » . وكانت النقابات قد صارت فعلا جزءا من السلطة السياسية اذ أرسلت مندوبيها الى اللجنة التنفيذية المركزية لمؤتمر السوفيتات . ومن الناحية الاخرى أعلن زينوفيف أنه ليست هناك أية نية فى تحريم الاضرابات (ولم تكن قضية الصناعات المؤممة قد ظهرت تماما بعد) ، بل ان الحكومة على استعداد للاسهام فى أرصدة الاضرابات . وقال المندوبان المنشفيان الرئيسيان ، ميسكى ومارتوف ، انه لما كانت الثورة بورجوازية ديموقراطية ، ولا يمكن ان تكون أى شىء آخر غير ذلك ، فان النقابات لا بد أن تقوم بوظائفها العادية فى استقلال كامل عن الدولة. واتخذ لوزوفسكى الذى كان قد دافع عن موقفه منذ ثورة اكتوبر، موقفا وسطا يتسم بالمهارة. فقد أعلن عدم صلته كلية بآراء زينوفيف ، وندد بفكرة أن تصير النقابات «أجهزة للدولة » تنفذ قراراتها «بالالزام» . ولكنه قبل الفكرة ، التى تنطوى عليها أيضا حجة المناشفة ، التى تقول انه متى تحققت الاشتراكية اختفى الاعتراض على امتصاص النقابات داخل جهاز الدولة . وبرغم أن القرار الرئيسى للمؤتمر رحب بالثورة بوصفها « الثورة الاشتراكية » ، فانه جاء يعكس حلا وسطا الى حد ما مع آراء لوزوفسكى الأكثر حرصا فيما يتصل بالتوقيت .

- روسيا فى نفس الشهر كان ٥٢ فى المائة من المندوبين بلاشفة . ومن الناحية الأخرى لم يتم الحصول على اغلبية ، الا فى ١٩١٨ وبوسائل شديدة الى حد ما ، فى نقابة عمال البريد والتلغراف ، وحدث شىء مشابه فى نقابة عمال السكك الحديدية . اما نقابة الطباعين فقد ظلت مدة طويلة معقلا منشفيا (« Profess. Soyuzy SSSP » باشراف ى . ك . ميلونوف ١٩٢٧ ص ١١٩ و ١٣٥ و ٣٢٥) .

« ان النقابات فى صورتها النامية ينبغى ، ابان الثورة الاشتراكية الحالية ، أن تصير أجهزة للسلطة الاشتراكية .. وكنتيجة لسير الثورة ستتحول النقابات حتما الى أجهزة للدولة الاشتراكية ، وسيكون الاشتراك فى النقابات ، بالنسبة للعاملين فى الصناعة ، جزءا من واجبهم نحو الدولة (١) » .

وهكذا أقر المؤتمر الأول لنقابات عموم روسيا فعلا مبدأ اخضاع النقابات للدولة ، الذى ظل بذلك أمرا لا جدال فيه ، الا من جانب المناشفة، مدة ثلاث سنوات تقريبا . ولكن المشكلة الأساسية للسياسة العمالية فى الاقتصاد الاشتراكى لم تكد تمس . لقد أعلن القرار أن النقابات « يجب أن تحمل العبء الرئيسى فى تنظيم الانتاج وفى تعمير الموارد الاقتصادية المحطمة » ، وبهذه الروح وضع قائمة « بأكثر المهام الحاحا » بالنسبة للنقابات فجعلها « المشاركة النشطة فى كل الأجهزة المركزية التى تنظم الناتج ، وتنظيم سيطرة العمال ، وتسجيل القوة العاملة واعادة توزيعها ، وتنظيم التبادل بين المدينة والريف ، والمشاركة الايجابية فى تسريح الجنود الصناعة ، والكفاح ضد التخريب ، وتنفيذ الالتزام العام بالعمل .. الخ » (٢) . وكانت لجان المصانع مرة أخرى موضوع نزاع . ووصفها أحد المندوبين الفوضويين بأنها « خلايا النظام الاجتماعى الاشتراكى المقبل ، نظام بلا سلطة سياسية » ، وأشار آخر الى النقابات على أنها يجب ألا تكون « جثثا حية » . ولكن لم يجد المؤتمر صعوبة كبيرة فى اصدار قرار بأنه « يجب أن تصير لجان المصانع والورش أجهزة محلية للنقابات التى يتعلق بها الأمر » (٣) . وكان ادماج لجان المصانع فى الجهاز النقابى الذى يقوم على المركزية يعنى أن المصالح الخاصة للجماعات الصغيرة يجب أن تتنحى عن مكانها للمصلحة العامة للبرولتاريا ككل ، ولم يكن هناك من يستطيع انكار أن المصلحة العامة فى شتاء ١٩١٧ - ١٩١٨ وبعده بسنوات عديدة كانت تتطلب أساسا « تنظيم الانتاج وتعمير موارد البلاد المحطمة » . ولاشك أن الحجة لم تعرض بجميع نواحيها . ولكنها كانت صحيحة فى حدودها الخاصة . وكان من نتائج قبول هذا الدور من جانب النقابات أن عقد تحالف وثيق بين المجلس المركزى للنقابات والمجلس الاقتصادى .

---

(١) « Pervyi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov ». ١٩١٨ ص ٣٨ و ٧٣ - ٧٥ و ٩٧ - ٩٨ و ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٢) نفس المرجع ص ٣٦٤ .

(٣) نفس المرجع ص ٨٥ ، ١٠١ ، ٣٧٤ .

فكلاهما كان قد عانى من لجان المصانع ، وكلاهما يعتقد نفس الاعتقاد فى التنظيم ، وكان كلاهما يدافع عن قضـية الانتاج الصناعى ضد مطالب القطاعات الأخرى من الاقتصاد • فاذا كان أصحاب الأعمال والنقابات فى البلاد الراسمالية يكتشفون أحيانا مصلحة مشتركة ضد المستهلك أوضد الزراعيين ، فان هذه المصلحة المشتركة انعكست فى روسيا السوفيتية فى العلاقة بين هذين الجهازين الهامين • وفى مارس ١٩١٨ كان الاندماج بين أجهزة السوفيت وأجهزة النقابات ووظائفهما قد قطع شوطا طويلا • فمعظم موظفى قوميسيرية الشعب للعمل Narkomtrud .وكذلك أجهزتها المحلية والاقليمية (التى كان يطلق عليها «قوميسيريات العمل»)، صارت تعينهم النقابات ؛ ويقول شميدت فى مقال فى الصحيفة الرسـمية لقوميسيرية الشعب للعمل « ان المسألة كلها هى كيف يمكن عمليا اتمام الادماج الذى لابد منه بين المجلس المركزى لنقابات عموم روسيا وقوميسيرية الشعب للعمل » (١) •

وكان المؤتمر ، باغلبيته البلشفية ، قد انتخب مجلسـا مركزيا جديدا للنقابات برئاسـة زينوفيف وسـكرتارية شـميدت بدلا من لوزوفسكى الذى انحرف ولم يعد الى طريق الصواب بعد • بيد أن زينوفيف كان مشغولا جدا بوظائف أخرى ، وفى مارس ١٩١٨ ، عندما انتقل المقر الرئيسى للمجلس مع الحكومة الى موسكو ، خلفه تومسكى — وهو عامل بلشفى ظل الشخصية المسيطرة فى الحركة النقابية الروسية مدة عشر سنوات وبذل جهدا كبيرا فى بناء مكانتهـا • وابتداء من يناير اعترف بالنقابات باعتبارها الأجهزة المنفذة لسياسة عمالية تشترك فى وضعها بصوت استشارى • وقد قبل الجميع بسهولة أن يكون الهدف الرئيسى المباشر لهذه السياسة ، ومن ثم هدف النقابات ، تنظيم الانتاج وزيادته • ولكنهم أدركوا ببطء أن شرط زيادة الانتاج — أو ايقاف انحداره — هو تنظيم العمل وتنفيذ نظام عمالى مشدد ، وان ذلك سيكون فى الواقع هو المهمة الكبرى للنقابات فى السنوات التالية •

وجاء الاعتراف بهذا المبدأ العسير بطريقة ملتوية • ففى مايو ١٩١٧ كان لنين قد تحدث فى مؤتمر الفلاحين لعموم روسيا عن الحاجة المقبلة

(١) « Vestnik Narodnoko Komissariata Truda » رقم ٢ — ٣ ، ١٩١٨ ص ٢٧ — ٢٨ •

الى «جهاز عمالى» لتجنيد العمال للوحدات الزراعية الكبرى (١) • وفى سبتمبر ١٩١٧ كتب بشكل أكثر عمومية أن « الحياة » قد تخطت الاطار الرأسمالى وجعلت «الخدمة العمالية العامة (الاجبارية) » من مقتضيات اليوم(٢) •وفى عشية الثورة أشار برضا فى فقرة غريبة من« هل يحتفظ البلاشفة بسلطة الدولة ؟»الى أن «احتكار انغلال خلقته الدولة الرأسمالية وهى فى حالة حرب وليس نحن»: وخلقت الدولة الراسمالية ايضا «الخدمة العمالية العامة داخل اطار الرأسمالية ، أى عقوبة عسـكرية للعمال » ؛ وأضاف لنين أن هذه الأدوات الجاهزة سيستولى عليها العمال ويستعملونها ضد الرأسماليين — « وضد الأغنياء عموما » • ان الثورة الفرنسية أعدمت أعداءها بالجيلوتين ، أما الثـورة البرولتارية فسترغمهم على العمل من أجلها • «ومن لا يعمل لن يأكل» ، ثم استطرد لنين قائلا ان «هذه هى القاعدة المبدئية الأولى التى يستطيع سوفيتات مندوبى العمال أن يطبقوها، وسيطبقونها ، عنـدما يصيرون الحـكام » (٣) • بيد أن ما ينطوى عليه هذا الكلام من الأمل فى أن الارغام الذى سيطبق على الرأسماليين لن يحتاج اليه بالنسبة للعمال لم يدم طويلا بعد انتصار الثورة • ولكن العدول عنه علنا لم يكن سهلا • وعندما أنشئت مكاتب مبادلة العمل بمرسوم فى يناير ١٩١٨ جعل استخدام العمال عن طريقها وحدها أمرا الزاميا بالنسبة لأصحاب الأعمال ، أما العمال فلم يكن عليه أى الزام رسمى الا بتقييد أسمائهم فى هذه المكاتب اذا كانوا متعطلين (٤) • وقد تحدث شميدت فى مؤتمر يناير ١٩١٨ عن أولئـك الذين يقـومون « بالتخريب » والذين « يعارضون السياسة التى تتبعها الطبقة العـاملة فى شخص ممثليهـا الحكوميين » ، وقال « اننا لن نستطيع تجنب استخدام القوة لارغامهم على القيام بالعمل الذى يجب أن يقوموا به » (٥) • وفى مقالة كتبها لنين فى نفس الشهر كرر مرة أخرى شعار « ان من لا يعمل لن يأكل » باعتباره « المذهب العملى للاشتراكية » ، وأضاف « العمال الذين يتقاعسون فى العمل » الى الفئات غير الصالحة التى تستحق أن « توضع فى السجن » (٦) • ولكن المقالة لم تنشر ، وظلت المشكلة بلا حل شهرين آخرين •

(١) لنين « دراسات » XX ص ٤١٧ ، وقد صيغ تعبير « الخدمة العمالية » على نسق « الخدمة العسكرية » وظل يحمل باستمرار معنى الخدمة الاجتماعية •
(٢) نفس المرجع XXI ص ٢٣٣ •
(٣) نفس المرجع XXI ص ٢٦٣ — ٢٦٤ •
(٤) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٢١ ، المادة ٣١٩ •
(٥) « Pervyi Vseross. Profess. Soyuzov » (١٩١٨) ص ١٠٨ •
(٦) لنين «دراسات» XXII ص ١٦٦ — ١٦٧ •

وجعلت أزمة برست ليتوفسك وضرورة ايقاف الانحدار السريع للانتاج الزراعى مشكلة النظام المشدد فى العمل وحوافز العمل مشكلة ملحة لا يمكن تجنبها • وطالب المؤتمر السابع للحزب ، الذى قرر فى مارس ١٩١٨ قبول المعاهدة ، باتخاذ « أشد الاجراءات وأكثرها حسما وقوة لرفع مستوى ضبط النفس وانضباط العمال والفلاحين » (١) ، ودعا أيضا المؤتمر الرابع لسوفيتات عموم روسيا الذى صدق على المعاهدة بعد ذلك بأسبوع الى « رفع مستوى نشاط العمال وضبط النفس لديهم » (٢) • وعرضت القضية فى تقرير رفعه ميليوتين للمجلس الاقتصادى جاء فيه « انها مشكلة الخدمة العاملة ، الخدمة العاملة بأوسع معنى للمصطلح ، لا نوع الخدمة العاملة التى تطبق فى الغرب (٣) ، ولا نوع الخدمة الذى تفكر فيه الجماهير هنا والذى يقول ان على الجميع أن يعملوا ، بل الخدمة العاملة كخطة للعمل الخاضع لنظام مشدد وخطة لتنظيم العمل لمصلحة الانتاج » • وأضاف ان مثل هذه الخطة لا يمكن « أن تقوم الا على أساس استقلال جماهير الطبقة العاملة وضبطها لنفسها فى نظام حديدى » (٤) • ولكن المجلس المركزى للنقابات هو الذى أخذ فى نهاية الأمر على عاتقه المسئولية ، وأصدر فى ٣ ابريل ١٩١٨ « قواعد » فيما يتصل بالموضوع بأكمله — أول بيان مفصل للنظام البلشفى الحاكم عن ضبط العمل وحوافزه ، وعن وظيفة النقابات فيما يتعلق بهما • ففى ظروف « الانهيار الاقتصادى » التى تهدد « البرولتاريا بالفناء » تجد النقابات

(١) « VKP(B) v Rezolyutsiyakh » (١٩٤١) I ص ٢٧٨

(٢) « S'ezdy Sovetov RSFSR v Postanovleniyah » (١٩٣٩) ص ٦٩ •

(٣) وكان لارين قد نشر لتوه كتيبا عن الموضوع اعتمد فيه كثيرا على تجربة تجنيد العمال فى المانيا فى وقت الحرب بعنوان « Trudovaya Povinnost i Rabochii Kontrol » ١٩١٨ وظهر مقال فى « Vestnik Narodnoko Komissariata Truda » الرسمية رقم ٢ — ٣ (١٩١٨) ص ٣٨٥ — ٣٨٧ ، وكان الغرض الواضح منها ازالة الانطباع السيىء الذى قد تثيره هذه السابقة •

(٤) ف.ب. ميليوتين « Istoriya Ekonomich. » (١٩٢٩) ص ١٣٧ — ١٣٨ ، ولم نستطع الحصول على سجلات منشورة لهذا الاجتماع للمجلس الاقتصادى • وتبعا لما جاء فى لنين «دراسات» XXII ص ٦٢٢ ، حاشية ١٨٦ ، حضر لنين اجتماعين للمكتب الرئاسى للمجلس الاقتصادى نوقشت فيهما هذه المقترحات • ولم ينته الرأى الى قرار فى ذلك الوقت : هل يترك الامر للنقابات أم لا • ومن بين الاقتراحات التى نوقشت اقتراح خاص « بحسابات العمل » • وقد سئل أيضا « الرأسماليون والمهندسون والفنيون » عن آرائهم فيما يتصل بضبط العمل •

نفسها مرغمة « على تكريس كل جهودها لرفع انتاجية العمل والسعى الدائب لخلق الأسس التى لا غنى عنها لضبط العمل فى المصانع والورش » • ويجب على كل نقابة أن تنشىء لجنة « لتحدد مستويات للانتاجية فى كل مهنة وكل فئة من العمال » • وقد قبل استخدام «العمل بالقطعة » لزيادة انتاجية العمل بشىء من التردد ، وكذلك « وقد تكون المكافآت على زيادة الانتاجية فوق المستوى المقرر اجراء مفيدا ، فى حدود معينة ، لرفع الانتاجية دون ارهاق العامل » • وأخيرا ، اذا رفضت « جماعات مفردة من العمال » الخضوع لنظام النقابة يجوز ، كاجراء أخير ، طردهم من النقابة مع « جميع ما يترتب على ذلك من نتائج »(١).

وسرعان ما أثارت هذه القواعد النقد . وأشارت المعارضة اليسارية بحنق ، فى اطروحتها (٢) التى قرئت فى اجتماع الحزب فى ٤ ابريل ١٩١٨ ، ونشرت بعد ذلك بأسبوعين فى « الكميونيست » ، الى « سياسة عالية وضعت لغرس الانضباط العسكرى بين العمال تحت راية ضبط النفس ، وتطبيق الخدمة العاملة على العمال ، . . والعمل بالقطعة،وزيادة ساعات العمل اليومى الخ»، وذهبت الى أن «تطبيق ضبط العمل،مصحوبا باعادة الرأسماليين الى مراكز الرئاسة فى الانتاج .. يهدد باستعباد الطبقة العاملة ويثير التذمر ، لا بين الراقات المختلفة فحسب ، بل كذلك بين طليعة البروليتاريا » (٣) • وأعلنت جريدة المناشفة ان البلاشفة « يحاولون الغاء يوم الثمانى ساعات وتطبيق العمل بالقطعة وأسلوب تيلور فى العمل تحت راية انقاذ القوى الانتاجية للبلاد » (٤) • — وكان « أسلوب تيلور فى العمل » خطة أمريكية مشهورة فيما مضى لزيادة كفاءة العمال ، وقد وصفه لنين منذ أمد طويل بأنه «استعباد الانسان بواسطة الآلة » (٥) . وواجه لنين هذا التحدى فى اللجنة التنفيذية المركزية • فقال ان « مثقفى البورجوازية الصغيرة المضيعين » هم وحدهم « الذين لا يفهمون أن الصعوبة الرئيسية بالنسبة للاشتراكية هى ضمان ضبط العمل » •

(١) « Narodnoe Khozyaistvo » رقم ٢ ، ١٩١٨ ص ٣٨ •

(٢) فيما يتصل بهذه الاطروحة وكذلك صحيفة المعارضة اليسارية انظر ص ٨٩ — ٩٠ من هذا المجلد •

(٣) جاءت فى : لنين « دراسات » XXII ص ٥٦٩ •

(٤) جاءت فى نفس المرجع XXII ص ٦٢٥ ، حاشية ٢٠١ •

(٥) نفس المرجع XXII ص ٢٤٧ — ٢٤٨ •

« دكتاتورية البرولتاريا التى نقيمهـــا هى ضـــمان النظام والضبط والانتاجية للعمل » (١) .

وفى المشروع الأول للنشرة التى كتبهـــا بعنوان « المهـــام الحالية للسلطة السوفيتية » ردا على المعارضة اليسارية ، تحدث عن « مهمة ضمان أدق تطبيق للانضباط وضبط النفس لدى العمال » ، وأضاف :

« اننا نكون طوبائيين أغبياء اذا نحن تصورنا أن مثل هذه المهمة يمكن تنفيذها فى اليوم التالى لسقوط سلطة البورجوازية ، أى فى المرحلة الأولى من التحول من الرأسمالية الى الاشتراكية ، أو ــ بدون ارغام » (٢)

ولكنه فى النص الذى نشر جعله الحرص أقل صراحة :

« من شروط الانتعاش الاقتصادى تحسين مستوى الضبط بين العمال ودرايتهم بالعمل وسرعة العمل وكثافته وحسن التنظيم ..

« ان أكثر طلائع البرولتاريا الروسية وعيا قد أخذت على عاتقها فعلا تحسين ضبط العمل ... ويجب مساندة هذا العمل ودفعه الى الأمام بكل قوانا . ان العمل بالقطعة يجب أن يطرح على بساط البحث ، وأن يطبق عمليا ويجرب ، فلابد من أن نطبق كثيرا مما هو علمى فى أسلوب تيلور ، ويجب أن تتبع الأجـور الجملة العـــامة للانتاج أو للنتائج فيما يتصل باستخدام السكك الحديدية والنقل المائى .. الخ » (٣) .

ومما هو جدير بالذكر أن أكثر ماثارت ضده المشاعر فى ذلك الوقت لم يكن مشروعات الخدمة العاملة الاجبارية ، بل تطبيق نظام القطعة وصور التمييز الأخرى فى الأجر كحوافز لرفع مستوى الانتاج . فان الأمر هنا لا يتعلق بمبدأ ضبط العمل ، بل بعقيدة المساواة . ان تقسيم العمل فى ظل الرأسمالية هو ، كما جاء فى كلمات البيان الشيوعى ، الذى جعل ان العـــامل « ملحقا بالآلة » . وكان الهـــدف الـــذى يتفق فيه الاشتراكيون هو القضاء على الفوارق بين العمل الصناعى والعمل الزراعى،

(١) نفس المرجع XXII ص ٤٨٦ .

(٢) نفس المرجع XXII ص ٤٢٤ .

(٣) نفس المرجع XXII ص ٤٥٤ . وقد نشر فى موسكو مؤلف بعنوان «نظام تيلور» فى ١٩١٨ ، وقد أشار لنين الى الطبعة الثانية منه فى ١٩٢٢ («دراسات» XXII ص ٣٠٢) .

وبين العمل الفكرى واليدوى ، كمقدمة لاقامة مجتمع المساواة (١) . ومن ثم فان السياسة الاشتراكية يجب أن تقوم على المساواة فى الأجر بين الجميع. وقد أشاد انجلز بكميون باريس لأنه «دفع لجميع موظفيه من أعلاهم الى أدناهم نفس الأجورالتى يتقاضاها العمال الآخرون فقط»، وقال انه لما كانت تربية العامل وتدريبه فى ظل الاشتراكية سيتحمل نفقاتهما المجتمع ، فان العامل الماهر لا حق له قبل الدولة فى المطالبة بأجور أعلى من العامل الأقل مهارة (٢) . بيد أن هذه الحجج بدا أنها تخفى الحد الفاصل بين الامكانيات المباشرة والأهداف النهائيه . وعندما فرق كارل ماركس فى « نقد برنامج جوتا » بين المرحلة العليا والمرحلة الدنيا من « المجتمع الشيوعى » ، جعل من الواضح أن التوزيع فى المرحلة الدنيا سيستمر ، لا على أساس الاحتياجات ، بل على أساس العمل . والى أن يتدفق الانتاج بوفرة كافية تســمح بتحقيق الشيوعية بمبدئها « لكل حسب حاجته » ، فان الأجر المتساوى للعمل المتساوى ، برغم أنه يؤدى الى عدم المساواة حيث ان قدرات الأفراد مختلفة دائما ، هو « الصورة الوحيـــدة التى يمكن تصـــورها للمساواة » (٣) . ومع ذلك فان لنين فى « الدولة والثورة » ، الذى كتب فى عشية ثورة أكتوبر ، جعل من «الأهداف المباشرة» تنظيم لاقتصاد القومى بحيث ان «الفنيين والمديرين والمحاســبين ، وكذلك كل الموظفين ، سيتقاضون مرتبات لا تزيد عن أجر العـــامل » (٤) ، وفى نشرته ، العملية أكثر والنظرية أقل ، « هل يحتفظ البلاشفة بسلطة الدولة ؟ » ، كان من الواضح أنه يفكر فى سياسة مؤقتة من الاستثناء لمبدأ الأجر المتساوى بالنسبة « للخبراء » فقط (٥) .

وكانت نتيجة هذه التعاليم هى خلق شعور قوى جدا بين زعماء البلاشفة ، وأكثر بين الأعضاء البلاشفة العاديين ، ضد التمييز بين صور

(١) ماركس وانجلز «دراســـات» VI ص ٥٨ . وقد وصف لنين في «الدولة والثورة » («دراسات» XXI ص٤٣٦) الاختلافات فى الاجور بأنها «مصدر أســـاسي للتفاوت الاجتماعى المعاصر» وبأن ازالتها شرط لانهاء الدولة .

(٢) ماركس وانجلز « دراسات » XIV ، II ص ٩٣ و XIV ص ٢٠٤ .

(٣) نفس المرجع XV ص ٢٧٤ ــ ٢٧٦ .

(٤) لنين «دراسات» XXI ص ٤٠٤

(٥) نفس المرجع XXI ص ٢٦٣ ، وكان هذا هو أيضا الموقف الذى اتخذ فى برنامج الحزب الذى أقر فى مارس ١٩١٩ «VKP(B) v Rezolyutsiyakh» (١٩٤١) ١ ص ٢٩١) .

العمل المختلفة أو العمال المختلفين ، وبرغم أنها لا تنطوى على مبرر رسمى للمساواة فى الأجور فى المرحلة الأولى من الثورة ، فلا شك أنها جعلت المساواة مثلا أعلى . وقد صدر مرسوم مبكر حدد مرتب قوميسير الشعب بخمسمائة روبل فى الشهر مع اضافة مائة روبل لكل فرد لا يعمل فى أسرته ـ وهو مرتب يقارب الأجر الذى يأخذه عامل المصنع الماهر (١) ، وكانت هناك قاعدة منفذة فى الحزب منذ عدة سنوات تطالب العضو الذى يحصل على مرتبات تزيد عن الحد الأدنى الذى يقرر من وقت لآخر بتسليم ما يزيد عن ذلك الى صندوق الحزب (٢) . ومن جهة نظر الحزب كان المناشفة ، الذين كان أتباعهم من أكثر العمال مهارة ، هم الدعاة الطبيعيون للتفرقة فى الأجور ، والبلاشفة دعاة المساواة . وقد أعلن شيليابنيكوف ، أول قوميسير للعمل ، أن « المبدأ العام » الذى قبلته قوميسيرية الشعب للعمل والمجلس المركزى للنقابات هو « بين العمال المأجورين لا يمكن أن تكون هناك فئات متميزة » وان السياسة المتبعة فى تحديد الأجور وشروط العمل هى « القضاء على كل الفروق بين العمال ذوى الياقات والعمال اليدويين » (٣) .

ولكن لم يتقرر التزام محدد بمساواة الأجور ، كما لم تبذل أية محاولة جدية لتسوية الأجور عمليا . وقد صدر مرسوم فى ١٩ يناير ١٩١٨ بتحديد أجور عمال الصناعات المعدنية فى بتروجراد ، ووضع هذا المرسوم معايير ، براجماسية بشكل غريب ، تطبق فى تحديد الأجور: وتتضمن هذه المعايير الحد الأدنى الضرورى للبقاء ، ودرجة المهارة المهنية التى يتطلبها العمل ، والظروف القاسية أو الخطرة بصفة خاصة فى العمل ، والأهمية النسبية للصناعة فى الاقتصاد القومى .

---

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٣ ، المادة ٤٦ ، وحدد مرسوم فى ٢ يولية ١٩١٨ مرتب قوميسير الشعب بثمانمائة روبل فى الشهر ومرتبات الموظفين السوفيتين الآخرين نزولا حتى ٣٥٠ روبلا ، ولكنه سمح بمرتبات تصل الى ١٢٠٠ روبل « للخبراء » بموافقة مجلس القوميسيرين (نفس المرجع رقم ٤٨ ، مادة ٥٦٧) .

(٢) يبدو أن القاعدة الأصلية لم تنشر قط ، ولكن كثيرا ما أشير اليها فى قرارات الحزب اللاحقة .

(٣) Preditavitelie Birzh Protokoly II Vseross. S'ezda Komissarov Truda i (١٩١٨) ص ١١ . وقد أشير فى المؤتمر الاول لنقابات عموم روسيا فى يناير ١٩١٨ الى مشروع تقدم به لارين «لتحديد الاجور .. من طريق الضرائب حتى لاتزيد من ٦٠٠ روبل فى الشهر » (Pervyi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov ١٩١٨ ص ٨٢) ولكن لم يسمع عنه شىء بعد ذلك .

واختلفت الأجور المحددة على هذه الاسس بنسبة ٣:٢ من أدناها الى أعلاها ، كما خصصت بنود للعمل بالقطعة فى الحالات الاستثنائية وللخصم من الأجور فى حالة عدم تحقيق المعدل المطلوب فى الانتاج وفى حالة النقل الى درجة أدنى فى الحالات التى تثبت فيها عدم الكفاءة (١). وبعد ذلك بأيام قليلة صدر مرسوم عن أجور العمال فى خدمات البريد والتلغراف ووضع لها درجات للعمال المهرة تختلف من ٢١٥ الى ٦٠٠ روبل فى الشهر مع مرتب ٨٠٠ روبل « للمدير » (٢) . وليس هناك شىء غريب فى هذه المعدلات سوى واقعة انها تحددت بمرسوم رسمى . وأيا كانت الحجج التى أثارها بعض منظرى الحزب فان النظام الجديد لم يفكر جديا قط فى تغيير الاختلاف القائم فى الأجور . وكان مثار النقد هو اقتراح استخدام مثل هذه الاختلافات وتعميقها عمدا وعن وعى كحافز لزيادة الانتاج .

لقد وضع المؤتمر الأول للمجالس الاقتصادية لعموم روسيا فى مايو ١٩١٨ صورة عامة للمشاكل الملحة والجدالات التى دارت فى الفترة الأولى من الثورة فى هذا الجانب والجوانب الأخرى فى السياسة الاقتصادية . فقد أعلن تومسكى ، الذى حضر بوصفه مندوب المجلس المركزى للنقابات. أن « كل مهام النقابات فى الوقت الحاضر تتصل اتصالا وثيقا بمهام اعادة الانتاج الذى دمرته الحرب » ، وانتهى الى « أن المجلس الأعلى للاقتصاد القومى والنقابات منظمات متقاربة تماما ، ومتشابكة تماما ، بحيث ان اتباع تكتيك مستقل لكل منهما مستحيل » (٣) . وقاد أوبولنسكى ، الذى كان أول رئيس للمجلس الاقتصادى وأحد أعضاء المعارضة اليسارية الآن ، حملة ضد العمل بالقطعة و « أسلوب تيلور » فى العمل (٤) . وهاجم لوزوفسكى « أسلوب تيلور » باعتباره « نظرية تبنى كل شىء على النخبة الممتازة من العمال وتدعم الارستقراطية العمالية » ، وقال مندوب آخر ، وهو لا يرى فى ذلك ضررا مطلقا ، انه « اذا أخذنا أفضل البلاشفة وعاملناه على أساس القطعة فانه سينتج انتاجا ضخما فوق المعدل » (٥) .

---

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ١٦ ، المادة ٢٤٢ .

(٢) نفس المرجع ، رقم ١٨ ، المادة ٢٦٢ .

(٣) « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » (١٩١٨) ص ١٠ .

(٤) نفس المرجع ص ٦٦ .

(٥) نفس المرجع ص ٧٨ و ٣٩٢ .

وكانت القرارات التى انتهى اليها المؤتمر غير ملتزمة بشىء • فقد أصدر قرارا عن « ادارة الصناعات المؤممة » ينص على أن ثلث أعضاء الادارة يجب أن يعينوا بواسطة النقابات ، كما صدق رسميا على قرار للمجلس المركزى للنقابات عن «رفع انتاجية العمل» يؤكد مبدأ انه «يجب ضمان معدل محدد من الانتاج مقابل الضمان لأجر محدد» ، كما يعترف فى حرص بمبـدأ العمل بالقطعة و « بمكافآت للانتاجية التى تزيد عن المعدل » • وقبلت النقابات ايضا مسئولية وضع « قواعد للنظام الداخلى » وعهدت الى لجان المصانع بمهمة «مراقبة التطبيق الصارم لهذه القواعد مراقبة دقيقة» (١) • لقد كان يتكون فى هذا المؤتمر جو فكرى معين أكثر مما توضع سياسة محددة • ولكن فى صيف ١٩١٨ تعرضت العمليـة التدريجيـة لانقطاع فجائى ، وأدت الحرب الاهلية ونظام شيوعية الحرب الذى نجم عنها الى التعجيل السريع ببلورة الاتجاهات التى كانت لا تزال تنضج ببطء •

(د) التجارة والتوزيع :

ان المشكلة الرئيسية فيما يتصل بالتوزيع فى المجتمعات المتمدينة هى العلاقة بين المدينة والريف دائما • وكانت هذه المشكلة قد ظهرت فعلا فى روسيا وقت الحرب فى صورة ازمة فى الطعام • فقد طبق نظام بطاقات الخبز فى بتروجراد وموسكو منذ صيف ١٩١٦ ، وكانت « طوابير الخبز» من العوامل المهمة فى ثورة فبراير • وقد انشأت الحكومة المؤقتة بسرعة لجنة تموين وأصدرت مرسوما باحتكار الدولة للغلال التى تقرر تسليمها للدولة بأسعار محددة ؛ وفى مايو ١٩١٧ — عندما تألفت حكومة الائتلاف بين الثوريين الاجتماعيين والمناشـفة — حلت محل هذه اللجنة وزارة كاملة للتموين (٢) • ويبدو ان هذه الاجراءات شجعت قيام سوق سوداء واثارت الفلاحين الى احتجاز الغلال انتظارا لاسعار أعلى • ولم تكن وظائف وزارة التموين مقتصرة على ادارة احتكار الغلال وتحديد اسعارها،

---

(١) نفس المرجع ص ٤٧٧ — ٤٧٨ و ٤٨١ — ٤٨٢ •

(٢) « Sobranie Uzakonenii i Rasporyazhenii Vremennogo Pravitel'stva » رقم ٦٠ ، المادة ٣٥٨ ورقم ٢٨٥ المادة ٤٧٨ ورقم ١٠٠٣ ، المادة ٥٧٤ . كثيرا مايشـار الى هذه الوزارة، والقوميسيرية التى خلفتها ، باسم وزارة أو قوميسيرية الطعام ، ولكن اللفظ الروسى (Prodovol'stive) له نفس المعنى الواسع مثل اللفظ الفرنسى (ravitaillement)

بل كان عليها أيضا ان تمد الفـلاحين بما يحتاجونه من ادوات بأسـعار مناسبة مقابل منتجاتهم • وهكذا صدر أمر فى سبتمبر ١٩١٧ باستيلاء على ٦٠ فى المائة من فائض المنسوجات المنتجة بعد سد حاجات الجيش للبدء بعملية تبادل مع الفلاحين (١) • ولم يفلح هذا أيضا ، ثم التجأت الحكومة الى رفع اسعار الغلال الرسمية مرتين تحت ضغط الزراعيين مما ادى الى انتشار التذمر ضدها فى الفترة الاخيرة من وجودها بين سكان المدن الجائعين •

وبين فبراير واكتوبر استغل البلاشفة بطبيعة الحال كل فشل من جانب الحكومة المؤقتة فى تطبيق نظام عادل للتوزيع • وكانت اطروحه لنين فى ابريل ١٩١٧ قد دعت الى سيطرة السوفيتات على التوزيع كما على الانتاج ؛ كما أن « أقوى التكتلات الرأسمالية » التى طولب بفرض « سيطرة الدولة » عليها بالقرار الصادر فى اجتماع ابريل كانت تضم تكتلات صـناعية وتجـارية على السـواء (٢) • ومنذ ذلك الوقت كان التوزيع يقرن عادة بالانتاج باعتبارهما من الأنشطة التى تتطلب سيطرة عامة ، أو سيطرت العمال ، وضم الى « جهازالدولة » ، الذى قال عنه لنين « ليس جهاز دولة بالمعنى الكامل فى ظل الرأسمالية ولكنه سيكون جهاز دولة كامل عندنا ، فى ظل الاشتراكية » (٣) • وفى صبيحة ثورة اكتوبر طالب سوفيت بتروجراد « بسيطرة العمال على انتاج السـلع وتوزيعها » (٤) • كما كان مرسوم ١٤ نوفمبر ١٩١٧ الخاص « بسيطرة العمال » ينطبق اسما على المشروعات المشتغلة بالتوزيع كما ينطبق على تلك المشتغلة بالانتاج • ولكن المرسوم باكمله كان موجها بوضوح فى أذهان واضعيه الى العمال فى المصانع، مثله فى ذلك مثل بيانات الحزب فى الفترة السـابقة على الثـورة ؛ فالمستخدمين فى محال البيع ومشروعات التوزيع الاخرى لم يكونوا عمالا بالمعنى الضيق للكلمة ولم يكونوا منظمين على هذا الاساس ، كما ان البلاشفة لم يكن لهم أنصار كثيرون بينهم • وقد استمر موظفو وزارة التموين القديمة يدعون أنهم يتلقون أوامرهم من مجلس التموين الذى كانت الحكومة المؤقتة قد أنشأته ، وظلوا يرفضون

---

(١) ب.ز. لياشنكو « Istoriya Narodnogo Khoz. SSSR » II (١٩٤٨) ص ٦٧٦ •

(٢) « VKP(B) v Rezol. » (١٩٤١) I ص ٢٣٧ •

(٣) لنين «دراسات» XXI ص ٢٦٠ •

(٤) نفس المرجع XXII ص ٦ •

الاعتراف بقوميسير الشعب للتموين الذى عين مؤخرا (١) . وكان النظام الجديد يواجهه انهيار يكاد يكون كاملا فى جهاز التوزيع القائم ، التجارى والرسمى ، وهو فى موقف لم يكن فى وسعه بعد أن ينشىء جهازا جديدا خاصا به .

وبرغم بساطة المشكلة ووضوحها فان حلها لم يكن سهلا . ولم يكن القرار الذى صدر بعد الثورة بثلاثة أيام بجعل السلطات البلدية مسئولة عن توزيع الطعام ، و « السلع الضرورية جدا » ، ويمنحها السيطرة على محال بيع الأغذية والمطاعم ومطاحن الدقيق فى كل المدن التى يزيد عدد سكانها عن ١٠٠٠٠ ، لم يكن هذا المرسوم أكثر من مجرد بادرة (٢) ؛ لأن النقص ، كما تدل كل الدلائل ، لم يكن مرجعه عيبا فى التوزيع داخل المدن ولكن عدم ورود الأغذية من الريف الى المدن. وقد صدر بيان الى الجيش كشف عن مدى القلق الذى أحس به مجلس القوميسيرين بسبب انهيار أجهزة التوزيع فى الجبهة :

« ليس هناك أى نقص فى الطعام فى البلاد . ان اصحاب الأراضى، والكولاك والتجار اخفوا كميات كبيرة من الطعام . ويساعد كبار موظفى الدولة والمستخدمين فى السكك الحديدية والبنوك البورجوازية ضد الجنود ، والعمال والفلاحين .. ويرفض مديرو البنوك ان يمنحوا الحكومة السوفيتية نقودا للحصول على الأغذية » (٣) .

ووعد البيان باتخاذ « اجراءات قوية جدا » ضد « المضاربين واللصوص ونهازى الفرص والموظفين انصار الثورة المضادة » ، وصدر قرار يهدد مثل هؤلاء الاشخاص « بالاعتقال والحبس فى السجون » بواسطة اللجنة العسكرية الثورية (٤) . ولكن نغمة هذه البيانات كانت توحى بان ايجاد كبش الفداء أسهل بكثير من ايجاد العلاجات . فالمضاربة مرض متفش فى جميع فترات التحلل السياسى والاقتصادى ، وكان أول قرار اقتصادى اصدرته الثورة الفرنسية موجه ضد المضاربين الذين يخفون المؤن . وقبل نهاية ١٩١٧ كانت الصحف قد بدأت تهتم بظاهرة

---

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٥ ، المادة ٨٨

(٢) نفس المرجع رقم ١ (الطبعة الثانية) المادة ٩ ، وانظر كذلك Protokoly Zasedanii v Ts IK2 Sozyva (١٩١٨) ص ٥ — ٦ .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٣ ، المادة ٢٩ .

(٤) نفس المرجع رقم ٣ ، المادة ٣٣ ، وسرعان ماستولد اللجنة العسكرية الثورية « تشيكا » . (المجلد الاول ص ١٥٨) .

جديدة هى « التهريب فى الزكائب » وتصف اعمال «المهربين فى الزكائب» bagmen الذين يطوفون فى الريف ويشترون الأغذية من الفلاحين ويحملونها فى زكائب الى المدن حيث يبيعونها بأفدح الأسعار (١) . وفى ٢٤ ديسمبر ١٩١٧ صدر مرسوم من اللجنة المركزية التنفيذية للسوفيت يتضمن القرار الذى أصدره المؤتمر الثانى لسوفيتات عموم روسيا وينص على انشاء لجنة تموين لعموم روسيا تلحق بمجلس القوميسيرين ، مع لجان تموين محلية ملحقة بالسوفيتات المحلية ومسئولة أمامها (٢) . ولكن هذا كان مجرد مثال آخر على محاولة مواجهة الأزمة بانشاء جهاز على الورق لا يمكن ان يكون فعالا .

وكان انهيار التوزيع أكثر مدعاة للقلق من الهبوط فى الانتاج وأصعب فى العلاج . فبعد ثلاثة أعوام من الحرب كان الفلاح الروسى يتلهف على المنسوجات والادوات والسلع الاستهلاكية من كل نوع تقريبا . كما ان نقص البضائع لم يكن فى ذلك الوقت العقبة الاولى . فكثير من المصانع كانت لا تزال تشكو من تراكم البضائع (٣) . ان ما حدث واضح تماما . فالثورة اعقبها انقطاع عام فى العلاقات التجارية المألوفة ، وكانت المحاولات المتعجلة من جانب النظام الجديد لتكوين اجهزة رسمية للتوزيع غير مجدية ، فبين ديسمبر ١٩١٧ ومارس ١٩١٨ صدرت سلسلة من المراسيم تعطى لأجهزة رسمية احتكار بيع وشراء المنسوجات ومواد التموين بصفة عامة والكبريت والشمع والأرز والقهوة والملح (٤) . وصدر مرسوم آخر يجعل جميع مخازن الغلال ملكا للدولة (٥) . وحاولت الحكومة التغلب على تضخم العملة باتباع نفس الطرق التى كان زعماؤها قد هاجموها بشدة عندما اتبعتها الحكومة المؤقتة ، اذ زيدت الاسعار

---

(١) أوردها بونيان وفيشر «الثورة البلشفية ١٩١٧ — ١٩١٨» ص ٣٣٠ . وتبعا لما يقوله ل . كريتسمان بدات هذه الظاهرة بعد تطبيق احتكار الغلال بواسطة الحكومة المؤقتة .

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ١٢ ، المادة ١٨١ .

(٣) انظر ص ٧٢ من هذا المجلد ، وفى مارس ١٩١٨ كانت مخزونات البضائع المعدنية لاتزال تتراكم «برغم زيادة الطلب على العرض بشكل واضح» ، وكانت ٦٠ فى المائة من المبيعات تتم فى السوق السوداء (« Byulleteni Vysshego Soveta Narodnogo Khozyaistva » رقم ١ ، ابريل ١٩١٨ ص ٤٤ — ٤٥) .

(٤) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٩ ، المادة ١٣٤ ورقم ١٢ ، المادة ١٨١ ورقم ٢٩ ، المادة ٣٨٥ .

(٥) نفس المرجع رقم ٢٥ ، المادة ٣٤٤ .

المحددة للغلال مرتين تحت الضغط فى الستة الشهور الأولى (١) • وفى ١٦ فبراير ١٩١٨ اعلنت « حملة لا هوادة فيها على المهربين فى الزكائب»، وصدرت تعليمات الى السوفيتات المحلية وكل تنظيمات السكك الحديدية بالقبض عليهم «وقتلهم روميا بالرصاص فورا اذا قاوموا بالسلاح» (٢)• وبعد ذلك بأسبوعين طالب لينين بغضب « أن تنظف السكك الحديدية من مهربى الزكائب والخطافين » ووصف مهربى الزكائب بأنهم « المضاربون ، مهربو البضائع ، خارقوا احتكار الغلال » وأنهم « عدونا الأكبر فى الداخل » (٣) • ولكن حنقه الرسمى لم يجد فتيلا • فلم يكن لدى الحكومة كميات السلع التى يمكن ان تسيطر عليها وتوزعها ؛ وهبطت معدلات تموين الطعام فى المدن الى ما دون مستوى حد البقاء ؛ والسوق السوداء وحدها هى التى جعلت الحياة ممكنة بجلب كميات قليلة باسعار فاحشة • بيد أن الجهود الرسمية لم تضعف • فقد خصص مجلس القوميسيرين فى ٢٥ مارس ١٩١٨ اكثر من ألف مليون روبل كرصيد لشراء البضائع التى تباع للفلاحين فى مقابل الغلال (٤) • وأخيرا صدر فى ٢ ابريل ١٩١٨ قرار ، هو اول محاولة منظمة من جانب النظام الجديد لعلاج مشكلة التوزيع ككل ، يعطى قوميسيرية الشعب للتموين صلاحية الحصول على البضائع الاستهلاكية من جميع الانواع ، من قطع الملابس الى المسمار وحدوة الحصان لمبادلتها مع الفلاحين مقابل غلال والمواد الغذائية الاخرى • وتقوم بالتوزيع الأجهزة المحلية لقوميسيرية التموين او المنظمات التى ترخص لها به ، ولكن يجب جذب فقراء الفلاحين فى اعمال التوزيع ، لضمان ان يحصل « السكان المحتاجون » على نصيبهم• وهكذا كان لهذا التشريع أساس طبقى قد يتعارض بسهولة مع أغراضه

---

(١) قارن متحدث فى المؤتمر الاول للمجالس الاقتصادية لعموم روسيا نسبةالزيادة فى خبز الشعير ، وهو الغذاء الرئيسى فى المدن : فبين أوائل ١٩١٦ ، وثورة فبراير ارتفع ١٧٠ فى المائة ، وبين ثورة فبراير وثورة أكتوبر ارتفع ٢٥٨ فى المائة وبين ثورة أكتوبر ومايو ١٩١٨ ارتفع ١٨١ فى المائة ، بحيث صار مجموع الزيادة ٨٠٠ فى المائة منذ يناير ١٩١٦ • « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ١٩١٨ ص ٣٨٤) •

(٢) أوردها ل • كريتسمان المرجع السابق ص ١٣٦ •

(٣) لنين «دراسات» XXII ص ٣٠٥ و ٥١٤ ، وقد وصف لنين بعد ذلك بمدة مهربى الزكائب بأنهم « مخلوقات تدربنا أحسن تدريب على الشئون الاقتصادية » بصرف النظر عن النظرية الاقتصادية أو السياسية» (نفس المرجع XXIV ص ٤١)

(٤) نفس المرجع XXIV ص ٧٤٤ حاشية ٣١ •

الاقتصادية (١) • ومن المشكوك فيه ان هذه المراسيم كانت أكثر جدوى من سابقاتها • فسلطة الاجهزة السوفيتية لم تكن قد تجاوزت كثيرا بعد حدود المدن الكبرى • ولم تكن هناك بعد أية لجان تموين فعالة تقريبا •

وفى هذه الاثناء كانت هناك محاولة أخرى ، أكثر جدوى فى النهاية، تبذل فى حل المشكلة • فقد كانت الحركة التعاونية قد انتشرت على نطاق واسع فى روسيا ، حيث اتخذت ثلاث صور ـ تعاونيات المنتجين ، تضم الزراعة والحرف الريفية ، وتعاونيات ائتمان وتعاونيات استهلاكية • وكانت كلها ذات طابع لا سياسى بوضوح ، ولكن تعاونيات المنتجين والائتمان ، وكانت فى الريف فقط تقريبا ، ارتبطت بالثوريين الاجتماعيين ، وارتبطت التعاونيات الاستهلاكية ، التى كان معظمها فى المدن ، بالمناشفة • وكان لنين فى مؤلف مبكر قد عبر عن ازدرائه لبنوك الفلاحين « والائتمان الرخيص » ، التى كان الثوريون الاجتماعيون يدعون اليها ، على أساس انها « لاتقوى البورجوازية فحسب ، بل تنميها » (٢) ، كما كان الاشتراكيون ينظرون بعين الريبة تقليديا الى تعاونيات المنتجين على انها تجنح الى الانحدار الى مشروعات رأسمالية • وكان لنين فى ١٩١٠ قد وضع قرار مشروع لمؤتمر كوبنهاجن للدولة الثانية يصف تعاونيات المنتجين بانها تكون « ذات أهمية فى صراع الطبقة العاملة اذا كانت جزءا لا يتجزأ من تعاونيات استهلاكية » ، ولكنه وافق باحتياط على التعاونيات الاستهلاكية (٣) • وقد اتجه البلاشفة الآن الى التعاونيات الاستهلاكية الروسية • وكانت تنقسم الى فئتين ـ تعاونيات عمالية تتركز حول المصانع ، وتعاونيات عامة ترعاها فى الغالب البورجوازية الصغيرة • وكانت الثورة الروسية قد دعمت نمو التعاونيات العمالية • ويقال انه كانت هناك جمعية تعاونية متحدة لعمال المصانع فى موسكو تضم ٢٠٠٫٠٠٠ عضو ، وان عدد اعضاء جمعية العمال

---

(١) Sobranie Uzakonenii رقم ٣٠ ، المادة ٣٩٨ • وكان المجلس الاقتصادى قد اقترح أن يكون التوزيعفى يد المجالس الاقتصادية وفروعهاالمحلية، واستقر رأى مجلس القوميسيرين فى صالح قوميسيرية التموين باعتبارها الجهاز المختص بجمع الغلال • وهكذا كان مرسوم ٢ ابريل ١٩١٨ بداية ظهور قوميسيرية التموين بوصفها الجهاز المختص بالتجارة الداخلية والتوزيع • وظل تحديد الاسعار مسئولية مشتركة بينها وبين المجلس الاقتصادى « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ص ٤٧) •

(٢) لنين «دراسات» I ص ١٤٣ •

(٣) فيما يتصل بمشروع القرار أنظر نفس المرجع XIV ص ٤٣٤ ـ ٤٣٥ ، وفيما يتصل بتعليقات لينين أنظر نفس المرجع XIV ص ٣٥٧ ـ ٣٦٢ •

التعاونية فى بتروجراد كان ٣٥٫٠٠٠ ٠ وفى اغسطس ١٩١٧ أصدر مؤتمر فى بتروجراد قرارا بانشاء جهاز مركزى خاص لتعاونيات العمال (١)٠ بيد ان هذا القرار ظل ميتا فيما يبدو ٠ وفى وقت ثورة أكتوبر كان هناك بين ٢٠ و ٢٥ ألفا من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية من جميع الأنواع تضم ٧ أو ٨ ملايين عضوا (٢) ، متجمعة حول جهاز مركزى قوى ٠

وبدأت الحركة عندما وضع لنين ، أثناء اعتكافه فى فنلندا فى الأيام الاخيرة من ١٩١٧ ، مشروع خطة ساذجة الى حد ما لتجميع السكان كلهم فى جمعيات استهلاكية محلية ٠ وتلحق بكل جمعية لجنة مشتروات ، ويكون لهذه الجمعيات واللجان احتكار التجارة فى البضائع الاستهلاكية٠ ولكن المشروع كان يقوم على نية الاستيلاء على التعاونيات القائمة لخلق هذا الجهاز « جميع الجمعيات التعاونيات الموجودة أممت وملزمة بأن تضم الى عضويتها كل سكان الجهة التى تشغلها » (٣) ٠ وفى يناير ١٩١٨ نشرت هذه الخطة بواسطة قوميسيرية التموين فى صورة مشروع مرسوم ، ويدل هذا الأسلوب فى الدخول الى الموضوع على ان المعارضة المتوقعة كانت قوية وان الحكومةالسوفيتية لم تشعر بالقوة الكافية لتنفيذ سياستها بضربة واحدة ٠ واستمرت المفارضات مع التعاونيات قرابة ثلاثة اشهر ٠ وفى نظر البلاشفة كان مركز التعاونيات والموقف الصحيح تجاهها قد « تغير بصورة جذرية منذ أن استولت البروليتاريا على سلطة الدولة » ٠ ولكن لم يتم الوصول الى ما وصفه لنين بأنه « حل وسط مع التعاونيات البورجوازية والتعاونياتالعمالية التى تتمسكبوجهة النظر البورجوازية» الا بعد أزمة برست ليتوفسك (٤) ٠ وفى ١١ ابريل ١٩١٨ نوقش الاتفاق وأقر فى اللجنة التنفيذية المركزية ، وهناك أيضا وصف بأنه « قرار بحل وسط تشوبه عيوب كبيرة » (٥) ٠ وكانت هذه العبارات الاعتذارية دليلا على قوة تنظيم استطاع أن يقاتل معركة أخيرة ضد حكومة لم تكن واثقة من قوتها بعد ٠ وبمقتضى المرسوم الذى صدر تفتح

---

(١) ا ٠ فاكتر « Die Russ. Genossenschatsbewegung 1865-1921 » ١٩٢٢ ص ١١٤ – ١١٥

(٢) لينين «دراسات» XXII ص ٤٥١ يحدد عدد الاعضاء «باكثر من ١٠ مليون»

(٣) نفس المرجع XXII ص ١٧٢ – ١٧٣ ٠

(٤) نفس المرجع XXII ص ٤٢٣ – ٤٥٢ ٠

(٥) Protokoly Zasedanie VTs IK4 Sozyva (١٩٢٠) ص ١٠٤ ٠

التعاونيات الاستهلاكية ابوابها للجميع لتخدم السكان كلهم ، ومن الناحية الاخرى لا تترك العضوية حرة واوتوماتيكية ، وان كان الفقراء يسمح لهم بالدخول مقابل مبلغ اسمى ٠ وكذلك لم تحظ التعاونيات باحتكار فى تجارة البضائع الاستهلاكية كما تصور لنين فى مشروعه ٠ فالمشروعات التجارية الخاصة معترف بها أيضا ، وان كان ذلك « كحافز للآخرين للانضمام الى التعاونيات » (١) ٠ وفرضت ضريبة مبيعات عامة يحق لأعضاء التعاونيات استرجاعها من تعاونياتهم فى نهاية كل عام (٢) ٠ وفى أية منطقة تستطيع جمعيتان تعاونيتان أن تعملا ، ولكن اثنتين فقط لا أكثر ، احداهما جمعية تعاونية « للمواطنين عموما » والأخرى من « تعاونيات الطبقة العاملة » ٠ وكانت هذه التفرقة قائمة على الموجود فعلا ٠ واخيرا تخضع التعاونيات ، مثل المشروعات التجارية الخاصة ،للقواعد التىيضعها المجلسالاقتصادى ولتفتيشه وسيطرته(٣)٠ وانشأ المجلس الاقتصادى قسما خاصا به يتألف من ثلاثة اعضاء منمكتبه الرئاسى وممثل لوزارة التموين وثلاثة ممثلين للتعاونيات يختص بهذه الشئون (٤) ٠ وقد وضع هذا المرسوم التعاونيات داخل اطار السلطة السوفيتية بصورة فعالة ٠ ففى حين يبدو أنه يدعمها بزيادة عضويتها وبتفضيلها على حساب التاجر الخاص ، جعلها مسئولة امام جهاز منأجهزة الحكم السوفييتى ومعتمدة عليه ؛ وكان المجلس الاقتصادى كفيلا بأن يجعل هذا الاعتماد حقيقيا من خلال عملية تنفيذ المرسوم ٠

وفى ظروف الانهيار السائد فى ربيع ١٩١٨ لم تكن لمرسوم التعاونيات نتيجة كبيرة فى حل مشكلة التجارة والتوزيع بين المصانع الروسية والمزارع الروسية ٠ ولكنه ادخل عنصرا جديدا من الارتباك فى التنافس بين المجلس الاقتصادى ووزارة التموين ٠ فقد جعل المرسوم

---

(١) « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » (١٩١٨) ص ٤٣٧ ٠

(٢) وطبقا لما يقوله موظف سابق فى التعاونيات اضطرت التعاونيات لاعادة ضريبة المبيعات التى قدرها ٥ فى المائة لاعضائها مع انها كانت هى نفسها التى تدفع الضريبة للدولة ، حيث أن الضريبة كانت فى الواقع تدفع مرتين (أ ٠ فاكتر ، المرجع السابق (١٩٢٩) ص ١٠٦ – ١٠٧) ٠

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٣٢ ، المادة ٤١٨ ٠

(٤) « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » (١٩١٨) ص ٤٣٦ ٠

التعاونيات مسئولة امام المجلس الاقتصادى لا امام القوميسيرية . ومع ذلك فقد كان الاتجاه العام فى ذلك الوقت نحو تقسيم للوظائف يمنح السيطرة على الانتاج للمجلس الاقتصادى والسيطرة على التوزيع لقوميسيرية التموين . فالمرسوم الذى أطلق عليه « دكتاتورية الطعام » الصادر فى ٩ مايو ١٩١٨ اعترف بقوميسيرية التموين بوصفها « المؤسسة الوحيدة » التى يجب ان تتركز فيها جميع « التصرفات ذات الطابع التموينى » ، ووضع كل أجهزة التموين المحلية تحت سلطتها (١) . ولم يشر هذا المرسوم الى المجلس الاقتصادى أو الى التعاونيات . وصدر مرسوم آخر فى ٢٧ مايو ١٩١٨ عن « اعادة تنظيم قوميسيرية الشعب للتموين وأجهزة التموين المحلية » كان غرضه المعلن « توحيد تموين السكان بجميع السلع الضرورية ، وتنظيم توزيع هذه السلع على نطاق الدولة والتمهيد لتأميم تجارة المواد الضرورية ، فى جهاز واحد ». وكان يتضمن بنودا تنص على أن تحديد اسعار المواد الضرورية من اختصاص المجلس الاقتصادى « مع » قوميسيرية التموين ، وأن « التوزيع بين السكان تقوم به تنظيمات محلية للتموين بالاشتراك مع الجمعيات التعاونية » . وتألف مجلس للتموين ملحق بقوميسيرية التموين يضم ممثلين للمجلس الاقتصادى . ومع ذلك فقد كان الجزء الأكبر من المرسوم مشغولا بتعريفات لدستور لجان التموين المحلية التابعة لقوميسيرية التموين وصلاحياتها دون اعتبار لأية تنظيمات أخرى تعمل فى هذا الميدان ؛ ولم تكن النية فى تركيز السلطة على جميع صور التوزيع فى يد قوميسيرية التموين خافية على أحد (٢) .

ودارت أول مناقشة كبيرة حول القضية الكبرى الخاصة بالتجارة والتبادل بين المدينة والريف فى المؤتمر الأول للمجالس الاقتصادية لعموم روسيا فى آخر مايو ١٩١٨ (٣) . وقد أثارت عدة مشاكل محيرة . لقد كان الجميع يعرفون أن التجارة تكاد تكون متوقفة عن طريق الأجهزة الرسمية وبالاسعار الرسمية، وان التوزيع صار فى ايدى «مهربى الزكائب» والتجار المهربين الآخرين الذين يعقدون صفقات المبادلة العينية أو باسعار

(١) أنظر ص ٥١ — ٥٢ من هذا المجلد .

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٣٨ ، المادة ٤٩٨ .

(٣) « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » (١٩١٨) ص ٢٩١ — ٢٩٦ و ٣٩٥ — ٤٣٦ ، وقد صدر مرسوم ٢٧ مايو ١٩١٨ أثناء انعقاد المؤتمر ولكن لم يجىء له ذكر فيه .

لا علاقة بينها وبين الأسعار الرسمية . ولكن أولئك الذين حاولوا تشخيص المرض تقدموا بتفسيرين . فذهب البعض الى ان الأمر راجع ببساطة الى انهيار جهاز التوزيع بسبب اختفاء المشروعات أو الافراد الذين كانوا يسيرون هذا الجهاز فى ظل النظام الرأسمالى السابق . وقال البعض ان المشكلة أساسا مشكلة نقدية . فالاسعار الرسمية التى حددتها الحكومة لكل من الغلال والمواد الضرورية لا تتفق مع التضخم فى العملة الناتج عن زيادة اصدار أوراق النقد . بيد ان اولئك الذين اتفقوا على التفسير الثانى اختلفوا حول العلاج المقترح . فطالب البعض برفع الأسعار لتساير قيمة العملة المنحطة ؛ وطالب الآخرون بسياسة انكماشية بخفض الأسعار والاقلال من اصدار العملة لرفع قيمتها (١) . وكان التفسير الثانى الذى يعزو الانهيار الى اسباب نقدية يبدو مقنعا تماما . ولكن لما كان اولئك الذين يقولون به منقسمين على أنفسهم ، ولما كانت الزيادة فى الاسعار أو الحد من اصدار العملة غير ممكن من الناحية العملية سياسيا فى الشهور الاولى من ١٩١٨ ، فان التفسير الأول القائم على ان اصلاح العيب يتم بالتنظيم الأفضل هو الذى حظى بالقبول الرسمى وأثر فى السياسة فى ذلك الوقت . وكشف قرار المؤتمر عن غيرته من تدخل قوميسرية التموين فى ميدان التوزيع ، ولكنه لم يتقدم بأى اقتراح . وكان أكثر اقتراحاته جدة هو ، لما كانت « المنظمات التجارية الخاصة قد دمرت أو شلت أو انشغلت بالمضاربات »، وبالنظر الى « التوقف الكامل تقريبا لعملية التبادل الذى يهدد بخراب البلاد » ، فانه ينبغى القيام بمحاولة لاستخدام المشروعات التجارية الخاصة « تحت اشراف اجهزة الدولة وسيطرتها ، ويفضل أن يتم ذلك على أساس العمولة » (٢) .

واهتم المؤتمر فى نفس الوقت بتأكيد سلطة المجلس الاقتصادى الأعلى على التعاونيات . فاصدر قرارا يؤكد ان «نشاط التعاونيات يجب أن ينسق مع المنظمات السوفيتية ويرتبط بها ارتباطا وثيقا » ، وان تشمل هذه العملية تعاونيات الائتمان والتعاونيات الزراعية الى جانب التعاونيات الاستهلاكية ؛ وانه من الضرورى تحويل التعاونيات الى منظمات عامة تستوعب السكان كلهم لضمان « التوزيع الاجتماعى لمنتجات ومواد الاستهلاك الجماهيرى »، وان تمارس المجالس الاقتصادية الاقليمية والمحلية

(١) « Trudy I Vseross. S'ezda Sov. Narod. Khoz. » (١٩١٨) ص ٢٩١ — ٢٩٦ و ٣٩٥ — ٤٣٦ .

(٢) نفس المرجع ص ٤٨٣ — ٤٨٤ .

اشرافا عاما على الحركة التعاونية تحت توجيه المجلس الاقتصادى الأعلى (١) . وكانت النية العامة فى تحويل التعاونيات الى أدوات للسياسة السوفيتية واضحة تماما . ولكن القدرة على وضع أى نظام متسق للتوزيع كانت لا تزال غير موجودة وظلت العلاقة بين المجالس الاقتصادية المحلية ولجان التموين المحلية التابعة لقوميسيرية التموين غير محددة بوضوح مثل علاقات أى منها بالسوفيت المحلى . ولا شك أن الاحساس بالتنافس بين الادارات المختلفة فى موسكو كان حادا ، وفى الجهات المحلية كان الاحتكاك كثيرا بين لجان التموين والتعاونيات (٢) ، التى كانت تتمتع برعاية المجلس الاقتصادى الأعلى . وما كان من الممكن تجنب الصدام الجدى لو أن المجلس الاقتصادى أو وزارة تموين استطاع عمليا ان يمارس اية سيطرة فعالة على التوزيع ، أو لو أن المجالس الاقتصادية المحلية أو لجان التموين المحلية كان لديها الوقت الكافى لتكوين جذور فى الاقتصاد فى الريف . ولكن هذه المؤسسات الجديدة كانت لاتزال جنينية ، وكثير منها لم يكن له وجود الا على الورق — اذا كان له اى وجود . وعندما جرفت الحرب الأهلية البلاد صرف النظر بسرعة عن جهاز التبادل والتوزيع الذى انشاته المراسيم الأخير باكمله ؛ وظلت الوسيلة الفعالة الوحيدة فترة ما لاستخلاص الغلال من أيدى الفلاحين هى « الفرق الحديدية » المؤلفة من عمال المدن والمصانع تساعدها لجان فقراء الفلاحين المحلية . وكانت أجهزة التموين الوحيدة التى استطاعت بفضل امتداد جذورها مع الوقت أن تقاوم التيار الى حد ما هى التعاونيات . ففى الفترة التالية صارت التعاونيات ، التى أدمجت بالقوة وبشدة بالسلطة السوفيتية هى الأدوات الرئيسية للسياسة السوفيتية فى التوزيع .

وفى حين كانت السيطرة السوفيتية على التجارة الداخلية تتقدم متعثرة وعن طريق كثير من الحلول الوسط والنكسات ، كانت التجارة الخارجية الميدان الوحيد بين ميادين النشاط الاقتصادى الذى تم فيه بلوغ الصورة النهائية للتنظيم — احتكار كامل للدولة — فى ستة شهور من ثورة اكتوبر دون اية مراحل متوسطة تقريبا . ولم يكن الفضل فى هذا النمو السريع لأى مفهوم مذهبى مسبق — فمن العسير ان يجد المرء أى بيانات بلشفية قبل الثورة عن التجارة الخارجية — بل لظروف خاصة معينة . وكانت التجارة الخارجية الروسية قبل ١٩١٤

(١) نفس المرجع ص ٤٨٢ — ٤٨٥

(٢) نفس المرجع ص ٤٢٩ .

تتسم بزيادة كبيرة فى الصادرات على الواردات ، حيث كانت روسيا تدفع مقابل الخدمات التى قدمها الرأسماليون الغربيون . وتوقفت أثناء الحرب التجارة مع المانيا ، أكبر شركاء روسيا فى التجارة ، تماما ؛ وكانت التجارة مع بقية العالم محدودة بسبب الظروف التى قيدت التجارة فى كل مكان وكذلك بسبب الصعوبات الخاصة فى الوصول الى روسيا ، كما ان انتاج روسيا الذى هبط جدا ، سواء فى الطعام أو المواد الأولية أو البضائع المصنعة ، كانت تمتصه كله الحرب ، بحيث لم يبق شىء للتصدير . وفى هذه الظروف كانت التجارة الخارجية الروسية فى ١٩١٦ قد انحدرت الى كميات محدودة ، وتتألف فى الغالب من امدادات ترسل الى روسيا من حلفائها ، بحيث ان الميزان التجارى فيما بقى كان سلبيا بشدة . وعندما اوقف سيل الامدادات الى روسيا بعد ثورة اكتوبر ١٩١٧ — وقد اقيم حصار كامل بعد معاهدة برست ليتوفسك — توقفت التجارة مع العالم الخارجى تقريبا .

وكان انقطاع التجارة الخارجية يمثل فى نظر البلاشفة رمز عزلتهم فى عالم معاد . وهناك عوامل خاصة اخرى جعلت فى مكنة الحكومة السوفيتية ان تتبع سياسة راديكالية فى هذا الميدان أيسر من الميادين الاخرى . فقبل ١٩١٤ كان قسم كبير من التجارة الخارجية الروسية تقوم به بيوت أجنبية لها فروع فى بتروجراد وموسكو ؛ وكان عدد كبير من هذه البيوت ألمانيا أو تستخدم عملاء ألمانا اختفوا وقت اندلاع الحرب. وأثناء الحرب وقعت تجارة روسيا الخارجية المتضائلة تحت السيطرة الحكومية أكثر فأكثر . وعندما قامت ثورة اكتوبر كانت المصالح الخاصة فى هذا الميدان قد اختفت أو ضعفت بسبب الحرب وصارت معرضة لأى هجوم .

وقد نمت سياسة التجارة الخارجية السوفيتية ، مثل السياسة الصناعية السوفيتية ، فى ظل كثير من العوامل التى أثرت فى سياسات الدول المحاربة كلها أثناء الحرب . فقبل ١٩١٤ كانت الحكومات ، رغبة منها فى دعم مكاسب مصانعها وتجارها ، تهتم اساسا بتشجيع الصادرات والحد من الواردات التى قد تنافس المنتجات القومية. وكشفت الحرب فى كل مكان عن مصلحة قومية أوسع تتعارض مع المصالح الفردية التى كانت تنظم التجارة الدولية بنفسها . فسياسة الحكومات صارت الآن هى استيراد اكبر قدر ممكن من السلع الضرورية بصورة أو اخرى لسير الحرب وتخفيض الصادر الى أقل قدر ضرورى لتمويل الواردات التى لا غنى عنها . فقد كانت الواردات والصادرات على السواء تخضع لعملية

انتقائية تمليها الاعتبارات العامة للمصلحة القومية وليست المكاسب التى تعود على الافراد . وكانت هذه الاهداف تحقق بواسطة خطة من سيطرة الحكومة تتفق مع الخطة السائدة « لرأسمالية الدولة » فى الصناعة وتصحبها بالضرورة . واذا كانت روسيا السوفيتية قد سارت فى سياسة السيطرة على التجارة الخارجية الجديدة الى نهايتها المنطقية ، فى حين نبذتها الدول الرأسمالية فى تردد عندما انتهت الأزمة المباشرة ، فان ذلك انما يرجع جزئيا فقط للتأكيد الذى حظيت به هذه السياسة من النظرية الاشتراكية ، ولكنه يرجع أساسا الى الضعف الشديد للاقتصاد السوفيتى الذى جعل هذه السياسة ضرورية لدعمه .

وقد اعتبرت السياسة السوفيتية فى التجارة الخارجية أولا اجراء دفاعيا . فبعد ثورة اكتوبر بايام قليلة ابلغ الملحق العسكرى الامريكى فى بتروجراد هيئة اركان الحرب انه « اذا استمر البلاشفة فى السلطة ونفذوا برنامجهم فى الصلح مع المانيا فان الحظر الحالى على الصادرات الى روسيا سيستمر نافذ المفعول » (١) ، وردت « ازفستيا » بغضب أن « أثرياء شمال امريكا على استعداد لمبادلة القاطرات برءوس الجنود الروس » (٢) . وفى ظروف الشدة القاسية التى فرضها الحظر على روسيا كان من الضرورى جدا البحث عن حماية ضد اعداء النظام فى الداخل الذين قد يكون من مصلحتهم استنزاف الارصدة الروسية الضئيلة لصالح عملائهم الأجانب، من ناحية ، أو يعملون من ناحية أخرى على استيراد السلع التى يمكن استيرادها بربح كبير من الخارج بدلا من استيراد السلع التى يحتاج اليها المجتمع بالحاح شديد . وكان أول مرسوم للمجلس الاقتصادى الاعلى ، الصادر فى ٥ ديسمبر ١٩١٧ ، محاولة لوضع مبادىء قيود التصدير والاستيراد . فالاغذية « بما فيها شحنات الشاى والأطعمة الأخرى الموجودة فعلا فى اركانجل » لا تصدر ؛ ويمكن تصدير « الفراء والسجاد العجمى والبضائع الكمالية الأخرى » الى السويد والبلاد الأخرى التى تسمح بتصدير « الآلات وقطع الغيار والبضائع الاخرى التى تحتاجها المصانع الروسية » الى روسيا ، وتصدر المواد الأولية « اذا تأكد ان هناك مقادير كافية منها للصناعة الروسية » . ولا تستورد الا الاشياء « الضرورية جدا للاقتصاد الروسى » . وعهد الى قسم فى المجلس الاقتصادى

(١) « العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ، ١٩١٨ : روسيا » ١ (١٩٣١) ص٢٦٦ — ٢٦٧ ، ويبدو انه لم يصدر اى بلاغ بوقف الامدادات من روسيا من جانب بلاد الحلفاء .

(٢) « ازفستيا » ١٤ نوفمبر ١٩١٧ .

باصدار ترخيص الاستيراد والتصدير (١) . وفى نهاية ديسمبر أصدر مجلس القوميسيرين مرسوما بتحريم كل استيراد أو تصدير الا بترخيص رسمى (٢) . وكانت مصاعب الشحن فى شتاء ١٩١٧ — ١٩١٨ أكثر فاعلية فى تضييق التجارة الخارجية من القيود الحكومية . وفى ٢٦ يناير ١٩١٨ تقررت صورة أخرى من السيطرة على التجارة الخارجية عن طريق تأميم البحرية التجارية (٣) .

ووضعت معاهدة برست ليتوفسك ، التى صدق عليها فى ٣ مارس ١٩١٨ ، حدا لأية فرصة لاعادة التجارة مع غرب أوروبا ، ولكنها اثارت على الفور موضوع التجارة الالمانية السوفيتية . كما ان هذه التجارة ما كانت لتقوم على أساس متكافىء ، فقد اقترح الوفد السوفيتى فى بيانه المبدئى ان تندد المفاوضات ، بين أشياء أخرى ، « بمحاولة الأمم القوية اضطهاد الامم الاضعف بالاساليب غير المباشرة ، مثل المقاطعة الاقتصادية والاخضاع الاقتصادى بفرض معاهدات اقتصادية واتفاقات منفصلة للتعريفة » (٤) .

ولكن هذه الآمال رفضت بشكل وقح . فالى جانب نية الألمان فى الاستيلاء على غلال اوكرانيا كان لدى المانيا كل ما يحفزها للحصول من روسيا المغلوبة على كل الامدادات التى قد تساعدها على مقاومة الحصار القوى الذى فرضه عليها الحلفاء . ففرض الاتفاق الاقتصادى الملحق بمعاهدة برست ليتوفسك على روسيا السوفيتية ألا ترفع تعريفاتها الجمركية على واردات دول الوسط فوق حد التعريفة الروسية فى ١٩٠٣ ، والا تفرض أية ضرائب أو قيود على تصدير الأخشاب والمعادن (٥) . ومن العسير أن نحدد قوة كل من العوامل المختلفة التى كانت تدفع النظام الجديد الى تقوية سيطرته على تجارة البلاد ، داخليا وخارجيا . ولكن لابد ان موجهى السياسة السوفيتية اكتشفوا بسرعة أن الحكومة السوفيتية

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ١٠ ، المادة ١٥٩ .

(٢) نفس المرجع رقم ١٤ ، المادة ١٩٧ . ويقول لارين انه احد واضعى هذا المرسوم « Narodnoe Khozyaistvo » رقم ١١ (١٩١٨) ص ١٩ .

(٣) نفس المرجع رقم ١٩ ، المادة ٢٩٠ .

(٤) « Mirnye Perogovory v Brest-Litowsk » (١٩٢٠) ص ٩ — ١١ .

(٥) « Mirnye Dogovoro » (١٩١٨) ص ١٢ — ١٣ ويوجد نص البيان الروسى فى « نصوص الصلح الروسى » (واشنجتون ١٩١٨) ص ٢٦ — ٢٨ .

اذا لم تكتف بدور الموجه بل قامت بدور أحد الاطراف فى الصفقات التجارية مع المانيا ، فانها تستطيع ، بواسطة عملية المساومة المألوفة ان تضع أى شروط او قيود تراها على تصدير المواد الاولية الضرورية دون خرق معاهدة برست ليتوفسك رسميا. فاحتكار الدولة للتجارة الخارجية لم يجعل فى وسع الحكومة ان تتغلب على المصالح الخاصة التى قد تتعارض مع السياسة العامة فحسب ، بل وان تلغى كذلك أثار القيود التقليدية التى فرضت فى الاتفاقات التجارية السائدة ، بما فيها معاهدة برست ليتوفسك .

وتساعد كل هذه الاعتبارات على تفسير السرعة والحسم التى أممت بهما تجارة الجملة ، قبل التجارة الداخلية والبناء الرئيسى للصناعة بمدة . فقد صدر قرار فى ٢٢ ابريل ١٩١٨ يعلن تأميم كل التجارة الخارجية ، وان تكون كل المعاملات التجارية مع الدول أو البيوت التجارية الاجنبية فى الخارج باسم « الجمهورية الروسية وبواسطة اجهزة رخص لها بذلك » . وعهد بتنفيذ المرسوم الى قوميسيرية الشعب للتجارة والصناعة التى تقوم بانشاء مجلس للتجارة الخارجية يقوم بهذه المهمة – على أن يضم المجلس ممثلين للمجلس الاقتصادى الاعلى وفروعه ، وللتعاونيات والنقابات ، وحتى للمنظمات التجارية الخاصة (١) . وبذلك أممت التجارة الخارجية تأميما كاملا غير مشروط ؛ ولكن طالما ظل ذلك القدر الكبير من الانتاج والتوزيع خارج نطاق السيطرة العامة فان أجهزة احتكار التجارة الخارجية كانت مضطرة الى الاعتماد على المشروعات التعاونية والخاصة التى تعمل على أساس العمولة(٢)، وكذلك على فروع المجلس الاقتصادى ومراكزه المحلية ، فى تموينها الداخلى . وكان التناقض متأصلا فى الموقف . بيد ان الامر الأكثر خطورة بكثير كان النقص فى البضائع والنقص فى الموظفين. وقد اعترف ميليوتين فيما بعد بأن ذلك لم يحل شيئا من الناحية العملية .

« ان الصعوبة الرئيسية فى تنفيذ المرسوم هى طبعا خلق جهاز غير مركزى فى الخارج للقيام بالمشتروات وتركيز البضائع فى يد الدولة. ولا بد من خلق هذا الجهاز ، اذ لا وجود له من قبل ... ولن تقوم عملية

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٣٣ ، المادة ٤٣٢ .

(٢) يبدو أن برونسكى وجد شيئا من الصعوبة فى المؤتمر الأول للمجالس الاقتصادية لعموم روسيا فى الدفاع عن هذا الاسلوب ضد النقد الذى وجهه « اليسار » الحزمت . « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ١٩١٨ ص ١٦٠) .

تاميم التجارة الخارجية على أسس ثابتة الا بعد مضى فترة من الزمن والكثير من العمل التمهيدى » (١) .

ومن العدل ان نقول ان هذه العيوب لم تكن أشد فى تنظيم التجارة الخارجية منها فى أى فرع آخر من الاقتصاد السوفيتى ؛ وان العقبات كانت ، بصفة عامة ، أقل خطورة ، وان البلاشفة عثروا فى كرازين ، أول رئيس عين لمجلس التجارة الخارجية فى خريف ١٩١٨ ، على واحد من مديريهم الأكفاء القلائل فى الأعمال التجارية . ان احتكار التجارة الخارجية بسرعة وبقوة يرجع جزئيا الى الدور الصغير نسبيا الذى لعبته التجارة الخارجية فى الاقتصاد الروسى ، وجزئيا الى الحاجات الملحة للدفاع ضد الاستغلال الاقتصادى من جانب العالم الرأسمالى ، وجزئيا الى سلسلة من الأحداث .

وكان انشاء تنظيم للتجارة الخارجية فى ١٩١٨ أسهل ، على الأقل على الورق ، من وضع سياسة . ولكن هذه المحاولة ايضا حظيت بمجهود. فقد قرأ رادك فى المؤتمر الأولى لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا بيانا بسياسة وضعت لتوجيه المفاوضين السوفيت فى المفاوضات الاقتصادية الألمانية . ولما كان ميزان التجارة الخارجية سيظل سلبيا لبعض سنوات مقبلة حتما، فان روسيا السوفيتية لن تستطيع الحصول على « السلع الاجنبية الضرورية للانتاج الروسى » الا عن طريق القروض والائتمانات الخارجية . ولا يمكن تحقيق ذلك بدوره الا بمنح تنازلات «لانشاء المشروعات الجديدة الضرورية للتنمية المنظمة للموارد المنتجة غير المستغلة فى روسيا تبعا لخطة عامة» . ولا يسمح بأن يكون من شأن هذه التنازلات تكوين « مجالات نفوذ للحكومات الاجنبية فى روسيا » ؛ ويستبعد من الخطة الأورال وحوضا الدونتز والكوزنتسك ومنطقة باكو : ويخضع الحاصلون على الامتياز للتشريعات الروسية ؛ وتتلقى الحكومة السوفيتية قسما من المنتجات بسعر السوق ، ونصيبا فى الارباح اذا تجاوزت ٥ فى المائة . ومن الشروط الاخرى أن تجلو المانيا عن منطقة الدون ، وان تتعهد بألا تتدخل فى أية اتفاقات تجارية معقودة بين روسيا السوفيتية واكرانيا أو بولندا أو بلاد البلطيق او القوقاز . وقد وضع البيان كله بالاشارة ، الضمنية أو الصريحة ، الى المانيا وحدها ، ولكنه

(١) ف . ب ، ميليوتين المرجع السابق ، (الطبعة الثانية ١٩٢٩) . ص ١٠٩ – ١١٠ .

كان يتضمن هذا البند العام ذا المغزى : « من الشروط الضرورية بالنسبة لروسيا ، بوصفها دولة محايدة ، ان تنشىء علاقات مع دول الوسط وكذلك الاحتفاظ بالعلاقات مع دول الوفاق وتوسيعها لانعاش اقتصادها القومى » (١) .

ويقول لارين انه اثنـاء شتـاء ١٩١٧ – ١٩١٨ وضع خطة لاتفاق تجارى مع الولايات المتحدة بمنحها امتيازا فى كامشتكا مقابل أغذية أو قرض ، ولكن رادك وحده هو الذى أخذها مأخذ الجد (٢) . ومع ذلك فعنـدما عـاد الكولونيـل روبنز الأمـريكى الى الولايات المتحـدة من موسكو فى مايو ١٩١٨ كان يحمل معه عرضا عاما بامتيازات على الأسس التى جاءت فى بيان رادك (٣) ، ووصف برونسكى أمريكا فى المؤتمر الأول لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روســيا بأنها « البلد الوحيد الذى يستطيع أن يرسل الينا شيئا نمعش به اقتصادنا القومى » (٤) . وكانت مثـل هذه الخطط فى ذلك الوقت طوبائية . ولكن المشروع العملى أكثر بعقد اتفاق مع المانيا ثبت أيضا انه غير ممكن التحقيق عمليا . واستمرت عملية بناء التجارة السوفيتية الخارجية طوبة فوق طوبة طوال السنوات الثلاث التالية ، وكانت عملية طويلة ومضنية . ولكن مما يدعو الى التأمل أن الخطوط العريضـة لســياسة الامتيازات التى اتبعتها الحـكومة السوفيتية بعد ذلك بمدة طويلة كانت قد وضعت بشىء من التفصيل منذ ذلك الوقت المبكر .

---

(١) « .Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz » (١٩١٨) ص ٢١ : وكان البيان متضمنا فى تقرير شيرشرين الى المؤتمر الخامس لسوفيتـات عموم روسيا بعد ذلك باسابيع قليلة .

(٢) « Narodnoe Khozyaistvo » رقم ١١ ، نوفمبر ١٩١٨ ص ٢٠ . وكانت هناك آمال منتشرة عن مساعدة من الامريكيين ، وقد أعرب أحد المتحدثين فى المؤتمر الاول للنقابات فى يناير ١٩١٨ عن اقتناعه بأن الولايات المتحدة « بما لديها من احتياطى من الذهب زائد عن الحد » لا تستطيع أن تمتنع من أن « تصدر رأسمالها المالى الى بلاد مثل روسيا ، وبخاصة سيبريا » « Pervyi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » (١٩١٨ – ص ١٦٧) .

(٣) سنناقش هذا العرض في القسم الخامس .

(٤) « .Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz » ١٩١٨ ص ١٦٣

كانت السياسة المالية للبلاشفة قبل ثورة اكتوبر تتلخص فى مطلبين تكرر التعبير عنهما وتؤكدا مرارا ، تأميم البنوك والغاء الالتزامات المالية للحكومة الروسية السابقة . وبالاضافة الى هذين المطلبين كان المؤتمر السـادس للحزب فى اغسطس ١٩١٧ – الذى كان أول مؤتمـر يهتم بالمسائل المالية – قد دعا الى « ايقاف اصدار العملة الورقية فورا » والى عدة اصلاحات مالية مختلفة ، بما فيها فرض ضريبة على الممتلكات و « ضرائب غير مباشرة مرتفعة على الأدوات الكمالية » ، واصلاح ضريبة الدخل (١) . وكانت هذه التطلعات تعتبر حركات للحط من مركز الحكومة المؤقتة واثبات عجزها أكثر مما تعتبر بنودا فى برنامج ايجابى . ولم يبذل مجهود فى التفكير فى كيفية تنفيذها . وكانت أول خطوة بعد ثورة اكتوبر هى تحقيق المطالب الكبرى الخاصة بتأميم البنوك والغاء الديون . وشغل تنفيذ هذه الخطوة الفترة حتى توقيع معاهدة برست ليتوفسك . ولم تواجه القضايا الأوسع للمالية والسياسة المالية بصورة جدية لأول مرة الا بعد أن انتهت أزمة برست ليتوفسك .

وكان تأميم البنوك أبسط بند فى البرنامج المالى البلشفى . ويرجع مفهوم استخدام البنوك كأدوات للسيطرة على الاقتصاد المنظم الى سان سيمون (٢) ، كان له مركز بارز فى التقليد الاشتراكى فى القرن التاسع عشر . وفى نهاية القرن بدا أن الدور المسيطر الذى قامت به البنـوك فى جميع أنحاء أوربا ، وبخاصة فى ألمانيا ، فى تنمية الصناعة يؤيد تماما هذه النظرية عمليا . وكان كتاب هلفردنج Finanzkapital ، الذى نشر فى ١٩٠٩ ، يعتبر من جانب الماركسيين اضافة ممتازة للنظرية الماركسية ، وكان من مصادر الوحى الرئيسية للنين فى « الامبريالية : أعلى مراحل الرأسمالية » . وفى هذا الكتاب ذهب هلفردنج الى أن الاستيلاء على ستة مصارف كبرى فى برلين يعنى اليوم الاستيلاء على أهم قطاع فى الصناعة

---

(١) « VKP(B) v Rezolyutsiyakh » (١٩٤١) ، ص ٢٥٧

(٢) أورد لنين الفقرة الحاسمة فى هذا الموضوع من سان سيمون عن مصدر ثالث فى نهاية « الامبريالية آخر مراحل الرأسمالية » (دراسات XX ص ١٧٤ – ١٧٥) .

الكبيرة (١) . وقال لنين منذ وقت طويل ان فشل كوميون باريس فى الاستيلاء على البنوك كان من الأسباب الرئيسية فى سقوطه (٢) . وعاد المرة تلو المرة فى كتاباته فى ١٩١٧ الى الأهمية الحيوية للبنوك المؤممة (٣). وقد كتب بعد عودته الى روسيا « ان مجموعة من أصحاب المصارف تثرى من وراء الحرب » . ووصف البنوك بأنها « عصب الاقتصاد القومى الرأسمالى » (٤) . وطالب مؤتمر الحزب فى ابريل ١٩١٧ « بفرض سيطرة الدولة على جميع المصارف وتوحيدها فى بنك مركزى واحد » (٥) . وأخيرا أعلن لنين ، فى عشية ثورة أكتوبر ، وجهة النظر التقليدية فى دور البنوك فى ظل الاشتراكية بلا قيد ولا شرط .

« بدون المصارف الكبرى لا يمكن تحقيق الاشتراكية عمليا . فالمصارف الكبرى هى جهاز الدولة **الضرورى** بالنسبة لنا لتحقيق الاشتراكية والذى نأخذه **جاهزا** من الرأسمالية ... ان بنك دولة واحد (أكبر بنك لو أمكن) له فروع فى كل حى وكل مصنع — هذا يمثل تسعة أعشار الجهاز الاشتراكى » (٦) .

---

(١) ر.. هلفردنج « Das Finanzkapital » ١٩٠٩ — ص ٥٠٦ ، وقد أورد زينوفيف هذه الفقرة ، بدقة غير كاملة ، فى مؤتمر هال للحزب الديمقراطى الاجتماعى الألمانى المستقل فى اكتوبر ١٩٢٠ .

(٢) لنين « دراسات » XIII ص ٨٢ : وقد سجلت هذه النقطة بصفة خاصة فى برنامج ١٩١٩ .

(٣) نفس المرجع ص XX ٣٧٧ و XXI ص ١٤٦ — ١٦٨ .

(٤) نفس المرجع XX ١٥٦ و XXI ١٦٤ . ولم يكن هذا المفهوم غريبا على البلاشفة . وقد ذهب أوتوباور الى أن البنك القومى سيصير فى ظل الاشتراكية « السلطة الاقتصادية العليا ، والجهاز الادارى الرئيسى للاقتصاد » ، وان تأميم المصارف فى ذاته سيتيح للمجتمع « القدرة على تنظيم العمالة فيها تبعا لخطة وتوزيع موارده توزيعا عقلانيا بين فروع الانتاج » (« Der Weg Zum Sozialismus » ١٩٢١ — ٢٧) . وظل هذا الاعتقاد فى التنظيم المالى كأداة للسيطرة على السياسة الاقتصادية سائدا بعد ذلك فى العالم الراسمالى .

(٥) « VKP(B) v Rezolyutsiyakh » ١٩٤١ ص ٢٣٧ .

(٦) لنين « دراسات » XXI ص ٢٦٠ .

وعندما حان الوقت وجد النظام الجديد ان سياسته تفرضها ، فى هذا الشأن كما فى غيره ، الضرورات القائمة بقدر ما تفرضها بنود برنامجه . وكان النظام المصرفى الروسى ينقسم الى ثلاثة راقات . فعلى رأسه كان يوجد « بنك الدولة » الذى كان فى الحقيقة أحد الادارات الحكومية : وبمقتضى قانونه الأساسى كان «خاضعا مباشرة لوزير المالية» . وكان يسيطر على العملة والائتمان (وكان له احتكار اصدار العملة الورقية منذ ١٨٩٧) ، ويقوم بعمل المصرف للحكومة والمؤسسات المصرفية الأخرى فى البلاد ، وبصفة عامة كان يقوم بالوظائف المألوفة للبنك المركزى ، وان كان يتلقى أيضا ودائع من أشخاص ومشروعات خاصة ويقدم قروضا . وكان المركز التالى يحتله حوالى خمسين بنكا مساهما كبيرا تشتغل بالأعمال المصرفية العادية وتؤلف نواة النظام المصرفى ، وكان بينها « البنوك السبعة الكبار » تمثل أكثر من نصف الودائع (١) . ويجىء فى المركز الثالث المصارف المتخصصة ومؤسسات الائتمان التى تخدم فرعا معينا من الانتاج أو التجارة أو جماعات معينة من السكان . وكان حجم هذه المصارف يختلف من « موسكوناروديني بانك » الكبير ، بنك التعاونيات ، الى البنوك المحلية الصغيرة .

وفى مبدأ الأمر اهتمت السلطات السوفيتية بالراقين الأولين (٢) . وكان أول رد فعل من جانب المصارف لاستيلاء البلاشفة على السلطة هو محاولة شل السلطة الجديدة بفرض المقاطعة المالية عليها . فكانت لا تفتح أبوابها الا ساعات معدودة فى النهار أو لا تفتحها مطلقا ، وتحددت المسحوبات ، ولم يعد هناك ائتمان أو نقد لمواجهة حاجات الادارة أو لدفع

---

(١) م.س. اتلاس « Natsionalizatsiya Bankov v SSR » ١٩٤٨ ص ٦ ، وبه احصاءات ، ص ١٠ ، تدل على ان راسمال المصارف المساهمة تضاعف مرتين تقريبا بين ١٩٠٠ و ١٩١٧ ، وان المساهمة الاجنبية التى كانت لا تكاد تذكر فى ١٩٠٠ ارتفعت الى ٣٤ فى المائة فى ١٩١٧ ، وكان ٤٧٪ من رأس المال الأجنبى فرنسيا و ٣٥٪ المانيا .

(٢) يوجد سجل كامل ، وان كان بروح معادية ، لتأميم البنوك بقلم نائب رئيس اللجنة المركزية للمصارف الروسية فى بتروجراد ، فى كتاب أ . ابشتاين « Les Banques de Commerce Russes » ١٩٢٥ ص ٧٤ — ١٠٨ .

الأجور فى المصانع التى يسيطر عليها العمال (١) . وصدر مرسوم فى ٣٠ أكتوبر ١٩١٧ يأمر البنوك باستئناف عملها ودفع الشيكات المسحوبة عليها ويهدد المديرين الممتنعين بالحبس . ولكن أعلن أن المرسوم صدر لمصلحة المودعين وحدهم ، وأنكر أن هناك نية لمصادرة رءوس أموال المصارف (٢) . ولعله مما لا يدعو الى التعجب أن يؤخذ مثل هذا الأمر الذى صدر مع هذه الاعتذارات على أنه علامة ضعف ويكون نصيبه التجاهل . ولكن لم يكن قد مضى على الثورة أسبوعان حتى أرغم النقص فى النقد السائل الحكومة على التصرف ، وان كان – حتى عند ذلك – فى تردد وبدون اقدام . ووجهت الجهود الى بنك الدولة ، الذى صار يعتبر اسما وقانونا أحد أجهزة الحكومة السوفيتية ، أولا . ففى ٧ نوفمبر ١٩١٧ أرسل نائب قوميسير الشعب للمالية ، منزنسكى ، طلبا رسميا الى مدير البنك باسم اللجنة العسكرية الثورية بقرض بمبلغ عشرة ملايين روبل لسد حاجات مجلس القوميسيرين . ولما رفض البنك الطلب ذهب منزنسكى فى نفس اليوم بعد الظهر مع فرقة من الجنود ، وقرأ على موظفى البنك المجتمعين نص أمر رسمى من حكومة العمال والفلاحين بتسليم عشرة ملايين روبل (٣) . واحتل الجنود المكان . ولكن لا وجود الجنود ولا النداء الذى أصدرته اللجنة التنفيذية المركزية للسوفيتات فى اليوم التالى الى « المخلصين » من الموظفين (٤) أوقف المقاطعة . وبعد ذلك بستة أيام تجاهل البنك مرسوما آخر يتضمن تعليمات باصدار قرض قصير الأجل لمجلس القوميسيرين قدره ٢٥ مليون روبل ، وفى نفس اليوم عينت الحكومة أوبلنسكى « قوميسير الدولة » للبنك ، وفى ١٧ نوفمبر أصدرت مرسوما آخر بتعليمات لأوبلنسكى بتقديم المليونى روبل المطلوبة لمجلس القوميسيرين ، وأن يدفع ، كاجراء مؤقت مدته ثلاثة أيام ، ما تطلبه

---

(١) نفس المرجع ص ٧٥ – ٧٦ ، ويقول بيان بلشفى بعد ذلك بمدة انه كان هناك « اتفاق بين اصحاب المصانع والمصارف على الا تعطى المصارف نقودا للمصانع التى يسيطر عليها العمال » « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ١٩١٨ ص ١٧٤ .

(٢) « Denezkone Obrashehemie i Kreditanay Sistema Soyuza SSSR Za 20 Let » (١٩٣٩) ص ١

(٣) يوجد هذا الامر فى كتاب م . س . اتلاس السابق الذكر ص ٧٢ – ٧٣ نقلا عن سجلات غير منشورة .

(٤) « Protokoly Zasedanii VTsIK 2 Sozyva » ١٩١٨ ص ٤٤ .

« المؤسسات الرسمية والاجتماعية » و « المشروعات التجارية أو الصناعية لدفع أجور العمال » (١) .

وكان هذا الاجراء الأخير بوضوح محاولة للتغلب على مقاومة المصارف المساهمة التى استمرت طوال هذه الفترة تعامل بتسامح كبير وباحترام للقانون . وعندما أدى توقف بنك الدولة الى شل نشاطها بحرمانها من النقد ، دعا أوبلنسكى مديرى المصارف الى اجتماع استمر ثلاثة أيام . وكانت النتيجة اتفاقا تعهد بنك الدولة بمقتضاه بضمان تموين البنوك بالنقد ، وأن تعمل المصارف الخاصة تحت اشراف بنك الدولة وتخضع حساباتها له (٢) . وثبت بعد ذلك ان هذا الحل لا يمكن تطبيقه ، ولم يعش طويلا . ففى صبيحة ١٤ ديسمبر ١٩١٧ احتلت الجنود البنوك الخاصة الرئيسية فى العاصمة (٣) . وفى آخر النهار قال لنين فى اجتماع للجنة التنفيذية المركزية ان اصرار المصارف على اقامة العراقيل هو وحده الذى أرغم الحكومة على استخدام الاكراه :

« لكى نطبق الاشراف دعوناهم ، الرجال الذين يديرون البنوك ، ووضعنا معهم الاجراءات ، التى وافقوا عليها ، الكفيلة بمدهم بالنقود بشروط معينة للاشراف الكامل ... لقد أردنا أن نسير فى طريق الاتفاق مع المصارف ، ومنحناها قروضا لتمويل الصناعات ، ولكنها بدأت التخريب على نطاق لم يسبق له مثيل ، وأرغمتنا التجربة على فرض السيطرة بأساليب أخرى » (٤) .

---

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٣ ، المادة ٤٢ .

(٢) يوجد أكمل سجل لهذه المفاوضات فى أ . ابشتاين ، الكتاب السابق ٧٧ – ٨٠ .

(٣) وتم احتلال مصارف موسكو فى اليوم التالى !! (ابشتاين – المرجع السابق – ص ٨٠) .

(٤) لنين « دراسات » XXII ص ١٣٢ . ولكن بعد ذلك بشهر تحدث لنين بنغمة مختلفة فى المؤتمر الثالث لسوفيتات عموم روسيا : « لقد تصرفنا ببساطة دون أن نخشى نقد « المتعلمين » ، أو بالاحرى « غير المتعلمين » الذين يساندون البورجوازية والذين اتخذوا من علمهم حرفة تجارية . لقد قلنا : لقد سلحنا العمال والفلاحين ، واليوم لندعهم يحتلون البنوك الخاصة ، وعندما يفعلون ذلك ، عندما تكون السلطة فى يدنا ، عندئذ فقط نناقش الخطوة التالية . وفى اليوم التالى احتلت البنوك ، وفى المساء أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية قرارها » . (نفس المرجع XXII ص ٢١٤) .

وشرح سوكولينكوف ، أحد الخبراء الماليين فى الحزب والذى صار قوميسيرا للشعب للمالية فيما بعد ، للجنة التنفيذية المركزية ان البنوك تمول المعارضة وأعمال التخريب وتتهرب من السيطرة بتقديم حسابات مزورة (١) . وفى نهاية الاجتماع وافقت اللجنة التنفيذية المركزية على مرسومين صدرا بعد ذلك . وأعلن الأول أن المصارف احتكار للدولة وأدمجت البنوك الخاصة فى بنك الدولة (٢) ، وينص الثانى على فتح جميع الخزائن الخاصة ومصادرة الذهب والمعادن النفيسة ووضع النقود باسم أصحابها فى بنك الدولة (٣) . وبعد ذلك بفترة وجيزة تغير اسم بنك الدولة الى البنك الأهلى أو بنك الشعب . فقد كانت كلمة « الدولة » لا تزال تحمل معنى سيئا تمجه آذان البلاشفة فى هذه المرحلة من الثورة .

ولكن حتى فى ذلك الوقت كان اصدار مراسيم التأميم أسهل من تنفيذها . وقد قال لنين فى المؤتمر الثالث للسوفيتات « ليس هناك شخص واحد بيننا يتصور ان مثل هذا الجهاز الماكر الدقيق ، الجهاز المصرفى الذى نما خلال عصور نظام الانتاج الرأسمالى ، يمكن تحطيمه أو قلبه فى أيام قليلة . ولم نقل ذلك قط ... اننا لا نقلل من شأن المصاعب التى تعترض طريقنا ، ولكن الشىء الرئيسى أنجزناه فعلا » (٤) .

وبعد بضعة أسابيع من اصدار المرسوم حدث اضراب بين موظفى البنوك أدى الى اطالة فترة المقاومة ، ولم تعد البنوك الى العمل فى ظل الادارة الجديدة الا فى منتصف يناير ١٩١٨ (٥) . وفى فبراير نقل رأس

(١) « Protokoly Zasedanii VTsIK 2 Sozyva » (١٠١٨) ص ١٤٩ .

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ١٠ ــ المادة ١٥٠ وعندما أثير هذا القانون بعد ذلك بسنوات عديدة فى مجلس اللوردات قال لورد كافى « انه أقرب الى بيان لسياسة محدودة منه الى تشريع صادر يجب تنفيذه مباشرة . ») «تقارير القانون» مجلس اللوردات ــ ١٩٢٥ ص ١٢٤) . وفى حالة أخرى بعد ذلك علق محام روسى على هذا القول بانه « اذا سمح لى ، لا أستطيع الموافقة على ذلك ، وكل انسان فى روسيا احس فى داخليته بأنه ليس مجرد بيان بسياسة محددة » .(« تقارير القانون » ١٩٣٢ ص ٦٢٩) . وكانت المراسيم السوفيتية الأولى كثيرا ما يشوبها نقص فى الصياغة الرسمية ، حيث كان واضعوها هم أعضاء مجلس القوميسيريين لا محامون .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ١٠ ، المادة ١٥١ .

(٤) لنين « دراسات » IIXX ص ٢١٤ ــ ٢١٥ .

(٥) م فيليبس برايس « ذكرياتى عن الثورة الروسية » (١٠٢١) ص ٢١١ ، وفى ١٢ يناير ١٩١٨ أعلن لنين تسليم ٥٠٠٠٠ من موظفى البنوك . ومما هو جدير بالملاحظة ان الاجراءات التى اتبعت فى تأميم البنوك والصناعة كانت مختلفة وان العقبات التى ووجهت كذلك كانت مختلفة : ففى حالة البنوك لم يكن للعنصر البرولتارى وجود وبذلك تخطيت مرحلة سيطرة العمال .

مال البنوك الخاصة المؤممة الى بنك الدولة ، والغيت أسهمها رسميا وجعل التعامل معها عملا غير قانونى (١) . وفى ابريل بدأت المفاوضات ثانية فجأة مع ممثلى البنوك ، ووضع اتفاق فعلا تعود البنوك الخاصة بمقتضاه الى العمل فى صورة مشروعات مؤممة ، ولكن تحت الادارة المستقلة لمديريها السابقين (٢) ؛ الاجراء المالى المقابل لمفاضات مشرسكى مع الصناعيين (٣) . ولكن برغم أن هذه المشروعات كانت تتفق مع مذهب « رأسمالية الدولة » الذى دعا اليه لنين فى ذلك الوقت ، فانها قوبلت بمعارضة قوية من اليسار ، وسقطت خطة اعادة البنوك الخاصة الى الحياة مع ما سقط . واحتفظت الفئة الثالثة من البنوك المتخصصة أو المحلية ومؤسسات الائتمان بوجود مستقل بضعة أشهر بعد ذلك (باستثناء بنكى الرهونات الزراعية اللذين كانا ملكا للدولة أصلا وأعلنت تصفيتها (٤) وادماجها فى بنك الدولة) . وقد أنهى معظمها أعماله خلال عام ١٩١٨ . وكان من آخر ما بقى منها « موسكو نارودينى بنك » البنك المركزى للتعاونيات . اذ صدر فى ٢ ديسمبر ١٩١٨ مرسوم بانهاء وضعه المستقل وحول فروعه الى فروع تعاونية لبنك الدولة (٥) . وفى

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ١٠ ــ المادة ٢٩٥ .

(٢) توجد تفاصيل المفاوضات فى كتاب أ . ابشتاين ، المرجع السابق ١٩٢٥ ص ٩٦ ــ ١٠٦ ، الذى يلاحظ « الدهشة الكبرى لدى ممثلى البنوك » عندما رأوا استعداد المفاوضين السوفيت لقبول مثل هذا الاتفاق . وقال سادول فى تقريره فى ١٤ ابريل ١٩١٨ انجيكوفسكى استطاع الحصول على تأييد «قوميسيرى الشعب الرئيسيين» بما فيهم لنين وتروتسكى على الغاء تأميم البنوك . (ج . سادول « Bolchevique « Notes sur la Révolution » ١٩١٩ ص ٣٠٩) ، وقد ظلت الشائعات بأن جيكوفسكى يؤيد الغاء التأميم فى البنوك مستمرة الى ان أنكرها فى المؤتمر الاول لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا فى مايو ١٩١٩ . « Trudy I Vseross. S'ezd Sovetov Narodnogo Khoz. » ١٩١٨ ص ١٢٣ .

(٣) أنظر ص ٨٨ ــ ٩١ من هذا المجلد .

(٤) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٤ ــ المادة ٥٦ . ومما يدل على ان هذا المرسوم كان كغيره أسهل فى الاصدار منه فى التنفيذ ان قوميسير الشعب للمالية أصدر أمرا بعد ذلك بعام تقريبا يتضمن تعليمات مفصلة بتصفية البنكين « Sbornik Dekret. i Rasporyashevii Po Finansam » ١٩١٩ ص ٥٤ ــ ٥٥) .

(٥) Sobranie Uzakonenii 1917-1918 رقم ٩٠ ــ المادة ٩١٢ . وقد قال كرستنسكى بعد ذلك صراحة ان السبب فى التأخير فى الاستيلاء على «موسكو نارودينى بنك» هو ان : « ثورة أكتوبر قمنا بها مع كل الفلاحين الذين حاربوا معنا من أجل السلطة والارض . ولو اننا هاجمنا هذا البنك فى ذلك الوقت لكنا بلا شك اغضبنا قسما من الفلاحين الذين كانوا الى جانبنا وأضعفنا بذلك ضرباتنا الموجهة الى العدو المشترك =

نفس اليوم صدر مرسوم يزيل وضعا غير طبيعي فيعلن رسميا تصفية « كل البنوك الاجنبية التى تعمل فى اقليم جمهوريات روسيا السوفيتية الاشتراكية الفدرالية » (١) .

وكان البند الرئيسى الآخر فى البرنامج المالى البلشفى هو الغاء قروض الدولة والتزاماتها . وكان ذلك أسهل من تأميم البنوك كما قال لنين فى المؤتمر الثالث للسوفيتات (٢) . وكان مبدأ عدم الاعتراف بديون الحكومة القيصرية من جانب النظام البلشفى قد أعلن لأول مرة فى « بيان فيبورج » المشهور الذى أصدره سوفيت بتروجراد فى ديسمبر ١٩٠٥ لعرقلة محاولات الحكومة فى الحصول على قروض جديدة من الخارج . وكان البيان ينطبق بصفة خاصة على الالتزامات الخارجية ؛ ولم يتضمن القروض الأقل أهمية التى اقترضتها الحكومة الروسية فى السوق الداخلية . وكانت أول خطوة للحكومة السوفيتية هى مرسوم صدر فى ٢٩ ديسمبر ١٩١٨ بايقاف دفع أية فوائد أو اقساط للاسهم والسندات ويحرم التعامل فيها (٣) .

ثم صدر فى ٢٨ يناير مرسوم مفصل يشمل القروض الاجنبية والمحلية التى استدانتها « حكومات أصحاب الاراضى والبورجوازيين الروس » . والغيت القروض الاجنبية بلا شرط . أما القروض الداخلية فقد استثنى منها صغار المستثمرين بما لا يزيد على ١٠٠٠٠ روبل ، اذ تحول سنداتهم الى قرض جديد لجمهوريات روسيا السوفيتية : ولا يعطى عن سندات الخزانة والقروض القصيرة الأجل فائدة ، ولكنها تستمر فى التداول بوصفها عملة (٤) . ولم يثر المرسوم اهتماما خاصا فى روسيا

= ولكن عندما راينا عملية الانقسام قد بدات فى الريف قررنا الاستيلاء على بنك موسكو ونحن نعلم اننا سنجد تأييدا من جانب ذلك الراق فى الريف الذى يتعاطف معنا — الفلاحين الفقراء والمتوسطين » « Trudy Vseross. S'ezda Zaveduyushchikh Finotdelami » ١٩١٩ — ص ٧٦) .

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٩٠ — المادة ٩٠٧ .

(٢) لنين « دراسات » XXII ص ٢١٥ .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ١٣ — المادة ١٨٥ .

(٤) نفس المرجع رقم ٢٧ — المادة ٣٥٣ . وقد جاء فى تقرير في « العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ١٩١٨ : روسيا » (١٩٣٢) ص ٣١ — ٣٢ ، ان المرسوم كان قد ووفق عليه من جانب مجلس القوميسيرين فى ١ يناير ١٩١٨ ، ومن جانب اللجنة التنفيذية المركزية فى ٢١ يناير ١٩١٨ ، وتأكد تأجيل اصداره «لاسباب دولية» فى « Narodnoe Khoz. » — رقم ٧٩ — المادة ٨٣٤ ص ١٩) .

حيث كان من المسلم به ان الحكومة لاتستطيع ، وليست على استعداد ، للوفاء بالالتزامات المالية للحكومات السابقة (١) . ولكنه أثار احتجاجات رسمية وغير رسمية عنيفة فى بلاد الحلفاء ، وأصدر الممثلون الأجانب فى بتروجراد مذكرة بأنه « لا قيمة له فيما يتصل بمواطنيهم » (١) ، وظل سنوات عديدة موضع نقاش حاد مستمر .

وفيما عدا هذين المطلبين ، بتأميم البنوك والغاء الديون ، كانت مفاهيم الزعماء البلاشفة فى الشئون المالية متميعة وغير متبلورة ، ووجهت المشاكل الجارية فى البداية من زاوية القواعد المالية الكلاسيكية تماما . فلم يكن هناك فى الاسابيع الأولى للثورة من يجادل فى مبادىء المالية العامة البورجوازية المقررة مثل مبدأ وجوب موازنة الميزانية ، ومبدأ ان اصدار العملة الورقية بغير حدود لمواجهة الانفاق العام شر يجب ايقافه بأسرع مايمكن ، وأن الضرائب المباشرة على الدخول والضرائب غير المباشرة على الكماليات هى الوسيلة السليمة للحصول على ايرادات . والواقع ان هذه المبادىء لم يكن تطبيقها ممكنا فى روسيا السوفيتية فى شتاء ١٩١٧ — ١٩١٨ . ولكن هذا العجز كان لايزال يعتبر مؤقتا فقط ويماثل العجز الذى حدث بالنسبة لجميع الدول الاوروبية الكبرى المحاربة ولبعض الدول المحايدة . فعندما تولت الحكومة السوفيتية السلطة فى روسيا كانت كل البلاد الاوروبية تقريبا تحصل على قسم من ايراداتها باستخدام المطابع فى اصدار العملات الورقية . وكان الفرق الوحيد بينها وبين روسيا ارتفاع نسبة مواجهة المطالب المالية بهذه الطريقة ، ولم يكن فى ذلك شىء يتعلق بالبلشفية . فالعجز فى الميزانية الروسية كان قد بلغ فعلا ٣٩ فى المائة من مجموع الانفاق فى ١٩١٤ ؛ وفى السنوات الثلاث التالية ارتفع الى ٧٤ و ٧٦ و ٨١ فى المائة على التوالى (٣) .

وقد انعكس هذا العجز فى تضخم نقدى متزايد . وكان الروبل الروسى قد حافظ ، بعد الاصلاح النقدى الذى اجراه ويت فى ١٨٩٧ ،

---

(١) لم ينفذ البند الخاص بتحويل السندات التى أقل من ١٠٠٠٠ روبل الى دين على جمهورية روسيا السوفيتية حيث لم يكن في حيز الامكان طرح هذا القرض ، وفى أكتوبر ١٩١٨ صدر مرسوم بتقييد قيمة هذه السندات فى حسابات باسماء أصحابها فى بنك الدولة . « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٧٩ — المادة ٨٣٤ .)

(٢) « العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ، ١٩١٨ : روسيا » (١٩٣٢) ص ٣٣ .

(٣) « Na Novykh Putakh » ١٩٢٣ II — ص ٢ .

على قيمة ثابتة الى ١٩١٤ ؛ وفى ذلك الوقت كان اصدار العملة الورقية قد بلغ ١ر٦ بليونا من الروبلات يغطيه كله تقريبا احتياطى الذهب لدى بنك الدولة . وبين اندلاع الحرب وفبراير ١٩١٧ هبط احتياطى الذهب جدا وزادت العملة المتداولة الى مايقرب من عشرة بلايين روبل . وبين ثورة فبراير وثورة اكتوبر زادت العملة المتداولة تسعة بلايين أخرى (١) . ولكن مشكلة العملة لم يعتبرها الزعماء البلاشفة ذات أهمية كبرى ، واستمرت الحكومة تطبع الاوراق النقدية لمواجهة الاحتياجات . ولم يكن العالم الحديث قد شهد من قبل انخفاض سعر العملة بهذه الصورة التى تؤدى الى كارثة فى كل من روسيا وألمانيا ، ولم يهتم بها أحد باعتبارها شيئا يمكن أن يحدث قبل ذلك . وقد بذلت « الحكومة المؤقتة » محاولة لعقد ماسمى «قرض الحرية» فى السوق الداخلى ، ولكن المحاولة باءت بالفشل . وجاء المرسوم السوفيتى بالغاء التزامات الحكومات الروسية السابقة فأغلق الباب لفترة من الزمن فى وجه أى اقتراض داخلى أو أجنبى ؛ ومع هبوط العملة وفوضى الادارة كانت الضرائب تقل قيمتها كمصدر للدخل . وهكذا كانت المطبعة هى المصدر الكبير الوحيد للدخل المتاح للحكومة السوفيتية . واستمرت العملية أوتوماتيكيا ابان الشهور القليلة الاولى بلا تعليق تقريبا ، وان كان لنين قد عبر عن الرأى السائد عندما أعلن فى مايو ١٩١٨ أن « ادارة الشئون الداخلية بمساعدة المطبعة بالطريقة التى استخدمت حتى الآن لا يمكن تبريرها الا على اساس أنها اجراء مؤقت » (٢) ، وفى أثناء هذه المدة كلها ارتفع تداول العملة بنفس المعدل الذى ارتفع به فى ظل الحكومة المؤقتة . وأضيف الى هذه الزيادة الاعتراف القانونى بالسندات التى لاتزيد قيمتها الاسمية على ١٠٠ روبل من قرض الحرية الذى أصدرته الحكومة المؤقتة ، ثم بالفوائد التى لم تدفع عن قروض الحكومة والتى استحقت قبل مرسوم الالغاء ، ثم أخيرا بسندات الخزانة والالتزامات القصيرة الأجل (٣) » .

وكان المقصود بهذه الاجراءات تخفيف اعباء صغار المستهلكين

(١) توجد احصاءات عن الفترة من ١٩١٤ الى ١٩١٧ فى كتاب ا . ز . آرنولد « المصارف والائتمان والنقد فى روسيا السوفيتية » (نيويورك ١٩٣٧) ص ٢٧ – ٥٣ ، وقد حدث أيضا توسع سريع فى الائتمان المصرفى وتوجد تفاصيله فى كتاب م . س . اتلاس ، المرجع السابق ، (١٩٤٨) ص ٢٨ و ٣٦ – ٣٧ .

(٢) لنين « دراسات » XXIII ص ١٩ .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٢٤ – المادة ٣١ ، ورقم ٣٩ – المادة ٥٠٩ .

وتخليص الخزانة جزئيا من الالتزامات التى لم تستطع مواجهتها مباشرة، ولكنها ادت الى زيادة اخرى فى تداول النقد دون الالتجاء رسميا الى المطبعة .

وكان فرض الضرائب فى الفترة الأولى للنظام الجديد متقطعا وبلا رابط . ولم يكن هناك تفكير حتى ذلك الوقت فى الخروج على المبادىء الكلاسيكية للضرائب . وكان البرنامج الاصلى للحزب الذى أقر فى ١٩٠٣ قد طالب بـ « الغاء كل الضرائب غير المباشرة وفرض ضرائب تصاعدية على الدخول والميراث كشرط أساسى للتحول الديموقراطى فى بلادنا (أى كجزء من برنامج الحد الأدنى للثورة البورجوازية الديموقراطية) » (١) . وكرر لنين فى الحديث الذى ألقاه فى مايو ١٩١٨ وأشرنا اليه من قبل ان « جميع الاشتراكيين ضد الضرائب غير المباشرة ، حيث ان الضريبة الوحيدة الصحيحة من وجهة النظر الاشتراكية هى ضريبة الدخل التصاعدية وضرائب الملكية » (٢) . ولكن سرعان ما صار من الواضح ان كل ذلك كان ، فى الظروف السائدة ، آمالا لاجدوى منها – مجرد شىء يحل محل السياسة المالية الجدية . فما دام الاقتصاد كله فى حالة انهيار ، والسياسة الاقتصادية موجهة نحو استئصال الدخول الخاصة الكبيرة ، لم يكن التفكير فى زيادة حصيلة ضرائب الدخل أو اعادة تنظيم النظام المالى فى حيز الامكان جديا . فلم يكن لدى النظام الجديد فى ذلك الوقت طموح لأكثر من الحياة يوما بيوم على الموارد التى خلفها له سابقوه . وكان أول تشريع مالى له مرسوما صدر فى ٢٤ نوفمبر ١٩١٧ بتقديم الموعد النهائى لدفع ضريبة الدخل على أساس المعدلات التى وضعتها الحكومة المؤقتة مع زيادة عقوبة عدم الدفع ؛ كما صدر مرسوم آخر فى نفس اليوم يتضمن تعديلات طفيفة فى فرض ضرائب الطباق (٣) . ولعل هذين المرسومين هما أول مرسومين سوفيتيين يتعلقان بتطبيق وتنفيذ تشريعات أصدرتها حكومة روسية سابقة . وفى يناير ١٩١٨ صدر مرسوم يشير الى أنه قد لوحظ أن ضريبة الملاهى الموروثة من الحكومة المؤقتة لا تطبق وطالب بتطبيقها بدقة فى المستقبل (٤) .

(١) « VKPB) v Rezol. » (١٩١٤ I ص ٢١ .

(٢) لنين « دراسات » XXIII ص ١٩ .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٥ – المادة ٧١ ورقم ١٢ – المادة ١٦٩ .

(٤) نفس المرجع رقم ١٤ – المادة ٢٠٥ .

وكان أول من قام بمبادرة ضريبية ثورية هى السوفيتات المحلية التى بدأت ، وقد حرمت من أى مورد آخر ، بفرض « مساهمات » من المواطنين الأثرياء على أساس تقديرات جزافية . ولكن لما بدأت السلطة المركزية تؤكد ذاتها بالتدريج لقى هذا الاجراء ، برغم ثوريته ، معارضة قوية من قوميسيرية الشعب للمالية ؛ وربما كان جزء من السبب فى ذلك اعتباره خروجا على المبادىء المألوفة فى الشئون المالية ، وربما كذلك باعتباره اعتداء على حق الحكومة المركزية وحدها فى فرض الضرائب (١) . ففى نهاية مارس ١٩١٨ أصدرت قوميسيرية المالية منشورا دوريا للسلطات المحلية بتحريم هذا لاجراء (٢) . واحتجت السوفيتات المحلية ، تؤيدها قوميسيرية الشعب للشئون الداخلية ، على هذا التدخل فى استقلالها الذاتى . وقضت اللجنة التنفيذية المركزية لصالح السلطات المحلية مؤيدة بذلك نظام «المساهمات» ضمنا(٣) . واعترف بحق السوفيتات المحلية فى تغطية نفقاتها بفرض ضرائب فى دستور الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الفدرالية الروسية . وكانت هذه نقطة البداية فى نزاع بين السلطات المركزية والمحلية (٤) . وفى اجتماع ممثلى القطاعات المالية فى السوفيتات المحلية الذى عقد فى موسكو فى مايو ١٩١٨ تحت رعاية قوميسيرية الشعب للشئون الداخلية دعا المقرر الى الفصل الكامل للشئون المالية المحلية عن السيطرة المركزية . وقد عنفه لنين على ذلك ذاهبا الى أن « المركزية الديموقراطية » شرط من شروط الاصلاحات المالية التىيتطلبها

---

(١) وقد حدثت بطبيعة الحال مساوىء فى تقدير هذه المساهمات وفرضها ، وذكر جيكوفسكى ، قوميسير الشعب للمالية ، مثالا حالة طلب فيها مليونى روبل من مدينة صغيرة عدد سكانها ٥٠٠٠ فى اقليم بيرم« Trudy I Vseross. S'ezd Soveto Narodnogo Khoz. » ١٩١٨ ص ١٤٢) .

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٣١ — المادة ٤٠٨ .

(٣) « Trudy Vseross. S'ezda Zaveduyushchikh Finotdelami » ١٩١٩ ص ٤ـ وكانت اللجنة التنفيذية المركزية فى الواقع تصدق على مالم تستطع منعه . وقد قال لنين فى المناقشة : «اذا اردنا أن نطبق اى تقدير للضرائب فاننا سنواجه على الفور واقعة ان المناطق المختلفة تفرض فعلا ضرائبها الخاصة ، كما يتراءى لها ، وكما تسمح الظروف المحلية » . « دراسات » XXII ص ٣٢٨ .

(٤) انظر المجلد الاول ص ١٣٣ — ١٣٤ .

(٥) لنين « دراسات » XXIII ص ١٨ — ١٩ ، وقد قيل فيما بعد أن هذا الاجتماع حدث فى انفصال كامل عن قوميسيرية الشئون المالية و « فى جو من المصالح المحلية والحاجات المحلية والضرائب المحلية والميزانيات المحلية » « Trudy Vseross. S'ezda Zaveduyushchikh Finotdelami » ١٩٢٩ ص ٤) .

النظام الجديد (٥) . ولكن العلاقات بين السلطات المالية المحلية والمركزية ظلت فى حالة فوضى طوال ١٩١٨ .

بيد أن هذا لم يكن سوى عنصر ثانوى فى المشكلة الضخمة التى واجهت الحكومة السوفيتية فيما يتعلق بالمالية العامة . ففى التحول العام فى السياسة الذى أعقب معاهدة برست ليتوفسك ظهرت هذه القضايا وصارت موضع مناقشة جدية لأول مرة . وقد استهل الفصل الخاص بالميزانية فى دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، الذى كان يعد فى هذا الوقت ، باعلان أن السياسة المالية للجمهورية تعمل على دعم «الهدف الأساسى — تجريد البورجوازية ، واعداد الظروف للمساواة العامه بين المواطنين فى الجمهورية فى مجال انتاج الثروة وتوزيعها » ، وانها لن تعزف عن « التدخل فى حق الملكية الخاصة » . ولكن البنود التالية ، التى يفترض أن قوميسيرية المالية هى التى وضعتها ، جاءت بلا تجديد وكلاسيكية تماما . وفى ١٥ ابريل ١٩١٨ قدم جيكوفسكى ، قوميسير الشعب للمالية ، الى اللجنة التنفيذية المركزية ما كان يجب أن يكون بيانا بالميزانية ، ولكنه كان فى الواقع اعترافا بعدم قدرته على وضع ميزانية . وفى منتصف مايو عقد فى موسكو الاجتماع السابق الاشارة اليه لممثلى القطاعات المالية فى السوفيتات المحلية ، وفى آخر مايو جرت أول مناقشة ناقدة كاملة لمبادىء السياسة المالية السوفيتية فى المؤتمر الأول لمجالس الاقتصاد القومى فى عموم روسيا . ومن هذه المناقشات (ولا يوجد سجلات كاملة الا للثالثة) يمكن استخلاص صورة واضحة الى حد ما عن الاتجاهات المتصارعة التى بدأت تنبثق فى ضوء التجربة القاسية .

وكانت وجهة النظر الرسمية التى مثلها جيكوفسكى يمينية بصفة عامة وتتبع بدقة المبادىء الكلاسيكية ؛ وقد ذهب جيكوفسكى الى أنه «مادامت لدينا نقود متداولة » (وفى هذا اشارة لمذهب اختفاء النقود) فانه من الضرورى أن يستند اصدار العملة الى رصيد من الذهب . واعتقد أن مهمة قوميسيرية المالية هى خفض التقديرات المقدمة اليها من الادارات المنفقة الى أقصى حد ممكن ثم موازنة الايرادات والمصروفات . وكان جيكوفسكى يجنح ، مثل وزراء الماليين التقليديين ، الى تفضيل الضرائب غير المباشرة ، وبرر ذلك بأنه فى حين أن الاشتراكيين دعوا — بحق تماما — الى الضرائب المباشرة فى ظل الرأسمالية ، فان عائدها تناقص بصورة مستمرة مع القضاء على الرأسماليين . وهاجم بشدة فرض « مساهمات » بواسطة السوفيتات المحلية على أساس أنها غير سليمة فى ذاتها ، وانه

تنطوى على افتئات على الصلاحيات الضريبية للسلطات المركزية (١) .
ولم يختلف لنين ، الذى كان أكثر بياناته تفصيلا عن الموضوع فى هـذه الفترة هو ما قاله فى اجتماع موسكو فى مايو ، عن جيكوفسكى الا فى التمسك بالتقليد القديم للحزب فى تفضيل الضرائب المباشرة ، واقترح تعميم ضريبة الدخل وجبايتها على دفعات شهرية ــ وهو اقتراح كان غير عملى بالمرة . وكان اقل عداء من جيكوفسكى نحو « المساهمات » من ناحية المبدأ ، ولكنه سلم بأنها تنتمى الى فترة « القوة الانتقالية » ، وان الوقت سيحين لتركيز عملية فرض الضرائب (٢) . وكانت نقطة الضعف فى الموقف الرسمى هى عدم امكان وضـع أية ميزانيـة منسقة على هـذه الأسس ـ أو على أى أسس أخرى فى ذلك الوقت . وفى اللجنة التنفيذية المركزية فى ابريل قدر جيـكوفسكى نفقـات نصف السـنة الأول من النظام بمبلغ ٤٠ ـ ٥٠ بليونا من الروبلات ولم يعط تقديرا للايرادات . وفى المؤتمر الأول لمجالس الاقتصاد القومى بعد ذلك بستة أسابيع قدر النفقـات عن نصـف السنة الأول بمبلغ ٢٠ ـ ٢٥ بليونا والايرادات بخمسة بلايين (٣) . ولكن من الصعب اعتبار أى من هذه التقديرات أكثر من مجرد تخمينات .

ولم تر المعارضة اليسارية ، التى كان المتحدث باسمها فى المؤتمر هو سميرنوف ، ما يدعو الى الدهشة فى عدم القـدرة على وضع ميزانية (فالميزانيات الرأسمالية نفسـها لم توضع الا على أساس سـنوات من التجربة) ، كمـا لم تر ما يدعو الى القلق فى عجز الميزانية ، بشرط أن يكون الانفاق فى أغراض مطلوبة . وبالمثل لم يكن هناك ما يدعو للأسف فى انخفاض قيمة العملة بسبب الاسراف فى اسـتخدام المطبعة حيث انه

(١) يمكن دراسة راى جيكوفسكى فى خطابه المسهب الى المؤتمر الاول لمجالس الاقتصاد القومية لعموم روسـ « Trudy I Vseross. S’ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ـ ١٩١٨ ص ١٢٩ ـ ١٤٣ .

(٢) لنين « دراسات » XXIII ص ١٩ ـ ٢٠ .

(٣) « Trudy I Vseross. S’ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » (١٩١ ص ١٤٠) .
وقال جيكوفسكى فى مكان آخر (نفس المرجع ص ١٣٣) ان المطالب التى تقدمت بهـا الادارات المختلفة بلغت ٤٢ بليونا وانها خفضت الى ١٤ بليونا ، ولكن من الواضـح ان هـذه الأرقام لم تكن كاملة . وقد وافق مجلس القوميسـيرين على ميزانية لنصف السنة الاول فى ١١ يوليو ١٩١٨ « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٥٠ ـ المادة ٥٧٩) . وتبعا للارقام الرسمية بلغت النفقات فى هذه الفترة ١٧٫٦ بليونا من الروبلات والايرادات ٢٫٨ بليونا . (ج . ى سوكولنيكوف وآخرين « السياسة السـوفيتية فى المـالية العامة » ١٩٣١ ص ١٢٦) .

« عندما يتم الانتصار الكامل للاشتراكية، لن يكون للروبل قيمة وسيكون لدينا تبادلا لا نقود فيه » . ولا يتوقع أن تدر الضرائب المباشرة ولا غير المباشر عائدا كبيرا فى الظروف القـائمة ، ولكن يجب تشجيع نظام « المساهمات » (١) . ولم يحاول أحد فى المؤتمر أن يرد على سميرنوف : فهذا المذهب الراديكالى اما لم يفهم أو أنه اعتبر خياليا لا يستحق التفكير الجدى . واتخذ سوكولنيكوف ، الذى وضع التقرير الرئيسى للسياسة المالية ، موقفا يعتبر متوسطا من عدة نواح . فقد اصر على « الذهب » فى الصفقات الخارجية ، ولكنه رأى أن تحديد اصدار العملة فى الداخل بمقدار الذهب الذى يغطيه غير ضرورى ولا عملى . اذ يمـكن ازالة الخطر من زيادة تداول العملة عن الحد بواسطة تحديد الأسعار : « فلا حاجة بنا الى استهداف تخفيض أسعار البضائع ، ولكن يجب ان نهدف الى جعل هذه الأسعار ثابتة فى كل مكان» . بيد أن سوكولنيكوف لم ينبذ الضرائب ، بل على العكس ، ذهب الى أنه بدون فرض ضرائب مبـاشرة على الفلاحين « لا يمكن أن توجد روسيا » ولا تستطيع السـلطة السوفيتية « تسيير الاقتصاد » . وفيما يختص بعدم وجود ميزانية قال معزيا أن فرنسا لم تزل بدون ميزانية لسنة ١٩١٨ (٢) . وقد امتنع المؤتمر نفسـه عن اصدار أى قرار فى شأن هذه المشاكل التى يبدو واضحا أن لا حل لها . وكان اسهامه الوحيد ، الذى جاء عرضا فى قراره عن التجارة والتبادل، يدل الى أى مدى لم تدخـل الواقعية المالية فى تفـكير موجهى السـياسة الاقتصادية السوفيتية : فقد طالب « بزيادة الضرائب ، المبـاشرة وغير المباشرة ، وزيادة استخدام الشـيكات والحـد بشـكل حاسم تماما من سياسة اصدار العملة » (٣) . ونشبت الحرب الأهلية والسياسة المـالية للحكومة السوفيتية لم تزل غير محددة أو متبلورة .

(١) « Trudy I Vseross. S’ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ١٩١٨ ص ١٤٧ ـ ١٤٩ .

(٢) نفس المرجع ص ١١٦ ـ ١٢٨ ، ١٧٣ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٤٨٣ .

الفصل السابع عشر

شيوعية الحرب

(أ) الزراعة :

اتفق بدء « شيوعية الحرب » فى الزراعة مع القطيعة السياسية النهائية مع الثوريين الاجتماعيين اليساريين ، الذين ظلوا فى اللجنة التنفيذية المركزية وفى السوفيتات بعد استقالة الأعضاء الثوريين الاجتماعيين اليساريين من الحكومة فى مارس ١٩١٨ . وكانت آخر مناسبة جلس فيها البلاشفة والثوريون الاجتماعيون اليساريون جنبا الى جنب على أساس من المشاركة الرسمية فى الحكم هى الجلسة الثانية للمؤتمر الخامس لسوفيتات عموم روسيا فى ٥ يوليو ١٩١٨ (عشية اغتيال ميرباخ). ودارت المناقشة فى هذه الجلسة بحدة حول السياسة الزراعية أعلنت أثناءها سبيريدونوفا انها « العدو اللدود للحزب البلشفى » (١) . وكانت سياسة الحكومة السوفيتية عرضة لهجوم الثوريين الاجتماعيين اليساريين من ثلاثة جوانب . فقد أعلن أحدهم أن فرق العمال البلشفية تقوم « بما يقرب من حرب تشنها المدينة على الريف » (٢) . وكان الثوريون الاجتماعيون دائما هم المدافعون التقليديون عن الريف ضد المدينة . وكانت « لجان فقراء الفلاحين » محاولة من جانب البلاشفة لنقل سلطة « لجان الأرض » ، التى كان الثوريون لا يزالون يتمتعون بالأغلبية فى معظمها ،

---

(١) « Pyatyi Vseross. S'ezd Sov. » ١٩١٨ ص ٥٥

(٢) نفس المرجع ٧٥

حيث كانت التفرقة بينهما تعكس حقيقة أن معظم الفلاحين المتيسرين حافظوا على ولائهم للثوريين الاجتماعيين ، سواء اليمينيين أو اليساريين، فى حين كان الفلاحون الفقراء ، والأقل وعيا سياسيا ، أكثر قابلية للوقوع تحت تأثير البلاشفة ، وان لم يكونوا قد انضموا الى جانبهم فعلا. وأخيرا، كان تشجيع الحكومة — مهما كان عديم الجدوى فى ذلك الوقت — لانشاء مزارع كبرى فى الضياع المصادرة يتناقض مباشرة مع سياسة الثوريين الاجتماعيين فى التوزيع على الفلاحين وتحريمهم لاستخدام العمل المأجور فى الأرض • فسمعت فى المؤتمر أصوات تشكو من أن الضياع لا تقسم فى بعض المناطق التى يحتاج فيها الفلاحون الى الأرض بشدة ، وأن هناك عمالا يستأجرون لفلاحتها فى تحد للمبادىء الاشتراكية الحقيقية (١) • كماوجه هجوم مماثل الى مرسوم صدر مؤخرا بتأميم الغابات ووضعها تحت ادارة جهاز مركزى للغابات — أول محاولة للادارة المباشرة من جانب الدولة للموارد الطبيعية (٢) •

ولما اعتبر الثوريون الاجتماعيون اليساريون خارجين على القانون نتيجة لاغتيال ميرباخ ، لم تعد هناك أية معارضة فى المركز للسياسة البلشفية البحتة فيما يتصل بالزراعة • وقد جاء الانتشار السريع لطوارىء الحرب الأهلية فجعل جمع الغلال من الفلاحين للمدن والجيش مسألة حياة او موت ، ومن الناحية الأخرى صار تزويد الفلاحين بالملابس والسلع الاستهلاكية الأخرى أكثر صعوبة حيث كان الجيش يستولى على ما هو موجود منها • وهكذا لم يكن هناك بديل لتشديد حملة المصادرة عن طريق جهاز فرق العمال ولجان فقراء الفلاحين •

ولم يكن ما صدر فى الاسبوع الأول من أغسطس ١٩١٨ بشأن عمل هذه الفرق أقل من ثلاثة مراسيم متوالية • فالأول رخص للنقابات ولجان المصانع ولسوفيتات المدن والمقاطعات بتنظيم فرق من « العمال وأفقر الفلاحين » لجمع الغذاء ولزيارة المناطق المنتجة للغلال « والحصول على الغلال بأسعار محددة أو مصادرتها من الكولاك » • ويخصص

(١) « Pyatyi Vseross. S'ezd Sov. » ١٩١٨ ص ٥٦ — ٥٧ ؛ وقد أوردت « Izvestiya » Akademii Nauk SSSR (١٩٤٩) رقم ٣ ص ٢٣٥ — ٢٣٦ بعض أقوال صحف الثوريين الاجتماعيين فى هذه الفترة . وقد كانت المعارضة فى العمل المأجور دائما أحد مطالب برنامج الثوريين الاجتماعيين ، وكان لنين نفسه قد قال منذ مدة : « ان العلامة الرئيسية والدليل على الراسمالية فى الزراعة هو العمل المأجور » • لنين « دراسات » XVII ص ٦٤٤ .

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم٤٢ — المادة ٥٢٢ •

نصف الغلال التى يتم جمعها للمنظمة أو المنظمات التى أرسلت الفرقة ، ويسلم النصف الآخر لقوميسيرية التموين للتوزيع العام • وتضمن الثانى تعليمات لسوفيتات المقاطعات والأقاليم ولجان فقراء الفلاحين وللنقابات بتنظيم فرق مماثلة حيثما تتطلب الأمر للاستيلاء على الحصاد • وتناول مرسوم ثالث (١) بتفصيل تنظيم هذه الفرق وتكوينها من « عدد لا يقل عن ٢٥ عاملا وفلاحا من ذوى الأمانة المطلقة والاخلاص للثورة » • وحتى لا يترك أى مجال للتلاعب صدر فى نفس الأسبوع مرسوم آخر عن «التبادل الاجبارى للسلع» • وقد نص هذا المرسوم على أن التعاونيات والمنظمات الأخرى الخاصة بتوزيع السلع فى المناطق التى تنتج الغلال لا يسمح لها ، والا تعرضت لعقوبات قاسية ، بارسال أية بضائع الى أى مركز أو قرية الا مقابل دفع ٨٥ فى المائة من ثمنها على الأقل منتجات زراعية (٢) •

ومن العسير تقدير الوقائع التى تكمن خلف هذه المراسيم • فقد أعلن تسيروبا، قوميسير الشعب للزراعة، أثناء حديثه فى المؤتمر الخامس لسوفيتات روسيا كلها أن الحكومة حاولت كل الأساليب المألوفة للحصول على الغلال، وانه « عندما لا يجدى أى منها، وعندئذ فقط، ترسل الفرق» وفيما يتعلق بالشائعات التى تقول ان « الفرق بمجرد أن تصل الى الريف تتفرق وتعمد الى السكر والعربدة » ، فان مثل هذه الأشياء حدثت فعلا وقد اتخذت كل الاحتياطات الممكنة ، بما فيها اختيار أفراد الفرق بأقصى عناية ممكنة ، لمنعها • واستطرد تسيروبا :

« اننا لا نعتبر هذه الفرق مجرد قوة عسكرية ، نحن نراها على أنها أشخاص يذهبون الى الريف مسلحين ، حقيقة ، ولكن فى نفس الوقت على أنهم دعاة يقومون بدعاية فى الريف ويحملون أفكارنا اليه » (٣) •

وقد قاوم الفلاحون ، حيثما استطاعوا ، الاستيلاء على غلالهم • وكانت المقاومة جدية فى بعض الاحيان ووصلت الى حد القتال الحقيقى ، وبرغم أن هذه الحالات تعتبر استثنائية الا أنها لم تكن نادرة جدا (٤) •

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٥٧ ، المواد ٦٣٣ ، ٦٣٥ ورقم ٦٢ — المادة ٦٧٧ .

(٢) نفس المرجع رقم ٥٨ — المادة ٦٣٨ •

(٣) « Pyatyi Vseross. S'ezd Sov. » ١٩١٨ ص ١٤٣ — ١٤٤ •

(٤) قيل لمراقب بريطانى زار مجموعة من القرى فى منطقة الفولجا بعد ذلك بعامين أن هناك « قرية واحدة فى الجيرة حدثت فيها قلاقل وفقد كثير من الفلاحين حياتهم » فى ذلك الوقت . (« وفد العمال البريطانى الى روسيا ١٩٢٠ : تقرير » ١٩٢٢ ص ١٣٢) .

كما أنه ليس من اليسير تقدير عدد الفرق أو مدى نشاطها . وقد ذكر متحدث فى المؤتمر الثانى لنقابات عموم روسيا فى يناير ١٩١٩ أن سوفيت بتروجراد قد أوفد حتى ذلك الوقت ١٨٩ فرقة تضم فى مجموعها ٧٢٠٠ رجلا ، وأوفد سوفيت موسكو ما يقرب من هذا العدد (١) . وفى ذلك الوقت كانت عملية جمع الغلال قد امتدت الى العلف والسكر والبطاطس واللحم والسمك وجميع أنواع الدهون النباتية والحيوانية (٢) . وقد تقدم لنين بالعذر الوحيد لهذه الاجراءات عندما عدل عنها أخيرا ، فقال (٣) :

« ان السمة المميزة لشيوعية الحرب هى حقيقة أننا أخذنا فعلا من الفلاحين كل ما لديهم من فائض ، بل وأحيانا، ما لم يكن فائضا ومايعتبر جزءا من الضرورى لطعام الفلاحين ، أخذناه لتغطية نفقات الحرب ولاطعام العمال . وقد أخذناه فى غالب الاحيان كقرض مقابل عملة ورقية . والا فما كنا نستطيع التغلب على أصحاب الأراضى والرأسماليين فى ريف من صغار الفلاحين » .

وقد كانت هذه الأساليب اجراءات يأس . وقد يبدو معيار الحاجة من وجهة نظر النظرية الاشتراكية طبيعيا وسليما : فقد كان مطلوبا من الفلاح أن يسلم كل ما يزيد عن حاجته هو وعائلته . أما من ناحية التطبيق فقد كان خطأ قاتلا . اذ أن الاستيلاء على فائض محدد تحكميا ممن كان يطلق عليهم « كولاك » أثار الردين التقليديين للفلاح : الرد القصير المدى باخفاء ما لديه ، والرد الطويل المدى بعدم زراعة ما يزيد على الضرورى له ولأسرته .

وكان الزعماء السوفيت مدركين تماما لهذه المخاطر . ففى ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ طبقت لأول مرة التجربة الجديدة بفرض الضرائب العينية . وكان من الواضح أنها ليست بديلة لعمليات الجمع ، بل مكملة لها ، وان كان كل من سلم الفائض من غلاله قبل اعلان الضريبة أعفى منها . وأعلن أن الضريبة ستقدر على أساس حسبة معقدة يدخل فيها اعتبار لمقدار الأرض والمواشى التى يملكها دافع الضرائب وعدد الأشخاص الذين

(١) «Vtoroi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov» (١٩٢١) I (Plenumy) ص ١٧٠ وذكر مندوب آخر ان عدد الفرق التى أوفدتها المنظمات العمالية ٣٠,٠٠٠ شخصا . (نفس المرجع I ص ١٧٤)

(٢) «Sobranie Uzakonenii 1919» رقم ١ ، المادة ١٣ .

(٣) لنين « دراسات » XXVI ص ٣٣٢ .

يعولهم (١) . وكان المطلوب ، ليس مجرد الاستيلاء على الفائض ، بل مقادير محددة ومقدرة على أساس مفروض من القدرة على الدفع . ولكن هذا المرسوم كان واحدا من المراسيم العديدة التى صدرت فى ذلك الوقت ولم تنفذ . وفى يناير ١٩١٩ استخدم مبدأ جديد آخر . فقد صدر مرسوم من مجلس القوميسيرين ، ملحق به تعليمات مفصلة من قوميسيرية التموين ، يحدد مجموع المطلوبات من الغلال والاعلاف من الحكومة المركزية ويقسمها الى مقادير محددة بين الأقاليم المنتجة : وتقسمها الأقاليم بين المقاطعات ، وتقسمها المقاطعات بين المراكز الريفية وتوزع المراكز أنصبتها بين القرى أو أفراد الفلاحين (٢) . وكانت فائدة هذه الخطة هى تخليص السلطات المركزية من عبء تحصيل الضرائب ، كما أعادت مبدأ المسئولية الجماعية التى كانت تطبق فى الضرائب الزراعية أيام الحكومة القيصرية . ولكن هذه الأساليب المتغيرة باستمرار لا تعدو أن تكون تصويرا لطبيعة المشكلة التى لا حل لها والتى كانت تواجهها الحكومة السوفيتية . فلم يكن هناك ما يمكن أن يسد حاجات الجيش الأحمر وسكان المدن ، فى بلد دمرته الحرب وبترت أجزاؤه وفقد النظام فيه ، الا كل الفائض فى الانتاج الزراعى . ومع ذلك فلم تكن الصناعة قادرة على انتاج المقابل من السلع المصنوعة للسير فى عمليات التبادل المألوفة ، واذا استمرت محاولة الاستيلاء على الفائض بالقوة فان الغلال ستخفى والزراعة تقتصر على ما يحتاجه الفلاح . وقد أمكن بشكل ماتخطى هذه الازمة ، فقد حصل الجيش على التموين اللازم وانقذت المدن من المجاعة ، وان لم تنقذ من الجوع . ومع التحسن الذى طرأ على أجهزة الجمع بالتدريج وعودة المناطق التى دارت فيها الحرب الأهلية الى سيطرة موسكو ، زادت المقادير المجموعة من الغلال (٣) . ولكن ابان فترة شيوعية الحرب يمكن القول بأن غلال الفلاحين اما وجدت طريقها سرا الى السوق الحرة

(١) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ٨٢ المادة ٨٦٤ ، ورقم ٩١ – ٩٢ المادة ٩٢٨ .

(٢) نفس المرجع رقم ١ ، المواد ١٠ ، ١١ .

(٣) جاء فى الارقام الرسمية لقوميسيرية التموين احصاءات عن مجموع ماتم جمعه من الغلال فى هذه السنوات ، ولكن ليست لهذه الارقام قيمة كبيرة لان الاحصاءات الدقيقة لم تكن متوفرة فى هذه الأيام ، وكذلك لان المناطق التى يتعلق بها الأمر لم تكن ثابتة : ففى ١٩١٨ – ١٩١٩ دخلت فيها منطقة الفولجا للمرة الأولى ، ودخلت اكرانيا والقوقاز ووسط آسيا فى ١٩١٩ – ١٩٢٠ . وجاءت نفس الارقام ، مع تغييرات طفيفة ، فى ج.ى. سوكولنيكوف « السياسة السوفيتية فى المالية العامة » ١٩٣١ ص ٩٢ .

او صودرت بالقوة على يد عملاء الحكومة . وحتى أولئك الفلاحين الذين قاتلوا الى جانب الحكومة السوفيتية ضد ماهو أسوأ منها ـ عودة «البيض» ـ استمروا يشمنون معركة الغلال .

وقد ارتبط الاتجاه نحو الفلاحين الفقراء فى صيف ١٩١٨ بسياسة السوفيت نحو الهدف الأساسى الآخر ، تنمية الزراعة على النطاق الكبير . وكان هذا الهدف قد أدى الى خروج الثوريين الاجتماعيين اليساريين ، أعدائه الألداء ، وكان الفلاحون الفقراء هم المجموعة الوحيدة من الفلاحين الذين يمكن اعتبارهم غير مهتمين بملكية الفلاحين للأرض ، ويغلب أنهم أكثر هذه الفئات تفضيلا للفلاحة الجماعية (١) . وكانت هذه المؤسسات الجماعية من عدة أنواع . المزارع السوفيتية الأصلية « سوفخوز Sovkhozy » وهى المزرعة النموذجية التىأشار اليها لنين فى اطروحات ابريل وفى عدة بيانات مختلفة بعد ذلك ـ وكان معظمها يتألف من ضياع تزرع محاصيلا خاصة تتطلب مهارة فنية أو تنظيما خاصا مثل بنجر السكر أو الكتان (٢) . كما كانت هناك كوميونات زراعية اتحد فيها الفلاحون لفلاحة أرض غير موزعة وتقاسموا العمل والناتج سويا ، ويبدو أن هذه الكوميونات كانت تمثل تيار الشيوعية البدائية فى الريف الروسى (٣) . وأخيرا كانت هناك مجمعات زراعية اقتصر عنصر المشاركة

(١) فى العام التالى ، عندما بدات السياسة الرسمية تتجه نحو الفلاحين المتوسطين قيل انهم اكثر ميلا للتجميع الزراعى من فقراء الفلاحين الذين « لا يريدون هجر الزراعة الصغيرة» (بوخارين وبريوبرازنسكى « Azbuka Kommunizna » ١٩١٩ الفصل XIII ص ١١٤ ، والواقع ان الفلاحين الفقراء والمتوسطين على السواء تمسكوا باصرار بالصورة القديمة لشغل الارض .

(٢) فى مايو ١٩١٨ خصصت كل الاراضى التى زرعت بنجرا فى أى سنة منذ ١٩١٤ ، باستثناء حيازات الفلاحين ، «لرصيد من الارض الموقوفة على مصانع السكر المؤممة» (Sobranie Uzakonenii 1917-1918 رقم ٣٤ ـ المادة ٤٥٧) ، وعهد الى « لجنة السكر الرئيسية » التابعة للمجلس الاقتصادى بادارة هذه الاراضى بمقتضى مرسوم صادر فى ١٣ يولية ١٩١٨ . (« Proizvodstvo, Uchet i Raspredelenie Productov Narod. Khoz. » ص ١١٦) وفى اكتوبر ١٩١٨ رخص لقوميسيرية الزراعة بالاستيلاء على المزارع النموذجية و المزارع «الفنية» و «الضياع الكبرى السابقة ذات الاقتصاد المتخصص» « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٧٢ ـ ٧٨٧ .

(٣) فى فبراير ١٩١٩ اصدرت قوميسيرية الزراعة « دستورا نموذجيا » للكوميونات الزراعية تفوح منه روح الشيوعية البدائية البحتة : « كل من يرغب فى الدخول فى كوميون يتنازل له عن كل ممتلكاته الشخصية من الأرض ووسائل الانتاج والماشية ، وبصفة عامة كل مايملكه مايلزم لتسيير الاقتصاد الشيوعى .. وكل عضو فى الكوميون يجب أن يعطى=

فيها على التسويق ولم يمتد الى الانتاج . ولعل لنين كان يفكر فى كل هذه الصور من الزراعة الجماعية عندما قال فى خريف ١٩١٨ أنه لم يعد هناك سوى « بعض مئات كوميونات ومزارع سوفيتية تمولها الدولة » (١) . وفى ذلك الوقت كان توزيع الأراضى الزراعية ، بطريقة أو أخرى ، قد تم تقريبا فىالمناطق التى تحت سيطرة السوفيت . فقد انتقلت أفضل الاراضى ، باستثناء المخصصة للبنجر والكتان وصور الزراعة الخاصة الأخرى ، الى أيدى الفلاحين ، وكان ما بقى بعد ذلك للتجارب الجماعية أسوأ الاراضى وأصعبها فلاحة . وكما كتب أحد المعلقين البلاشفة فيما بعد :

« كانت الأغلبية الساحقة من الأراضى قد قسمت ، وكان هناك ما يدعو الى الخوف من اختفاء الانتاج الكبير فى الزراعة . والى جانب ذلك كان هناك خطر من أن تقوى روح الملكية الصغيرة جدا » (٢) .

وكان الأمر يتطلب جهودا بطولية . وفى ٤ يولية ١٩١٨ خصص مجلس القوميسيرين عشرة ملايين روبل لتشجيع الكوميونات الزراعية (٣) . وفى ٢ نوفمبر ١٩١٨ خصص رصيد بليون روبل لقروض الكوميونات الزراعية واتحادات العمال والجماعات القروية ، بشرط « التحول من فلاحة الأرض وحصدها فرديا الى الجماعية » (٤) . وفى الشهر التالى ألقى لنين حديثا طويلا هاما أمام ما وصف بأنه « المؤتمر الأول لقطاعات الأرض ولجان فقراء الفلاحين والكوميونات الزراعية لعموم روسيا » . وكانت الفكرة فيه هى مقدم الاشتراكية الى الريف ، وكان أهم بيان له عن تشريك الزراعة . فقال ان « قوة اصحاب الاراضى قد اكتسحت حقيقة وتحطمت نهائيا » بواسطة جهود الفلاحين ككل . ولكن اذا توقفت الثورة فى الريف الروسى عند هذا الحد ، فانها تكون قد وقفت حيثما انتهت ثورتى ١٧٨٩ و ١٨٤٨ فى الغرب :

= كل قدراته وقوته لخدمة الكوميون .. ويأخذ الكوميون من كل شخص حسب قوته وقدراته ويعطيه حسب حاجاته الحقيقية» « Normal'nyi Ustow Sel' shokhoz. Proizvoditel, nykh Kommun » ١٩١٩ ص ٤ ـ ٥) .

(١) لنين « دراسات » XXIII ص ٤٠٣ .

(٢) ف . ب . ميليوتين « Istoriya Ekonom. Razvitiya SSSR » ١٩٢٩ ص ١٧١ ـ ١٧٢ .

(٣) سجل هذا القرار فى مذكرة للنين « مختارات » ص ٤٠٩ ، ولم ينشر على المصدر الاصلى .

(٤) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٨١ ـ المادة ٨٥٦ .

« فانها لم تمس بعد العدو الحديث الأقوى لجميع الكادحين ـ رأس المال · ومن ثم فهى فى خطر الانتهاء فجأة كما حدث لغالبية ثورات غرب أوروبا ، حيث استطاع تحالف مؤقت بين الفلاحين كلهم وعمال المدن أن يكتسح الملكية بنجاح ، واكتساح بقايا الاقطاع ، واستخلاص الارض بدرجة تزيد أو تنقص من ايدى كبار أصحاب الأراضى وهيمنتهم ، ولكنها لم تنجح قط فى اقتلاع جذور قوة رأس المال » ·

وأشار الى أن لجان فقراء الفلاحين قامت بمهمة انقسام الفلاحين « فلم يعد الريف متحدا » · وقد أدى ذلك الى « تحول ثورتنا فى الاتجاه الاشتراكى الذى أرادت طبقة عمال المدن أن تسير بها فيه على أسس ثابتة فى أكتوبر» · والمطلوب الآن ـ وقد كرر لنين ذلك عدة مرات ـ هو « التحول من الحقول الفردية الصغيرة الى فلاحة الارض اشتراكيا » · ولم يحاول التقليل من ضخامة المهمة :

« نحن نعلم جيدا ان الثورات الكبرى فى حياة عشرات الملايين من الناس ، والتى تؤثر فى أعمق أسس الحياة والوجود ، مثل التحول من الفلاحة الفردية الصغيرة الى الفلاحة المشتركة للأرض ، لا يمكن أن تتحقق الا بالعمل الطويل جدا ، ولا يمكن أن تتحقق الا عندما ترغم الضرورة الناس على اعادة تشكيل حياتهم » ·

وقد خلقت الحرب هذه الضرورة بما جلبته من دمار · كما أنها جلبت الى الوجود ، فى وعى الناس ، « عجائب الأساليب الفنية » التى يمكن أن تحول الانتاج الزراعى · وأصدر المؤتمر قرارا يعلن أن الهدف الرئيسى من السياسة الزراعية يجب أن يكون « السعى المنسق الدائب لتنظيم الكوميونات الزراعية والمزارع الشيوعية السوفيتية ولتشريك العمل فى الأرض » (١) ·

وظلت الحملة مشتعلة تماما بضع أسابيع · فقد اثيرت فى المؤتمر الثانى لنقابات عموم روسيا فى يناير ١٩١٩ ، حيث أعرب متحدث رسمى عن أنه « لا حل لمشكلة اطعام المدن الا بخلق وحدات كبيرة للانتاج فى الريف » (٢) وانتهت الحملة فى ذروتها بمرسوم أصدرته اللجنة المركزية التنفيذية فى ١٤ فبراير ١٩١٩ ، وهو أول تشريع كبير فى السياسة الزراعية منذ مرسوم « التشريك » الذى صدر بالاشتراك مع

(١) لنين «دراسات» XXIII ص ٤٢٠ ـ ٤٢٩ ، حاشية رقم ١٣٥ ·

(٢) «Vtoroi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov» ١٩١٩ ص ٨٥ ·

الثوريين الاجتماعيين اليساريين قبل ذلك بأكثر من عام · وقد أعلن المرسوم الجديد فى جرأة «التحول من الزراعة الفرديه الى الزراعة الجماعية» وأعلن كذلك « ان كل صور الاستخدام الفردى للأرض يمكن اعتبارها انتقالية وأن عهدها قد انتهى » ووصف غرضها الأساسى بأنه « خلق اقتصاد انتاجى واحد لتزويد الجمهورية السوفيتية باكبر كمية من البضائع الاقتصادية باقل قدر من انفاق عمل الشعب » · وكان المرسوم يتألف من ١٣٨ بندا تضم مواد محكمة لدستور مزارع السوفيات والكوميونات الزراعية وامتيازاتها والتزاماتها ، وجعلت مزارع السوفيت التى يمكن ادارتها بواسطة شخص واحد أو لجنة مسئولة مباشرة أمام السوفييت الاقليمى أو المحلى ، وعن طريقه أمام الجهاز المختص فى قوميسيرية الزراعة : وكان هذا التنظيم قريب الشبه جدا من تنظيم المصانع المؤممة تحت اشراف المجلس الاقتصادى · وكانت الكوميونات الزراعية ، « لأنها اتحادات اختيارية بين العمال » تتمتع باستقلال أوسع وان ظلت فى النهاية مسئولة أمام قطاعات الأرض المحلية وقوميسيرية الزراعة (١) ·

وانبثقت تجربة أخرى فى هذا الميدان من محاولة تنظيم ذاتية بين عمال المدن · ففى نهاية ١٩١٨ كانت ظروف الطعام فى المدن تخلق خطر الانحلال الكامل للبروليتاريا عن طريق عودة الفلاحين الى القرى التى جاء منها معظمهم أصلا · وكان هناك مرسوم صادر فى ديسمبر ١٩١٨ يعترف بحق النقابات ومنظمات العمال فى تخزين ونقل جميع أنواع الأغذية ، باستثناء الغلال والدقيق ـ وهما استثناءان سرعان ماتنوسيا ، لاستعمال أعضائها (٢) · وكانت الخطوة من التخزين الجماعى الى الزراعة الجماعية قصيرة · ؛ وفى شتاء ١٩١٨ ـ ١٩١٩ اتخذت هذه الخطوة عن طريق المجلس الاقتصادى وبتدخله · ففى ١٥ فبراير ١٩١٩ ، بعد مرسوم المزارع الجماعية مباشرة ، صدر مرسوم يرخص للمشروعات الصناعية ، أو مجموعات من المشروعات الصناعية ، ولسوفيتات المدن والنقابات والتعاونيات بالحصول على أرض وتنظيم مزارع سوفيت لسد حاجاتهم(٣) ·

(١) «Sobranie Uzakonenii 1919» رقم ٤ ـ المادة ٤٤ ·

(٢) نفس المرجع رقم ٩١ ـ ٩٢ ، مادة ٩٢٨ ·

(٣) نفس المرجع رقم ٩ مادة ٨٧ · وقد حاول مرسوم تال أن يجعل الخطة مقتصرة على التنظيمات الكبرى التى تسيطر على مجموعة من مزارع السوفيت ، وان كان يمكن « كاستثناء مؤقت » ، أن تخصص مزارع فردية لمصانع مفردة · (نفس المرجع رقم ٤ المادة ٢٧٧) ·

وسجل أكثر من ٣٠ مركزا حصلت على مايقرب من ٨٠ر٠٠٠ « دزياتين » من الأرض باسم المصانع التى تحت سيطرتها (١) . وواضح أن التفكير دار حول مساعدة العمل المحلى فى هذه « السوفخوزات » الصناعية بفرق من العمل من عمال المصانع نفسها من وقت لآخر ؛ وقد كان رجوع عمال المصانع الى القرى فى موسم الحصاد ظاهرة سائدة فى الصناعة الروسية . وكانت هذه الخطة تمثل تهربا من مبادىء التموين المقررة والتوزيع المنظم (وان كان المرسوم نص على أن كميات الطعام الزائدة عن المقررات لاتوزع بل يجب تسليمها لقوميسيرية التموين) . ولكنها سدت حاجة ملحة ، وكانت دليلا آخر على الحقيقة الكبرى وهى أن توفير الطعام الكافى للمدن لايتفق فى نهاية المطاف مع نظام زراعة الفلاح الفرد على نطاق صغير .

ويبدو أن المكان الذى احتلته المزارع الجماعية فى الدعاية الرسمية فى ذلك الوقت لم يكن متناسبا مطلقا مع النتائج التى تحققت منها . فأكثر الاحصاءات تفصيلا عن روسيا الأوربية – باستثناء اكرانيا – تشير الى وجود ٣١٠٠ مزرعة سوفيت فى ١٩١٨ و ٣٥٠٠ فى ١٩١٩ و ٤٤٠٠ فى ١٩٢٠ . ولكن هذه الزيادة المتواضعة كان سببها الزيادة السريعة فى عدد المزارع التى « خصصت » للمصانع ، التى كانت تمثل نصف مجموع مزارع السوفييت تقريبا فى ١٩٢٠ ، بحيث أن عدد المزارع التى تدار مباشرة بواسطة سلطة عامة يغلب أن يكون قد هبط فعلا . وكانت معظم مزارع السوفييت فى هذه الفترة صغيرة ولا تشبه « السوفخوزات » الجبارة التى ظهرت فى فترة لاحقة : ولم تكن الارض جيدة التربة بصفة عامة وكان ما يفلح منها أقل من نصفها . وجاء فى تقرير انه فى فبراير ١٩١٩ كان هناك ٣٥ « سوفخوز » فقط (وهى من بين المزارع الأكبر حجما) تحت الادارة المباشرة لقوميسيرية الزراعة ؛ وكان الباقى تحت ادارة السوفييتات المحلية ، وكان انتاجها «ضعيفا جدا». وفى منتصف ١٩١٩ كان هناك ٢١٠٠ كوميون زراعى ؛ وهبط العدد بعد ذلك مع هبوط الحماسة التى شجعت هذا النوع من المشروعات المشتركة. وزادت المزارع الجماعية ، من ناحية أخرى ، من ١٩٠٠ فى ١٩١٩ الى ٣٨٠٠

(١) «Dva Goda Diktatury Proletariata» ١٩١٩ ص ٤٧ – ٥٠ : ويصف الكاتب المتحمس مشروعا لبناء مصحات للعمال على المزارع التى يتم الحصول عليها بهذه الطريقة .

وزادت بعد ذلك بسرعة أكبر ؛ ولكن هذا النوع من التعاون الزراعى لم ينطو على الفلاحة الجماعية (١) .

وتوضح هذه الأرقام بجلاء نقص التأييد التلقائى من جانب الفلاحين لوحدات الانتاج الكبير فى الزراعة ، ويمثل هزيمة كاملة لسياسة البلاشفة، فقد جاءت الحملة لتعميم الزراعة الكبيرة من المدن والجهات الرسمية فقط. وكانت الحجج التى تؤيدها ، سواء من وجهة نظر الاشتراكية النظرية أو الكفاية العملية ، لا تدحض . ونص المرسوم بعناية على أن الأرض المتاحة لخلق هذه الوحدات يجب أن تكون من الضياع الكبيرة التى لم توزع والاراضى البور . ولكن مثل هذه الاجراءات كان لابد أن تثير الغيرة لدى الفلاحين الذين يتحرقون الى الأرض . كما انه ليس من العسير ان نتصور مشاعر بعض أولئك الذين طولبوا بأن يضحوا بأحلامهم فى أن يصيروا فلاحين صغار مالكين وبأن يعملوا « كبروليتاريا ريفية » فى مزارع سوفييت أو أية مزارع جماعية أخرى ، وبخاصة فى وقت لا يمكن أن تخفف فيه الظروف المادية من حدة المشاق الماضية كثيرا أو قليلا . « ان الفلاح يعتقد : اذا كانت هذه ضيعة كبرى ، فأنا قد صرت مرة أخرى عاملا مأجورا » (٢) . وعندما ألقى لنين خطابا فى مارس ١٩١٩ فى مؤتمر عقد لانشاء نقابة للعمال الزراعيين فى اقليم بتروجراد وتحدث عن مزايا الفلاحة الجماعية ، ووجه بنقد للمادة ، فى مرسوم ١٤ فبراير ، التى تحرم على العمال فى مزارع السوفييت أن يقتنوا حيوانات أو طيور أو حدائق خضروات خاصة بهم ؛ اعترف لنين فى تردد بأنه قد يكون من الضروى احيانا السماح باستثناءات ، وانه قد يكون من الممكن ، بعد مناقشة ، منح اقليم بتروجراد اعفاء من هذا النص « لفترة قصيرة » (٣). ولكن الحرب الاهلية جعلت كل الاشياء الأخرى تبدو اقزاما ، وحالت معارضة الفلاحين الفعالة دون أى توسع لمزارع السوفييت او اية مزارع جماعية أخرى . فالحكومة السوفييتية ما كانت لتستطيع التفكير فى أية

(١) أخذت هذه الاحصاءات من «O Zemle» ١٩٢١ ص ٣٠ – ٤٠ ، وهى نشرة من مطبوعات قوميسيرية الزراعة ، ومن «Otchet Narodnogo Kommisariata Zemle» ١٩٢١ ص ١٠٦ – ١٠٧ . وقد أورد ف.ب ، ميليوتين المرجع السابق ١٩٢٩ ص ١٧١ ، أرقاما أقل حتى من ذلك لعدد السوفخوزات فى ١٩١٨ و ١٩١٩ .

(٢) لنين « دراسات » XXIV ص ١٦٧ – ١٦٨ .

(٣) نفس المرجع XXIV ص ٤٢ – ٤٤ .

سياسة قد تهدد بخطر هبوط مباشر آخر فى الحصاد التالى ، مهما كانت هذه السياسة مرغوبا فيها للمستقبل ·

ولكن فى ذلك الوقت كان قد حدث تغيير جذرى آخر فى سياسة السوفيت الزراعيه . فقد كان انشاء «لجان فقراء الفلاحين» فى يونيه ١٩١٨ اجراء سياسيا أساسا قصد به احداث انقسام بين الفلاحين · وكانت وظيفتها العملية الوحيدة هى ايجاد المبلغين · فقبل وجودها لم يكن لدى الموظفين أو العمال الغرباء على الجهة وسيلة لمعرفه مخابىء الغلال أو تقدير مدى مايمكن أن يكون فى حوزة أحد « الكولاك » ، بحيث حدثت عدة أخطاء فى التقدير (١) · وكان من الممكن الاعتماد على فقراء الفلاحين فى الجهة فى التبليغ عن مخالفات الكولاك وتهرباتهم ، وتؤدى العدوات التى ستترتب على هذه التبليغات الى زيادة حدة الصراع الطبقى فى الريف · ومع ذلك فقد فشلت · فبعد أن وزعت الأراضى ظهر أن «فقراء الفلاحين» — بمعنى الفلاح الذى ليس لديه مايفقده — أقل عددا مما تصور البلاشفة · ويبدو أن اللجان ، فى الأماكن التى كان لها فيها أثر فعال ، كانت تحت قيادة بلاشفة متحمسين ولكن بلا تجربة فى الزراعة · وسرعان ما تصادموا مع السوفيتات المحلية ، التى كانت لا تزال حتى ذلك الوقت مؤلفة من أغلبيه لا حزبية فى كثير من الأحيان · وحدث صراع من أجل القوة اتضح فيه بجلاء ان الادارة المحلية للشئون الزراعية لا تسع اللجان والسوفيتات فى نفس الوقت (٢) · وعقد فى بتروجراد مؤتمر للجان فقراء الفلاحين فى اقليم بتروجراد فى أوائل نوفمبر ١٩١٨ ، وانتهى الى النتيجة المنطقية : فقد جاء معظم المندوبين يطالبون بنقل السلطة السياسية من السوفيتات الى اللجان · بيد ان ذلك كان ينطوى على مغالاة فى نظر السلطات وتدخلت اللجنة المركزية التنفيذية ، واقتنع المؤتمر باصدار قرار جماعى ذى مضمون مختلف تماما · فقد تضمن القرار ثناء ونقــدا ضمنيا فى نفس الوقت ، فاللجــان قاتلت فى معركة ضــد الكولاك ، ولكنها فى قيامها بهذه المهمة « اضطرت بصورة حتمية الى تجاوز حــدود مرســوم ١١ يونيــه » : وهكذا « قامت سلطة مزدوجة فى الريف أدت الى تبديد

(١) « Pyatyi Vseross. S'ezd Sov. » ١٩١٨ ص ١٤٣ ·

(٢) ولم يكن الصدام عفويا تماما من الجانبين ، فقد وصف أحد المتحدثين من الثوريين الاجتماعيين فى اللجنة المركزية التنفيذية لجان الفقراء بأنها «خطة لشن حرب ابادة على سوفيتات مندوبى الفلاحين » . « Protokoly Zasedanii VTsIK 2 Sozyva » (١٩٢٠ ص ٤٠٣ ·

الطاقات بلا جدوى والى الارتباك فى العلاقات » · ان « دكتاتورية العمال وأفقر الفلاحين » لا يمكن أن تتمثل الا فى « الأجهزة العليــا للسـلطة السوفيتيه من أعلاها الى أدناها » : ويجب أن تكون وظيفتها هى القيــام « بدور نشــيط جدا فى تحويل سوفيتــات المراكز والقرى الى نموذج سوفيتات المدن بحيث تكون أجهزة حقيقية للسلطة السوفيتية والبنــاء الشيوعى » · وبعد ذلك بأسبوع قدم زينوفيف ، الذى كان يوجه مؤتمر بتروجراد ، هذا القرار الى المؤتمر السادس لســوفيتات عموم روسيا بخطاب غير متناسق ، وووفق عليه ، بالاجماع وبلا مناقشة (١) · وقد فقدت لجان فقراء الفلاحين فى الواقع مركزها المستقل وهبطت الى مجرد جماعات قلقة داخل السوفيتات · وصدر مرسوم فى ٢ ديسمبر ١٩١٨ من اللجنة التنفيذية المركزية الحاقا بقرار المؤتمر جاء فيه أنه بالنظر الى ظروف « ازدواج السلطة » فى الريف صارت اعادة الانتخابات لسوفيتات القرى ضرورة ملحة ، وأن لجان فقراء الفلاحين يجب أن تقوم بدور نشيط فى تنظيم هذه الانتخابات ، ولكن على أن تظل الســوفيتات بعد اعــادة الانتخابات « أجهزة السلطة الوحيدة » وتحل اللجان (٢) · وكان رأى لنين فى الموضوع كما ذكره فى المؤتمر التالى للحزب أن اللجان كانت « قد أرســت قواعدهــا تماما بحيث وجدنا من الممكن أن تحل محلهــا السوفيتات المنتخبة بالطريقة النظامية ، أى اعــادة تنظيم الســوفيتات المحلية بطريقة تصير معها اداة للحكم الطبقى وأجهزة للسلطة البرولتارية فى الريف » (٣) ·

وكانت هذه الصورة للأمور مبالغ فيها· لقد جاء الغاء اللجان فى وقت وجب فيه الاعتراف بفشلها — أى أنه كان تراجعا عن مركز لادفاع عنه ·

(١) فيما يتعلق بمؤتمر بتروجراد أنظر تقرير زينوفيف فى « Shestoi Vseross. Chrezvychainyi » (١٩١٨) ص ، ولنين « دراســات » XXIII ص ٢٥٤ و ٥٦٧ — ٥٦٨ —حاشية ٦٦ ، وفيما يتعلق بالمؤتمر السادس لعموم روسيا أنظر « Shestoi Vseross. Chrezvychainyi S'ezd Sov. » (١٩١٨) ص ٨٦ — ٩٣ · وفى اليوم السابق على مؤتمر سوفيتات عموم روسيا القى لنين خطابا فى مؤتمر للجان فقراء الفلاحين فى اقليم موسكو وصف فيــه أثر المقترحــات على الوجــه التالى : « ستندمج لجان فقراء الفلاحين فى السوفيتات ، وسيترتب الامر بحيث تصبح اللجــان هى الســوفيتات » (لنين «دراسات» XXIII ص ٢٨٣) ، ويبدو أن مؤتمر موسكو كان أقل ازعاجا من مؤتمر بتروجراد .

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٨٦ — مادة ٩٠١ ·

(٣) لنين « دراسات » XXIV ص ١٦٢ ·

ولكن القرار لم يكن من قرارات المبادىء ولم يحل دون تكرار نفس التجربة فى أماكن أخرى . ففى أوائل ١٩١٩ ، عندما عادت سلطة السوفييت الى اكرانيا بعد انهيار المانيا ، انشئت لجان فقراء الفلاحين هناك فى اللحظة التى كانت تلغى فيها من أراضى جمهورية روسيا الاشتراكية الفدرالية الروسية (١) .

وكان قرار حل لجان فقراء الفلاحين يرتبط ارتباطا وثيقا بالرغبة فى اجتذاب « الفلاحين المتوسطين » لتأييد السلطة السوفيتية . فقد كان من المألوف فى روسيا قبل الثورة تقسيم الفلاحين الى ثلاث درجات - لا اثنين : الفلاحين الأثرياء الذين يزرعون للسوق بجانب ما يزرعونه لاستهلاكهم الخاص مستخدمين عملا مأجورا ، ويبيعون فائض انتاجهم (كولاك) ، وفقراء الفلاحين (بارتاك) ، وهم الذين لا يملكون أرضا أو يملكون أنصبة ضئيلة جدا لا تكفى أودهم وأسرهم ويرغمون على العمل لدى الغير لكى يعيشوا ؛ وفئة ثالثة متوسطة من الفلاحين الذين يستطيعون العيش هم وعائلاتهم من مواردهم ولكنهم لا يستخدمون عادة عملا مأجورا وليس لديهم فائض يبيعونه. وكان مثل هذا التقسيم بالضرورة مبهما والاحصاءات

(١) وكانت الفوارق بين الكولاك المتيسرين والفلاحين المعدمين الجوعانين فى اكرانيا اشد منها فى روسيا البيضاء ، وبخاصة بعد اصلاح ستوليبين . وقد قال لنين لمراقب بريطانى فى ذلك الوقت ان الحرب الاهلية «يغلب أن تكون أكثر حدة فى اكرانيا منها فى غيرها لان غريزة الملكية فيها تأصلت أكثر بين الفلاحين وستكون الاقلية والاغلبية متقاربتين. (ا. رانسوم «ستة اسابيع فى روسيا فى ١٩١٩» ١٩١٩ ص ١٥١) ، وقد قال نفس الشيء مرة اخرى بعد عامين («لنين دراسات» XXIV ص ٣٠٥) . ومن ثم فقد بدا أن فكرة لجان فقراء الفلاحين ملائمة بصفة خاصة لاكرانيا . بيد أن ذلك لم يحل دون وقوع أخطاء فى السياسة الزراعية . فتبعا لما يقوله المؤرخ الرسمى للحزب تكررت في اكرانيا فى ربيع ١٩١٩ نفس الاخطاء التى حدثت فى الجمهورية الاشتراكية الفدرالية السوفيتية الروسية. فقد حدثت فيها أيضا محاولات «خلق السوفخوزات والكوميونات ، وكانت الصناعة فى خراب ، ودون توفير أقل المتطلبات الفنية (فضلا عن التمهيدات السياسية) ودون أن يدخل فى الاعتبار حاجات الفلاح المتوسط» . (ن.ن. بوبوف « Ocherk Istorii Komm. Partii (Bolshev.) Ukrainy » - ص ١٨١ و ١٨٥ - ١٨٦) . وقد اشار لنين بحرص في نفس هذا الوقت ، فى المؤتمر الثامن للحزب فى موسكو ، الى ان الامر قد يتطلب تغيير هذه السياسة فى أقاليم الحدود ، بما فيها اكرانيا ، وقال انه من الخطأ نقل المراسيم الروسية «جملة وبلا تمحيص .. الى جميع أنحاء روسيا» ، («لنين «دراسات» XXIV ص ١٢٥ - ١٢٦) . ومع ذلك فقد بقيت لجان فقراء الفلاحين فى اكرانيا الى ان بدات «السياسة الاقتصادية الجديدة» : وقد دافع عن نشاطها احد المندوبين فى المؤتمر الثامن لسوفيتات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩٢٠ « Vos'moi Vseross. S'ezd Sovetov » - ١٩٢١ ص ٢٠٢ .

المتعلقة به غير موثوق فيها . ولكن كان المفروض عادة أن الكولاك يمثلون أقل من ١٠ فى المائة من سكان الريف ، وان « فقراء الفلاحين » حوالى ٤٠ فى المائة ، ويمثل الفلاحون المتوسطون الخمسين فى المائة الباقية (١) . والفلاح المتوسط يقابل ما يعرف عادة فى غرب أوروبا بالفلاح الصغير . وكان « فقراء الفلاحون » فى روسيا هم من يطلق عليهم فى الغرب العمال الزراعيون أساسا ؛ ولكن بعضهم كان يملك قطعا صغيرة من الأرض ، وان كانت لا تكفى للقيام بأود أسرهم ، ومن ثم لا ينطبق عليهم تماما لفظ « الفلاح المعدم » .

وكان لنين قد سلم بهذا التقسيم الثلاثى للفلاحين الروس فى وقت ثورة أكتوبر عندما أعلن أن سياسة النظام السوفييتى يجب أن تكون « مساعدة الفلاح الكادح ، وعدم الاضرار بالفلاح المتوسط ، والتضييق على الفلاح الثرى » (٢) . ولكن هذه السياسة ظلت فترة بلا تطبيق . فقد كانت الثورة فى الريف لا تزال فى مرحلتها البورجوازية . وكان التحالف بين البلاشفة والثوريين الاجتماعيين اليساريين لا يزال قائما ، وكان الهدف الرئيسى فى شتاء ١٩١٧ - ١٩١٨ هو تجريد كبار أصحاب الاراضى لمصلحة الفلاحين ككل . ثم حدث انشقاق الثوريين الاجتماعيين اليساريين فى الصيف وانشاء لجان فقراء الفلاحين للبدء بالثورة الاشتراكية ضد الكولاك . وفى حماس الخطوة الجديدة لم يهتم أحد اهتماما كبيرا «بالفلاحين المتوسطين» . ففى الوقت الذى اتخذت فيه هذه الاجراءات تحدث لنين بصفة خاصة عن الحاجة الى « اتفاق » و « تحالف » مع الفلاحين المتوسطين وعن قبول « التنازلات » لهم (٣) . وفى أغسطس ١٩١٨ أرسل خطاب دورى بامضاء لنين وتسيوريوبا الى كل السلطات المحلية يتضمن تعليمات لها بأن الحكومة السوفيتية لا تقف مطلقا موقف المعارضة من « فلاحى المرتبة الوسطى الذين لا يستغلون العمال » ، وأن مزايا مرسوم ١١ يونيه ١٩١٨ يجب أن تشمل الفلاحين المتوسطين الى جانب الفقراء (٤) . ولكن ما دامت لجان فقراء الفلاحين نشطة وقوية كان

(١) ف.ب. ميليوتين « Agrarnaya Politika SSSR » (١٩٢٧) ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٢) لنين «دراسات» XXII ص ٥٠ .

(٣) نفس المرجع XXIII ص ١٢٨ - ١٧٣ .

(٤) « ازفستيا » ١٨ اغسطس ١٩١٨ ، كما جاءت في لنين « دراسات » XXIV ص ٧٦٧ - ٧٦٨ حاشية ٦١ .

هناك اتجاه لا يقاوم الى التركيز على مصلحة فقراء الفلاحين وضم الفلاحين المتوسطين الى الكولاك ·

ومن الخطأ تصوير التغيير فى السياسة الزراعية السوفيتية التى تلت حل لجان فقراء الفلاحين فى شتاء ١٩١٨ – ١٩١٩ على أنها خطوة فى اتجاه اليمين أو على انها استباق «للسياسه الاقتصاديه الجديدة» NEP فى ١٩٢١ · ولكنه كان يعنى تخفيفا الى حد ما من حدة التطبيق المتطرف لشيوعيه الحرب وعودة الى سياسة التفاهم مع ما كان يعتبر عنصر البورجوازية الصغيرة فى الريف · لقد حدث ذلك فى لحظه حاسمة فى الحرب الاهليه عندما احس زعماء السوفيت بالحاجه الى جمع كل ما يستطيعون جمعه من حلفاء فى جانبهم فى صراع يائس · وقد جاء التنازل مع الفلاحين المتوسطين فى نفس الوقت الذى تمت فيه المحاولة الفاشله لقص اجنحه « الشيكا » ، ومع حركة التسامح المشروط مع المناشفة والثوريين الاجتماعيين التى بدأت فى نوفمبر ١٩١٨ واستمرت طوال الشتاء (١) ، وكذلك مع نداء عام للمثقفين البورجوازيين « والاخصائيين » من جميع الأنواع للدخول فى خدمة النظام الجديد · وقد كتب لنين بصفة خاصة عن « الاتفاق مع الفلاح المتوسط ، ومع مناشفة الأمس بين العمال ، والتغاضى عن التخريب السابق الذى قام به الموظفون أو المثقفون » كل ذلك كجزء من سياسة واحدة (٢) · وقد عوملت كل هذه الفئات باعتبارها عناصر مشكوكا فيها ذات طابع بورجوازى صغير ، تتأرجح باستمرار بين قضية البورجوازية وقضية البرولتاريا ، وقمينة بأن تنتقل من جانب الى آخر (٣) · وما كان الانتصار فى الحرب الأهلية مستطاعا اذا لم يحدث فى ذلك الوقت تصميد لهذه العناصر وراء سلطة السوفيت · ولكن التغيير كان ينطوى ايضا على ادراك من جانب الزعماء البلاشفة لأنهم لم يقدروا زيادة عدد الفلاحين المتوسطين ونفوذهم الناجمة عن الاصلاح الزراعى ، حق قدرها · وكان المنظرون البلاشفة قد ذهبوا دائما الى أن توزيع الأرض الى حيازات صغيرة بين الفلاحين لابد أن يزيد من قوة رأسمالية البورجوازية

(١) انظر المجلد الاول ص ١٧١ – ١٧٢ ·

(٢) لنين «دراسات» XXIII ص ٢٩٥ ·

(٣) وقد اعترف لنين بان الفلاحين المتوسطين «لن يقبلوا التحول الى الاشتراكية طبعا الا عندما يرون مثالا عمليا مجسما يقنعهم بحتمية التحول» (نفس المرجع XXIII ص ٤٢٦) ، وقد وصفهم فيما بعد بانهم «نوع الطبقة التى تتأرجح» لانها «تتملك وتعمل» (نفس المرجع XXIV ص ١٦٤) ·

الصغيرة فى الريف · وقد أثبت التطبيق صحة النظرية · لقد تحول « الفلاحون الفقراء الى فلاحين متوسطين » كما كتب لنين بعد ذلك (١) · وكانت محاولة غرس الاشتراكية بتكتيك العاصفة قد فشلت وصار التفاهم هو شعار اليوم · وفى هذه الحدود كان هذا التغيير استباقا للعملية الأوسع بكثير التى حدثت فى مارس ١٩٢١ ·

وكانت تهدئة الفلاحين المتوسطين سمة رئيسية وهامة فى السياسة السوفيتية طوال ١٩١٩ · وكانت فى أوجها عندما اجتمع المؤتمر الثامن للحزب فى مارس ١٩١٩ · وقد أشار اليها لنين أثناء المؤتمر ما لا يقل عن ثلاث مرات – فى خطابه الافتتاحى ، وفى تقريره العام عن عمل اللجنه المركزية ، وفى تقرير منفصل عن « العمل فى الريف » · فلم يعد كافيا « تحييد » الفلاحين المتوسطين ؛ ففى مرحلة البناء الاشتراكى التى تم بلوغها من الضرورى وضع العلاقات « على أساس من التحالف المتين » · وكرر لنين مرتين توصيات انجلز بالتوفيق فى آخر نشراته عن « مشكلة الفلاحين فى فرنسا والمانيا » ضد تطبيق الاكراه على الفلاح الصغير · (١) ولا يمكن طبعا التفكير فى التساهل مع الكولاك · « لقد وقفنا ، وسنقف فى المستقبل ، فى وضع الحرب الاهلية المباشرة مع الكولاك » · ولكن من الاخطاء الخطيرة « عن طريق عدم التجربة لدى عمال السوفيتات » أن تقع الضربات الموجهة الى الكولاك على الفلاحين المتوسطين (٢) · وانتقل القسم الزراعى فى البرنامج الجديد للحزب الذى أقره المؤتمر – بعد أن سجل مبدأ التأييد لمزارع السوفيت والمزارع الجماعية الأخرى والتعاونيات الزراعية – الى الفلاح الفرد · لما كان « اقتصاد الفلاح الصغير سيستمر فى الوجود مدة طويلة » ، يجب على الحزب أن يهتم بالاجراءات « الموجهة الى رفع انتاجية الاقتصاد الفلاحى » · وهكذا يجب تقديم كل مساعدة عملية الى الفلاح لتحسين محصوله وأرضه ؛ ويجب توجيه اعداد أكبر فأكبر من العمال اليدويين الى العمل فى «البناء الاشتراكى» فى الريف ؛ اما معارضة « الكولاك ، البورجوازية الريفية » فلا بد من سحقها بعزم ؛ وجاءت فقرة أخيرة تحدد الموقف من الفلاحين المتوسطين :

« ان الحزب يجعل من مهامه فصل الفلاحين المتوسطين عن الكولاك وجذبهم الى جانب الطبقة العاملة بالعناية بحاجاتهم والكفاح ضد تخلفهم

(١) انظر صفحة ٣٩٢ – ٣٩٣ فيما بعد ، وكان لنين قد استخدم من قبل هذه العبارة عند مناقشة السياسة الزراعية فى نوفمبر ١٩١٨ («دراسات» XXIII ص ٢٠٧ – ٢٠٩) ·

(٢) نفس المرجع XXIV ص ١١٤ و ١٢٦ – ١٢٧ و ١٥٨ – ١٧١ ·

بأساليب الاقناع الايديولوجى ، وليس باجراءات القمع مطلقا ، والعمل على الوصول الى اتفاقات عملية معهم فى جميع المسائل التى تمس مصالحهم الحيوية ، واجراء تنازلات لهم فى اختيار أساليب تنفيذ التحولات الاشتراكية » ٠

ولدعم هذا الاتجاه أقر المؤتمر قرارا خاصا بالفلاحين المتوسطين : بالنظر الى « قوة جذورهم الاقتصادية نسبيا » وتخلف النمو التكنولوجى فى الريف الروسى ، فان الفلاحين المتوسطين « سيظلون موجودين فترة طويلة من الزمن بعد بداية الثورة البرولتاريه » : ويجب على عمال السوفيت ان يدركوا « انهم لا ينتمون الى فئة المستغلين ، حيث انهم لا يحصلون على مكاسب من وراء عمل الآخرين » ٠ ومن ثم فانه فى حين ينبغى تشجيع الفلاحين المتوسطين على الدخول فى الكوميونات الزراعية والاتحادات من كل الانواع ، « يجب عدم استخدام أى اكراه معهم » لهذا الغرض ٠ « ويجب منع كل استيلاء تحكمى » منعا باتا ، ويجب أن يقع عبء الضرائب « على عاتق الكولاك كليـة » ؛ فالفلاح المتوسـط ينبغى « ان تكون الضرائب التى تقع عليه معتدلة جدا والى الحد الذى يدخل فى امكانياته تماما ولا يئوده مطلقا » (١) ٠

وبذل جهد كبير جدا فى تطبيـق هذه الخطوط التى لا تخلـو من صعوبة ٠ وكان سفردلوف ، الذى كان يشـغل مركز الشرف برياسة اللجنة التنفيذية المركزية ، قد مات قبيل انعقاد مؤتمر الحزب وخلفـه فى مركزه كالينين ، عامل من بتروجراد كان أصلا من الريف ـ وهو فلاح متوسط من اقليم تفر ولا يزال ، كما قال عنه لنين ، « يحتفظ بصلته بالريف ويزوره كل عام » ٠ وأشير صراحة الى ما يرمز اليه هذا التعيين : « نحن نعرف ان مهمتنا الرئيسية فى بلد تسوده زراعة الفلاحة الصغيرة هى تأكيد التحالف المتين بين العمال والفلاحين المتوسطين » (٢) ٠ بيد ان هذا الاتجاه الذى استمرت الدعوة اليه طوال ١٩١٩ ثبت أيضا ان له عيوبه ٠ فقد أبدى الفلاح المتوسط وجهة نظر تشـبه الى حد كبير وجهة نظر الكولاك التقليدية ؛ واذا كان تأييد الفلاح الفقير قد فشل فى زيادة الانتاج ، فان تأييد الفلاح المتوسط دفع جزءا متزايدا مما ينتج الى السوق السوداء ٠ وكان لنين أول من رفع صوته منبها الى الخطر فى اجتماع لعمال الحزب فى نوفمبر ١٩١٩ ٠

---

(١) «VKP(B) v Rezol.» (١٩٤١) I ص ٢٩٢ و ٣٠٧ ـ ٣٠٩ ٠

(٢) لنين « دراسات » XXIV ص ١٨٦ ـ ٢١٥ ٠

« ان الفلاح المتوسط ينتج غذاء أكثر من حاجته ، وهكذا يتوفر لديه فائض من الغلال وبذلك يصير مستغلا للعامل الجوعان ٠ هذه هى مهمتنا الأساسية وتناقضنا الأساسى ٠ فالفلاح ككادح وكرجل يعيش بعرق جبينه ، ويحمل اضطهاد الرأسمالية ، فى جانب العامل ٠ ولكن الفلاح كمالك ، لديه فائض من الغلال تعود على اعتبـاره ملكا له يبيعه كما يشاء » ٠

وقال مرة أخرى :

« لا يمكن القول مطلقا بأن جميع الفلاحين يفهمون أن التجارة الحرة فى الغلال جريمة من جرائم الدولة ٠ انه يقول لقد انتجت هذه الغلة ، انها من صنع يدى ، ولى الحق فى الاتجار بها ـ وهذا هو منطقه ، بحكم العادة ، بالأسلوب القديم ٠ ونحن نقول انه جريمة من جرائم الدولة » (١) ٠

وقد اتخذ الفلاح المتوسط الموقف التقليدى للفلاحين باعتبار القواعد التى تضعها الحكومة هجوما من المدينة على الامتيازات المقدسة للريف ٠ وكان التحول عن تأييد فقراء الفلاحين الى الفلاح المتوسط قد فتح الباب مرة أخرى لقوى البورجوازية الصغيرة فى الفلاحة الرأسمالية ٠ ولكن لم يكن هناك من سبيل آخر ٠ وأصدر المؤتمر السابع لسـوفيتات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩١٩ قرارا حازما يوحى بسياسة الاستيلاء ويطالب بتوسيعها لتشتمل ، الى جانب الغلال واللحوم ، « البطاطس ، وكذلك المنتجات الزراعية الأخرى كما يتطلب الأمر » (٢) ٠

كما أن التحول من الفلاحين الفقراء الى المتوسطين لم يساعد مزارع السوفيتات وصور الفلاحة الكبيرة الأخرى فى شىء ٠ وقد لمس لنين فى المؤتمر التاسع للحزب فى مارس ١٩١٩ الذى أعلنت فيه سياسة مهادنة الفلاحين المتوسطين ، احد النقاط الحساسة فى الزراعة الجماعية ٠ فالفلاح المتوسط لن يتحول الى قبول المجتمع الشيوعى « الا ٠٠٠ عندما نجعل الظروف الاقتصادية لحياته أسهل وأحسن » ٠ ولكن هنـا يكمن لب المشكلة :

« اذا استطعنا غدا أن نعطيهم ١٠٠٠٠٠ جرارا ممتـازا ونمدهم بالبنزين ونوفر لهم الميكانيكيين (وأنتم تعلمون ان ذلك ضـربـ

---

(١) نفس المرجع XXIV ص ٥٣٨ و ٥٤٠ ـ ٥٤١ ٠

(٢) «Sezdy Sov. RSFSR v Postanovleniyakh» ١٩٣٩ ص ١٤٢ ـ ١٤٤ ٠

من اجيال فى الوقت الحاضر) ، سيقول الفلاح المتوسط : « انى مع الكوميون (اى مع الشيوعية) . ولكن لكى نفعل ذلك لابد أولا من الانتصار على البورجوازية الدولية وارغامها على اعطائنا هذه الجرارات » (١) .

ولم يستطرد لنين فى المقابلة ، ان بنـاء الاشتراكية فى روسيـا مستحيل دون تشريك الزراعة ، وتشريك الزراعة مستحيل دون جرارات، والحصول على الجرارات مستحيل دون ثورة بروليتارية عالمية . وفى هذه الأثناء كان شعار الفلاحين : « نحن مع السلطة السوفيتية ، مع البلاشفة ولكن يسقط الكوميون » (٢) . وبدأت تعلو أصوات متذمرة بأن السوفخوزى ليس أكثر ولا أقل من « اعادة الضياع الكبرى تحت راية السوفيت » (٣) . وفى اجتماع للحزب فى نوفمبر ١٩١٩ بشأن نشاط الحزب فى الريف اعترف لنين بأن هناك « عدم ثقة وغضب » من جانب الفلاحين ضد السوفخوزى ، وبخاصة عندما استخدم « المستغلون القدامى » كمديرين وفنيين ، ولكن دافع عن هذا العمل بقوة :

« كلا ، اذا كنتم لا تعرفون كيف تنظمون الزراعة بالطريقة الجديدة بأنفسكم ، فاننا لابد أن نأخذ الفنيين القدامى فى خدمتنا ؛ وبدون ذلك لن نهرب قط من الفاقة » (٤) .

ومع ذلك فقد كان المؤتمر السابع لسوفيتات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩١٩ مناسبة لهجوم شامل على السوفخوزات . فقد اتهمت بأنها تنأى عن السوفيتات المحلية ، وبأنها تجتذب الفنيين بعرض مهايا مرتفعة ، وبالتدخل فى توزيع الأرض . ويعيش مديروها فى رغد فى منازل أصحاب الأراضى القدامى ؛ وفى بعض الحالات عاد أصحاب الأراضى السابقون فعلا تحت اسم مديرى السوفخوزى : « وتحولت مزارع السوفيتات الى أدوات للثورة المضادة ضد السلطة السوفيتية » (٥) .

(١) لنين «دراسات» XXIV ص ١٧٠

(٢) نفس المرجع ص ٢٤١ ، وقد عاد لنين الى هذا الشعار بعد ذلك بعامين قائلا : «نحن بلاشفة ، ولكننا لسنا شيوعيين . نحن مع البلاشفة لان البلاشفة طردوا أصحاب الاراضى ، ولكننا لسنا مع الشيوعيين لانهم ضد الحيازة الفردية» نفس المرجع XXVI ص ٥٦ .

(٣) «Narodnoe Khozyaistvo» رقم ٦ (١٩١٩) ص ١٨ .

(٤) لنين « دراسات » XXIV ص ٥٣٩ — ٥٤٠ .

(٥) «7 i Vseross. S'ezd Sov.» (١٩٢٠) ص ١٩٩ و ٢١٩ .

وسلم لنين فى رده بأن مثل هذه الأشياء قد تحدث ، ولم يقل أكثر من أن علاج مثل هذه المساوىء هو أن تنشىء السوفخوزات « صلات وثيقة بكل من الفلاحين اوالجماعات الشيوعية » (١) ؛ أما الفلاح المتوسط فقد ظل فرديا متصلبا . وعندما وجه أحد المندوبين الألمان فى المؤتمر الثانى للكومنترن الذى عقد فى صيف ١٩٢٠ اللوم الى الحكومة السوفيتية لأنها ، بتأييدها لصغار الحائزين ضد الزراعة الكبيرة ، « هبطت بصورة مباشرة الى أساليب تفكير البورجوازية الصغيرة التى انقضى عليها الزمن » و « ضحت بمصالح البروليتاريا لمصلحة الفلاحين » ، رد لنين بحدة بأنه بدون ذلك « لما لاحظ الفلاح الصغير الفرق بين الحكم السابق ودكتاتورية السوفيتات » ، وانه « اذا لم تتصرف سلطة الدولة البروليتارية بهذه الطريقة لن يكون فى وسعها المحافظة على نفسها » (٢) . ومع ذلك فقد كانت وجهة النظر هذه، ما دامت سائدة، عقبة منيعة فى سبيل مايعتبره لنين وكل الماركسيين — وهم على حق فيما يتعلق بظروف روسيا — السبيل الوحيد لزيادة الكفاية الزراعية .

ومن ثم فانه عندما انتهت الحرب الأهلية أخيرا فى خريف ١٩٢٠ ، وواجهت أقاليم الامبراطورية الروسية السابقة ، وقد تجمعت فى ظل سلطة السوفيت ، بنفسها تلك المهمة الشاقة — مهمة التعمير — كان من الواضح تماما أن الثورة ، اذ غيرت وجه الريف الروسى ، لم تحل أيا من مشاكله الأساسية . وقد عادت مناطق انتاج غذائى مهمة الى الاقتصاد السوفيتى فى حصاد ١٩٢٠ (٣) . وكان الاعتقاد السائد أن سيبيريا ، التى صارت مفتوحة بعد هزيمة كولشاك ، فيها مخزونات كبيرة من الحصاد السابق ، واتخذت كل أنواع اجراءات القمع لاستخلاصها من حائزيها (٤) . ولكن مثل هذه الأساليب قد تخفف

(١) لنين « دراسات » XXIV ٦٢٢ — ٦٢٣ .

(٢) لنين « دراسات » XXV ص ٣٥٩ . وكان قرار المؤتمر الخاص بالمسألة الزراعية فيما يتصل «بالبلاد الرأسمالية المتقدمة» يوصى «بالمحافظة على مشروعات الزراعة الكبيرة وادارتها على اعتبار انها مزارع سوفيت » ، فى حين يسلم بأنه فيما يتصل بروسيا المتخلفة اقتصاديا بأن مزارع السوفيت « لاتزال استثناءات نادرة » .

(٣) لابد أن الحصاد فى اكرانيا تعرض لضرر كبير بسبب الغزو البولندى فى مايو ويونيه . ولا سبيل الى تقدير مدى دور كل من هذا السبب ودور الجفاف ودور التخريب السابق فى سوء الحصاد .

(٤) «Sobranie Uzakonenii 1920» رقم ٦٦ — المادة ٢٩٨ .

من حدة الموقف مؤقتا فى أزمة نقص الغـذاء التى كانت قد صارت مستحكمة فى المدن ، ولكنها لم تؤثر على الهبوط المتزايد فى الانتاج الذى كان يهدد بوقف الاقتصاد كله . ولا شك أن الاحصاءات الزراعية فى فترة شيوعية الحرب لا يعتمد عليها بطبيعة الأمر . فقد كان من المستحيل، مهما حسنت النوايا ، الحصول على أرقام قريبة حتى من الدقة عن الريف ، اذ كان لدى الفلاح كل الاسباب التى تدفعه الى اخفاء انتاجه ومخزونه (١) . وكانت التقارير الواردة تبدو عند التحليل ناقصة كثيرا . وصدرت أرقام مختلفة من سلطات مختلفة، ولم يكن من الواضح دائما أية مناطق تنطبق عليها الأرقام. ولكن مع كل هذه التحفظات فان صورة الزراعة الروسية قبيل « السياسة الاقتصادية الجديدة » يمكن تحديدها فى خطوطها الاحصائية العريضة .

لقد انتهى توزيع الأرض الذى بدأ بثورة أكتوبر تماما تقريبا فى نهاية ١٩١٨ فى المناطق التى كانت تحت سيطرة السوفيت ، وشملت كل أقاليم الجمهوريات فى صيف ١٩٢٠ . وأدت الى التسوية فى حجم وحدة الانتاج بصورة تلفت النظر . وقد صدر جدول دورى فى ذلك الوقت يقسم الحيازات المختلفة الاحجام ، على أساس النسبة المئوية ، فى عام ١٩١٧ و ١٩١٩ و ١٩٢٠ على التوالى (٢) :

	١٩١٧	١٩١٩	١٩٢٠
لا ارض مزروعة	١١ر٣	٦ر٦	٥ر٨
ارض مزروعة حتى ٤ « دزياتين »	٥٨ر٠	٧٢ر١	٨٦ر٠
أرض مزروعة من ٤ الى ٨ « دزياتين »	٢١ر٧	١٧ر٥	٦ر٥
أرض مزروعة أكثر من ٨ « دزياتين »	٩ر٠	٣ر٨	١ر٧١

فقد صارت الحيازة التى يفلحها الفلاح وعائلته ، ويملك عادة حصانا واحدا ، هى الوحدة السائدة فى الزراعة الروسية فى ١٩٢٠ ،

(١) يقدر ل. كريتسمان ، فى « Geroicheskii Period Velikoi Russ. Revol. » ١٩٤٢ ص ١٣١ – ١٣٣ ، ان حوالى ثلث حصاد ١٩٢٠ ، الذى بلغ حدا حرجا ، أخفاه الفلاحون.

(٢) ل . كريتسمان ، المرجع السابق ص ٦٨ ، ويوجد جدول آخر (فى نفس المرجع ص ٦٧) يذكر أن أكثر من نصف الحيازات التى لاتزيد على ٤ (دزياتين) أقل من ٢دزياتين، ويمكن الخروج بنتائج مشابهة من جدول آخر (فى نفس المرجع ص ٦٧) يذكر عدد الخيول فى الحيازات . فقد هبطت الحيازات التى بدون خيل من ٢٩٪ فى ١٩١٧ الى ٧ر٦ فى ١٩٢٠ وارتفعت النسبة المئوية للحيازات ذات الحصان الواحد من ٢ر٤٩ الى ٦ر٦٣ ، وهبطت النسبة المئوية للحيازات ذات الحصانين من ٨ر٤ الى ٩ر٠ .

وكانت من قبل تعتبر نماذج فى ١٩١٧ . وكانت ضياع كبار الملاك قد اختفت . وواجهت محاولة اعادة انشاء وحدات كبيرة فى صورة مزارع السوفيت والكوميونات الزراعية معارضة متصلبة فى كل مكان ولم تحظ بنجاح يذكر . ولكن حيال الأسباب العديدة لهبوط الانتاج فى السنوات الثلاث التى أعقبت ثورة أكتوبر – تخريب الريف وفقدان القوة العاملة وهلاك المواشى ونقص الأدوات الزراعية والمخصبات – ليس من العدل أن نعزو أكثر من دور ثانوى فى هبوط الكفاية الانتاجية الى الفرق بين انتاج الوحدة الصغيرة وانتاج الوحدة الكبيرة . ولكن ذلك كان عقبة دائمة ظلت قائمة بعد أن انتهت الأسباب المعوقة الأخرى الناجمة عن الحرب والحرب الأهلية مباشرة ، وكان هو المعضلة الأساسية فى الاقتصاد السوفيتى .

وكان لنمو زراعة الفلاح الصغير على حساب الفلاحة الكبيرة آثار نوعية معينة . فهو أولا قد شجع على التحول من المحصولات الثمينة المتخصصة الى فلاحة الحد الأدنى للبقاء . وقد لاحظ المؤتمر الثالث لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا أن هناك « تحولا خطيرا من الحاصلات المتخصصة والفنية الى حاصلات غذائية (نقص فى التيل والأخشاب ونباتات الحبوب الزيتية والقطن الخ) وكذلك هبوطا فى ماشية الزراعة » (١) . وتبعا لما ذكره مقرر الشئون الزراعية فى المؤتمر الثامن لسوفيتات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩٢٠ نقصت المنطقة التى تحت الفلاحة فى الجمهوريات السوفيتية ١٦ فى المائة من ١٩١٧ الى ١٩١٩ : وان كان أقل هبوط حدث فى المناطق المزروعة شعيرا (٧ر٦ فى المائة) وأكثره فى مناطق المحصولات المتخصصة (٢٧ فى المائة فى القنب و٢٣ فى المائة فى التيل و ٤٠ فى الاعلاف) (٢) . وثانيا أن حيازة الفلاح الصغير لاتنتج أقل فحسب، بل انه يستهلك جزءا أكبر من الانتاج بحيث أن ما يصل الى المدن كان يتعرض للنقص مرتين : وحيثما وجد الفائض ، كانت عملية الجمع أكثر صعوبة وتعرضا للمخاطر بكثير ، حيث انه كان المستحيل – عمليا ومعنويا – تطبيق اجراءات الاكراه التى استخدمت ضد بعض كبار المزارعين الاثرياء أو ضد الوحدات الجماعية التى تدعمها الدولة أو تشرف عليها بروليتاريا المدن ، على جماهير من صغار الفلاحين والفلاحين

(١) « Rezol. Tretego Vseross. S'ezda Sov. Narodnogo Khoz. » ١٩٢٠ ص ٢٢ .

(٢) « Vos'moi Vseross. S'ezd Sovetov » ١٩٢١ ص ١٢٣ .

المتوسطين . وكما تنبأ لنين دائما ثبت أن توزيع الأرض على الفلاحين، اذ يقلل من متوسط حجم وحدة الانتاج ، كان عقبة كئودا فى سبيل زيادة تدفق الطعام والمواد الأولية على المدن ، تلك الزيادة التى كان يتطلبها اكمال انتصار الثورة البروليتارية . وظهرت بوضوح مرة اخرى حقيقة صعوبة بناء نظام اشتراكى فى بلد يعتمد اقتصاده على زراعة فلاحين متخلفة .

ولكن بصرف النظر عن معوقات النظام الزراعى ، كانت الصعوبة الرئيسية فى الحصول على الطعام للمدن هى أنه لم يكن هناك مقابل كاف يعطى للفلاحين وأن الاستيلاء القانونى فى صورة او اخرى كان الاسلوب المشروع الوحيد للحصول على الغلال. وكان زعماء السوفيت بطيئين جدا، برغم انهم لا يملكون أى بديل عملى آخر ، فى ادراك الحقائق القاسية (١) . ولكن فى خريف ١٩٢٠ كان تذمر الفلاحين قد بلغ حدا من الانتشار يستحيل اخفاؤه . وكان تسريح الجنود ابتداء من سبتمبر قد أدى الى انتشار « العصابات » ـ الصورة التقليدية لانتفاضة الفلاحين ـ فى الأقاليم الوسطى والجنوبية الشرقية ، ويبدو أن اقليم تامبون كان مركز هذه القلاقل (٢) . وعبر الفلاحون عن عدائهم صراحة فى اجتماع لرؤساء اللجان التنفيذية للسوفيتات الريفية فى اقاليم موسكو القى فيه لنين خطابات وسلم لنين فى ملاحظاته الختامية بأن « أغلبية الفلاحين تحس بمرارة وقع البرد والجوع والضرائب القاسية » وأن « أغلبية أولئك الذين تحدثوا هاجموا السلطة المركزية صراحة أو بصورة غير مباشرة » (٣) .

وكان آخر بحث جدى فى المشكلة الزراعية أثناء فترة شيوعية الحرب فى المؤتمر الثامن لسوفيتات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩٢٠ . وكانت هزيمة رانجل قد وضعت حدا للحرب الأهلية ، وانشغل المؤتمر

(١) فى صيف ١٩٢٠ عندما قرأ لنين ملحوظة كتبها فارجا ، من وحى تجربة الثورة الهنغاريه ، يقول فيها «ان الاستيلاء لايؤدى الى تحقيق الغرض حيث انه يجلب فى أعقابه انخفاضا فى الانتاج» أشار عليها بعلامتى استفهام « Leninskii Sbornik » VII ١٩٢٨ ص ٣٦٣) ، وبعد ذلك بشهور قليلة اشار على عبارة فى كتاب بوخارين « Ekonomika Perekhodnogo Perioda » مؤداها أن ارغام الفلاحين يجب الا يعتبر «اكراها بحتا» ، حيث أن ذلك «يقف فى سبيل النمو الاقتصادى العام» بعبارة «جيد جدا» (نفس المرجع XXXV ١٤٩٥ ص ١٧٥) .

(٢) « Desyatyi S'ezd Ross. Komm. Partii » ١٩٢١ ص ٣٣ ـ ٣٨ ، واضطرت قوميسيرية التموين الى ايقاف جمع الغلال كلية فى الشتاء في ثلاثة عشر اقليما (نفس المرجع ص ٢٣١) .

(٣) لنين « دراسات XXX ص ٤٢٦ .

كلية تقريبا بالتعمير الاقتصادى . وتمسك لنين فى خطابه الافتتاحى بوجهة نظر أنه « فى بلد صغار الفلاحين مهمتنا الرئيسية والأساسية هى ان نكتشف كيف نستخدم قوة الدولة لزيادة انتاج الفلاحين » (١) . ولخص دان ، أحد زعماء المناشفة ، عريضة الاتهام ضد أعمال السوفيت. « فسياسة التموين القائمة على القوة » قد أفلست . لقد نجحت فى استخلاص ٣٠ مليون « بود » من الفلاحين ، ولكن « ذلك كان على حساب هبوط عام للمناطق المزروعة وصل الى ربع المجموع السابق، وانخفاض عدد المواشى ، وهبوط شديد فى زراعة المحصولات الفنية ، وانحدار خطير فى الزراعة » (٢) . وتقدم مندوب من الثوريين الاجتماعيين اليساريين بقرار يقترح ، « لكى يتوفر حافز لتنمية الزراعة » ، يقتصر الاستيلاء على جزء مما ينتجه الفلاح ويترك الباقى له « اما لاستهلاكه الخاص أو للمبادلة عن طريق نظام للتعاون الاستهلاكى بالأدوات الضرورية لبيت الفلاح العامل » (٣) . وسار المناشفة ، فى قرار تقدموا به ، شوطا أبعد ، اذ يسلم بأن الفلاحين الروس « يؤلفون طبقة المنتجين الذين يوسعون مجال نشاطهم ويضيقونه طبقا لمبادىء اقتصاديات السوق » ـ أى طبقة من صغار الرأسماليين ـ ويقترح أن « تتاح للفلاحين امكانية التصرف فى كل ما يبقى لديهم من فائض بعد القيام بالتزاماتهم نحو الدولة ، المحددة بدقة ، على أساس التبادل الحر للسلع أو على أساس أسعار محددة يتفق عليها معهم » (٤) . واستقبل القرار المنشفى استقبالا سيئا ، وقارنه مندوب بلشفى بما « سمعناه المرة تلو المرة من جميع الكولاك ورجال العصابات ، بخاصة فى اكرانيا » (٥) . ولكن المناقشة كلها كانت مكتئبة وقاحلة . وحلل تيودوروفيتش ، المقرر ، السمات الرئيسية الثلاث فى الموقف بأنها : « افقار عام للريف » ، بتناقص الانتاج الزراعى المصحوب بالتحول عن المحصولات المتخصصة الى المحصولات « الطبيعية » ، « وتسوية حيازات الفلاحين » ، ونتج عن هذه الظروف « عيبان أساسيان » : هبوط فى المساحة المزروعة وانخفاض فى الانتاجية « ثلاث أو أربع مرات أقل من عدة بلاد أوربية غربية » .

(١) لنين « دراسات » XXVI ص ٣٨ .

(٢) « Vos'moi Vseross. S'ezd Sovetov » ١٩٢١ ص ٤٢ .

(٣) نفس المرجع ص ١٢٢ .

(٤) نفس المرجع ص ٢٠١ .

(٥) نفس المرجع ص ٢٠٢ .

وعرض تيودوروفيتش مرة أخرى المعضلة الأبدية ـ الحلقة المفرغة ـ بين المدينة والريف ومطالب كل منهما :

« لكى يمكن احياء الريف من ضرورى أن توفر له السلع من المدن بكميات عادية ، ولكن لكى يمكن انتاج هذه السلع ، لا بد من مد المدينة بكمية محددة من المواد الأولية والطعام » (١) ٠

ولكن التصورات الخاصة بكيفية تحطيم هذه الحلقة المفرغة والحصول على هذه « الكمية المحـددة » من المواد التى تتطلبها المدينة كانت لا تزال تصورات ساذجة ولا تزال تمليها وجهة نظر ساكنى المدن ٠ وفى ١٩١٩ خطرت للجنة التنفيذية للسوفيت الاقليمى فى تولا فكرة انشاء «لجان بذر الارض» لتقيام بحملة بين الفلاحين لزيادة الانتاج(٢) ٠ وكانت الفكرة قد جربت قبل ذلك فى أماكن أخرى وبدا أنها مناسبة للتعميم (٣) ٠ وتقرر انشاء «لجان بذر الارض» على نطاق الاقاليم والمحافظات والمراكز الريفية ٠ كما تقرر أن تقوم قوميسيرية الزراعة باعداد « خطة شاملة للدولة كلهـا للبذر الالزامى » ٠ وعهد الى اللجان الاقليمية أن «تضع خطة للبذر الالزامى وتحدد مناطق البذر ٠٠ للاقليم كله ولكل محافظة على حدة » ، ويعهد الى اللجان التابعة بأن تشرف على تنفيذ الخطة ٠ وأعلن أن من يبذر «المساحة من الارض التى تحـددها خطة الدولة للبذر » يعتبر قـد أدى « خدمة للدولة » (٤) ٠

وأظهرت المناقشة فى المؤتمر الثامن لسوفيتات عموم روسـيا تقدما معينا ٠ فطوال السـنوات الثلاث الاولى للنظام البلشفى عوملت مشكلة نقص الطعام على انها مشكلة جمع وتوزيع ، لا مشكلة انتاج ٠ واتضح ان

(١) نفس المرجع ص ١٢٣ ـ ١٢٥ ٠

(٢) نفس المرجع ص ١٤٨ ٠

(٣) أوضح ابولنسكى المشروع فى نشرة « Gosudarstvennoe Regulirovanie Krest'Yanskogo Khoz. » ـ ١٩٢٠) وهاجم اوبولنسكى (اوسنسكى) كل اقتراح «بابدال احتكار التموين الغذائى بضريبة عينية» على اساس انه يؤدى الى حـرية التجارة وينطوى على سياسة «موالية للكولاك» ص ١٦ ٠

(٤) نشرالقرارفى« S'ezdy Sov. RSFSR v Postanov. » ١٩٣٩ ص ١٧٠ ـ ١٧٥، وقرارات المؤتمر الاخرى فى « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ١ ـ المادة ٩ .وصدر مرسوم فى أوائل يناير بانشاء «لجان البذر» رسميا (نفس المرجع رقم ٢ ـ المادة ١٤)، وفى آخر الشهر صدر مرسوم آخر يحدد وظيفتها (نفس المرجع رقم ٧ ـ المادة ٥٢) ـ وكان آخر المراسيم التى ولدت ميتة فى السياسات الزراعية فى شيوعية الحرب ٠

هذا الافتراض، الذى يعتبر طبيعيا فى بلد مصدر للغلال حتى عهد قريب، كان وهما وماساة ٠ فالحرب الاهليه والاصلاح الزراعى واضراب المنتجين بسبب الاستيلاء اجتمعت على احداث هبوط منتظم فى المساحة التى تحت الفلاحة وفى المحصولات المحصودة ٠ وعندما انتهت الحرب الأهلية كانت المهمة الأساسية المسجلة للسياسة السوفيتية فى الزراعة هى تشجيع الانتاج الزراعى ، وليس استخلاص الفائض ـ غير الموجود ـ لدى الفلاح ٠ وقد أدرك المؤتمر ذلك ٠ ومع ذلك ، وبرغم كل دروس التجارب السابقة ، افترض مرة أخرى أنه يمكن ارغام الفلاح أو دفعه الى قبول مايطلب منه ٠ ولكن الوهم لم يعش طويلا هذه المرة ٠ وعندما أعلن لنين بعد ذلك بثلاثة أشهر «السياسة الاقتصادية الجديدة» NEP ، جاءت على أسس لا تبعد كثيرا عن تلك التى اقترحها الثوريون الاجتماعيون اليساريون والمناقشة فى المؤتمر الثامن لسوفيتات روسيا كلها ٠

(ب) الصناعة :

كان وقع الحـرب الأهلية على الصناعة مباشرا أكثر منه على الزراعة ، وأكثر أضرارا فى المدى القصير ٠ ففى الزراعة زاد من حدة صـعوبات الانتــاج والتموين وأثار بذلك مشاكلا كان يمـكن أن تنضج مع الوقت بخطوات أبطأ وتعالج بصعوبة أقــل ٠ أما فى الصناعة فقد فعلت الحرب الأهلية كل ذلك وأكثر منه بكثير ٠ فقد شوهت شكل الانتاج مرة أخرى فى لحظة كان التحول فيهـا الى أغراض السلام هو شعار اليوم ، فحولت كل الصناعات الكبرى الى تنظيم الجيش الأحمر ، وجعلت الســياسة الصناعية عنصرا من عناصر الاستراتيجية العسكرية ، واتخذت القرارات كلها تحت ضغط الطوارىء الملحة وبدون تفكير فى النتائج الطويلة المدى أو فى المبادىء ٠ وفى حدود الاستمرار الذى أمكن المحافظة عليه فى سياسة السوفيت الصناعية قبل الحرب الاهلية وبعدها ، كانت مجرد اثبات لمبدأ أن الحروب والانتفاضات تعمل على التعجيل بالتعبيرات الثورية التى ترجع الى أســباب سابقة أكثر عمقا ٠ وقد حظيت سيطرة الدولة على الجهاز الصـناعى ، التى كانت قد دعمتها الحـرب الأولى قبل مجىء البلاشفة الى السلطة ، بدفعة قوية لا تقاوم بواسطة الحرب الاهلية ، وتأكد مكانها من المذهب البلشفى من جديد بالتجربة القاسية ٠ فالدروس الرئيسية للحرب الأهلية فى الصــناعة كانت تؤكد ضرورة الســيطرة المركزية والتوجيه والتخطيط المركزيين ٠ كما انها غرست أيضا نتيجتين أقل اتفــاقا مع

المبادىء الاشتراكية ، ولكن تتطلبهما اعتبارات الكفاية — الحاجة الى الاخصائيين الفنيين والحاجة الى مسئولية الشخص الواحد فى الادارة ٠

وقد تحددت العلاقات القانونية بين الدولة والصناعة بالتأميم المتزايد لكل المشروعات الصناعية ٠ وبدأت فترة شيوعية الحرب فى الصناعة بمرسوم صدر فى ٢٨ يونية ١٩١٨ يؤمم كل الفروع الكبرى فى الصناعة (١) ٠ وابان الجزء الاخير من عام ١٩١٨ صدر عدد من مراسيم التأميم لملأ الثغرات التى تركها مرسوم ٢٨ يونيه ، كما صدر مرسوم فى اكتوبر ١٩١٨ يؤكد قاعدة انه ليس لأحد سوى المجلس الأعلى للاقتصاد القومى ، « بوصفه الجهاز المركزى لترتيب وتنظيم انتاج الجمهورية بأكمله » ، الحق فى مصادرة المشروعات الصناعية(٢) ، وهو يوحى بأن السوفيتات المحلية والمجالس الاقتصادية الفرعية كانت لا تزال تمارس التأميم لحسابها الخاص ٠ ولكن باستثناء المشروعات الصناعية الصغيرة جدا انتهى التأميم الرسمى فى نهاية ١٩١٨ ، بصرف النظر عما اذا كان الاستيلاء قد تم فعلا أم لا ٠ وفى أوائل ١٩١٩ اتجه الاهتمام الى صناعات الحرف اليدوية الريفية الصغيرة ، المبعثرة بلا أى تنظيم ، والتى تعتمد الى حد كبير على عمل فقراء الفلاحين وأسرهم فى المنازل ٠ وكانت مثل هذه المشروعات تلعب دورا ضخما فى الاقتصاد الروسى، فقد كانت تمد الفلاحين بحاجاتهم البسيطة بقدر ما كانت تمدهم بها الصناعا الآلية الكبرى — أدواتهم وملابسهم والأثاث البدائى وأجهزة منازلهم (٣) ٠ ودعا برنامج الحزب الذى أقر فى مارس ١٩١٩ ، الذى كانت تهمه زيادة الانتاج بأى ثمن ، الى دعم الصناعات الريفية الصغيرة بمنحهم طلبات حكومية وائتمان مالى ، وأعلن عن رغبته فى جمع « العمال الريفيين الافراد وورش العمال الريفيين والتعاونيات الانتاجية والمشروعات الصغيرة فى وحدات انتاجية وصناعية أكبر » (٤) ٠ وكان انشاء قطاعات خاصة لتنظيم الصناعات

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٤٧ — المادة ٥٥٩ ، وانظر فيما يتصل بهذا المرسوم ص ٩٩ — ١٠٠ من هذا المجلد ٠

(٢) « Sbornik Dekretov i Postanovlenii po Narodnomu II ١٩٢٠ ص ٨٣ ٠

(٣) كان « الشعبيون » قد مجدوا هذه الحرف اليدوية باعتبارها بديلا صحيا للصناعات الراسمالية فى المدن ، أما الماركسيون فانهم اتخذوا الاسم الذى كانت تعرف به هذه الحرف Kustarnyi ووصفوا به كل ماهو تافه وغير منظم ومتخلف ٠ وقبل الثورة كانت هذه الصناعات الريفية قد تعرضت لتسرب أصحاب المشروعات الصغيرة الذين نظموا عمل الفلاحين فى منازلهم واخذوا يستغلونهم ٠

(٤) « VKP(B) v Rezol. » ١٩٤١ — I ص ٢٩٠ ٠

الريفية فى المجلس الأعلى للاقتصاد القومى وفى المجالس الاقتصادية المحلية قد تقرر فى ديسمبر ١٩١٨ (١) ٠ واقترح المؤتمر الثالث للمجالس الاقتصادية فى يناير ١٩٢٠ تجميعها تحت قيادة التعاونيات(٢) ٠ ولاسبيل الى معرفة ما تم فعلا فى هذا الصدد٠ وقد أزيل كل شك حول الموقف القانونى أخيرا بمرسوم صدر فى نهاية نوفمبر ١٩٢٠ بتأميم كل المشروعات التى تستخدم أكثر من خمسة عمال وتعمل بقوة آلية ٠ ولكنه ، مثل مرسوم ٢٨ يونية ١٩١٨ ، لم يؤثر الا فى الوضع القانونى : فقد ظل الملاك حائزين فعلا لمشروعاتهم الى الوقت الذى رأى فى المجلس الأعلى للاقتصاد القومى أو المجالس الاقتصادية المحلية اتخاذ اجراء عملى (٣) ٠

ولم يتم قط احصاء نهائى لتأميم الصناعة فى ظل شيوعية الحرب٠ وهناك تعداد صناعى أجرى عام ١٩٢٠ فى جميع أنحاء الاقاليم التى تحت حكم السوفيت (والتى كانت تضم كل الاقاليم تقريبا التى تألف منها الاتحاد السوفيتى باستثناء شرق سيبريا) يحدد المجموع ب ٤٠٤٠٠٠ «منشأة صناعية» منها ٣٥٠٠٠٠ كانت تدار فعلا ٠ ومن هذه ال ٣٥٠٠٠٠ منشأة كان ثلاثة أرباعها تقريبا مشروعات شخص واحد أو أسرة واحدة ، و ٢٦ فى المائة فقط تستخدم عملا مأجورا٠ وكان مجموع العمال المأجورين فى الصناعة ٢٢٠٠٠٠٠ أو ٨٩ فى المائة من كل العمال المشتغلين بالصناعة، وكان ١٤١٠٠٠٠ عامل منهم يعملون فيما سمى مشروعات كبيرة تستخدم أكثر من ٣٠ عاملا ٠ وكان مجموع عدد المنشئات الصناعية التى أممت بمقتضى مرسوم نوفمبر١٩٢٠ هو٣٧٠٠٠ منشأة تستخدم١٦١٥٠٠٠ عاملا ، بالاضافة الى ٢٣٠٠٠٠ عامل تستخدمهم المشروعات الصناعية التعاونية(٤) ٠ ولكن الارقام التى جمعها المجلس الأعلى للاقتصاد القومى قبل هذا التأميم بالجملة ذات مغزى أكبر بالنسبة للموقف الحقيقى ٠ وتبعا لهذه الارقام

(١) « Trudy II Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ص ٣٩٦ ٠

(٢) « Rezol. Tret'ego Vseross S'ezda Sov. Narodnogo » ١٩٢٠ ص ٣٠ — ٣٢ ٠ وقدم اقتراح آخر فى هذا المؤتمر ، بواسطة تومسكى ، كشف عن غيرة النقابات من الصناعات الريفية ، فيطالب بأن «الفروع الضرورية بصورة مطلقة»وحدها هى التى ينبغى دعمها ، ويجب أن تكون السياسة العامة هى «احلال المصانع محل الصناعات الريفية» (نفس المرجع ص ٢٨) ٠

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1920 » رقم ٩٣ — المادة ٥١٢ ٠

(٤) لخصت نتائج هذا التعداد تلخيصا وافيا فى « Na Novykh Putyakh » ١٩٢٣ III ص ١٦٥ — ١٧٨ ٠

كانت هناك ٦٩٠٨ منشأة صناعية مسئولة أمام المجلس ، وكان المجلس يعتبر أن ٤٥٤٧ منشأة قد أممت فعلا بمعنى أنها انتقلت الى سيطرة الدولة ، وفى نفس الوقت حدد الجهاز الاحصائى المركزى عدد المشروعات المؤممة بـ٣٨٣٣ فقط(١) • وتتفق جميع المصادر على أن التأميم كان أتم مايكون فى النقل والصناعات الهندسية والكهربائيه والكيميائية والمنسوجات والورق •

ولم تكن القضية الحقيقية فى فترة شيوعية الحرب هى تأميم الصناعة ـ فلم يكن هذا فى ذاته ، كما أشار لنين أكثر من مرة ، اجراء اشتراكيا ، وكان يحدث فى تلك اللحظة بدرجات متفاوته حتى فى البلاد التى كان بناء الراسمالية البورجوازية فيها لا يزال سليما (٢) ـ ولكن القضية كانت محاولة الدولة ادارة الصناعه على أسس اشتراكيه • ان أهم المراسيم التى صدرت فى الفترة من يولية ١٩١٨ الى نهاية ١٩١٩ ، وأكثرها عددا ، هى تلك التى كانت تنص على « نقل الادارة الى الجمهورية » (وكانت هذه هى الصيغة الروتينية) ؛ وكانت المراسيم أحيانا تحدد القطاع من المجلس الاقتصادى الذى يتولى مسئولية الادارة ، واحيانا تترك ذلك فى ابهام للمجلس نفسه أو لمكتبه الرئاسى • وكانت المراسيم تنصب على مشروعات بذاتها • فلم تؤخذ كل مشروعات ومصانع أية صناعة واحدة مرة واحدة : فقد صدر أكثر من عشرة مراسيم للاستيلاء على صناعة المنسوجات الواسعة المتنوعة • ولكن السياسة المتبعة كانت العمل على اتمام «التكتيل» الاجبارى للصناعة الذى كان لنين قد دعا اليه منذ خريف ١٩١٧ بوصفه الخطوة الاخيرة فى التنظيم الراسمالى ومن ثم كان شرطا ضروريا لتنظيم الاشتراكية (٣) •

(١) جمعت هذه الارقام فى كتاب ل • كريتسمان « Geroicheskii Period Velikoi Russkoi Revolyutsii » ١٩٢٤ ص ١٢٧ ـ ١٢٨ ، بدون أية محاولة لتفسير الاختلافات • ويحدد ف.ب. ميليوتين « Istoriya Ekonom. Razirt. SSSR » ١٩٢٩ عدد المشروعات التى كانت مؤممة فى فبراير ١٩٢٠ بأقل قليلا من ٦٥٠٠ مشروعا ، كان ٣٠٠٠ تقريبا منها « من المشروعات المكتلة ذات الاهمية الخاصة » وكانت الـ ٣٥٠٠ الباقية تدار بواسطة المجالس الاقتصادية المحلية •

(٢) أصدر المؤتمر الاول للكومنترن في مارس ١٩١٩ بيانا وضعه تروتسكى ويؤكد هذه النقطة : « ان تأميم الحياة الاقتصادية الذى تحتج ضده الرأسمالية اللبرالية بهذه الشدة قد اصبح حقيقة واقعة • ولاسبيل الى الرجوع فيها ـ سواء الى المنافسة الحرة أو حتى الى سيطرة الموثقات والتكتلات الاقتصادية الاخرى • والسؤال الآن هو من الذى سيقوم بالانتاج المؤمم : الدولة الامبريالية أم دولة البرولتاريا المنتصرة» • تروتسكى « دراسات » XXII ص ٤١ •

(٣) انظر ص ٦٤ ـ ٦٥ من هذا المجلد •

وكانت هذه السياسة تهدف الى تجميع كل صناعة فى «موثقة» تحت « لجنة رئيسية أو مركز » Glavk مسئول أمام المجلس الاعلى للاقتصاد القومى بوصفه الحكم الأعلى للسياسة • وفى نهاية ١٩١٩ كان حوالى ٩٠ من « موثقات الدولة » هذه قد تم تنظيمه(١) •

وليس من اليسير دائما اكتشاف أية سياسة محددة أو متسقة من القرارات العديدة المتنوعة التى صدرت فى هذه الفترة فى مجال السياسة الصناعية • فقد تحول المجلس الأعلى للاقتصاد القومى ، كما قال رئيسه ريكوف فى ذلك الوقت ، عن « التنظيم المرتب للاقتصاد » و « ارغم على الالتجاء الى اجراءات متطرفة للدفاع ضد الهجمات من المؤخرة » (٢) • ولا ريب أن الحرب الاهلية ، وكانت العامل المسيطر على كل شىء ، وفرت الحافز الرئيسى للاستيلاء على المشروعات الصناعية التى تمدها باحتياجاتها مباشرة أو بطريق غير مباشر • فكانت سيطرة الدولة على الصناعات المعدنية قد تمت تقريبا عندما صدر مرسوم التأميم فى ٢٨ يونية ١٩١٨ • وأملت متطلبات الحرب السرعة التى تم بها الاستيلاء على الصناعات الرأسمالية مثل صناعات الجلود والمنسوجات والصناعات الكهربائية والكيمائية فى خريف ١٩١٨ • وليست هناك حاجة لتفسير انشاء «لجنة رئيسية للوقود» فى ديسمبر ١٩١٨ ذات سلطات دكتاتورية على انتاج كل أنواع الوقود وتوزيعها •

وقد تكون هناك اعتبارات عامة أكثر فيما يتصل بالاستيلاء المبكر على المصانع المنتجة للورق والطباق والسجائر والخزف ، أو على صناعة الكحول والخمور ، التى أغفلت بلا سبب واضح فى مرسوم يونية وأممت فى نوفمبر ١٩١٨ وتم الاستيلاء عليها فى الشهر التالى • ولكن أصعب من ذلك أن نحاول تفسير الخطوات التى اتخذت فى ديسمبر ١٩١٨ لتأميم النشر الموسيقى والطباعة الموسيقية والاستيلاء عليهما ، وكذلك صناعة الحلويات فى موسكو وبتروجراد (٣) • ان جهاز «التأميم» ، الذى بدىء به

(١) ف • ب • ميليوتين ، المرجع السابق ١٩٢٩ ص ٧٠ • وقد نظمت صناعة النسيج ، التى كانت أكثر بعشرة من أن يمكن تكتيلها ، فى ٤٠ « اتحادا » تحت ادارة مركزية موحدة (نفس المرجع ص ١٧١) •

(٢) « Narodnoe Khozyaistvo » رقم ١٠ ـ ١٩١٨ ص ٣١ •

(٣) جمعت هذه المراسيم ومراسيم أخرى مشابهة صدرت فى هذه الشهور فى « Sbornik Dekretov i Postanovlenii po Narod. Khoz. » II ١٩٢٠ ص ٩ ـ ١٠ و ١١ ـ ١٣٤• وجمعت المراسيم العديدة التى صدرت فى نفس الفترة بالاستيلاء على مشروعات فردية فى «نفس المرجع II ص ١٣٧ ـ ١٦٧» •

لأسباب كافية ووجيهة ، اكتسب قوة اندفاع ذاتية خاصة به ، أو كانت تدفعه الى الامام الدوافع والحوافز المختلطة المرتبكة التى تتسم بهـا كل عملية ادارية كبرى .

وكانت نتيجة هـذه الاجراءات أن تحـول انتبـاه المجلس الأعلى للاقتصاد القومى عن الدور المرسوم له أصلا ، بوصفه الموجه والحكم الأعلى للاقتصاد السوفيتى بأكمله ، وصار فى وضع جهـاز مسئول عن ادارة الصناعة الروسية المؤممة . فمن الوظيفتين المحددتين له بمقتضى مرسـوم طويل صدر فى أغسطس ١٩١٨ ، وهما « ترتيب وتنظيم كل الانتـاج والتوزيع » و « ادارة كل المشروعات الاقتصادية فى الجمهوريات » ، اقتصر دوره الفعال منذ ذلك الوقت على الوظيفة الثانية . وقد وضع نفس المرسوم دسـتورا أساسيا مفصلا للمجلس الأعلى للشـئون الاقتصادية . وكان أعضاؤه ٦٩ ، منهم ١٠ تعينهم اللجنة التنفيذية المركزية ، و ٢٠ تعينهم المجالس الاقتصادية الفرعية و ٣٠ يعينهم المجلس المركزى للنقابات ، على أن يجتمع مرة فى الشهر على الاقل . وعهد بنشاطه الجارى لمكتب رئاسى من ٩ أعضاء يعين مجلس القوميسيرين منهم الرئيس ونائبه ، وتعين اللجنة التنفيذية المركزية بقية الاعضاء . وسرعان ما صار المكتب الرئيسى الهيئة الموجهة وصانعة السياسة . فبعد خريف ١٩١٨ لم يعد المجلس الأعلى نفسه الى الاجتماع بوصفه مجلسا : لقد صار جهـازا من أجهزة الدولة يحمل ، مثل « مجلس التجارة البريطانى » ، اسم جهاز ميت (١) .

وقد نما الجهاز الذى حاول المجلس الأعلى للاقتصاد القومى أن يحكم به مملكته الصناعية الجديدة من نظام الهيئات المركزية ـ اللجان الرئيسية والمراكز Glavki ـ التى كان بعضها قد انشىء قبل بدء التأميم . وقد خرجت بعض الصناعات ذات الاهمية الثانوية من هذا النظام وصارت تابعة مباشرة لاقسام المجلس الأعلى . ولكن هذه التفرقة لم تكن قائمة على أى اختلاف حقيقى ، حيث ان المراكز واللجان الرئيسية فقدت تدريجيا وضعها شبه المستقل وصارت مندمجة فى قطاعات المجلس الأعلى . وقد صار هذا الخضوع المباشر من جانب المراكز واللجان الاقليمية للمجلس الأعلى حتميا عندما صارت كل ائتمانات الصناعات المؤممة تتم عن طريق المجلس الأعلى ـ وهو اجراء تأكد رسميا بقرار من المؤتمر الثانى لمجالس الاقتصاد القومى

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٥٨ ـ المادة ٦٤٤ ، ويوجد بيان تفصيلى لتنظيم المجلس الاعلى للاقتصـاد القومى فى ذلك الوقت فى ل. كريتـمان ، المرجع السـابق ، ص ٩٩ ـ ١٠٥ .

لعموم روسيا فى ديسمبر ١٩١٨ (١) . أما الأمر الذى لم يكن مؤكدا وظل يتأرجح فى البداية فهو علاقة المراكز واللجان الرئيسية بالصناعات التى تحت سيطرتها . لقد تحددت وظيفة « اللجنة الرئيسية للبترول » ، وهى احدى اللجان الرئيسية التى أنشئت قبل تأميم الصناعة ، بأنهـا « تنظيم وتشييد شئون البترول لمصلحة الدولة» و «السيطرة على صناعة استخراج البترول وتكريره الخاصة وترتيب شـئونها » وأن « تغلق أو تفتح أو تدمج » المشروعات المختلفة فى هذه الصناعة (٢) . وكانت مهمة « لجنة الطباق الرئيسية » ، وهى أيضا احدى اللجان المبكرة ، هى أن تنظم «توفير المواد الأولية طبقا لخطة » و « التوزيع المخطط للمنتجات » (٣) . ولم يكن هناك تفـكير فى الادارة المباشرة للمشروعات بواسطة المجلس الاعلى أو اللجان الرئيسية قبل التأميم أو بعده . ومـع زيادة المشروعات التى تـم الاستيلاء عليها فى صناعة المنسوجات انشىء فى ديسـمبر ١٩١٨ جهاز لادارة مصانع المنسوجات التابعة للدولة تحت سلطة «مركز المنسوجات»(٤) . ومن النـاحية الاخرى عهد الى « اللجنة الرئيسية للجلود » بتنظيم ادارة المشروعات المؤممة، وعهد الى «اللجنة الرئيسية للطلاء والورنيش» «بالادارة العامة» للمشروعات فى هذه الصناعة ، وحولت «لجنة الورق الرئيسية» الى « الجهاز الرئيسى لادارة المشروعات فى صناعة الورق » (٥) . ولا شك أن هذا التنوع فى المصطلحات كان يقابله تنوع فى التطبيق العملى . ان جو الحرب الاهلية المحموم لم يكن ملائما جدا لنمو أية خطة منظمة وموحدة .

ولعل أخطر عيوب هذه «المراكز» و «اللجان الرئيسية» Glavki ، التى كان يوجد منها ٤٢ فى ١٩٢٠ (٦) ، هو عدم كفايتها للقيام بوظيفتها التى لم تكن مرسومة لها أصلا أو أهلت لها : لقد كانت تتدخل ولا تدير .

(١) « Trudy II Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ص ٢٩٦ ـ أيضا ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤ من هذا المجلد . وقد أقر نفس المؤتمر قرارات تفصيلية بشأن ادارة الصناعة (نفس المرجع ص ٤٠٢ ـ ٤٠٣) .

(٢) « Byulleteni Vysshego Soveta Narodnogo Khozyaistva » رقم ٦ ـ ٨ (١٩١٨) ص ٢٤ ـ ٢٨ .

(٣) « Glavtabak » رقم ١ ، اغسطس ١٩١٨ ص ٥٠ .

(٤) أنظر فيما يتصل « بمركز المنسوجات » ص ٧٩ ـ ٨٠ من هذا المجلد .

(٥) « Sbornik Dekretov i Postanovlenii po Narod. Khoz. » II ص ٣٧ ، ٣٩ ، ٦٦ ، ٧٢ .

(٦) توجد قائمة فى ل . كريتسمان ، المرجع السابق ص ١٠٠ ـ ١٠١ .

وقد صار اسمها بين الكتاب فيما بعد رمزا لعدم الكفاية من أى نـوع ، وعوملت على أنها نموذج للمغالاة فى المركزية التى تعد من عيوب شيوعية الحرب ٠ بيد ان دواعى المركزية فى ظروف ذلك الوقت كانت غالبة ٠ وكان رد الفعل ضد الفوضى الادارية التى سادت فى أول شتاء للثورة علامة صحة وشيئا حتميا ٠

وقد قال لنين فى يناير ١٩١٩ :

« ان الفوضى لا يمكن القضاء عليهـــا الا بالمركزية مع نبذ المصالح المحلية البحتة ــ التى أثارت المعارضة لهذه المركزية ــ التى ، ايا كان الامر، هى المخرج الوحيد من موقفنا ٠٠ ان موقفنا سيىء ، ٠٠ فليست لدينـا مركزية صارمة » (١) »

ودعمت المركزية بالحرب الاهلية ، التى كانت كـكل حرب أخرى تتطلب تركيزا فى القرارات المهمة ــ وتركيز الانتاج أحيانا ــ فى مركز واحد ٠ فمنذ اكتوبر ١٩١٨ جعل النقص فى المواد الاولية من الضرورى اغلاق المصانع الأقل كفاءة فى عدة فروع من الصناعة وتركيز الانتاج فى أكثرها كفاءة (٢) ٠ ومثل هذه القرارات لايمكن أن تتخذ الا بواسطة سلطة مركزية قوية ٠ وعندما انكمش اقليم الجمهوريات السوفيتية حتى اقتصر على موسكو القديمة فى صيف ١٩١٩ كانت السيطرة المركزية على الصناعة ممكنة عمليا أكثر بكثير مما كان يبدو قبل ذلك أو بعده ٠ ان كل الظروف تآمرت على خلق درجة من المركزية لا يمكن المحـــافظة عليهـــا فى النهاية وتتطلب ثمنا مرتفعا فى صورة عدم كفاية بيروقراطية ٠

وسرعان ما واجهت سياسة المركزية مقاومة غيورة من جانب المجالس الاقتصادية الفرعية٠ وعندما اجتمع المؤتمر الثانى لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا فى ديسمبر ١٩١٨ ، كان الوهم المعرقل بامكان قيام نظام من السوفيتات الاقتصادية تقابل السوفيتات السياسية قد نبذ ٠ وصدر مرسوم جديد بالغاء المجالس الاقتصادية فى المناطق واعتبار مجالس الاقاليم «أجهزة تنفيذية» للمجلس الأعلى للاقتصاد القومى وحول المجالس المحلية ــ ومن المشكوك فيه انه كان قد تألف منها عدد كبير ــ الى «قطاعات اقتصادية» للجان التنفيذية الخاصة بالسوفيتات المحلية المقابلة لها ٠ ولكن فى حين أن المرسوم أعلن الاتجاه الى منح سلطـــات واسعة من الاستقلال الذاتى

(١) لنين «دراسات» XXIII ص ٤٧٢ ٠

(٢) « Narodnoe Khoz. » رقم ١٢ ــ ١٩١٨ ص ٣٠ ــ ٣١ ٠

للمجالس الاقتصـــادية الاقليمية ، فانه عمل على قص أجنحتها بالسماح «للجان الرئيسية» و « المراكز » بأن تكون لهـا أجهزة تابعة بين سلطـات الاقليم ٠ وبرغم أن هذه الأجهزة كانت ترتبط بشكل ما فى غموض بالمجالس الاقتصادية الاقليمية ، فان هذا الاجراء كان يمثل بوضوح خطوة أخرى فى اتجاه السيطرة المركزية على كل فرع من فروع الصناعة فى جميع أنحاء البلاد بواسطة «لجنتها الرئيسية» أو «مركزها» فى موسكو تحت السيطرة العليا للمجلس الاعلى للاقتصاد القومى ٠ ولم يترك للمجالس الاقتصادية فى الأقاليم الا فئة تتضاءل بسرعة من الصناعات «ذات الأهمية المحلية» (١) ٠ وقد سار هذا التطور على المستوى الادارى جنبا الى جنب مع زيادة سيطرة التنظيم النقابى المركزى على لجان المصـــانع المحلية والاجهزة النقـابية الأخرى(٢) ، بل وقد عزى اقراره الى قوة نفوذ النقابات فى « المراكز » و « اللجان الرئيسية » (٣) ٠ وعقد اجتماع خاص بين ممثلى المراكز واللجان الرئيسية والمجالس الاقتصادية الفرعية فى ابريل ١٩١٩ وفشل فى الوصول الى حل وسط أو فى كبح توسع الأجهزة المركزية (٤) ٠ ومع ذلك لم يكن هناك ميدان يعتبر فيه التطرف فى المركزية غير عملى بوضوح ، أو كانت الحاجة فيه ملحة الى شىء من توزيع الاختصاص ، أكثر من الادارة اليومية للصـــناعة ٠

ومن ثم فان ما بدأ كصراع مباشر بين المركزية والاستقلال المحلى فى الادارة الاقتصادية سرعان ما تحول الى صراع بين انابة الاختصاص وظيفيا وجغرافيا ٠ لقد كانت «المراكز» و «اللجان الرئيسية» تمثل تنظيما «رأسيا» تعمل كل صناعة فى ظله كوحدة واحدة مسئول عنها فى نهاية الامر سلطة واحدة فى هذه الصناعة ، وعارضت المجالس الاقتصادية الاقليمية هذا النظام باسم تنـــظيم «أفقى» تنسق المشروعات الصناعية فى كل اقليم على هديه وتسيطر عليها سلطة اقليمية عليا ٠

(١) « Trudy II Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ص ٤٠٦ ــ ٤٠٨ ٠ وقد أكد فى المؤتمر الثانى لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا ان « كل انتاج ذو أهمية محلية ٠٠ يظل فى يد المجالس الاقتصادية المحلية ــ أى الاقليمية » ، وان « المراكز واللجان الرئيسية التى ترتب الصناعة على صعيد روسيا كلها ، لابد أن تظل على صلة مباشرة برئاسة المجالس الاقتصادية الفرعية» (نفس المرجع ص ٢٠٨) ٠ ولكن من المشكوك فيه أن تكون هذه التأكيدات المطمئنة تركت أثرا عمليا كبيرا ٠

(٢) صفحة ٢٠٤ ــ ٢٠٥ من هذا المجلد ٠

(٣) « Narodnoe Khoz. » رقم ٤ (١٩١٩) ص ١٦ ــ ١٩ ٠

(٤) نفس المرجع ، رقم ٥ (١٩١٩) ص ٤٠ ــ ٤٥ ٠

واندمجت هذه القضية فى الجدال العام فى المؤتمر السابع لسوفيتات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩١٩ حول مسئولية الأجهزة المحلية لقومسيريات الشعب أمام السوفيتات المحلية ولجانها التنفيذية . وتحدث سابرونوف، الذى كان قد هاجم المجالس الاقتصادية الفرعية فى المؤتمر الثامن للحزب (١)، وتحول بهجومه الآن ضد اعتدائها على سلطات السوفيتات المحلية «المراكز» و «اللجان الرئيسية»، التى كانت موضع نفور عام، وذهب الى انها تمثل محاولة لاحلال «التنظيم بواسطة ادارات عامة» محل «التنظيم بواسطة السوفيتات» – النظام البيروقراطى محل النظام الديموقراطى. وأعلن متحدث آخر أنه اذا سئل الناس «ما هو الشىء الذى تبغى القضاء عليه فى نفس اليوم بعد القضاء على دنيكين وكولشاك» فان ٩٠ فى المائة منهم سيجيبون «اللجان الرئيسية والمراكز». ورد كالنين بأن «ان أكثر اللجان الرئيسية مركزية وأشدها وطأة على الناس» هو الجيش الأحمر(٢). ولم ينته الجدال الى نتيجة واستؤنف فى المؤتمر الثالث لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسـيا فى يناير ١٩٢٠، الذى تحالف فيه «المكتب الرياسى» للمجلس الأعلى للاقتصاد القومى مع النقابات فى تأييد «اللجان الرئيسية» وووجه بتحد من ممثلى المجالس الاقتصادية الفرعية. وأمكن الحصول على أغلبية الثلثين بالموافقة على قرار عن ادارة الصناعة قسمت المشروعات بمقتضاه الى ثلاث فئات: المشروعات «الموثقة» أو المشروعات ذات الأهمية للدولة، تديرها مباشرة الأجهزة المركزية للمجلس الأعلى للاقتصاد القومى، ومشروعات تديرها المجالس الاقتصـــادية الاقليمية «تحت التوجيه المباشر للأجهزة المركزية للمجلس الأعلى»، ومشروعات ذات أهمية محلية تديرها المجالس الاقتصادية الاقليمية وتسيطر عليها وحدها (٣). وتدخل المؤتمر التاسع للحـزب فى مارس ١٩٢٠ وأصدر قرارا أعلن أن «المهمة تنظيمية هدفها الاحتفاظ بالمركزية الرأسية عن طريق اللجان الرئيسية على أن تجمع اليها فى نفس الوقت التبعية الافقية من جانب المشروعات للمناطق الاقتصادية» (٤). ولكن الكلمات الطيبة لاتحل

(١) أنظر المجلد الاول ص ٢١٧ .

(٢) «Vseross. S’ezd Sov. Khoz. 7» (١٩٢٠) ص ١٩٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ .

(٣) «Rezol. Tret’ego Vseross S’ezda Sov. Narodnogo» (١٩٢٠) ص ٦ – ٧ ، ١٥ – ١٦ .

(٤) «VKP(B) Rezol.» (١٩١٤) I ص ٣٣١ .

اشكالا . لقد كانت القوى التى فى جانب المركزية تستمد قوتها من الحرب الأهلية ولا يمكن كبحها ما دامت الحرب مستمرة . ولم يبدأ رد الفعل الا مع تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة كجزء من سياسة عامة .

ودار جدال مرير آخر انطوى عليه، صراحة أحيانا وضمنا فى كثير من الأحيان، الهجوم ضد التنظيم المركزى للمجلس الأعلى للاقتصـــاد القومى – الجدال حول استخدام الخبراء . وفى هـذا المجال أيضا كانت متطلبات كفاءة العمل تتعارض مع مقتضيات الحكم الذاتى الاشتراكى، بل وحتى الديموقراطى . بيد أن الدفاع عن الخبراء كان يمس أيضا مسنويات أعمق فى مذهب الحزب وتحيزاته . فقد أعاد الى الحياة التباين الواضح بين الاعتقاد فى وجوب تحطيم جهاز الحكم القديم وانتهاء الدولة، الذى أكده لنين ببلاغة فى خريف ١٩١٧ فى «الدولة والثورة»، والحاجة العملية، التى كان قد أعلنها بحماس لا تقل عن ذلك فى «هـل يحتفظ البلاشفة بسلطة الدولة»، الى استخدام الجهـاز الفنى للســيطرة الاقتصـــادية والمالية الذى خلقته الرأسمالية وخلفته وراءها (١) . وفى الفترة المبدئية من الثورة أعقبت فوضى «سيطرة العمال» محاولات لتطبيق مبدأ كان لنين قد عمد الى تشجيعه فى بعض فقرات فى «الدولة والثورة»، وهو أن ادارة الصناعة مهمة سهلة يستطيع القيام بها أى مواطن متوسط الذكاء . وفى مارس ١٩١٨ كان أحد موظفى المجلس الأعلى للاقتصـــاد القومى لا يزال يستطيع أن يقول «ان من الخيانة للعمال» أن يترك أى مهندس بورجوازى فى المصنع (٢) . ولكن سرعان ما حدث تغيير جذرى . وكان لنين قد تنبأ فى حذر فى «هل يحتفظ البلاشفة سلطة الدولة ؟»، بأن النظـام الجديد سيحتاج الى عدد أكبر من أى وقت مضى من «المهندسين والزراعيين والفنيين والخبراء المدربين تدريبا علميا من كل نوع» «لا بد من أن تدفع لهم» «فترة الانتقال أجورا أعلى من العمال» (٣) . وبعـد برست ليتوفسك، عندما كان تروتسكى قد بدأ فعلا فى الاستعانة بطبقة الضباط القدامى فى الجيش الأحمر، أعلن لنين صراحة أنه «بدون قيادة الخبراء فى الفروع المختلفة من المعرفة والدراية الفنيـــة والتجربة يكون التحول الى الاشتراكية مستحيلا»، وأعلن أسفه «لأننا لم نخلق بعـد

(١) انظر ص ٦٦ من هذا المجلد .

(٢) «Narodooe Khoz.» رقم ١ (١٩١٨) ص ١٩ .

(٣) لنين «دراسات» XXI ص ٢٦٣ .

الظروف التى تضع الخبراء البورجوازيين تحت تصرفنا » (١) • وعندما تحدث «اليسار» عن ذلك بانه يكون بمثابة «احياء لقيادة الرأسماليين» ، رد بأن « القيادة » التى تعرض على الرأسماليين « لا كرأسماليين ولكن كخبراء فنيين ومنظمين » (٢) • وتحدث فى المؤتمر الأول لمجالس الاقتصاد القومى فى مايو ١٩١٨ صراحة عن « مهمة استخدام الفنيين البورجوازيين» والحاجة الى « كادر ضخم من الفنيين المدربين علميا » ، معتمدين حتى على « العناصر المعادية » اذا أريد تحقيق الاشتراكية •

ثم أعاد تأكيده « نحن نعلم أن الاشـــــتراكية مســـتحيلة بدون ذلك » (٣) • وارتفع عدد موظفى المجلس الأعلى للاقتصـــاد القومى من ٣٠٠ فى مارس ١٩١٨ الى ٢٥٠٠ أو ٦٠٠٠ ، بما فيهم موظفو المراكز ، فى ستة أشهر (٤) • ويبـــدو العدد معتدلا فى مواجهة المهمة الضخمة المفروضة على المجلس الأعلى بأعادة تنظيم الصناعة فى مواجهة الحرب الأهلية • ولكنها أثارت التذمرات العادية ضد تضخم البيروقراطية ، وكان يزيد من حدة هذه التذمرات معرفة أصـل الموظفين الجدد ـ بنـاء على تصريحات لنين •

وظلت قضية « الخبراء » موضع نزاع طوال العامين التاليين • وفى المؤتمر الثـانى لمجالس الاقتصـــاد القومى لعموم روسيا الذى عقد فى ديسمبر ١٩١٨، حلل مولوتوف عضوية أهم ٢٠ «لجنة رئيسية» و «مركز» من الـ ٤٠٠ شخص الذين يتعلق بهم الأمر كان أكثر من ١٠ فى المائة من أصحاب الأعمال السابقين أو ممثلين أصحاب أعمال سابقين ، و ٩ فى المائة فنيين ، و ٣٨ فى المائة موظفين فى ادارات متنوعة فى المجلس الأعلى، والـ ٤٣ فى المائة الباقية من العمال أو ممثلى منظمات عمالية ، بما فيها النقابات • وهكذا كانت هناك أغلبية مؤلفة من أشخاص « لا علاقة لهم بالعناصر البرولتارية فى الصناعة » ، ومن ثم فان اللجان الرئيسية تجب أن تعتبر « جهازا أبعد ما يكون عن مطابقة دكتاتورية البرولتاريا » ، فأولئك الذين يوجهون السياسة « من قوى ممثلى أصـــحاب الاعمال والفنيين

---

(١) لنين « دراسات » XXII ص ٤٤٦ .

(٢) نفس المرجع XXII ص ٥٢٤ .

(٣) نفس المرجع XXII ص ٤٠ ـ ٤١ .

(٤) « Narodooe Khoz. » رقم ١٠ (١٩١٨) ص ٣١ .

والخبراء » (١) • وتحدث المندوب المنشفى دالين بجراءة مؤكدا أن «الموثقات الأوروبية الكبرى » ليس فيها سوى « قدر ضئيل جدا من البيروقراطية» وأعاد الحجة المنشفية ضد المحاولة السابقة لأوانها لتطبيق الاشـــتراكية « فى أرض غير معدة وبجهاز غير مستعد » وقام بهجوم عام :

« لم تعد هناك برولتاريا ، لم يبق سوى الدكتاتورية ، لا دكتاتورية البرولتاريا بل جهاز بيروقراطى ضخم فى قبضته مصانع وورش ميتة ••• وهكذا نخلق بورجوازية جديدة بلا تحيز ثقافى أو تربوى ، وتشبه البورجوازية القديمة فى اضطهـــاد الطبقة العاملة فقط • انكم تخلقون بورجوازية لا تعرف حدودا للاضطهاد والاستغلال » •

ونمو هذه « البورجوازية الامريكية » ، على حد قول المتحـــدث ، مسئول عن هبوط الانتاج وعدم المبالاة لدى العمال ، وهو مرتبط بسياسة تهدئة البورجوازية الصغيرة الذى يتمثل فى الاتجاه الجديد نحو الفلاحين المتوسطين (٢) •

ولم تجد هذه الهجمات فى تزايد ادماج « الخبراء » البورجوازيين فى الجهاز السوفيتى ، وكانت الحرب تجعل مساعدتهم أكثر ضرورة ، وفى نفس الوقت جعلت التصـالح معهم أسـهل على أساس الدفاع عن أرض الوطن ضد المعتدى الأجنبى • « ماذا ، هل نقذف بهم الى الخارج ؟ » ، تساءل لنين متحدثا عن البورجوازيين السابقين المستخدمين فى الأعمال الحربية والاقتصادية السوفيتية « انكم لا تستطيعون القاء مئات الألوف فى الخارج ، واذا ألقيناهم فعلا فى الخارج ، نكون كمن يقطع رقبته بنفسه»(٣) • وجاء برنامج الحزب الجديد الذى أقر فى ١٩١٩ يحمل كلمة طيبـة نحو

---

(١) « Trudy II Vseross. S'ezd Sov. Narod. Khoz. » ص ٢١٣ ، وطبقا لارقام أوردها ريكوف بعد ذلك بعامين كان المجلس الاعلى للاقتصاد القومى والمجالس الاقتصادية تضم فى ذلك الوقت ٥٧ فى المائة من العمال ، وتضم «اللجان الرئيسية» و «المراكز» ٥١ فى المائة منهم ، وتضم ادارات المصانع ٦٣ فى المائة ، وفى الجهاز الاقتصادى الذى تحت المجلس الاعلى بأكمله كان ٦١ فى المائة من المستخدمين عمالا و ٣٠ فى المـائة خبراء . « Vos'moi Vseross. S'ezd Sov. » ١٩٢١ ص ١٠٣ • بيد أن كثيرين من العمال كانت لهم وظيفة «تمثيلية» أساسا •

(٢) « Trudy II Vseross. S'ezd Sov. Narod. Khoz. » ص ٢٥ ـ ٢٦ .

(٣) لنين « دراسات » XXIV ص ٦٧ •

الخبراء البورجوازيين « الذين يعملون فى تكاتف مع جمهرة العمـــال العاديين بزعامة الشيوعيين الواعيين • » (١) ففى هذه الشهور القلقة لم يكن ليسمح بأى معيار آخر غير كفاية الادارة • وقد قال أستاذ جامعى «أبيض» وصل الى أومسك فى خريف ١٩١٩ من موسكو ان « على رأس كثير من المراكز واللجان الرئيسية يجلس أصـــحاب أعمـال سابقون وموظفون رسميون ومديرون اداريون » ، ويدهش الزائر غير المتوقع لهذه المراكز واللجان الرئيسية ، اذ كانت لديه معرفة شخصية سابقة بعالم التجارة والصناعة ، عندما يرى « أصحاب مصانع جلود كبرى سابقين يجلسون فى اللجنة الرئيسية للجلود ، وكبار رجال الصناعة فى منظمةالمنسوجات المركزية الخ • » (٢) وفى اجتماع الحزب الذى عقد فى ديسمبر ١٩١٩ ، وكانت الحرب الأهلية تبدو منتهية تقريبا وصـــار من الممكن التطلع الى المستقبل مرة أخرى ، أشاد لنين «بالخبراء البورجوازيين» اشادة جميلة :

« نحن ندرك ضرورة وضع هذه الفئات فى مركز أحسن لأن التحول من الرأسمالية الى الشـــيوعية ، مســـتحيل بدون اســـتخدام الخبراء البورجوازيين ، وكل انتصاراتنا ، وانتصارات جيشنا الأحمر ، بقيـــادة البرولتاريا التى كسبت الى جانبها أنصـــاف البرولتاريا : الفلاحين الذين الذين تجذبهم الى حد ما فكرة الملكية ، انما كسبناها بفضل مهارتنـا فى استخدام الفنيـــين البورجوازيين • ان هـــذه السياسا التى اتبعناها فى الشئون العسكرية يجب أن تصير سياستنا فى بنائنا الداخلى » (٣) •

ولكنه فى المؤتمر السابع لسوفيتات عموم روسيا الذى جاء عقب ذلك وجد نفسه مرة أخرى فى موقف الدفاع • فقال انه من المستحيل انشاء جهاز دولة « بدون معونة الخبراء القــــدامى » الذين لا بد أن يؤخذوا بالضرورة من « المجتمع الراسمالى » • ومع ذلك فحتى عندما لم يرتكبوا فعلا أعمال خيانة – « ولم تكن هذه الظاهرة متفرقة بل مستمرة » – فانهم لم يستطيعوا فهم « الظروف الجديدة والمهام الجديدة والمطالب الجديدة »

---

(١) « VKP (B) v Rezol. » (١٩٤١) I ص ٢٩١ •

(٢) ج٠ك٠ جينز « Sibir ; Soyuzniki, Kolchak » (بكين ١٩٢١) II
ان ما قاله ل ٠٠ كريتسمان ، فى المرجع الســابق ص ٢٠٠ ، من انه منذلحظة التأميم طرد ممثلو الراسمالية من « اللجان الرئيسـية » يتعارض من كل الدلاءل الاخرى •

(٢) لنين «دراسات» XXIV ص ٥٦٨ •

وكان فى « اللجان الرئيسية » و « المراكز » وفى « السوفيتات » عنـــاصر مضادة للثورة أكثر ، وبيروقراطية أكثر ، مما فى ادارة الجيش • والسبب فى ذلك أن عدد من دخلوا هذه الميادين من العمال والفلاحين كانوا أقل، ومن ثم كانت السيطرة على الخبراء أضعف • والعلاج الوحيد هو اليقظة المســـتمرة (١) • ويسود الانطباع طوال هـــذه الفترة بأن لنين وبعض زعماء آخرين كانوا يقومون بمعركة متزايدة الصعوبة ، ولكن بعزم ثابت ، للمحافظة على مركز متميز للخبراء البورجوازيين ضد الغيرة والتذمرات التى لا مهرب منها من جانب أعضاء الحزب العاديين (٢) • ولكن هـــذه السياسة لم تهبط ، ولم يكن ممكنا أن تهبط ، وأصدر المؤتمر التاسع للحزب فى مارس ١٩٢٠ قرارا صريحا بتعليمات لعمـــال الحزب بأن « يحاولوا خلق جو من الزمالة والتعاون بين العمال والفنيين الخبراء الذين ورثهم النظام البرولتارى من النظام البورجوازى » (٣) • وانه لمن الغريب التفكير فى أن أبعد سياسات شـــيوعية الحرب أثرا تم الى حد كبير عن طريق ، وبالتعـــاون الايجابى ، من جانب صناعيين وفنيـــين بورجوازيين سابقين •

---

(١) لنين «دراسات» XXIV ص ٦٢١ – ٦٢٢ ، وتحدث ميليوتين فى ذلك الوقت أيضا عن « التخريب السرى ، ان لم يكن العلنى » من جانب الخبراء ، ووضـــع أمله فى « عملية تدريب منظمين من صفوف العمال » كعلاج • (ف . ب . ميليوتين ، المرجع السابق ص١٦٨) •

(٢) هناك وثيقة غريبة ذات مغزى هى خطاب أرسله الى لنين أستاذ سابق فى معهد فورنيز الزراعى ، وصار رئيس جهاز الدولة لادارة مصـــانع الجلود تحت « اللجنـــة الرئيســـية للجلود » ، ونشر مع رد لنين عليـــه فى برافدا ٢٨ مارس ١٩١٩ (« لنين دراسات » ١٨٤ – ١٨٧) • ويبدى الكاتب تذمره من الاضطهـــاد الذى يتعرض له الخبراء والمثقفون البورجوازيون الذين يعملون فى الحكومة على يد موظفين شـــيوعيين صغار ، بما فى ذلك « اتهامات تافهة . وتفتيش لاجدوى منه ولكنه ينطوى على مهانة شديدة وتهديدات باطلاق النار ومصادرات واستيلاءات » . واشار لنين الى أن بعض هذه الشكاوى مبالغ فيها ، ولمح الى أن الخبراء البورجوازيين يغالون فى الاعتماد على مركزهم الممتاز ، ولكنه سلم بأن هناك اساءات وعرض ، باسم الحزب ، « علاقة زمالة » على المثقفين . وكان من أسباب التذمر اصرار الموظف الشيوعى على أن ينام الاســـتاذ وزوجته فى سرير واحد ، ورد لنين بأنه لا توجد اسرة لـكل روسى « فى المتوســـط » ليكون له سرير خاص . وبعد ذلك بثلاثة اعوام تقريبا كان لنين يعلن تنديده «بحالات اغتيال المهندسين بواسطة العمـــال فى المنـــاجم المؤممة ، ليس فى الاورال فحسب ، بل كذلك فى الدونباس » ، وبانتحار رئيس مهندسى عمليات المياه فى موسكو « نتيجـــة لاضطهادات تافهة » ٠٠ لنين « دراسات » XXIV ص ١٥٥ •

(٣) « VKP (B) v Revol. » (١٩٤١) I ص ٣٣٤ •

بيد أنه من الخطأ تصور أن لنين اعتبر استخدام الخبراء البورجوازيين أكثر من مجرد شر ضرورى « ومؤقت بطبيعته » أو عدل عن مثله الأعلى النهائى بأدارة الدولة بواسطة العمال أنفسهم • فقد كان هذا الاعتماد على الخبراء البورجوازيين شيئا لا مهرب منه بسبب أن العمال أثبتوا أنهم غير أكفاء للقيام بأعمال الادارة ، أو لم ينضجوا لها بعد بأعداد كافية :

وقال فى ١٩٢٠ عن عمل الحزب فى الريف :

« ان عيبا من أكبر عيوب هذا العمل اننا لا نعلم كيف ندير شئون الدولة ، ان الجماعات المختلفة من رفاقنا ، حتى أولئك الذين يوجهون العمل ، لا تزال عادة الأقبية – عندما كنا نجلس جماعات صغيرة ، هنا أو فى الخارج ، فى أقبية ولا نجرؤ على التفكير فى كيفية ادارة شئون الدولة – لاتزال هذه العادة قوية جدا بينهم ••• ان لدينا جهاز دولة ضخم لايزال سيئا فى عمله لأننا لا نملك المهارة الكافية ولا نستطيع ادارته جيدا » (١) •

وصار الاتهام بالبيروقراطية ظاهرة مستمرة • وفى المؤتمر الثامن لسوفيتات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩٢٠ قام زينوفيف بحملة على « جيوش » الموظفين السوفيت الذى يمثلون «عبئا على كل مؤسساتنا» (٢) • وكان تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة NEP يترتب عليه ضغط شديد لتخفيض الموظفين الزائدين ، وكان لنين مشغولا جدا بشرور البيروقراطية طوال السنة الأخيرة من حياته • ولا جدال فى أن البيروقراطى السوفيتى فى هذه السنوات الأولى كان كقاعدة عامة عضوا سابقا فى الفئة المثقفة البورجوازية أو الطبقة الحكومية ، وحمل معه كثيرا من تقاليد البيروقراطية الروسية القديمة • ولكن نفس هذه الجماعات كانت توفر قدرا من المعرفة والمهارة الفنية ما كان النظام ليعيش بدونه •

وكانت شهادة لنين المتكررة فى ١٩١٨ و ١٩١٩ بأن الاشتراكية كانت مستحيلة بدون الاستعانة بهؤلاء « الأعداء الطبقيين » تعبيرا عن المعضلة الأساسية فى الثورة •

وتكررت الجدالات التى ثارت حول المركزية واستخدام الخبراء فى قضية « ادارة الرجل الواحد » ، وبنفس القوى فى مواجهة بعضها • ولم

(١) لنين « دراسات » XXV ص ٣٠١ •

(٢) « Vos'moi Vseross. S'ezd Sov. » (١٩٢١) ص ٢١٤ •

يكن مبدأ ما يطلق عليه « القيادة الجماعية » قد ظهر فى أى برنامج من برامج الحزب ، ولم يوصف رسميا بأنه جزء من مذهب الحزب • ولكن كان له سابقة عملية جيدة فى الثورة الفرنسية ، كما بدا أنه مما يتفق مع روح الاشتراكية الديموقراطية أن لا يكون اصدار القرارات فى يد شخص واحد بل فى يد مجموعه • فكان يحيط بكل قوميسير من قوميسيرى الشعب مجموعة من خمسة زملاء مفروض أنه يستشيرهم فى القضايا الكبرى ولهم حق الاعتراض على قراراته لدى مجلس القوميسيرين • وكان أول خروج مسرحى على هـذا المبدأ فى مارس ١٩١٨ عندما واجهت مجلس القوميسيرين ، ليس لأول مرة ، مشكلة سوء التنظيم والتأخر المزمنة فى السكك الحديدية • وطالب لنين بشكل حاسم « بتعيين موظفين تنفيذيين مسئولين أفراد بواسطة منظمات رجال السكك الحديدية فى كل مركز محلى » (١) « واطاعتهم طاعة عمياء » • وقد هوجم المرسوم الذى أصدره مجلس القوميسيرين فى هذا الشأن (٢) هجوما عنيفا من جانب الثوريين الاجتماعيين اليساريين والمعارضة اليسارية البلشفية ، وقرنه كلاهما بشرور المركزية • وكتب أوسنسكى بحدة فى صحيفة المعارضة اليسارية «الشيوعى» (Kommunist) : « يقترن بمركزية الادارة هنا طابع أوتوقراطى » ، وكانت « أوتوقراطى » تشير الى أفظع الصفات التى وصف بها القيصر السابق (٣) • ولكن لنين لم يتحول خطوة واحدة ، وكان على استعداد تام لتعميم المبدأ • وكتب فى « المهام الحالية للسلطة السوفيتية » •

« ان أى جهاز للصناعة الآلية الكبيرة – وهذا بالذات هو المصدر الانتاجى المادى وأساس الاشتراكية – يتطلب وحدة كاملة فى الارادة التى توجه عمل مئات وآلاف وعشرات الآلاف من الناس فى وقت واحد ••• ان الخضوع الكامل لارادة واحدة شرط ضرورى لنجاح عملية التنظيم على نمط الصناعة الآلية الكبيرة » (٤) •

وتثير هذه الأفكار بوضوح أشد المعارضات اصرارا • ولم يعد لنين اليها بحذر الا فى ديسمبر ١٩١٨ ، وكانت الحرب الأهلية فى ذروتها ، فى

(١) لنين « دراسات » XXII ص ٦٢٢ حاشية ١٨٧ •

(٢) أنظر ، فيما يتصل بالمرسوم ، ص ٣٩٦ من هذا المجلد •

(٣) لنين « دراسات » XXII ص ٦٢٧ • حاشية ٢١٥ •

(٤) نفس المرجع ص ٤٦٢ •

المؤتمر الثانى لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا ، وطبقها بصفة خاصة على ادارة الصناعة المؤممة :

« ان موقف الحرب يضع على عاتقنا مسئولية خاصة للمهام الثقيلة • فالادارة الجماعية مما لا غنى عنه بمشاركة النقابات • ان القيادة الجماعية ضرورية ، ولكن الادارة الجماعية يجب ألا تتحول الى عقبة فى الشئون العملية •• وسنطالب بصورة حاسمة جميع المجالس الاقتصادية واللجان الرئيسية والمراكز الا ينتهى نظام القيادة الجماعية بمجرد السفسطة وكتابة القرات وتأليف الخطط واختصاص كل شخص بادارة • » (١) •

ولكن هذا التلميح لم يثر مناقشة ولم يحظ الا باشارة طفيفة فى قرار يطالب « بالمسئولية الشخصية لأعضاء الجماعات القيادية عن العمل المكلفين به وعمل المشروعات والأجهزة التى يرأسونها • » (٢) وبعد ذلك بعام تقريبا كان لنين لا يزال يدافع عن وجهة النظر هذه فى المؤتمر السابع لسوفيتات عموم روسيا :

« ان المسئولية الفردية ضرورية لنا ، فكما أن القيادة الجماعية ضرورية لمناقشة المسائل الأساسية ، كذلك المسئولية الفردية والتنفيذ الفردى ضروريان لمنع الروتين وليصير من المستحيل الهرب من المسئولية • اننا فى حاجة الى أشخاص تعلموا التصرف مستقلين عندما يتطلب الأمر » (٣) •

وفى المؤتمر الثالث لمجالس الاقتصاد القوى لعموم روسيا جعل لنين هذه القضية الفكرة الرئيسية فى خطابه ، وقرنها بمسألة « جيوش العمل » •

وكانت الحجة هنا أيضا أكثر ميلا الى التوفيق وعملية أكثر :

« ان القيادة الجماعية ، بوصفها النمط الاساسى للتنظيم فى الادارة السوفيتية ، تمثل شيئا مبدئيا ، ضروريا فى المرحلة الأولى عندما كانت الأشياء تبنى من جديد • ولكن بمجرد انشاء قوالب ثابتة بدرجة تزيد أو تنقص ، يرتبط التحول الى التنفيذ العملى بادارة الرجل الواحد بوصفها

(١) نفس المرجع ص XXIII ٤٤٧ •

(٢) « Trudy II Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ص ٣٦٣

(٣) لنين « دراسات » XXIV ص ٦٢٣ •

النظام الذى يضمن أكثر من أى نظام آخر أفضل استخدام للقدرات البشرية ، والرقابة - الحقيقية وليس اللفظية - على العمل المنجز » (١) • ولكن قرار المؤتمر اعاد تأكيد « مبدأ القيادة الجماعية » مرة أخرى بوصفه « أساس ادارة الصناعة المؤممة » ولم يسلم الا بامكان تطبيق ادارة الرجل الواحد « بموافقة النقابة المختصة فى كل حالة بذاتها » (٢) •

وكان قد صار واضحا فى ذلك الوقت ان مقاومة مبدأ ادارة الرجل الواحد تتبلور حول النقابات • وتحدث لنين مرتين مدافعا عن مشروعه فى القطاع البلشفى من مجلس نقابات عموم روسيا فى يناير ومارس ١٩٢٠ • وفى المناسبتين واجهته معارضة قاسية ، وفى المناسبة الثانية أقر القطاع أطروحة قدمها تومسكى « عن مهام النقابات » وقفت بشكل حاسم الى جانب قاعدة القيادة الجماعية :

« ان المبدأ الأساسى فى بناء الأجهزة التى ترتب الصناعة وتديرها ، والذى يضمن مشاركة الجماهير العريضة غير المنتمية للحزب عن طريق النقابات ، هو المبدأ السائد الآن الخاص بالادارة الجماعية للصناعة ، من رئاسة المجلس الأعلى للاقتصاد القومى الى ادارة الورش نفسها » (٣) •

وقرر لنين أن يحمل القضية الى أرفع المستويات ، وهو المستوى الذى لهيبته فيه أبعد الأثر ، المؤتمر التاسع للحزب فى النصف الثانى من مارس ١٩٢٠ • وكانت سببا فى اثارة عواصف من الجدال فى المؤتمر ، وقدم تروتسكى بحذر مشروع قرار أعده يوصى بمبدأ ادارة الرجل الواحد ، وواجه اقتراح مضاد من أوسنسكى وسابرونوف ، الذى كان على رأس مجموعة تسمى نفسها جماعة « المركزية الديموقراطية » (٤) ، ومن تومسكى باسم النقابات • وفى حين كانت المجموعة المتوسطة على استعداد للسير نصف الطريق بالتسليم بمبدأ ادارة الرجل الواحد فى الصناعات الصغيرة وفى « المشروعات المنفصلة ذات الصبغة العسكرية »

(١) نفس المرجع ص ١٧ ، لم تنشر التفاصيل المسجلة لهذا المؤتمر ، والمصدر الوحيد لخطاب لنين هو الصحافة المعاصرة . وفيما يتصل « بجيوش العمل » انظر ص ٢١١ - ٢١٤ من هذا المجلد .

(٢) « Rezol. Tret'ego Vseross S'ezda Sov. Narodnogo » ١٩٢٠ ص ١٣ •

(٣) يوجد بيان عن هذه المناقشات فى لنين «دراسات» XXV ص ٥٩٣ حاشية ٢٦ •

(٤) أنظر المجلد الاول ص ١٩٥ •

بالاتفاق مع النقابات ، طالب تومسكى فى أطروحته بصلابة بالابقاء على «مبدأ الادارة الجماعية القائم فى الصناعة» (١) ٠ ودافع ريكوف ، الذى سرعان ما سيخرج من رئاسة المجلس الأعلى للاقتصاد القومى ، عن القيادة الجماعية بقوة ، وتساءل سميرنوف بمغزى لماذا لم يطبق مبدأ ادارة الرجل الواحد فى مجلس القوميسيرين ، وقال تومسكى ، محاولا أن ينسب المبدأ المكروه الى شخصية أقل هيبة ، ان صاحب فكرة ادارة الرجل الواحد أصلا هو « كرازين وليس تروتسكى » ، وان لنين ظل مترددا عامين قبل تأييدها (٢) ٠ وكالعادة تحول المؤتمر بعد خطاب لنين (٣) ٠ وتضمن قرار المؤتمر الذى وضع حدا للجدال قبولا صريحا لمبدأ ادارة الرجل الواحد ، واقترح ، مسلما بان ادارة الصناعة ما زالت فى مرحلتها التجريبية ، اربعة تنوعات ممكنة يمكن تجربتها « فى الطريق الى ادارة الرجل الواحل الكاملة » - مدير ادارى من النقابات مع مهندس كمساعد فنى له ، مهندس خبير كمدير مع ضم قوميسير نقابى اليه ، خبير كمدير مع نقابى أو اثنين كمساعدين له ، أو جماعة قيادية ضيقة حيثما وجدت هذه الجماعات فعلا وعملت بنجاح ، مع شرط ضرورى أن يتحمل رئيسها كل مسئولية الادارة ٠ وفى نفس الوقت نص على أن « لا تتدخل أية منظمة نقابية فى ادارة المشروع مباشرة » (٤) ٠ وكانت قواعد الحزب من الشدة بحيث تضع حدا للجدال متى اصدر أكبر جهاز فى الحزب قراره ٠ وأعلن ليتوفينوف ، باسم المجموعة التى كانت قد بدأت للتو فى التبلور تحت اسم « المعارضة العمالية » ، أنه وزملاءه سيعملون باخلاص فى تنفيذ قرار لايميلون اليه (٥)٠ وفى المؤتمر الثالث لنقابات عموم روسيا الذى عقد بعد ذلك بأيام قليلة قبل القرار ضمنا بعدم التعرض للقضية ، ونقل خطابا لنين وتروتسكى الاهتمام الى موضع جدال جديد حول الخدمة العاملة الالزامية وتأديب العمال (٦) ٠ وفى نوفمبر ١٩٢٠ قيل ان الادارة

(١) يوجد مشروع قرار تروتسكى والاطروحتان المعارضتان فى « Devyatyi S'ezd RKP (B) » ١٩٣٤ ص ٥٤٣ ، ٥٣٥ ، ٥٣٧ - ٥٣٩ .

(٢) نفس المرجع ١٩٣٤ ص ١٤٠ ، ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٣) لنين « دراسات » XXV ص ١٠٢ - ١٦٨ ، ١٠٩ - ١١٥ .

(٤) « VKP(B) Rezol. » ١٩٤١ ص ٣٣٢ .

(٥) « Devyatyi S'ezd RKP (B) » ١٩٣٤ ، ص ٢٥٧ .

(٦) أنظر ص ٢١٤ - ٢١٦ من هذا المجلد .

الجماعية لم يعد لها وجود الا فى ١٢ فى المائة فقط من المشروعات المؤممة (١) ٠ والمفروض ان هذا القول ينصب على المشروعات الكبيرة التى تسيطر عليها الأجهزة المركزية للمجلس الأعلى للاقتصاد القومى ، وقيل ان المشروعات التى تتوفر عنها المعلومات التفصيلية عددها ٢٠٥١ منها ١٧٨٣ قيل انها تحت ادارة رجل واحد فى نهاية ١٩٢٠ (٢) ٠

ولم تكن احصاءات الانتاج الصناعى ابان شيوعية الحرب متوفرة أكثر من احصاءات الانتاج الزراعى ، وهى مثلها تقوم على التخمين ٠ وقد هبط الانتاج بتدهور فى الصناعة أكثر منه حتى فى الزراعة ، وربما كان الهبوط فى انتاجية العامل الفرد أكبر (حيث أن سوء التغذية أضيف الى الأسباب الأخرى » (٣) وكان مصحوبا بهبوط حاد فى عدد العمال الذين يشتغلون فى الصناعة لم يكن له مقابل فى الزراعة ٠ وكان الهبوط متزايد وتراكميا ، حيث أن توقف الانتاج فى الصناعة ما كثيرا ما أدى الى توقف صناعات أخرى معتمدة عليها ٠ ولم يظهر الأثر الكامل للأزمة فى الصناعة حتى ١٩١٩ ٠ فكان مخزون المواد الذى وجد فى وقت الثورة قد استنفد تماما ، وحالت الحرب الأهلية وحصار الحلفاء عموما دون تجديدها ٠ وقطعت موارد القطن الوحيدة بقطع التركستان حتى خريف ١٩١٩ ، وتركت بلاد البلطيق ، التى كانت أحد الموارد الرئيسية ، ولم تتجدد التجارة معها الا فى ١٩٢٠ ٠ وفقدت موارد البترول فى منطقة باكو والقوقاز تماما ابتداء من صيف ١٩١٨ حتى نهاية ١٩١٩ ٠ ولم تعد موارد الفحم والحديد الكبرى فى اكرانيا مرة أخرى الا فى سنة ١٩٢٠ ٠ وكانت أزمة الوقود أحد العوامل الرئيسية فى انهيار الصناعة ٠ وتبعا لتقدير أجرى فى مايو ١٩١٨ كانت الصناعة فى ذلك الوقت تتلقى ١٠ فى المائة فقط من استهلاكها العادى للوقود (٤) ٠ وفى شتاء ١٩١٨ - ١٩١٩ و ١٩٢٠ كان البرد سببا فى الشقاء الانسانى وعدم الكفاءة أكثر حتى من

(١) « Narodnoe Khoz. » نوفمبر ١٩٢٠ ص ١٢ .

(٢) نفس المرجع ، رقم ٤ ، ١٩٢١ ص ٥٦ .

(٣) وصلت انتاجية العامل فى الصناعات الكبيرة فى ١٩٢٠ الى ٣٩ فى المائة مما كانت فى ١٩١٣ ، وفى الصناعة الصغيرة الى ٥٧ في المائة (ل . كريتسمان ، المرجع السابق ، ص ١٩٠) ، وقد كانت الصناعات الصغيرة صناعات ريفية الى حد كبير وكانت ظروفها قريبة من الظروف فى الزراعة .

(٤) « Trudy Vseross. S'ezda Zaveduyushchikh Finotdelami » (١٩١٩) ص ٤٦ .

الجوع ٠ وكان من العوامل الكبرى ، التى تعد جزءا من الانهيار وسببا له فى نفس الوقت ، أزمة النقل بالسكك الحديدية ٠ فلم يبق من السكك الحديدية سليما فى الحرب الأهلية الا جزء صغير ٠ وكانت القاطرات قد تعرضت لخسارة بالغة ، وفى نهاية ١٩١٩ ، عندما بلغت الأزمة أشد مراحلها ، كان أكثر من ٦٠ فى المائة من القاطرات البالغ عددها ١٦٠٠٠ تالفا (١) ٠

وساعدت كل هذه العوامل على خلق موقف لم يعد فيه « من الممكن استخدام القوى الانتاجية فى البلاد استخداما كاملا ، وصار قسم كبير من مصانعنا وورشنا متوقفا عن العمل » (٢) ، كما سجل المؤتمر الثالث لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا فى يناير ١٩٢٠ ٠

ولعل أبرز أعراض انهيار الصناعة هو تفرق البرولتاريا الصناعية وبعثرتها ٠ ففى روسيا ، حيث تأتى جمهرة العمال الصناعيين من الفلاحين أصلا الذين لم يقطعوا الا فى النادر صلاتهم تماما بالريف – وفى بعض الحالات كانوا يعودون اليه بانتظام فى أوقات الحصاد – كانت الأزمات فى المدن والمصانع ، مثل المجاعات والتوقف عن العمل والبطالة ، لاتؤدى الى مشكلة بطالة برولتارية بالمعنى الغربى ، بل الى هروب جماهير العمال الصناعيين من المدن وعودتها الى الفلاحة مهنة ومركزا ٠ وكانت القلقلة التى لحقت الصناعة فى الشتاء الأول للثورة قد بدأت فعلا مثل هذه الحركة ، وقد تحدث بوخارين فى المؤتمر السابع للحزب فى مارس ١٩١٨ عن تحلل البرولتاريا (٣) ٠ وزادت سرعة العملية بشدة عندما اكتسحت الحرب الأهلية مرة أخرى مئات الألوف من السكان الجوعى المرهقين الى القوات المسلحة فى كلا العسكريين ٠ وكان أكثر ما عانت منه الصناعة هو التجنيد وانهيار الأجهزة المعقدة للانتاج والتوزيع ٠ وقد تحدث كرازين فى نهاية ١٩١٨ عن « الضربة الكبرى » التى نتجت عن الاخلاء السريع لبتروجراد « تحت تأثير الفزع » فى وقت برست ليتوفسك ، وأدت الى

(١) يوجد اكمل ملخص لأزمة النقل فى تقرير تروتسكى الى المؤتمر الثامن لسوفيتات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩٢٠ (« Vois'moi Vseross. S'ezd Sov. » ١٩٢١ ص ١٩٥٤ – ١٧٥) ، وفيما يتصل « بالأمر رقم ١٠٤٢ » المشهور ومحاولات تروتسكى الناجحة فى تحسين موقف النقل انظر ص ٣٧٣ – ٣٧٤ من هذا المجلد ٠

(٢) « Rezol. Tret'ego Vseross. S'ezda Sov. Narod. Khoz. » (١٩٢٠) ص ٢٢ ٠

(٣) « Sed moi S'ezd Ross. Komm. Part. » (١٩٢٤) ص ٣٣ ، ٤٥ ٠

«تدمير كامل للصناعة فى بتروجراد تقريبا» (١) ٠ وتؤيد الأرقام التقريبية التى جمعت أن الهبوط فى عدد العمال الصناعيين حدث أولا وأسرع من أية جهة أخرى فى منطقة بتروجراد ، حيث كان عدد العمال فى نهاية ١٩١٨ لا يزيد الا قليلا عن نصف عددهم منذ سنتين ٠ وجاءت صيحة التحذير الأولى من رودزوتاك فى المؤتمر الثانى للنقابات لعموم روسيا فى يناير ١٩١٩ :

« اننا نرى فى عدد كبير من المراكز الصناعية أن العمال تمتصهم كتلة الفلاحين ، بسبب انكماش الانتاج فى المصانع ، وبدلا من أن يكون لدينا سكان من العمال أصبحنا نجد سكانا من نصف الفلاحين أو الفلاحين تماما أحيانا » (٢) ٠

وتشير الأرقام المأخوذة عن احصاءات نقابات العمال بالنسبة لكل المنطقة التى تحت السيطرة السوفيتية فى ١٩١٩ الى ان عدد العمال فى المشروعات الصناعية هبط الى ٧٦ فى المائة بالنسبة لمجموع ١٩١٧ ، وفى البناء الى ٦٦ فى المائة وفى السكك الحديدية الى ٦٣ فى المائة (٣) ٠ وجاء فى جدول شامل نشر بعد ذلك ببعض سنوات أن عدد العمال المأجورين فى الصناعة ارتفع من ٢٫٦٠٠٫٠٠ فى ١٩١٣ الى ٣٠٠٠٠٠٠ فى ١٩١٧ ثم أخذ فى النزول تدريجيا الى ٢٥٠٠٠٠٠ فى ١٩١٨ والى ١٫٤٨٠٠٠٠ فى ١٩٢٠ – ١٩٢١ ، والى ١٫٢٤٠٠٠٠ فى ١٩٢١ – ١٩٢٢ ، وفى ذلك الوقت كان العدد أقل من نصف مجموع ١٩١٣ (٤) ٠ ففى مصانع الصلب والحديد الهامة فى بريانسك كان ، طبقا لما جاء فى تقرير بتاريخ مايو ١٩٢٠ ، ٧٨ فى المائة من العمال المقيدين موجودين فى يناير ١٩١٩ وكان ٦٣ فى المائة موجودين فى يولية ١٩١٩ و ٥٩ فى المائة فى يناير ١٩٢٠ و ٥٨ فى المائة فى ابريل ١٩٢٠ ، وكان النقص أشد ما يكون فى العمال المهرة ٠ وفى ربيع ١٩٢٠ دعا المجلس الأعلى للاقتصاد القومى الى انشاء

(١) « Trudy II Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ص ٧٥ ٠

(٢) « Vtoroi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » (١٩٢١) ص ١٢٨ ٠

(٣) أخذت هذه الارقام من دراسة قام بها س ٠ ج ٠ ستروميلين فى احد مطبوعات المجلس الاعلى للاقتصاد القومى « Dva Goda Diktatury Proletariata 1917-1919 » ص ١٧ – ١٨) ، وهو يعترف فى هذا البحث صراحة باستحالة اية تقديرات دقيقة ، ومن المحتمل ان ارقام النقابات تغالى فى اعداد العمال العاملين فعلا فى ذلك الوقت ٠

(٤) ى ٠ س ٠ روزنفلد « Promyohlennaya Politika SSSR » (١٩٢٦) ص ٣١٧ ٠

« فرق عاصفة » فى أهم ٦٠ مشروعا فى الصناعات المعدنية ، ويقال أن التغيب فى مصانع كولومنسكى هبط من ٤١ فى المائة فى يناير ١٩٢٠ الى ٢٧ فى المائه فى مايو ١٩٢٠ . وكانت النتيجة العامه التى انتهى اليها التقرير الذى تضمن هذه الأرقام أن « صناعات التعدين والصناعات المعدنيه فى روسيا قد وقعت فى طريق مسدود » (١) . وفى يناير قال تومسكى ، مستعرضا الظروف المعقدة التعسة التى أدت الى « الهبوط العام فى الانتاج والانخفاض غير العادى فى انتاجيه العمل ، والاستخدام الضعيف جدا للمشروعات التى تعمل » ، ان السبب الرئيسى فى ذلك هو « هرب العناصر الصالحة التى لديها القدرة على العمل الى الريف والى الجيش والى كوميونات العمال والمزارع السوفيتية والى الصناعات الريفية وتعاونيات المنتجين والى خدمة الدولة (فى « فرق الطعام والتفتيش والجيش») ، وعدم تدفق مجندين جدد الى الصناعة من الريف(٢)» . ولاحظ وفد العمال البريطانى الذى زار روسيا فى الربيع « حالة الرثاثة والجوع » بين عمال المصانع ، وعرفوا ان الفلاحين يدفعون للعمال أجورا أعلى من المصانع « مع قدر كاف من الطعام الذى لا يحصل عليه عامل المدينة » (٣) فمهما كانت الظروف فى ظل شيوعية الحرب صعبة فى الريف ، فانها كانت على اى الأحوال أفضل من المدن والمصانع . وفى خريف ١٩٢٠ هبط عدد سكان ٤٠ عاصمة من عواصم الأقاليم ٣٣ فى المائة منذ ١٩١٧ ، من ٦٫٤٠٠٫٠٠٠ الى ٤٫٣٠٠٫٠٠٠ ، وعدد سكان ٥٠ مدينة كبيرة أخرى ١٦ فى المائة ، من ١٫٥١٧٫٠٠٠ الى ١٫٢٧١٫٠٠٠ . وكلما زاد حجم المدينة زاد الهبوط فى عدد سكانها ، وكانت بتروجراد قد فقدت ٥٧٫٥ فى المائة من سكانها فى ثلاث سنوات وموسكو ٤٤٫٥ فى المائة (٤) .

وتمثل هذه الأرقام كارثة . ولكن لما كانت انتاجية العمل قد هبطت بشدة أكثر حتى من القوة العددية ، فان الانخفاض الفعلى فى الانتاج كان أكبر بكثير مما تشير اليه هذه الأرقام . وتدل الاحصاءات المنشورة

(١) « Narodnoe Khoz. » رقم ٩ — ١٠ (١٩٢٠) ص ٢ — ٦ ، والاحصائيات بمصانع أوصناعات قائمة بذاتها ، حيثما وجدت ، أكثر دقة من الاحصاءات العامة فى هذه الفترة .

(٢) « Rezol. Tret'ego S'ezda Narod. Khoz. » (١٩٢٠) ص ٢٥ .

(٣) « تقرير وفد العمال البريطانى الى روسيا : ١٩٢٠ » (١٩٢٠) ص ١٨ .

(٤) « Ekonomichekaya Zhizn » ١ ديسمبر ١٩٢٠ .

على ان الانتاج فى جميع فروع الصناعة ظل فى هبوط مستمر الى ١٩٢٠؛ وكان اسوأ هبوط فى انتاج خام الحديد والصلب الذى هبط الى ١٫٦ و ٢٫٤ فى المائة على التوالى من أرقام ١٩١٣ . وكان أفضل وضع هو وضع البترول الذى وقف انتاجه فى ١٩٢٠ عند ٤١ فى المائة من مستوى ١٩١٣ . وبعده المنسوجات ، وكان الرقم الخاص بالفحم ٢٧ فى المائه ، ولكن نسبة ١٠ و ٢٠ فى المائة كانت عادية (١) . وبحساب القيمة على أساس روبل ما قبل الحرب يتضح ان انتاج السلع الكاملة الصنع بلغ ١٢٫٩ فى المائة فقط من قيمة ١٩١٣ فى ١٩٢٠ وانتاج السلع نصف الكاملة ١٣٫٦ فى المائة(٢)؛ وحدثت مفارقة أن انشاء «دكتاتورية البرولتاريا» أعقبه هبوط ملحوظ فى كل من عدد الطبقة التى تمارس باسمها البرولتاريا وفى وزنها فى الاقتصادى (٣) . ومن النتائج الجانبية اضمحلال سلطة المجلس الأعلى للاقتصاد القومى الذى أصبح بعد ١٩١٩ مجرد واحد بين عدة قوميسيريات تشرف على الفروع المختلفة للاقتصاد ، واحتل مركز الصدارة قوميسيرية الشعب للتموين التى كانت تتولى أمر الغلال المستولى عليها ، ومن ثم صارت جهازا رئيسيا فى ظل شيوعية الحرب ، كما تراجع المجلس الأعلى للاقتصاد القومى عن مكانته كجهاز اقتصادى موجه وحل محله فى ذلك تماما « مجلس العمل والدفاع » (٤) .

وكان المتوقع أن يؤدى انتهاء الحرب الأهلية ، اذ يطلق الموارد المتاحة ، الى انتعاش اقتصادى ، ولكن بدا فى أول الأمر انه بلا أثر ؛ ويرجع بعض السبب فى ذلك الى عامل سيكلوجى .. فقد أدت ازالة الحوافز الخاصة التى وضعت بسبب الحرب الى ارتخاء فى التوتر ، ومعه

(١) « Za Pyat Let » (١٩٢٢) ص ٤٠٦ — ٤٠٨ . وتوجد ارقام مفصلة من مناجم الفحم فى الدونتز فى « Na Novykh Putakh » (١٩٢٣) III ص ٤٧ — ٤٩.

(٢) نفس المرجع XXIV ص ١٨٠ — ١٨١ .

(٣) وكانت هذه التهمة ضد النظام شائعة بين المناشفة وخصومه الآخرين . وقد رد عليها لنين فى مايو ١٩٢١ بأنه « حتى عندما تضطر البرولتاريا الى فقدان مركزها الطبقى فترة فانها لاتزال تستطيع الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها » . (دراسات . XXVI ص ٣٤٩).

(٤) ل . كريتسمان ، الذى يسجل أقوال نجم المجلس الاعلى للاقتصاد القومى ويشير الى عدة وظائف فقدها خلال ١٩٢٠ وتولتها قوميسيرية التموين .. (كريتسمان — المرجع السابق ص ٢٠٨) . ووصف لنين فى ١٩٢١ وزارة التموين بأنها « واحدة من أحسن أجهزتنا » (« دراسات » XXVI ص ٢٤٨) .

فى كثير من الأحيان تناقض فى الجهد المبذول ، فالسكان كانوا متعبين ولم تعد لديهم ارادة العمل من أجل الانعاش الاقتصادى • ولكن استمرار الهبوط كان له أيضا أسبابه العملية : فعمليات التآكل الصناعى والاستنزاف الكامل للآلات والمخزونات كانا قد ضربا جذورهما بعمق بحيث لم يعد من اليسير قلب الاتجاه • واستطاع المؤتمر التاسع للحزب فى مارس ١٩٢٠ لأول مرة أن ينقل الاهتمام من الحرب الأهلية الى ما أسماه لنين « الجبهة اللادموية » للتعمير الاقتصادى (١) •

ولكن جو ١٩٢٠ ظل بصفة عامة خاملا مع احساس بالرضا بسبب سلسلة الانتصارات الباهرة على البولنديين ورانجل • وفى المؤتمر الثانى للسوفيتات فى ديسمبر اعتذر ريكوف عن هبوط الانتاج الصناعى السوفيتى وهبوط انتاجية العامل السوفيتى بهبوط مماثل ادعى أنه حدث فى ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة وتنبأ «ببداية انتعاش اقتصادى عام» (٢) • وكان كتاب العام فى ميدان الفكر الاقتصادى هو كتاب بوخارين « اقتصاديات فترة التحول » • وقد تنبأ فيه بالانهيار الوشيك للرأسمالية (وبذلك شارك فى الجو المتفائل الذى ساد فى المؤتمر الثانى للكومنترن فى يوليه ١٩٢٠) ، واستطرد بوخارين قائلا أن الثورة البرولتارية يجب أن تحطم الجهاز الاقتصادى ، كالسياسى ، للمجتمع الرأسمالى • ويعنى هذا بطبيعة الحال فترة انتقالية ينخفض فيها الانتاج :

« ان الفوضى فى الانتاج ، أو على حد قول الأستاذ جرينفتسكى ، التحلل الثورى للصناعة ، مرحلة حتمية تاريخيا لا يمكن الحيلولة دون وقوعها • ان الثورة الشيوعية ، مثل كل ثورة أخرى ، تصحبها أضرار تنزل بقوى الانتاج » (٣) •

(١) لنين « دراسات » XXV ص ١٠٧ •

(٢) « Vos'moi Vseross. S'ezd Sov. » (١٩٢١) ص ٨٩ — ٩٠ ومن الناحية الأخرى حذر ريكوف المؤتمر من ان « الكميات القديمة التى ورثناها عن البورجوازية» قد استنزفت ، وان « على العمال والفلاحين أن يثبتوا ما اذا كانوا لايستطيعون الا انفاق ماورثوه أو يستطيعون انتاج مايريدونه بانفسهم » (نفس المرجع ص ٩٤) •

(٣) ن• بوخارين « Ekonomika Perekhednogo Perioda » (١٩٢٠) ص ٤٨ وقد كتب جرينفتسكى مؤلفه المشار اليه فى ١٩١٨ • وكان تروتسكى قد عزى المؤتمر الثالث لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا فى يناير ١٩٢٠ بأن «الانتقال من نظام اقتصادى الى آخر يقتضى دائما ثمنا بتضحيات عديدة ، بما فيها التضحيات الاقتصادية» • (تروتسكى « دراسات » XV ص ٥٥) •

ويقارن كاتب آخر بعد ذلك الدمار الاقتصادى للثورة بعمل القائد الحربى الذى ينسف جسرا للسكك الحديدية أو يقتلع أشجار غابة لفتح الطريق لسلاح مدفعيته : « والاجراءات التى قد تكون غير سليمة بصورة مباشرة بالنسبة للاقتصاد قد تكون سليمة من وجهة نظر ثورية » (١) • وأصبح هناك من يشيد بمظاهر الانهيار الاقتصادى وتحطم جهاز الصناعة باعتبارها شواهد طريق نحو الاشتراكية • وكانت مثل هذه النظريات ، وغيرها مما ولدته فترة شيوعية الحرب ، مجرد تبريرات لشىء لم يكن متوقعا وكان من المستحيل منعه • وأدت السيطرات الصناعية العديدة التى أنشئت فى ذلك الوقت الى زيادة النفور العام الذى انصب ضد اجراءات شيوعية الحرب • ومع ذلك فمن العدل أن نسجل ، أولا ، أن أسباب الانهيار الاقتصادى كانت متأصلة الجذور أبعد بكثير من مجرد النقص فى التنظيم ، بحيث أن الاتجاه الذى ساد بعد ذلك بالقاء المسئولية على العيوب البيروقراطية فى « اللجان الرئيسية » أو المجلس الأعلى للاقتصاد القومى ليس لها مبرر جدى ، وثانيا ، ان الافلاس النهائى لشيوعية الحرب لا يرجع الى انهيار الصناعة بقدر ما يرجع الى الفشل فى وضع أية سياسة زراعية قادرة على الحصول من الفلاح على فائض غذائى كاف لاطعام المدن والمصانع • ان التحول من شيوعية الحرب الى السياسة الاقتصادية الجديدة NEP أثرت فى الصناعة كما أثرت فى كل جزء آخر من الاقتصاد السوفيتى ، ولكن دوافعه الملزمة كانت خارج نطاق السياسة الصناعية •

(ج) العمل والنقابات :

أزال وقع الحرب الأهلية ماكان هنا من تردد وابهام جعلا السياسة العمالية معقدة فى الشهور الأولى للنظام الجديد • فوجود هدف قومى غالب جعل من السهل ، ومن الضرورى ، العمل بسياسات تتجه الى استخدام الحزم فيما يتصل بالعمل • وقد بسطت مشكلة العلاقة بين النقابات والدولة تبسيطا وهميا بعد أن صار كل من الدولة والنقابات يعتمدان فى بقائهما على تجنيد كل رجل وكل جهاز لمصلحة الانتصار العسكرى على الجيوش « البيضاء » • ففى ظل شيوعية الحرب صارت السياسة العمالية هى مجرد تجنيد العمال للمجهود الحربى وارسالهم

(١) ل • كريتسمان ، المرجع السابق ص ٥٦ •

الى حيث تشتد الحاجة اليهم ، وكانت النقـابات هى الأداة التى يمكن عن طريقها تطبيق هذه السياسة بأكبر قدر ممكن من الكفاية ٠ ومادامت الحرب الأهلية قائمة بدت كل القضايا التى تتعلق بالمبدأ واضحة المعالم وبسيطة ولا جدال فيها ٠

وتمت أول خطوة غير ظاهرة نحو انشاء جهاز جديد للسيطرة بمقتضى مرسوم صدر فى ٢ يوليه ١٩١٨ نظم شروط عقـد الاتفاقات الجماعية بين النقابات ، باسم العمال ، وأصحاب الأعمال أو مديرى المصانع ٠ ورخص أهم بند فى المرسوم لقوميسيرية العمل بأن تفرض على صاحب العمل العقد الذى تقدمه له النقابة بأمر رسمى اذا رفضه (١) ٠ وهذا البنـد ، وان كان فى ظاهره مجـرد استخدام لقوة الارغام على أصحاب الأعمال العنيدين ، الا أنه فى الواقع منح قوميسيرية العمل بالاتفاق مع النقابات حقا غير مشروط بتحديد شروط الاستخدام ، وكان هذا هو اثره الوحيد الدائم ٠ وكان الأسـاس القانونى لتنظيم العمل فى ظل شيوعية الحرب متضمنا فى مجموعة القوانين العمـالية الأولى للجمهورية الفدرالية RSFSR التى أقرتها اللجنة التنفيذية المركزية فى ١٠ أكتوبر ١٩١٨ ، وصـدق عليها بعد ذلك بستة أسابيع (١) ٠ وأكدت بنود هذه المجموعة الضمانات القانونية القائمة لحماية العمال ، ونصت على أن توضع مستويات الأجور بواسطة النقابات بالاتفاق مع المديرين أو أصحاب الأعمال وبموافقة قوميسيرية العمل ، وان كانت هذه الموافقة لا تعدو أن تكون اجراء شكليا حيث أن موظفى قوميسيرية العمل تعينهم النقابات ، وهكذا طرح « العقد الجماعى » جانبا ٠ وكان ذلك نتيجة منطقية للمذاهب والاجراءات التى سادت فى فترة شيوعية الحرب ٠ فنظرياً كانت الدولة ، بعد صدور مرسوم ٢٨ يونية ١٩١٨ الخاص بتاميم كل الصناعات الكبرى ، صاحب العمل الرئيسى ٠ وصار العمل صورة من صور خدمة المجتمع : وبذلك كان المفهوم الرأسمالى عن عقد بيع وشراء القوة العـاملة غير ذى موضـوع ٠ وفى تحديد مستويات الأجور كان يدخل فى الاعتبار مشقة العمل واخطاره ومدى المسئولية فيه والمؤهلات المطلوبة ٠ وعوملت « المعدلات بالقطعة » ، التى كان قد اقرها القرار النقابى الصادر فى ابريل ١٩١٨ ، لا على أنها مسموح بها فحسب بل على أنها أمرا مألوفا (٣) ، ولم تثر بعـد ذلك أى اعتراض

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٤٨ ـ المادة ٥٦٨ ٠

(٢) نفس المرجع ، رقم ٨٧ ـ ٨٨ ، المادة ٩٠٥ ٠

(٣) انظر ص ١١٠ من هذا المجلد

بوصفها جزءا منتظما من السياسة السوفيتية فى الأجور ٠

ووضعت مجمـوعة القوانين العمالية الصـادرة فى ١٩١٨ مبدأ الالتزام العام بالعمل ، ويقابل ذلك حق العامل فى عمل يتفق ومؤهلاته بأجر مناسب ، وان كان ذلك الحق قد عدل فى مادة لاحقة بالتزام قبول عمل من أنواع أخرى بصفة مؤقتة اذا لم يوجد العمل المناسب ٠ ولكن هـذه القوانين تجنبت قضية الاكراه والارغام ٠ وحتى قبل ذلك ، فى سبتمبر ١٩١٨ ، كان قد صدر مرسوم يحرم على المتعطلين رفض العمل المعروض والا قطعت عنه معونة البطالة (١) ٠ ولكن لم تحدد أية عقوبة أخرى : كما أن هذه العقوبة نفسها لم تكن بعيدة الأثر حيث كان التصرف الطبيعى للبطالة هو الهجرة الى الريف ٠ وبمقتضى مرسوم صدر فى ٢٩ أكتوبر ١٩١٨ تحولت مكاتب تنسيق العـمل الى أجهـزة محلية لقوميسيرية العمل وصارت الطريق الوحيد والاجبارى لاستخدام العمال بالنسبة للعامل ولصاحب العمل ، ولكن بدون أية عقوبة جديدة على رفض العمل من جانب العـامل (٢) ٠ وصـدر فى نفس الشهر مرسوم يرخص رسـميا بتجنيد أعضـاء البورجوازية من الجنسـين وكل الأعمار بين ١٦ و ٥٠ للأعمال الضرورية اجتماعيا ٠ وأعطى كل أعضاء البورجوازية بين سن ١٤ و ٥٥ « دفاتر عمـل » ؛ وكان يجب تقديمها للحصول على بطاقات تموين أو ترخيصات سفر ولا تـكون صالحة الا اذا كانت تحمل اثباتا بأن حاملها يقوم بعمل مفيد اجتماعيا (٣) ٠

وظهرت صورة تنظيم العمل بوضوح فى المؤتمر الثـانى للنقابات لعموم روسيا فى يناير ١٩١٩ ٠ وكانت الحرب الأهلية فى ذروتها ، وكان المؤتمر الثانى لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا قبل ذلك بشهر قد اتخذ خطوة قوية فى اتجاه السيطرة الصناعيـة المركزية ؛ وكان لنين

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٦٤ ، المادة ٧٠٤

(٢) نفس المرجع رقم ٨٠ ـ المادة ٨٣٨ ٠

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » قم ٧٣ ـ المادة ٧٩٢ ٠ وكان « لدفاتر العمل » مغزى رمزى بالنسبة للنين فقد كتب منذ سبتمبر ١٩١٧ « أن لكل عامل دفتر عمل وهذه الوثيقة لاتحط من قدره ، برغم انها الآن وثيقة عبودية رأسـمالية مأجورة ودليل على ان هذا الرجل العامل ينتمى الى هذا الراسـمالى أو ذاك ٠ وسيطبق السـوفيت نظام دفاتر العمل على الاغنياء ثم على كل السـكان بالتدريج =

قد تحدث لتوه عن « المركزية » وعن « نبذ كل المصالح المحلية البحتة » باعتبارها العلاج الوحيد للفوضى (١) · وهذه هى الظروف التى واجه فيها مؤتمر النقابات ، الذى كان يضم ٤٥٠ مندوبا بلشفيا من مجموع أكثر قليلا فى ٦٠٠ ، قضية العلاقه بين النقابات والدولة مرة أخرى · وثار جدل حاد ثانيا · فقد أرادت مجموعة ضئيلة من الفوضويين السلطة كلها للنقابات المستقلة ؛ وأعطى ٣٠ منشفيا أصواتهم لقرار يؤكد مبدأ استقلال النقابات وينكر حق السلطة السوفيتية فى تمثيل العمال ، وطالب ٣٧ من « الديموقراطيين الاجتماعيين الدوليين » بزعامة لوزوفسكى ، فى حذر أكثر ، بتمييز وظائف النقابات عن وظائف أجهزة الدولة ، وذهبوا الى أن امتصاص الأجهزة النقابية بواسطة أجهزة الدولة « فى هذه المرحلة من الثورة » يكون « لغواً لا معنى له »(٢) · ووافقت الأغلبية الساحقة من المؤتمر على القرار البلشفى ، الذى أيده لنين بخطاب طويل ، معلنا قبول المبدأ الذى يجعل النقابات **جزءا من الدولة** (٣) ، وان كان ذلك لا يتم بادماج النقابات فى أجهزة الدولة ، بل « كنتيجة حتمية تماما لعملهما المنسق الوثيق المتجاوب ولاعداد الجماهير العريضة بواسطة النقابات للقيام بمهمة ادارة جهاز الدولة وكل أجهزة السيطرة الاقتصادية » (٤) · وسمح القرار باستمرار وجود شىء من الغموض فيما اذا كانت الدولة

= وسيتحول دفتر العمل الى دليل على أنه لم يعد فى المجتمع عمال ، ولكن كذلك على أنه لايوجد شخص لايعمل» «دراسات» XXI ص ٢٦٣) · وقد طبق نظام دفاتر العمل على العمال – وفى منطقتى موسكو وبتروجراد وحدهما – لأول مرة بمرسوم فى يونية ١٩١٩، واعطى رجال الجيش الأحمر والاسطول ايضا دفاتر عمل « Sobranie Uzakonenii 1919 رقم ٢٨ – المادة ٣١٥) ·

(١) انظر ص ١٧٩ من هذا المجلد ·

(٢) توجد مشروعات القرارات الثلاثة فى « Vtoroi Vseross. S'ezd Profess. » I (١٩٢١) ·

(٣) لنين «دراسات» XXIII ص ٩٠ · وقد صار هذا المفهوم موضع جدل مستمر فى القضية النقابية ، بل واستخدم احيانا فى تأميم الصناعة ، وان كان لفظ «تأميم» هو الذى استعمل فى الغالب ·»

«Vtoroi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov» (١٩٢١) ٩٦ – ٩٧ ، وقال ريازانوف عند تأييده للقرار البلشفى ان « مثلنا الأعلى ليس جعل النقابات جزءا من الدولة بل ازالة طابع الدولة من حياتنا الاجتماعية كلها » (نفس المرجع ص ٦٩) – وهى الحالة الوحيدة التى استخدم فيها مفهوم « الدولة تلوى » لتغطية زيادة مباشرة فى سلطة الدولة ·

ستمتص النقابات تدريجيا أم أن النقابات ستمتص الدولة · ولكن شميدت قوميسير الشعب للعمل – وكان سكرتير المجلس المركزى لعموم روسيا ويدين بمنصبه كقوميسير لهذا المجلس – دافع فى كياسة عن مبدأ حق التنابات فى المبادأة :

«ان دور القوميسيرية – يجب أن يكون التطبيق الالزامى للتوصيات والخطط التى توضع بواسطة النقابات · فضلا عن أن القوميسيرية يجب ألا تتدخل فى حقوق النقابات ، بل ينبغى كذلك أن النقابات نفسها هى التى تؤلف ··· الى أقصى حد ممكن ، أجهزة القوميسيرية ؛ ونحن هنا فى المركز نتصرف باستمرار على أساس هذا المبدأ » ·

وأكد المجلس المركزى لعموم روسيا بلا تردد أن عمل قوميسيرية العمل هو « نفس عمل » النقابات :

« ان أساس عملها هو ماتطالب به النقابات فى عملها اليومى وما تضعه من توجيهات فى القرارات النظامية التى تتخذها مؤتمراتها · ان هذه القرارات تقبلها قوميسيرية العمل التى ، بوصفها جهاز سلطة الدولة ، تعمل على وضعها موضع التنفيذ » ·

واستطرد شميدت موضحا أن قوميسير الشعب نفسه يعينه المجلس المركزى للنقابات ، وأن الجماعة القيادية بأكملها فى قوميسيرية العمل تتألف من ممثلى المجلس المركزى · وكل مايحتاجه الأمر هو انشاء تعاون وثيق مماثل بين الأجهزة المحلية الممثلة لقوميسيرية العمل والنقابات (١) · ولكن تومسكى ، فى ملاحظة عابرة ، لمح الى الجانب الآخر من الاتفاق الضمنى :

« وفى الوقت الذى تضع فيه النقابات قواعد الأجور وشروط العمل ، ويعتمد تعيين قوميسير العمل أيضا على مؤتمرنا ، لا يمكن القيام باضرابات فى روسيا السوفيتية · دعنا نضع النقط على الحروف فى هذا الموضوع » (٢) ·

---

(١) نفس المرجع (١٩٢١) I ص ٩٨ – ٩٩

(٢) نفس المرجع ص ٩٦ ، وقال زينوفيف – الذى كان قد عرض على المؤتمر الاول للنقابات معونات من الدولة لأرصدة الاضراب (أنظر ص ١٠٥) – للمؤتمر الثالث فى يناير ١٩٢٠ انه لما كانت النقابات قد صارت فى غير حاجة لأرصدة الاضراب ، فانه يمكن استخدامها فى تكوين رصيد دولى للنقابات الثورية فى البلاد الأخرى «Tretii Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov» ١٩٢٠ ص ١٤) ·وقد استمرت الاضرابات غير =

وكان هذا البيان الواضح للسياسة فيما يتصل بنقطة عملية حيوية ذا مغزى أكثر من التأرجح النظرى الذى كان لايزال يحيط بعلاقة النقابات بالدولة .

وحاول المؤتمر الثانى للنقابات أيضا أن يضع لأول مرة سياسة أجور شاملة . ودعا مندوب منشفى الى العودة الى العقود الجماعية (١) . ولكنه كان اما متأخرا عن الوقت أو متقدما عليه . فقد كانت مجموعة القوانين العمالية قد عهدت بمهمة تحديد الأجور من جانب واحد تقريبا الى النقابات بالتشاور مع أصحاب الأعمال ومع الموافقة الرسمية من قوميسيرية العمل؛ لقد كانت المراسيم الكبرى فى تحديد الأجور فى فترة شيوعية الحرب صادرة من اللجنة التنفيذية المركزية ومجلس القوميسيرين . وقد تحدث قرار المؤتمر عن مسئولية العمال تجاه النقابات ، ومسئولية النقابات تجاه البروليتاريا ككل ، من أجل زيادة الانتاج لتعمير البلاد اقتصاديا . فسياسة الأجور لابد أن تقوم على الحوافز والدوافع ، أى على مبدأ العمل بالقطعة والمكافآت ، أو ـ اذا لم يكن تطبيق العمل بالقطعة ممكنا ـ بمعدلات محددة بدقة للانتاج . وتقسم معدلات الأجور الى فئات ، تخصص أعلى فئتين « لأعلى الموظفين الفنيين والتجاريين والاداريين » و « للموظفين المماثلين من الدرجة المتوسطة » . وتقسم كل الى الفئات ، سواء الموظفين الاداريين أو العمال ، الى اثنتى عشر مجموعة بحسب درجات المهارة ، وداخل كل فئة تتوحد معدلات الاجور بين المجموعات ، وكان الاختلاف يتراوح بين الدرجة الأولى والدرجة الثانية عشر بنسبة ١ : ١ر٧٥ (١) . وفى حين كان ذلك بعيدا تماما عن المثل الأعلى الافتراضى عن المساواة فى الأجور بين الجميع ، فانه يمثل تضييقا للفرق بين أجور المهرة واجور غير المهرة عما كانت قبل ١٩١٤ (٢) . وقد قال شميدت فى تقرير عن هذا الموضوع الى المؤتمر أن « لب المؤسسة هو العامل المتوسط المهارة » وان الشىء المهم هو أن ينال هذا العامل أجرا عادلا ؛ ولكن أحد المتحدثين ذهب الى أن هذه القواعد مجحفة بالطبقة الماهرة من

ـ القانونية تحدث حتى فى ذروة الحرب الاهلية ، وفى ١٩١٩ اقترح شليبنيكوف على المجلس المركزى للنقابات اصدار قرار بان تعمل النقابات على ازالة اسباب شكوى العمال وبذلك «نقاتل بكل قوتنا ضد الاتجاهات الاضرابية غير المنظمة بتوضيح النتائج الضارة جدا من هذه الأساليب » . « Devyatyi S'ezd R.K.P. » (١٩٣٣) ص ٨٦٩ ـ ٨٧٠

(١) « Vtoroi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » ١٩٢١ ص ١٥٦ ـ ١٥٧ .

(٢) ابت ذلك ا . برجسون فى « بناء الأجور السوفيتية » ص ١٨٢ .

البروليتاريا » (١) . وتم التصديق على المعدلات الجديدة بالنسبة لمدينة موسكو وضواحيها بواسطة مرسوم أصدرته اللجنة التنفيذية المركزية فى ٢١ فبراير ١٩١٩ ، ذى أثر رجعى الى أول فبراير . وبمقتضى هذا المرسوم تحدد الحد الأدنى للأجور بالنسبة للعامل البالغ بـ ٦٠٠ روبل فى الشهر ، وأعلى أجر للموظف الادارى المؤهل أحسن تأهيل بـ ٣٠٠٠ روبل فى الشهر ، ولا تدفع أجور أعلى من ذلك الا بقرار خاص من مجلس القوميسيرين فى كل حالة فردية . وبعد ذلك بثلاثة أسابيع صدر مرسوم آخر يحدد النسب المئوية التى تطبق بها معدلات موسكو على بقية البلاد ، على أساس أن معدل موسكو هو ١٠٠ (٢) . وفى ابريل ١٩١٩ صدر مرسوم بمهايا « العمال السياسيين المسئولين » حدد مرتبات قوميسيرى الشعب وأعضاء اللجنة التنفيذية المركزية وبعض الموظفين الآخرين من أعلى الدرجات بـ ٢٠٠٠ روبل فى الشهر ـ أى ثلثا ما تتقاضاه أعلى فئة من الموظفين الفنيين والاداريين (٣) . وفى أغسطس ١٩١٧ أدى ارتفاع الأسعار الى اعادة النظر فى المرتبات برفعها ، فرفعت أدنى الدرجات من ٦٠٠ روبل الى ١٢٠٠ روبل ، وأعلاها من ٣٠٠٠ الى ٤٨٠٠ (٤) ، مع المحافظة بحرص على الاتجاه نحو المساواة . ومن العدل أن نقول انه برغم عدم بذل أية محاولات فى فترة شيوعية الحرب لتحقيق المثل الأعلى فى المساواة فى الأجور ، فان مبدأ المساواة كان كابحا فعالا للاتجاهات التى تولدها دوافع أخرى لزيادة الفروق فى الأجور . بيد أن هذه الاتجاهات سرعان ما ستؤكد ذاتها .

(١) « Vtoroi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » ص ١٥٢ ـ ١٥٧ .

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1919 » رقم ٥ المادة ٥٢ ، ورقم ١٥ ـ المادة ١٧١ . وكانت معدلات بتروجراد ١٢٠ فى المائة من معدلات موسكو ، وارتفعت النسبة الى ١٢٥ فى المائة لعمال سكك حديد مورمنسك (على أساس ان ظروف العمل صعبة جدا) . وكانت المعدلات فى جميع المدن الاخرى (باستثناء ياروسلاف التى كانت معدلاتها ١٠٠ فى المائة) اقل من موسكو ، والمناطق الريفية أقل من المدن . وكان اقلها ٤٥ فى المائة لشمال القوقاز . ومن المشكوك فيه مدى تطبيق هذه القواعد عمليا .

(٣) نفس المرجع رقم ١٨ ـ المادة ٢٠٦ . وفى أكتوبر ١٩١٩ رفعت مرتبات «العمال السياسيين المسئولين» مرة أخرى لاستيعاب زيادة الاسعار ، وفى يونيه ١٩٢٠ حدثت زيادة أخرى . وبعد ذلك كانت المرتبات فى فترة شيوعية الحرب لامعنى لها تقريبا ، وبعد تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة لم تعد المرتبات الرسمية تنشر عادة .

(٤) نفس المرجع . رقم ٤١ ، المادة ٣٩٦ .

وكان من الأعمال المهمة للمؤتمر الثانى للنقابات ماتم من تقدم نحو تصميد التنظيم النقابى · فقد وضع المؤتمر الأول مبدأ عاما بأن النقابات يجب أن تتكون « على أساس الصناعات » ، وليس على أساس حرفى ، وانه ينبغى امتصاص الجماعات « المهنية الضيقة » بحيث ينتمى جميع عمال كل مشروع الى نقابة واحدة (١) · وبذلت محاولات فى تطبيق هذه القاعدة ، ويصف أحد المصادر كيف طردت النقابات الصغيرة المستقلة من مصنع تيجولتيك للمطاط فى بتروجراد فى خريف ١٩١٨ ، وقيد العمال فى نقابة عمال الصناعات الكيماوية (٢) · بيد أن التقدم كان بطيئا · ولاحظ المؤتمر الثانى أن تحقيق هذا الغرض قد تأخر بسبب « التحيزات السياسية والاقتصادية التى تفصل العامل عن الموظفين الفنيين » ورأى أنه « بعد مرور عام من دكتاتورية البرولتاريا » قد حان الوقت لفرض تنفيذ هذه القاعدة · وعلى النقابات أن تأخذ مسئولية « السير الصحيح للمشروعات وتأديب العمال ومراعاة القـواعد التى تضعها النقـابة لتحديد الأجور ومستويات الانتاج » ، وعليها أن تحاول جعل العضوية اجبارية « بواسطة اجتماعات عامة بين العمال » · وأكـد أن قـرارات مؤتمرات نقابات عموم روسيا ملزمة لجميع النقابات ولأعضائها الأفراد ، ورخص للمجلس المركزى لنقابات عموم روسيا بأن يتصرف باسم المؤتمر وأن يتخذ قرارات ملزمة باسمه عندما لايكون منعقدا (٣) · ومع التحسن فى التنظيم ارتفعت عضوية النقابات بسرعة ، فقد قيل أن الرقم ارتفع من ١٥٠٠٠٠٠ فى اجتماع يولية ١٩١٧ الى ٢٦٠٠٠٠٠ فى وقت المؤتمر الأول فى ينـاير ١٩١٨ ، والى ٣٥٠٠٠٠٠ فى وقت مؤتمر يناير ١٩١٩ (٤) ·

وعندما اجتمع المؤتمر الثانى للنقابات فى يناير ١٩١٩ ، لم تكن الحرب الأهلية قد بلغت ذروتها بعد ولم يكن الاقتصاد ككل قد وجه تماما لمواجهة مطالب الحرب · وفى الشهرين التاليين حدث تقدم ملحوظ فى هـذه الاتجاهات · واجتمع المؤتمر الثامن للحرب فى مارس ١٩١٩ فى جو

---

(١) « Pervyi Vseross. S'ezd Profess. » (١٩١٨) ص ٣٧٥ ·

(٢) Professional'nye Soyuzy SSSR باشراف ى.ك. ميلينوف (١٩٢٧) ص ١٦٤ ·

(٣) « Votoroi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » (١٩٢١) ص ١٩١ — ١٩٣

(٤) كانت هذه هى الارقام التى ذكرهازينوفيف فى المؤتمرالعاشر للحزب « Desyatyi S'ezd Ross. Komm. Partii » — (١٩٢١) ص ١٨٨ · وقد اعترف بانها ارقام متضخمة، ولكنه قال انها صالحة لأغراض المقارنة — ويغلب ان ذلك صـــحيح · وقد جاء فى مصادر اخرى ارقام لاتختلف عن هذه الا اختلافا طفيفا ·

من العاصفة المتجمعة · وكان أول شئون المؤتمر الرسمية اقرار برنامج جديد للحزب محل برنامج ١٩٠٣ الذى كان قد صار غير ذى موضوع منذ مدة · فحتى ذلك الوقت لم يكن لدى الحزب فرصة منذ الثورة لتحديد موقفه من النقابات · وقد أعلن الآن أن « الجهاز التنظيمى للصناعة » يجب أن يقوم عليها أساسا ، وأضاف — فى صيغة ستثير المشاكل فيما بعد — أن « النقابات يجب أن تحقق تركيزا واقعيا فى يدها لكل ادارة الاقتصاد القومى بوصفه وحدة اقتصادية واحدة » · ولكن مفتاح الوظيفة الرئيسية للنقابات فى حالة الطوارىء المترتبة على الحرب الأهلية يوجد فى فقرة أخرى من القسم الاقتصادى من البرنامج :

« ان أقصى استخدام لكل الموارد المتاحة من القوى العاملة فى الدولة ، وتوزيعها واعادة توزيعها بصورة صحيحة فيما بين المناطق المختلفة وفيما بين الأفرع المختلفة للاقتصاد القومى — وهو الأمر الضرورى لتحقيق التنمية المخططة للاقتصاد القومى — يجب أن يكون أول المهام المباشرة لسياسة السوفيت الاقتصادية التى لا سـبيل الى تحقيقها الا بالوحدة التامة مع النقابات · ان تجنيد الأفراد من السكان القادرين على العمل كلهم بواسطة السلطة السوفيتية ، بمشاركة النقابات ، للقيام بأعمال اجتماعية محددة ، لابد من تطبيقه على نطاق أوسع بكثير جدا مما حدث حتى الآن » ·

وأضاف البرنامج أن «الاسلوب الاشتراكى فى الانتاج لا يمكن تحقيقه الا على أساس نظام تأديبى أخوى للعمال » ، وعهد الى النقابات « بالدور الرئيسى فى خلق هذا الانضباط discipline الاشتراكى الجديد » (١) · وصدر فى أعقاب مؤتمر الحزب الذى عقـد فى مارس ١٩١٩ مرسوم من مجلس القوميسيرين فى ١٠ ابريل يأمر بالتجنيد العام (٢) ، وفى اليوم التالى تقدم لنين باسم اللجنة المركزية للمجلس المركزى للنقابات بمجموعة من الاطروحات « فيما يتصل بالجبهة الشرقية » داعيا كل منظمات الحزب والنقابات فى جميع أنحاء البلاد الى التعاون فى أعمال التجنيد · وأشاد بالنموذج الذى ضربته بوكرفسك حيث قررت النقابات من تلقاء ذاتها

---

(١) « VKP (B) Rezol. » (١٩٤١) ص ٢٩٠ — ٢٩١ · وهناك تأكيد على الدور التأديبى للنقابات فى النص الاخير أكثر مما كان في مشروع لنين الاصلى ، الذى لعله كتب فى فبراير ١٩١٩ ، والذى كان مع ذلك يطالب « بأكبر وأدق قدر ممكن » من المركزية فيما يتصل بالعمل «على نطاق الدولة بأكملها » · («دراسات» XXIV ص ١٠٢) · وكانت خطورة الحرب الأهلية قد زادت جدا فى هذه الفترة ·

(٢) « Izvestiya » ١١ ابريل ١٩١٩ ·

تجنيد ٥٠ فى المائة من أعضائها على الفور ، وطولبت النقابات بتسجيل أعضائها لكى ترسل كل أولئك الذين لا تدعو اليهم الحاجة الشديدة الى جبهة الفولجا أو الأورال » (١) ٠ وقد قال تروتسكى بعد ذلك بعام :

« عندما اشتد الأمر فى الجبهة تحولنا بوجوهنا شطر اللجنة المركزية للحزب الشيوعى من ناحية وشطر رئاسة المجلس المركزى للنقابات من ناحية أخرى ، ومن هذين المصدرين أرسل بروليتاريون ممتازون الى الجبهة وخلقوا هناك الجيش الأحمر فى صورتهم وعلى نمطهم » (٢) ٠

واقتصر المرسوم ودعوة لنين رسميا على الدعوة الى الخدمة العسكرية ، ولم يصدر مرسوم بالعمل الاجبارى فى ذلك الوقت ٠ ولكن الفرق بين الخدمة العسكرية والعمل الاجبارى سرعان مازال فى الحقيقة ٠ وفى نفس الوقت الذى صدر فيه مرسوم التعبئة ، صدر من «مجلس العمل والدفاع» مرسوم آخر يحرم على عمال مناجم الفحم أن يتركوا عملهم ويعلن أن كل المعدنين الذين ينتمون الى المجموعات العمرية التى استدعيت للتجنيد يعتبرون مجندين فى أعمالهم (٣) ٠

وكان اقرار برنامج الحزب فى المؤتمر الثامن ، ومرسوم مجلس القوميسيرين الخاص بالتعبئة ، ونداء لجنة المركزية الى النقابات علامة بداية سنة حرجة طبقت فيها مبادىء شيوعية الحرب تطبيقا كاملا وبلا تردد على تنظيم العمل ٠ وكان جوهر السياسة العمالية فى شيوعية الحرب هو نبذ سوق العمل والاجراءات الرأسمالية المعترف بها فى استخدام العمال وادارتهم ؛ وجعلها ذلك تبدو ، مثل السياسات الأخرى فى هذه الفترة ، لا مجرد استجابة لحاجات الحرب الأهلية ، بل تقدم حقيقى فى النظام الاشتراكى ٠ وكان من العسير دحض حجة أن دولة العمال ، التى لا ينازع أحد فى حقها فى تجنيد مواطنيها للخدمة فى الجبهة ، لها أيضا حق تجنيد أولئك الذين تحتاجهم المصانع ؛ وكان هذا المفهوم عن العمل كخدمة تؤدى وليس سلعة تباع هو العلامة المميزة نظريا لكل المثل العليا الاشتراكية عن آلية نظام الأجور الرأسمالى ٠ وبرغم أن احلال الدفع عينا محل الدفع نقدا بصورة متزايد كان أساسا نتيجة اضطرارية لهبوط العملة وانهيار

---

(١) لنين «دراسات» XXIV ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦ ، ٢٢٩ ـ ٢٤٢ ٠

(٢) « Tretii Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » ١٩٢٠ ص ٨٧

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1919 » رقم ١٤ ـ المادة ١٦٣ ٠ ومهد هذا المرسوم الطريق لاستخدام « جيوش العمال » على نطاق كثيف فى المناجم فيما بعد ٠

عمليات التبادل المألوفة ، فانه كان مناسبا تماما لهذا المفهوم أيضا ٠ وقد كتب بوخارين فى العام التالى « ان العامل ـ فى ظل دكتاتورية البرولتاريا ـ يتلقى نصيبا عينيا محددا اجتماعيا وليس أجرا »(١) ٠ فالدولة بدلا من أن تشترى من الرجل قوة عمله تقوم بحاجاته كما تقوم بحاجات الجنود طوال مدة خدمتهم ٠ وكان فى توزيع أغذية التموين على المصانع عن طريق النقابات تأكيدا لهذا الاتجاه ؛ وفى سبتمبر ١٩١٩ صدر أمر من المجلس المركزى للنقابات بمد كل العمال اليدويين فى المصانع والورش بالملابس التى تظل ملكا للمؤسسة ـ مقابل الملابس العسكرية (٢) ٠

وفى مثل هذه الظروف كانت تنمية حوافز جديدة لتحل محل «السوط الاقتصادى» للنظام الرأسمالى هى مايشغل السلطات باستمرار ، حيث أن امكانية ايقاف الهبوط فى الانتاج كانت متوقفة على التغلب على المساوىء المزمنة لدى العمال من كثرة تغيب وعدم كفاية ٠

وأكثر الحوافز اتفاقا مع روح الاشتراكية هو الحماسة الثورية الطبيعية التى يفترض أنها تحدو العامل فى المصنع بقدر ما تحدو زميله على الجبهة ٠ وفى مايو ١٩١٩ ، بعد مرسوم تعبئة العمل بشهر ، جاء أول « سبت شيوعى » ، عندما تجمع مئات من عمال السكك الحديدية فى موسكو متطوعين للعمل ست ساعات زيادة عن الوقت المحدد ايام السبت للتعجيل بنقل الجنود والمؤن الى الجبهة ٠ وانتشرت الفكرة وأشاد بها لنين فى نشرة خاصة باعتبارها نموذجا بارزا للانضباط الاجتماعى الجديد ، الانضباط الاشتراكى (٣) ٠ ولكن ذلك كان مشروعا من مشروعات الحزب المحدودة النطاق (٤) ، ولم يفترض قط بصورة جدية ان الحوافز المعنوية ، حتى عندما تؤيد بمكافأة مادية ، ستكفى وحدها دون تنظيم خاص لتوجيه القوة العاملة فى حزم والمحافظة على النظام العمالى ٠ وصار انشاء مثل هذا الجهاز مهمة ملحة الآن ٠

---

(١) ن ٠ بوخارين « « Ekonomika Perekhodnogo Perioda » ، (١٩٢٠) ص ١٠٥ ٠

(٢) « Proizvodstvo, Uchet i Raspredelenie Produktov Narod. Khoz. » (١٩٢١) ص ٤٤٦ ـ ٤٤٨ ٠

(٣) لنين «دراسات» XXIV ص ٣٢٩ ٠

(٤) ويقول بوخارين وبريوبرازنسكى « Azbuka Comm. » الفصل الثانى عشر ، ان عدد العمال الذين اشتركوا فى العمل فى « السبت الشيوعى » (ارتفع من ٥٠٠٠ الى ١٠،٠٠٠ فى أغسطس وسبتمبر ١٩١٩ ، وهناك أمثلة على حالات أنجز فيها عمال مهرة ٢١٣ فى المائة من معدل الانتاج ، وعمال غير مهرة انجزوا ٣٠٠ فى المائة ٠

وسرعان ما نبذت الفكرة الأصلية من ان الاكراه فى العمل سيطبق على أعضاء البورجوازية السابقة وطبقات ملاك الأراضى فقط وأن ضبط الذات الاختيارى سيكفى للمحافظة على حماس العمال. وكان مجموعة القوانين العمالية الصادرة فى اكتوبر ١٩١٨ مجرد تكرار للمبدأ العام ، الذى جاء من قبل فى دستور الجمهورية ، الخاص بالالتزام بالعمل ؛ ولم توضع أحكام لتنفيذه او لتوقيع عقوبات على عدم تطبيقه . ولكن انتهى ما كان باقيا من نظـــام التطوع بصـــدور مرســـوم التعبئـــة فى ابريل ١٩١٩ . وفى يونيه ١٩١٩ كانت المحاولة الحذرة لتطبيق نظام دفاتر العمل على عمال موسكو وبتروجراد خطوة أخرى لتشديد قبضة السيطرة (١) . ولكن لابد أن الاعتماد على الأجهزة النقابية كان أكثر من اللازم ؛ ربما لعدم وجود بديل . وقد ثبتت عدم فعالية النقابات حتى فى تعبئة العمال المهرة . وقد اشتكى لنـين بمرارة الى تومسكى فى شـــتاء ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ من الفشل فى نقل ١٠٠٠٠ عامل ماهر من عمـــال المعادن الى ورش اصلاح السكك الحديدية (٢) . وابتداء من آخر ١٩١٩ انتزعت تعبئة العمال غير المهرة من يد النقـابات تماما وعهد بها الى قوميســـرية العمل وأجهزتها المحلية . وفى نوفمبر أدت أزمة الوقود الى اصدار مرسوم بانشاء ماأطلق عليه « نظام خدمة النقل » التى يقدمها الفلاحون عند طلب السلطة المحلية ـ أى الالتزام بتقـديم الخيـل والعربات أو الزحافات لنقـل الخشـب والطعام أو التموين الحربى الى المحطات أو الموانىء . وكان المرسوم يطبق على كل الفلاحين الذين لم يستدعوا للخدمة العسكرية حتى سن ٥٠ سنة أو ٤٠ سنة بالنسبة للنساء (٣) . وفى يناير ١٩٢٠ صدر مرسوم من مجلس القوميسيرين أشـار فى مقدمته الى المبـدأ الذى وضعه دسـتور الجمهورية الفدرالية كما قررته مجموعة القوانين العمالية ، والذى يجعل على المواطنين التزاما بالقيـــام « بعمـل نافع اجتماعيـا لمصلحة المجتمع الاشتراكى » ، والى الحاجة الى « توفير القوة العاملة للصناعة والزراعة والنقل وفروع الاقتصاد القومى الاخرى على أساس خطة اقتصادية عامة » ، ثم وضع قواعد عامة للخدمة العاملة الاجبارية للجميع . فأى عضـــو من « السكان العاملين يمكن استدعاؤه لمناسبة واحدة أو دوريا لأداء صور مختلفة من الخدمة العاملة : الوقود ، والزراعة (فى مزارع الدولة او فى

(١) انظر ص ٢٠٠ ـ الحاشية (١) فى هذا المجلد .

(٢) لنين « دراسات » ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤ .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1920 » رقم ٥٧ المادة ٥٤٣ .

مزارع الفلاحين فى بعض الحالات) والبنـاء ، وشق الطرق ، والتموين ، وازالة الجليد ، والنقل » وأعطى كمثـل ما يتخذ من اجـراءات فى حالة بالكوارث العامة . وأنشئت لجنة رئيسية للعمـــل تحت « مجلس الدفاع والعمل » لتنظيم الخدمة العاملة ، مع لجان عمل تابعة على صعيد الاقليم والمركز والمدينة (١) . وصارت هـذه الهيئات ، بالاضافة الى الأجهزة المحلية لقوميسيرية العمل التى حلت محل اسواق تبادل العمل ، مسئولة عن التعبئة العامة للخدمة العاملة (٢) . بل ان البعض أسف حتى على تدمير جهـاز البوليس القديم ـ الذى كان يعرف كيف يسجل المواطنين ، لا فى المدن فحسب ، بل فى الريف أيضا ـ على يد الثورة . وأيا كان الأمر فقد انشىء الجهاز وجندت قوة عاملة كبيرة للعمل فى الغابات والنقل والبناء وصور العمل الأخرى التى تتطلب أعدادا كبيرة من العمال غير المهرة (٣) . وقد قال متحدث باسم قوميسيرية العمل فيما بعد « اننا وردنا العمـل طبقا للخطة ، ومن ثم دون الاهتمام بالاختلافات الفردية ، أو المؤهلات أو برغبة العامل فى القيام بهذا العمل أو ذاك » (٤) . ويقول أحد المصادر تمت تعبئة ستة ملايين عامل تقريبا للخدمة العاملة فى صناعة الاخشاب فى النصف الأول من ١٩٢٠ (٥) .

وفى ذلك الوقت ظهر مصدر جديد للعمل ربما كان له فى مبدأ الأمر مغزى رمزى أكثر منه قيمة عددية . ففى ابريل ١٩١٩ أنشئت معسكرات العمل الاجبارى للمخالفين ، الذين يمكن توقيع مثل هذه العقوبة عليهم

(١) نفس المرجع رقم ٨ ـ المادة ٤٩ ، وصدر مرسوم ملحق يطلب الى سوفيات القرى أن تقوم بدورها فى تعبئة العمال الريفيين لجيوش العمال (نفس المرجع رقم ١١ ـ المادة ٦٨) . وقد قال عامل فى مصانع كولومنـكى في ربيع ١٩٢٠ لوفد العمال البريطانى الزائر أن «الهرب من العمل كان كثيرا وان الهاربين يقبض عليهم الجنود ويعودون بهم من القرى» . (« تقرير وفد حزب العمال لروسيا ـ ١٩٢٠» ص ١٨) .

(٢) أصدرت لجنة موسكو في صيف ١٩٢ مجلة اسبوعية « Izvestiya Moskovskogo Komiteta po Trudovoi Povinnosti ». ـ يمكن أن تلقى دراستها بالمقـارنة بالصحافة المعاصرة ضوءا كبيرا على الخدمة العاملة وقد صدر مرسوم فى ٤ مايو ١٩٢٠ يجعل «اللجنة الرئيسية للعمل» وأجهزتها المحلية مسئولة عن محاربة كل صور الهرب من الخدمة .

(٣) جاءت كل المعلومات المذكورة من تقرير صريح تماما قدم للمؤتمر الثالث للنقابات فى ابريل ١٩٢٠ .

(٤) « Stenograficheskii Otchet Pyat. Vseross. Proff. » ١٩٢٢ ص ٨٣

(٥) ل . كريتسمان « Geroicheskii Period Velikoi Russ. Revol. » ١٩٢٤ ص ١٠٦

بواسطة « الشيكا » ، أو بواسطة محاكم الثورة ، أو بواسطة محاكم الشعب العادية ، وكانت المبادرة فى انشاء هذه المعسكرات لأجهزة الشيكا المحلية ؛ وكانت ادارة المعسكرات فى يد قسم من قوميسيرية الشعب للشئون الداخلية ؛ وكان المسجونون فيها يعملون « ما تطلبه المؤسسات السوفيتية » . وانشئت معسكرات منفصلة للأطفال والقصر . وفرض فيها العمل ثمان ساعات يوميا ، مع السماح بالعمل الاضافى والعمل ليلا بالشروط التى جاءت فى مجموعة القوانين العمالية . ويعطى المسجونون أجورا على حسب المعدلات النقابية ، ولكن لا يستنزل من الاجور أكثر من ثلاثة ارباعها لتغطية نفقات اعالة المسجون وادارة المعسكر (١) . ولم يكن لهذا النظام ، فى مرحلته الأولية ، ذلك المغزى الشرير الذى اكتسبه فيما بعد كمصدر اقتصادى كبير . وفى نفس الوقت انشىء عقاب اعنف فى صورة « معسكرات اعتقال » قيل انها تقتصر على من يقومون بنشاط مضاد للثورة فى الحرب الأهلية (٢) . بيد أنه يبدو أن هذه المعسكرات سرعان ما استخدمت لاعداء النظام بصفة عامة. وقد جاء فى تقرير أعد لوفد العمال البريطانى الزائر فى ربيع ١٩٢٠ ان « قوميسيرية الشعب توفر فرق العمل المؤلفة من اشخاص محبوسين فى معسكرات الاعتقال (ومعظمهم اعضاء من الطبقة الحاكمة السابقة) للقيام بأنواع مختلفة من الأعمال الصعبة وغير المريحة » (٣) .

وبلغت تعبئة العمل ذروة حدتها فى الشهور الاولى من ١٩٢٠ — فى اللحظة التى هزم فيها دنيكين وكولشاك وصارت الطوارىء الملحة التى أملت هذه التعبئة فى طريقها الى الزوال . وفى المؤتمر الثالث لمجالس الاقتصاد القومى فى يناير ١٩٢٠ كرس تروتسكى القسم الاكبر منخطابه للدفاع عن تجنيد العمال والانضباط العمالى (٤) ؛ وتقدم تومسكى ، الذى وصفنا عرضه المظلم لحالة النقص التى وصلت اليها القوة العاملة الصناعية (٥) ، باقتراح قرار بعيد الأثر يطالب بأشياء كثيرة من بينها

---

(١) « Sobranie Uzakonenii 1919 » رقم ١٢ المادة ١٢٤ ورقم ٢٠ — المادة ٢٣٥

(٢) نفس المرجع رقم ١٢ — المادة ١٣٠ .

(٣) ى لارين و ل . كريتسمان ، المرجع السابق (١٩٢٠) ص ١٢٦ — ١٢٧ . وقد اكتسبت هذه المؤسسات سمعة بالوحشية لانها كانت تعتبر عقوبة العمل هى القيام بأشق صور العمل التى يحتاجها المجتمع .

(٤) لم تنشر اجراءات المؤتمر ، ولكن خطاب تروتسكى طبع كنشرة ، وجاء بعد ذلك فى مجموعة أعماله (« دراسات » XV ص ٥٢ ٧٨ ») .

(٥) انظر ص ١٩٤ — ١٩٥ من هذا المجلد .

دفع مكافآت عينية فردية أو جماعية ، وانشاء محاكم تأديبية عمالية (١) ونظام دفاتر العمل لجميع العمال لمنع التهرب من الخدمة العمالية ، واستخدام أجهزة التجنيد فى الجيش لتعبئة العمال ونقلهم . وفى هذه الاثناء كان توقف القتال فعلا فى الجبهة قد أوحى بتوجيه الوحدات ، تحت الانضباط العسكرى ، الى مهام أخرى . وفى ١٥ يناير صدر مرسوم بتحويل الجيش الثالث فى الأورال الى « الجيش الثورى الأول للعمل » ومنحه سلطات عسكرية فوق السلطات المدنية المحلية(٢) . وهكذا خلقت السابقة . وأصبح المسرح معدا لما صار يعرف بـ « عسكرة العمل »

وكانت هذه هى القضية الجديدة التى واجهها المؤتمر التاسع للحزب

---

(١) انشئت فى منتصف ١٩١٩ أول « محاكم الزمالة العمالية التأديبية » فى المصانع بمرسوم : وسرعان ما صارت هذه المحاكم مؤسسة نظامية للانضباط فى المصانع . وليس هناك تفاصيل كثيرة عن محاكم العمال ، ولكن بعض الارقام عن المحاكم المقابلة لها ، الخاصة بموظفى المصانع واصحاب الاعمال ، قد تشير الى طبيعة التهم التى كانت توجه فيها والعقوبات التى كانت توقعها . بين ٩٤٥ حالة مسجلة فى ١٩٢٠ كانت التهمة فى النصف تقريبا هى عدم المواظبة ، وكانت التهم الأخرى العادية بترتيب كثرتها هى « سوء السلوك تجاه العملاء » ، « التغيب عن العمل الاضافى أيام السبت » ، « عدم مراعاة الانضباط النقابى » ، « عدم اطاعة الاوامر » ، « ترك العمل بغير اذن » « الدعوة الى تقصير ساعات العمل اليومى » . وحكم بالبراءة فى اكثر من ربع الحالات ، وحكم بالفصل فى نصفها تقريبا ، وحكم فى ٣٠ حالة بالعمل الاجبارى ، وفى ٧٩ حالة بالعمل فى معسكر اعتقال . وبعد ذلك بسنوات عديدة ، عندما صارت شيوعية الحرب مجرد ذكرى اليمة ، اشار تومسكى بخجل الى ان بعض النقابات ذهبت فى ذلك الوقت الى « انشاء سجون » للاعضاء المخالفين . « Vtoroi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » ١٢٩٩ ص ٤٢ — ٤٤ .

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1920 » رقم ٣ — المادة ١٥ . وقال تروتسكى ، فى تقرير لاحق للجنة التنفيذية المركزية ، أن جيش العمل الأول تألف من الجيش الثالث « بمحض مبادءته » . وتباهى فى المؤتمر التاسع للحزب بأن الجيش « حول نفسه الى مركز اقتصادى اقليمى » ، ثم قال ان العمل الذى تم كان ممتازا برغم انه كان غير قانونى . وتقرر بعد ذلك مباشرة « ان يعهد الى المجلس الثورى لجيش العمل الاول بمهمة التوجيه العام لاعمال التعمير ودعم الحياة الاقتصادية والحربية العادية فى الاورال » . وفى اغسطس ١٩٢٠ عهد الى المجلس الثورى بعدة وظائف مماثلة ، والى نوفمبر ١٩٢٠ كان مجلس جيش العمل فى اكرانيا لايزال يعتبر « الجهاز المحلى للعمل والدفاع » . وتعد خطابات تروتسكى وكتاباته فى الاشهر الاولى من ١٩٢٠ (« دراسات » ٧ × ص ٢٠٣ — ٢٠٦) مصدرا غزير المادة عن جيوش العمل . فقد قام احد الجيوش ببناء سكة حديدية فى تركستان لنقل البترول ، ووفر جيش آخر العمال اللازمين لتشغيل مناجم الدونتز .

فى نهاية مارس ١٩٢٠ ٠ وكانت جيوش العمال قد بدأت تظهر فى كل مكان فى صورة فرق من الجيش الاحمر تقوم ، بعد اذا انتهى القتال ، بجميع انواع الاعمال الثقيلة بما فى ذلك قطع الاخشاب والتعدين ٠ ولم يكن هناك اى شك فيما يعنيه هذا ٠ وتحدث تروتسكى ، الذى كان يؤمن بأن مشاكل الصناعة لا حل لها الا بالأساليب والحماسة التى كسبت الحرب الأهلية ، عن الحاجة الى « عسكرة الجماهير الضخمة من الفلاحين الذين كانوا قد جندوا للعمل على أساس مبادىء الخدمة العمالية » ، واستطرد :

« ان العسكرة Militarization لا تتصور بغير عسكرة النقابات ذاتها ، وبدون اقامة النظام الذى يحس فيه كل عامل بأنه جندى من جنود العمل لا يستطيع ان يتصرف فى نفسه بحرية ؛ فاذا صدر الامر بنقله ، عليه أن ينفذ ، واذا لم ينفذ يصبح فارا من الخدمة يستحق العقاب ٠ ومن الذى يشرف على ذلك ؟ النقابة ٠ انها تخلق النظام الجديد ٠ هذه هى عسكرة الطبقة العاملة » (١) ٠

كما ان رادك انهى خطابه ، الذى كان مكرسا أساسا لشئون الكومنترن ، بمطالبة « العمال المنظمين بالتغلب على التحيز البورجوازى بخصوص « حرية العمل » ، ذلك التحيز الأثير عند المناشفة والمتراجعين من كل نوع » (٢) ٠ وبرغم أن أحدا لم يتحدث بهذه النغمة قط فان تروتسكى كانت وراءه سلطة اللجنة المركزية والمكتب السياسى ، وكان المؤتمر لا يزال تحت المخاطر العسكرية التى لم ينج منها الا بصعوبة ، وتأثير فكرة المخاطر الاقتصادية المقبلة التى يكاد يكون من المستحيل التغلب عليها ، الى الحد الكافى لتأييد هذه السياسة دون أن تظهر اعتراضات صريحة (٣) ٠ وفى قرار طويل ، يحمل آثار أسلوب

(١) « Devyatyi S'ezd RKP (B) » ١٣٤ ص ١٠١ ٠

(٢) «ازفستيا» ٢ ابريل ١٩٢٠ ، التى نشرت تقريرا موجزا جدا عن الخطاب ٠ وقد أغفل نص الخطاب من السجل الرسمى للمؤتمر على أساس انه سينشر فيما بعد كنشرة مستقلة ، ولكن لم تظهر هذه النشرة قط .

(٣) وكان شليابنيكوف قد نشر اطروحة تفرق بين السوفيتات بوصفها «التعبير عن القوة السياسية» ، والنقابات باعتبارها «المنظم الوحيد المسئول عن الاقتصاد القومى » ٠ وكان المقصود بها الرد على اتجاه تروتسكى الى تعبئة العمال . وبرغم أنها لم تناقش رسميا فقد أشير اليها فى المؤتمر بواسطة كرستنسكى وبوخارين ٠ « Devyatyi S'ezd RKP (B) » ص ٨٨ و ٢٥) ٠ ولم يكن شليابنيكوف نفسه فى المؤتمر، اذ كان قد اوفد ـ ربما لابعاده ـ فى مهمة نقابية فى الخارج .

تروتسكى القوى ، وافق المؤتمر بحذر على استخدام وحدات الجيش الأحمر فى الخدمة العمالية « ما دامت هناك ضرورة للاحتفاظ بالجيش للمهام العسكرية » ٠ ولم يتردد المؤتمر فيما يتصل بمبدأ « عسكرة العمل » ٠ وطولب بمنح النقابات والقطاعات العملية مساعدة فى «تسجيل جميع العمال المهرة لتوجيههم الى الاعمال الانتاجية بنفس الدقة والحسم الذى يوجه به الضباط فى خدمة حاجات الجيش » ٠ وفيما يتصل بتعبئة المجموعات الغفيرة فيكفى مجرد حساب الاعداد المتاحة بالنسبة للعمل المطلوب اتمامه والادوات التى يحتاج اليها ذلك ، على أن يكون هناك مدربون أكفاء مستعدين كما كان يحدث « فى انشاء الجيش الاحمر» والعامل الذى يترك عمله يعتبر مرتكبا لجريمة « الفرار من الخدمة » ، ووضعت سلسلة من العقوبات القاسية كان آخرها « الحبس فى معسكر اعتقال » (١) ٠

واستؤنف الجدال حول تجنيد العمال بعد اسابيع قليلة فى المؤتمر الثالث للنقابات لعموم روسيا الذى كان يضم أقلية منشفية نشطة (٢) ، والذى كان يتوقع أن تثار فيه المعارضة للسياسة السائدة بين صفوف البلاشفة أكثر من أى مكان آخر ٠

وكان لنين قد أعلن قبل ذلك بأسبوع فى تأسيس مؤتمر نقابة عمال المناجم لعموم روسيا : « اننا يجب ان نخلق بواسطة النقابات نوع الانضباط الأخوى الذى كان سائدا فى الجيش الأحمر » (٣) ، وأخذ الآن يدافع عن هذه السياسة دفاعا منطقيا ٠ واشار الى « فترة التقاط الأنفاس » بعد برست ليتوفسك عندما دعا ، فى مواجهة معارضة الشيوعيين اليساريين ، فى اطروحته التى قدمها فى ابريل ١٩١٨ الى اللجنة

(١) « VKP(B) v Rezol. » ١٩٤١ I ص ٣٣٠ ـ ٣٣٦ ٠ وبعد المؤتمر مباشرة وضع القرار الخاص بهرب العمال من الخدمة موضع التنفيذ بمرسوم رسمى « Sobranie Uzakonenii 1920 » رقم ٣٥ ـ المادة ١٦٨) ٠

(٢) ان عدد المندبين المناشفة ٧٠ من حوالى ١٠٠٠ مندوب ٠ وقال المتحدث المنشفى انهم مازالوا يتمتعون باغلبية فى نقابات الطباعين وعمال الصناعات الكيماوية والمعدنية والمنسوجات ـ « Tretii Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » (١٩٢٠) ص ٣ وباستثناء الطباعين من المشكوك فيه ان هذا الادعاء كان صحيحا ٠ وعرضت حجج المناشفة ضد عسكرة العمل في مذكرة عن النقابات قدمت الى وفد العمل البريطانى الزائر (« وفد العمال البريطانى الى روسيا ، ١٩٢٠ : تقرير » ص ٨٠ ـ ٨٢) ٠

(٣) لنين « دراسات » XXV ص ١٣٥ ٠

التنفيذية المركزية مطالبا «برفع درجة الانضباط العمالى» . واعترف بانه «لم يكن هناك حديث عن جيوش العمل منذ سنتين» ، ولكن «صور الصراع ضد الرأسمالية تتغير» . والآن وقد جلبت فترة التقاط انفاس أخرى نفس المشاكل «يجب تنظيم العمل بطريقة جديدة ، ويجب خلق صور جديدة من حوافز العمل ومراعاة الانضباط» ، وان كان قد سلم بأن «خلق صور جديدة من الانضباط الاجتماعى مسألة تقتضى عشرات السنين» (١) . وترك لنين القضية على هذه الأسس العريضة ، وأصدر المؤتمر قرارا موجزا بعد نهاية خطابه يطلب فى عبارات عامة «بتطبيق الانضباط العمالى الشديد فورا فى جميع المنظمات النقابية من أسفل الى أعلى» (٢) . وقال ريكوف ببساطة فى مرحلة تالية من أعمال المؤتمر «اننا لا نستطيع أن نعيش اليوم بدون ارغام . فالمتلاف والغبى يجب ان يرغما بالخوف من العقاب على العمل من أجل العمال والفلاحين لانقاذهم من الفقر والفاقة» . ولكن تروتسكى هو الذى تقدم بدفاع نظرى عن موقف البلاشفة ضد مطالبة المناشفة «بحرية العمل» .

«لندع المتحدثين باسم المناشفة يفسرون لنا ما يعنى العمل الحر بلا اجبار . فنحن نعرف عمل الرقيق وعمل الاقنان ، ونحن نعرف العمل الاجبارى المشدد فى عهد الطوائف الفيودالية ، وعرفنا ايضا العمل المأجور الذى تسميه البورجوازية «حرا» . ونحن نتقدم الآن نحو نمط من العمل المنظم اجتماعيا على أساس خطة اقتصادية اجبارية بالنسبة للبلاد كلها، أى اجبارية بالنسبة لكل عامل. هذا هو أساس الاشتراكية... ومتى أدركنا ذلك ندرك بصورة أساسية - أساسية لا رسمية - حق دولة العمال فى ارسال كل رجل عامل أو امرأة عاملة الى المكان الذى يحتاجهما لتنفيذ المهام الاقتصادية . وندرك ايضا حق الدولة ، دولة العمال ، فى معاقبة الرجل العامل والمرأة العاملة اذا رفض أى منهما تنفيذ أوامر الدولة ، اذا رفض اخضاع ارادته لارادة الطبقة العاملة ومهامها الاقتصادية ... ان عسكرة العمل بهذا المعنى الأساسى الذى تحدثت عنه هى الاسلوب الضرورى الذى لا مفر منه فى تنظيم قوانا العاملة .. نحن نعلم ان كل عمل هو عمل اجبارى اجتماعيا ، ان الانسان يجب ان يعمل حتى لا يموت . انه لا يريد أن يعمل . ولكن التنظيم الاجتماعى

---

(١) نفس المرجع XXV ص ١٢٧ - ١٤٢ .

(٢) «Tretii Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov» (١٩٢) ص ٢٨

يرغمه ويلهبه بالسوط ليسير فى هذا الاتجاه» (١)

ان حجة تجنيد الدولة للعمال بصفة دائمة بلا قيد ولا شرط ، مثل الحجة المعاصرة فى الغاء النقد ، تبدو كمحاولة لايجاد تبرير نظرى لضرورة قاسية كان من المستحيل تجنبها . ولكن هذا الحديث الصريح ، برغم انه كان يمثل سياسة أقرها الحزب ، ولم يعارضها أحد فى المؤتمر سوى المناشفة ، لم يكن ليؤدى الى زيادة منزلة تروتسكى لدى النقابات . وقد قال بوخارين فيما بعد فى «اقتصاديات فترة التحول» انه فى حين تعنى الخدمة الاجبارية فى العمل فى الرأسمالية «استعباد الطبقة العاملة» فان نفس الاجراء فى دكتاتورية البرولتاريا مجرد «تنظيم الطبقة العاملة لنفسها» (٢) .

وبذلت جهود مضنية للجمع بين الحث المعنوى والامثولة والحوافز المادية والخوف من العقوبة كحوافز للعمل ، وساعدت هذه الجهود على المحافظة على الانضباط العمالى بصعوبة متزايدة طوال فترة الحرب البولندية وهجوم رانجل . وقد دعا قرار المؤتمر التاسع للحزب ، الذى أيد فى حزم اجراءات الانضباط العمالى ، الى تنظيم «مكافأة العمال» جماعيا وفرديا وأوصى باتباع نظام المكافآت العينية ومنح بركاته الخاصة لفكرة «السبت الشيوعى» التى بدأت تطبق تلقائيا منذ الصيف السابق (٣) . وفى ابريل ١٩٢٠ ضرب عمال الطباعة فى الحزب مثلا باصدار جريدة خاصة ليوم واحد باسم «السبت الشيوعى» لدفع الحركة الى الأمام ؛ وفى صبيحة أول مايو ، الذى جاء ذلك العام يوم سبت ، اشترك لنين بنفسه فى «سبت شيوعى» فى الكرملين . وفيما بعد وضعت قاعدة فى الحزب جعلت الاشتراك فى عمل بلا أجر يوم السبت اجباريا لأعضاء الحزب (٤) . وفى نفس العام أطلق على بعض المجموعات من العمال النشطين جدا الذين كانوا

---

(١) نفس المرجع ص ٨٨ - ٩٠ . وكان تروتسكى قد سبق بجزء من هذه الحجة فى خطابه فى المؤتمر التاسع للحزب «Devyatyi S'ezd RKP (B)» ص ١٠٤ - ١٠٥) ، وهناك فقرة طويلة فى كتاب تروتسكى «Terrorizm i Komm.» (١٩٢٠) ص ١٢٤ - ١٥٠ هى مزيج من الخطابين معا .

(٢) ن . بوخارين «Ekonomika Perekhodnogoperioda» (١٩٢٠) ص ١٠٧ . وكان بوخارين أكثر الزعما البلاشفة اتساقا فى الدعوة الى شيوعية الحرب ، وقد اشترك فى ذلك الوقت مع تروتسكى فى قضية النقابات . (ص ٢٢٢ - ٢٢٦ من هذا المجلد) .

(٣) «VKP(B) v Rezol.» (١٩٤١) I ص ٣٣٠ - ٣٣١ ، ٣٣٦ .

(٤) لنين «دراسات» XXV ص ٦١٢ حاشية ٩٢ ، ٦٩٧ - ٦٩٨ .

يعملون فى حملة تروتسكى لاصلاح النقل اسم « جنود العاصفة » ؛ وصار يطلق على من يقومون بأعمال ممتازة بصفة خاصة فى جبهة العمل وصف « عمال العاصفة » ويعهد اليهم بالمهام الشاقة جدا أو الملحة جدا · ونجحت الخطة فى مبدأ الأمر نجاحا ملحوظا كحافز للعمل ، ولكن أسىء استخدامها فيما بعد وفقدت جدواها بالاسراف فى تطبيقها بصفة مستمرة (١) ·

وقد عملت « فرق العاصفة » الأولى للمجد فقط ، فكانت دوافع المجهود الاضافى معنوية وسيكلوجية بحتة · ولا يعنى هذا أن الحوافز المادية ، فى حدود الممكن فى ذلك الوقت ، قد أهملت تماما · وليس هناك سبيل الى تقدير مدى تطبيق معدلات الاجور التى وافق عليها المؤتمر الثانى لنقابات عموم روسيا فى يناير ١٩١٩ (٢) · ولكن المؤتمر الثالث الذى اجتمع فى ابريل ١٩٢٠ لم يركز كل اهتمامه على قضية عسكرة العمل الكبرى · فقد ناقش ايضا سياسة الاجور وأقر معدلات أجور جديدة · وقال شميدت ، قوميسير الشعب للعمل والذى تقدم بالمشروع الجديد ، صراحة ان « التعديلات التى أدخلت على بناء معدلات الأجور الغرض منها هو اجتذاب قوة عاملة مؤهلة الى الصناعة » ، وعلى هذا الاساس زادت الفوارق بين الاجور زيادة كبيرة بحيث صارت النسبة العادية بين أعلى درجات « العمال » وأدناها ١ : ٢ (٣) · وهكذا بدأ التراجع ، وشيوعية الحرب فى ذروتها ، تحت ضغط الحاجة الى توفير حوافز أقوى لاجتذاب العمال المهرة ، عن سياسة المساواة المعلنة ، والتى طبقت الى حد ما ، فى بداية الفترة الثورية · ولكن اعترض سبيل السياسة الجديدة الاتجاه الكامل نحو احلال الدفع عينا محل الدفع بالنقود · فبرغم انه كانت هناك عدة تنوعات فى فئات التموين المحددة لمختلف مهن المستهلكين (٤) ، لم تبذل أية محاولة قبل ١٩٢٠ لتحديد

(١) ى.س. روزنفلد Promyshlennaya Politik SSSR (١٩٢٦) ص ١٣٨ · وقال متحدث فى المؤتمر الرابع لنقابات عموم روسيا فى مايو ١٩٢١ أن « مفهوم العمل العاصفة » قد اتسع الى حد أنه « قد أصبح هناك الآن مشروعات تسير على أساسه أكثر من المشروعات التى لاتسير على أساسه » ·

(٢) انظر ص ٢٠٢ — ٢٠٣ من هذا اجلد ·

(٣) « Tretii Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » (١٩٢٠) I ص ١١٢ · وقد اورد ا · برجسون ، في « بناء الاجور السوفيتى » (هارفارد ١٩٤٤) ص ١٨٣ — ١٨٤ ، ادلة اخرى على الاتجاه نحو زيادة الفوارق فى الاجور فى ذلك الوقت .

(٤) ص ٢٣٢ من هذا المجلد .

الأنصبة على اساس الانتاج الشخصى · وفى يناير ١٩٢٠ ، عندما كانت الأجور النقدية قد صارت بلا معنى تقريبا وبدأت أنصبة التموين تتخذ طابع الأجور عينا ، قدم اقتراح بانشاء نظام المكافآت العينية واقر فى المؤتمر الثالث لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا (١) · وتكررت هذه التوصية فى المؤتمر التاسع للحزب فى مارس ١٩٢٠ ، وفى المؤتمر الثالث لنقابات عموم روسيا فى الشهر التالى (٢) · وفى يونيو ١٩٢٠ صدر مرسوم يأمر بانشاء نظام من الجوائز النقدية والعينية « لرفع انتاجية العمل » · على أساس أن التطبيق العملى لهذا النظام يتوقف على « انشاء رصيد عام للمكافآت العينية » · وفى اكتوبر ١٩٢٠ تكون رصيد من الغلال والمواد الغذائية لهذا الغرض (٣) · ولكن هذا النظام ، الذى كانت ستديره النقابات ، فشل بسبب نقص المؤن ، حيث أن اجهزة قوميسيرية التموين كانت « كثيرا ما تضطر الى توزيع الطعام على الأنصبة العادية لا على المكافآت » · وبعد ان فقدت النقود قيمتها تقريبا صار الجزء الفعال من أجور العمال هو الجزء المتزايد باستمرار الذى يدفع عينا ؛ ولكن ضئالة كميات التموين كانت تحول باستمرار دون أى توزيع لفائض عن الحد الادنى للبقاء ، ولم تعد هناك قيمة للحوافز المادية للانتاج فى صورة مكافآت · وكانت النتيجة النهائية لشيوعية الحرب فى ميدان السياسة العمالية انه لم يعد هناك أى حافز آخر غير الحماس الثورى والارغام الصريح ·

وقد انتهت الحرب الأهلية نهائيا بهزيمة رانجل فى أواخر ١٩٢٠ ، وبدأت تظهر فى جبهة العمل ، مثل جوانب الاقتصاد القومى الاخرى ، علامات التوتر البالغ · وفقدت « عسكرة العمل » ما كان يبدو لها من تبرير اثناء القتال من اجل البقاء · وصارت النقابات مرة أخرى مجالا وموضوعا لاحتكاكات حادة — احتكاكات داخل « المجلس المركزى » واحتكاكات بين المجلس المركزى والنقابات واحتكاك بين النقابات والأجهزة السوفيتية · وكانت القضايا موضع الجدال ، التى بدت فى كثير من الاحيان مسألة درجة وليست مسألة مبدأ ، هى ما اذا كانت وظيفة

(١) ص ٢١١ من هذا المجلد ·

(٢) « VKP(B) v Rezol. » (١٩٢١) I ص ٣٣١ ·

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1920 » قم ٩٢ — المادة ٤٩٧ · وقال لنين عن هذا المرسوم انه « من اهم القرارات التى اصدرها مجلس القوميسيرين ومجلس العمل والدفاع » (« دروسات » XXVI ص ٤٠) ·

النقابات الاساسية هى العمل على زيادة الانتاج ام الدفاع عن المصالح القطاعية المباشرة للعمال ، وما اذا كان ينبغى أن تعبىء العمال وتنظمهم بالارغام ام بالاساليب التطوعية ، وما اذا كانت تتلقى اوامر من الدولة فيما يتعلق بالسياسة أم تحتفظ بقدر من الاستقلال . ولم يكن هناك ارتباط جوهرى بين قضية « عسكرة العمل » وقضية علاقة النقابات بالدولة . ولكن كان من الطبيعى أن أولئك الذين ينظرون الى تجنيد العمل باعتباره جزءا دائما من الاقتصاد الاشتراكى حاولوا أيضا ادماج النقابات فى أجهزة الدولة ، فى حين ان أولئك الذين يدافعون عن استقلال النقابات افترضوا ان جوهر النقابة فى ان الانضباط النقابى الذى تفرضه ذو طابع اختيارى . واضافت شخصية تروتسكى الحية ، الذى أصر بلا قيد ولا شرط على التجنيد الاجبارى للعمل وعلى الخضوع الكامل من النقابات للدولة ، الى موضوع الجدال عنصرا جديدا وجعلته أكثر حدة . وظهر تومسكى بوصفه المدافع عن وجهة النظر « النقابية » التقليدية .

وكان المؤتمر الاول لنقابات عموم روسيا قد قرر فى ١٩١٨ أن النقابات ينبغى ان تصير « أجهزة سلطة الدولة » ؛ وكان المؤتمر الثامن للحزب فى العام التالى قد أعلن فى القسم الذى يتعلق به الموضوع من برنامج الحزب ان النقابات ينبغى أن « تركز بحكم الواقع فى يدها ادارة الاقتصاد القومى بأكمله كوحدة اقتصادية واحدة » . وقد أمكن دمج وجهتى النظر تحت تأثير الحرب الاهلية ، ولكن بمجرد انتهائها كان لا بد من اثارة موضوع ما اذا كانت القرارات الحيوية فى السياسة ستتخذها النقابات أم أجهزة الدولة ، وكانت المناسبة التى فرضت مناقشة الموضوع عرضية بدرجة تزيد أو تنقص . ففى شتاء ١٩١٩ – ١٩٢٠ كانت حالة السكك الحديدية قد وصلت الى كارثة وكان الاقتصاد مهددا بالانهيار بسبب الفوضى الشاملة فى النقل ، وأرسل لنين برقية الى تروتسكى ، الذى كان فى الأورال فى ذلك الوقت ، يطلب اليه أن يتولى الأمر (١) . وقد دار التفكير فى مبدأ الأمر حول وسائل الارغام المستخدمة . وصدر مرسوم من « مجلس العمل والدفاع » فى ٣٠ يناير يعلن ان كل عمال السكك الحديدية مجندون للخدمة العامة ، وصدر بعد ذلك بأسبوع مرسوم آخر يمنح ادارة السكك الحديدية سلطات تأديبية واسعة ؛ ولم

(١) ل . تروتسكى « Moya Zhizn » (برلين ١٩٣٠) II ص ١٩٨ . انظر أيضا ص ٣٧٣ – ٣٧٤ من هذا المجلد .

يشر أى من المرسومين الى النقابات (١) . وفى أول مارس ١٩٢٠ تمكن تروتسكى من انشاء جهاز جديد تبع قوميسيرية الشعب للمواصلات لتنفيذ سياسته باسم «الادارة السياسية الرئيسية للسكك الحديدية» (٢) وظيفته استثارة الوعى السياسى لعمال السكك الحديدية . وكان من أهدافه ، أو على أى الاحوال من نتائجه ، تجنب العمل عن طريق نقابة السكك الحديدية ، التى دأبت ، منذ اضطرابات الشهور الأولى للثورة ، على اتخاذ موقف الاصرار الصلب على تقاليدها الاستقلالية اكثر من معظم النقابات . وأصدر المؤتمر التاسع للحزب فى آخر مارس ١٩٢٠ قرارا خاصا ينبه الى الأهمية الكبرى للنقل ، وعزا « الصعوبة الأساسية فى أمر تحسين النقل » الى « ضعف نقابة رجال السكك الحديدية » ، وأشاد بصفة خاصة « بالادارة السياسية الرئيسية للسكك الحديدية » التى قال عن وظيفتها المزدوجة انها « التحسين العاجل للنقل عن طريق النفوذ المنظم للشيوعيين المجربين ... وفى نفس الوقت تقوية التنظيم النقابى بدعمه بأفضل العمال الذين ترسلهم الادارة السياسية الى السكك الحديدية ، لمساعدة النقابة نفسها فى فرض الانضباط فى تنظيمها ، وبذلك تصير نقابة السكك الحديدية اداة لا غنى عنها فى التحسين المقبل للنقل بالسكك الحديدية » (٣) . وسرعان ما ثارت الغيرة وبدأت الحرب بين الادارة السياسية الرئيسية للسكك الحديدية ونقابة عمال السكك الحديدية . وبلغت ذروتها فى أغسطس ، عندما قررت اللجنة المركزية للحزب حل لجنة نقابة السكك الحديدية واستبدالها بلجنة جديدة عرفت فى النقاش التالى باسم « تسكتران » (٤) .

وكانت الحرب البولندية لاتزال قائمة ، وكذلك حدث التدخل الجديد من جانب رانجل فى الجنوب ، وبدا ان ذلك لايزال يبرر أى أساليب حاسمة للمحافظة على حركة النقل . ولكن فى آخر سبتمبر كانت النقابات قد استعادت بعض هيبتها فى اللجنة المركزية للحزب ، التى أصدرت قرارا

(١) « Sobranie Uzakonenii 1920 » رقم ٫ – المادة ٥٢ ، رقم ١٠ – المادة ٦٤ .

(٢) « Izvestiya Tsentral'nogo Komit. Ross. Komm. Partii » ١٣ – ٢ مارس ١٩٢٠ ص ٤ .

(٣) « VKP(B) v Rezol. » (١٩٤١) ص ٣٣٥ .

(٤) فى المؤتمرة العاشر للحزب أعلن تروتسكى مرتين بلا معارضة أن قرار انشاء تسكتران (والمفروض انه صاحب اقتراحه) اتخذته اللجنة المركزية للحزب فى ٢٨ أغسطس ١٩٢٠ وأيده لنين وزينوفيف وستالين ضد معارضة تومسكى .

يندد « بكل تدخل تافه ووصاية تافهة » على النقابات ، واشــــار الى أن موقف النقل « قد تحسن تماما » ، وأعلن انه حان الوقت لتحويل الادارة السياسية الرئيسية للسكك الحديدية (والجهاز المقابل للنقل النهرى) الى أجهزة نقابية (١) ٠

ومن ثم عندما عقد اجتماع لنقابات عموم روسيا (وهو ليس مؤتمرا كاملا) فى موسكو فى أوائل نوفمبر ١٩٢٠ كانت المشاعر متوترة فعلا ٠ وكانت الهدنة قد وقعت مع بولندا ، وكانت الحرب الاهلية وأسوأ فترة فى أزمة النقل قد شارفا على نهايتهما تقريبا ٠ واجتمع المندوبون البلاشفة كالعادة قبل الاجتماع العام لتحديد سياستهم فيه ٠ وانتهز تروتسكى فرصة مناقشة حول الانتاج وقام بهجوم على النقابات ، التى وصفهـا بأنها فى حاجة الى « هزة » ؛ ورد تومسكى بخشونة (٢) ٠ وحجز النزاع بعيدا عن دوائر الاجتماع ، التى اكتفت بقبول اطروحة غير حاســـمة من رود زوتاك عن دور النقابات فى رفع الانتاج (٣) ٠ ولكن الموقف فى الحزب كان قد وصل الى حد يتطلب تدخلا من اللجنـــة المركزية ٠ وفى اجتماع عقد فى ٨ نوفمبر ١٩٢٠ تقدم كل من لنين وتروتسكى بمشروعين بديلين ، وفى اليوم التالى وبعد بعض المناقشات الصعبة أقرت اللجنة باغلبية ١٠ الى ٤ (وكان الرافضون هم تروتسكى وكرستنسكى وأندرييف وريكوف) قرارا على نمط مشروع لنين ٠ وقد فرق القرار فى كياســـة بين « المركزية والصور العسكرية للعمل » ، التى قد تنحط الى بيروقراطية و « وصاية تافهة على النقابات » و « الصور الصحية من عسكرة العمل » ٠ وفيما يتعلق بالتطبيق أوصى بأن تشترك « تسكتران » فى المجلس المركزى للنقابات على نفس مستوى اللجان المركزية للنقابات الكبرى الاخرى ، وقرر تاليف لجنة لوضع تعليمات عامة جديدة للنقابات (٤) ٠ وحدث عقب

---

(١) « Izvestiya Tsentral'nogo Komit. Ross. Komm. Partii » رقم ٢٦ فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٠ ص ٢ ٠

(٢) « Desyatyi S'ezd Ross. Komm. Partii » (١٩٢١) ص ٢٠٢ ٠ ولنين « دراسات » XXVI ص ٨٧ – ٨٨ ، ٦٣١ حاشية ٤٩ ٠

(٣) وقد اشاد لنين بهذه الاطروحة واستشهد بها فى اسهاب (نفس المرجع ص ٧٧ – ٨٠) ٠

(٤) أعيد طبع القرار فى « Protokoly X S'ezd RKP (B) » (١٩٣٣) ص ٧٩٨ – ٧٩٩ ٠ ونشر مشروع تروتسكى فى « Partiya i Soyuza » باشراف ج ٠ زينوفيف =

ذلك انقسام داخل « تسكتران » (١) ، وعادت اللجنـــة المركزية فى ٧ ديســـمبر ١٩٢٠ الى النظـر فى النزاع فى جو من المرارة المتزايدة ٠ وفى هذه المرة ترك لنين لزينوفيف معارضة تروتسكى ٠ ولكن المشاعر فى اللجنة ثارت ضد الطرفين ، وألف بوخارين مايسمى «جماعة حاجزة» تضم بريوبرازنسكى وسربرياكوف وسوكولنيكوف ولارين ، وحصـل على موافقة أغلبية ٨ ضد ٧ لقرار وسط ترك كل النقاط المناقشة مفتوحة الى اجتماع مؤتمر الحزب فى الربيع التالى ٠ وأعلن رسميا حل « الادارة السياسية الرئيسية للسكك الحديدية » والجهاز المقابل لها ونقل موظفيها وكل مالها الى النقابات ٠ وتركت « تسكتران » ، ولكن على أســاس أن هناك انتخابات جديدة ستعقد لها فى المؤتمر المقبل لعمال النقل فى فبراير ١٩٢١ (٢) ٠

ومنذ ذلك الوقت صار من المستحيل المحافظة على القرار الأصلى الذى أتخذ فى نوفمبر بعدم طرح هذه الخلافات للمناقشة العلنية داخـل الحزب (٣) ٠ ففى الشهور الثلاثة التى مرت بين اجتماع اللجنة المركزية فى ديسمبر وافتتاح المؤتمر العـــاشر للحزب فى ٨ مارس ١٩٢١ دارت مناقشات حادة جدا حول دور النقابات فى اجتمـــاعات الحزب وفى الصحافة (٤) ٠ فقال تروتسكى أن نقابة عمال السكك الحديدية تريد أن

= (١٩٢١) ص ٣٥٤ – ٣٦٠ ٠ وتوجد بعض تفاصيل المناقشة التى استمرت يومين ، بما فيها التصويت فى أول يوم عندما حظى مشروع لنين بالموافقة من حيث المبدأ ب ٨ أصوات ضد ٤ ورفض مشروع تروتسكى ب ٨ ضد ٧ ، فى لنين «دراسات» XXVII ص ٨٨ (حيث يعترف لنين بأنه «سمح لنفسه أثناء المناقشة ببعض النزوات المبالغ فيها بوضوح ، ومن ثم خطأ» ص ٦٢٤ حاشية ٣٥ و ٦٣٠ حاشية ٤٥ . ورفض تروتسكى الانضمام الى هذه اللجنة وعنفه لنين بشدة على ذلك (نفس المرجع XXVI ص ٨٨) .

(١) « Izvestiya Tsentral'nogo Komit. Ross. Komm. Partii » رقم ٢٦ في ٢٠ ديسمبر ١٩٢٠ ص ٣ ٠

(٢) لنين «دراسات» XXVII ص ٨٨ – ٨٩ و ٣٦٠ حاشية ٤٥ ٠ ونشر القرار «الحاجز» فى برافدا بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٢٠ ، واعيد طبعه فى ج ٠ زينوفيف «دراسات» (١٩٢٩) ص ٥٩٩ – ٦٠٠ ٠

(٣) وقد سجل تروتسكى الغاء زينوفيف لأوامر لنين فى « Desyatyi S'ezd Ross. Komm. Partii » ١٩٢١ ص ٢١٦) ٠

(٤) لاعطاء صورة عن المدى الذى لم يسبق له مثيل للجـــدال نسجل بعض تطوراته الرئيسية : فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٠ ألقى تروتسكى خطابا فى اجتماع ضخم للنقابيين ومندوبى المؤتمر الثامن لسوفيتات عموم روسيا ٠ ونشر خطابه فى اليوم التالى فى صورة نشرة بعنوان « Roli Zadachi Prof. » وتحدث أيضا تومسكى وآخرون فى =

تتصرف مثل النقابات الرأسمالية بحيث تضع تنظيم الانتـــاج فى مركز ثانوى : وهوجم تومسكى هجوما شديدا· وقال الطرف الآخر ، « ان جهاز قوميسيرية الشعب للمواصلات يبتلع الجهاز النقابى ولا يترك من النقابات سوى القرون والحوافز » · وعرض حوال ستة برامج ووزعت دوريا · وعندما اجتمع المؤتمر كان الموقف قد بسط نفسه الى حد ما · اذ لما فشلت « الجماعة الحاجزة » التى الفها بوخارين فى التوفيق اتفقت مع تروتسكى، وعرض مشروع مشترك على المؤتمر باسم ثمانية اعضـــاء من اللجنـــة المركزية ــ تروتسكى وبوخارين واندريف ودزرزنسكى وبريوبرازنسكى وراكوفسكى وسربرياكوف · وفى الجنـاح المقـابل تبلورت مجمـوعة يسارية ابان شتاء ١٩٢٠ ــ ١٩٢١ تحت اسم «المعارضة العمالية» · وكان برنامجها المبهم ، ولكن ذو الآثار البعيدة المدى ، يتضمن السـيطرة على الانتـاج الصنـاعى بواسطة النقابات ؛ وقدمت مقترحات بهـذا المعنى الى المؤتمر العاشر : وكان زعيماها شليابنيكوف وكوللونتـاى · وجاء هذا العنصر الجديد فجعل من السهل على مجموعة لنين ــ زينوفيف ان تبـدو عاملا ملطفا : وعرضت وجهة النظر هذه فى المؤتمر فى صـورة مشروع قرار عـرف « بقرار العشرة » : لنين وزينوفيف وتومسـكى وردزوتاك وكالنين وكامنيف ولوزوفسـكى وبتروفسـكى وآرتم وسـتالين (١) · واختفت الجماعات الصغيرة من المؤتمر قبل بدايته ، أو بمجرد أن بدأ ، وترك الميدان للجماعات الكبيرة الثلاث المتنازعة ·

وكانت المناقشة الافتتاحية للمؤتمر العـــاشر للحزب هادئة ·

= هذا الاجتماع (لنين «دراسات» XXVII ص ٦٢٥ حاشية ٣٥ و ٦٣٩ حاشية ٧٨) ·وفى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٠ ألقى لنين خطابا فى اجتماع آخر من نفس النوع وكذلك زينوفيف وتروتسكى وبوخارين وشليابنيكوف وآخرون · وبعد ذلك بأسبوع ألقى زينوفيف خطابا فى اجتماع فى بتروجراد · وطوال شهر يناير ١٩٢١ نشرت برافدا يوميا تقريبا مقالات بقلم مؤيدى هذا الجانب أو ذاك · وكتب ستالين مقالا ضافيا ضد تروتسكى ظهر فى ١٩ يناير · ويوجد مقال لنين « الازمة فى الحزب » فى « دراسات » XXIII ص ٨٧ ــ ٩٤ · كما ظهرت خلاصة راى لنين فى آخر يناير « حول أخطاء الرفيقين تروتسكى وبوخارين » (« دراسات » XXVII ص ١١١ ــ ١٤٥) · وقبل انعقاد المؤتمر نشرت الوثائق الرئيسية للموضوع بأمر من اللجنة المركزية فى مجلد باشراف زينوفيف · وكان دور ستالين من وراء الستار اكبر بكثير مما يوحى به اشتراكه فى الجدال الدائر بمقال واضح ·

(١) « Desyatyi S'ezd Ross. Komm. Partii » ١٩٢١ ص ٣٦٠ ــ ٣٦٤ · وكان لوزوفسكى قد عاد الى الحزب فى ١٩١٩

واقتصر على جلسة واحدة شغل معظمها بأشياء ثانوية ؛ وبمجرد الاتصال بالمندوبين وشرح وجهات النظر عرفت النتيجة مقدما · وكان وزن لنين الشخصى وثقل جهاز الحزب كافيان لتحويل دفة الأمور · ولكن العطف على البرنامجين البديلين كان أكثر ما يوحى به التصويت فى المؤتمر · وقد عرضت البرامج الثلاثة الرئيسية بوضوح قضايا المبادىء التى يتعلق بها الأمر · فاتخذت « المعارضة العمالية » ، كما فعل المدافعون السابقون عن « سيطرة العمال » ، وجهة نظر سندكالية فى أساسها ، معتمدة على التيار السندكالى فى نظرية الحزب · وقد استشهد شيليابنيكوف فى المؤتمر بما تنبأ به انجلز عن المجتمع المقبل من أن « تنظيم الصـناعة سيتم على أساس الاتحـاد الحر المتساوى بين جميع المنتجيـن » (١) · اذ لما كانت النقابات تمثل العمال وحدهم وبصورة مباشرة أكثر من أية مؤسسـة أخرى فليس من المعقول أن تخضع لأية سلطة سياسية أخرى · ففى المركز يجب أن تكون ادارة الاقتصاد القومى لمؤتمر المنتجين فى عموم روسيا ؛ وفى المستويات الأدنى ، للنقابات · وتركت الوظائف السياسية ، ضمنا، للسوفيتات ، التى بوصفها معقد السلطة السياسية مصيرها أن تذوى · وفيما يتصل بالقضايا العملية العاجلة طالبت المعارضة العمالية بالمساواة فى الأجور وتوزيع الطعام والحاجات الأساسية لكل العمال بلا مقابل ، واستبدال الدفع نقدا بالدفع عينا بالتدريج · لقد كانت تمثل العمال بالمعنى المحدود للفظ ، وكانت معارضة لأية تنازلات للفلاحين ، نظريا على الأقل · وفى حين رفضت المعارضة العمالية كل ما يشتم منـــه رائحة عسكرة العمل ، فانها أيدت أشد سياسات شيوعية الحرب الاقتصادية والمالية تطرفا ، وبذلك حافظت على مكانها فى يسار الحزب · ولم يكن لديها حل تعرضه للأزمة التى تواجه المؤتمر العاشر وكان عدد أعضائها ١٨ فقط ·

ووصف برنامج تروتسكى ــ بوخارين ، الذى كان يمثل وجهة نظر تروتسكى الاصلية مع بعض التعديلات الطفيفة الثانوية ، بأنه برنامج « الانتاج » فى مواجهة « النقابات » · وطالب « بتحويل النقـــابات الى اتحادات انتاجية ، لا فى الاسم فحسب ، بل كذلك فى جوهرها وأسلوب عملها » · ان برنامج الحزب الذى أقر فى ١٩١٩ عمل على تركيز «كل ادارة

(١) نفس المرجع ص ١٩٦ · ورد لنين بأن انجلز كان يتحدث عن « المجتمع الشيوعى » فقط (« دراسات » XXVII ص ٢٣٦) ·

الاقتصاد القومى بأكمله كوحد واحدة » فى يد النقابات ولكن ذلك كان يفترض سبقا « التحويل المخطط للنقابات الى أجهزة دولة العمـــال » . ويصحب هذه العملية الاندماج الوثيق بين مجلس الاقتصـــاد القومى والمجلس المركزى للنقابات ، مع الغاء قوميسيرية الشعب للعمل كلية . وعمليا تم ادماج النقابات فى الدولة الى حد كبير جدا : وليس هنـــاك مايدعو لعدم اتمام العملية الى نهايتها المنطقية . وكان برنامج تروتسكى – بوخارين ينطوى على درجة كبيرة من الاتساق المنطقى . ولكن الغرض الذى يقوم عليه ، من أن العامل الصناعى لا يمكن أن تكون له مصلحة متميزة عن مصلحة دولة السوفيت ككل – ومن ثم لا يحتاج الى حماية نقـــابة مستقلة – وان بدا أن له ما يبرره فى الاســـتعمال المألوف « لدكتاتورية البرولتاريا » لم يكن له أساس فى الواقع – ولو على الأقل لأن الدولة القائمة تستند الى حل وسط بين العمال الصناعيين والفلاحين ؛ وكان برنامج تروتسكى – بوخارين معرضا لنفس الاتهـام الموجه الى المعارضة العمالية ، وان كان من زاوية مختلفة ، بأنه يتجاهل العنصر الفلاحى فى السلطة السوفيتية . وكانت هناك عقبة عملية أكثر تقف فى سبيل حصوله على تأييد شعبى هو ارتباطه المعروف بسياسة التجنيد الاجبارى للعمل ، الذى يعد حقيقة نتيجة منطقية لفروضـــه . وبرغم نفوذ مؤيدى هذا البرنامج وهيبتهم لم يحظ الا على ٥٠ صوتا فى المؤتمر .

وهكذا كان الميدان خاليا أمام « قرار العشرة » الذى أقر ب ٣٣٦ صوتا ضد الخمسين والثمانية عشر التى حصل عليها المشروعان الآخران . وكان النقد الرئيسى الموجه اليه هو أنه ظل غير حاسم وترك الأمور حيث كانت تقريبا . لقد رفض بشدة ما اقترحته المعارضة العمالية من انشاء مؤتمر أعلى للمنتجين لعموم روسـيا ، حيث أنه سيضـم ، كما اعترف زينوفيف صراحة ، « اغلبية من غير أعضاء الحزب ، وكثيرين منهم ثوريون اجتماعيون ومناشفة ، فى هذه اللحظة العصيبة » (١) . ولكنه وقف أيضا ضد تروتسكى ، اذ أعتبر انه برغم ان النقابات تقوم فعلا ببعض مهـــام الدولة « فان الادماج السريع للنقابات فى الدولة خطأ كبير » . والشىء المهم هو « كسب المنظمات الجماهيرية غير الحزبية الى صف دولة السوفيت أكثر فأكثر » . فالطابع المميز للنقابات هو استخدامها لأساليب الاقناع

(١) نفس المرجع ص ١٩٠ .

(وان كان « الاجبار البرولتارى » ليس مستبعدا دائما) ؛ وادماجها فى الدولة يحرمها من هذه الوسيلة (١) . لقد كان « برنامج العشرة » يقوم على اعتبارات عملية أكثر منه على الاتساق النظرى . ولكن هذا كان مصدر قوته . وفيما يتصل بالقضايا الخاصة سلم قرار العشرة بمطلب المساواة فى الأجور على أنه الهدف النهائى ، وعارض فى طلب المعارضة العمالية تطبيقه كهـــدف لســياسة فورية ؛ ويجب على النقابات أن « تستعمل الأجور العينية أو النقـدية كوسيلة لمراعاة الانضبـاط العمـــالى وزيادة انتاجية العمل (نظام المكافآت وما الى ذلك) » . وعلى النقابات أيضا ان تفرض الانضباط وتحارب كثرة التغيب عن العمل عنطريق انشاء «محاكم انضباط الرفقاء » . ان مقترحات « العشرة » التى وافق عليهـا المؤتمر العاشر للحزب كحل للجدال النقابى كانت معقولة أكثر منها جديدة أو باهرة . ولكنها لم تساعد كثيرا فى الاجابة على السؤال الخاص بكيفية منح النقابات وظيفة حقيقية دون تحويلها الى أجهزة للدولة .

وتنبأ تروتسكى فى المؤتمر أن القرار المقبول « لن يعيش الى المؤتمر الحادى عشر » (٢) . وقد تحققت النبوءة حرفيا . اذ حدثت أزمة أخرى بعد ذلك بشهرين ؛ وتغير موقف الحزب تجاه النقابات تغيرا أســاسيا بمقتضى قرار من اللجنـة المركزية فى ينـاير ١٩٢٢ (٣) . واذا كانت التغيرات التالية قد تمت دون أى احياء للمرارة التى اتسم بها الموقف فى شتاء ١٩٢٠ – ١٩٢١ فان ذلك كان يرجع الى عاملين . فأولا جعل تشديد انضبـاط الحزب فى المؤتمر العاشر من المستحيل تجديد نزاع من النوع العلنى الحاد الذى سبق هذا المؤتمر .

والثانى أن النزاع النقابى الذى حدث فى شتاء ١٩٢٠ – ١٩٢١ دار كله فى ظل نظام شيوعية الحرب وعلى أساس الافتراضات الاقتصادية السائدة فى هـذا النظام . وكان لنبذ شيوعية الحرب وادخال السياسة الاقتصـــادية الجـديدة أثره فى الســياسة العمـالية بحيث صار برنامج

(١) وقد أصر لنين بصفة خاصة على هذه النقطة فى خطابه القصير فى المؤتمر عن موضوع النقابات . « اننا يجب وبأى ثمن أن نلجأ الى الاقنـاع أولا ، ثم الى الارغام بعد ذلك» («دراسات» XXVII ص ٢٣٥) .

(٢) « Desyatyi S'ezd Ross. Komm. Partii » (١٩٢١) ص ٢١٤ .

(٣) أنظر ص ٣٢٦ – ٣٢٧ فيما بعد .

تروتسكى والمعارضة العمالية على السواء غير ذى موضوع ، ولكنه كان متفقا مع البرنامج الأكثر مرونة الذى قبله المؤتمر ، ويمكن اعتباره استمرارا له . وكانت سياسة تروتسكى الخاصة بتعبئة العمل بواسطة الدولة تعكس أقصى توترات شيوعية الحرب وكان لابد من تخفيفها بعد أن مرت الطوارىء الملحة . بيد أنها اثبتت أنها أدوم صلاحية من بعض سمات شيوعية الحرب الأخرى ؛ وكانت السياسة العمالية التى أقرت فى النهاية تحت ظل خطط السنوات الخمس مدينة للمفهوم الذى دعا اليه تروتسكى من قبل أكثر مما كانت مدينة للقرار الذى أصدره المؤتمر العاشر للحزب .

(د) التجارة والتوزيع :

كان انهيار عملية التجارة بين المدينة والريف قد دفع الحكومة السوفيتية فى ربيع ١٩١٨ الى القيام ببعض التجارب الجديدة — تنظيم التبادل المباشر للسلع والوصول الى حل وسط مع التعاونيات . وابتداء من صيف ١٩١٨ زادت الحرب الأهلية من حدة المشكلة الملحة وبسطتها ، من بعض النواحى ، بفرض تركيز أشد الحاجات ضرورة . ولفترة شيوعية الحرب عدة سمات متميزة فى ميدان التجارة والتوزيع : اتساع نطاق استخدام أساليب الاستيلاء للحصول على المؤن التى تحتاجها الدولة بصورة ملحة ؛ زيادة استخدام اسلوب التبادل عينا ؛ انتشار استخدام الاسعار المحددة والتوزيع ببطاقات التموين ، وادماج النقابات فى الجهاز السوفيتى بوصفها الأداة الرئيسية للتجميع والتوزيع ، نمو سوق سوداء جنبا الى جنب مع اساليب التجارة الرسمية ، الى ان فاقت عليها فى النهاية اتساعا وأهمية .

وكان الاستيلاء على المواد الضرورية — التى كانت فى ذلك الوقت تعنى الطعام والمعدات للجيش الأحمر وطعام سكان المدن — قد صار لا مندوحة عنه بسبب الحرب الأهلية ويمكن تبريره على أساس من الضرورة العسكرية . وكان يمكن اعتباره أيضا تجربة سابقة للمجتمع الشيوعى المقبل للتخلص من أساليب التبادل التى تعد فيها قوة المال هى العامل المسيطر ، واحلال مبدأ من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته . ونظريا قد يتعارض مبدأ التوزيع حسب الحاجة مع مبدأ التوزيع عن طريق

المبادلة بالمؤن المقدمة : وكان كلا المبدأين قد اعترف به فى مرسوم احتكار التجارة الاصلى الذى صدر فى ٢ أبريل ١٩١٨ (١) . ولكن هذا التعارض لم يكن له أثر تقريبا فيما يتصل بالفلاحين حيث انه لم يكن هناك مجال لتطبيق أى المبدأين عمليا لعدم وجود المؤن . وفى مجهود يائس لاستخلاص أكبر كمية ممكنة من المنتجات الزراعية من الفلاحين الذين لا يوجد ما يقدم اليهم بالمبادلة ، استمر أسلوب الاستيلاء بواسطة الفرق المسلحة ، الذى بدأ فى صيف ١٩١٨ وصدرت بشأنه مراسيم فى أغسطس ١٩١٨ (٢) وطوال ١٩١٩ و ١٩٢٠ ، بحيث أن الأداة الرئيسية للحصول على المؤن من الفلاحين طوال هذه الفترة لم تكن التجارة أو المبادلة بل الحصول بالقوة على الفوائض بعملية الاستيلاء . وسرعان ما صار ذلك فى نظر الرأى العام هو السمة المميزة لشيوعية الحرب والسبب الرئيسى فى تذمر الفلاحين .

وكانت صلات الدولة بالصناعة فى ظل شيوعية الحرب بعيدة أيضا عن العمليات التجارية . فابتداء من منتصف ١٩١٨ كان المجلس الاعلى للاقتصاد القومى يوسع سيطرته بسرعة على كل الفروع المهمة فى الصناعة الروسية ، ويحول كل القدرة الانتاجية الممكنة لسد حاجات الحرب الأهلية؛ وكما هو الحال دائما فى الحرب طرد الانتاج للاستعمال ما بقى من انتاج للسوق بسرعة . وأنشىء قطاع « لعقود الحرب » فى المجلس الاعلى للاقتصاد القومى والحقت به قطاعات فرعية فى مجالس الاقتصاد القومى المحلية (٣) ، ووضعت على قمة هذا البناء « لجنة فوق العادة لتوفير الذخائر » مؤلفة من ممثلى ادارات وعين على رأسها كرازين عندما عاد الى روسيا فى سبتمبر ١٩١٨ ، ثم تغير اسمها بعد ذلك بشهرين الى « اللجنة فوق العادة لتموين الجيش الأحمر » (٤) . وتولت هذه المنظمة ، التى دعمت فى صيف ١٩١٩ بتعيين ريكوف « ممثلا فوق العادة » لمجلس دفاع العمال والفلاحين لتكون لديها أعلى سلطة سياسية (٥) ، كل ما يتصل

(١) ص ١١٩ من هذا المجلد .

(٢) ص ١٤٨ من هذا المجلد .

(٣) «Sbornik Dekretov i Postanovlenii po Narod. Khoz.» II (١٩٢٠) ص ٥٢ — ٥٣ .

(٤) نفس المرجع II ص ٧٢١ .

(٥) نفس المرجع II (١٩٢٠) ص ٧٤٢ — ٧٤٣ . وفيما يتصل بمجلس دفاع العمال والفلاحين ، وفيما بعد «مجلس العمل والدفاع» S.T.O ، انظر المجلد الاول

بتموين الجيش الأحمر فيما عدا المنتجات الزراعية ، وكانت المستهنت للانتاج الصناعى والمسيطر الرئيسى عليه . فقد صار تموين الجيش الأحمر ، كما قال كرازين ، هو « حجر الزاوية فى سياستنا الاقتصادية » (١) . وطوال ١٩١٩ و ١٩٢٠ وجهت نسبة كبرى من انتاج الصناعة الروسية التى لاتزال تعمل الى تنفيذ طلبات الجيش الاحمر مباشرة .

ولم يكن ما بقى من صناعة تمون استهلاك السكان المدنيين أقل ارتباطا بالمجهود الحربى . فقد كانت الوظيفة الرئيسية لهذا المورد المحدود هى حمل الفلاحين ، عن طريق التبادل المنظم ، على تقديم الطعام الذى لا يستطيع الجيش الأحمر أن يقاتل بدونه ، والذى بدونه يتعرض سكان المدن للموت جوعا . ومن هنا لم يكن اهتمام المجلس الأعلى للاقتصاد القومى بتوسيع نطاق سيطرته على صناعات السلع الاستهلاكية أقل كثيرا من اهتمامه بالسيطرة على الصناعات التى تمون الجيش الأحمر مباشرة ؛ وتحدد المصير الأخير لهذه السلع بوضع توزيعها فى يد قوميسيرية التموين. وتوجت موجة تأميم الصناعات فى خريف ١٩١٨ بمرسوم من مجلس القوميسيرين فى ٢١ نوفمبر ١٩١٨ « عن تنظيم التموين » قصد به بالذات أن يحل محل « جهاز التجارة الخاصة » . وقد انشأ هذا المرسوم ما يعتبر فى الواقع احتكارا للتجارة . وقد حدد العلاقة بين المجلس الأعلى للاقتصاد القومى وقوميسيرية التموين بعناية . فكل السلع الخاصة « بالاستهلاك الشخصى أو الاقتصاد المحلى » التى تصنع فى المصانع المؤممة أو التى يسيطر عليها المجلس الأعلى تنقل الى قوميسيرية التموين لاستخدامها طبقا لخطة ذات ثلاث شعب . فأولا تحدد الخطة الكميات التى تخصص للتصدير والكميات المخصصة للاحتياطى ثم الكميات المتاحة للاستهلاك الصناعى وللتوزيع على السكان . وثانيا ، تحدد أسعار التجزئة والجملة وسعر المصنع . وثالثا ، تحدد الخطة اسلوب توزيع ما يخصص للاستهلاك الشعبى . وعهد بالمهمتين الأولى والثالثة الى « لجنة الاستخدام » (٢) التى مثل فيها كل من المجلس الأعلى للاقتصاد القومى وقوميسيريتى الشعب

(١) « Trudy II Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ص ٧٥ .

(٢) صارت «لجنة الاستخدام» لفترة قصيرة جهازا مهما ، ويصفها ى . س روزنفلد بانها «تاج نظام اللجان الرئيسية» . (المرجع السابق (١٩٢٩)) ص ١٢٥ . وانظر أيضا ص ٣٦٩ من هذا المجلد .

للتموين وللتجارة والصناعة . وعهد بالمهمة الثانية الى « لجنة الاسعار » التابعة للمجلس الأعلى للاقتصاد القومى . وأنشأت وزارة لتموين جهازا خاصا باسم «جلافبروداكت» ، مثل فيه المجلس الأعلى للاقتصاد القومى ، للقيام بوظيفتها فى التوزيع ولتجميع السلع التى تقع خارج نطاق اختصاص المجلس الأعلى (وأهمها المنتجات اليدوية الريفية) . وتشترك التعاونيات فى عملية التوزيع فى جميع انحاء البلاد ، مع انشاء « شبكة من محلات التجزئة تكفى لسد حاجات السكان براحة » . وتوضع تجارة التجزئة تحت سيطرة السوفيتات المحلية (١) . لقد كانت خطة المرسوم جيدة على الورق وكانت تتفق مع السياسة البلشفية التى حددها برنامج الحزب فى ١٩١٩ بأنها « استمرار على أساس مخطط على نطاق الدولة كلها لاحلال توزيع المنتجات محل التجارة » (٢) . ولكن النظام كان يقوم على أساس من التوزيع بناء على أنصبة تموينية ويفترض سبقا شيئين. جهاز ادارى قوى وقدر معقول من السلع للتوزيع . ولم يكن هناك وجود ، أو أمل لوجود ، أى من هذين الشيئين فى روسيا فى ١٩١٩ و١٩٢٠ . ومع ذلك فان هذا النظام، مثل اجراءات شيوعية الحرب الأخرى، لم تفرضه النظرية بقدر ما فرضته الحاجات العملية الملحة ، ومن العسير أن يتصور تطبيق أى نظام آخر فى ذروة الحرب الأهلية .

وكان تحديد أسعار الغلال من الأشياء التى ورثت ، مع احتكار الغلال ، من الحكومة المؤقتة ؛ وقد رفعت منذ ذلك الوقت أكثر من مرة . وكان من المنطقى ومما لا مندوحة عنه أن انشاء احتكارات للدولة فى السلع الأخرى ، الذى بدأ فى ربيع وصيف ١٩١٨ ، يتبعه تحديد أسعار هذه السلع . وقبل نهاية ١٩١٨ كانت أسعار محددة للجلود والفراء ومنتجات الجلود ، وللصوف والمنتجات الصوفية ، وللصابون والطباق والشاى ومنتجات أخرى كثيرة . وفى ١٩١٩ والنصف الأول من ١٩٢٠، مع توسيع السيطرة وتكثيفها ، زادت قائمة الأسعار المحددة حتى شملت كل السلع الاستهلاكية تقريبا (٣) . وقد زيدت الأسعار المحددة بانتظام مع الزيادة الدورية فى أسعار الغلال ، بحيث أن الأوضاع التجارية كانت

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٨٣ ، المادة ٨٧٩ .

(٢) « VKP(B) Rezol. » (١٩٤١) I ص ٢٩٣ .

(٣) توجد مراسيم ١٩١٨ في « Sbornik Dekretov i Postanovlenii po Narod. Khoz. » II (١٩٢) ص ٤٧٣ – ٦٥٦ . والمراسيم التى صدرت بعد ذلك فى « Pervyi Vseross. S'ezd Professional'nykh Soyuzov » ص ٣٤١ – ٤٠٩ .

ضد الفلاحين لصالح العمال الصناعيين بصورة متزايدة (١) . ولكن ذلك لم يكن له أثر كبير لأن الأسعار لم يمكن زيادتها بصورة حاسمة بدرجة تكفى لاستيعاب التناقص السريع فى قيمة العملة . وهكذا ، اتجهت الأسعار المحددة مع الوقت الى الابتعاد بصورة متزايدة عن الأسعار «الحرة» التى كانت تتبادل على أساسها السلع فى السوق السوداء التى كان مسموحا بها برغم عدم قانونيتها ؛ وفى ١٩٢٠ كانت الأسعار المحددة قد صارت اسمية الى حد كبير وصار التوزيع على أساس الأسعار المحددة توزيعا مجانيا تقريبا ، وفى النهاية عم التوزيع المجانى . ولكن فى ذلك الوقت كانت المؤن التى فى يد أجهزة الدولة للتوزيع قد هبطت الى لاشىء تقريبا .

وكان التوزيع بالبطاقات المصاحب الطبيعى لتحديد الأسعار . وكان توزيع مواد الطعام الأساسية بالبطاقات منفذا فى بتروجراد وموسكو فى عهد الحكومة المؤقتة ؛ وكان السكر والخبز يوزعان بالبطاقات قبل ثورة فبراير . ولم يحدث أى تغيير فى هذا النظام فى التسعة شهور الأولى للنظام السوفيتى ، التى فى خلالها صار الحصول على الأنصبة التموينية أصعب فأصعب واتسعت الهوة بين الاسعار المحددة وأسعار السلع نفسها فى السوق الحرة . ولكن النقص الشديد فى صيف ١٩١٨ ، الذى كان أشد تأثيرا بين العمال فى المدن الكبيرة ، واتباع سياسة الاستيلاء على الغلال من الفلاحين ، ألقيا المسئولية المباشرة فى التوزيع على الحكومة . وفى اغسطس ١٩١٨ طبق نظام الأنصبة التموينية فى بتروجراد وموسكو ، فقسم السكان لهذا الغرض الى ثلاث فئات ، الأولى فئة العمال الذين

(١) ذكر ميليوتين لمؤتمر الموظفين الماليين لعموم روسيا فى مايو ١٩١٩ أنه عندما رفعت اسعار الخبز فى اكتوبر السابق كان من الضرورى اجراء زيادة مقابلة فى الاسعار المحددة « لمصلحة الصناعة فى المدن » . وفى يناير ١٩١٩ ، عندما رفعت الاجور بمقدار ٥٠٪ ، رفعت أيضا اسعار السلع المصنوعة مرتين ونصف بالنسبة لمستوى الخريف السابق ، ولم يحدث اى تغيير مطلقا فى اسعار الخبز . وبلغت اسعار السلع المصنوعة ، التى كانت قد بلغت ٢٥ مرة أسعار اكتوبر ١٩١٨ ، ٦٠ مرة هذا المستوى فى يناير ١٩١٩ . واستمرت نفس العملية ، وان كان بسرعة أقل ، الى أن طبقت السياسة الاقتصادية الجديدة . وقد قال لنين المرة تلو المرة أن الفلاح لايحصل على مقابل عادل لما ينتجه وانه مطلوب منه أن يقدم « قرضا » أو « دفعة على الحساب » للبروليتاريا فى المدن كمساهمة منه في انتصار الثورة . («دراسات» XXIV ص ٤٠٩ – ٤١٠ ، ٥٦٩ ، ٦٩٦)

يقومون بأعمال يدوية ثقيلة ، والعمال الآخرون وأسر جميع العمال يؤلفون الفئة الثانية ، وأعضاء البورجوازية السابقة فئة ثالثة . وكان نصيب الفئة الاولى أربعة أمثال الثالثة ، ونصيب الفئة الثانية ثلاثة أمثالها (١) . وانتشر التفاوت فى الأنصبة بسرعة ، مع تنوعات عديدة . وقد ظل العمال اليدويون دائما أعلى فئة ، وأعلن فى وقت ما انهم يتمتعون « بأنصبة مضمونة » وان لهم الأولوية الأولى . وكانت أسر جنود الجيش الأحمر تضم عادة الى الفئة الأولى . ولكن سرعان ما طبق التفاوت بين الجماعات المختلفة من العمال اليدويين والجماعات المختلفة من العاملين فى المكاتب على أساس قيمة الخدمات التى تؤديها كل فئة للمجتمع ؛ وكان عمال العاصفة الذين يعملون فى اعمال حيوية وملحة بصفة خاصة يحصلون على أنصبة أعلى . واستمرت عملية التقسيم حتى صار فى بعض الأماكن عشرون فئة تموينية فى ١٩١٩ .

وأدى هذا الموقف الى تعقيدات ادارية لا تحتمل ، وخلق مفارقات على نطاق واسع واثار الغيرة والتذمر اللذين ظهرا فى اجتماع لممثلى أجهزة السوفيت للتوزيع فى نوفمبر ١٩١٩ . وكان فيشنسكى ، الذى شغل منصب النائب العام ثم وزير الشئون الخارجية فى الاتحاد السوفيتى، موظفا فى قوميسيرية التموين ، وقدم الى الاجتماع تقريرا عن هذا الموضوع . وهاجم فيه « مبدأ المساواة البورجوازى » الذى طبق على التموين فى ألمانيا التى تحكمها هوهنزوللرن والنمسا التى تحكمها هابسبورج وروسيا فى ظل الحكومة المؤقتة . ولكن فى حين أن التفاوت ضد البورجوازية كان صحيحا وسليما ، فان نظام التموين الذى « يجعل كل جماعة متميزة فى حرب مع جيرانها » ، والذى يطبق بطرق مختلفة جدا فى المدن والمناطق المختلفة ، شيىء لا يمكن الدفاع عنه . واقترح فيشنسكى العودة الى نظام الثلاث فئات ، العمال اليدويون والعمال الآخرون وغير العمال ، على أن توزع الأنصبة بينهم على أساس ٣ : ٢ : ١ . ووافق الاجتماع بالاجماع على قرار بهذا المعنى (٢) . وفى الشهر التالى طالب المؤتمر السابع لسوفيتات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩١٩ «بنصيب موحد للعمال » (٣) . وفى أبريل ١٩٢٠ حدثت عودة الى ما يشبه الفئات

(١) ل . كريتسمان ، المرجع السابق ص ١١٠ .

(٢) « Vseross. Soveshchanie Predatavitelei » ١٩٢٠ ص ١٣ – ١٦ و ٢٨ و ٥١ .

(٣) « S'ezdy Sov. RSFSR v Postanov. » (١٩٣٩) ص ١٤٤

الثلاث الأصلية ، مع تحفظ خاص بأن يمكن منح أنصبة خاصة للعمـال الذين يعملون فى أعمـال يدوية ثقيلة و « صـور العمل الفكرى الذى يتطلب مؤهلات خاصة » (١) ٠ ولكن هذه التغييرات فقدت معنـاها حيث حل محل التوزيع التموينى دفع الأجور عينا أثناء ١٩٢٠٠ وكان لهذا التحول ميزة مزدوجة بالقضاء على الحاجة الى أية محاولة لحساب الأجور والأسعار على أساس عملة هابطة ، وبالمساعدة على تحديد مكافأة العمل مقابل الخدمة التى يؤديها العامل بدقة أكثر بكثير جدا مما يمكن تحقيقه فى ظل نظام فئات الأنصبة التموينية ٠ فنظام الاجور للعمال الصناعيين الذى يقوم نظريا على التوزيع طبقا لقدرة العامل أكثر تلاؤما مع الأزمة السائدة من أى نظام للموين يقوم نظريا على التوزيع طبقا للحاجة (٢) ٠

وكان ينبغى ، من ناحية المبدأ ، تطبيق الحصص التموينية فى السلع الاستهلاكية بين السكان الزراعيين على أساس مرسوم ٢١ نوفمبر ١٩١٨، الذى لا يتضمن أى معيار آخر للتوزيع غير الحاجة ٠ ولكن عمليـا كان الدافع الرئيسى لتوزيع المؤن على الفلاحين هو الحصـول على المنتجات الزراعية ٠ وكان التوزيع يتم على أساس مرسوم ٦ أغسطس ١٩١٨ عن « التبادل الاجبارى » أى على أساس مبدأ أن ٨٥ فى المائة من ثمن السلع المقـدمة يجب أن يدفع عينا (٣) ؛ ولما كانت السياسة هى رفع أسعار السلع المصنوعة بالنسبة للمنتجات الزراعية ، فان ذلك كان ينطوى فعلا على ضريبة معينة مفروضة على الفلاحين (٤) ٠ وعندما ظهر محصول ١٩١٩ وضعت قيود على هذا النظام بمرسوم صـدر فى ٥ أغسطس ١٩١٩ ٠ وبمقتضى هذا المرسوم عهد الى قوميسيرية التموين ان « تحدد لكل اقليم أو محافظة على انفصال كمية المنتجات الزراعية والمصـنوعات اليدوية الريفية التى يجب تسليمها اجباريا وكمية السلع التى توزع على سكان

---

(١) « Sobranie Uzakonenii 1920 » رقم ٣٤ ، المادة ١٦٥ ٠

(٢) أنظر فيما يتصل بالاجور العينية ص ٢١٨ من هذا المجلد ٠

(٣) أنظر ص ١٤٩ من هذا المجلد ٠

(٤) ودعا لنين الى زيادة أسعار الغلال بمصاحبة مرسـوم التبادل الاجبارى ، ولكنه أضاف ان أسعار السلع المصنوعة يجب ان ترفع بنفس النسبة (أو اكثر حتى من نفس النسبة) » ـ « دراسات » XXX ص ٩٩١ ٠

الريف » ٠ ولا توزع هذه السلع الا بعد تسليم المنتجـات ٠ وكان هذا المرسوم يمثل تقدما على سابقه الذى صدر فى العام السابق من ناحيتين، فأولا يبدو أن عنصر النقود اختفى تماما : فحساب المعدلات يتم بواسطة قوميسيرية التموين على أساس كميات الغلال والمنتجات الأخرى المطلوبة وكميات السلع المصنوعة المتاحة ٠ وثانيا ، قرر صراحة مبدأ المسئولية الجماعية ، الذى كان قد ترك مفتوحا فى مرسوم أغسطس ١٩١٨ ؛ ففى حين ان كميات السلع المصنوعة التى توزع تتوقف على كميات المنتجات الزراعية المسلمة ، لم يسمح « للتعاونيات الاستهلاكية » التى أوكل اليها التوزيع بأن تفرق بين « العناصر البرولتارية وشبه البرولتـارية التى تعيش على الأجور أو المعـونة المقدمة من الدولة » ، بحيث أنه فى حدود ما يخص الفرد لا توجد علاقة ضرورية بين السـلع الموزعة والمنتجات المسلمة (١) ٠ وهكذا فان نظام المبادلة بين المدن والريف كما تطور فى المرحلة المتأخرة من شيوعية الحرب كان أقرب الى نظام الاستيلاء الاجبارى على المنتجات الزراعية مقابل توزيع السلع المصنوعة مجانا على أساس الأنصـبة التموينية منه الى التجارة أو المبادلة بأى معنى مألوف للكلمة ٠ فكان عنصر الحافز الفردى للانتاج لايزال مفقودا ، ولا يمكن اسـتعادته ما دامت محاولة تطبيق مبدأ « من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجاته» مستمرة ، مهما كانت غير كاملة ٠

وكان ما حصلت عليه الحكومة السوفيتية من نتائج لسياستها فى التوزيع ابان فترة شيوعية الحرب يرجع كل الفضل فيه الى نجاحها فى جعل الحركة التعاونية الأداة الرئيسية لهذه السياسة ٠ فقد كان من أثر الحرب الأهلية ان عجلت بعملية ربط التعاونيات بالجهاز الادارى السوفيتى واستخدامهـا فى سد الثغرات التى فى الجهـاز ٠ اذ أرغمت الحكومة السوفيتية على التدخل بصورة مباشرة أكثر بكثير وانشط بكثير من أى وقت مضى لتنشيط التجارة بين الريف والمدينة ؛ وتركزت هذه الوظيفة فى قوميسيرية التموين ، حيث تحدد اختصاص المجلس الأعلى للاقتصاد القومى نهائيا بمجال الانتاج الصناعى ٠ ومن الناحية الأخرى أدى طرد الثوريين الاجتماعيين اليساريين من السوفيتات الى حرمان التعاونيـات من التأييد السياسى ٠ ولم يعد أمامها الا أن تتفق مع البلاشفة ، الذين

---

(١) « Sobranie Uzakonenii 1919 » رقم ٤١ ـ المادة ٢٨٧ ٠

كانوا قد فقدوا أى دافع للتسامح أو الحلول الوسط . وهكذا فان ادماج التعاونيات الاستهلاكية فى الجهاز الادارى السوفيتى ، الذى كانت بدايته قد لاحت بمرسوم ١١ أبريل ١٩١٨ ، صار يمكن اتمامه بسرعة .

وكانت أول العلامات الصريحة فى هذه العملية مرسوم « المبادلة الاجبارية » الصادر فى ٦ أغسطس ١٩١٨ . وكان المرسوم الأصلى عن التبادل مع الفلاحين الذى صدر فى ٢ ابريل ١٩١٨ قد صدر قبل الاتفاق مع التعاونيات ولم يشر اليها ؛ ووضع المرسوم الجديد التعاونيات جنبا الى جنب مع الاجهزة السوفيتية الرسمية – بل جاءت مادة خصتها بوظيفة دون بقية الاجهزة – باعتبارها الادوات التى تنفذ عن طريقها المبادلة ، ووضع عقوبات لمن يخالف احكامه . فمجلس مديرى التعاونيـات التى تخالف يسلم أعضاؤه الى المحاكمة ، ويعين من يخلفهم أما بواسطة الحكومة السوفيتية أو بموافقتها ، وتوقع غرامة على التعاونيات نفسها(١) . واعترف مرسوم ٢١ نوفمبر ١٩١٨ ، بخصوص تأميم التجارة الداخلية ، للتعاونيات بمركز متميز ؛ فمخازنها تظل « تحت ادارتها الخاصة ولكن تحت سيطرة قوميسرية التموين ؛ واذا حدث أن أممت مثل هذه المخازن بسبب المغالاة فى الحماس من جانب الأجهزة السوفيتية المحلية ، فانها تعاد الى التعاونيات ثانيا » . ومقابل ذلك تقرر أن يكون لقوميسرية التموين الحق فى تعيين ممثل لها ذى سلطات كاملة فى الهيئة التعاونية المركزية وفى الأجهزة التعاونية المحلية (٢) . وكان ذلك يمثل تنازلا الى حد ما من جانب البلاشفة للتعاونيات يتفق مع غصن الزيتون الذى لوحوا به وقتهـا للمناشفة والثوريين الاجتمـاعيين اليسـاريين وعودتهم القصـيرة الأمد الى السوفيتات (٣) . وقد أثار هذا التنازل بعض التذمر فى دوائر الحزب(٤)، ودافع عنه لنين على أساس أن عناصر البورجوازية الصغيرة ، التى كان

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٥٨ – المادة ٦٣٨ .

(٢) نفس المرجع – رقم ٨٣ المادة ٨٧٩ .

(٣) أنظر المجلد الاول ص ١٧١ – ١٧٢ .

(٤) اثيرت شكاوى فى المؤتمر الثانى لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا من ان السلطات المحلية حلت التعاونيات أو اممتها ، وقد رد على هذه الشكاوى بان مديرى التعاونيات «هربوا الى أوفا مع التشيكيين والحرس الابيض» ، وان تسليم التوزيع للتعاونيات يعد بمثابة «تسليم كل شىء للعناصر التى تقاتلونها » « Trudy II Vseross. S'ezd Sov. Narod. Khoz. » ص ١١٠ – ١١٤) .

معروفا انها تسيطر على التعاونيات ، «تعرف كيف تنظم محال البيع» ومن ثم لابد من التساهل معها مثل منظمى الشركات الكبرى من الرأسماليين(١) . وكان التنازل ظاهريا أكثر منه حقيقيـا . ففى المدى الطويل كان اثر المرسوم ان تحولت التعاونيات ، تماما وبصراحة أكثر من قبل ، الى أجهزة معترف بها للسياسة السوفيتية . وجاء الاستيلاء على بنك التعاون فى موسكو بعد ذلك بأيام قليلة فقضى على مابقى لها من استقلال مالى (٢) .

وكان سجل السنتين التاليتين ، عندما بلغت شيوعية الحرب ذروتها، مجرد اتمام لما بدأته هذه الخطوات . وكان البلاشفة قد حاولوا فى مبدأ الأمر الاستيلاء على هذه المنظمة باحداث انقسام بين تعاونيات العمال والتعاونيات العامة أو « الخاصة بجميع المواطنين » . وعقد مؤتمر لتعاونيات العمال فى موسكو فى ديسمبر ١٩١٨ وأصدر قرارا بأغلبيـة ضئيلة يطالب بتغيير القانون الأساسى للهيئة المركزية التعاونية بطريقة تضمن أغلبية دائمة فى مجلسها الرئاسى لمندوبى التعاونيات العمالية (٣) . وفى المؤتمر الكامل للتعاونيات الذى عقد فى موسكو فى يناير ١٩١٩ ، حيث كان البلاشفة لا يزالون أقلية ، حاولت الأغلبية الوصول الى حل وسط بأن عرضت على التعاونيات العمالية خمسة أماكن من ثلاثة عشر فى مجلس ادارة الهيئة المركزية التعاونية . ولكن العرض رفض وغادر المندوبون البلاشفة المؤتمر(٤) . ولجأ البلاشفة الى أساليب مباشرة أكثر ؛ فقد أعلن برنامج الحزب الذى أقر فى المؤتمر الثامن للحزب فى مارس ١٩١٩ أن سياسة الحزب « الاستمرار فى ابدال التجارة بنظـام مخطط لتوزيع السلع على نطاق الدولة كلها » ؛ ولهـذا الغرض يجب تنظيم

(١) لنين « دراسات » XXIII ص ٣٢٨ .

(٢) انظر ص ١٤٨ من هذا المجلد ؛ وقد حول البنك التعاونى الى قطع تعاونى من البنك الاهلى . وقد قال توميـر الشعب للشئون المالية بعد ذلك بأشهر قليلة أنه لم يحدث أى تغيير فى الحقيقة وأن الموظفين الاصليين ظلوا فى مراكزهم حيث أن ذلك سهل عملية اجتذاب التعاونيات داخل نظام السيطرة السوفيتية . « Trudy Vseross. S'ezd Zavedushchikh Finot. » – (١٩١٩) ص ٧٧ .

(٣) قال كرستنسكى « Devyatyi S'ezd RKP (B) » (١٩٣٤ ، ص ٢٧٧) ان « حزبنا نجح في كسب اغلبية في الدوائر الفكرية الرائدة فى التعاونيات العمالية » . ويتهم ا . فوكنر ، « Die Russ. Genossenschaftsbewegung » (١٩٢٢) ص ١١٦ ، البلاشفة بأنهم زوروا أوراق اعتماد المندوبين للمؤتمر .

(٤) « Devyatyi S'ezd RKP (B) » (١٩٣٤ ص ٢٧٨) .

السكان كلهم «فى شبكة واحدة من **الكوميونات الاستهلاكية**» ، وان كان قد أضيف أن انشاء هذه الكوميونات يجب أن يتم على أساس « التعاونيات العامة والعمالية القائمة ، التى تعد أكبر المنظمات الاستهلاكية وأكمل جهاز للتوزيع الجماهيرى اكتمل استعداده فى تاريخ الرأسمالية » (١) • وتحولت سياسة الحزب على الفور الى عمل من جانب الدولة • فقد صدر قرار فى ١٦ مارس ١٩١٩ ، أثناء ان كان المؤتمر لايزال منعقدا ، يردد أصداء مطلب « جهاز توزيع واحد » • واعلن تحويل جميع التعاونيات الاستهلاكية العمالية والعامة وأجهزة الدولة المختصة بالتوزيع الى نموذج موحد « لكوميونات المستهلكين » ، تضم جميع السكان ، وزال أى فرق بين نوعى التعاونيات • وتقرر أن تنتخب كوميونات المستهلكين ممثلين « للاتحادات الاقليمية » وينتخب كل « اتحاد اقليمى » مندوبا فى الهيئة المركزية التعاونية (Tsentrosoyuz) ، التى ظلت الجهاز الموجه للنظام • وبذلك تم تطبيق نمط يحاكى التدرج الهرمى للسوفيتات مع تبسيط قليل • وتأكد الطابع الرسمى للنظام ببند يدمج وضع موظفى التعاونيات وعمالها فى هيئة مستخدمى أجهزة الدولة للتموين • وأخيرا أعطيت أجهزة التموين التابعة للسوفيتات المحلية حق التمثيل فى جميع التعاونيات المحلية و « لمجلس قوميسيرى الشعب أن يكمل عضوية ادارة الهيئة المركزية التعاونية بالعدد الضرورى من ممثليه » • وعهد بتنفيذ المرسوم باسم الحكومة السوفيتية الى قوميسيرية التموين ؛ وبذلك فقد المجلس الأعلى للاقتصاد القومى آخر وظائفه فى هذا الميدان بغلق القطاع التعاونى فيه • وكان لاستخدام تعبير « كوميونات المستهلكين » طوال المرسوم مغزى يوحى بالرغبة فى التخلص حتى من اسم التعاونيات (٢) •

وكان لهذا المرسوم آثار بعيدة المدى • فقد كانت ادارة الهيئة المركزية التعاونية تتألف من أربعة أعضاء من التعاونيات العمالية ، كانوا من البلاشفة أو العاطفين عليهم ، وثمانية أعضاء من التعاونيات العامة ، وكانوا من غير البلاشفة • وبواسطة حل وسط غريب استعمل مجلس

(١) « VKP (B) v Rezol. » (١٩٤١) I ص ٢٩٣

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1919 » رقم ١٧ ــ المادة ١٩١ • وبعد ثلاثة شهور صدر مرسوم آخر غير اسم « كوميونات المستهلكين » الى « التعاونيات الاستهلاكية » ثانية ــ مما يدل على صلابة التقليد التعاونى .

القوميسيرين الحق الذى منحه اياه المرسوم لتعيين ثلاثة ممثلين فى ادارة الهيئة المركزية التعاونية ، وبذلك ظل البلاشفة أقلية ، ولكن واحدا من الثلاثة ، هوفرمكين ، كان له حق الفيتو • وسرعان ما انهارت هذه الخطة التى تعطى البلاشفة سلطة ايقاف أى شئ ولكنها لا تعطيهم القدرة على المبادأة بشئ • وفى يولية ١٩١ عين مجلس القوميسيرين ثلاثة ممثلين آخرين (١) • ولابد أن ارغام التعاونيات ابان ذروة الحرب الأهلية كان أمرا دقيقا جدا ، وحتى مع الأغلبية المطلقة فى الهيئة المركزية التعاونية كانت عملية الادماج بطيئة تماما • ولكن فى نوفمبر ١٩١٩ لاحظ أحد الممثلين لقوميسيرية التموين أن « الفرق فى المبدأ بين أجهزة السوفيت والتعاونيات يزول شيئا فشيئا » ، بحيث يمكن اعتبار التعاونيات جزءا من « جهاز الدولة » (٢) • وفى يناير ١٩٢٠ ، ولم يكد يتم التغلب على أزمة الحرب الأهلية ، امتد الهجوم الى تعاونيات الائتمان والتعاونيات الانتاجية ، التى كانت أقل أهمية وقوة بكثير • وكانت التعاونيات الائتمانية ، مع توقف الايداع والاقراض تقريبا بسبب انهيار العملة ، قد فقدت معظم وظائفها الأصلية ، ويبدو أنها كانت تعمل فى بعض الحالا المعينة كوسيط لتمويل الصفقات التجارية ، أما التعاونيات الانتاجية فكانت لا تزال تقوم بوظيفة مفيدة فى تنظيم ناتج الأعمال الزراعية والأعمال اليدوية الريفية (٣) • ولكن صدر مرسوم فى يناير ١٩٢٠ يصفها بأنها « ينقصها مركز لعموم روسيا » وبأنها « كثيرا جدا ما تعكس فى تكوينها وبنائها مصالح الاعداء الطبقيين للكادحين ، لا مصالح الكادحين أنفسهم » ، وحولت أصولها الى التعاونيات الاستهلاكية ووضعت تحت سلطة الهيئة المركزية التعاونية تماما (٤) • وهكذا جمعت كل

(١) Devyatyi S'ezd RKP (١٩٣٤) ص ٢٨٠ ــ ٢٨١ •

(٢) « Vseross. Sov. Predstavitelei » (١٩٢٠) ص ٢٠

(٣) وافق المؤتمر الثانى للمجالس الاقتصادية لعموم روسيا فى ديسمبر ١٩١٨ بشئ من التحفظ على التعاونيات الزراعية على شرط أن « تدمج فى خطة عامة للاقتصاد القومى تضعها الدولة » ، كما جعل الهدف هو تطوير التعاون الزراعى نحو انشاء كوميونا للمنتجين Trudy II Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. ٣٩٥ ، كما أعلن برنامج الحزب الذى اقر في مارس ١٩١٩ « تأييد الدولة الكامل للتعاونيات الزراعية التى تعمل في زيادة الانتاج الزراعى » VKP (B) v Revol. » ١٩٤١ ص ٩٢ •

(٤) « Sobranie Uzakonenii 1920 » رقم ٦ ــ المادة ٣٧ •

صور التعاون تحت جهاز مركزى واحد كان قد ربط فعلا بالجهاز الادارى السوفيتى ٠

وبعد أن تحقق كل ذلك لابد أنه بدا أن الوقت قد حان لاتمام هذه الاجراءات الى نهايتها المنطقية وتحويل التعاونيات رسميا الى أجهزة للدولة ٠ وقد حظى هذا الاتجاه بتأييد على نطاق واسع فى المؤتمر التاسع للحزب فى مارس ١٩٢٠ ، وفى أحد قطاعات المؤتمر نوقش هذا الموضوع ؛ وكان ميليوتين الداعية الأول لما كان يسمى «دولنة» Statization التعاونيات ، وحصل على أغلبية لقرار يطالب بتحويلها الى « جهاز فنى لقوميسيرية التموين » ٠ ولكن ميليوتين كان يدين بجزء من نجاحه الى أن خصوم « الدولنة » لم يكونوا متفقين فيما بينهم وتقدموا بما لا يقل عن ثلاثة اقتراحات بديلة لوضع التعاونيات فى المستقبل ٠ وعندما أثير الموضوع فى جلسة عامة تكلم لنين بقوة ضد ميليوتين وحمل المجلس على اتخاذ قرار تقدم به كرستنسكى (١) ٠ وكانت حجته الرئيسية هى الحجة المألوفة التى تذهب الى ضرورة العمل على مسالمة الفلاحين الذين لم يكونوا مستعدين لمثل هذه الخطوة بعد قائلا : « اننا نتعامل مع طبقة ليست سهلة المنال بالنسبة لنا ولا تميل الى التأميم مطلقا » ٠ وأكد قرار كرستنسكى المرسومين الأساسيين اللذين صدرا فى ٢٠ مارس ١٩١٩ و ٢٧ يناير ١٩٢٠ ، وأشار بوضوح الى التعاونيات الاستهلاكية باعتبارها تحت ادارة قوميسيرية التموين ، وعن التعاونيات الانتاجية ، الصناعية والزراعية ، باعتبارها تحت ادارة قوميسيرية الزراعة والمجلس الأعلى للاقتصاد القومى على التوالى ، أما اخضاع التعاونيات الانتاجية للهيئة المركزية التعاونية فليس له «سوى طابع ادارى ـ سياسى فقط» ٠ وبذلك نفذت « دولنة » التعاونيات عمليا وان لم تنفذ اسميا ، ولم يكن غير ذلك ممكنا فى شيوعية الحرب ٠ ولكن حقيقة أن التعاونيات استطاعت

---

(١) من العدل ان نفترض، أن لنين كان متأثرا فى موقفه أساسا باعتبارات السياسة الخارجية . اذ كان الحصار قد رفع رسميا فى يناير ١٩٢٠ ، وفي نهاية مارس أشارت الحكومة البريطانية الى استعدادها لاستقبال وفد من الهيئة المركزية التعاونية لمناقشة استئناف التجارة ، ووضعت حدا فاصلا بوضوح بين التفاوض مع التعاونيات والتفاوض مع الحكومة السوفيتيه ، و من ثم فان المحافظة على الانفصال بينهما كان في هذه اللحظة من مصلحة السوفيت .

المحافظة على اسمها كان لها بعض الأهمية فى الفترة التالية (١) ٠ وفى المؤتمر التاسع للحزب قبل منشوك ، رئيس الهيئة المركزية التعاونية ومنشفى سابق ، فى الحزب ، كما ألقى القبض على عدد من الزعماء التعاونيين الذين قاوموا التنظيم الجديد فى الشهر التالى وصدرت عليهم أحكام بالسجن مددا مختلفة (٢) ٠

بيد أن أهم جزء من تاريخ التجارة الداخلية فى فترة شيوعية الحرب لا يمكن كتابته على أساس المراسيم والسياسات الرسمية ٠ فتاريخ هذه الفترة يصور الى حد كبير قدرة البشر وقوة ابتكارهم للأساليب والوسائل التى يتبادلون بها السلع عندما يصير ذلك ضروريا لبقائهم ٠ وكان أول هذه الصور غير المشروعة وأبسطها هو « تهريب السلع فى الحقائب » ، الذى كثر الحديث عنه وكان شوكة فى جنب العهد القائم منذ الأيام الأولى للثورة (٣) ٠ اذ أن النقل غير المشروع للمواد الغذائية الى المدن ظل باقيا برغم كل تقييد ، بما فى ذلك المرسوم الصادر بأوامر الى فرق الاستيلاء التى تعمل فى السكك الحديدية والطرق المائية بمصادرة كل المواد الغذائية التى يحملها المسافرون فيما يزيد على كميات تافهة (٤)٠ وفى سبتمبر ١٩١٨ اعترف « بالتهريب فى الحقائب » ضمنا فى قرارات صدرت بالسماح لعمال موسكو وبتروجراد بأن يحملوا الى المدن كميات لا تزيد عن وزن معين ٠ وسرعان ما تغير اسم مهربى الحقائب الى « حاملى الكميات المسموح بها » ، برغم أن الرخصة كانت تنتهى اسميا فى أول أكتوبر (٥) ، أو تبعا لتعديل تال فى ١٠ أكتوبر ٠ ومن ثم فان الترخيص بنقل هذه الكميات بدا أمرا مسلما به ٠ وفى يناير ١٩١٩ أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية أمرا بتأنيب فرق الاستيلاء التى تعمل فى السكك

---

(١) توجد المناقشة التى دارت فى المؤتمر التاسع للحزب ، بما فيها نص عدة مشروعات متنافسة ، في Devyatyi S'ezd RKP ١٩٣٤ ص ٢٧٧ ـ ٣١٩ ، ٣٨١ ـ ٤٠٠ ، كما يوجد خطاب لنين فى المؤتمر فى « دراسات » XXV ص ١٢٢ ـ ١٢٥ ، وقرار المؤتمر فى « VKP (B) v Rezol. » ١٩٤١ ، I ص ٣٤٠ ـ ٣٤٢ ٠

(٢) « Soveremennye Zapiski » (باريس) رقم ١ (١٩٢٠) ص ١٥٥ ٠

(٣) انظر ص ١١٧ ـ ١١٩ من هذا المجلد ٠

(٤) « Sobranie Uzakonenii, 1917-1918 » رقم ٥٧ ، المادة ٣٦٤ ٠ ويتحدث ماخنو فى مذكراته عن «حشود آلاف حملة الحقائب» يعبرون الحدود الاكرانية الروسية فى صيف ١٩١٨ ٠

(٥) لنين « دراسات » XXIII ص ٥٩٠ ٠

الحديدية لمعاملتهم المسافرين بخشونة وأخذ أغذية معدة لاستعمالهم الشخصى بدون وجه حق (١) . وابتداء من شتاء ١٩١٨ – ١٩١٩ خف الضغط الى حد ما باجازة أساليب « مساعدات الذات » Self help الجماعية للمصانع والنقابات والمنظمات الأخرى (٢) . ولكن عملية « التهريب فى الحقائب » لم تختف ، بل صارت ظاهرة مألوفة وتحظى بالتسامح الصريح الى حد يزيد أو ينقص من جانب السلطات . وقد حاول الاحصائيون فى هذه الفترة تقدير كمية المواد الغذائية التى استهلكها سكان المدن فى ١٩١٩ – ١٩٢٠ ونسبة الأنصبة التموينية بالأسعار المحددة وما يتم الحصول عليه بطرق غير قانونية فيها . وتبعا لتقدير أحدهم كانت نسبة الأنصبة التموينية لا تزيد عن ٢٠ الى ٢٥ فى المائة (٣) ؛ ويذهب آخر ، وهو يفرق بين المدن التى فى المناطق « المستهلكة » والمدن التى فى المناطق « المنتجة » ، الى ان نسبة أنصبة التموين فى الأولى من ٢٥ الى ٤٠ فى المائة من الاستهلاك الكلى وفى الثانية من ٣٥ الى ٥٥ فى المائة (٤) . وفى المؤتمر الرابع للنقابات فى ابريل ١٩٢٠ قيل ان النفقات الضرورية للعامل تقدر بمرتين ونصف الى ثلاث مرات ما يتلقاه من أجر سواء نقدا أو عينا . ويبدو بوضوح أن سكان المدن فى فترة شيوعية الحرب كلها اما كانوا يبيتون جوعى أو يحصلون على أكثر من نصف حاجاتهم الأساسية من الطعام بطرق غير مشروعة اسما . وفى وقت تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة ذكر أن العمال الذين يتلقون أعلى فئة من الحصص التموينية لا يحصلون الا على ١٢٠٠ الى ١٩٠٠ كالورى فى حين أن الحد الأدنى المعترف به للعامل اليدوى هو ، ٣٠٠٠ كالورى(٥) . وبعد ذلك بأسابيع قليلة أكد بياتاكوف أن « المعدنين فى حوض الدون .. لا يستهلكون الا ٥٠ فى المائة من عدد الكالورى التى يحتاجها المعدن لاستعادة قوته كاملة » . واعترف ريكوف

(١) « ازفستيا » ٣ يناير ١٩١٩ .

(٢) انظر ص ١٥٥ – ١٥٦ من هذا المجلد .

(٣) ج . ى . سوكولينكوف « السياسة السوفيتية فى المالية العامة » (١٩٣١) ص ٨٢ . وكان هذا التقدير لخريف ١٩١٩ ، ويقول المؤلف ان هذه النسبة زادت فى ١٩٢٠ .

(٤) « Narodnoe Khoz. » رقم ٩ – ١٠ (١٩٢٠) ص ٤٣ – ٤٥ ، وبالمعنى السائد فى ذلك الوقت كانت المناطق « المستهلكة » هى التى تستهلك طعاما اكثر مما تنتج ، « والمنتجة » هى التى تنتج اكبر مما تستهلك ..

(٥) « Desyatyi S'ezd Ross. Komm. Partii » (١٩٢١) ص ٢٣٧ .

بأن « عمالا قليلين جدا لا يشترون السلع من السوق الحرة » . وأنه «بهذه الصورة ظلت البورجوازية عندنا تنمو منذ عدة سنوات» (١) .

فما هى صورة التى كان ثمن هذه المؤن يدفع بها ؟ فى مبدأ الأمر كان مهربو الحقائب يقبلون النقود ، وان كان ذلك بأسعار فادحة ، ولكن قيمة العملة هبطت بعد ذلك وكان لا بد أن يتم جزء كبير من التجارة بالمقايضة . وكان الأثرياء وحدهم هم من يملكون ما يبيعونه ، ولكن ما يملكونه سرعان ما نفذ . وهكذا أدت التجارة غير المشروعة فى المواد الغذائية الى تجارة غير مشروعة فى بضائع أخرى . فبعد الثورة سرعان ما بدأت المصانع تدفع جزءا من الأجور عينا – فى صورة نصيب مما تنتجه – ولا شك فى أنه كان المراد بما يأخذه العمال أن يكون لاستعمالهم الخاص ، ولكنه سرعان ما تحول الى بضائع للمقايضة أو بيع بأسعار السوق الحرة الباهظة . وقد استلفت متحدث فى المؤتمر الأول لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا فى مايو ١٩١٨ الأنظار الى هذا الأسلوب، الذى كان قد صار يسمى فعلا باسم « البيع بالقطعة » :

« ان الاستجداء شر فظيع ، والبيع بالقطعة شر فظيع ، ولكن الشر الأفظع أن نبدأ فى دفع أجور العمال عينا ، من نفس منتجاتهم .. وان يتحولوا هم أنفسهم الى بائعين بالقطعة » (٢) .

ولكن هذا الاسلوب استمر . بل أن المؤتمر الثانى لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا فى ١٩١٨ أصدر قرارا يحبذ دفع الأجور لعمال المصانع عينا (٣) . وبعد ذلك بعامين كانت الفضيحة قد صارت أسوأ بكثير ، وأصدر المؤتمر الرابع للنقابات قرارا يندد بالعمال الذين يبيعون الأحزمة والأدوات وأجهزة المصانع التى يعملون فيها . وكانت المؤسسات العامة والصناعات المؤممة كثيرا ما تلجأ فى سد احتياجاتها الى السوق الحرة برغم أن ذلك ممنوع رسميا (٤) .

وهكذا كان يوجد فى روسيا السوفيتية نظامان مختلفان للتوزيع جنبا الى جنب فى فترة شيوعية الحرب – التوزيع بواسطة أجهزة الدولة

(١) «Trudy II Vsercss. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz.» (١٩١٨) ص ٤٣٤ .

(٢) المرجع السابق I (١٩١٨) ص ٤٢٣ .

(٣) المرجع السابق II ص ٣٩٣ .

(٤) «Chetvertyi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov» I (١٩٢١) ص ٦٦ ، ١١٩

بأسعار ثابتة (أو بلا مقابل فيما بعد) والتوزيع عن طريق التجـــارة الخاصة . وبمقتضى مرسومى ٢ ابريل و ٢١ نوفمبر ١٩١٨ (١) صارت تجارة المواد الغذائية وكل السلع الأخرى المستعملة عادة تقريبا احتكارا للدولة . وكانت الكميات الموجودة من هـــذه السلع توزع فى مبدأ الأمر بواسطة أجهزة الدولة (بما فيها التعاونيات) بأسعار محددة على أساس مبدأ تموينى مفروض ، وأن كانت الانصبة النظامية المحددة لم تقرر قط الا فيما يتصل بالخبز وبعض المواد الغذائيـــة الأخرى . وكانت صـــور التوزيع هذه هى وحدها المعترف بها قانونا (٢) . وقد أعلن فى بيـــان صادر من جهة رسمية فى ابريل ١٩٢٠ أن « التجارة الداخلية المشروعة لا يكاد يكون لها وجود وحلت محلها أجهزة الدولة للتوزيع » (٣) . ولكن جنبا الى جنب مع هذا النظام الرسمى فى التوزيع كانت التجارة الخاصة، برغم تحريمها قانونا ، مستمرة بنشاط فى جميع السلع الاســـتهلاكية بأسعار تزيد ٤٠ أو ٥٠ مرة على الأسعار التى حددتها الحكومة . وفى موسكو كان مركز هذه الحركة هى سوق ميدان سوخارفسكى ، المزدحم باستمرار بهؤلاء التجار غير القانونيين وعملائهم . وكانت الشرطة تقـــوم بحملات من وقت لآخر ، ولكن يبدو أنها بصفة عامة كانت تتغاضى عن هذه « السوق السوداء » الشاسعة ، وصار اسم « سوخارفسكا » يطلق على هذا القطاع « الحر » من الاقتصاد السوفيتى . ولم ينقطع لنين عن التنديد به ، ذاهبا الى أن « الرأسماليين ما زالوا يعملون على تدمير أسس السلطه السوفيتية عن طريق التهريب فى الحقـــائب والســـــــوخارفسكا وما الى ذلك » (٤) . ولكن ليس هناك ريب فيمن سيتحقق له النصر . فمنـــذ ١٩٢٠ أشارت صحيفة رسمية الى الفرق بين « الفراغ المتثائب فى محلات البيع السوفيتية » ، ونشاط السوخارفسكا وسوق سمولنسك ومراكز التجارة الخاصة الأخرى » (٥) . وطول هذه المدة كانت نسبة متزايدة من

(١) أنظر ص ١١٩ و ٢٢٩ – ٢٣٠ من هذا المجلد .

(٢) فى شتاء ١٩٢٠ قيل ان ٣٤٠٠٠٠٠ شخصا فى المجموع ، وهم تقريبـــا كل سان المدن ، + ٢٠٠٠٠٠ من عمال الصناعات البدوية في الريف ، لديهم بطاقات تموينيه « Chetyre Goda Prodovol'stevennoi Politik » ١٩٢٢ ص ٦١ – ٦٢ ولكن يغلب ان هذا الرقم يمثل املا اكثر منه واقعا .

(٣) لارين ول ١٠ كريتسمان « Ocherk Khoz. Zhizni » ١٩٢٠ ص ١٣٣ ، وقد كتبت هذه النشرة اصلا لوفد العمال البريطانى الزائر .

(٤) لنين « دراسات » XXV ص ١٥٥ .

(٥) « Ekonomichekaya Zhizn » ١٨ فبراير ١٩٢٠ .

التوزيع الداخلى للبضائع فى روسيا السوفيتية يتم عن طريق اساليب غير معترف بها وتعد غير مشروعة عادة ، وبعد أن جاهدت السلطات طويلا فى الحد من هذه الأساليب انتهت عملا الى قبولها ، فى مبدأ الأمر باعتبارها شرا لا بد منه ، ثم باعتبارها اسهاما ايجابيا فى الاقتصاد القومى . ومن بعض النواحى المعينة لم تفعل السياسة الاقتصادية الجديدة أكثر من اضفاء المشروعية على أساليب التجارة التى انبثقت تلقائيا وفى تحد للمراسيم الحكومية وفى مواجهة اضطهاد الحكومة تحت شيوعية الحرب .

ولم يكن للتجارة الخارجية دور تقريبا فى الاقتصاد السوفيتى فى فترة شيوعية الحرب . فقد اكتملت حلقة الحصار التى فرضها الحلفاء منذ أوائل ١٩١٨ عندما انهارت المانيا فى نوفمبر من نفس العام وانقطعت بذلك العلاقات مع وسط أوروبا وقطعت الحرب الأهلية آخر حلقة اتصال بالأسواق الآسيوية ومواردها . وانكمشت الواردات والصادرات الى أبعاد ضئيلة فى ١٩١٨ ووصلت الى نقطة الاختفـــاء فى ١٩١٩ ؛ وكانت العزلة الاقتصادية الكاملة لروسيا السوفيتية فى ذلك الوقت عاملا قويا يدفع الى التجارب الاقتصادية التى ما كان يمكن محاولة القيام بها أو الاستمرار فيها فى نظام مفتوح . وجاء انتهاء الحصار فى يناير ١٩٢٠ وعقد صلح مع استونيا بعد ذلك بأسبوعين ففتح امكانية التجارة العالمية . ولكن رفض بلاد الحلفاء قبول الذهب الروسى – الذى أطلق عليه « حصار الذهب » غير الرسمى – حرم السلطات السوفيتية من وسيلة الدفع الوحيـــدة التى كانت ربما اتاحت الحصول على واردات تشتد الحاجة اليها . وغادر أول وفد تجارى سوفيتى الى الخارج فى مارس ١٩٢٠ الى كوبنهاجن تحت رياســة كرازين . وعقد اتفاق مع مجموعة من البيوت السويدية فى مايو ١٩٢٠ حصلت بمقتضاه روسيا السوفيتية على كميات محدودة ولكنها ثمينة من مهمات السكك الحديدية والآلات الزراعية . ولكن ، برغم أن كرازين سافر الى لندن ، قضت الحرب البولندية مرة أخرى على الأمل فى مفاوضات أبعـــد مدى ؛ ولم يتحقق شىء له أهمية فى ١٩٢٠ (١) . وجاء مرسوم ١١ يولية ١٩٢٠ ، الذى حولت بمقتضا قوميسيرية الشعب للتجارة والصناعة التى كانت قد ماتت تماما الى قوميسيرية الشعب للتجارة الخارجية وعلى راسها

(١) سنتناول المراحل التى اعيدت بها العلاقات التجارية بين روسيا السوفيتيه واوروبا الغربية في القســم V

كرازين(١)، اعلانا لسياسة جديدة واستعدادا للمستقبل أكثر منه استجابة لاية حاجة قائمة • لقد أظهرت الاحصاءات الخاصة بالتجارة عام ١٩٢٠ ارتفاعا فوق نقطة الصفر التى وقفت عندها التجارة فى ١٩١٩ ، ولكنها لم تسجل حتى الأرقام الضئيلة التى سجلتها فى ١٩١٨ • ولم تتحقق التقديرات المتفائلة فى فائض الأخشاب والتيل والغلال للتصدير • وقد أظهرت صحيفة رسمية واقعية أكثر فى مقالة فى سبتمبر ١٩٢٠ بعنوان « تجارتنا الخارجية » •

« انه سيكون من الضرورى أن نصدر ما نحتاجه لأنفسنا لمجرد شراء ما نحتاجه أكثر مقابله • مقابل كل قاطرة وكل محرات سنكون مرغمين على استخدام قطعة منزوعة نزعا من جسد اقتصادنا القومى » (٢) •

وكان ادراك هذه الحقيقة الصارخة هو الذى دفع مجلس القوميسيريين فى خريف ١٩٢٠ الى العودة الى مشروع كان قد هجر فى ربيع ١٩١٨ — خطة اجتذاب رأس المال الأجنبى بواسطة عرض امتيازات (٣) • ولكن هذا الاتجاه ، الذى لم يحقق نتيجة سريعة أو مباشرة ، لا يمت الى مفهوم شيوعية الحرب الذى كان قد فات تقريبا ، بل الى فترة السياسة الاقتصادية الجديدة التالية •

(هـ) المالية :

كانت الدفعة الأصلية للبرنامج البلشفى المالى قد استنفذت عندما بدأ نظام شيوعية الحرب • فالبند الأكبر فيه ، وهو تأميم البنوك ، كان قد تم قانونيا وتم تطبيقه الى حد كبير ، كما نفذت أيضا النقطة الثانية فيه ، وهى نبذ ديون الحكومات الروسية السابقة • ولم يحقق تأميم البنوك فى الواقع تلك الآمال الغامضة للنظرية الاشتراكية فى تحولها أوتوماتيكيا الى أداة للسيطرة وتمويل الصناعة • كما أن نبذ الديون لم يحل مشكلة تمويل الانفاق العام ، بل على العكس سدت الطريق تماما على أسلوب

---

(١) « Sobranie Uzakonenii 1920 » رقم ٤٣ ، المادة ٢٣٥ •

(٢) « Ekonomicheskaya Zhizn » ٣ سبتمبر ١٩٢٠ •

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1920 » رقم ٩١ — المادة ٤٨١ ، وسنصف الظروف التى عاد فيها مشروع الامتيازات في القسم الخامس •

من أساليب الحصول على دخل — طرح القروض • وبقى طبع العملة الورقية هو المورد الوحيد الكبير للحصول على أرصدة لمواجهة النفقات العامة الجارية ولتمويل الصناعة • وعجل الالتجاء المستمر الى هذا الأسلوب بالانخفاض الانهيارى لقيمة العملة ، وقضى فى النهاية على استعداد البائعين لقبول العملة الورقية التى صارت بلا قيمة تقريبا ثمنا لمنتجاتهم ، بحيث فقدت النقود وظيفتها فى تسهيل عمليات التجارة والتبادل العادية • ان السمة المالية المميزة لشيوعية الحرب هى اختفاء النقود تقريبا من الاقتصاد؛ بيد أن ذلك لم يكن نتيجة مذهب أو عمل مقصود بأى حال من الأحوال •

وفى أغسطس ١٩١٨ استبدل جيكوفسكى ، الذى وضعته صلابته وتمسكه بالقواعد المالية فى صف أقصى اليمين فى الحزب ، بكرستنسكى، وهو أذكى وأكثر مرونة ، كقوميسير للشعب للشئون المالية ، وكان قبل ذلك قوميسيرا للبنك الأهلى منذ يناير ١٩١٨ ، كما كان من « المعارضة اليسارية » فى قضية برست ليتوفسك ، وان لم يستمر مع هذه المعارضة فى الجدالات الاقتصادية التالية ؛ ولكن من المشكوك فيه اذا كان حتى هذا التغيير بشيرا بسياسة مالية جديدة • ان ضغط الحرب الأهلية هو الذى أرغم قوميسيرية الشعب للشئون المالية على ولوج مسالك جديدة وغير متوقعة •

وفى خريف ١٩١٨ كانت الأساليب المألوفة فى الحصول على دخل قد استنفذت • وفى ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية مرسومين لا يمثلان حلا وسطا بين مفهومين مختلفين فى السياسة المالية بقدر ما يمثلان سياسة مرتبكة ارتجالية لمحاولة كل وسيلة متصورة يمكن أن تساعد فى مواجهة موقف يائس • فقد قرر المرسوم الأول « ضريبة ثورية غير عادية » فى صورة ضريبة مباشرة للحصول على مبلغ مجموعه عشر مليارات روبل ؛ وقرر الثانى « ضريبة عينية » ، كانت أساسا ضريبة فرضت على جميع من يزرعون الأرض تستغرق فائض انتاجهم بعد ما تحتاجه بيوتهم(١) • وكان المرسوم الأول آخر محاولة جدية فى الفترة

---

(١) « Sobranie Uzakonenii, 1917-1918 » رقم ٨٢ ، المادة ٨٦٤ • وكان لنين قد اقترح فعلا ضريبة نوعية قبل ذلك بثلاثة شهور « دراسات » XXX ص ٣٦٢ ، وتبعا للارين ، الذى يقول انه كان واضع الاقتراح ، ان مجلس القوميسير وافق عليه ولكن اللجنة التنفيذية المركزية رفضته • « Narodnoe Khoz. No. 11, 1918 »

الأولى من النظام السوفيتي لمواجهة الانفاق العام بواسطة فرض ضريبة نقدية مباشرة ، والثاني أول تجربة في الضرائب العينية صاحبت الهروب السريع من النقود في ظل شيوعية الحرب . وقد وصفهما كرستنسكي بأن : « الضريبة غير العادية هي الحلقة التي تربطنا بالماضي ، والضريبة العينية هي الحلقة التي تربطنا بالمستقبل » (١) .

ويقع عبء الضريبة الثورية غير العادية على جميع الاقاليم الباقية في يد السوفيت ، على أساس نسب حددت في المرسوم نفسه : وكان ذلك يعني استبعاد اكرانيا وجنوب شرق روسيا والأقاليم الآسيوية ومناطق اركانجل في الشمال، وكلها كانت تحت الاحتلال الأجنبي أو «الأبيض» . وكانت حصة موسكو وبتروجراد باقليميهما نصف المجموع المقدر بعشرة مليارات روبل ، وحددت حصص الاقاليم الاخرى تبعا لسكانها وثروتها فكانت حصة اولونت ، وهي أفقرها ،ما لا يزيد على ١٥ مليون روبل . وفي حدود هذه التقديرات الشاملة ترك للجان التنفيذية الاقليمية تحديد ما يخص المراكز ، وهكذا حتى يتحدد في النهاية الافراد دافعي هذه الضريبة . وأعفى منها الاشخاص الذين ليست لديهم ممتلكات ولا يكسبون أكثر من ١٥٠٠ روبل في الشهر ، وكذلك المشروعات المؤممة . وأعلنت مادة منفصلة أن الفقراء من سكان المدن وفقراء الفلاحين معفون ، وان « الراقات المتوسطة » لاتتحمل الا«مساهمات صغيرة » ، وان الضريبة يجب أن « يقع عبؤها الكامل على القسم الغني من سكان المدن والفلاحين الاثرياء » .

وكان التاريخ المحدد أصلا لدفع الضريبة غير العادية هو ١٥ ديسمبر ١٩١٨ . ولكن طوال الشتاء تدفقت الاستفهامات والشكاوى على قوميسيرية المالية وأجيب عليها بمنشورات دورية للسلطات الاقليمية. وكان لابد أن تحدث اختلافات في التفسير عندما يترك هذا المجال الكبير لتقدير السلطات المحلية ، وكانت معظم الشكاوى من أن السلطات لم تراع الاعفاءات التي نص عليها المرسوم . وقد خصص المنشور الدوري الطويل الذي صدر في ١٥ يناير ١٩١٩ لفكرة أن للضريبة غرض طبقي بجانب الغرض المالي :

« اذا كانت الضريبة قد أحرزت نجاحا باهرا من وجهة النظر المالية ، ولكنها كنتيجة للتطبيق غير السليم أدت الى تقارب بين الفقراء

(١) « Trudy Vseross. S'ezd Zavedushchikh Finot. » ١٩١٩ ص ٢٠ .

وعناصر الكولاك في الريف وسكان المدن على اساس التذمر المشترك من الضريبة ، فعندئذ علينا أن نسجل انها فشلت . » (١)

وثبت أن الجمع بين الغرضين ، أو حتى تحصيل الضريبة أصلا ، صعب للغاية . وفي ابريل ١٩١٦ صدر مرسوم بدأ بالتعبير عن الاهتمام الخاص بالفلاحين المتوسطين (وكانت هذه هي اللحظة التي اتجهت فيها السياسة في صالحهم بقوة) (٢) وأجل كل المبالغ التي لم تدفع من الحصص الصغيرة وخفض الحصص المتوسطة ، ولكنه ظل مشترطا أن « أعلى الحصص لا تخضع للتخفيض العام » (٣) . واختلفت أساليب التحصيل ونتائجه اختلافا كبيرا من اقليم الى اقليم .ففي اقليمي ومدينتي بتروجراد وموسكو ، اللتين كان نصيبهما نصف المجموع ، كانت الحصيلة ضئيلة جدا . وبعض الاقاليم القليلة قدمت ٥٠ في المائة او ٢٥ في المائة من المبالغ المقدرة لها . ولكن مجموع الحصيلة في مايو ١٩١٩ كان أقل من ١٠ في المائة المطلوب ، اذ لم يصل مليار روبل (٤) . ويبدو أنه لم يجمع شيء يستحق الذكر بعد ذلك التاريخ . ولعل الحصيلة لم تكن أسوأ من حصيلة الضرائب المباشرة الاخرى في ذلك الوقت . ولكن الخلاصة التي سجلها ميليوتين بدت شيئا لا مهرب منه :

« اني شخصيا لا أمل عندي في الضرائب المباشرة . فالتجارب التي قمنا بها أدت الى نتائج ضئيلة . ولا ريب في ان هذه الضرائب ستستمر في المستقبل ، ولكن يجب ألا تعقد عليها الآمال . وفضلا عن نتائجها الضئيلة تثير قدرا كبيرا من التذمر وتتطلب جهازا معقدا لفرضها » (٥) .

وكان هذا الفشل الواضح للضرائب المباشرة ، أكثر من اى التزام بالنظرية ، هو الذي دفع الحكومة السوفيتية الى الاعتماد على أساليب بديلة .

(١) توجد هذه الدوريات في « Sbornik Dekretov i Ras. po Finansam ١٩١٦ – ١٩١٩ » ١٩١٩ ص ١٥١ – ٦٢ .

(٢) انظر ص ١٥٩ – ١٦١ من هذا المجلد .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1919 » رقم ١٢ ، المادة ١٢١ .

(٤) « Trudy Vseross. S'ezda Zaved. Finot » ١٩١٩ ص ٢١ – ٢٣ ، ٣٣ – ٣٥ وطبقا لتقدير آخر ، يغلب انه مغالى ، كان مجموع ما حصل هو مليار ونصف في منتصف ١٩١٩ عندما عدل عن مواصلة التحصيل (و . ى سوكو لينكوف) .

(٥) « Trudy Vseross. S'ezda Zaved. Finot » ١٩١٩ ص ٥٠ .

ومن الناحية الاخرى ثبت ان التجربة الاولى فى الضريبة العينية اقل حصيلة حتى من آخر محاولة كبيرة فى الضريبة النقدية المباشرة . ونص المرسوم الصادر فى اكتوبر ١٩١٨ بتقرير الضريبة العينية ، كما نص المرسوم المقابل الخاص بالضريبة غير العادية ، على الجانب الطبقى وعلى الجانب المالى للاجراء . وبررت الضريبة « بالحاجة القصوى الى المنتجات الزراعية » التى تعانيها دولة فى حرب واقتصادها بلا نظام . ولكن الغرض الجانبى كان « تخليص الفقراء من أعباء الضريبة كلية بنقل عبء الضرائب كلها الى الطبقات المستريحة والتى تملك بطريقة لا يتحمل معها الفلاحون المتوسطون فى الريف سوى ضريبة معتدلة فى حين يقع القسم الأكبر من ضرائب الدولة على الكولاك والأغنياء . » (١) . وفى حين كانت الادارة المركزية للضرائب فى يد قوميسيرية المالية (وكان ذلك العلامة الواضحة الوحيدة لطابعها المالى) ، عهد بالتحصيل الى اللجان التنفيذية المحلية ، وفى المراكز الريفية والقرى الى لجان الفت خصيصا يغلب فيها فقراء الفلاحين (٢) . ولكن برغم هذه الاجراءات والقوائم المحكمة التى تحدد الأنصبة بما يتفق مع كمية الأرض المملوكة والاقليم الذى توجد فيه هذه الارض وعدد اعضاء أسرة حائز الارض ، كانت الضريبة فاشلة تماما ؛ ويذكر لنين فيما بعد ان هذا المرسوم كان من المراسيم التى « لم توضع قط موضع التنفيذ » (٣) فى تلك الفترة . وجوهر الضريبة العينية كما تصورت فى ذلك الوقت هو أنها لم تفرض على أساس الانتاج ولكن على أساسه الحاجة المفترضة . فالحساب الوحيد الذى عمل كان لحاجات « دافع الضرائب » وعائلته ، وكل ما زاد عن ذلك أخذ منه . وبذلك صارت لا تختلف عن الاستيلاء . وكان هذا الاجراء اليائس هو الوسيلة الرئيسية ، ان لم تكن الوحيدة ، التى حصلت بها الحكومة السوفيتية طوال سنتى ١٩١٩ و ١٩٢٠ على حاجاتها الاساسية للجيش الاحمر ولسكان المدن فى الجمهورية السوفيتية . وفى هذه الظروف كانت ميزانيات الدولة فى فترة شيوعية الحرب مجرد اجراء رسمى بلا مضمون . وقد وضعت ميزانية للنصف الثانى من ١٩١٨ ، كما حدث للنصف الاول(٤) ، واقرت رسميا فى نهاية

(١) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ٨٢ ، المادة ٨٦٤ .

(٢) «Sbornik Dekretov i Ras. po Finansam 1917-1919» ص ١٦٩.

(٣) لنين « دراسات » XXVI ص ٢١٧ .

(٤) انظر ص ٥٤١ من هذا المجلد .

الفترة (١) . ووافق مجلس القوميسيرين فى ٣٠ ابريل ١٩١٩ (٢) على ميزانية للنصف الاول من ١٩١٩ . وبعد ذلك لم تعد هناك تقديرات للميزانية من جانب قوميسيرية المالية حتى تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة فى ١٩٢١ ، عندما ووفق رسميا على ميزانيات للسنوات السابقة . فطوال ١٩١٩ و ١٩٢٠ كان الهبوط المستمر فى قيمة العملة والهرب من النقود يجعلان أى نوع من الميزانيات شيئا لا معنى له (٣) .

وكانت الحرب الاهلية قد بدأت فى وقت لم ينته فيه الصراع بين قوميسيرية المالية والسوفيتات المحلية حول الحقوق المالية للسوفيتات . فالدستور يعترف بالسيطرة المالية النهائية من المركز ، ولكنه ترك سلطات ضرائبية فى يد السوفيتات المحلية التى عملت بإصرار على الاحتفاظ بصلاحياتها . وكانت الضرائب المحلية ابان ١٩١٨ كلها أشد وطأة وفعالية – فى صورة ضرائب خاصة ومساهمات اجبارية أساسا – فى معظم أنحاء البلاد من الضرائب التى تحصلها الحكومة المركزية . وعندما تقررت الضريبة الثورية غير العادية فى أكتوبر ١٩١٨ أصدر مجلس القوميسيرين مرسوما آخرا يرخص للسوفيتات المحلية فى المراكز والمدن والأقاليم بفرض جبايات مماثلة لحسابها الخاص ، وفى ٣ ديسمبر ١٩١٨ صدر مرسوم عام ومفصل ينظم السلطات المالية للسوفيتات على درجات مختلفة (٤) . ولكن ابان ١٩١٩ تغير الاتجاه بصورة حاسمة ضد المبادرة المحلية . فمرسوم ديسمبر ١٩١٩ اذ حدد موارد السوفيتات المحلية قيدها فى الواقع ، كما أنه قرر مبدأ أن الاحتياجات المحلية يسد جزءا منها بالضرائب المحلية والجزء الآخر

(١) «Sbornik Dekretov i Ras. po Finansam 1917-1919» ص ٢٩١ ، ١٠١٩ كانت الارقام المسجلة ٢٩ مليارا من الروبلات نفقات و ١٢,٧ مليارا ايرادات . (ج . سوكولنيكوف « السياسة السوفيتية فى المالية العامة » ١٩٣١ ص ١٢٦) .

(٢) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم ٢٣ – المادة ٢٧٢ .

(٣) هناك مقالة كتبها أحد موظفى قوميسيرية المالية عن ميزانية هذه السنوات وتتضمن الارقام المعترف بها في «Na Novykh Putyakh» ١٩٢٣ ص ١ – ٤٩ . ويبدو أنه لم يستخرج نتائج قيمية .

(٤) «Sobranie Uzakonenii 1917-1918» رقم – المادة ٨٤٦ ، رقم ٩٣ – المادة ٩٣١ . وقد لقى كلا من هذين المرسومين معارضة من جانب قوميسيرية المالية ، وقد وصفهما كرستنسكى فيما بعد بأنهما « من بقايا الماضى ، ونتيجة للجدالات العنيفة التى سبقت وصولنا الى قوميسيرية المالية » ١٩١٩ ص ١٨) .

بمعونات من الدولة . ومع هبوط قيمة العملة ، الذى أبطل كل تحصيل للضرائب ، ومع زيادة تأميم الصناعة الذى أغلق أكثر الموارد ايرادا (فالمشروعات المؤممة كانت معفاة من الضرائب المحلية والمركزية) . جفت موارد السوفيتات المحلية بسرعة وزاد اعتمادها على المعونات المركزية (١) . وهاجم مؤتمر رؤساء القطاعات المالية فى مايو ١٩١٩ صراحة مبدأ الاستقلال المالى المحلى . وأصدر قرارا يطالب بالغاء مرسوم ٣ ديسمبر ١٩١٨ ويعلن عن اعتزام قوميسيرية المالية اقتراح تعديل القسم الخاص بالميزانية فى الدستور فى المؤتمر التالى لسوفيتات عموم روسيا . وفى قرار آخر تقرر وضع المبادىء العامة « لميزانية واحدة للدولة » .

« كل الايرادات ، سواء عامة أو محلية ، تصب فى خزانة واحدة للدولة ، وبالمثل كل النفقات لمواجهة الاحتياجات ، سواء عامة أو محلية، تخرج من خزانة واحدة للدولة » .

« جميع التقديرات المالية ، لكل من الايرادات والمصروفات ، توضع وفقا للقواعد العامة للميزانية » (٢) .

وبعد أكثر من ستة شهور اجتمع المؤتمر التالى لسوفيتات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩١٩ ، ولم يتقرر قط شيىء فيما يتعلق بتعديل الدستور . ولكن كان قد صدر مرسوم فى سبتمبر ١٩١٩ بانشاء لجنة مختلطة تعرض عليها كل طلبات المساعدة المالية من جانب السوفيتات المحلية ، ويبدو أن قوميسيرية المالية حصلت على أغلبية فى هذه اللجنة (٣) . ويغلب ان هذه هى اللحظة الحقيقية التى تحققت فيها نهائيا مركزية السلطة المالية . ولم يتخذ الموقف صورته النظامية الا فى ١٨ يونية ١٩٢٠ بقرار من اللجنة التنفيذية المركزية :

« تقرر الغاء تقسيم الميزانية الى ميزانية دلة وميزانيات محلية ، وفى المستقبل ستضم الايرادات والمصروفات المحلية فى الميزانية العامة للدولة .. »

(١) يبدو انه لم تنشر بيانات احصائية عن الميزانيات المحلية فى ذلك الوقت ، وقد وصفت العملية بواسطة كاتب له خبرة شخصية بها فى اقليم سمولنسك (ج.ى. سوكولينكوف ، المرجع السابق ص ١٣٣ — ١٣٧) .

(٢) « Trudy Vseross. S'ezda Zaved. Finot » ١٩١٩ ص ١٣٠ — ١٣١ .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1919 » رقم ٥٩ — المادة ٥٥٩ .

« وقد عهد الى قوميسيرية المالية بوضع نظام للضرائب النقدية لأغراض محددة وتحصل لحاجات محلية معينة ، ولكن باعتبارها جزءا من الميزانية العامة ايرادا وانفاقا » (١) .

ولكن فى ذلك الوقت كانت الضرائب النقدية قد توقفت تقريبا ، ولم تتخذ أية خطوة فى وضع هذه التعليمات موضع التنفيذ . لقد انتصرت المركزية الكاملة رسميا ، ولكن صحب هذا الانتصار انهيار النظام المالى . وظل الامر على هذا الوضع حتى طبقت السياسة الاقتصادية الجديدة وانشئت عملة مستقرة وعندئذ انعكست السياسة وعاد نظام من المحلية المالية بمقتضى ما جاء فى دستور الجمهورية السوفيتية .

ولم تكن مشكلة مواجهة النفقات العامة للدولة فى الميزانية أكثر حدة من مشكلة تمويل الصناعة . وكان برنامج الحزب الذى أقر فى ١٩١٩ يعكس المعتقدات السائدة فى الحزب عندما أعلن ، بعد أن جفت موارد الضريبة المباشرة مع تأميم الممتلكات ، « ان تغطية نفقات الدولة يجب ان يقوم على التحويل الفورى لجزء من ايرادات احتكارات الدولة المختلفة الى ايرادات للدولة » ، وبعبارة أخرى على أرباح الصناعات المؤممة(٢) . ولكن فى السنة الأولى للثورة كان الأمل لايزال بعيدا ، وكانت الصناعات المؤممة ، التى ارهقتها الحرب ، فى حاجة الى مساعدات استثمارية وائتمانات للاعمال الجارية . وعندما أممت البنوك فى شتاء ١٩١٧ — ١٩١٨ وبدأ المجلس الاعلى للاقتصاد القومى يمارس سيطرته على الصناعات الكبرى ، سواء أممت أم لا ، أثيرت مشكلة تمويل هذه الائتمانات . وصدر مرسوم فى فبراير ١٩١٨ بانشاء لجنة مركزية من البنك الاهلى ، مثل فيها اللجنة التنفيذية المركزية والمجلس الاعلى للاقتصاد القومى والمجلس المركزى للنقابات وبعض قوميسيريات الشعب، لتلقى طلبات تمويل المشروعات الاقتصادية وفحصها (٣) . والحقت لجان مماثلة بالفروع المحلية للبنك الاهلى . ولكن لم يتقرر على الفور اجراء موحد ؛ ويبدو أن التمويل تم بدون فحص طويل ، ودون اعتبار

(١) ج . ى . سوكولنيوف ، المرجع السابق ص ١٣٧ .

(٢) « VKP (B) v Rezol. » ١٩٤١ I ص ٢٠٤ .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٢٤ — المادة ٣٢٢

لسياسات المجلس الأعلى للاقتصاد القومى (١) . وقد ذكرت حالات استطاع فيها اصحاب بعض المشروعات التى تقرر تاميمها بواسطة المجلس الأعلى للاقتصاد القومى أن ينجحوا فى رهن هذه المشروعات لدى فرع من فروع البنك الأهلى ليلة صدور قرار التأميم (٢) . وكان واضحا انه من الضرورى ادخال شىء من النظام والخطة على هذه العملية التى لارابط لها . وكانت اول خطة كاملة ، التى وضعت فى ربيع ١٩١٨ وحظيت بتأييد جوكوفسكى ودوائر اليمين ، هى انشاء مصارف خاصة لتمويل الفروع الكبرى من الصناعة — مصرف للغلال ومصرف للمعادن ومصرف للمنسوجات وهكذا — تملك الدولة نصف أسهمها وتملك المصالح الخاصة فى الصناعة التى يتعلق بها الامر النصف الثانى . وقد واجهت هذه الخطة ، التى تعد المقابل المالى لمشروعات الشركات المختلطة التى دارت بشأنها المفاوضات مع مشرسكى وغيره ، رفضا من جانب المعارضة اليسارية التى وصفتها فى مذكرة بتاريخ ٤ ابريل ١٩١٨ بأنها « رجوع عن تأميم البنوك فى صورة مستترة » (٣) . وعندما رفض مشروع مشرسكى نبذت أيضا هذه الخطة ؛ ولكن مع فقدان البنوك لاستقلالها نهائيا وجفاف كل موارد الائتمان الأخرى عدا خزانة الدولة كان المجال مفتوحا ، وتولى المجلس الاعلى للاقتصاد القومى تمويل الصناعة الروسية . فبمقتضى مرسوم صدر فى أمسية انعقاد المؤتمر الاول لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا فى مايو ١٩١٨ اصبح كل تمويل الصناعات المؤممة يتم من الخزانة بقرارات يصدرها المجلس الأعلى للاقتصاد القومى : وألقيت مسئولية المراقبة وتأييد الطلبات على « اللجان الرئيسية » والهيئات المماثلة أو على المجالس الاقتصادية الفرعية (٤) . وفى المؤتمر اقترح سوكولنيكوف ، الذى كان قد هاجم خطة جوكوفسكى بشدة ، ان يوضع تحت تصرف المجلس الأعلى للاقتصاد القومى رصيد من مليارين ونصف أو ثلاثة مليارات من الروبلات لتمويل الصناعة فى ١٩١٨ (٥) . ولكن هذا الاقتراح لم يؤخذ به واستمر

(١) كان البنك الاهلى وفروعه قد وزع قبل مارس ١٩١٨ « عدة ملايين من الروبلات على المشروعات الخاصة . » « Trudy Vseross. S'ezda Zaved. Finot » ١٩١٩ ص ٧٥) .

(٢) « Finansov. Politika Sovetskogo » ١٩١٩ ص ٣١

(٣) لنين « دراسات » XXII ص ٥٦٨ ، وفيما يتصل بالمذكرة انظر ص ٨٩ من هذا المجلد

(٤) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٦٣ — المادة ٤٧٧

(٥) « Trudy I Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ١٩١٨ — ص ١٢١ — ١٢٧

المجلس الاعلى للاقتصاد القومى يعيش ، فى علاقته بالخزانة ، يوما بيوم . ولكن اختصاصه بالترخيص بالتمويل لم يطرأ عليه تعديل عمليا ؛ وفى النصف الثانى من ١٩١٨ صار ، فى حدود ما يمكن للمراسيم ان تجعله ، المسيطر المطلق على الصناعة الروسية . وطالب المؤتمر الثانى لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا فى ديسمبر ١٩١٨ بتحويل البنك الاهلى الى « جهاز فنى لتنفيذ التسويات والحسابات طبقا لقرارات المجلس الأعلى للاقتصاد القومى وأجهزته . » (١) فميزانيات المشروعات وأرباحها وخسائرها تعرض على المجلس الأعلى وتتخذ بناء عليها القرارات فيما يتصل بالسياسة التى تتبع ، ولا يدخل بنود الميزانية العامة سوى المحصلة .

وفى نفس الوقت كانت السيطرة التى فرضها المجلس الاعلى للاقتصاد القومى على تمويل الصناعة عرضة لنقد مستمر . فالكتاب الاشتراكيون ، بما فيهم لنين ، كانوا يرون ان البنك المركزى هو جهاز المحاسبة فى الاقتصاد الاشتراكى . بيد ان البنك الاهلى ترك هذه الوظيفة للمجلس الاعلى للاقتصاد القومى ، الذى جمع بذلك بين دورى الجهاز الادارى وجهاز المحاسبة . وكان لهذا الجمع نتائج سيئة جدا . فالهدف الأوحد للمجلس الأعلى هو تنشيط الانتاج بأية وسيلة ومهما كان الثمن . وكان لهذا ما يبرره فى أزمة الحرب الأهلية . ولكن عدم الكفاية الذى لا مفر منه كميراث لفترة الطوارىء، وعدم خبرة البيروقراطية الجديدة ، جعلت المجلس الأعلى هدفا سهلا لسهام الغيرة من جانب العاملين الخبراء نسبيا ، فى قوميسيرية المالية والبنك الأهلى . وظهر أنه فى حسابات المجلس الاعلى لم يوضع حد فاصل بين الايرادات والارصدة المستخدمة — رأس المال العامل (٢) . فكانت الأرباح يعاد استثارها فى الصناعة ولا يدخل الميزانية بصفة عامة سوى الخسائر . ودارت مناقشات فى اوائل ١٩١٩ بين المجلس الاعلى وقوميسيرية المالية وسجل ما وصلا اليه من حل وسط فى مرسوم من مجلس القوميسيرين فى ٤

(١) نفس المرجع ، ص ٢٩٧ . وقد تعرض البنك لبعض الهجوم العنيف اثناء المؤتمر . قال أحد المندوبين ان البنك اذ « يعمل عن طريق الموظفين القدامى » لايزال يتمسك فى عبودية بقواعد يبدو انها لم تلغ بعد » (نفس المرجع ص ٢٧٢) .

(٢) « Trudy Vseross. S'ezda Zaved. Finot » ١٩١٩ ص ٢٦ — ٢٧ وقد بذلت محاولة لعلاج ذلك فى مرسوم من المجلس الاعلى في ٢ نوفمبر ١٩١٨ "

مارس ١٩١٩ . وبمقتضاه ألغى مرســـوم مايو ١٩١٨ الذى يمنح المجلس الأعلى سلطة كاملة فى تمويل الصـناعة . فكل قرارات المجلس الاعلى وأجهزته فيما يتعلق بمنح ائتمانات لمشروعات الدولة تتخذ فى المستقبل « باشتراك ممثلين لقوميسيريتى المالية ورقابة الـدولة » : وتعرض الحالات التى لم يمكن الوصول فيهـــا الى اتفاق على مجلس القوميسيرين . وتمنح كل الائتمانات عن طريق البنـك الأهلى ، الذى يجب أن تعرض عليه كل التقديرات وحسابات الانفاق (١) . وحدث تغيير آخر حد من سلطة المجلس الاعلى اكثر من ذلك وزاد قوة قوميسيرية المالية . اذ تقرر انه فيما يتصل بميزانية النصف الاول من عام ١٩١٩ أن تودع كل المدفوعات للصناعات المؤممة و « اللجان الرئيســـية » و « المراكز » المسيطرة عليها ، وكذلك المدفوعات لقوميسيرية التموين، لحساب قوميسيرية المالية وتدرج فى جانب الايرادات فى ميزانيـــة الدولة (٢) .

وقد حرمت هـذه الاجراءات المجلس الأعلى للاقتصـاد القومى من تفرده بالسلطة على تمويل الصناعة وجعلت الكلمة الاخيرة لقومسيرية المالية . ولا شك فى ان هـذا الفصل بين التمويل والادارة الفنية كان من ناحية المبدأ خطوة نحو تنظيم أكفأ للصناعة . ولكن لهذه التغييرات وجه آخر لم تحققه التجربة . فتحويل المسئولية المباشرة عن تمويل الصناعة لقوميسيرية المالية تم على اساس مبادىء الميزانية وليس على أسس الائتمان التجارى . فمثل هذه الخطة لم يكن فيها مكان للعمل المصرفى كعنصر مستقل ، وكان ذلك يتفق منطقيا مع ما حدث عندما ألغى البنك الاهلى فى يناير ١٩٢٠ . وقد فسر مرسوم مجلس القوميسيرين أسباب هذه الخطوة بشىء من التفصيل :

« ان تاميم الصـناعة ... قد وضـع كل صناعة الدولة وتجارتهـا فى خطة عامة للتقديرات تستبعد الحاجة الى البنك الاهلى كمؤسســـة لائتمان الدولة بالمعنى السابق للكلمة . »

وبرغم ان نظام الائتمان المصرفى ظل صالحا للنشاط الصناعى الصغير ولمواجهة حاجات أفراد المواطنين ، الذين يودعون مدخراتهم فى

---

(١) « ١٩١٩ « Sobranie Uzakonenii 1919 » رقم ١٠ ــ ١١ ، المادة وقد ... الى « الاتفاق » الذى تم بين المجلس الاعلى وقوميســيرية المـــالية فى « Trudy Vseross. S'ezda Zaved. Finot » ١٩١٩ ص ٧٩.

(٢) « « Sobranie Uzakonenii 1919 » رقم ٢٣ ــ المادة ٢٧٣ .

بنوك الدولة للادخار ، فان هذه العمليات لم تعد ، بالنظر للتنـــاقص التدريجي لاهميتها فى الحياة الاقتصادية القومية ، تتطلب وجـــود مؤسسات مصرفية خاصة . فهذه الوظائف التى صـارت الان ثانوية يمكن ان تقوم بها بنجاح مؤسسات مركزية ومحلية جديدة تابعـــة لقوميسيرية المالية . » (١)

وهكذا نجحت قوميسيرية المالية ، مستفيدة من الاتجاهات المركزية لشـــيوعية الحـرب ، فى أن تجعـل لنفســها احتكارا فعليـا ، وليس مجرد سلطة مالية عليا ، على حساب كل من الادارة المحلية والنظـــام المصرفى ، وفى كلا المجالين سيعاد النظر فى عملية التركيز فى ظـل السياسية الاقتصادية الجديدة .

وبدا أن النجاح الذى حققته قوميسيرية الماليـة فى اوائل ١٩١٩ بفرض سلطتها على المالية العامة المحلية وعلى تمويل الصناعة خطوة مهمة نحو تنظيم ادارة الاقتصاد القومى على أسس معقولة . بيد أنه كان نجاحا ظاهريا ، ويرجع بعض السبب فى ذلك الى انه لا التنظيمات السياسية ولا التنظيمات الاقتصادية كانت قد بلغت درجة كافية من الثبات لتحمل عبء كل هذه السيطرة المركزية ، ولكنه يرجع أساسا الى أن الأسلحة المالية التى استخدمتها قوميسيرية المالية تحطمت فى يدها بالانهيـــار السريع للعملة . فقد صار انخفاض قيمة العملة ، ابتـداء من ١٩١٩ ، العامل المسيطر على كل جوانب السياسة الاقتصـادية والماليـــة السوفيتية ، وأضفى على سياسات شيوعية الحرب صورتها النهائيـــة المميزة . وفى ٢٦ أكتوبر ١٩١٨ أصـدر مجلس القوميسيرين ، متـأثرا برغبة فجائية فى المحافظة على الصورة القانونية ، مرسوما بزيادة اصدار العملة التى بلا غطـاء حوالى ٣٣ر٥ مليــار روبل (٢) ، وبذلك ارتفعت من ١٦ر٥ مليار ، كما حددها آخر مرسوم للحـكومة المؤقتة ، الى ٥٠ مليار كحد أعلى مرخص به . وهنا أيضا اتبعت بدقة الســـابقة التى وضعتهـا الحـكومة المؤقتة . فالمرســوم لم يفعل أكثر من اضفاء الطابع القانونى على ما كان قد تم فعلا ، ففى لحظة اصداره كان الاصدار قد بلغ هذا الحد وبدأ يتجاوزه مرة أخرى .

---

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٤ ــ ٥ ، المادة ٢٥ . ولم تمس بنوك الادخار حتى ١٠ ابريل ١٩١٩ ثم ادمجت فى البنك الاهلى ، بيد ان لنا ان نفترض أن الودائع كانت في يناير ١٩٢٠ قد فقدت كل قيمة حقيقية .

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٩٠ ــ المادة ٩١٣ .

ومن هـذه اللحظة بدأت الحاجات المتزايدة للحرب الاهليـة تترك أثرها فى الزيادة المتصاعدة لاصدار العمـلة الورقية ، وارتفاع متزايد فى الأسعار يعكس انهيار القوة الشرائية للروبل • وجاءت نقطة التحول - التى تمثلت فى ادراك سـيكلوجى للوقائع أكثر منهـا فى تغير معين للوقائع ذاتها - فى الشهور الأولى من ١٩١٩ • ويبدو أن أملا غامضا فى الخلاص باصـدار عملة جديدة راود عقـول الزعماء البلاشـفة المتفائلة لحظة (١) • وحتى ذلك الوقت كانت الحكومة السوفيتية قد اكتفت بطبع عملة ورقيـة على النمط القديم الذى اسـتخدمته القيصرية والحـكومة المؤقتـة بلا تغيير • وفى فبراير ١٩١٩ ظهرت لأول مرة عمـلة باسـم الجمهورية السوفيتية ، ولكن من الفئـات الصغيرة فقط - روبل واثنين وثلاثة فقـط « من نموذج مبسط » (٢) • ثم صدر فى ١٥ مايو ١٩١٩ مرسوم بانشاء عملة سوفيتية من جميع الفئات ، ومنح فى نفس الوقت البنك الأهلى حق اصدار العملة « فوق ما حدده مرسوم ٢٦ أكتوبر ١٩١٨ وداخل حدود الطلب الحقيقى من الاقتصاد القومى للعملة الورقية » (٣) • وظلت هذه العمـلة تتداول مدة طويلة فى السوق السـوداء فى روسيا وفى الأسواق المالية الأجنبية بسعر أقل من العملة التى أصدرتها الحكومة المؤقتـة ، التى كانت بدورها أقل قيمة من العمـلة القيصرية • ويقول أحد مصـادر السوفييت ان العمـلة الورقية القيصرية ذات الـ ١٠٠٠ روبل كانت فى وقت ما تساوى ٥٠٠٠٠ أو ٦٠٠٠٠ روبل سوفيتى (٤) •

وعندما أزال مرسـوم ١٥ مايو ١٩١٩ آخر عقبة رسمية للاصدار غير المحدود زاد المتداول من العملة عن ٨٠ مليار روبل • اذ كان قد بلغ الى أكثر من الضعف فى ١٩١٨ والى أكثر من ثلاثة أمثـال فى ١٩١٩ ، بزيادة خمسة أمثال فى ١٩٢٠ • ولم يعد فى الامكان اخفاء طبيعة الانهيار ككارثة لا اصلاح لها ، وبدأ لأول مرة يترك أثره كاملا • ولم تكن لانهيار

---

(١) اشار كرنسكى فى مايو ١٩١٩ الى « مقترحات لينين وأنا بتغيير النقود القديمة بعملة جديدة ، مع الغاء جزء كبير من النقود القديمة التى فى أيدى كبار الحائزين » • ولكن فى ذلك الوقت كانت مثل هذه المقترحات قد نبذت باعتبارها غير مجدية ، وان كان كرستنسـكى قد استمر يتحدث عن الحـاجة الى « تغيير جـذرى فى النقد » « Trudy Vseross. S'ezda Zaved. Finot » ١٩١٩ ص ٢٩ ، ٣٠ •

(٢) « Sobranie Uzakonenii » ١٩١٩ رقم ١٠ - ١١ ، المادة ١٠٢ •

(٣) نفس المرجع رقم ١٦ - المادة ١٧٩ •

(٤) ز س • كاتزنلنباوم « العملة الروسية والشئون المصرفية ١٩١٤ - ١٩٢٤ » (١٩٢٥) ص ٨٠ - ٨١ •

الروبل فى مقابل الذهب أو العملات الأجنبية أهمية كبيرة • فقد كانت التجارة الخارجية فى ١٩١٩ متوقفـة تقريبا ، وعندما بدأت تنتعش ببطء فى العام التالى ضمن وجود الاحتكار فى التجارة الخارجية اتمام الصفقات بعملة أجنبيـة ثابتة (١) • بيد أن انخفاض القوة الشرائية للروبل فى السوق الداخلى كان كارثة • ففى المرحلة الاولى من عملية التضخم تكون الزيادة فى الأسعار أقل سرعة من حجم العملة بحيث أن القوة الشرائية للعملة المتداولة فى مجموعها تميل الى الارتفاع ، ويكون اصدار العملة وسيلة فعالة ، وان كانت مؤقتة لمواجهة النفقات العامة • وفى المرحلة الثانية عندما يدرك الناس عموما حقيقة التضخم وتقل الثقة فى العملة ، تبـدأ الأسعار فى الارتفاع بسرعة أكثر من حجم العملة بحيث لا يعود ممكنا ملاحقتها باصدار عملة جديدة وتهبط القوة الشرائية للعملة المتداولة فى مجموعها • وكانت هذه المرحلة الثانية قد بدأت فعلا فى روسيا فى فبراير ١٩١٧ ، الوقت الذى قامت فيه الثورة الروسية • وفى الثمانية أشهر التى مرت بين ثورتى فبراير وأكتوبر كان حجم العملة قد تضاعف فى حين ارتفعت الأسعار الى ثلاثة أمثالها • وعندما تولت الحكومة السوفيتية السلطة كان التضخم قد قطع شوطا طويلا فى هذه المرحلة الثانية ، مع تضاعف الأسعار بسرعة أكثر من العملة • ويصور معدل الهبوط فى العام الأول للثورة تقدير منشور للقوة الشرائية لمجموع العملة المتداولة فى التواريخ المقابلة ، محسوبا على أساس جدول رسمى لتكاليف المعيشة على أساس أسعار ١٩١٤ :

أول نوفمبر ١٩١٧	٢٢٠٠	مليون روبل	
أول يوليه ١٩١٨	٤٨٨	»	
أول يوليه ١٩١٩	١٥٢	»	
أول يوليه ١٩٢٠	٦٢	»	
أول يوليه ١٩٢١	٢٩	»	(٢)

---

(١) استمرت مع ذلك المضاربات فى الروبل ، الذى كانت تعتريه تغيرات كبيرة فى موسكو والبلاد الاجنبية . وصدر مرسوم فى ١٨ اكتوبر ١٩١٨ (« Sobranie Uzakonenii, 1917-1918 » رقم ٧٢ - المادة ٤٨١) يحرم على المواطنين السوفيت حيازة أية عملة اجنبية أو تحويل أرصدة الى الخارج أو الى الاقاليم المحتلة بأية صورة ، الا باذن صريح من قومسيرية المالية .

(٢) ل • ن يورفسكى « مشاكل العملة وسياسـة الاتحاد السوفيتى فيهـا » ١٩٢٥ ص ٢٧

وهناك حساب آخر يعطى صورة لنفس العملية بشكل آخر . لقد كان ايراد الدولة من اصدار العمله ٥٢٣ مليون روبل ذهبا فى ١٩١٨ ـ ١٩١٩ ، وهبط الى ٣٩٠ مليونا فى ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ والى ١٨٦ فى ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ (١) . وفى منتصف ١٩١٩ كانت قيمه الروبلات ، المتزايدة فى حجمها بسرعة ، على أساس السلع قد اقتربت من الصفر تقريبا . ولكن قوة العادة والحاجه التى لا مهرب منهاالى وسيلة ما للتبادل متفق عليها حافظت على حياة الروبلالذى كاد يكون عديم القيمةثلاث سنوات أخرى. وعملت المطابع بكل طاقتها . وفى آخر ١٩١٩ ، « كان الطلب على العملة كبيرا بحيث صارت صكوك المصانع الصادرة على ورق عادى بختم أحد الموظفين المسئولين أو المؤسسة المحلية أو رئيس لجنة ما تستخدم كنقود » (٢) . وفى ١٩٢٠ كان طبع العملة الورقية يتم فى أربع مؤسسات مختلفة ، فى موسكو وبنزا وبرم وروستوف ، وكان يتيح عملا لأكثر من ١٠٠٠٠ شخص (٣) .

وكانت النتائج العملية لانهيار الروبل متزايدة ومتراكمة . ولما كانت الأسعار الرسمية لم ترفع لا بالدرجة الكافية ولا بالسرعة الكافية لملاحقة هبوط قيمة العملة زادت الهوة بين الأسعار المحددة وأسعار السوق الحرة اتساعا بصورة خيالية ؛ وفى تلك الأجزاء من الاقتصاد التى ظلت فيها الأسعار الرسمية سائدة ظهرتبسرعة صور من المقايضة والدفع عينا لتحل محل الصفقات النقدية التى صارت بلا معنى . وهكذا كانت المصانع المؤممة ، التى لا تستطيع الخروج على الأسعار الرسمية ، تحصل على احتياجاتها من المواد الأولية مقابل الدفع عينا فى صورة كميات من منتجاتها (٤) . وكان العمال يتلقون جزءا من مرتباتهم فى صورة منتجات المصنع الذى يعملون فيه (أو منتجات مصنع آخر بينه وبين مصنعهم ترتيب خاص) ، وبذلك كانوا يحصلون على سلع

---

(١) « Bol'shaya Sov. Entsiklopediya » XII (١٩٢٨) المادة ٣٧٤ . ويقدر نفس المصدر الكميات المستولى عليها في نفس هذه الفترات الثلاث بـ١٢١ و ٢٢٣ و ٤٨٠ مليونا على التوالى ، فيقدر عدم فعالية النقد بسبب التضخم كان من الضرورى الالتجاء الى "الاستيلاء المباشر" .

(٢) « Dva Goda Dihtat. Prol. » (١٩٢١) ص ١٤٠

(٣) « Finansovaya Politika » (١٩١٧ ـ ١٩١٩) ص ٥٦ .

(٤) ف . ب ميليوتين « Istoriya Ekonomicheskogo » ١٩٢٩ ص ١٩٧ ، وهو يورد بعض المعدلات السائدة في أوائل ١٩٢٠ : كيلو صابون مقابل كيلو من الزبدة الطبيعية، ٢ر٥ كيلو شحم مقابل ١٠٠ كيلو بطاطس .

لاستخدامهم الشخصى أو للمقايضة بدلا من العملة التى لا قيمة لها (١) . وأدى انخفاض العمله الى ظهور أمثلة أخرى من العودة الى الاقتصاد الطبيعى الذى بدا متفقا بصفه خاصة مع روح الاشتراكيه . ومع زيادة اتساع الهوة بين الاسعار المحددة وأسعار السوق الحرة أصبح توزيع السلع التموينيه باسعار محدده يقترب أكثر فأكثر من التوزيع بلا مقابل . ولم تعد هناك سوى خطوة قصيرة واحدة نحو الغاء كل مقابل للسلع والخدمات الاساسيه ؛ وقد اتخذت هذه الخطوة بصورة متزايدة فى ١٩٢٠ . ومنذ مايو ١٩١٩ كانت حصص التموين للاطفال الذين أقل من ١٤ سنة توزع مجانا (٢) . وفى يناير ١٩٢٠ تقرر انشاء « مطاعم مجانيه عامة » تخدم أولا العمال والمستخدمين فى موسكو وبتروجراد (٣) . وفى ١١ أكتوبر ١٩٢٠ صدر مرسوم من مجلس القوميسيرين بتعليمات الى قوميسيرية المالية بأن تضع قواعدا لالغاء الدفع من جانب المؤسسات السوفيتية وعمالها وموظفيها مقابل الخدمات العامة مثل البريد والبرق والتليفون والماء والنور والقوى الكهربائية والاسكان العام (٤) . وفى ٤ ديسمبر ١٩٢٠ ألغى دفع أى مقابل للمواد الغذائية ، وفى ٢٣ ديسمبر ١٩٢٠ ألغى دفع المقابل للوقود المورد لمؤسسات الدولة ومشروعاتها ولكل العمال والموظفين الذين تستخدمهم، وفى ٢٧ يناير ١٩٢٠ الغى دفع الايجار فى « المنازل المؤممة والتابعة للبلديات » (٥) . وصار فرض الضرائب النقدية لا معنى له . والغيت

---

(١) أنظر ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣ من هذا المجلد ، وقد خضع هذا الاجراء للتنظيم الى حد أن صدرت به ترخيصات ، أولا ـ من قوميسيرية التموين ثم من المجلس المركزى للنقابات « Sobranie Uzakonenii 1920 » المادة ٤١٥ ـ رقم ٨٤) .

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1919 » رقم ٢٠ ـ المادة ٢٣٨ .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1920 » رقم ٤ ـ ٥ المادة ٢١ .

(٤) نفس المرجع رقم ٨٥ ـ المادة ٤٢٢ . ووسع نطاق الاستفادة من المرسوم ، فيما يتصل بالمؤسسات ، فشمل الكومنترن والمجلس المركزى للنقابات والجهاز المركزى التعاونى ، وفيما يتصل بالافراد ، فشمل رجال الجيش الاحمر والناقهين من مصابى الحرب وعائلاتهم ، وكل الاشخاص الذين يتلقون مساعدة من قوميسيرية الشعب للأمن الاجتماعى ، وقد صيغ المرسوم قاصدا بصفة خاصة الغاء كل صور الحسابات النقدية في مثل هذه الخدمات ، وليس الغاء النقود فقط .

(٥) نفس المرجع رقم ٩٣ ـ المادة ٥٠٥ ورقم ١٠٠ ـ المادة ٥٣٩ . « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٦ ـ المادة ٤٧ .

وفى ٣ فبراير ١٩٢٠ (١) • رسوم الدمغة والرسوم الجمركية فى أكتوبر ١٩٢١ كان أمام اللجنة التنفيذية المركزية مشروع مرسوم يقضى بالغاء كل الضرائب النقدية ، وجاءت السياسه الاقتصادية فى هذه اللحظة بالذات لتوقف اتخاذ هذه الخطوة المنطقية (٢) •

ولم يكن انهيار العملةضمن مخططات البلاشفة، بل ان كل الزعماء السوفيت المسئولين نظروا اليه ، فى المراحل الاولى ، باعتباره شر بحت لا بد من بذل كل الجهود فى معالجته • ولكن عندما تبين أنه لا يوجد له علاج عملى ، وعندما كانت النقود ، فى المراحل المتأخرة من شيوعية الحرب ، قد استبعدت تقريبا كعنصر فعال فى الاقتصاد السوفيتى ، انتشرت فكرة أن تدمير العملة عملا مدبرا كسياسة عامة • وقامت هذه الفكرة على أساس حجتين مختلفتين • لخص احداها بريوبرازنسكى فى عبارته المشهورة التى وصف بها مطابع النقد بأنها « المدفع الرشاش الذى استخدمته قوميسيرية المالية فى ضرب مؤخرة النظام البورجوازى ، واستعملت قوانين العملة التى قام عليها النظام لكى تدمره » (٣) • وصحيح أن اصدار العملة الورقيه بلا حدود كان وسيله لتجريد البورجوازيين من رأس المال لمصلحة الدولة • فلم يكن هناك مقابل للموقف الذى حدث فى المانيا بعد ١٩١٩ عندما خدم التضخم مصالح مجموعة صغيرة ، ولكنها ذات نفوذ، من الصناعيين واتاحت عذرا مسرحيا لعدم الوفاء بالالتزامات الخارجية • ولكن فكرة أن انخفاض قيمة الروبل كان مدبرا بواسطة الحكومة السوفيتية ، أو أن الحكومة السوفيتية قبلته، لكى تعمل على خراب البورجوازية بتدمير النظام النقدى البورجوازى كانت لاحقة للواقعة نفسها وتبريرا لاحقا لطريق سارت فيه الحكومة لأنها لم تجد وسيلة لتتجنبه •

وكانت الحجة الثانية ، الأكثر شيوعا ، التى استخدمت بعد ذلك لتفسير التضخم وتبريره مستمدة من المذهب المعروف الخاص باختفاء

---

(١) « Sobranie Uzakonenii 1920 » رقم ٨٤ — المادة ٤١٣ .

(٢) « Pyat'let Vlasti Sovetov » ١٩٢٢ ص ٣٩٣ •

(٣) ا . بريوبرازنسكى « Bumazhnye Den'gi » ١٩٢٠ ص ٤ • وفى المؤتمر العاشر للحزب فى مارس ١٩٢١ هنأ بريوبرازنسكى فى جو نصف ضاحك المؤتمر على ان الروبل انخفض ٢٠٠٠٠٠ مثل فى حين ان عملة الثورة الفرنسية لم تنخفض الا ٥٠٠ مرة ، « وهذا يعنى أننا تغلبنا على الثورة الفرنسية اربعين لواحد » « Desyatyi S'ezd Ross. Komm. Partii » ١٩٢١ ص ٢٣٢ •

النقود فى مجتمع المستقبل الشيوعى • وهنا أيضا قد يكون لنظرة الريبة الى النقود من جانب البلاشفة المتحمسين اثر فى الحط من شان الاحترام التقليدى لها وجعلها أكثر تعرضا للهجوم • ولكن لا يوجد شيوعى جاد نظر الى اختفاء النقود فى مبدأ الأمر بوصفه هدفا مباشرا • فحتى مارس ١٦١٩ أعلن برنامج الحزب المعدل الذى اقر فى المؤتمر الثامن للحزب صراحة انه « فى الفترة الاولى من التحول من الرأسمالية الى الشيوعية ••• يعد الغاء النقود مستحيلا » (١) ، وبعد ذلك بشهرين كان كرستنسكى، الذى راوده اليأس من اى اصلاحجذرى لانقاذ العملة، لا يزال يأمل فى « ملطفات » تعمل على « تأجيل لحظة الانهيار النهائى لنظامنا النقدى وتساعدنا على المقاومة حتى تحدث الثورة الاشتراكية فى الغرب » (٢) • وكانت الضرورة القصوى للمحافظة على حياة الروبل عنصرا ضمنيا فى نداء لنين فى ذلك الوقت الى الفلاحين بأن يسلموا الغلال مقابل العملة الورقية « التى لا يستطيعون الحصول بها على سلع » ولكنها ستكون مفيدة « كرمز لائتمان منحوه للدولة » (٣) • وفى « أ • ب الشيوعية » المشهور الذى نشر فى خريف ١٩١٩ أصر بريوبرازنسكى على الحاجة الى النقود « فى المجتمع الاشتراكى الذى لابد منه كمرحلة متوسطة بين الرأسمالية والشيوعية » (٤) ، وسيجئ الغاء النقود عندما ينتقل المجتمع من الاشتراكية (أو « المرحلة الدنيا من الشيوعية ») الى الشيوعية الصحيحة ؛ ولم يكن هناك بلشفى فى ١٩١٩ يعتقد أن هذا التحول النهائى يمكن أن يتم فى روسيا دون مساعدة الثورة البروليتارية فى أوروبا • وصحيح أنه كانت هناك بعض اشارات التبجيل للرؤيا البعيدة للاقتصاد الذى لا نقود فيه • فبرنامج الحزب الذى رفض الغاء النقود باعتباره غير عملى أوصى مع ذلك باجراءات « تمهد السبيل لالغاء

---

(١) « VKP(B) v Rezol. » ، ١٩٤١ ، ص ٢٩٣ ، وكانت هذه النقطة موجودة فعلا فى مشروع لنين « دراسات » XXIV ص ٣٩٣)

(٢) « Trudy Vseross. S'ezda Zaued. » ١٩١٩ ص ٣٠ • وحوالى ذلك الوقت تحدث كرستنسكى بنفس المعنى مع صحفى أجنبى دون الاشارة الى الثورة في الغرب : « انك تستطيع أن تقول ان ضرائبنا أو تجارتنا يتوافقان على السباق بين هبوط قيمة العملة (مع ما يتبع ذلك من ضرورة طبع أوراق نقد بكميات متزايدة) وقدرتنا المتزايدة على التخلص من النقود تماما » . ا . رانسوم . « ستة أسابيع فى روسيا فى ١٩١٩ » ١٩١٩ ص ٨٩ .

(٣) لنين « دراسات » XXIV ص ٤٠٩ •

(٤) بوخارين وبريوبرازنسكى « Azbuka Kommunizma » ١٩١٩ الفصل ١٥ •

النقود » ، ونميت هذه الفكرة أكثر فى « أ • ب • الشيوعية » • وكانت شيوعية الحرب قد دخلت مرحلتها الأخيرة ، واتجهت الأفكار الى تبرير انهيار الروبل أكثر فأكثر بأنه جزء من الطريق المؤدى الى النظام الشيوعى الذى بلا نقود فى المستقبل • وفى نهاية ١٩١٩ لاحظ خبير مالى سوفيتى برضا أن « دور النقود فى التداول الفعلى للاقتصاد قد انتهى تقريبا » ، وان ذلك سيوفر قدرا كبيرا « من العمل غير الضرورى » (١) • واستخدم زينوفيف هذه الحجة ردا على الديموقراطيين الاجتماعيين الألمان الذين أشاروا بشىء من السخرية الى العملة الروسية التى لا قيمة لها :

« عندما تهبط قيمة العملة فى روسيا لا شك أن ذلك يكون صعبا علينا تحمله : ولا داعى لأن نخفى ذلك • ولكن لدينا مخرجا، لدينا أملا• نحن نتجه نحـو **الالغاء الكامل للنقود** • وندفع الأجور عينا ، ونركب الترام مجانا ، ولدينا تعليم مدرسى مجانى ووجبات مجانية (وان كانت سيئة فى الوقت الحاضر) ومساكن مجانية واضاءة بلا مقابل الخ » (٢) •

ولكن ليس من بين هذه التعبيرات عن الايمان بشيوعية الحرب كمثل مسبق لمرحلة أعلى وأكمل من الشيوعية ما يمكن أن يفهم منه أنه كانت هناك سياسة للتضخم غير المحدود •

وقامت حملة لالغاء النقود تجمعت قواها بالتدريج ابان ١٩١٩ و ١٩٢٠ ، وتلقت دفعة قوية من طلب كان معقولا أكثر بكثير ، نوقش كثيرا فى ذلك الوقت ، هو مطلب « التسويات اللانقدية » فى العلاقات بين المؤسسات السوفيتية والمشروعات الصناعية المؤممنة • بيد أن هذه الحملة أضعفها الغموض الكامن فى استعمال لفظ «نقود» • فقد كانت أطروحة المعارضة اليسارية فى ابريل ١٩١٨ تتضمن مطلب « تنظيم مسك الدفاتر الاجتماعية مركزيا ، والغاء الصور المالية الرأسمالية » (٣)، وعندما صدرت تعليمات فى مايو ١٩١٨ لكل المؤسسات العـامة ، بما فيها المشروعات المؤممة ، أن تمسك دفاتر أو تودع ما لديها من نقود سائلة فى البنك الأهلى وتسوى كل صفقاتها بالشيكات أو بالتقييد فى الدفاتر (٤) ، أشاد كثيرون بهذه الاجراءات ، التى لا تخرج بأى شكل عن

(١) « Dva Goda Dikt. Prolet. 1917-1919 » ص ٥٧ •

(٢) ج • زينو فيف «Zwölf Tage in Deutschland» ١٩٢٠ ص ٧٤

(٣) لنين (« دراسات » XXII ص ٥٦٨) •

(٤) Sobranie Uzakonenii 1917-1918 رقم ٣٥ — مادة ٤٦٠ • وتأكدت هذه التعليمات فى مرسوم آخر صدر فى اغسطس ١٩١٨ (نفس المرجع رقم ٦٣ — المادة ٦٩١) •

الأسلوب الرأسمالى العـادى (١) ، على أنها خطوة نحو الغـاء النقود من الاقتصاد الاشتراكى • وفى المؤتمر الثـانى لمجالس الاقتصـاد القومى لعموم روسـيا فى ديسـمبر ١٩١٨ قال لارين أن مهمـة المجلس الأعلى للاقتصاد القومى هى اصـدار الأوامر الى المشروعات الصـناعية المؤممة بانتاج المطلوب والعمل على أن تحصل هذه المشروعات على المواد الأولية والوقود والأشياء الأخرى الضرورية لتنفيذ الأمر • وكان مما لا معنى له أن تدفع المشروعات ثمن هذه المواد أو أن تحصل على ثمن لما تنتجه ، أو تفرض السكك الحديدية على نقلها أجورا • ويجب توفير النقـود للمشروعات لدفع الأجور لعمالها ، ولكن ليست هناك أية حاجة أخرى اليها فى مثل هـذه الصفقات • ولكن الحجة كلهـا كانت تخفى التباسا أساسيا • ويبدو أن لارين تجنب بكياسة الرد على سؤال ما اذا كانت مقترحاته تعنى مجرد عدم دفع نقود فعلا ، أم أن هذه الصفقات يجب ألا تحسب مطلقا على أساس القيمة النقـدية • ومن ثم عندما أصر متحدث باسم قوميسيرية المالية على وظيفـة البنك الأهلى فى مسـك حسابات للسيطرة على حركة البضائع من مصنع الى مصنع ، « حتى اذا كانت هذه البضائع مقدرة على أساس النظام النقدى السابق» ، افترض ، أو تظاهر بافتراض ، أن النزاع الحقيقى الوحيد بينه وبين لارين ينصب على العلاقة الدقيقة بين البنك الأهلى وقطاع الحسـابات فى المجلس الأعلى للاقتصاد القومى • وكان هناك متحدثون آخرون أقل محافظة فى تفسـيراتهم • فقد قال ممثـل لعمـال المعادن أنه « لا حاجة تدعو الى هـذه الاجراءات المحاسبية فى التسويات التى تمت حتى الوقت الحاضر » ، وان الخطة التى يقترحها البنك الأهلى « ستجعلنا عبيدا لمحاسبات لا مبرر لها » ؛ وذهب مندوب آخر الىَ أن النقابات ستطبق فى المستقبل القريب نظاما للأجور العينية ، بحيث أنه حتى فى هـذا المجال لن تعود هنـاك حاجة للنقود و« سينتهى بنا الأمر الى عدم الاستعانة بأية حسابات بالروبل مع تحديد المجهود المبذول فى عدد الأيام والساعات » • ولكن لم يكن بين المسئولين من هو على استعداد لمواجهة هذه المعضلة الأساسية (٢) •

(١) وقد قارن فعلا كاتب فى « Narodnoe Khoz. » رقم ١ — ٢ (١٩٢٠) ص ٧ ، نظام التسويات اللانقدية الذى تطبقه المؤسسات السوفيتية بنظام غرفة المقاصة الذى تطبقه البنوك الانجليزية •

(٢) « Trudy II Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ص ٢٦٦ — ٢٨٦ . وقد دارت المناقشة فى « قطاع تمويل الصناعة » وليس فى اجتماع كامل للمؤتمر ، ولم تسجل الا مختصرة.

ونتيجة لهذه المناقشة أصدر المؤتمر قرارا غامضا عن تمويل الصناعة ذكر فيه صراحة أن هناك اتفاقا مع قوميسيرية المالية بشأنه (١). وقد استهل ببيان بليغ عن المبدأ :

« ان نمو البناء الاشتراكي للحياة الاقتصادية يتطلب بالضرورة نبذ العلاقات المتقابلة السابقة الخاصة بالانتاج الرأسمالي الخاص والغاء كل تأثير للنقود فى نهاية المطاف على العلاقات بين العوامل الاقتصادية.

« ان الغاء المؤسسات المالية الخاصة ، وتركيز فروع الانتاج الرئيسية فى يد الدولة ، ومركزية التوزيع فى ظل ادارة أجهزة الدولة ، أساس كاف للالغاء المنظم للتداول النقدى ، بالأبعاد التى اتخذها حتى الوقت الحاضر ، من الحياة الاقتصادية » .

وتضمن القرار الذى جاء بعد هذه المقدمة عدة أشياء منها أن عمليات الشحن الخاصة بمشروعات الدولة تنفذها السكك الحديدية التابعة للدولة والسفن التى تملكها الدولة بدون مقابل ، وأن الديون القائمة بين مشروعات الدولة تلغى ، على أن تسلم الوثائق لقوميسيرية المالية « للتصفية » ، وان مشروعات الدولة لا تدفع ولا تأخذ مقابل السلع الموردة لها أو المطلوبة منها بأمر من المجلس الأعلى للاقتصاد القومى ، وأن مشروعات الدولة لا تستخدم النقود الا فى الاغراض التى لا يمكن فيها أن يكون المقابل عينا ، مثل الأجور (٢) .

ووافق المؤتمر على القرار بالاجماع . ولعل بعض المندوبين المتحمسين افترضوا أنه فى المستقبل ، عندما يمد أحد مشروعات الدولة مشروعا آخرا بالبضائع أو الخدمات لن تسجل العملية على أساس نقدى ، أو على أساس أى معيار قيمى – حيث لم يقترح أحد معيارا بديلا . وحظيت فكرة اقتراب نهاية نظام النقود بتشجيع من كل جانب . فقد أوصى برنامج الحزب المعدل فى مارس ١٩١٩ ، الذى وصف الغاء النقود فى وقت مبكر بأنه مستحيل ، أوصى مع ذلك « بعدد من الاجراءات التى توسع مجال التسويات بلا نقود وتمهد السبيل لالغاء النقد : ايداع النقود اجباريا فى البنك الأهلى وتطبيق نظام دفاتر الميزانية واحلال الشيكات والصكوك القصيرة الأمد التى تعطى الحق فى الحصول على

(١) نفس المرجع ص ١٩٢

(٢) نفس المرجع ص ٣٩٦ – ٤٠٠ .

بضائع الخ ، محل النقود » (١) . ومع ان موضوع الحسابات النقدية لم يثر صراحة فان موقف المدافعين عنه كان يزداد دقة . وكان ذلك واضحا فى مؤتمر رؤساء القطاعات المالية الذى اجتمع فى مايو ١٩١٩ . وقد افتتح كرستنسكى الاجراءات بلهجة متواضعة معترفا بأنه فى ظل الشيوعية لن يكون هناك « جهاز منفصل للمالية أو سياسة مالية منفصلة » ، وأن مثل هذا المفهوم « غريب على المجتمع المكتمل النمو » . وحتى الآن لايمكن أن تكون هناك « سياسة مالية بحته » ، فالمالية خادمة الاقتصاد (٢) . ولكن ميليوتين ، بصفاء ذهنه حيا « التحول الى التسويات اللانقدية الذى وضع نظامنا النقدى على أساس سليم » ، ثم حدد بعبارات حاسمة تماما علاقة المالية بالصناعة المؤممة :

« ان النظام اللا نقدى لا يعنى نظاما دون دفع . على العكس . ان ايراد أى مشروع ، مثل نفقاته ، يجب أن يقيد ويحسب على أساس رموز نقدية ، ان النقود يجب الا تنتقل من يد الى يد ، ولكن يجب تسجيلها ... ، فالحسابات يجب أن تبين أن المشروع ينفق كذا مليونا ويسلم بضائعنا بكذا مليون ... فبفضل هذا الأسلوب فى التسوية عن طريق مسك الدفاتر سنتمكن من الحكم على اذا ما كان المشروع ينمو أم يتخلف، وماهى الأسباب ، وأين مكمن الضرر ، وما الذى ينبغى أن نعالجه » (٣) .

وفى مرحلة تالية من الاجراءات اعترف كرستنسكى نفسه بحذر بأن « الروبل قد يبقى كوحدة للحساب حتى عندما تختفى النقود تماما بشكل مادى » (٤) . ولكن أحدا لم يشرح كيف يمكن توفير « الرموز النقدية » لمسك دفاتر تسمح بقياس القيمة ،على أساس عملة تنهار بصورة حاسمة . وقد أثار فشل الروبل فى القيام بوظيفته لا كمجرد وسيط متداول ، ولكن كوحدة ثابتة للحسابات ، الاتجاه التنظيرى القوى نحو الغاء النقد كشرط للتحول الى الاقتصاد الاشتراكى .

ومن ثم فان آجلا أو عاجلا، وبصرف النظر عن فشل الروبل المقلقل فى القيام بوظيفة الوسيط الفعال فى التبادل ، لا بد أن تدفع عدم صلاحيته كوحدة للحساب الى البحث عن بديل. وليس هناك بالنسبة للماركسيين

(١) « VKP(B) v Rezol. » ١٩٤١ I ص ٢٩٣ .

(٢) « Trudy Vseross. S'ezda Zaved. Finot » ١٩١٩ ص ٩ – ١٠ .

(٣) نفس المرجع ١٩١٩ ص ٥١ – ٥٢ .

(٤) نفس المرجع ص ٨٤ .

شك فى الاتجاه الذى سيسيرون فيه ، وقد كتب خبير مالى فى نهاية ١٩١٩ :

« ان الحسابات تتطلب وحدة ثابتة أخرى ، وربما تكون هذه الوحدة هى وحدة وقت العمل ، التى يمكن تحويلها فى المستقبل الى وحدة عامة لحساب الطاقة الحية – الكالورى » (١) ٠

وفى يناير ١٩٢٠ واجه المؤتمر الثالث لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا المشكلة أخيرا ٠ فقد قبل الفكرة التى تعلن أنه « بالنظر الى شدة عدم استقرار وحدة النقود ووحدة الحساب (الروبل) » ، من المرغوب فيه انشاء وحدة جديدة للحسابات الاقتصادية ، « مع اتخاذ وحدة العمل أساسا للقياس » (٢) ٠ وأحيل هذا الاقتراح الى لجنة ٠ واستعانت هذه اللجنة بأفضل العقول المالية فى البلاد لمدة عدة أشهر ، وصار تعبير « وحدة العمل » مألوفا الى حد صار له اسم مختصر هو « Tred » ان روبرت أوين كان قد أصدر « نقود العمل » فى منشآته النموذجية ، كما بدا أن اتخاذ العمل مصدرا للقيمة فيه تحية للماركسية السنية ٠ وبدا أيضا انه يقوم على تفكير معقول تماما ٠ وكان لارين قد عرض المبدأ الذى يقوم عليه منذ ديسمبر ١٩١٩ :

« اليوم ، وقد صار لا بد من اعتبار الاقتصاد القومى كلا واحدا ، أصبح مفهوم الربح والخسارة بلا معنى ٠ فالسؤال الوحيد اليوم هو كم عدد الأيام التى لا بد من انفاقها فى انتاج عدد من السلع فى فرع معين من الانتاج » (٣) ٠

وفى قرار صدر فى يونية ١٩٢٠ تحدثت اللجنة التنفيذية المركزية عن أهمية توسيع نطاق التسويات اللانقدية « بهدف الالغاء الكامل لنظام النقود – وهو حل يتفق تماما مع المشاكل الأساسية للتنمية الاقتصادية والصناعية للجمهورية السوفيتية » (٤) ٠ ولكن ذلك لم يسهم بشىء فى حل مشكلة ايجاد وحدة حساب بديلة عمليا ؛ واستمرت الحسابات

(١) « Dva Goda Dikt. Prolet. » ص ٥٨ ٠

(٢) اوردها ل ٠ ن ٠ بوروفسكى « فى مشكلات العملة وسياستها فى الاتحاد السوفيتى » ص ٣٤ ، ولم ينشر مع مانشر من قرارات المؤتمر ٠

(٣) « Trudy II Vseross. S'ezda Sovetov Narodnogo Khoz. » ص ٩٦ ٠

(٤) اوردها ل ٠ ن ٠ بوروفسكى ، المرجع السابق ، ص ٣٢ – ٣٤ ٠

تسجل على أساس الروبل الهابط، مهما كانت تقديراتها مزعجة ومضللة ٠ وفى ١٥ يناير ١٩٢٠ صدر مرسوم آخر من مجلس القوميسيرين بوجوب اجراء كل التسويات بين مؤسسات الدولة ومشروعاتها والتعاونيات عن طريق البنك الأهلى بطريقة القيد فى الدفاتر ، ويجب الا تنطوى على انتقال العملة أو الصكوك أو الشيكات من مؤسسة الى أخرى (١) ٠ ولكن ذلك كان مجرد تكرار لما جاء فى المراسيم السابقة ، وما زال يسلم ببقاء النقود كوحدة للحساب ٠ ولم تقبل أى من الخطط المقترحة لاستبدال النقود بوحدة أخرى الى أن جاءت السياسة الاقتصادية الجديدة فأدت الى طرح المشروع كله مرة أخرى الى زوايا التأملات الاكاديمية (٢) ٠

(١) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٦٧ – المادة ٥٠٢ ٠

(٢) لقد احتلت المناقشة حول هذا الموضوع مكانا ضخما من الكتابات الاقتصادية فى ١٩٢٠ والشهور الاولى من ١٩٢١ ٠ وقد اقترحت وحدة أخرى منافسة هى « وحدة الطاقة » ٠ ودراسة المناقشات بالتفصيل قد تكون لها فائدة نظرية ، ولكنها لا تؤثر فى التطورات التالية ، وقد تاثرت بمؤلفين للاقتصادى الالمانى أوتو نيوترات حظيا بدراسة واسعة بين الكتاب السوفييت فى ذلك الوقت ٠

الفصل الثامن عشر

من شيوعية الحرب إلى السياسة الاقتصادية الجديدة

كانت الشهور الثمانية الأولى من الثورة قد فشلت في اتمام التحول من النظام البورجوازى الى النظام الاشتراكى • وكان الانجاز الرئيسى حتى ذلك الوقت هو تحطيم قوة سادة الأرض الفيوداليين والبورجوازية أكثر منه وضع أسس اقتصاد المستقبل • ولم يكن أى من الاجراءات التى اتخذت فى هذه الفترة متسما بطابع اشتراكى حقيقى ـ بله شيوعى ـ بالمعنى الماركسى • لقد أممت الأرض رسميا ـ وهو اجراء يدعو اليه كثيرون من البورجوازيين الراديكاليين ، ولكنها فى الواقع قسمت فى فلاحتها الى عدد كبير من حيازات الفلاحين ـ وهو برنامج الثوريين الاجتماعيين الذى اعتبره الماركسيون دائما من اتجاهات البورجوازية الصغيرة • وفى الصناعة حدثت بداية بطيئة ومترددة الى حد ما فى سياسة التأميم ، ولكن ذلك تم كجزء من برنامج رأسمالية الدولة ، وكانت الدعوة لاتزال قائمة « للتعلم من الرأسماليين » • وفى التجارة والتوزيع لم يحدث شئ سوى توسيع نطاق احتكار الغلال الذى فرضته الحكومة المؤقتة • وفى المالية أممت البنوك ـ وهذا الاجراء أيضا متفق تماما مع الراديكالية البورجوازية ـ ولكن فى المجالات الأخرى لا يكاد يوجد أثر للخروج على الاجراءات الرأسمالية • وقد أكد لنين أكثر من مرة فى ذلك الوقت اعتدال السوفيت فى نواياهم • وعندما اتخذت اجراءات حاسمة أكثر من ذلك كان السبب يرجع الى عوامل أخرى • « ان التكتيكات التى استخدمتها طبقة الرأسماليين ادخلتنا قسرا فى صراع يائس ارغمنا على

تحطيم العلاقات القديمة الى مدى أوسع بكثير مما كنا ننويه أصلا» (١) .
وقد روعيت وصايا اطروحة ابريل ١٩١٧ بصفة عامة :

« ليس تطبيق الاشتراكية كهدف مباشر ، ولكن مجرد الانتقال فورا الى السيطرة بواسطة سوفيتات مندوبى العمال على الانتاج الاجتماعى وتوزيع الناتج » .

ولخص لنين الموقف فى مايو ١٩١٨ ، معلقا على تغيير الاسم الى « جمهورية روسيا الاشتراكية الفدرالية السوفيتية » :

« ان التعبير (الجمهورية الاشتراكية السوفيتية) يشير الى نية السلطه السوفيتية فى تحقيق الانتقال الى الاشتراكية ، وليس الى الاوضاع الاقتصادية الجديدة باعتبارها اشتراكية فعلا » (٢) .

وبذلك ترك أمر الاندفاع فى تطبيق السياسات الاقتصادية الاشتراكية الى الفترة التاليه ، وقد طبقت تحت ضغط قاسر لحرب أهلية يائسة . وكان ماعرف باسم «شيوعية الحرب» ، كما قال مؤرخها المعاصر الرئيسى : « تجربة فى الخطوات الأولى من الانتقال الى الاشتراكية » (٣) . وكانت الفترة من ١٩١٨ الى ١٩٢٠ فترة اختبار للنظام الجديد من جميع الجوانب ؛ وفى حين انه انتصر بسهولة واضحة على أعداء برنامجهم الوحيد هو اعادة النظام القديم ، أبرزت مقتضيات الحرب الأهلية المعضلة الأساسية التى تواجهه . فالتخلف الاقتصادى لروسيا مهد السبيل للانتصار السياسى للثوريين ، حيث لم يعارضهم سوى بقايا الفيودالية البالية ورأسمالية متخلفة ولا خبرة لديها . ولكن نفس هذه الحقيقة جعلت العمل بعد ذلك من أجل البناء الاشتراكى عسيرا للغاية ، حيث انهم كانوا مطالبين ببناء نظام اشتراكى جديد بدون الاسس الديمقراطية والرأسمالية الراسخة التى كانت النظرية الماركسية قد اعتبرتها ضرورية . وفرضت هذه الظروف الخاصة ، كما أدرك لنين تماما ، شيئا من البطء والحرص فى تناول المهام الايجابية للاشتراكية . فبالمصطلحات النظرية ، كان من الضرورى استكمال الثورة البورجوازية قبل التقدم نحو الثورة الاشتراكية ؛ وكان التردد الذى راود عقول زعماء الحزب ، بما فيهم لنين ، فيما يتصل باللحظة المحددة للانتقال انعكاسا لهذا

(١) لنين « دراسات » XXVII ص ٦٣ – ٦٤ .

(٢) لنين « دراسات » XXII ص ٥١٣ .

(٣) ل . كريتسمان ، المرجع السابق ، ١٩٢٤ ص ٧٥ .

الحرج الخلفى . وقضت الحرب الاهلية على كل تردد بدفع النظام قسرا فى الطريق الاشتراكى بسرعة خطره . ولكن شيوعية الحرب فى روسيا كانت تتسم الى حد كبير بالطابع المصطنع الذى اتسم به ماسمى أحيانا « اشتراكية الحرب » فى المانيا (١) . لقد كانت نتاج طوارىء خاصة ، وينقصها الأساس الاجتماعى والاقتصادى الراسخ بدرجة كافية لضمان بقائها كاملة (حتى اذ بقيت بعض آثارها عندما تنتهى حالة الطوارىء) .

وقد بت الانتصار فى الحرب الأهلية والقضاء على رانجل فى نوفمبر ١٩٢٠ ، وما تلاه من زوال حدة التوتر ، فى مصير شيوعية الحرب . فما دامت الحرب مستمرة كان لا مفر من اتباع سياسة من اليد الى الفم ؛ وفرض انتهاء الحرب اعادة النظر فى هذه السياسة على ضوء اعتبارات أبعد مدى . وكان ذلك ينطبق بصفة خاصة على الاستيلاء على الغلال ، وهى سياسة كان أصل وجودها هو الضرورة المستمرة لمواجهة الطوارىء يوما بيوم حتى على حساب اعتبارات المستقبل . وكان العامل الحاسم هو موقف الفلاحين ، الذين كان المصدر الأساسى لولائهم للنظام البلشفى وخضوعهم المتذمر لعمليات الاستيلاء هو خوفهم من عودة « البيض » وفقد أراضيهم . وبمجرد أن زال هذا الخوف نهائيا صار الطريق مفتوحا لاحياء التذمرات المألوفة من الاجراءات القاسية التى لم يعد لها مايبررها الآن . وزادت انتفاضات التذمر بين الفلاحين ، التى كانت قد بدأت مع تسريح الجنود فى سبتمبر ١٩٢ (٢) ، مدى وعنفا طوال الشتاء ، حتى اعترف لنين فى مارس ١٩٢١ بأن «عشرات ومئات الألوف من الجنود المسرحين » كانوا يتحولون الى عصابات (٣) . وكانت هذه الاخلالات بالنظام هى الخلفية والمقدمة لتمرد كرونستات فى مارس ١٩٢١ – أول تمرد داخلى منظم ضد النظام السوفيتى منذ صيف ١٩١٨ . فكان لمطالب الفلاحين مكان مهم فى القرار الأول لجمعية المتمردين فى الفرقة البحرية : « منح حق التصرف الكامل للفلاح على كل الأرض .. وكذلك حق ملكية الماشية، التى يجب أن يحتفظ بها ويتصرف فيها طبقا لموارده الخاصة ، أى دون

(١) اقاض ل . كريتسمان ، فى المرجع السابق ص ٦٩ ، فى هذه المقابلة بين الاثنين .

(٢) انظر ص ١٦٧ – ١٧٠ من هذا المجلد .

(٣) لنين « دراسات » XXVI ص ٢٠٤ .

استخدام عمل مأجور » و « السماح بالانتاج الصغير الحر بواسطة العمل الفردى » (١) .

وصارت النتائج الاقتصادية لشيوعية الحرب التى كشفت هذه الأحداث عن افلاسها ، حلقة مفرغة لا تتيح نقطة بدء للتحليل . فالانهيار الكارثى للانتاج الصناعى ، الذى يرجع بعض السبب فيه الى دمار المصانع وبعضه لانعدام التنظيم بين العمال ، وبعضه كذلك الى النظام المعقد فى الادارة المركزيه الذى كانت تمثله « اللجان الرئيسية » ، أعقبه انهيار كامل تقريبا لتوزيع السلع بأسعار محددة بواسطة الدولة أو بأجهزة تعتمد على الدوله ، وأدى ذلك الى زيادة سريعه فى التجارة الخاصة غير المشروعة بأسعار خيالية وتضخم بلا حدود للعملة ؛ وأدى ذلك بدوره الى رفض الفلاح ، فى مواجهة مجاعة فى البضائع وعملة بلا قيمة ، تسليم المقادير الضرورية من الغلال للمدن ، بحيث بدأ السكان ينصرفون بصورة متزايدة عن المراكز الصناعية ، واقترب الانتاج الصناعى أكثر من التوقف الكامل . وكان العلاج ، الذى يعرفه التاريخ باسم السياسة الاقتصادية الجديدة New Economic Policy (NEP) (٢) أيضا مجموعة من الاجراءات التى لم يتم تصورها مرة واحدة ، بل تسلسلت تدريجيا واحدا وراء الآخر . وقد بدأت بالهجوم على أكثر النقاط خطرا ، كسياسة زراعية لزيادة مقادير الطعام بعرض حوافز جديدة للفلاحين ؛ وتطورت الى سياسة تجارية لتشجيع التجارة والتبادل ، متضمنة سياسة مالية تقوم على نقد ثابت ؛ وفى النهاية وصلت الى أعماق الشر، فصارت سياسة صناعية لتحقيق

---

(١) « Izvestiya Revolutsionnogo — Konstadta » رقم ١ فى ٣ مارس ١٩٢١ ، بيد ان القول السائد بأن السياسة الاقتصادية الجديدة انبثقت من تمرد كرونستات غير صحيح ، فقرار هذه السياسة كان قد قدم للجنة المركزية للحزب فى ٢٤ فبراير ١٩١١ ، قبل التمرد بخمسة أيام . (أنظر ص ٢٨١ من هذا المجلد) .

(٢) يبدو أن عبارة « السياسة الاقتصادية الجديدة » استعمل لاول مرة ، بدون اعتباره اسم علم ، فى قرار من اجتماع الحزب في مايو ١٩٢١ ، ولكنها لم تكن قد شاعت بعد . وظهرت بين قوسين (كاسم علم) فى مقال لنين الذى نشر فى برافدا فى ١٤ اكتوبر ١٩٢١ ، تمهيدا للعيد الرابع للثورة ، (« دراسات » XXVII ص ٣٠) . وفي قرار أصدره اجتماع الحزب في ديسمبر ١٩٢١ اشير الى « ما يطلق عليه السياسة الاقتصادية الجديدة » « VKP (B) v Rezol. » ١٩٤١ — I ص ٤١١ . وظهر الاختصار NEP فى مارس ١٩٢٢ فى مذكرات لنين التى أعدها لتقريره الى المؤتمر الحادى عشر للحزب ، وفي فقرة من التقرير نفسه («دراسات» XXVII ص ٢٠٧ و ٢٤١) ، ولكن التعبير كله ظل يستخدم في التقرير وفى قرارات المؤتمر . وفيما بعد صار الاختصار — NEP يستخدم فى كل مكان .

تلك الزيادة فى الانتاج الصناعى التى تعتبر شرطا لبناء النظام الاشتراكى.

والسمة الجوهرية فى السياسة الاقتصادية الجديدة هى أنها كانت نفيا أو قلبا لسياسات شيوعية الحرب . وقبل الجميع ، بعد ان انقضت دهشة الصدمة الأولى ، السياسة الاقتصادية الجديدة كضرورة . ولكن البعض قبلها بترحاب ، وقبلها آخرون بضمير غير مستريح ؛ وكان تبرير السياسة الاقتصادية الجديدة موضع مناقشات طويلة ومسهبة رجعت الى بدايات النظام وتضمنت اشارات الى الجدالات الاقتصادية فى المستقبل .

وكانت شيوعية الحرب مؤلفة من عنصرين كبيرين — فمن ناحية ، كان هناك تركيز للسلطة والقوة الاقتصادية ، بما فى ذلك السيطرة المركزية على الصناعة وادارتها مركزيا ، واحلال الوحدات الكبيرة محل الوحدات الصغيرة فى الانتاج وقدر من التخطيط الموحد ؛ ومن ناحية أخرى كان هناك تركيز للسلطة والقوة الاقتصادية ، بما فى ذلك السيطرة التوزيع بالبطاقات وتوزيع السلع والخدمات الأساسية مجانا أو بأسعار اسميه ، والدفع عينا ، والانتاج للاستعمال المباشر وليس لسوق افتراضية . بيد أنه يمكن وضع خط فاصل مميز الى حد كبير بين هذين العنصرين . فبرغم ان عمليات التركيز والمركزية ازدهرت بدرجة فائقة فى ظل المقتضيات التى فرضتها شيوعية الحرب — فانها كانت استمرارا لعمليات بدأت فعلان ابان الفترة الأولى للثورة . وكان لنين منذ أمد طويل قد أصر على أن الاشتراكية هى الخطوة المنطقية التاليه للرأسمالية(١)، وان صور التنظيم المتأصلة فى الاولى لا غنى عنها للثانية . ففى هذا المجال كانت شيوعية الحرب تبنى على أساس ما حدث من قبل ، واجتاز كثير من انجازاتها الاختبار ؛ ولم تتعرض سياساتها فيما بعد للنقد والقلب الا فى تفاصيل تطبيقاتها وفى اتساع مداها . اما العنصر الثانى فى شيوعية الحرب ، وهو احلال الاقتصاد « الطبيعى » محل اقتصاد السوق ، فلم يكن له مثل هذا الاساس . وكان أبعد ما يكون عن النمو المنطقى من سياسات الفترة الأولى ، بل انه كان بمثابة نبذ لهذه السياسات: لقد كان قفزة بلا استعداد فى خضم المجهول . وقد نبذت السياسة الاقتصادية تماما هذه الجوانب من شيوعية الحرب ، وكانت هذه الجوانب بالذات هى التى حطت من قدر شيوعية الحرب فى نظر نقادها أكثر من غيرها .

وكان هناك فيصل آخر بين العنصرين الرئيسيين اللذين تألفت

---

(١) انظر ص ٩١ — ٩٢ من هذا المجلد .

منهما شيوعية الحرب . كانت سياسات التركيز والمركزية تطبق على الصناعة وحدها تقريبا (وقد بذلت محاولات لتطبيقها فى الزراعة وفشلت) وكان المجال الصناعى هو مصدر التأييد الاجتماعى الرئيسى للثورة ، والمجال الذى ظهرت فيه بعض بوادر الرأسمالية النامية . وقد انبثقت سياسات الهرب من النقد واحلال الاقتصاد « الطبيعى » من عدم القدرة على حل مشاكل زراعة الفلاحين المتخلفة التى يشتغل بها حوالى ٨٠ فى المائة من مجموع السكان : لقد كانت تعبر عن الصعوبة الاساسية فى محاولة الجمع بين الثورة ضد الفيودالية بواسطة فلاحين تحدوهم تطلعات البورجوازية الصغيرة والثورة ضد البورجوازية وضد الرأسمالية بواسطة بروليتاريا المصانع ،. وعن الصراع بين المدينة والريف الذى تنطوى عليه هذه المحاولة . كانت هذه هى مصادر عدم الاتساق التى أدت مع الوقت الى التمرد على شيوعية الحرب وتدميرها .

وتفسر الاختلافات التى توجد داخل مجموعة السياسات التى تعرف فى مجموعها باسم شيوعية الحرب الاتجاهات المتباينة فى تفسير هذه السياسات داخل الحزب .

فقد ذهبت أحد المدارس الفكرية الى أنها النمو المنطقى لسياسات الفترة السابقة ، سلسلة من الخطوات الصحيحة من ناحية المبدأ وان كان قد حدث تعجل لامبرر له فى تطبيقها نتيجة للحرب الأهلية ؛ فالخطأ المتأصل فى شيوعية الحرب مسألة درجة وتوقيت ولا يتعلق بالجوهر . وكانت هذه هى وجهة نظر اولئك الذين أشادوا حتى بأقصى اجراءات شيوعية الحرب تطرفا باعتبارها انتصارات للمبادىء الاشتراكية . وتقول المدرسة الفكرية الأخرى ، كانت شيوعية الحرب قلبا مسرحيا ومندفعا لسياسات الفترة الأولى للنظام ، وقفزة فى تجارب طوبائية غير معروفة النتائج ولا تبررها الظروف الموضوعية مطلقا . فلم تكن شيوعية الحرب ، فى وجهة النظر هذه ، تقدما على طريق الاشتراكية ، بل استجابة قهرية لطوارىء الحرب الأهلية .

ولم يكن هذا الفيصل بين المدرستين ثابتا أو جامدا . وقد اتجهت وجهة النظر الأولى الى الارتباط فى الأذهان بموقف المعارضة اليسارية السابقة ، والمعارضة العمالية التى تالفت مؤخرا ، التى هاجمت الضغوط المتزايدة على البروليتاريا وأكدت الاهمية الكبرى للصناعة فى الاقتصاد الثورى ؛ وكانت تحظى ببعض التأييد من بوخارين الذى كان قد تناول شيوعية الحرب ، فى كتابه « اقتصاديات فترة الانتقال » ،

باعتبارها عملية تحول تتفق مع الظروف الروسية الخاصة من الرأسماليه الى الاشتراكية . وكانت وجهة النظر الأخرى هى وجهة نظر زعماء الحزب الرئيسيين الآخرين ، بما فيهم لنين وتروتسكى ، الذى كان قد قنع بضرورة منح وزن أكبر لرغبات الفلاحين ومصالحهم . ولكن لنين لم يكن متسقا تماما فى تشخيصه للقوى الدافعة وراء شيوعية الحرب . ففى أحد الخطابين اللذين قدم بهما « السياسة الاقتصادية الجديدة » الى المؤتمر العاشر للحزب عزا شيوعية الحرب الى « الحالمين » الذين افترضوا امكان تحويل «القاعدة الاقتصادية» للنظام السوفيتى فى ثلاث سنوات ؛ وفى الآخر وصف شيوعية الحرب بأنها « لم تفرضها الحاجات الاقتصادية ، بل فرضتها حاجات الحرب واعتباراتها وظروفها» (١) . وعندما قبلت ، فى جو الأزمة السائدة فى مارس ١٩٢١ ، السياسة الاقتصادية الجديدة بالاجماع بدلا من سياسات شيوعية الحرب المتطرفة ، وحظيت بالترحيب بوصفها حلا ضروريا ، طرحت هذه الاختلافات مؤقتا ، ولكنها لم تنته تماما. ففى حدود ما اعتبرت شيوعية الحرب انحرافا أملته ضرورات الحرب وليست الضرورة الاقتصادية وفرضته مقتضيات الحرب الأهلية لا مقتضيات الاشتراكية ، كانت السياسة الاقتصادية الجديدة رجوعا عن موقف منحرف ، وان كان مفروضا ، وعودة الى الطريق المأمون الذى كان متبعا قبل يونية ١٩١٨ . وفى حدود ما اعتبرت شيوعية الحرب خطوة مندفعة وتطرفا فى الحماسة نحو مستويات أعلى من الاشتراكية ، وان كانت غير ناضجة ، ولكنها طيبة ، كانت السياسة الاقتصادية رجوعا مؤقتا عن مراكز ثبت استحالة الاحتفاظ بها فى ذلك الوقت ، ولكن يجب العمل على استعادتها بأسرع ما يمكن . وكانت الحجة الخلفية لوجهة النظر الأولى هى الضرورة العملية لادخال اقتصاد الفلاحين المتخلف وعقلية الفلاحين فى الحسبان ؛ وكانت الحجة الخلفية لوجهة النظر الثانية هى

(١) لنين « دراسات » XXVII ص ٢٣٩ – ٢٥٣ . ان ما يمكن أن نسميه حكما رسميا نهائيا ظهر فى « Voennyi Kommunizm » (١٩٢٨) ص ٣٧٤ : « انه من الخطأ الكبير الا نرى وراء هذه الطوبائية الاقتصادية التى تمثلها شيوعية الحرب بمحاولتها تحقيق اقتصاد بلا سوق فورا ، حقيقة ان الفلسفة الاقتصادية لفترة شيوعية الحرب فرضتها أساسا مقتضيات الصراع المرير من أجل النصر ... فالمضمون التاريخى لشيوعية الحرب هو ضرورة الاستيلاء على قاعدة اقتصادية بالاعتماد على القوة العسكرية والسياسية . ولكنه من الخطأ أيضا أن نرى فى شيوعية الحرب مجرد اجراءات تعبئة فرضتها ظروف الحرب .. ففى العمل من أجل توجيه الاقتصاد كله الى حاجات الحرب الاهلية ، وفى بناء نظام متسق لشيوعية الحرب ، كانت الطبقة العاملة فى نفس الوقت تضع أسس التعمير الاشتراكى التالى . »

الحاجة الى بناء الصناعة وعدم زيادة موقف العمال الصناعيين سوءا ، وهم الحصن الرئيسى للثورة ٠

وقد تركت وجهتا النظر كلتاهما أثرهما فى خطابات وكتابات لنين كما فى اتجاهات السياسة الاقتصادية الجديدة ٠ فقد دافع عن وجهة النظر الأولى بقوة فى كتيب بعنوان « فى ضريبة الطعام (مغزى السياسة الجديدة وشروطها) » نشره لنين فى أوائل ابريل ١٩٢١ ٠ وفى هذا الكتيب نبذ نغمة الاعتذار التى كثيرا ما تسربت الى عرضه للسياسة الاقتصادية الجديدة فى المؤتمر العاشر للحزب ، ووصف هذه السياسة بجرأة بأنها استئناف للخط الصحيح الذى كان قد وضعه هو نفسه فى ربيع ١٩١٨ ولم تقطعه سوى الحرب الاهلية ٠ وقد بدأت بعباره طويلة نقلا عن مؤلفه السابق « فى الطفولة اليسارية وروح البورجوازية الصغيرة » الذى هاجم فيه المعارضة اليسارية فى مايو ١٩١٨ ٠ وكرر ما قاله من ان فى الاقتصاد الروسى المتخلف تعتبر رأسمالية الدولة (وكانت السياسة الاقتصادية الجديدة كما صيغت فى مارس ١٩٢١ تمثل اعترافا بالرأسمالية على النطاق الصغير فى الريف تحت سيطرة الدولة) تقدما على الطريق المستقيم للاشتراكية ٠

« ان ضريبة الطعام صورة من صور الانتقال من شيوعية الحرب الغريبة التى أملتها الحاجة القصوى والتدمير والحرب الى التبادل الاشتراكى الصحيح للسلع ٠ وهذا الأخير صورة من صور الانتقال من الاشتراكية ، بما ينطوى عليه الموقف من سمات خاصة سببها الأغلبية الساحقة بين السكان من صغار الفلاحين ، الى الشيوعية » (١) ٠

ان اعادة الحرية للتجارة كانت بمثابة عودة الى الرأسمالية ٠ ولكنه أعاد الآن ما كان قد قاله فى ١٩١٨ مع التأكيد عليه : « هناك الكثير مما يمكن ، ويجب ، تعلمه من الرأسماليين » (٢) وينطوى ذلك على الايحاء بأن ثمة فترة طويلة نسبيا ستمر قبل أن يتم الانتقال الى الاشتراكية بنجاح ٠ وفى الاجتماع الذى عقد للحزب فى مايو ١٩٢١ لشرح الطريق الجديد لعمال الحزب أصر لنين على أن السياسة الاقتصادية الجديدة ستطبق « بصورة جدية ولمدة طويلة » ، ووصفها القرار الذى أصدره الاجتماع بأنها « قد تقررت لفترة طويلة تقاس بالسنين » (٣) ٠ ومن الناحية

(١) لنين « دراسات » XXVI ص ٣٣٢ ٠

(٢) نفس المرجع ص ٣٤١ ٠

(٣) لنين « دراسات » XXVI ص ٤٠٨ ٠

الأخرى أشار لنين اليها ، فى نفس المناسبة ، بأنها «تراجع» : وبعد ذلك بشهور قليلة قال عنها أنها « هزيمة وتراجع — استعدادا لهجوم جديد » (١) ؛ ويبدا ان مثل هذه الأوصاف تشجع وجهة النظر التى تعتبر السياسة الاقتصادية الجديدة شرا مؤقتا يجب التغلب عليه باسرع ما يمكن ونقطة سوداء تجب ازالتها من صفحات الحزب ٠ وفى نهاية ١٩٢١ كان لنين لا يزال يتحدث عن الحاجة الى تراجع جديد (٢) ٠ وفى فبراير ١٩٢٢ أعلن فجأة ان « هذا التراجع ، بمعنى ما نقدمه للرأسمالية من تنازلات ، قد انتهى » ؛ وأعلن ذلك مرة أخرى بصورة رسمية أكثر للمؤتمر الحادى عشر للحزب بعد ذلك بشهر ، حيث ذكر أن هذا الرأى حظى بموافقة اللجنة المركزية (٣) ٠ ولكن هذا الاعلان لم يكن له أثر مباشر فورى على السياسة ، وربما أمكن فهمه بصورة أفضل اما كمحاوله لدعم الروح المعنوية داخل الحزب أو كبيان موجه الى العالم كله بأن روسيا السوفيتية لن تذهب الى الاجتماع الدولى الوشيك فى جنوا وهى مستسلمة ٠

وكان هذا التردد وعدم الاتساق فى موقف الحزب ولنين نفسه تجاه السياسة الاقتصادية الجديدة يعكس الازدواج المتأصل فى الهدف الذى يكمن خلفها — الحاجة الى خلق اقتصاد عامل عن طريق الاتفاق مع الفلاحين بأى ثمن ، والرغبة فى اتمام الانتقال الى النظام الاشتراكى الذى طال تأخره ، والذى لايمكن تحقيقه الا عن طريق التغيير الجذرى فى اقتصاد الفلاحين ٠ لقد كان هذا الوضع يجسد المشكلة الأساسية التى ظلت تقف فى مواجهة الثورة البلشفية منذ البداية — مشكلة بناء النظام الاشتراكى فى بلد لم يمر بمرحلة الديموقراطية البورجوازية والرأسمالية البورجوازية. وعندما قدم لنين السياسة الاقتصادية الجديدة الى المؤتمر العاشر للحزب عاد الى شرطى الانتقال الى الاشتراكية اللذين كان قد ذكرها منذ سنوات فى ١٩٠٥ (٤) ٠ لقد قال انه لا يمكن القيام « بالانتقال الفورى الى الاشتراكية » الا « فى البلاد ذات الرأسمالية النامية » ٠ وفى روسيا كان

(١) نفس المرجع ص ٤٠٨ و XXVII ص ٣٥ ٠ وفى فقرة أخرى قارن شيوعية الحزب بمحاولات اليابان الاولى للاستيلاء على بورت آرثر بالهجوم الخاطف — خطأ كبير الكلفة ولكن لابد منه لاكتشاف التكتيك الصحيح للتقدم غير المباشر وتطبيقه (نفس المرجع XXVII ص ٥٨ — ٥٩) ٠

(٢) نفس المرجع ص ٧٠ ٠

(٣) نفس المرجع ص ١٧٥ ، ٢٣٨ ٠

(٤) أنظر المجلد الاول ص ٥٤ — ٥٠ ٠

لا يزال هناك « أقلية من العمال فى الصناعة وأغلبية ضخمة من صغار الفلاحين » . واستطرد لنين :

« ان الثورة الاجتماعية فى مثل هذا البلد لا يمكن ان تنجح نهائيا الا بشرطين . أولا بشرط أن تؤيدها فى اللحظة المناسبة ثورة اشتراكية فى بلد أو عدد من البلاد الرئيسية . وكما تعلمون لقد بذلنا جهدا كبيرا جدا ، بالمقارنة بما بذل من قبل ، لتحقيق هذا الشرط ، ولكن أقل مما يتطلبه تحقيقه واقعيا بكثير » .

« والشرط الثانى هو التفاهم على حل وسط بين البرولتاريا ، التى تضع دكتاتوريتها موضع التنفيذ أو تملك سلطة الدولة فى يدها ، وأغلبية السكان الفلاحين » (١) .

ولكن لا فى ذلك الوقت ولا بعد ذلك ناقش لنين العلاقة بين الشرطين أو لمح الى امكان الاستغناء عن أحدهما . ولكن تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة ، الذى جاء فى لحظة تحطمت فيها آمال صيف ١٩٢٠ الكبار واهتز الايمان فى حدوث ثورة اشتراكية عالمية أكثر من أى وقت مضى منذ ١٩١٧ ، بدا انه ينطوى بالضرورة على نوع من زيادة التأكيد على الشرط الثانى . فبسبب تأخر الثورة العالمية وفشل برولتاريا غرب أوروبا فى أن تخف لنجدة الثورة الروسية كانت الثورة الروسية لا تزال تحت رحمة الفلاحين ، وصارت السياسة الاقتصادية الجديدة ضرورية . وقد قال لنين فى المؤتمر العاشر « لا ينقذ الثورة الاشتراكية فى روسيا الى أن تقوم الثورة فى البلاد الأخرى الا الاتفاق مع الفلاحين » . ان جوهر السياسة الاقتصادية الجديدة كان المحافظة على بقاء حلقة الصلة بين الفلاحين والبرولتاريا – تلك الحلقة التى كسبت بواسطتها الحرب الأهلية .

وقال لنين فى اجتماع الحزب الذى عقد فى مايو ١٩٢١ .

« ان البرولتاريا هى قائدة الفلاحين ، ولكن هذه الطبقة لا يمكن طردها كما طردنا أصحاب الأراضى والرأسماليين وقضينا عليهم . فلابد من تحويلها بمجهود كبير وألوان شديدة من الحرمان » (٢) .

وبعد ذلك بشهرين عرض نفس وجهة النظر هذه فى اطار دولى أمام المؤتمر الثالث للكومنترن . ان كل البلاد الرأسمالية تقريبا لديها

---

(١) لنين « دراسات » XXVI ص ٢٣٧ – ٢٣٨ .

(٢) لنين « دراسات» XXVI ص ٤٠٠

الى جانب طبقة المستغلين ، منتجيها الصغار ومزارعيها الصغار ؛ وفى روسيا يؤلف هؤلاء المنتجين الأغلبية العظمى . « والمشكلة الرئيسية أمام الثورة الآن هى الصراع ضد هاتين الطبقتين » . ولا سبيل الى استخدام اجراءات التجريد والطرد البسيطة – التى استعملت مع المستغلين – مع هاتين الطبقتين : فالامر يتطلب أساليبا أخرى . وتتضمن السياسة الاقتصادية الجديدة هذه الاساليب الأخرى ، فالمبدأ الذى تقوم عليه هو « المحافظة على التحالف بين البرولتاريا والفلاحين لكى تحتفظ البرولتاريا بالقيادة وبقوة الدولة » . وكان مركز الفلاحين المزدوج ، فقد كانوا فى نفس الوقت حليفا ضروريا وهدفا لصراع موجه اليهم ، مصدر كثير من المشاكل فى المستقبل . وأضاف لنين بعد أن فكر برهة « وأيا كان الأمر فان التجربة التى نقوم بها ستكون مفيدة للثورة البرولتارية فى المستقبل » (١) . وفى المؤتمر الحادى عشر للحزب فى مارس ١٩٢٢ كان لنين لا يزال يردد نفس القول : « ان السياسة الاقتصادية الجديدة مهمة لنا قبل أى شىء آخر كاختبار لواقعة اننا ننشىء حقيقة حلقة صلة مع اقتصاد الفلاحين » (٢) . ولكن كان للسياسة الاقتصادية الجديدة فى هذا المجال دلالات غير معروفة بوضوح رغم أنها حيوية . ففيها جنوح متأصل للتحول عن أول الشرطين الضروريين للانتقال الى الاشتراكية – شرط الثورة الاشتراكية العالمية – الذى ثبت أن القوة السوفيتية لا تستطيع تحقيقه ، والتركيز على الشرط الثانى – اجتذاب الفلاحين – الذى بدا تحقيقه متوقفا على قوة السياسة ومهارتها فقط . وبعد ذلك بثلاثة أعوام ، عندما ثبت بوضوح أكثر عدم امكان تحقق الشرط الأول ، اعتبر اصرار لنين على السياسة الاقتصادية الجديدة باعتبارها الطريق الصحيح الى الاشتراكية ، استباقا لمذهب « الاشتراكية فى بلد واحد » .

---

(١) نفس أرجع ص ٤٥٥ ، ٤٦٠ .

(٢) نفس المرجع XXVI ص ٢٢٨ ، وبعد ذلك بدقائق اضاف انهم لم « ينشئوا بعد » هذه « الحلقة مع اقتصاد الفلاحين » . (نفس المرجع ص ٢٢٩) .

الفصل التاسع عشر

السياسة الاقتصادية الجديدة

الخطوات الأولى

(أ) فى الزراعة :

لم يكن الاجراء الأول والرئيسى فى السياسة الاقتصادية الجديدة ، وهو احلال الضريبة العينية محل الاستيلاء على الفائض ، شيئا جديدا . فقد طبقت الضريبة العينية لأول مرة فى خريف ١٩١٨ ، ولكن الاستيلاء استمر وعدل عن الضريبة (١) . وكان تروتسكى قد اقترح فى فبراير ١٩٢٠ ، قبل المؤتمر التاسع للحزب وفى لحظة بدت فيها الحرب الأهلية فى طريقها الى الانتهاء ، على المكتب السياسى استبدال الاستيلاء على الفائض بضريبة عينية بنسبة الانتاج ، ووضع تبادل السلع مع الفلاحين على أساس فردى بدلا من الأساس الجماعى . ولكن لنين عارضه ، ولم يحصل الا على ٤ أصوات من ١٥ (٢) . وظهرت مثل هـذه المشروعات مرة أخرى بعـد

(١) أنظر ص ٢٤٩ من هذا المجلد .

(٢) أعاد تروتسكى ذكر هذه الوقائع فى المؤتمر العاشر للحزب ، دون أن يتصدى له أحد « Desyatyi Ross. Komm. Partii » ١٩٢١ ص ص ١٩١ . وقد طبع فيما بعد فى « Otchet Narodnogo Kommissariata Zemledeliya IX Vserossiiskii » « الجزء الرئيسى » من مذكرته الى المكتب السياسى فى فبراير ١٩٢٠ بعنوان « مسائل اساسية فى سياسة التموين والزراعة » Novyi Kurs ١٩٢٤ ص ٥٧ ـ ٥٨) وأضاف انها كتبت « تحت تأثير المزاج السائد فى الجيش والتجربة التى مر بهـا فى رحلته الى الاورال » (نفس المرجع ص ٥٣) .

هزيمة رانجل النهائية ، وأعلنهـــا بعض المندوبين المناشـــفة والثوريين الاجتماعيين فى المؤتمر العاشر لســـوفيتات عمـــوم روسيا فى ديسمبر ١٩٢٠ (١) . وحتى ذلك الوقت رفضت هذه المشروعات باعتبارها آراء غير مسموح بها وغير عملية وتنطوى على انحراف عن المبادىء البلشفية – عودة الى « التجارة الحرة » ورأسمالية البورجوازية الصغيرة . ولكن بعد عام تماما من تقديم تروتسكى لمشروعه الأول ، فى ٨ فبراير ١٩٢١ ، حدثت مناقشة فى المكتب السياسى دفعت لنين نفسه الى التقدم بمشروع مشابه بوضوح . ووضع لينين مشروعا مبدئيا قدمه الى لجنة من المكتب السياسى لصياغته ، وحدده على الأسس التالية .

١ – استجابة لرغبة الفلاحين من غير أعضـاء الحزب فى استبدال الاستيلاء (بمعنى أخذ الفائض) بضريبة من الغلال ،

٢ – ولتخفيض مستوى هذه الضريبة بالمقـــارنة بالكميات التى تم الاستيلاء عليها فى العام الماضى ،

٣ – ولتأييد مبدأ الربط بين مستوى الضريبة والمجهود الذى بذله الزارع بهدف خفض النسبة المئوية للضريبة كلما زاد المجهود المبذول ،

٤ – وتوسيع نطاق حـــرية الزارع فى استخدام فائضه بعد دفع الضريبة فى التبادل الاقتصادى المحلى ، بشرط دفع الضريبة كاملة فورا .

وفى ١٧ و ٢٦ فبراير ظهرت مقالات موحى بها فى برافدا تدعو الى التغيير المقترح وتفسره . وفى ٢٤ فبراير قدم مشروع مفصل ، وضع بواسطة اللجنة على أساس مذكرة لنين ، الى اللجنة المركزية للحزب . وبعد مناقشات أخرى وتعيين لجنة صياغة أخرى ، وافقت اللجنة على مشروع معدل فى ٧ مارس ١٩٢١ . وفى اليوم التالى قدمه لنين ، وان كان بحرص وليس كموضوع رئيسى ، فى خطابه عن السياسة العامة فى المؤتمر العاشر للحزب . وفى ١٥ مارس قدم لنين فى خطاب آخر الاقتراح رسميا الى المؤتمر ، الذى وافق عليه بالاجماع ، وعين لجنة صياغة ثالثة لاعداد نص القانون ؛ وأعيد هذا النص الى المكتب السياسى الذى أدخل عليه تعديلات أخرى . وفى ٢٠ مارس نقل الموضـــوع لأول مرة من الحزب الى الجهاز الحكومى . وفى اليوم التالى وافقت اللجنة التنفيذية المركزية رسميا على

(١) انظر ص ١٧٠ – ١٧١ من هذا المجلد .

المرسوم فى الصورة النهائية التى وافق عليها المكتب السياسى (١) .

ولم تخف الصياغة الحريصة للمرسوم الطابع الثورى للتغيير . فقد فرضت ضريبة عينية تصاعدية بمعنى أنها تتدرج بحيث يكون عبؤها أقل على الفلاحين الفقراء والمتوسطين وعلى مزارع « عمال المدن » . والى هنا حوفظ على مبدأ أن تكون الضريبة متمشية مع القدرة والحاجة . ولكن ماجاء فى مشروع لنين المبـــدئى الأصلى طبـــق بمنح تخفيضات ضريبية للفلاحين الذين يزيدون المساحة المزروعة من الارض أو يزيدون من انتاجية أرضهم ككل ، كما كانت التغييرات التى أدخلها المكتب السياسى بعد مؤتمر الحزب فى المرسوم مقصودا بها كلها أن تحدد بشكل حاسم الطابع التجارى للسياسة الجديدة . فقد تقرر صراحة الغاء المسئولية الجماعية ، التى كان مشروع المؤتمر لايزال يتضمنها ، وصار الفلاح الفرد مسئولا عن دفع الضريبة التى تفرض عليه ، وأنشىء رصيد عام لتوفير السلع الاستهلاكية والأدوات الزراعية من أجل المبادلة بالفائض الذى يسلم طواعية بعد أداء الضريبة فقط ، وليس من أجل « أفقر قطاعات السكان » كما كان من قبل ، كما تأكدت حرية التجارة فى الفائض « داخل حدود التبادل الاقتصادى المحلى » بالغاء عبارة « عن طريق المنظمات التعاونية والأسواق » . وبعد أيام قليلة صـــدر مرسوم من مجلس القوميسيرين يلغى ما تنطوى عليه عبارة « التبادل المحلى » من قيـــود بالتصريح « بحرية التجارة والبيع والشراء » وبازالة القيود على نقل المواد الغذائية بالنقل البرى والبحرى

(١) توجد تفاصيل مادار في المكتب السياسي ، ومعها نص المشروع – منقول عن وثائق لم تنشر فى محفوظات الحزب ، فى (لنين « دراسات » XXVI ص ٦٥١ – ٦٥٣)، وقد دارت المناقشات فى مؤتمر الحزب فى جلسة واحدة قبل نهاية المؤتمر بيوم واحد ، وكان ١٤٠ مندوبا قد ذهبوا الى كرونستات ورجع آخرون الى مقارهم . وقد شغل خطابا لنين فى تقديم المشروع وفى الختام حوالى نصف الجلسة . وقد تكلم بعد لنين تسيروبا قوميسير التموين ، الذى اتفق مع لنين من ناحية المبدأ ولـكنه عبر عن عدم موافقته على درجة الحرية التى تمنح للتعاونيات (انظر ص ٣٣٧ من هذا المجلد) . وكانت بقية المناقشة محصورة بين ستة أعضاء اختارهم المكتب الرئاسي ، وسمح لكل منهم بعشر دقائق ، ولم يتصدى اى من هؤلاء المتحدثين للاقتراح من ناحية المبدأ ، وان كان بعضهم قد نقده في التفاصيل ، ومن الواضح ان الموضوع كان قد طغى عليه تمرد كرونستات والجدالات المثيرة التى دارت حول وحدة الحزب وحول النقابات التى شغلت الاهتمام الرئيسى للمؤتمر ، ولم يتبين معظم المندوبين أهميته الكاملة الا مع الوقت ، ويوجد النص الذى وافق عليه مؤتمر الحزب فى ١٥ مارس ١٩٢١ (. « VKP (B) v Rezol. » (١٩٤١) I ص ٣٨٨ – ٣٨٩) ، كما يوجد المرسوم كما نشر في « Izvestiya » في ٣١ مارس ٢٣ في « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٢٦ – المادة ١٤٧ .

والسكك الحديدية (١) . وفى مايو ١٩٢١ أعلن اجتماع للحزب أن السياسة الاقتصادية الجديدة قررت لمدة طويلة « تقاس بالسنوات » ، وان « محركها الأساسى » هو تبادل السلع (٢) .

ولم يتطلب تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة انشاء مؤسسات جديدة بقدر ماتطلب تحويل المؤسسات القائمة من أجهزة للاكراه الى أدوات للسياسة الجديدة بتشجيع المبادرة الفردية بين الفلاحين .

وبذلت محاولة أولى مع « لجان البذر » التى أنشئت بمقتضى قرار المؤتمر الثامن لسوفيتات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩٢٠ (٣) . فقد صدر مرسوم مشترك من اللجنة التنفيذية المركزية ومجلس القوميسيرين فى ٢٦ مايو ١٩٢١ يعلن أن وظائف هذه اللجان كما حددت حتى ذلك الوقت « ضيقة أكثر مما ينبغى » وان مجال نشاطها يجب أن يتسع « لمصلحة تنمية زراعة الفلاحين المستقلة » ، فبالاضافة الى زيادة مساحة الارض المزروعة ينبغى أن تهتم بتحسين أساليب الزراعة ومساعدة الصناعات الريفية وتشجيع التبادل للسلع وتنمية التعاونيات (٤) . وبعد ذلك بشهر صدر مرسوم آخر صاغه لنين نفسه وضع نظام لجان القرى ، عن طريق مراحل متوسطة من « المؤتمرات الاقتصادية فى المراكز والأقاليم » (وهو أمر ينطوى على العودة الى فكرة « السوفيتات ») ، تحت سلطة مجلس العمل والدفاع (٥) . ولكن هذا البناء المحكم لم يتحقق قط ولم يكن له أثر فى التطورات التالية . فقد كانت السيطرة المركزية تفوح منها رائحة شيوعية الحرب بحيث لا تتفق مع روح السياسة الاقتصادية الجديدة ، التى كانت تنطوى على تحديد علاقة الدولة بالفلاح بحيث تقتصر على وظيفة جباية الضرائب .

---

(١) المرجع السابق رقم ٢٦، المادة ١٤٩ .

(٢) « VKP (B) v Revol. » (١٩٤١) I ص ٣٩٦ ـ ٣٩٧ ، وفيما يتصل بتوسيع نطاق التجارة فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة أنظر ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣ ص هذا المجلد

(٣) أنظر ص ١٧١ ـ ١٧٢ من هذا المجلد

(٤) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٢٧ ، المادة ٣٦٤ .

(٥) نفس المرجع ، رقم ٤٤ ، المادة ٢٢٣ ، ويوجد مشروع لنين الاصلى الذى صاغه فى ٢١ مايو ١٩٢١ فى « دراسات » ٣٦٤ ـ ٣٨١ ،ويتضمن ملخصا لنطاق السياسة الاقتصادية الجديدة كما تصورها لنين فى ذلك الوقت .

وكان المفهوم الأصلى للسياسة الاقتصادية الجديدة ـ انه يمكن زيادة الانتاج الزراعى بضمان الحرية للفلاح فى التصرف فى فائضه وتأمينه على شغله للارض ـ صحيحا . ولكن تطبيقه وتنميته كانا يتطلبان وقتا . وقد جاء قرار مارس ١٩٢١ ، الذى اتخذ على عجلة واستجابة لحالة طوارىء خطيرة ، متأخرة بحيث لم يساعد فى تخفيف كارثة طبيعية كبرى . وكانت التقديرات المبدئية قد قامت على أساس منجزات العام السابق التى تتسم بالحرص بوضوح . فقد صدر مرسوم من مجلس القوميسيرين فى ٢٨ مارس ١٩٢١ يحدد مجموع كمية الغلال المفروضة كضريبة نوعية «على أساس حصاد متوسط » بـ ٢٤٠ مليون بود ، مقابل تقدير ٤٢٣ مليون بود فى ظل نظام الاستيلاء فى ١٩٢٠ لم يجمع منها فى الواقع سوى ٣٠٠ مليون بود (١) . وكان هناك اعتماد على عملية التجارة والتبادل لتوفير ١٦٠ مليون بود أخرى وبذلك يتحقق أقل تقدير مطلوب وهو ٤٠٠ مليون بود (٢) . وجاء اعلان تغيير السياسة فى وقت لم يسمح بتغيير نظام البذر . وقد يكون الفضل راجعا للحوافز التى وفرتها السياسة الاقتصادية فى زيادة مساحة الارض المزروعة فى الاقاليم الشمالية والوسطى بين ١٠ و ١٥ فى المائة فى عام ١٩٢١ . بيد أن هذه الاقاليم كانت « أقاليم مستهلكة » لا تكفى حتى حاجاتها بنفسها ، أما فى الاقاليم المهمة فى الجنوب والجنوب الشرقى فقد انخفضت المساحة المزروعة فعلا بنفس النسبة تقريبا (٣) . ولكن الشىء الذى دمر كل التقديرات كان الكارثة الطبيعية التى حلت بالبلاد بسبب الجفاف لثانى عام على التوالى وبخاصة فى الاقاليم المنتجة فى حوض الفولجا . وجاء أول انذار فى نهاية ابريل ١٩٢١ فى بيان أصدره مجلس العمل والدفاع باجراءات تتخذ « لمكافحة الجفاف » (٤). وفى يوليه ١٩٢١ ظهرت ضخامة الكارثة بتاليف « لجنة لا حزبية لعموم روسيا لمعونة الجوعى » ، ثم أعقبها بعد ذلك بشهر الاتفاق مع هيئة المعونة

---

(١) « Sobranie Uzakonenii 1921 » م ٢٦ ـ المادة ١٤٨ . وتبعا لما قاله تسيروبا فى المؤتمر العاشر للحزب فى مارس ١٠٢١ كان الجمع « يقترب من هذا الرقم » ، وهناك تقدير حريص آخر قيل فى المناسبة نفسها هو ٢٦٥ مليونا « حتى الآن » . وجاءت تقديرات مقابلة للبطاطس (٦٠ مليون مقابل ١١٢ مليون) فى مرسومين صدرا فى ٢١ ابريل ١٩٢١ « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٣٨ ـ المادتين ٢٠٤ ، ٢٠٥) .

(٢) لنين « دراسات » XXVI ص ٣٠٢ و ٤٠٩ و ٤١٧ ـ ٤١٨ ، وقد تكررت هذه الارقام عدة مرات فى خطب لنين فى ربيع ١٩٢١ .

(٣) « Otchet Narodnogo Kommissariata Zemledeliya IX Vserossiiskii » ١٩٢١ ص ٧٠ ـ ٧٥

(٤) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٤٩ ـ المادة ٢٥٠ .

الأمريكية (ARA) للحصول على مساعدة ضد المجاعة من الخارج (١) . وفى يونية صدرت تعليمات بترحيل ١٠٠٠٠٠ نسمة من سكان المناطق التى حلت بها الكارثة الى سيبريا (٢) وبعد ذلك بأيام قليلة صدر **ترخيص باعفاء** الفلاحين الذين نزلت بمحصولاتهم كارثة من الضريبة العينية (٣) . وفى نهاية العام ذكر رسميا أن حصاد ١٩٢١ فشل كلية فى أكثر من ١٤ مليون دزياتين من مجموع مساحة الارض المزروعة فى الاقاليم الأوروبية من الجمهورية السوفيتية البالغ قدرها ٣٨ مليون دزياتين (٤) . وبدلا من الـ ٢٤٠ مليون بود المقدر جبايتها كضرائب عينية فى ١٩٢١ – ١٩٢٢ لم يتم جمع سوى ١٥٠ مليون بود ، او نصف مجموع ماتم جمعه فى ١٩٢٠ – ١٩٢١ (٥) .

وقد وصف كثيرون من المراقبين فظائع المجاعة التى أحاقت بحوض الفولجا فى ١٩٢١ ، بخاصة أعضاء الارساليات الأجنبية للمعونة التى كانت ترعى المنكوبين . وليس هناك تقديرات يعتمد عليها لعدد من هلكوا ، وبخاصة لأن الجوع كثيرا ما يكون سببا غير مباشر أكثر منه سببا مباشرا للموت ، كما لا يمكن تقدير عدد الماشية التى نفقت حتى بالتقريب .. وقد قدر المرسوم الصادر بتاليف لجنة عموم روسيا عدد من هم فى حاجة للمساعدة بعشرة ملاين . وبعد ذلك بخمسة شهور ، فى المؤتمر التاسع لسوفيتات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩٢١ ، كان التقدير الرسمى هو ٢٢ مليون ، وابدى كالنين ملاحظات توحى بأن العدد كان أكثر من ذلك بخمسة ملايين على الأقل . فى ذلك الوقت كان الاعتقاد السائد أن مليونا وربع من الأشخاص رحلوا من المناطق المنكوبة الى اكرانيا وسيبريا ، وقد قطع بعضهم الرحلة فى اسابيع أو شهور . وكانت المجاعة هذه المرة أكثر انتشارا وقسوة وخطورة واشد وقعا على السكان الذين ارهقتهم الظروف والمحن مماكانت فى آخر مجاعة كبرى فى ١٨٩١ – ١٨٩٢ . وقدر كالنين مجموع المعونات المقدمة حتى ديسمبر ١٩٢٠ ب ١ر٨٠٠ر٠٠٠ بود من الغلال و ٦٠٠ر٠٠٠ بود

(١) انظر ص ١٧٨ من المجلد الاول .

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٥٩ – المادة ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

(٣) نفس المرجع رقم ٦٤ – المادة ٤٨٤ .

(٤) « Otchet Narodnogo Kommissariata Zemledeliya IX Vserossiiskii (١٩٢١) ص ٨٠ .

(٥) « Pyatyi Vseross. S'ezd Sov. » ١٩٢٢ ص ٣٧٣ .

من المواد الغذائية من الداخل ، و ٢ر٣٨٠ر٠٠٠ بود منها ١ر٦٠٠ر٠٠٠ من الغلال ، من المعونات الخارجية (١) .

ويرجع جزء كبير من الفضل فى جمع هذه المؤن وتوزيعها الى الهيئة الأمريكية (ARA) ، المنظمة الاجنبية الوحيدة المرخص لها بالعمل رسميا فى الميدان . وقد قال كامنيف فى مقالة معاصرة «أن تاييد الحكومه الامريكية اتاح لل ARA امكانية القيام بعمل منظم فى المعونة على نطاق واسع وجعلها تتفوق على كل ما قامت به المنظمات الأخرى (٢) .

وأدى فشل المحصول والمجاعة الى تركيز الانتباه كله على الحصاد التالى ، وفى ديسمبر ١٩٢١ أعلن اجتماع للحزب والمؤتمر التاسع لسوفيتات عموم روسيا افتتاح «الحملة الزراعية لسنة ١٩٢٢» ، التى دعى فيها « تنظيم الحزب كله من أعلاه الى أدناه » الى القيام بدورة (٣) . وبالاضافة الى الاجراءات المألوفة من اصدار التوجيهات ووضع التنظيمات، بما فى ذلك توفير البذور والمواد المساعدة الأخرى ، استخدم مبدأ الحوافز الفردية والجماعية على نطاق واسع . وكان قد عقد مؤتمر زراعى فى أوائل ديسمبر – لا مؤتمر فلاحين ، كما فى الأيام الاولى لثورة . بل مؤتمر للموظفين الزراعيين – دعا الى ان « كل نجاح فى رفع مستوى الاقتصاد يجب أن يشجع بصفة خاصة وبطريقة منظمة بوسام العمل وبجوائز مالية » (٤) . وقرر المؤتمر التاسع لسوفيتات عموم روسيا بعد ذلك فى نفس الشهر انه « لكى يمكن تسجيل النجاح والفشل فى الحملة الزراعية لسنة ١٩٢٢، ولتشجيع الأقاليم والمراكز» يجب قامةمعرض

(١) « Devyatyi Vseross. S'ezd Sov. » ١٩ ص ٢٣ – ٣٢ . وقد أدلى احد المشاهدين العيان الى المؤتمر ببيانات عن المجاعة فى اقليم ستاراتوف وفى الجمهورية الالمانية فى الفولجا (نفس المرجع ص ١١٠ – ١١٧ و ١٣٥ – ١٣٦) . وقدم لنين تقريرا آخر للجنة التنفيذية المركزية فى مايو ١٩٢٢ .

(٢) « Itogi Bor'by s Golodom v 1921-1922 » وقد استطرد مقال كامنيف معبرا عن الشك فى « المصالح المحددة فى السياسة الداخلية او حسابات السياسة الخارجية التى أوحت بالمساعدة الامريكية » ، ويضيف ان « امريكا كانت ، بفضل المساعدة المهمة التى قدمتها ، فى مركز أفضل من أى بلد آخر لتعرف الظروف الاقتصادية والظروف الاخرى فى روسيا » . وتوجد تفاصيل المعونة الامريكية فى ف . م . سيرفيس ور . ل . بلاند «الاغذية الامريكية فى الحرب العالمية وفترة التعمير» ستانفورد ١٩٣١ ص ٢٤٤ – ٢٥٧ .

(٣) « VKP (B) v Rezol. » ، ١٩٤١ ، I ص ٤٠٨ – ٤٠٩ .

(٤) « Novoe Zakonodatel'stvo v Oblasti Sel'skogo Khoz. » ١٩٢٣ ص ٦٤ .

زراعى فى موسكو فى خريف ١٩٢٢ « مع جوائز نافعة اقتصاديا لأكثرها نجاحا (كانشاء محطة كهربائية أو تقديم أسطول من الجرارات كجائزة للأقاليم) » (١) وفى ذلك الوقت كانت السياسة الاقتصادية الجديدة قد بدأت تترك آثارها، وان كان من العسير أن نعرف ما اذا كانت السياسة الاقتصادية الجديدة ام آثار المجاعة هى السبب فى الاندفاع الجديد نحو الأرض : « الصراع الحقيقى من أجل الأرض » كما وصفه أحد الرسميين من قوميسيرية الزراعة فى آخر ١٩٢١ (٢) . وفى مارس ١٩٢٢ كانت السلطات قد اكتسبت ثقة كافية لتعلن تخفيض الضريبة العينية الى ١٠ فى المائة من الانتاج ، وتحرم الاستيلاء على الماشية من الفلاحين كعقوبة لعدم الدفع (٣) . وكان ربيع ١٩٢٢ ، بعد أن انتهت كارثة المجاعة وبدأت تباشير المحصول الجديد ، نقطة التحول فى السياسة الاقتصادية الجديدة فى الريف : ولم يعد الامر يتطلب سوى محصول طيب ليتوج الانتعاش.

وكان توزيع ضياع سادة الارض السابقين بين الفلاحين قد تم تقريبا فى نهاية ١٩١٨ ، وبمجرد أن تم ذلك لم تشهد فترة شيوعية الحرب أية تغييرات كبرى فى نظام حيازة الأرض . وكان التشجيع الرسمى للصور الجديدة من الزراعة الجماعية نظريا أكثر منه عمليا . وحتى فى ذروة شيوعية الحرب لم تبذل أية محاولة لفرض اجراءات التجميع على الفلاح . فقد استمر النظام القديم ، بما ينطوى عليه من اعادة توزيع الأرض دوريا بين أعضائه ، قائما جنبا الى جنب مع زراعة الفلاح الفرد دون أية تفرقة رسمية بينهما . بيد ان موقف السلطات كان مترددا (٣) . فالتحريم القانونى لتأجير الأرض (وكان البيع والشراء ، على اى الاحوال ، مستبعدا على اساس نظرية الملكية العامة) ولاستخدام العمل المأجور كان يحول دون اتاحة الفرصة للفلاح الحائز لكى يكيف نفسه

---

(١) « S'ezdy Sov. RSFSR v Postanov. » ١٩٣٩ ص ٢١٣ – ٢١٤ ، وقد اجل المعرض فيما بعد الى خريف ١٩٢٣ .

(٢) « O Zemle » I (١٩٢١) ص ٦ .

(٣) « Novoe Zakonodatel'stvo v Oblasti Sel'skogo Khoz. » ص ٤٣٢ – ٤٣٣

(٤) اكدت التعليمات التى أصدرتها لجنة الارض المركزية في ١٦ مايو ١٩١٩ حق الفلاحين في هجر الزراعة المشتركة الى الحيازات الفردية . ولكن موضوع ضرورة موافقة كل اعضاء الكوميون لم توضح قط . وقد اتخذت السلطات المحلية المختلفة مواقف مختلفة من هذا الموضوع ، واستمر بعضها يضع العراقيل فى طريق الزراعة الفردية « O Zemle » I ١٩٢١ ص ٧ .

مع ظروفه العائلية المتغيرة — وهى عملية كانت تتم اوتوماتيكيا بواسطة اعادة التوزيع على أساس نظام الـ (Mir) — وبذلك كان هذا التحريم ضد الحيازة الفردية . وبصفة عامة كان لشيوعية الحرب أثران مختلفا فى قضية شغل الأرض الشائكة . فهى من ناحية جنحت الى تثبيت صور الشغل القائمة لعدم وجود أى حافز أو فرصة للتغيير . ومن الناحية الاخرى خلقت ، بصرف النظر عن الأثر المعنوى السيىء لتكرار عمليات الاستيلاء ، احساسا بعدم الأمن حيث كانت قضية شغل الأرض كلها تتوقف فى المستقبل على نتيجة الحرب الاهلية ، وحتى افتراض انتصار البلاشفة لم يكن فيه ضمان لعدم حدوث تغييرات ثورية أخرى .

ومن ثم فانه كان من الوظائف المهمة للسياسة الاقتصادية الجديدة أن تمنح الفلاح شيئين لهما قيمة كبرى عنده : الحريه فى اختيار الصورة التى يزرع بها الارض ، والاحساس بالامن فى شغل الارض . بيد ان ذلك أثار على الفور موضوع تحريم تأجير الارض واستخدام العمل المأجور ، وهو تحريم اذا نفذ يجعل حرية الاختيار وهمية الى حد كبير . واذا لم يكن الفلاحون قد تهربوا على نطاق كبير من هذا التحريم فى ظل شيوعية الحرب فان ذلك كان راجعا الى انه لم يكن هناك حافز كاف لذلك . ولكن بعد ان بدأت الحوافز الاقتصادية مرة أخرى فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة أصبح التهرب أمر لابد من حدوثه . وفى اكتوبر ١٩٢١ اعلنت قومسيرية الزراعة ان « الايجار موجود سرا » (١) ، ومما لا ريب فيه ان ذلك كان ينطبق أيضا على استخدام العمل المأجور . وكان موضوع شغل الأرض من الاهتمامات الرئيسية للمؤتمر الزراعى لعموم روسيا فى ديسمبر ١٩٢١ ، الذى « لكى يزيل كل ابهام فى التشريع القائم » حدد الطرق المختلفة ، لشغل الأرض وأكد حق الاختيار بينها (٢) . وتناول المؤتمر التاسع لسوفيتات عموم روسيا الذى عقد بعد ذلك باسبوعين نفس الموضوع ، بمناقشة طويلة ومشوشة . وأشار أوسنسكى الى أن القضية عولجت « بطريقة غير محددة وغامضة جدا فى القانون القائم » ، والى ان « فلاحينا ليس لديهم أية ضمانات قانونية لاستغلال الارض » . واعترف بأن السماح للفلاح بتأجير أرض أعطيت له للاستعمال ، وليس للملكية ، أمر غير متسق واقترح حلا وسطا هو تحديد الايجار بست

---

(١) « O Zemle » I (١٩٢١) ص ١٦ ، وفي نفس النشرة مناقشة طويلة كتبها أحد موظفى قوميسيرية الزراعة مطالبا بالتصريح بالايجار رسميا (ص ١٠٥ – ١١٥) .

(٢) « Novoe Zakonodatel'stvo v Oblasti Sel'skogo Khoz. » (١٩٢٣) .

سنوات – ما يساوى دورتين زراعيتين (١) . وكان المؤتمر يدرك الصعوبات ولكنه منقسم أو غير متأكد حول أسلوب التغلب عليها ، ومن ثم أصدر تعليماته الى اللجنة التنفيذية المركزية بتضمين هذه المبادىء فى مرسوم ، وعهد أيضا الى قوميسيرية الزراعة النظر فى التشريع الزراعى القائم «بقصد جعله متفقا تماما مع أسس السياسة الاقتصادية الجديدة» ، وباعداد « مجموعة واضحة ومتسقة من القوانين عن الأرض يستطيع أن يفهمها كل من يفلح التربة » (٢) .

وظهر مرسوم اللجنة التنفيذية المركزية فى صورة « قانون اساسى عن استغلال الأرض بواسطة العمال » فى ٣٧ مادة فى مايو ١٩٢٢ (٣) . واعترف القانون بصور الزراعة السائدة المختلفة : وللفلاح حق الاختيار بينها ، مع منح الحق – غير الواضح تماما – للسلطات المحلية فى وضع قواعد فى حالة النزاع . ولم يحرم الابقـــاء على الـ Mir بمـا ينطوى عليه من اعادة توزيع الارض دوريا ، ولم يتقرر عدم تشجيعه بصورة مباشرة . ولكن الفـلاح كان ، على الأقل نظريا ، حرا فى تركه وأخذ أرضه معه ، وجعل المرسوم ذلك فى حيز الامكان بالسماح بتأجير الأرض واستخدام العمل المأجور ، وان كان على سبيل الاستثناء لمواجهة حاجات خاصة . فالأسر التى « ضعفت مؤقتا » بسبب كارثة طبيعية او فقد القوة العاملة تستطيع أن تأجر جزءا من أرضها لمدة أقصاها دورتين زراعيتين . ويمكن استخدام العمل المأجور بشرط أن يعمل أيضـا أعضـــاء الأسرة «على قدم المساواة مع العمال المأجورين» ، وبذلك أدت السياسة الاقتصادية الجديدة الى وضع حد للاتجاه الى المساواة الذى ساد فى الفترة الثورية . فقد اعترفت للفلاح ، فى حدود ما يتفق مع نظرية الملكية العامة ، بحقه فى حيازته كما لو كانت ملكه ، بزيادتها أو بزراعتها بمســاعدة العمل المأجور أو بتأجيرها للآخرين . وصارت التزاماته نحـــو الدولة هى التزامات دافعى الضرائب . ومنحته الدولة فى مقابل ذلك ، لأول مرة منذ الثورة ، الأمن فى شغل الارض لينمى حيــازته ويفلحها لمصلحته وللمصلحة العامة .

ولم يؤثر تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة نظريا فى التشجيع الرسمى الممنوح للصور الاختيارية السائدة فى الزراعة الجماعية ، مثل

(١) « Dev. Vseross. S'ezd Sov. » (١٩٢٢) ص ١٠٣ – ١٠٤ .

(٢) « S'ezdy Sov. RSFSR v Postanov. » (١٩٣٩) ص ٢٠٩ .

(٣) « Novoe Zakonodatel'stvo v Oblasti Sel'skogo Khoz. » (١٩٢٣) ص ٤٤١ – ٤٤٦ .

السوفخوزى (بما فيها المزارع «المخصصة» لبعض المصـانع أو المؤسسات السوفيتية أو النقابات) والكوميونات الزراعية . وقد قرر لنين فى أحد خطاباته الأولى دفاعا عن السياسة الاقتصادية الجديدة ان نمو الزراعة فى المستقبل يتوقف على آمل « ادماج أقل مزارع الفلاحين انتاجا واكثرها تخلفا وبعثرة فى زراعات منظمة مشتركة على نطاق كبير تدريجيا » ؛ ثم أضـاف « وهذا هو ما تصـــوره الاشـتراكيون دائمـا » (١) . وكان التغيير الوحيد فى المبدأ هو أن المبادىء التجارية الجديدة التى طبقت على صـناعة الدولة فى ظل الســـياسة الاقتصـــادية الجـديدة (٢) شملت السوفخوزى ، التى صارت مطالبة بان تؤدى عملياتها الى ربح . واعتبرت كل المزارع السوفيتية من اختصاص قوميسيرية الشعب للزراعة ، وأجرت الأراضى « المخصصة » بعقود قانونية للمؤسسات التى تستغلها مقابل ايجار تدفعه للقوميسرية . وفيما بعد أعطيت تعليمات تســـمح بتأجير السوفخوزى لبعض الفئـات المتميزة من النـــاس . وعلى غرار ما كان يحدث فى الصناعة جمعت الســـــوفخوزات فى كل اقليم فى « تكتل » اقليمى وعلى رأس البنـــاء وضعت « هيئـة مزارع الدولة » التى ألحقت بقوميسيرية الزراعة . واستمر منح التأييد الايجابى لتعاونيات المنتجين سواء فى صورة الكوميونات الزراعية أو (الأرتلات) . ولكن مع زيادة التبادل تدريجيا بين المدينة والريف فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة مات الدافع الأصلى الذى كان قد أدى الى انشاء نظام « تخصيص » المزارع واستمرت بعض السوفخوزات تشق طريقها بصعوبة . فالتأكيد الجديد على المشروع الفردى كان بوضوح ضد صور الفلاحة الجماعية التى تساندها الدولة (٣) .

ولم يكن من المتوقع أن يستمر جو القبول والارتياح الذى قوبلت به الســياسة الاقتصادية الجديدة فى الحزب فى مارس ١٩٢١ ؛ اذ ان تغييرا مثل هذا التغيير الجـــذرى والمناقض للآمال والتطلعات التى كانت تراود الحــزب كله فى التقـدم نحو الاشـتراكية ، التغيير الذى بدأ لأول

(١) لنين « دراسات » XXVI ص ٢٩٩ .

(٢) أنظر ص ٣٠٣ – ٣٠٥ من هذا المجلد .

(٣) توجد أكمل مجموعة من المعلومات عن مزارع الســوفيت فى ظل السياسة الاقتصادية الجـديدة فى « Na Novykh Putyakh » (١٩٢٣) V ص ٥٨٢ – ٦١٨ . ولاتخفى التفاصيل الكبيرة الموجودة الصورة العامة للاهمال وعدم الكفاءة ، ولعل مما له مغزى أن المشرفين على تحرير هذا المجلد يعلنون عدم مسئوليتهم عن الاحصاءات التى اوردها كاتب المقال .

وهنة تسليما ، لا للرأسمالية وحدها ، بل أيضا للآراء المتشائمة التى عبر عنها الثوريون الاجتماعيون والمناشفة منذ مدة ، التغيير الذى نقل مواطن التركيز فى السياسة من البرولتاريا الصناعية ، حاملة لواء الثورة وطليعتها ، الى الفلاحين المتخلفين الذين ينتمون أساسا الى البورجوازيه الصغيرة ، ان هذا التغيير كان لابد أن يثير القلق والتذمر (١) . ولما كان الموقف الجديد من الفلاحين هو أساس السياسة الاقتصادية الجديدة فان السياسة الجديدة فى الزراعة هى التى تحملت وطأة الهجمات الأولى . فقد انتشرت روح ناقدة جديدة فى دوائر الحزب وعبرت عن نفسها بطريقتين مختلفتين .

وكان وجه النقد الأول للسياسة الاقتصادية الجديدة فى الزراعة يتصل بأثرها فى التكوين الاجتماعى للفلاحين . فطوال السنوات الثلاث السابقة كانت السياسة الزراعية السوفيتية تعمل باستمرار على فرض المساواة : وقد نجحت الى حد ما فى تسوية من هم أعلى بمن هم أدنى ومن هم أدنى بمن هم على (٢) فكان عداؤها للكولاك يقابل رغبتها فى توسيع حيازة فقراء الفلاحين وتحسين مركزهم . وبدا الآن أن هدف السياسة الاقتصادية الجديدة هو تحسين وضع الكولاك وتشجيعهم على حساب فقراء الفلاحين . وقد سلم لنين بهذه الحقيقة عندما قدم السياسة الجديدة ولم يكن لديه ما يرد به على الانتقاد سوى حجة الضرورة :

« يجب ألا نغمض أعيننا عن حقيقة أن احلال الضريبة محل الاستيلاء تعنى ان عنصر الكولاك سينمو فى ظل هذا النظام أكثر بكثير من ذى قبل . وسينمو فى أماكن لم يستطع أن ينمو فيها من قبل » (٣) .

---

(١) وقد عبر مكسيم جوركى عن هذا التذمر بوضوح فى حديث له مع زائر فرنسى فى صيف ١٩٢١ : «ان العمال حتى الآن هم سادة الموقف ، ولكنهم مجرد اقلية ضئيلة فى بلادنا : فهم يمثلون على اكثر تقدير بعض ملايين . اما الفلاحين فهم جحافل . وفى الصراع الذى ظل دائرا منذ بداية الثورة بين الطبقتين لدى الفلاحين كل مايتيح لهم الانتصار .. فبرولتاريا المدن فى هبوط باستمرار من اربع سنوات ... وسينتهى طوفان الفلاحين بابتلاع كل شىء .. وسيصبح الفلاح سيد روسيا حيث انه يمثل الاعداد ، وسيكون ذلك شيئا رهيبا بالنسبة لمستقبلنا » . (أ . موربزيه « عند لنين وتروتسكى فى موسكو » ١٩٢٢ ص ٢٤٠ ــ ٢٤٢) . وكانت مثل هذه المشاعر تراود بالتاكيد كثيرا من البلاشفة ، وان لم يعبروا عنها بهذه الصراحة .

(٢) لنين « دراسات » XXVI ص ٢٤٦ .

(٣) انظر ص ١٦٨ من هذا المجلد .

فحرية السوق لابد أن تؤدى الى زيادة الفوارق بين الناجحين والأثرياء من ناحية وغير الناجحين والفقراء من ناحيه أخرى ، وان تفتح الباب لا مكانية استغلال الأولين للثانين . وكان هذا هو الثمن الذى لابد من دفعه ، سواء فى ظل الاصلاح الذى أدخله ستولبين أو فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة ، لامتداد الرأسمالية الى الريف . وكان عنصر الكولاك بطيئا فى نموه فى ظروف المجاعة الرهيبة فى ١٩٢١ : ففى المناطق المنكوبة كان الفرق الوحيد المهم هو الفرق بين البقاء والموت جوعا . ولكن فى المناطق الأخرى كانت الأعراض أكثر وضوحا . وفى اجتماع الحزب فى ديسمبر ١٩٢١ لفت بريوبرازنسكى الأنظار الى خطر نمو اقتصاد المزارع الكولاك (١) ؛ وفى مارس ١٩٢٢ قدم الى اللجنة المركزية ، تمهيدا للمؤتمر العاشر للحزب ، أطروحه تضم مجموعة محكمة من الأفكار تتضمن أول معالجة جادة للوضوع . ان ذلك الراق من الفلاحين الذين استطاعوا « المحافظة على استقرارهم الاقتصادى طوال الحرب الأهلية ودعم نفسه فى فترة أشد ظروف اعتماد المدينة على الريف ، أخذ يرسى دعائم سيطرته فى ظل السياسة الجديدة « فى صورة فلاحة كثيفة على نطاق ضيق مع استخدام العمل المأجور بصورة منتظمة أو فى فترات ، أو فى صورة تقوية دعائم الزراعة العامة على نطاق كبير فى سيبريا وبعض مناطق التخوم باستخدام العمل المأجور بانتظام » .

وفى الطرف الآخر من السلم « كنتيجة لنقص المواشى واستنزاف القوى العاملة بسحبها الى الجبهة فى الحرب الامبريالية والأهلية ولسوء المحصول المتوالى ، زاد عدد ذلك الراق من الفلاحين الذين لا يملكون حيوانات ولا محاريث » .

وهكذا بدأت تتبلور الصورة العامة لقلب الاتجاهات الأخرى :

« ولقد توقفت عملية تذويب التناقضات الطبقية فى الريف . وبدأت عملية زيادة الفوارق من جديد وازدادت قوة ، وهى اقوى ما تكون حيث أحرز الانتعاش الاقتصادى للفلاحين أكبر نجاح وزادت مساحة الأرض التى تزرع ... فى خضم الهبوط الشنيع لاقتصاد الفلاحين ككل وفقر الريف عموما تسير عملية تكون البورجوازية الزراعية على قدم وساق » .

وانتهى استعراض بريوبرازنسكى الطويل للشرور القائمة بالعودة

---

(١) « Vseross. Konf. RKP (Bol.) » ص ٢٠ رقم ٣ فى ١٩٢١/١٢/٢١ .

الى المثل العليا القديمة للنظرية البلشفية ، فدعا الى « تنمية السوفخوزات وتأييد الزراعة البرولتارية فى الحيازات المخصصة للمصانع وتوسيعها ، وتشجيع نمو الزراعه الجماعية وادخالها فى نطاق الاقتصاد المخطط باعتبارها الصوره الأساسية التى يتم بمقتضـــاها تحويل اقتصـــاد الفلاحين الى اقتصاد اشتراكى » . والتجأ الى الفكرة السائدة فى ذلك الوقت فى عدة مجالات فاقترح الاستعانة برأس المال الاجنبى والعمال الاجانب « لانشاء مصانع زراعية ضخمة » ، وتطبيق الأســـاليب الفنية الحديثة للفلاحة الكبيرة (١) .

وقرأ لنين أطروحة بريوبرازنسكى بصبر نافذ باعتبارها أحد تلك التمارين النظرية فى التخطيط للمدى الطويل التى بدا أن لا علاقة لها بالامكانية العمليـــة فى تلك اللحظة . وطرحهـــا جانبا بنغمة من النقـــد الشديد على أساس انها « غير صالحة » ، كما كتب للمكتب السياسى . واقترح ان يقتصر المؤتمر القادم على انشاء لجنة تصـــدر اليها التعليمات « بألا تقع فى تكرار الافكار المعادة ، ولكن تدرس فقط التجارب العملية ... المحلية دراسة تفصيلية » . وقبلت لجنـــة الحزب المركزية وجهـــة نظر لنين (٢) .

ونظم المؤتمر على هذه الاسس ، ورفض طلب بريوبرازنسكى بطرح موضوع السياسة الاقتصادية للمناقشة العـــامة ، وكان القرار القصير الذى أصدره المؤتمر ، على أساس توصية اللجنة ، مجرد تحديد للموقف، وتجنب أية اشارة الى الشر الذى لاعلاج له ، ما دامت الافتراضات التى بنيت عليها السياسة الجديدة معتبرة صحيحة (٣) . فقد كان مصير الحصاد التالى فى الميزان ، ولم يكن الوقت مناسبا لحملة علنية ضد الكولاك .

وكان وجه النقد الثانى يقوم على أساس أوســـع ويهدد بمخاطر

---

(١) لنين « دراسات » XXVII ص ٤٤٠ — ٤٤٦ .

(٢) انظر فيما يتصل بمذكرة لنين الى المكتب السياسى (نفس المرجع ص ١٩١ — ١٩٤) ، وفيمـــا يتصل بقرار اللجنة المركزية انظر (نفس المرجع ص ٥٢٤ حاشية ٨١) .

(٣) «VKP (B) v Revol.» ١٩٤١ ص ٤٢٨ — ٤٢٩ . ويمكن تتبع أثر نصيب لنين فى صياغة القرار فى خطابه الى أوسنسكى الذى ندد فيه «بالتدخل الجاهل» الذى لا يقوم على دراسة نقدية (« دراسات » XXVII ص ٢٧٣ — ٢٧٤) .

مباشرة أكثر . فعندما طبقت السياسة الجديدة باعتبارها تنازلا للفلاحين لم يسأل أحد على حساب من تتم هذه التنـــازلات ؛ وكان يمكن القول بصدق أن أى اجراء يتخذ لزيادة الانتاج الزراعى وكميات الطعام الواردة للمدن كان ضروريا لمصلحة العمال الصناعيين كما هو لأية مصلحة أخرى على الاقل . ولكن عام ١٩٢١ انتهى ، وتضاعفت التنازلات للفلاحين ومركز العمال الصناعيين ، المعرضين لفقد كميات المواد التموينية المخصصه لهم ولمخاطر البطالة ، فى تدهور مستمر . وقد استمر اجتماع الحزب والمؤتمر التاسع لسوفيتات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩٢١ يركزان الاهتمام على الفلاحين واهمال التذمر المتزايد فى الصناعة . وكانت المعارضة العماليه الأصـــلية التى أدينت فى المؤتمر العاشر للحزب تنتمى الى فترة ما قبـــل السياسة الاقتصادية الجديدة ؛ وعنـــدما شكت من سيطرة العناصر « غير البروليتارية » فى الحزب لم تكن تقصد الفلاحين . ولكن الآن ، وقد بدأت ترتفع الشكاوى من أن السياسة الجديدة تعنى تضحية العامل الصـــناعى من أجل الفلاح ، كان من الطبيعى أن تتلقفهـــا الدوائر التى ينشط فيها الاعضاء السابقين فى المعـــارضة العمالية . وكان شيليابنيكوف هو الذى قال صراحة فى المؤتمر الحـــادى عشر للحزب فى مارس ١٩٢٢ ان هـــدف السياسة الاقتصادية الجديدة هو توفير « حكومه أرخص للفلاحين » ، وان ذلك كان يتم على حساب العمـــال (١) . وتجنب لنين أى رد مبـــاشر على شيليابنيكوف كما فعل مع بريوبرازنسكى . لقد أعاد حجة ضرورة ايجاد « حلقة صلة » مع الفلاحين ، وأضاف بصفة خاصة أن « كل شئ يجب أن يخضع لهذا الاعتبار » . وتحدث باختصار وفى تشويش عن الصناعة ، واعتذر عن فشـــله « الذى يرجع الى أسباب عديدة ، منهـــا الى حد كبير المرض » لعدم احكام هذا القسم من الخطاب . وأعلن نهاية التراجع (٢) . ولكن لم يكن فى خطابه ما يوحى بأى تغيير حيوى فى السياسة . فلم تكن القضايا الأساسية التى تكمن تحت سطح السياسة الاقتصـــادية الجديدة قد نضجت بعد .

وقد آتت سياسة الانتظار التى آثر لنين اتباعها فى المؤتمر الحادى عشر للحزب ثمارا طيبـــة تبررها تماما . ويرجع بعض الفضـــل فى ذلك للحوافز التى وفرتها السياسة الاقتصادية الجديدة لزيادة انتاج الفلاحين ، وبعضه الى وفرة المحصول فى هذا العام ، ١٩٢٢ ، الذى كان أفضل محصول

---

(١) «Odinnadtsatyi S'ez RKP» (١٩٣٦) ص ١٠٨

(٢) لنين «دراسات» XXVII ص ٢٣٠ و ٢٣٢ و ٢٣٨ .

بما لا يقاس بالنسبة لأى محصول آخر منذ الثورة (١) ، وأتاح أساسا طيبا للعلاقة الجديدة بين السلطة السوفيتية والفلاح . فقد توفر للفلاح لأول مرة منذ الحرب فائض يبيعه ولديه التصريح الرسمى والتشجيع الرسمى لبيعه ، كما أن الاسعار وظروف التبادل باتت فى صالحه بصورة استثنائية . فقد كانت المدن ، بعد سنوات من الجوع القاتل ، تنتظر الطعام بشوق ، كما أرغمت الصناعة فى نفس الوقت ، لأسباب مختلفة تماما ، على تصفية أكبر كمية مما لديها من منتجات كاملة الصنع (٢) . وهكذا تحركت الأسعار فى صيف ١٩٢٢ وخريفها بدرجة لم يسبق لها مثيل لمصلحة الزراعة وضد الصناعة . لقد تحقق الغرض المعلن والنتائج الكامنة للسياسة الاقتصادية الجديدة فجأة الى حد لم يكن متوقعا تقريبا : وصار الفلاح ، قصدا الى حد ما وبفضل المصادفة الى حد ما ، الطفل المدلل لدكتاتورية البرولتاريا . وكان لنين على حق تماما فى تفاخره فى المؤتمر الرابع للكومنترن فى نوفمبر ١٩٢٢ بنجاح السياسة الاقتصادية الجديدة:

« ان تمردات الفلاحين ، التى كانت قبل ١٩٢١ جزءا من السمة العامة فى روسيا ، قد اختفت تماما .. فالفلاحون راضون عن وضعهم الحالى .. وقد يتذمر الفلاحون من هذا الجانب أو ذاك من عمل الحكومة ، وقد يشكون . فهذا طبعا ممكن ولابد منه ، حيث أن جهازنا الادارى واقتصادنا الذى فى يد الدولة لا يزالان أقل كفاءة من أن يمنعا ذلك ، ولكن لا يوجد مطلقا أى تذمر خطير ضدنا من جانب الفلاحين ككل . وقد تحقق ذلك فى خلال سنة واحدة » (٣) .

وصحيح أن ما حدث فى صيف ١٩٢٢ أضاف دليلا فى صالح نقد بريوبرازنسكى ونقد شيليابنيكوف . فقد استؤنف تدفق البضائع من المدن والمصانع الى الريف بكميات مهما كانت صغيرة الا أنها جاءت بعد انقطاع كامل لمدة ستة أو سبعة أعوام ، وكانت موجهة أساسا الى سد حاجات أكثر الفلاحين كفاءة وازدهارا ، الذين حصلوا على أكبر الحيازات وأكثرها خصوبة وأسهموا أكثر من غيرهم فى نجاح المحصول . ولم يصاحب الانتعاش الذى جلبته السياسة الجديدة للريف تقدم مقابل فى الصناعة الثقيلة ، وتم الى حد ما على حساب العامل الصناعى . ولكن برغم

(١) قدر زينوفيف رسميا ، فى المؤتمر الثانى عشر للحزب فى ابريل ١٩٢٣ ، المحصول بأنه يساوى ثلاثة أرباع المحصول المتوسط فى سنوات ما قبل الحرب ، والانتاج الصناعى بربع انتاج ما قبل الحرب .

(٢) أنظر ص ٣١٢ – ٣١٣ فيما بعد .

(٣) لنين « دراسات » XXVII ص ٣٤٧ .

أن هذه الحجج كانت صحيحة نظريا ، فان الدفعة التى تلقاها الاقتصاد كله من السياسة الجديدة كانت من القوة بحيث تطغى عليها . وتدفق الجزء الأكبر من الأرباح الناشئة عن انتعاش الزراعة فى جيوب الكولاك ومن يتطلعون لأن يكونوا من الكولاك ، أما الفلاح الفقير فانه على الأقل قد تخفف من وطأة بعض الضغوط غير المحتملة التى تعرض لها فى السنوات القليلة الأخيرة ، واذا كان الريف يربح على حساب المدينة فان المدينة كانت تستفيد ، مهما كان التوزيع غير متساو ومهما كان الثمن الذى سيدفع مع الوقت ، من وفرة الامدادات . وقد أدت السياسة الجديدة الى انتعاش امتد الى كل جزء فى الاقتصاد ؛ ومع انها كانت لابد فى المدى الطويل من أن تخلق توترات وألوان من عدم المساواة ، فان الاحساس العام بزيادة الرفاهة طغى عليها فى ذلك الوقت .

وفى خريف ١٩٢٢ عندما بدا أن السياسة الاقتصادية الجديدة قد بلغت ذروة انجازاتها ، وقبل أن تتجمع سحب جديدة ، قررت الحكومة السوفيتية أن تضفى على الموقف استقرارا وثباتا باصدار سلسلة من المجموعات القانونية . ولم تحتو المجموعة الزراعية ، التى وافقت عليها اللجنة التنفيذية المركزية فى أكتوبر ١٩٢٢ ونفذت فى أول ديسمبر ، على جديد (١) . والواقع أن الهدف منها كان أن تمنح الفلاح احساسا بالاطمئنان الى الاوضاع القائمة . وقد أعيد مبدأ تأميم الأرض بشكل حاسم : « ان حق الملكية الخاصة فى الارض وما يوجد فى باطنها وفى المياه والغابات داخل الجمهورية السوفيتية قد الغيت الى الأبد » . وكل الاراضى التى تستخدم ، أو يمكن أن تستخدم ، فى الزراعة تؤلف « رصيدا واحدا للدولة » . بيد أن حق « الاستغلال بواسطة العمال » يمكن أن يمارس فى أية صورة من الصور المألوفة – نظام المير Mir ، سواء بالتوزيع الدورى أو بدونه ، والحيازة الفردية ، والاتحاد الاختيارى فى الكوميونات الزراعية، ومزارع الدولة والسوفخوزات . واعترف بحق الفرد أو الأقلية فى أية مجموعة بالخروج منها مع قدر مناسب من الأرض ، متى توافرت شروط معينة (وضعت مفصلة بعد صدور قانون مايو ١٩٢٢) لمنع تجزئة الأرض أكثر مما ينبغى (٢) . وباستثناء هذه القيود أزيلت كل الحدود العملية

(١) « Sobranie Uzakonenii 1922 » رقم ٦٨ – المادة ٩٠١ .

(٢) كان حق الفرد فى مغادرة ال Mir أكثر قضية تعرضت للجدال واحيلت الى مجلس القوميسيرين لاتخاذ قرار . وقد اعترف المقرر فى تقريره الى اللجنة التنفيذية المركزية انه كان من المستحيل معالجة مشكلة التجزئة : وترك الامر للاقاليم ان تقرر الحد الادنى لحجم وحدات الفلاحة . « IV Sessiya Vseross. Tsentral. Ispolnitel. Komiteta » رقم ١ (٢٥ اكتوبر ١٩٢٢) ص ٣٣ ، ٣٥ – ٣٦ .

على حقوق الفلاح حائز الارض تقريبا • فقـد تم الترخيص بحقى تأجير الارض واستخدام العمل المأجور المهيمن فى عبارات تكاد تكون مطابقة لما جاء فى قانون مايو ١٩٢٢ • ولجميع « المواطنين دون تمييز فى الجنس أو المذهب أو الجنسية) الذين يريدون فلاحه الارض بمجهودهم الخاص » حق متساوى فى استغلال الارض فى الاغراض الزراعية • ولم تعترف المجموعة القانونية بأية حقوق دائمة ، ولكنها أشارت الى أن الحقـوق الممنـوحة بمقتضاها ممنوحة لمدة غير محددة • وبدا أن الفلاح قد انتصر فى الصراع للمحافظة على مبدأ زراعة الفلاحين الصغيرة والانماط التقليدية من الفلاحة بواسطة المجموعات الريفية ضد اعتداءات نظام الوحدات الجماعيه الكبيرة الحديثة انتصارا باهرا وكاملا مثل انتصاره فى تأكيد حقه فى التصرف فى فائض انتاجه فى السـوق المفتوحة • فقـد كانت السـياسة الاقتصاديه الجديدة حتى خريف ١٩٢٢ لا زالت مسيطرة ولاتواجه أى تحد فى الريف. كما بدا أنه من غير المحتمـل ، على الأقل فى هـذا المجال ، انه سـيمكن تعديلها • ولكن المجموعة القانونية التى صدرت فى ديسمبر ١٩٢٢ حددت الوضع فى الريف الروسى لمدة أقل من عشر سنوات، وكانت هذه السنوات سنوات جدال مستمر تقريبا حول القضية الأساسية عن العلاقة بين زراعة الفلاحين والصناعة الكبيرة فى الاقتصاد السوفيتى • وقد كانت « أزمة المقص » فى ١٩٢٣ علامة على هذا الجدال •

(ب) الصناعة :

كانت السياسة الاقتصادية الجديدة، عندما قامت ، سياسة زراعية، وبالتالى للتجارة الداخلية ، ولكنها لم تكن للصناعة • فلم تناقش مشاكل الصناعة فى مؤتمر الحزب الذى أقرها ، ولم يشر القرار الخاص « باحلال الضريبة العينية محل الاستيلاء » الى الصناعة الا فيما يتصل بأن « انعاش النقل والصـناعة » سيسمح « للسـلطة السوفيتية بأن تتلقى المنتجـات الزراعية بالطريقة الطبيعية ، أى بمعادلتها بمنتجات المصانع والصناعات المنزلية » (١) • وبعد ذلك بشهرين واجه لنين ، فى المقال الذى يتضمن أكمل عرض له للسياسة الاقتصادية الجديدة ،المشكلة العملية لأول مرة:

« الحاجة والدمار بلغا حدا لا نستطيع معه اعادة الانتاج الاشتراكى الصناعى على النطاق الكبير بواسطة الدولة على الفور ••• ويعنى ذلك أنه

(١) « VKP (B) v Revol. » (١٩٤١) I ص ٢٨٨ .

لابد من قدر ما من المساعدة لاعادة الصناعة الصغيرة (١) التى لا تتطلب آلات وليست فى حاجة سواء لمواد أولية أو وقود أو طعام بكميات كبيرة مما تملكه الدولة ، ويمـكن أن تؤدى فورا بعض المساعدة لاقتصـاد الفلاحين وتزيد فى قوته الانتاجية » (٢) •

ولكن وضع الصناعة الكبيرة بهذا الشكل فى مرتبة ثانوية له أيضا صعوباته • وفى مشروع قرار كتب بعد ذلك بأسابيع قليلة فى منتصف مايو ١٩٢١ – ثم ظهر بعد ذلك كقرار من اللجنة التنفيذية المركزية – ترك الموضوع مفتوحا :

« لندع التجربة ترينا الى أى مدى سننجح فى تحريك هذا التبـادل بزيادة انتاج المشروعات الاشتراكية الكبرى وزيادة المطروح من منتجـات الدولة ، والى أى مدى سـننجح فى تشـجيع الصـناعة المحلية الصغيرة وتنميتها (٣) » •

بيد أنه عندما عرض هذا النص على المؤتمر الرابع لمجـالس الاقتصاد القومى لعموم روسـيا والمؤتمر الرابع للنقـابات لعموم روسـيا ، وكلا الهيئتين تعكس مصالح الصناعة الكبيرة المؤممة ، بدأت تطفو الشكوك على السطح • فأشار أحد المتحدثين الى أن الفلاحين سيعملون على سد حاجاتهم أساسا من الصناعات المنزلية بحيث « أن الصـلة بين المدينة والريف » ستتحطم ؛ وذكر ميليوتين فى تقريره فى آخـر المنـاقشة أن عشرات من المذكرات التى أرسلت الى رئاسة المؤتمر تعبر عن قلقها من أن « هذا التحول الجـديد نحو المنافسة الحرة ، ونحو تشجيع الصـناعة الصغيرة ، قد يدمر أسس صناعاتنا الكبيرة » (١) • وفى المؤتمر الرابع لنقابات عموم روسيا دعا لوزوفسكى الى أن يكون للنقابات دور فى تنظيم « الصناعة الصغيرة ؛

(١) كانت الصناعة «الصغيرة» تضم ثلاث فئات رئيسية : حرفيين يعملون مستقلين لانفسهم ، اما بمفردهم أو بمعونة عامل أو عاملين بالاجر على الاكثر ، والصـناعات «المنزلية» او «الريفية» التى يقوم بها الفـلاحون واسرهم بجانب عملهم الاصـلى ، والتعاونيات الصناعية التى تضـم عمالا من الفئة الاولى او الثـانية وتنظمهم • وكانت الصناعة «الصغيرة» تعمل بابسـط الآلات فقط وهى ريفية فى اغلب الحالات ، وتقابلهـا صناعة المصانع فى المدن .

(٢) لنين «دراسات» XXVI ص ٣٣٢ – ٣٣٣ •

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٤٤ – المادة ٢٢٣ •

(٤) « Trudy IV Vseross Sov. Narod. Khoz. » (١٩٢١) ص ٤٢ و ٥٣ •

وتنبأ شميدت بأن الظروف الجديدة تنطوى على خطر ميل الطبقة العاملة « الى الجنوح عن عملها الاصلى نحو الصناعة الصغيرة (١) » .

وحانت الفرصة للنين فى اجتماع الحزب فى آخر مايو ١٩٢١ لكى يحول اتجاه النقد بمهارته المعرفة . فاذا لم يكن الدور الرئيسى للصناعة الكبيرة فى أى مجتمع اشتراكى موضع تأكيد ، فان ذلك راجع الى أن ذلك أمر مسلم به من الجميع . وأشار الى ما كان قد صار مشروعه المفضل الخاص بخطة كهربة البلاد :

« ان لدينا خطة محسوبة بدقة تامة ، محسوبة بمساعدة عمل أفضل خبراء روسيا وعلمائها ، وهى تعطينا فكرة دقيقة كيف وبأى موارد . آخذين فى الاعتبار السمات الخاصة بروسيا ، نستطيع أن نضع هذا الأساس من الصناعة الكبيرة لاقتصادنا ، وهذا ما يجب أن نفعله ، وما سنفعله . وبدونه لا يمكن التحدث عن أساس اشتراكى حقيقى لحياتنا الاقتصادية » .

ولكن الصناعة الكبيرة لا يمكن انعاشها بدون وفرة أكثر فى المواد الغذائية والمواد الأولية ، ولا يمكن الحصول على هذه الأشياء الا بعملية مبادلة ، وتشجيع الصناعة الصغيرة هو ما يحرك هذه العملية . « فلكى ننتقل حقيقة وبطريقة منتظمة الى العمل على انعاش هذه الصناعة الكبيرة، نحتاج الى انعاش الصناعة الصغيرة» (٢) . ووضع القرار الذى صدر فى الاجتماع مقتضيات السياسة الصناعية فى ترتيبها المنطقى من وجهة النظر هذه . فجاء أولا « تأييد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الخاصة والتعاونية » ، وثانيا « الترخيص بتأجير مشروعات الدولة للأشخاص والتعاونيات والاتحادات» ، وثالثا « اعادة النظر الجزئية فى برامج الصناعة الكبيرة فى اتجاه دعم انتاج سلع الاستهلاك الشعبى وما يستخدمه الفلاحون يوميا» ، وأخيرا «توسيع نطاق استقلال ومبادرة كل مشروع من المشروعات الكبيرة فيما يتصل بالتصرف فى شئونها المالية ومواردها المادية » (٣) . وكان هذا هو الترتيب الذى اتبع فى القرارات السوفيتية .

(١) « Chetvertyi Vseross Profess. Soy. » ١٩٢١ ص ٤٩ و ١١٥ . وقد شكا مندوب من روسيا الجنوبية فى المؤتمر الخامس للنقابات فى سبتمبر ١٩٢٢ من انه فى حين يطرد مصنع كبير للسجاير فى روستون عماله تتقدم الصناعة المحلية الصغيرة للسجاير بخطوات كبيرة جدا « Stenograficheskii Otchet Pyat Vseross. Profess. Soy. » (١٩٢٢) ص ٩١ — ٩٢ .

(٢) لنين « دراسات » XXVI ص ٣٩٠ — ٣٩١ .

(٣) « VKP(B) v Rezol. » ، ١٩٤١ ، I ، ٣٩٧ .

وجاءت الخطوات الأولى فى السياسة الاقتصادية الجديدة فى الصناعة فى مرسومين أصدرهما مجلس القوميسيرين فى ١٧ مايو ١٩٢١ . فقد أعلن الأول أن الحكومة تنوى « اتخاذ الاجراءات الضرورية لتنمية الصناعات الريفية والصناعات الصغيرة ، سواء فى صورة مشروعات خاصة او تعاونية » و « لتجنب المغالاة فى التنظيم والرسميات التى تسحق المبادرة الاقتصادية لدى الأفراد وجماعات السكان» (١) . والغى الثانى عدة مراسيم سابقة تقيد نطاق التعاونيات الانتاجية وصلاحياتها ، ووضع حدا لتنفيذ مرسوم ٢٩ نوفمبر ١٩٢٠ ، الذى يقضى بتأميم كل المشروعات الصناعية ، فى حين قرر أن التأميمات التى تمت قبل ١٧ مايو ١٩٢١ لم تلغ (٢) . وطوال صيف ١٩٢١ صدرت سلسلة من المراسيم تشير الى التشجيع المتزايد للتعاونيات الصناعية . فقد حظيت بحقوق الشخصية القانونية ، وتستطيع أن تستخدم عمالا مأجورين لا يزيدون عن ٢٠ فى المائة من عضويتها ، ولا تخضع لسيطرة قوميسير الشعب للتفتيش ، وبذلك تخلصت من قيد كان موضوعا على مؤسسات الدولة ، ومن الناحية الاخرى صار لها الحق فى الحصول على قروض قصيرة وطويلة من قطع التعاون فى قوميسيرية المالية (٣) . كما حظيت الصناعات الريفية والمشروعات الصناعية الصغيرة الخاصة ، التى حددت بأنها التى « لايعمل فيها أكثر من ١٠ أو ٢٠ عاملا مأجورا » أيضا بميزات ، وان كانت أقل من التعاونيات ، الا أنها كبيرة ووعدت بتحريرها من التأميم ، كما وعدت بتعاون أجهزة المجلس الأعلى للاقتصاد القومى (٤) . وكانت النتيجة العامة

(١) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٤٧ — المادة ٢٣٠ .

(٢) نفس المرجع رقم ٤٨ — المادة ٢٤٠ . ويعطينا هذا المرسوم مثلا نموذجيا لابهام مصطلح « تأميم » كما كان يستخدم فى هذه الفترة . فجميع المشروعات الصناعية . (باستثناءات لها أهميتها كانت قد أممت بالمعنى القانونى للمصطلح بمرسوم ٢٩ نوفمبر ١٩٢٠ ، ولكن من الواضح ان ما كان يعنيه مرسوم ١٧ مايو ١٩٢١ هو أن المشروعات التى لم يتم الاستيلاء عليها فعلا بواسطة الادارة لاتؤخذ . وفى ١٤ يونيه ١٩٢١ أصدرت قوميسيرية الشعب للعدل «تفسيرا» بهذا المعنى ، وختمته بأن المشروعات التى لم يتم الاستيلاء عليها قبل ١٧ مايو ١٩٢٠ « يجب لا تعتبر مؤممة» . وجرت محاولة اخرى لتوضيح الامور فى مرسوم صدر فى ديسمبر ١٩٢١ يقضى بأن قرار المكتب الرئاسى للمجلس الاعلى للاقتصاد القومى يعتبر ملزما فيما يتصل بما اذا كان المشروع يعد مؤمما ام لا (« Sob. Uzakonenii » رقم ٧٩ — المادة ٩٨٤) ، وقرر نفس المرسوم رفع التأميم عن المشروعات التى تستخدم اقل من ٢٠ عاملا ، والتى كانت قد اممت فعلا ، اذا لم تكن اجهزة الدولة تستخدمها بدرجة كافية .

(٣) نفس المرجع رقم ٥٣ — المادة ٣٢٢ ورقم ٥٨ — المادة ٣٨٢ .

(٤) نفس المرجع رقم ٥٣ — المادة ٣٢٣ .

لهذه الاجراءات هى منح الحرفى الصغير والصناعة الصغيرة فى الريف نفس الضمانات القانونية ونفس فرص التجارة التى منحتها السياسة الاقتصادية الجديدة للفلاحين ٠

وكانت الخطوة التالية التى وضعت فى قرار اجتماع الحزب فى مايو ١٩٢١ هى العودة الى الادارة الخاصة والسيطرة الخاصة ، عن طريق تأجير المشروعات الصناعية ، التى كانت قد أممت وتم الاستيلاء عليها ولكن الدولة لا تستطيع فى ظروفها الجديدة ادارتها بربح ٠ وراجت اشاعات قوية بأن اعادة هذه المشروعات الى أصحابها السابقين وشيكة ، بحيث حدثت موجة من التعامل النشط فى موسكو ببيع هذه المشروعات من جانب أصحابها السابقين أو ورثتهم (١) ٠ وقد اعترف قرار اجتماع الحزب بحق « الأجهزة الاقتصادية المحلية » فى تأجير المشروعات التى تحت ادارتها « دون ترخيص من أية سلطات أعلى » ٠ وسارعت السلطات المحلية فى العمل بهذه التوصية دون انتظار للتصديق الرسمى بواسطة مرسوم سوفيتى ٠ وبدأت مجالس الاقتصاد القومى الاقليمية بالتخلص من عبء مسئولية ادارة المشروعات المؤممة التى من الفئة الثالثة (٢) (التى كانت تحت سيطرتها وحدها) بتأجيرها لأى شخص يتقدم وبأية شروط يمكن الحصول عليها (٣) ٠ ومن المحتمل أن هذه الاجراءات ، برغم اندفاعها وخشونتها ، كانت وسيلة لاحياء مشروعات كثيرة كانت قد توقفت ٠ ولكن حيال هذا الموقف أصدر مجلس القوميسيرين مرسوما فى ٦ يولية ١٩٢١ يضع الشروط التى يتم على هديها تأجير المشروعات المؤممة ٠ فأعطيت الأولوية للتعاونيات ، وان لم يمنع التأجير للأشخاص ٠ وكان المستأجرون مسئولين بمقتضى القانون مدنيا وجنائيا عن المحافظة على المشروعات المؤجرة ، ويتحملون المسئولية الكاملة عن المشروعات والعمال الذين يعملون فيها (٤) ٠ وكانت الايجارات لمدة سنتين الى خمس سنوات عادة ، ويدفع الايجار عينا فى صورة نسبة مئوية من السلع المنتجة ٠ وواقعة أن المرسوم نتج عن المبادرة المحلية توحى بأنه طبق أساسا على المشروعات المحلية الصغيرة ٠ وتؤيد ذلك احصاءات أول سبتمبر ١٩٢٢ ، بعد أن

---

(١) Trudy I Vseross. Sov. Narod. Khoz. ١٩٢١ ص ١٢ ٠

(٢) أنظر ص ١٨١ — ١٨٢ من هذا المجلد ٠

(٣) أصدر المجلس الاعلى للاقتصاد القومى منشورا دوريا برقيا الى المجالس الاقليمية تحذرها من التأجير الجزافى وتطلب اليها انتظار المرسوم ٠

(٤) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٥٣ — المادة ٣١٣ ٠

طبق هذا النظام لمدة عام ٠ وكانت الصناعات التى تم تأجير أكبر عدد منها هى الاغذية والمصنوعات الجلدية ٠ فقد أجر ٣٨٠٠ مشروعا من ٧١٠٠ مشروعا كانت معروضة للايجار فى ذلك الوقت ، وكانت فى مجموعها تستخدم ٦٨٠٠٠ عامل ، بمتوسط أقل من ٢٠ لكل ٠ وتشير الارقام الخاصة بحوالى نصف هذه المشروعات المؤممة الى أن أقل قليلا من ٥٠ فى المائة منها أجرت لأشخاص خاصين ، كان معظمهم من الملاك السابقين ، وأجر الباقى لتعاونيات وتجمعات عمالية ومؤسسات تابعة للدولة ٠ ومن الواضح أن معظمها كان مشروعات صغيرة تشتغل برأس مال محدود لسوق استهلاكية محلية أساسا (١) ٠

واستمرت هذه الاجراءات تثير تذمرات فى الدوائر السنية فى الحزب حيث أعتبرت اعادة بعض المشروعات الصناعية الى الملكية الخاصة وتأجير أخرى خيانة لمعقل الاشتراكية ٠ ومما يدل على مدى قوة انعكاس هذا الموقف حتى فى الدوائر الداخلية للحزب اصدار تعليمات الى اللجان الاقليمية للحزب فى نوفمبر ١٩٢١ بتوقيع مولوتوف ، بوصفه سكرتير اللجنة المركزية ، تعلن أعضاء الحزب أنه من غير المسموح للشيوعى بأن يصير مالكا أو مؤجرا لأى مؤسسة اقتصادية تستخدم عملا مأجورا ، أو أن يشارك فى أى مؤسسة اقتصادية تعمل للربح ٠ وللشيوعيين أن يشتركوا فى التجمعات العمالية أو المنظمات الاقتصادية الجماعية الأخرى، ولكن على شرط أن تعمل للدولة أو للتعاونيات وألا « تسعى الى تحقيق مجرد الثراء » (٢) ٠ فموضوع المبدأ أهم من قضية الموضوع نفسه ٠ وقرر كامنيف فى المؤتمر العاشر لسوفيتات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩٢٢ أن الصناعة التابعة للدولة ، بما فيها النقل ، تستخدم ٣ر٠٠٠ر٠٠٠ عاملا ، فى حين تستخدم الصناعات الخاصة والمؤممة ٧٠٠٠٠ (٣) ٠ وظهر من تعداد أجرى لما قيل انها مشروعات صناعية فى مارس ١٩٢٣ أن ٨٨ر٥ فى المائة منها مملوكة ملكية خاصة أو مؤجرة لأشخاص خاصين ، ٨ر٥ فى

---

(١) هذه الاحصاءات مأخوذة من بيان مفيد لميليوتين فى « Na Novykh Putyakh » ١٩٢٣ ، III ، ص ٦٩ — ٨٤ ٠ وتشير الاحصاءات التى قبلت فى المؤتمر الحادى عشر للحزب فى مارس ١٩٢٢ الى ان عدد المشروعات التى أجرت كانت أكثر من ذلك وتستخدم نوفمبر عددا أقل من العمل فى المتوسط ٠

(٢) « Izvestiya Tsentral. Komit. Ross. Komm. Partii » رقم ٣٤ فى ١٥ ١٩٢١ ص ١٠ ٠

(٣) « Dev. Vseross. S'ezd Sov. » ١٩٢٣ ص ٢٠ ٠

المائة فقط تديرها الدولة و ٣ فى المائة مشروعات تعاونية . ولكن ٨٤ر٥ فى المائة من جميع العمال الصناعيين كان يعملون فى مشروعات الدولة ، التى كان كل منها يستخدم حوالى ١٥٥ عاملا ، فى حين كانت المشروعات التعاونية تستخدم بمتوسط ١٥ عاملا مأجورا فى كل منها ، وكانت المشروعات التى تحت الادارة الخاصة تستخدم فى المتوسط عاملين فقط .

فضلا عن انه لما كانت انتاجية العمل أعلى ما تكون فى مشروعات الدولة فان هذه المشروعات كانت تنتج ٩٢ر٤ فى المائة من مجموع الانتاج على أساس القيمة، وتنتج المشروعات الخاصة ٤ر٩ فى المائة فقط ، والتعاونيات ٢ر٧ (١) . وقد أشار لنين بفخر بعد ذلك بعدة شهور ، فى معرض دفاعه عن السياسة الاقتصادية الجديدة فى المؤتمر الرابع للكومنترن ، بان « كل مراكز السيطرة » ظلت فى يد الدولة (٢) . وكان الدفاع واضحا وقائما على أساس قوى . ان الأهمية الرئيسية للسياسة الصناعية الجديدة لا تكمن فى الاعتراف بالملكية الخاصة أو الادارة الخاصة فى كتلة من المشروعات الصغيرة التى لم يؤمم معظمها ، ولم يكن من الممكن تأميمها بفعالية فى هذه الظروف ، ولكن فى تغيير الموقف من ادارة الصناعات الكبيرة المؤممة . وقد جاء هذا التغيير عقب التوجيه الثالث والرابع من التوجيهات الصناعية التى أصدرها الحزب فى اجتماعه فى مايو ١٩٢١ : بدعم قطاع السلع الاستهلاكية فى الصناعة الكبيرة وبتنمية « الاستقلال والمبادرة » لدى المشروعات الصناعية .

وجاء أول مرسوم رئيسى مخصص أساسا للصناعة الكبيرة فى السياسة الاقتصادية الجديدة فى صورة « تعليمات » أصدرها مجلس القوميسيرين فى ٩ أغسطس ١٩٢١ « بشأن وضع مبادىء السياسة الاقتصادية الجديدة موضع التنفيذ » . وقد اعتبر « الصناعات الصغيرة والريفية تابعة لصناعة الدولة الكبيرة » وحاول تقسيم المشروعات على أساس منظم :

« تركز الدولة ، فى شخص المجلس الأعلى للاقتصاد القومى وفروعه المحلية ، تحت ادارتها المباشرة فروع الانتاج المستقلة وعدد محدود من المشروعات الفردية الكبيرة أو التى لها أهمية خاصة للدولة لسبب ما ، أو تكون تابعة لأحد هذه المشروعات بحيث تكمل بعضها البعض » .

---

(١) ى.س. روزنفلد « Promysh. Polit. SSSR » ١٩٢٦ ص ٢١١ – ٢١٢ .

(٢) لنين «دراسات» XXVII ص ٣٥٠ .

وتؤجر المشروعات التى تدخل فى احدى هذه الفئات للتعاونيات أو لاتحادات أخرى ، أو لأشخاص خاصين : والمشروعات التى لا تجد من يؤجرها تغلق . ولكن المشروعات التى توضع تحت الادارة المباشرة لأجهزة الدولة « تدار على مبادىء الحسابات الاقتصادية الدقيقة » (١) . وأقر مبدآن فى وقت واحد ، أحدهما المركزية، والآخر اللامركزية. فالمشروعات التى تعمل فى نفس « فرع الانتاج » تركز فيما عرف فى ذلك الوقت باسم « اتحادات » (Unions) وسمى بعد ذلك باسم « تكتلات » (Trusts) ، ومن الناحية الأخرى « تفصل » ، كل من « الاتحادات » والمشروعات الصناعية التى تكون من الضخامة أو الأهمية بحيث لا ينطبق عليها التوحيد ، بمعنى جعلها مستقلة وتتحرر من سيطرة المجلس الأعلى للاقتصاد القومى وفروعه الادارية المباشرة .

وكانت هاتان الفكرتان هما أساس القرار الذى أصدره « مجلس العمل والدفاع » فى ١٢ اغسطس ١٩٢١ :

« توحد أكبر المشروعات وأفضلها فى التجهيز الفنى والتنظيم العملى وفى الموقع والتى تتبع نوعا واحدا فى الصناعة ... فى اتحاد خاص منظم على أساس الحسابات الاقتصادية الدقيقة . ويمكن أيضا ، فصل المشروعات المفردة على نفس هذه الأسس » (٢) .

وكان « فصل » الصناعة الكبيرة المؤممة عن الادارة المباشرة للدولة هو الاجراء المقابل للتشجيع الذى منح لكل صور الصناعة الصغيرة ، التى لم تؤمم والتى أجرت ، وصار حجر الزاوية فى السياسات الصناعية للنظام الاقتصادى الجديد .

وكان « للفصل » نتائج جوهرية فى السياسة العمالية ، حيث كانت المشروعات الصناعية مسئولة مباشرة عن اعالة العمال الذين يعملون فيها، وحيث كانت كل صور الاعالة – سواء عينا أو نقدا ، تعامل على انها أجور (٣) ؛ وكذلك كانت له نتائج بعيدة المدى فى مجال التجارة والتوزيع،

---

(١) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٥٩ – المادة ٤٠٣ . وقد صاغ المجلس للاقتصاد القومى هذه « التعليمات » ، ويمكن ان تعتبر أول رد اعتبار للصناعة الكبيرة بعد صدمة السياسة الاقتصادية الجديدة . وقد اتخذت صورة توجيه سياسى اكثر منها تشريع ، ولكن مثل هذه التوجيهات كانت تدرج عادة فى المجموعة الرسمية للمراسيم ولها نفس القوة الالزامية .

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٦٣ – المادة ٤٦٢ .

(٣) انظر ص ٣٢٠ – ٣٢١ من هذا المجلد .

حيث تحول القسم الأكبر من الصناعة الى بائع ومشترى فى السوق المفتوحة ، بدلا من الاعتماد على أجهزة الدولة بوصفها الموردة والعميلة ، وفى السياسة المالية ، حيث لم تعد الصناعة تتلقى الائتمان من خزانة الدولة على أساس تقديرات فى الميزانية بل من بنك الدولة ، ومن مؤسسات مصرفية أخرى فيما بعد ، على أساس الربح (١) • ان تطبيق « الحسابات الاقتصادية الدقيقة » ، الذى وصفه لنين بأنه «تحول الى المبادىء التجارية»، كان أمرا لا مفر منه فى مصاحبة السياسة الاقتصادية الجديدة : فقد كان من المستحيل الجمع بين الزراعة الرأسمالية الخاصة وصناعة الدولة فى اقتصاد موحد الا اذا قبل قطاع الدولة شروط السوق (٢) • وكانت وظيفة هذا التحول ، فى المكان الأول ، هو ضمان ألا تكون مشروعات الدولة عبئا على الدولة ، وثانيا ، هو تمكين الدولة من أن تقرر أى مشروعات جديرة بأن تبقى فى ملكية الدولة وتحت ادارتها • ولكن فى خريف ١٩٢١ لم تكن الادارة المتاحة دقيقة الى الحد الكافى للقيام بهذه المهمة الشاقة • وأشار تقرير المجلس الأعلى للاقتصاد القومى للمؤتمر التاسع لسوفيتات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩٢١ الى أن بعض القرارات المبدئية البحتة بشأن تحديد معنى الربح لم تتخذ بعد :

« لا توجد حتى الآن تعليمات موجهة لتفسير معنى الأرباح وما اذا كان يجب تقديمها كاملة أم يستنزل منها ما يخصص كرأسمال للمشروع، وكيف يعامل الربح الذى يتمثل فى صورة منتجات غير تامة باقية فى المشروع الخ » (٣) •

ولم تكن هذه الأسئلة بسيطة أو مجرد شكلية • فبعد ذلك بعامين تقريبا أشار كاتب خبير فى أحد مطبوعات « مجلس الدفاع المدنى » الى أن التكتلات المختلفة تحسب نفقات انتاجها ، وبالتالى أرباحها ، بطرق مختلفة تماما (٤) •

---

(١) انظر ص ٣٤٨ — ٣٤٩ من هذا المجلد •

(٢) لنين « دراسات » ص ٧٦ •

(٣) انظر ص ٣٠٨ — ٣٠٩ من هذا المجلد

(٣) كتب ريكوف ، أحد رؤساء المجلس الاعلى للاقتصاد القومى السابقين ، فى ذلك ان الاحصاءات الموجودة غير كافية لأية « حسابات اقتصادية دقيقة » وانه لا توجد « حتى الارقام الخاصة بتجديد راس المال الثابت » «Statı i Rechi» II (١٩٢٨ ص ٩٧) •

(٤) «Na Novykh Putyakh» (١٩٢٣) III ص ١٣٢ — ١٣٧ •

وكان تكوين التكتلات أسلوبا لتحويل الصناعة الى « الحسابات الاقتصادية الدقيقة » وتمكين الصناعة من مواجهة الضغوط التى جلبها التغيير • وبمعنى ما كان يمثل سياسة « ساعد نفسك » • ان الصناعة ، وبصفة خاصة الصناعة الثقيلة التى كانت لاحتياجاتها الأولوية الأولى أثناء الحرب الأهلية ، قد أصبحت الآ تتحمل عبء التنازلات للفلاحين والعودة الى سياسة السوق • ومع ذلك ، فاذا لم تعد الصناعة الكبيرة الطفل المدلل للدولة البرولتارية ، فانها لابد أن تنظم نفسها لتواجه الضغوط الجديدة وغير المألوفة الناجمة عن المنافسة المفتوحة • وبمعنى آخر مباشر أكثر ان التكتلات كانت الرد على مشكلة صعبة • فقد كان من الواضح منذ أمد طويل ان هناك قدرا هائلا من العادم فى المواد والقوة العاملة يمكن التخلص منه باغلاق الوحدات غير الصالحة والتركيز على الانتاج فى أكثرها كفاءة • ولم يتحقق شىء تقريبا فى نظام « اللجان الرئيسية » الذى كان يدير كل مشروع على حدة مع الخضوع لنفوذ نقابى قوى لم يبذل أى مجهود لتخفيف الاتجاه المحافظ فى الادارة فى هذا المجال • وبذلت محاولات لتجميع المشروعات الصغيرة التى تعمل فى نفس خط الانتاج فى تجمعات سميت أحيانا « تكتلات » وأحيانا « مجموعات »، ولكنها لم تحظ بنجاح كبير• وفى مايو ١٩٢١، فى الدفعة الأولى للسياسة الاقتصادية الجديدة ، كانت لجنة الحزب المركزية قد أوصت المؤتمر الرابع لنقابات عموم روسيا « بانكماش سريع جدا فى عدد المشروعات والعمال بتركيز العمال فى أقل عدد من أفضل وأكبر المشروعات »، وكررت التوصية بعبارات مماثلة للمؤتمر الرابع للمجالس الاقتصادية لعموم روسيا (١) • ولكن التقدم كان بطيئا • فلم يحدث شىء الا فى قطاع حيوى واحد أدت فيه أزمة الوقود الى اجراءات حاسمة • ففى صيف ١٩٢٠ قامت لجنة فنية بالتفتيش على مناجم الفحم فى حوض الدونتز ، التى كانت تخلصت حديثا من دمار الحملات العسكرية المتعاقبة ، ووجدت ٩٥٩ منجما ، بما فيها ما كان يسمى مناجم « الفلاحين » ، تعمل بلا آلات • وكانت فرق العمل فى الفترة الأخيرة من شيوعية الحرب قد استخدمت على نطاق واسع فى مناجم الدونتز ، ولا شك أن ذلك جعل عملية التركيز أسهل • وفى يولية ١٩٢١ كان عدد المناجم التى تعمل قد هبط الى ٦٨٧ (٢) •

---

(١) «Izvestiya Komit Ross. Komm. Partii» رقم ٣٢ في ٦ اغسطس ١٩٢١ ص٣ — ٤

(٢) «Na Novykh Putyakh» (١٩٢٣) III ص ٤٩ — ٥٠

وأدت السياسة الصناعية الجديدة ، التى دعمت تكوين التكتلات فى كل مكان ، الى جعل تطبيق هذا المبدأ فى حيز الامكان . وكان أول تكتلين (وكان لا يزال يطلق عليها اتحادات .) أحدهما لمصانع الكتان والآخر لمشروعات قطع الأخشاب فى منطقة البحر الأبيض . وقد ظهـرا الى الوجود بمرسومين صادرين من « مجلس العمل والدفاع » فى أغسطس ١٩٢١ مع قانون أساسى لكل منهما يلزمهما بمسك حسابات الخسـائر والأرباح ويرخص لهما (وان كان قد نص أنه على سبيل الاستثناء) أن يشتريا المواد ويبيعا المنتجات فى السوق المفتوحة (١) . واعتبر هذين الاتحـادين نموذجا يتبع ؛ وابتـداء من أكتوبر ١٩٢١ سـارت التكتلات بخطوات سريعة . وفى المؤتمر التاسع لسوفيتات عموم روسيا فى ديسمبر أعلن بوجدانوف ، الرئيس الجديد للمجلس الأعلى للاقتصاد القومى ، أنه قد تم انشاء ١٥ تكتلا كبيرا (وقد صار التعبير يستخدم الآن بحرية) (٢) . وفى سبتمبر ١٩٢١ أوفدت لجنة أخرى بواسطة «مجلس العمل والدفاع» الى الدون . ونتيجة لما توصلت اليه اللجنة لم تحتفظ الدولة الا بـ٢٨٨ منجما (٢٦٧ منها تستغل فعلا) فى تكتل جديد (دنجول) ، وأجرت ال ٤٠٠ منجما الأخرى أو هجرت (٣) . وفى صيف ١٩٢٢ تكونت فى مناطق الفحم الأخرى ومناطق البترول تكتلات على نفس النمط . وكانت هذه الصناعات هى أكثر الصناعات تكتلا وتركيزا . ولكن نفس الطريقة طبقت على الصناعة الخفيفة . فمن بين أكثر من ١٠٠٠ مشروع للمصنوعات الجلدية تديرها اللجان الاقتصادية ضم ١٢٤ فى مجموعة من « تكتلات » الجلود ، وأجر الباقى أو هجر ، ولكن هذه ال ١٢٤ مشروعا كانت تنتج من ٧٠ الى ٨٨ فى المائة من جملة الانتاج فى فروعها المختلفة (٤) . وفى نهاية أغسطس ١٩٢٢ ، بعد ان كانت عملية بناء التكتلات قد اكتملت تقريبا ، كان هناك ٤٢١ تكتلا ، تضم أكثر من ٥٠ تكتلا فى صـناعة المنسوجات والأغذية والصناعات المعدنية ، وأكثر من ٤٠ تكتلا فى صناعة الجلود ، و٣٥ فى الصناعات الكيماوية ، و٢٠ فى الصناعات الكهربائية . وكان متوسط عدد المشروعات المجمعة فى كل تكتل حوالى ١٠ ، وكانت

(١) « Nov. Ekon. Polit. v Promysklennoste : Sborník Dek. » (١٩٢١) ص ٩٥ – ١٠٣ و ١١٠– ١٢٠ .

(٢) « Devyatyi Vseross. Sov. » (١٩٢٢) ص ٧٢ و ٨٩ .

(٣) « Na Novyakh Putyakh » (١٩٢٣) III ص ٥١ .

(٤) نفس المرجع ص ١١ .

ال ٣٨٠ تكتلا التى توجد عنها احصاءات تستخدم ٨٤٠٠٠٠ عامل ، منهم ٥٢٥٠٠٠ فى تكتلات صناعة المنسوجات والصناعات المعدنية . ولا تتضمن هـذه الأرقام التكتلات الكبرى فى الفحم والبترول (١) . وكان أكبر التكتلات هو تكتل ايفانوفو – موزنسك للمنسوجات ، ويستخدم ٥٤٠٠٠ عامل (٢) ، وتكتلا جومزا ويوجستـال للصـناعات المعـدنية فيستخدمان ٤٨٠٠٠ و ٤١٠٠٠ عامل على التوالى (٣) . وصارت تكتلات الدولة هى الصورة الرئيسية لتنظيم الصناعة فى الجمهوريات السوفيتية .

وقد تخلف التحول الى « الحساب الاقتصادى الدقيق » فى أول الأمر عن عملية التكتل . وصدر فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢١ مرسوم يفرق بين فئتين من مشروعات الدولة – تلك التى لم تعد تتلقى معونات أو مواد من الدولة فى أية صورة ، وتلك التى لاتزال تعتمد على معونة الدولة ، أهم صورها وأكثرها شيوعا هى التموين بالبطاقات للعمال من قوميسيرية التموين . وكانت الفئة الأولى، التى سرعان ما أصبحت تضم أغلب مشروعات الدولة، حرة فى التصرف فى منتجاتها فى السوق بدون قيود ؛ أما الثانية ، التى كانت تتألف أساسا من القطاعات الرئيسية فى الصناعة الثقيلة ، فكان لها أن تتصرف فى ٥٠ فى المائة من انتاجها فى السوق بشروط معينة ، وان كانت ملتزمة فى جميع الحالات بأن تعطى الأولوية لمؤسسات الدولة، ثم للتعاونيات،على المشترى الخاص(٤).وكان طلب الترخيص بتصريف جزء من المنتجات يستجاب اليه بسرعة ، وقد حظى هذا الاتجاه بالتنويه بصفة خاصة من اجتماع الحزب فى ديسمبر ١٩٢٥ (٥) . وفى ٢١ مارس ١٩٢٢

(١) نفس المرجع ص ٢٧ – ٣٠ : وجاء فى مجلد بمناسبة العيد السنوى الخامس للثورة في نوفمبر ١٩٢٢ ان المجموع ٤٣٠ تكتلا (٦٥ في الصناعات الغذائية و ٥٧ في الصناعات المعدنية و ٥٢ فى صناعة المنسوجات) تجمع ٤١٤٤ مشروعا تستخدم حوالى مليون عامل . وذكر ى . روزنفلد ، المرجع السـابق ص ٢١٦ – ٢٢٠ ، ارقاما أعلى من ذلك بقليل .

(٢) أدلى مندوب فى اللجنة التنفيذية المركزية فى ١٩٢٢ ببعض تفاصيل عن تكوين هذا التكتل . وكان يضم مصانع النسيج المحلية الكبيرة نوعاما ، واجرت الصغيرة فى مبدأ الامر ، ولكها جمعت فيما بعد تحت ادارة جهاز التجارة والصناعة فى السـوفيت المحلى « Sessiya Vseross. Tsent. Ispolnitel'nogo Komit. IX Soy. » IV رقم ٢ في ٢٦ اكتوبر ١٩٢٢ ص ٢٥ – ٢٦ .

(٣) ى . س . روزنفلد ، المرجع السـابق ، ص ٢٢٠ .

(٤) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٧٢ – المادة ٥٧٧ .

(٥) « VKP (B) v Rezol. » (١٩٤١) I ص ٤١ .

أتخذت خطوات ذات آثار بعيدة المدى : فقد وضعت صناعة الوقود على أسس تجارية . وكان ذلك يعنى أن المشروعات الصناعية لم تعد تحصل على ماتريده من وقود من الدولة ، بل أصبحت مضطرة لشرائه من مؤسسة الوقود الرئيسية ، ومن الناحية الأخرى لم يعد عمال صناعة الوقود يتلقون الأغذية من أجهزة الدولة (١) . وفى الواقع أن هذا الاجراء الحاسم كانت له بعض الاستثناءات . فقد نص المرسوم نفسه على استمرار تسليم الوقود مجانا للسكك الحديدية ؛ وصدر قرار فيما بعد لاستمرار مد عمال المناجم فى حوض الدونتز بالأغذية (٢) . ولكن التحول الى « المبادىء التجارية » كان قد اكتمل الى حد كبير فى القسم الأكبر من حقل الصناعة قبل نهاية ١٩٢٢ .

وفى خريف ١٩٢٢ ، عند وضع المجموعة المدنية الجديدة ، حدثت أول محاولة جادة لتحديد المركز القانونى للتكتلات الجديدة . وكان يختلف عن مركز المشروعات الصناعية ، أو مجموعات هذه المشروعات ، فى شيوعية الحرب فى أنها كانت مستقلة عن الادارة المباشرة بواسطة أحد أجهزة الحكومة (المجلس الأعلى للاقتصاد القومى أو لجانه الرئيسية أو مراكزه) ، وفى انها كانت مسئولة عن حسابات الخسارة والأرباح الخاصة بها . ومن الناحية الأخرى لم يكن لها فى ذلك الوقت رأسمال ثابت ولم تكن لها شخصية قانونية . فانشأت المادة ١٩ من المجموعة المدنية فئة خاصة من « مشروعات الدولة أو اتحادات هذه المشروعات الموضوعة تحت نظام الادارة الذاتية المستقلة وتحصل على تمويلها من ميزانية الدولة » . ولمثل هذه الوحدات أن « تشترك فى صفقات تجارية بوصفها شخصا قانونيا مستقلا » وتخضع للقوانين العادية ، وتعتبر أصولها السائلة ، بما فيها رأس المال العامل ، ضمانا لديونها ، ولكن ليست أصولها الثابتة ، التى تظل ملكية عامة . وأخيرا صدر مرسوم فى ١٠ ابريل ١٩٢٣ يحدد وينظم مركز التكتلات على هذه الأسس ، وجاء فى المادة (١) من هذا المرسوم :

« ان تكتلات الدولة مشروعات صناعية للدولة تمنحها الدولة استقلالا فى تسيير عملياتها طبقا للقانون الأساسى الخاص بكل مشروع ، وتعمل على أساس الحسابات التجارية بهدف تحقيق ربح » .

---

(١) « Novoe Zakonodatel'stvo v Oblasti Sel'skogo Khoz. » (١٩٢٣) ص ٢١٦ – ٢١٨ .

(٢) « Na Novykh Putyakh » (١٩٢٣) III ص ٥٣ .

ولم تقبل الدولة أية مسئولية عن ديون التكتلات (الا فى حالة أخذ الدولة للتكتل) ولم تكن ملزمة بتغطية أية خسارة . وتذهب الأرباح للدولة بعد استنزال بعض الخصومات المعينة . وحدد مبلغ لكل تكتل كرأس مال ثابت ، وطولب بدفع مبلغ معين مقابله كل عام من الأرباح . وتذهب ربع أرباح التكتل اليه – ٢٢ فى المائة لرصيد اجتماعى لتحسين أحوال العمال ، و٣ فى المائة توزع فى صورة مكافآت للادارة والمستخدمين والعمال . وللتكتل حرية كاملة فى الشراء والبيع فى السوق المفتوحة ، وطلب الى التكتلات أن تمنح أولوية لأجهزة الدولة كعملاء أو كموردين اذا كانت الأسعار المقدمة أو المطلوبة مثل غيرها . وأكد عنصر تحقيق الربح الذى يتطوى عليه مفهوم « الحسابات الاقتصادية الدقيقة » باستمرار : وأصبح حافزا جديدا للانتاج الصناعى .

وسرعان ما وفرت السياسة الاقتصادية الجديدة فى الزراعة الحافز الانتاجى الذى دفع روسيا السوفيتية فى طريق الانتعاش الاقتصادى . أما فى الصناعة فكان التقدم بطيئا وينطوى على مخاطر الاعتماد على جانب واحد . وكان هدفها المبدئى هو أن تقدم للفلاح مقابلا سريعا وكافيا لمنتجاته ، وسارت على هدى قرار الحزب فى مايو ١٩٢١ . وتطبيقا لهذا الاتجاه شجعت أولا وقبل كل شىء تلك الصناعات الريفية والمحلية الصغيرة التى كانت تنتج مباشرة للفلاح ، التى لم تكن فى حاجة الى رأسمال مستثمر كبير لشراء الآلات أو تجديدها ، والتى يمكن مبادلة منتجاتها بسرعة بالمنتجات الزراعية . وفى ميدان انتاج المصانع شجعت الصناعات الاستهلاكية التى يمكن تعبئة منتجاتها بسرعة للمبادلة . وكان يخدم كل هذه الأغراض العودة الى المشروع الخاص والسوق الحرة ، التى كانت فى الظروف البدائية للاقتصاد الروسى لا تستطيع أن تعكس الا الطلب الاستهلاكى المبدئى المباشر مع استبعاد أية متطلبات رأسمالية طويلة الأجل . وكان الانتاج الصناعى قد وصل فى ١٩٢٠ الى أدنى مستوياته فى جميع النواحى تقريبا ، وكان مجموع الانتاج ١٦ فى المائة من انتاج ١٩١٢ (١) . ولكن الانتعاش تم بطريقة غير متساوية ، فقد ارتفع انتاج الصناعة الصغيرة – الريفية والحرفية – الذى كان فى ١٩٢٠ يمثل أكثر قليلا من ربع انتاج ١٩١٢ –

---

(١) ان التقديرات التالية تمت على أساس الروبل الذهب بأسعار ١٩١٢ وهى مأخوذة « Na novykh Putyakh » (١٩٢٣) III ص ١٨٦ – ١٨٩ . ومن الواضح انها لا تمثل سوى أرقام تقريبية . وقد قدرت أرقام ١٩٢٢ من النتائج الفعلية للشهور الاولى ، وهى تجنح الى التقليل بعض الشىء من النتائج النهائية لهذا العام .

الى ٣٥ فى المائة فى ١٩٢١ والى ٥٤ فى المائة فى ١٩٢٢ ؛ ومن الناحية الأخرى لم يرتفع انتاج الصناعة الثقيلة ، الذى كان قد هبط الى ١٥ فى المائة من انتاج ١٩١٢ ، الا الى ١٧ فى المائة فقط فى ١٩٢١ و ٢٠ فى المائة فى ١٩٢٢ · وجاءت أحسن النتائج فى نطاق الصناعة الكبيرة فى الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التى كانت تنتج مباشرة للفلاحين · وكانت صناعة الجلود هى الصناعة الوحيدة التى استمرت طوال هـذه السنوات تنتج كميات مساوية لانتاج ١٩١٢ (١) · ولكن المنسوجات أيضا حققت انتعاشا طيبا ، فقد ارتفعت البضائع الصوفية من ٣٦ فى المائة بالنسبة لانتاج ١٩١٢ الى ٥٥ فى المائة فى ١٩٢٢ ، وارتفعت البضائع التيلية من ٣٥ فى المائة الى ٧٢ فى المائة فى ١٩٢٢ ، وارتفعت البضائع القطنية (التى ظل مصدرها الرئيسى من المواد الأولية ، وهو التركستان ، منقطعا أكثر من عامين) من ٥ر٦ فى المائة فى ١٩٢٠ الى ٥ر١٥ فى المائة فى ١٩٢٢ · ومن الصناعات الثقيلة سجل التعدين فى ١٩٢٠ مايساوى ٣٣ فى المائة من انتاج ١٩١٢ ثم هبط الى أقل من ٣٠ فى المائة فى ١٩٢١ ولم يرتفع فى ١٩٢٢ الا الى ٣٦ فى المائة · وكانت الصناعات البترولية هى الوحيدة التى سجلت انتعاشا باهرا ـ من ١٦ فى المائة ، بالنسبة لانتاج ١٩١٢، فى ١٩٢٠ الى ٣٩ فى المائة فى ١٩٢٢ ؛ وكان انخفاض الانتاج فى هذا الميدان فى عام ١٩٢٠ يرجع مباشرة الى الأحداث العسكرية فى العامين السابقين · ولكن أهم النتائج فى مغزاها كانت نتائج الصناعات المعدنية ، أكبر صناعات روسيا قبل الثورة ، وأساس كل الصناعة الكبيرة · ففى هذا الميدان لم يكن انتاج ١٩٢٠ أكثر من ٦ فى المائة بالنسبة لانتاج ١٩١٢ ، وارتفع الى ٩ فى المائة فى ١٩٢١ ثم هبط ثانيا الى ٧ فى المائة فى ١٩٢٢ · وقد ذكر فى بيـان فى المؤتمر الثانى عشر للحزب فى ابريل ١٩٢٣ ان الصناعة ككل لاتزال تعمل بـ ٣٠ فى المائة من قدرتها برغم اجراءات التكتيل ·

وقـد تعرضت الصناعة الروسية فى الفترة الاولى من السـياسة الاقتصادية الجديدة لعاملين معاكسين · فاولا لم تكن السياسة الاقتصادية الجديدة فى مبدأ الامر تعنى سياسة تنازلات للفلاحين فحسب ، بل تنازلات على حساب البرولتاريا ، أو على الأقل تنازلات لا تترك مجالا لميزات مقابلة

(١) ترجع هذه النتيجة المدهشة الى ان المشروعات الجلدية الصغيرة « التى لم تسجل فى احصاءات ١٩١٢ » او ربما تكون قد ضمنت الى صناعة « الحرفيين » ، كانت قدصارت مؤممة (نفس المرجع ص ١٨٥)

(٢) « Dvenadtsatyi Ross. Komm. Partii » (١٩٢٣) ص ٣٣٩ ·

للصناعة ، ومن ثم كان وقعهـا الاول على الصـناعة ككل غير موات بالضرورة (١) · وثانيـا ، أدت اثارة الطلب على السـلع الاستهلاكية الى قلقلة التوازن داخل الصناعة نفسها ·

وظهر أثر أول هذين العاملين على الفور تقريبا فى أزمة فى الاسعار الصناعية · فطوال فترة شيوعية الحرب كانت الاسعار الرسمية المحددة تعدل باستمرار لصالح منتج السلع المصنوعة · ومن الناحية الاخرى كان الطلب الشديد على المواد الغذائية فى السوق غير القانونية قد نقل الثقل الى الجانب الآخر ، بحيث كان «البود» من الشعير مثلا يتبادل بكمية من الجلود أو المنسوجات أكبر مما قبل الحرب · ومن ثم فانه كان من المتوقع، بعد رفع القيود ، أن تتجه الاسعار لصالح المنتج الزراعى · بيد أن هذه الحركة لم تحدث فحسب ، بل حدثت بعنف وتتطرف شديد أكثر مما كان متوقعا بكثير ، بسبب ظروف خاصة فى كل من الريف والمدينة · ففى الريف كانت مقتضيات شيوعية الحرب قد استنزفت كل مالدى الفلاح من احتياطى وحالت كارثة الحصاد فى ١٩٢١ دون حصول مناطق كثيرة فى الريف على مزايا السياسة الاقتصادية الجديدة ، بحيث كان الطلب الفعال على السلع المصنوعة أقل بكثير مما كان متوقعا ، فى حين اشتد الطلب فى المدن ، التى لم تعد فيها أية أغذية ، على المنتجات الزراعية أكثر حتى من ذى قبل · وكانت السياسة الاقتصادية الجديدة قد وضعت الفلاح ، لأول مرة منذ عدة سنوات ، فى مركز يتيح له بيع منتجاته ، بعد اخذ حاجاته وحاجات أسرته منها وبعد دفع الضرائب ، بالسـعر الذى يريده · وكان الفـلاحون الذين لديهم فائض للبيع فى شتاء ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ يحسون بقوتهم ولم يعزفوا عن الانتقام لأنفسهم مما عانوه على يد المدن فى ظل شيوعية الحرب ·

وكان موقف الصناعة أكثر تعقيدا · فقد كانت حرية التجارة ورفع القيود التى وضعتها الدولة ، الأمر الذى شجع الفلاحين وحفزهم للانتاج، يعنى شيئا مختلفا تماما بالنسبة للصناعة الكبيرة التى وجدت نفسها فجأة لا سـبيل أمامها الا الاعتماد على نفسها : فابتداء من خريف ١٩٢١ تزايد

(١) لاحظ كامنيف ، فى اجتماع الحزب فى ديسمبر ١٩٢١ ، المعضلة الاساسية للسياسة الاقتصادية الجديدة . « اننا لا نستطيع انعاش الصناعة ، وبالتالى اقتصادنا ككل ، الا على حساب الفلاح او على حساب العامل ، او على حساب هذا مرة وذاك مرة »
« Vseross. Konf. RKP (Bol.) » رقم ١ ١٩ ديسمبر ١٩٢١ ص ٢٠ ·

عدد المشروعات التى حرمت من الائتمان والمواد الأولية والأغذية التى كانت توفرها الدولة ، وقيل لها أن تتولى أمر نفسها • وكان الموقف عسيرا حتى على أقواها • فبعد سبع سنوات من الاهمال كانت التجهيزات قد وصلت الى أدنى حد ولم يعد فى الامكان تأجيل التجديد أكثر من ذلك • ولم تكن هناك أية موارد مالية ، ولا سبيل تقريبا الى الحصول على قروض (١) • وكان لا بد من ايجاد موارد لتغطية النفقات الجـارية ودفع أجور العمال نقدا أو عينا بعد أن حرموا من المعونة المباشرة من الدولة • وكانت الاصول مقتصرة تقريبا على مخزونات من المواد الاولية ، التى لم تكن هناك وسيلة لتـحديدها الا بأسعار السوق المفتوحة ، ومخزونات المنتجات الـكاملة الصنع ، وفى معظم المشروعات كانت هذه المخزونات الاخـيرة هى الاصول السائلة الوحيدة فى الحقيقة (٢) • ومن ثم لم يكن هناك من سبيل لمواجهة الحاجة العاجلة الى رأس المال العامل ، التى خلقها توقف الدولة عن مد يد المساعدة ، الا ببيع المخزونات من السلع الكاملة الصنع على نطاق واسع• وبلغت عملية التصفية هذه حدا من الانتشار والوضوح فى نهاية ١٩٢١ بحيث أطلق عليها Razbazarovanie (بعثرة البضائع فى الأسواق) (٣) •

وأدت هذه المحاولة لفرض تصفية المخزونات على سوق غير قابل وغير مرن الى نتيجتها الطبيعية ــ انهيار فى أسعار السلع المصنوعة • وكنتيجة للسياسة الاقتصادية الجـديدة لم تعـد صناعة الدولة تعمل تحت سلطة واحدة بل قسمت الى «وحدات اقتصادية منفصلة لا ارتباط بين بعضهـا تقريبـا » • وزاد من خطورة الانهيار « المنافسة غير المحدودة » بين هذه الوحدات ، التى أخذت تخفض أسعارها فى مواجهة بعضها ، لتتخلص كل منهـا من بضائعها ، تطبيقـا للروح التجـارية الجديدة (٤) • وقد أخفى

(١) لم يفتح بنك الدولة الجديد ، الذى رخص له بتقديم قروض للصناعة على أساس تجارى ، الا فى ١٦ نوفمبر ١٩٢١ ، وكانت موارد غيره كافية مطلقا (انظر ص ٣٤٩ فيما بعد) •

(٢) تبعا لجدول في « Na Novykh Putyakh » ١٩٢٣ ، III ص ١٥ ، لا يمكن ان يكون دقيقا باى حال ولكن يفيد كاتجاه عام ، كانت مخزونات الســلع الكاملة الصنع في أول يناير ١٩٢٢ أكثر من المواد الاولية فى جميع الصناعات ماعدا الصناعات المعدنية والنسيج • ويدلل تقرير آخر ، لا يمكن أن يكون الا أقل دقة من الجدول ، ان هذه المخزونات كانت غير كافية لتغطية احتياجات الصناعات من رأس المال العامل •

(٣) استخدم هذا التعبير ، مسبوقا بعبارة « ما يطلق عليه » ، فى المؤتمر التاسع لسوفيات عموم روسيا في ديسمبر ١٩٢١ .Dev. Vseross. S'ezd Sov ــ ١٩٢٢ ــ ص ٩٥.

(٤) « Na Noykh Putzakh » ١٩٢٣ ، III ، ص ١٣٨،٣٤ •

التضـخم المستمر فى العملة مدى الكارثة جزئيا ومؤقتا ، ولكنها صارت واضحة من المقارنة بين الأسعار الصناعية والزراعية : وقد ارتفعت أسعار هذه الاخيرة فى نفس الوقت بسبب الندرة السائدة • فمثـلا كان ثمن الذراع من الاقمشة القطنية فى أول يناير ١٩٢١ يساوى أربعة أرطال من دقيق الشعير ، ورطـلا من السـكر يساوى ١١،٥٥ من دقيق الشعير ، وهبطت قيمة هذه السلع فى الشـــهور الاربعة الاولى من ١٩٢١ بالنسبة لدقيق الشعير أكثر من ٥٠ فى المائة (١) • وتدل الأرقام المقارنة على أساس ١٢ سلعة صناعية و ١٢ سلعة زراعية على أن قيمة المنتجـات الزراعية ارتفعت من ١٠٤ فى أول يناير ١٩٢٢ (على أساس أن ١٠٠ تمثل مستوى ١٩١٣) الى ١١٣ فى أول مايو ١٩٢٢ ، فى حين هبطت قيمة المنتجـات الصـناعية أثناء الفترة نفسها من ٣٢ الى ٦٥ • وهكذا فان الفرق بين قيمة المنتجات الزراعية والصناعية الذى بلغ أقصى مداه فى مايو ١٩٢٢ كان سببه الى حد بسيط ارتفاع قيمة المنتجات الزراعية والى حد كبير هبوط قيمة الصناعة • وقد عبر شليابنيكوف عن حالة الصـــناعة السيئة فى المؤتمر الحادى عشر للحزب فى مارس ١٩٢٢ :

« ان حالة السوق قد وصلت الى حد لانستطيع معه احراز أى تقدم ، فنحن لا نستطيع أن نقف فى وجه سيل البضائع • اننـا نريد مالا على الفور ، ونحن اذ نبحث عنه نخلق منافسة وفوضى ، حتى فى سوق المنتجات المعدنية ، بحيث لم يعد لدينا ما ندفع به أجور العمال ، اذ هبطت أسعار منتجاتنا بشدة (٢) » •

وقد تكون هذه النتـائج متفقة مع الغرض المبـاشر من السياسة الاقتصادية الجديدة بعرض عائد مجزى على الفلاح مقـابل عمله • ولكنها كانت كارثة على الصناعة السوفيتية ، وكان لا بد أن تحدث رد فعل قوى

(١) نقلت هذه الارقام من جدول في مقال كتبه كوندراتييف في (المرجع السابق ــ ١٩٢٣ ــ I ، II . وتوجد ارقام مماثلة مع بعض الاختلافات المألوفة في الاحصاءات السوفيتية فى هذه الفترة فى كتاب س.ج. ستروميلين « Na Khozyaistvennom Fronte » ١٩٢٥ ص ٢١١ . وسبب الاختلاف فى المادة بين الجدولين ان كوندراتييف استخدم الاسعار الرسمية لسنة ١٩٢٠ وأول يناير ١٩٢١ ، فى حين استخدم سترومبلين اسعار السوق المفتوحة التى كانت غير قانونية وقتذاك ، بحيث أن الهبوط فى قيمة السلع بالنسبة لدقيق الشعير يبدأ فى جدول كوندراتييف أول ينـاير ١٩٢٢ فى حين انه فى جداول سترومبلين تدل الارقام في أول يناير ١٩٢٢ على أن الهبوط كان قد حدث فعلا فى أسعار السوق المفتوحة عن اسعار الفترة السابقة على السياسة الاقتصادية الجديدة •

(٢) « Odinnadt Satyi S'ezd RKP » (١٩٣٦) ص ١١١ •

لدى زعماء الصناعة ومديريها · وكان رد الفعل مماثلا بشكل غريب لرد الفعل الذى تثيره مثل هذه المواقف فى الصور الرأسمالية المألوفة · ففى مارس ١٩٢٢ ، عندما كان الانهيار قد قطع شوطا طويلا وأعلن لنين أن «التراجع» قد انتهى ، بدأت تتكون «تشكيلات» وظيفتها التكتل واحتكار أجهزة البيع كلياً فى صناعة بذاتها · وابان الثلاثة شهور التالية اتحدت التكتلات فى كل الصناعات الرئيسية لتكوين تشكيلات من هذا النوع ، تستوعب من ٧٠ الى ١٠٠ فى المائة من انتاج الصناعات التى يتعلق بها الأمر (١) · وكانت زيادة القدرة فى المساومة التى اكتسبتها الصناعة عن طريق هذه التنظيمات هى العامل الرئيسى الذى أوقف الهبوط المستمر فى الاسعار الصناعية ، وبعد مايو ١٩٢٢ قلب اتجـاه الحركة الى العكس · واعترف رئيس المجلس الأعلى للاقتصاد القومى صراحة بأن هذه التشكيلات «خلقت فى المكان الأول للدفاع عن المصالح التجارية للتكتلات» ، وقال انها «حققت وظيفتها فى حالات خاصة وقضت على المنافسة ، وبذلك سمحت للاسعار بأن ترتفع فى مجموعة ضخمة من المنتجات (٢) · وفى أغسطس ١٩٢٢ كان الارتفاع قد بلغ حدا جعل الاسعار الصناعية والزراعية تصل بالنسبة لبعضها الى المستوى الذى كانت عليه فى ١٩١٣ · ومنذ ذلك الوقت ، تحت تأثير تحسين تنظيم الصناعة ووفرة المحصول ، بدأت الاسعار الصناعية ترتفع مرة أخرى بالنسبة للزراعية · وصارت التوترات التى نجمت عن هذا التباين الجديد فى الاسعار تعرف فى التاريخ السوفيتى باسم « أزمة المقص » فى سنة ١٩٢٣ ·

وكان العامل الثانى المعاكس فى الميدان الصناعى نتيجة للسياسة

(١) ى · س · روزنفلد « Promyaklennaya Polit. SSSR » ١٩٢٦ ص ٢٣٠ — ٢٣٧ · وفى نهاية ١٩٢٢ كانت هناك ثمان تشكيلات اهمها تشكيل المنسوجات ومناجم الاورال والجلود والخيوط والطباق والآلات الزراعية « Na Novykh Putyakh » (١٩٢٣) ص ٣٣٦ — ٣٤٢) · وعلى عكس التجارب السابقة كانت الصناعات الاستهلاكية هى السابقة على الصناعات الثقيلة في المبادرة في تكوين التشكيلات في الفترة الاولى من السياسة الاقتصادية الجديدة

(٢) « Desyatyi. Vseross. S'ezd Sov. » ١٩٢٢ ص ٤٢ وبعد ذلك بشهور قليلة ، في المؤتمر الثانى عشر للحزب ، عرض بوجدانوف صورة أخرى أكثر حرصا لوظيفة التشكيلات ربما كانت محاولة منه لتعديل رأيه الصريح السابق ، وتبعا لهذه الصورة « لقد بدأت التشكيلات والتكتلات الآن فى تخفيض نفقاتها ، وصار الشعار الاساسى لتشكيلاتنا هو خفض نفقات الانتاج ، وهى تضغط في هذا الاتجاه على التكتلات وترغمها على أن تدخل فى الاعتبار احتياجات السوق ·
« Dvenadtsatyi S'ezd Ross. Komm. Partii (Bol.) » ١٩٢٣ ص ٣٣٢)

الاقتصادية الجديدة هو التشجيع الذى منحته السوق للصناعات الاستهلاكية الخفيفة على حساب الصناعة الثقيلة ؛ وكان لهذا العامل ، برغم انه كان أقل تأثيرا بصورة مباشرة، دلالات طويلة المدى أكثر خطورة. فالسياسة الاقتصادية الجديدة لم تؤد فقط الى توسع فى صور الانتاج الصناعى الصغير والفردى التى ظلت فى أيدى خاصة وكانت أقرب ما يكون الى اقتصاد البورجوازية الصغيرة الفلاحى وأبعد ما يكون عن الصناعة الكبيرة فى المصانع ، بل انها شجعت أيضا داخل نطاق الصناعة الكبيرة تلك الصناعات الخفيفة التى تستهلك على الفور على حساب الصناعات الثقيلة التى تعد المعقل التقليدى للبرولتاريا الصناعية والمفتاح النهائى لتصنيع البلاد وللبناء الاشتراكى · وقبل نهاية ١٩٢٢ كانت صيحة التحذير من الخطر على مستقبل الصناعة الثقيلة تتعالى من كل الجوانب · فقد أشار المؤتمر الخامس لنقابات عموم روسيا فى سبتمبر ١٩٢٢ الى انتعاش « عدد من فروع الانتاج التى تعتمد على سوق السلع الحرة، ولكنه سجل أن «الفروع الاساسية فى الصناعة التى تحدد طريق نمو الاقتصاد القومى ككل» — ذكر النقل والتعدين والصناعات المعدنية وصناعة الآلات والصناعات الكهربائية بالاسم — « استمرت تعانى أزمة قاسية جدا » ، وأعلن ان «انعاش الصناعة الكبيرة والنقل هما المهمة العاجلة للجمهورية(١)»· وبعد ذلك بشهرين ألقى لنين خطابا في المؤتمر الرابع للكومنترن خصصه للدفاع عن السياسة الاقتصادية الجديدة ، وفيه عقد نفس المقارنة بين « الانتعاش العام » للصناعة الخفيفة و « المركز الصعب جدا » للصناعة الثقيلة ، وأشار الى دلالة ذلك :

« لا يمكن انقاذ روسيا بمحصول جيد فقط فى اقتصاد فلاحى — ان هذا لا يكفي — أو بالحالة الطيبة للصناعة الخفيفة التى تمد الفلاحين بالأدوات الاستهلاكية — فهذا أيضا لا يكفى ، ان الصناعة الثقيلة أيضا لا غنى عنها ·· »

« وتحتاج الصناعة الثقيلة الى معونات من الدولة · فاذا لم نجد هذه المعونات صرنا فى حكم المفقودين كدولة متمدينة — بله كدولة اشتراكية (٢) » ·

(١) « Stenograficheskii Otchet Pyatogo Vseross. S'ezda Profess. » نقل تومسكى ، الذى القى بالخطاب الرئيسى فى المؤتمر ، عن لنين انه قال « بدون صناعة ثقيلة لن يكون هناك بناء ومن ثم لا اشتراكية ، ولا حتى اشتراكية رديئة » · (نفس المرجع ص ١١٤)

(٢) لينين « دراسات » XXVII ص ٣٤٨ — ٣٤٩

وكان آخر حديث عام للنين عن الشئون الاقتصادية قد وضع المشكلة الأساسية التى خلفتها السنتان الأوليان من السياسة الاقتصادية الجديدة فى أبسط عبارات وأكثرها حسما .

وكانت دلالات هذا القلق أعمق وأبعد مدى من أن تقبل بسهولة . وفى خريف ١٩٢٢ عبر القلق فى الصناعة الثقيلة عن نفسه فى سلسلة من الحملات ضد سياسة الائتمان الشحيحة التى يتبعها بنك الدولة . وقال بوجدانوف ، رئيس المجلس الأعلى للاقتصاد القومى ، أثناء هجومه على قوميسيرية المالية فى اللجنة التنفيذية المركزية ، ان مناجم حوض الدونتز افتقرت الى الائتمان الى حد انها اضطرت لطرد العمال بسبب عدم وجود المال الكافى لدفع أجورهم (١) ؛ وكان نقص الائتمان هو الفكرة الاساسية فى تقريره عن الصناعه للمؤتمر العاشر لسوفيتات عموم روسيا فى ديسمبر (٢) . وكان المتحدثون الرسميون فى المؤتمر لايزالون يعبرون عن تفاؤل متردد الى حد ما . وقد أعلن كامنيف بحسم أن « وقت النزاع السياسى حول مسائل تتعلق بالمبادىء قد انتهى » وان « موضوع السياسة الاقتصادية الجديدة لم يعد موضوع مبدأ ، ولم يعد موضوع نزاع ، ولم يعد يحتاج الى تفسير » ؛ وبرغم أنه اعترف بعد ذلك بقليل بأن « السياسة الاقتصادية الجديدة تعمل ضد الصناعه » ، فانه كان واثقا من ان السلطة السوفيتية من القوة بحيث تسيطر على السياسة الاقتصادية الجديدة تماما (٣) . وأعرب سوكولنيكوف قوميسير الشعب للمالية عن ايمانه الثابت بسياسة « الحسابات الاقتصادية الدقيقة » . فالصناعة لم يعد من الممكن تحميلها للميزانية ، ولم تعد الدولة تستطيع أن تكون مسئولة عن دفع أجور العمال الصناعيين أو مدهم بالتموين ؛ ان علاقة الدولة بالصناعة لا يمكن أن تتعدى علاقات العميل الذى يدفع كامل ثمن ما يشتريه. وهكذا حدث انفصال كامل بين الدولة والصناعة التى « يجب عليها ، سواء كانت تبيع للدولة أو فى السوق ، أن تبيع بشروط لا تسمح لها بالانتاج فحسب ، بل أيضا بتجديد راسمالها » . وذهب سوكولنيكوف الى حد القول بأنه ما دامت الصناعة تعتمد على القوة الشرائية للفلاح ، فان أفضل وسيلة لتأييد الصناعة هى تأييد الفلاحين (٤). وعارض لارين سوكولنيكوف

(١) «IV Sessiya Vseross. Tsentral. Ispolnitel. Komit.» رقم ٥ (٢٩ اكتوبر ١٩٢٢) ص ٥

(٢) «Desyatyi Vseross. S'ezd Sov.» ١٩٢٣ ص ٣٦ ، ٤٠ .

(٣) نفس المرجع ص ١٧ – ١٨ ، ٢٩ .

(٤) نفس المرجع ص ١٠١ – ١٠٢ ، ١١٠ – ١١١ .

باسم الصناعة الثقيلة ؛ ووصف مندوب آخر الصناعة بانها « الابن غير المقبول لقوميسيرية المالية» (١). ولكن لم يكن من الممكن أن تحظى الصناعة بأية مساعدة فى ظل التفسير السائد للسياسة الاقتصادية الجديدة . اذ أن هذه السياسة باعادة السوق أعادت الاعتماد المتبادل للعناصر المختلفة للاقتصاد على الاسس المألوفة فى النظام الرأسمالى . وكان التدخل المباشر من جانب الدولة لتأييد الصناعة الثقيلة ضد المبادىء الجديدة . وكانت ساحة المعركة التى حددت مصير الصناعة وطريق الانتاج الصناعى هى السياسة التجارية والمالية .

(ج) العمال والنقابات :

لم تتكشف آثار السياسة الاقتصادية الجديدة فى السياسة العمالية، كدلالاتها فى ميدان الصناعة ككل ، على الفور بل ظهرت شيئا فشيئا أثناء صيف ١٩٢١ وخريفها ، وتبلورت نهائيا فى ربيع ١٩٢٢ . وكان العمال قد عوملوا فى ظل شيوعية الحرب ، مثل كل عناصر الانتاج الاخرى ، باعتبارهم فى خدمة الزامية للدولة ، لايخضع تقديمها ومكافأتها للاعتبارات التجارية . وكان لابد من اعادة النظر جذريا فى هذا الموقف حيال النظام الذى عادت فيه بعض المشروعات الصناعية التى تستخدم عمالا الى الملكية والادارة الخاصة ، كما طولبت تلك المشروعات التى بقيت ملكيتها وادارتها للدولة بأن تسير شئونها على أسس تجارية . فاذا كانت البضائع التى تنتجها الصناعة الخاصة والتى تنتجها الصناعة المملوكة للدولة ستعامل كسلع سوقية ، فالنتيجة المنطقية ان القوة العاملة ستصير مرة أخرى سلعة سوقية . فالعودة الى السوق الحرة فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة كانت تعنى أيضا العودة الى سوق العمل الحرة ، وبرغم ان هذه النتيجة لم تدرك على الفور ، فيبدو أنها كانت وراء الموقف المتغير من العمال .

وكان معقل شيوعية الحرب الذى سقط قبل غيره هو التعبئة الاجبارية للعمل . وقد بدأ رد الفعل ضدها فى نهاية الحرب الأهلية مع تسريح الجيوش ، وعبر عنه فعلا قرار النقابات فى المؤتمر العاشر للحزب فى مارس ١٩٢١(٢) . وكان هذا القرار قد انبثق مستقلا عن الاعتبارات

(١) نفس المرجع ص ١٢١ ، ١٢٦ .

(٢) انظر ص ٢٢٦ من هذا المجلد .

الرئيسية للسياسة الاقتصادية الجديدة ، وان كان يمثل جزءا مهما من القلق الذى جعل تغيير الجبهة ضروريا ٠ وصدر أول مرسوم بعد المؤتمر بالغاء « لجنة العمل الرئيسية » وأجهزتها المحلية وبنقل اختصاصاتها لقوميسيرية العمل ؛ ولكن هذا الاجراء ، وان كان قد هدم جهاز الاجبار ، أبقى على صلاحية الاجبار نفسها ، وكان فى الواقع قد أعد قبل المؤتمر (١) ٠ وبعد ذلك بأيام قليلة صدر قرار محكم يحدد وظائف « محاكم الزملاء للانضباط (٢) « Comradely Courts of Discipline » ٠ وفى ٦ ابريل مرسوم آخر بازالة القيود الرئيسية على تحرك العمال من عمل الى عمل ، وبذلك مهد السبيل للعودة الى سوق العمل (٣) ٠ ولكن هذا الاجراء السلبى كان بطىء الاثر ، ويبدو أنه لم يؤثر فى مبدأ الامر على نطاق واسع على شروط العمل فى مشروعات الدولة ٠ وحتى « فرق العمل » ، مع أنها لم تنقل الى قوميسيرية العمل (٤) ، فانها لم تلغ الا بعد فترة ، وفى يونية ١٩٢١ أوصى بتعبئة العمال لحصاد البنجر فى حالة عدم وجود عمال متطوعين كافين (٥) ٠ وفى يولية ١٩٢١ صدر مرسوم مفصل ينظم عملية استدعاء الفلاحين لأعمال قطع الأخشاب فى الغابات (٦) ٠ وجاءت نقطة التحول فى مرسوم بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٢١ يحدد بدقة فئات الاشخاص الذين يمكن استدعاؤهم للخدمة العامة (فأصبحت تقتصر على الأشخاص الذين لا يشتغلون فى أى جهاز من أجهزة الدولة أو مؤسساتها أو مشروعاتها) والاغراض التى تستعمل فيها هذه الخدمة (وهى الطوارىء القومية الكبرى فقط) (٧) ٠ وحتى عندئذ تطلب الأمر مرسوما آخرا فى ٩ فبراير ١٩٢٢ قبل الانتهاء تماما من تعبئة العمل كما كان متبعا فى ظل شيوعية الحرب ، وحل اجراء الاستخدام بأجر والطرد بوصفه الأسلوب

(١) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٣٠ — المادة ١٦٤ ٠

(٢) نفس المرجع رقم ٢٣ — ٤ ، المادة ١٤٢ ٠ وفيما يتصل بالمحاكم انظر ص ٢١١ حاشية ٦ ٠

(٣) نفس المرجع رقم ٣٦ — المادة ١٨٨ ٠

(٤) نفس المرجع رقم ٢٧ — المادة ١٥٥

(٥) نفس المرجع رقم ٥٥ — المادة ٣٣٧ ٠

(٦) نفس المرجع رقم ٥٥ — المادة ٣٤٣

(٧) نفس المرجع رقم ٧٤ — المادة ٦٠٧ ٠ وقد جاءت المبادرة من جانب قوميسيرية العمل ، واتخذ قرار بالمبدأ بواسطة اللجنة التنفيذية المركزية على اساس تقدير من قوميسيرية العمل ٠ (نفس المرجع رقم ٧٢ — المادة ٥٩١) ٠

المألوف فى الحصول على العمال وتحريكهم من مكان لآخر (١) ٠

وكانت هناك قضية أخرى أصعب من ذلك هى أجور العمال ٠ ففى شيوعية الحرب ، حيث كان العمل خدمة نظامية للدولة ، كان يمكن النظر الى الاجور باحدى طريقتين : فاما انها كانت التزاما ضروريا من الارصدة العامة للمحافظة على قدرة العمال وكفاءتهم (مثل تعيينات الجنود) ، أو تعتبر حقا اجتماعيا للعامل يقابل التزامه الاجتماعى بالعمل للمجتمع (من لا يعمل لا يأكل أيضا) ، ولكنها لا ترتبط بالضرورة بالعمل المعين الذى يشتغل به العامل ٠ وكان هذان المفهومان يتفقان مع الاتجاه المتزايد الى دفع أجور العمال عينا ـ وهو اتجاه أملاه انهيار العملة أكثر مما أملته الاعتبارات النظرية ، ولم يكن من السهل العدول عنه ٠ وعندما اجتمع المؤتمر الرابع لنقابات عموم روسيا فى مايو ١٩٢٢ كان شميدث لا يزال يقول ان «العمال لا يمكن ارغامهم على نبذ فكرة التعيينات المضمونة التى تعودت عليها الطبقة العاملة » ٠ وأصدر المؤتمر قرارا بأغلبية كبيرة يتضمن احتجاجا على أن مجىء السياسة الاقتصادية الجديدة جعل سياسة تأييد الصناعة الثقيلة ضروريا جدا ، وأن ذلك يتطلب « احلال الصورة النقدية فى مد الطبقة العاملة بحاجاتها بدلا من أن تمدها بها الدولة عينا » (٢) ٠ فضلا عن أن هذه الصورة من دفع الأجور ، التى كانت قد صارت فى الأيام الأخيرة من شيوعية الحرب مجرد نظام من التوزيع المجانى بالبطاقات ، كانت تتفق أيضا مع المعنى الواسع للمساواة فى التوزيع بوصفها مثلا أعلى يسعى الى تحقيقه ٠ وكان القرار الخاص بالنقابات فى المؤتمر العاشر للحزب لايزال، وهو أمر يدعو للدهشة ، يدل على استمرار قوة مشاعر المساواة بقوله انه « لأسباب مختلفة لا بد من الابقاء مؤقتا على فوارق الاجور مقابل المؤهلات، ولكن سياسة الاجور مع ذلك يجب أن تقوم على أكبر قدر ممكن من المساواة بين معدلات الأجور (٣) » ٠ وبرغم أن مؤتمر النقابات فى مايو ١٩٢١ أبقى على التوصية الرسمية بالمكافآت العينية ، فانه اضطر مرة أخرى الى تسجيل ان هذا النظام غير ممكن التطبيق عمليا فى مواجهة النقص المزمن فى المواد (٤) ٠

(١) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ١٧ — المادة ١٧٦ ٠

(٢) « Chetvertyi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » ص ١١٦ — ١٢٤ ٠

(٣) « VKP(B) v Rezolyutsiyakh » ، ١٩٤١ ، I ، ص ٣٧٦

(٤) « Chetvertyi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » ١٩٢١ I ص ٢٠

وقد مضى بعض الوقت قبل أن يؤدى تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة الى نتائجه المنطقية . وكان تطبيق « الحسابات الاقتصادية الدقيقة » يتطلب العودة الى اقتصاد نقدى ولا يتفق مع أى مفهوم للاجور كنظام للتوزيع المجانى أو كخدمة اجتماعية تقدمها الدولة للمواطنين . فقد أصبحت الفلسفة العمالية التى سادت فى شيوعية الحرب غير ذات موضوع . وقد وضع اجتماع الحزب فى مايو ١٩٢١ مبدأ الالتجاء « الى مصلحة العامل فى الانتاج » وأصر على أن « حساب ذلك الجزء من الاجر الذى يعطى عينا ينبغى أن يقابل الأسعار النقدية للمنتجات (١) » . ولكن تنفيذ هذا التغيير الصعب تأخر بعض شهور . وصدر مرسوم فى ١٠ سبتمبر ١٩٢١ يفتح طريقا جديدا بوصفه لنظام الاجور بأنه « عامل أساسى فى تنمية الصناعة » . وبذلك صارت الاجور أساساً مسألة علاقة بين العامل والمشروع الذى يشتغل فيه . وطالب المرسوم « بالغاء كل شىء لايرتبط بالانتاج وله طابع المعونة الاجتماعية » : ومنذ ذلك الوقت صارت هذه المعونة من شأن الدولة بوصفها سلطة عامة . وأكد ان هذا التغيير يسمح بمكافأة الصور المختلفة من العمل تبعا لقيمة كل منها . « وكل فكرة عن المساواة يجب استبعادها » . وهكذا ربط العمل بالانتاجية ، وصار من غير المسموح به استخدام المهندسين والعمال المهرة فى مهام غير ماهرة لان نظام الأجور لايسمح بالتفرقة(٢) . وبعد نوفمبر ١٩٢١ حل محل توزيع التعيينات مجانا أو بأثمان اسمية توزيع الطعام على العمال على أساس أسعار السوق كجزء من الأجور(٣) . واستمر ذلك معمولا به لمدة عام آخر. وهكذا ابتداء من خريف ١٩٢١ ، عندما كان نظام الأجور يعود خطوة فخطوة ، وعندما صار العمال الزائدون عن الحاجة يطردون تحت ضغط « الحسابات الاقتصادية الدقيقة » ، صار استخدام العمل بالعقد الاختيارى بين العامل أو النقابة من ناحية وصاحب العمل من ناحية أخرى الصورة النموذجية المعترف بها للاستخدام ، ولم يبق من النظام القديم سوى تحديد الدولة لحد أدنى من الاجور . ومع نمو التكتلات الصناعية فى خريف

(١) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٦٧ – المادة ٥١٣ .

(٢) نفس المرجع رقم ٧٦ – المادة ٦١٧

(٣) كان هذا النظام لا يزال سائدا في سبتمبر ١٩٢٢ ، واشير اليه خطأ فى المؤتمر الخامس للنقابات على انه « نظام البطاقات القديم » . ويتبين من جدول فى « Na Novykh Putyakh » ١٩٢٣ – III ص ١٠٨) ان العنصر النقدى فى الاجور ، الذى كان قد هبط الى ٦ في المائة في ١٩٢١ ، لم يرتفع الا الى ٣٢ فى الربع الاول من ١٩٢٢ .

١٩٢١ (١) عادت الاتفاقات العمالية الجماعية التى تبرم مع النقابة باسم أعضائها . وكان أول عقد عمالى جماعى مهم فى فترة السياسة الاقتصادية الجديدة بين «سفرول» ، أول ترست كبير للدولة ، ونقابة عمال قطع الأخشاب فى نوفمبر ١٩٢١ (٢) .

وكان التغيير من الدفع عينا الى نظام الاجور النقدية لا يحظى بأية شعبية ، ومن ثم كان لا بد من تطبيقه على مراحل بطيئة . فقد كان العامل، الذى لا تهمه النظرية ، يرى عواقب تلقى أجور بعملة غير ثابتة وقوتها الشرائية فى هبوط مستمر ، بدلا من أنصبة تموينية معينة . وظهر أن التخلص من قيود التعبئة الاجبارية للعمال ، الذى كان مفروضا أن يكون نوعا من الترضية مقابل هذه الخسارة المادية (٣)، كان وهميا الى حد كبير ؛ لأن هذه الصورة البدائية من الانضباط العمالى سرعان ما أعقبها « سوط الرأسمالية الاقتصادى » القديم . وبدأت بنهاية الحرب الاهلية وتطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة فترة من البطالة الخطيرة المنتشرة ، ترجع الى اجراءات الطرد الحاسمة التى حدثت فى الخدمة العامة وفى المشروعات الصناعية التى أخذت تنظم نفسها استجابة لمقتضيات « الحسابات الاقتصادية الدقيقة » . وكان من علامات الموقف ان صدر فى خريف ١٩٢١ مرسوم بتجديد التشريع الخاص بالتأمين ضد البطالة الذى صدر فى ١٩١٨وكاد ينسى، ثم صدر مرسوم آخر بدفع مرتب نصف شهر لمن يطردون من مشروعات الدولة ومؤسساتها «دون خطأ من جانبهم(٤)» . واستمرت عملية طرد الموظفين الزائدين عن الحاجة بصورة تراكمية . فقد خفض عدد عمال السكك الحديدية من ١٫٢٤٠٫٠٠٠ فى صيف ١٩٢١ الى ٧٢٠٫٠٠٠ فى صيف ١٩٢٢(٥) ، وخفض عدد العمال والمستخدمين فى مصنع رئيسى للمنسوجات من معدل ٣٠ عاملا وموظفا فى ١٩٢٠ – ١٩٢١ الى ١٤ فى

(١) أنظر ص ٣٠٦ من هذا المجلد .

(٢) « Stenograficheskii Otchet Pyatogo Vseross. S'ezda Profess. » (١٩٢٢) ص ٤٧

(٣) ولم تكن العلاقة نظرية بحتة : فالوعد بالدفع عينا هو الحافز الذى جعل التوجيه الاجبارى للعمل في شيوعية الحرب محتملا ، بل حتى مستساغا . وحتى ديسمبر ١٩٢١ كان هناك متحدث فى المؤتمر التاسع للسوفيتات يذكر انه اشترك فى عمليتى تعبئة للعمال فى مناجم فحم الدونتز ولكنه لا يريد الاشتراك فى ثالثة « حيث انه لم يعد لدينا مواد تموينية » . Devyatyi Vserss. S'ezd Sovetov (١٩٢٢) ص ٨٦ .

(٤) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٦٨ – المادة ٥٣٦ ورقم ٧٧ – المادة ٦٤٦ .

(٥) س . ج . ستروميلين المرجع السابق ، ص ٨٦ .

العام التالى بالنسبة لكل وحدة انتاج . (مقارنة بـ ٥ر١٠ قبل عام ١٩١٤) (١) . وفى النصف الأول من ١٩١٨ تدفق العمال الصناعيين المتعطلين على الريف ثانية حيث أمكن امتصاصهم بسهوله ، بحيث ان البطالة لم تتخذ سوى صورة هبوط فى اعداد البرولتاريا . وفى ١٩٢١ كانت المجاعة قد اجتاحت الريف واكتظت المدن بالفائض من العمال الصناعيين وخلقت لأول مرة مشكلة تشبه مشاكل البطالة المألوفة فى البلاد الصناعية فى الغرب . وأدى ظهور « جيش العمل الاحتياطى » ، الذى صوره الاقتصاديون الكلاسيكيون ، الى ضغوط قوية تكفى لتوجيه العمل الى الجهات التى تريده ، وجعل أى تنظيم قانونى آخر سطحيا . وحل محل العمل بوصفه التزاما قانونيا (الذى كان أحد المفاهيم الاساسية فى اعلان حقوق الشعب الكادح والمستغل فى دستور الجمهورية السوفيتية الفدرالية) العمل كضرورة اقتصادية ؛ وحل محل الخوف من العقوبات القانونية الخوف من الجوع . وعندما صدر فى النهاية مرسوم ٩ فبراير ١٩٢٢ باحلال « الاستخدام بالأجر والطرد » محل التعبئة الاجبارية للعمل (٢) ، كان فى الواقع ينبذ سلاحا لم تعد له فاعلية . بل بلغ الامر أن مؤتمر الحزب الحادى عشر فى مارس ١٩٢٢ سمع من شليابنيكوف الشكوى(٣) — المألوفة منذ أمد طويل فى البلاد الرأسمالية — ان العمال يطردون من العمل فى الداخل بسبب الواردات الاجنبية . ففى أقل من عام أدت السياسة الاقتصادية الجديدة الى النتائج الجوهرية التى يتسم بها الاقتصاد الرأسمالى (٤) .

وقد تأثر وضع النقابات منطقيا بطريقتين بنبذ شيوعية الحرب وخدمة العمل الاجبارية . ففى مواجهة الظروف الجديدة التى ترخص بالمشروع الخاص و « بالحسابات الاقتصادية الدقيقة » للمشروعات العامة صار واجب النقابات فى حماية مصلحة العامل ضد صاحب العمل غير منازع

(١) «Na Novykh Putyakh» ، ١٩٢٣ ، III ص ١٤ .

(٢) انظر ص ٣١٩ من هذا المجلد .

(٣) «Odinadtsatyi S'ezd RKP» ١٩٢٦ ص ١١١ .

(٤) كان عدد المتعطلين ١٥٠٠٠٠ فى اكتوبر ١٩٢١ و ١٧٥٠٠٠ فى يناير ١٩٢٢ و ٦٢٥٠٠٠ فى يناير ١٩٢٣ و ١٢٤٠٠٠٠ فى يناير ١٩٢٤ (ى جندين «Regulirovanie Rynka i Bor'ba s Bezrabotitsei» ١٩٢٨ ص ١٣ ، ١٨) . وكانت البطالة فى موسكو اسوأ منها فى الاقاليم ، واسوأ من الاثنين فى بتروجراد . وفى ربيع ١٩٢٤ ، كان من ١٥ الى ٢٠ فى المائة فقط من المتعطلين « يتلقون بانتظام المعونة » بسبب انهيار مالية الضمان الاجتماعى » (« تقرير وفد العمال البريطانى » (١٩٢٤) ص ١٥٤) .

فيه ، وفقدت حركة ادماج النقابات ما كان لها من تبرير مقبول . وعندما عقد المؤتمر الرابع لنقابات عموم روسيا فى مايو ١٩٢١ لم تكن اول هاتين القضيتين قد نضجت بعد للمناقشة . فقد كان تنظيم الصناعة فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة فى بداياته الاولى ، وقام قرار المؤتمر على افتراض ، لم يتحقق فى التطورات التالية ، هو وضع حد فاصل تماما بين الصناعات التى تملكها الدولة وتلك التى عادت الى الادارة الخاصة (١) . وكانت القضية الثانية — علاقة النقابات بالدولة — قد تحدد أمرها بالنسبة لأعضاء الحزب بقرار المؤتمر العاشر للحزب قبل ذلك بشهرين . ولكن هذا القرار أضفى أوتوماتيكيا مغزى جديدا على قضية قديمة ولكنها كانت حتى ذلك الوقت فرعية — علاقة الحزب بالنقابات . وكان استقلال النقابات عن الدولة نتيجة منطقية للسياسة الاقتصادية الجديدة . ولكن ذلك جعل من الضرورى أكثر من أى وقت مضى التأكيد على سيطرة الحزب على النقابات . وقد جاء هذا التأكيد حاسما ، وان كان فى حرص ، فى قرار مؤتمر الحزب :

« ان الحزب الشيوعى الروسى ، عن طريق تنظيماته المركزية والمحلية ، يوجه الجانب الايديولوجى من عمل النقابات بأكمله كما كان الحال من قبل .. ويتم اختيار زعماء الحركة النقابية طبعا تحت توجيه وسيطرة الحزب . ولكن تنظيمات الحزب يجب أن تبذل عناية خاصة بتطبيق الاساليب العادية للديموقراطية البرولتارية فى النقابات ، حيث يجب أن يتم اختيار معظم الزعماء كلهم بواسطة الجماهير المنظمة نفسها (٢) » .

وتقرر انعقاد المؤتمر الرابع لنقابات عموم روسيا فى ١٧ مايو ١٩٢١ ، وأعدت له الاطروحة العادية « عن دور ومهام النقابات » بواسطة اللجنة المركزية للحزب لينظر فيها المؤتمر ويقرها . بيد أن هذه الاطروحة لم تكرر التأكيد على استخدام « الأساليب العادية للديموقراطية البرولتارية فى النقابات » الذى كان قد ظهر فى قرار مؤتمر الحزب ؛ وعندما عرضت، قبل اجتماع المؤتمر بساعات ، على القطاع البلشفى اقترح ريازانوف تعديلات باعادة هذا النص . وقد فوجىء تومسكى بهذا التعديل ، أو لعله لم يعتبره مهما ، فلم يقاومه بقوة ، وأقرته أغلبية كبيرة من القطاع . وافتتح المؤتمر فى نفس المساء كما كان محددا ، وألقى تومسكى الخطاب الافتتاحى ، ولكن عندما اكتشفت اللجنة المركزية ماحدث وجهت لوما

(١) «Chetvertyi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov» I ص ٦٦ – ٦٧

(٢) «VKP (B) v Revol.» ، ١٩٤١ I ص ٣٧٢ – ٣٧٣ .

شديدا الى تومسكى لفشله فى الحصول على الموافقة على الأطروحة كما هى، وأوقف عن المشاركة فى أعمال المؤتمر الأخرى · وقدم شميدت التقرير المعتاد عن أعمال المجلس المركزى للنقابات منذ المؤتمر السابق ، وقدم لوزوفسكى الأطروحة « عن دور ومهام النقابات » بعد اعادتها الى صيغتها الأصلية فى اجتماع آخر للقطاع البلشفى بحضور لينين شخصيا (١) · ولم ينتخب تومسكى ولا رادزوتاك ، اللذان اعتبرا مسئولين عن الخطأ ، للمكتب الرئاسى للمؤتمر فى الجلسة الافتتاحية الثانية للمؤتمر ؛ وفى انتخابات المجلس المركزى التى تمت فى نهاية المؤتمر ، أعيد انتخاب رودزوتاك عضوا كاملا بينما هبط تومسكى الى مركز « مرشح » (٢) · ولم تمض الا أسابيع قليلة حتى وجد تومسكى وراذوتاك نفسيهما عضوين معينين فى لجنة خاصة أوفدت الى طشقند للاشراف على شئون جمهورية تركستان السوفيتية التى تألفت مؤخرا (٣) ·

وكان من النتائج المفاجئة لهذه التغييرات اعادة آندريف ، الذى كان من مؤيدى برنامج تروتسكى فى مؤتمر الحزب العاشر ولم يعد انتخابه عضوا فى اللجنه المركزية ، الى سابق مركزه · واختير اندريف ليقدم التقرير الرسمى «عن موضوع التنظيم» ، الذى صار أكثر موضوعات المؤتمر الرابع للنقابات مثارا للجدل· وقد صار من الضرورى الآن، وقد اعترف باستقلال النقابات كجزء من السياسية الاقتصادية الجديدة ، ألا يكون الحزب مسيطرا تماما على التنظيم المركزى للنقابات فحسب ، بل أن يكون التنظيم المركزى قادرا على السيطرة على النقابات نفسها · وقد تحقق هذا الغرض بطريقة مستترة فى قرار اندريف · فتحت ستار ضرورة اتخاذ اجراء لتحقيق اللامركزية فى التنظيم النقابى تحققت النتيجة العكسية تماما · فباسم اجراء من اجراءات التفويض حصلت الأجهزة المحلية التى ترتبط بها عدة نقابات ، والتى كانت تحت السلطة المباشرة للمجلس المركزى لنقابات عموم روسيا ، على سلطة الأجهزه المحلية لنقابات معينة : بل ان القرار ، متبنيا فكرة سبق عرضت فى المؤتمر الثالث ، أعرب عن أمله

(١) المصدر الرئيسي لهذه الواقعة هو تقرير اللجنة الخاصة التى الفتها اللجنة المركزية برئاسة ستالين للتحقيق في الخطأ الذى وقع فيه تومسكى « Izvestiya Tsentral. Komit. Ross. Komm. Partii » رقم ٢٣ في ٦ أغسطس ١٩٢١ ص ٢ –٣) · واشار ريازانوف الى دوره في هذا الموضوع في المؤتمر الحادى عشر للحزب فى محاولة غير ناجحة لاستئناف القرار الذى أصدرته ضده اللجنة المركزية بابعاده عن الاشتراك في الاعمال النقابية . « Odinnadtsatyi S'ez RKP » ١٩٣٦ ص ٢٧٧ – ٢٧٩)

(٢) « Chetvertyi Vseross. S'ezd Profess. Soyuzov » ١٩٢١ I ص ١٨ ، ١٨٥.

(٣) انظر ص ٣٢٨ من المجلد الاول .

فى أن يأتى اليوم الذى تتحد فيه النقابات واجهزتها فى «وحدة واحدة مع القطاعات الصناعية»· وقد عورضت عذه المقترحات بشدة· وقال أحد المندوبين ان الامر يتعلق «بما اذا كانت النقابات الصناعية سيستمر وجودها»، وأعلن آخر ان نتيجة القرار هى «انشاء قوميسيرية للنقابات ذات قطاعات محلية». وفى هذا المؤتمر ، الذى لم تكن فيه سوى حفنة ضئيلة من المندوبين غير بلاشفة ، حصل تعديل مهم لقرار اندريف على ٤٥٣ ضد ٥٩٣(١) · وبرغم ان الاغلبية كانت صغيرة نسبيا الا أنها كانت حاسمة · وصارت سيطرة الحزب على المجلس المركزى للنقابات ، كما على أجهزة الدولة السوفيتية ، مطلقة · وبمجرد أن تمت سيطرة المجلس المركزى وثبتت دعائمها – وهى عملية كان قرار المؤتمر الرابع للنقابات علامة بارزة من علاماتها – كان اندماج الحزب والدولة والنقابات في قوة مركبة واحدة قد قطع شوطا كبيرا · وكانت قضية «دولنة» النقابات قد ماتت · ولكن كل خطوة جديدة فى السياسة الاقتصادية ساعدت على حرمان النقابات من جزء صغير آخر من أهميتها واستقلالها اللذين كانت تتمتع بهما · ففى ظل شيوعية الحرب كانت أجهزة لسلطة الدولة ولكنها كانت تتمتع باستقلال ذاتى ولا غنى عنها · أما فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة فلم يعد فى وسعها الاحتفاظ بهذا المركز ، ولما كان من الضرورى الحد من أى اتجاه محتمل فى الظروف الجديدة لقيام النقابات ضد سلطة الدولة ، اتخذت الاحتياطات لتشديد قبضة الحزب ، التى كانت شديدة أصلا ، على الجهاز النقابى · وبعد المؤتمر الرابع للنقابات خلف اندريف تومسكى كرئيس للمجلس المركزى·

وقرابة آخر ١٩٢١ ، وقد أخذت الجوانب الصناعية للسياسة الاقتصادية الجديدة تفصح عن نفسها ، ظهرت أعراض التذمر فى النقابات مرة أخرى · وحوالى ذلك الوقت كان تومسكى ورادزوتاك قد استدعيا من تركستان وعقد بينهما وبين اندريف اتفاق لا شك أن أعلى سلطات الحزب تدخلت فيه · وفى ٢٨ ديسمبر ١٩٢١ استمعت اللجنة المركزية للحزب الى تقارير عن دور النقابات قدمها رادزوتاك واندريف وآخرين[٢] · وفى ١٢

(١) « Chetvertyi Vseross Profess. Soyuzov. » ١٩٢١ ص ١٥٣ – ٦٢ " ولما كانت اشتراكات الاعضاء لم تعد تجمع بصفة عامة فى شيوعية الحرب بنظامها القائم على الاجور العينية ولم يعد للنقابات من مورد سوى معونات الدولة التى تتلقاها عن طريق المجلس المركزى ، كان سلاح السلطة في يد المجلس قويا أصلا « Stenograf. Otchet Pyatogo Vseross. Profess. Soyuzov » ١٩٢٢ – ص ٤٤ – ٤٥

(٢) لنين « دراسات » XXVII ص ٥١٥ ، حاشية ٥٦ ·

يناير ١٩٢٢ أصدر المكتب السياسى قرارا مفصلا صاغه لنين على أساس الاطروحتين اللتين قدمهما روازوتاك وأندريف ، ونشر هذا القرار فى برافدا بعد ذلك بخمسة أيام • وأشار القرار الى « سلسلة من التناقضات بين المهام المختلفة للنقابات » • وليست هذه التناقضات « عارضة ولن تزول لمدة عشرات السنين » – ما دامت «بقايا الرأسمالية والانتاج الصغير» موجودين• وهكذا كان هناك تناقض بين الاساليب النقابية المألوفة القائمة على الاقناع والتربية واعمال الارغام التى لا بد أن تقوم بها النقابات من وقت لآخر باعتبارها «مشتركة فى سلطة الدولة» : بين «الدفاع عن مصالح الجماهير الكادحة» و«الضغط» الذى يجب ان تمارسه باعتبارها «مشتركة فى سلطة الدولة وفى بناء الاقتصاد القومى ككل» ، بين مقتضيات الحرب الطبقية واجراءات التوفيق التى تلائم النقابات • وهذه التناقضات انعكاس لتناقضات فترة التحول الى الاشتراكية ، ولكن البنود العملية فى القرار كانت ذات مغزى أكبر • فلما كان تطبيق «الحسابات الاقتصادية الدقيقة» فى مشروعات الدولة يؤدى لا محالة الى « تعارض فى وعى الجماهير بين ادارات هذه المشروعات والعمل الذى يشتغلون فيها » فان النقابات السوفيتية تقوم فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة بوظيفة تقابل من بعض الوجوه وظائف النقابات المماثلة فى ظل الرأسمالية وتتمتع أيضا بمركز مقابل لمركزها • فعليها يقع التزام «غير مشروط» بحماية مصالح العمال • ومن الناحية الاخرى يجب أن تكون العضوية فى النقابات اختيارية ،وان كانت الدولة « ستشجع تكوين نقابات بين العمال قانونيا وماديا » ، ويجب على النقابات ألا تتدخل فى ادارة المصانع • وكانت هاتان النقطتان تمثلان تنازلا لما يمكن أن نسميه وجهة النظر الرأسمالية الخالصة فى النقابات • وحتى الاضرابات فى المشروعات المشتركة – ومن باب أولى فى المشروعات الخاصة – لم تحرم ، وان كان على النقابات أن توضح للعمال بجلاء أن « الاضراب فى دولة ذات حكومة بروليتارية لا تفسير له ولا تبرير الا الانحرافات البيروقراطية فى الدولة وبقايا الرأسمالية » • فالاسلوب الطبيعى فى تسوية المنازعات هى التفاوض بين النقابة والادارة الاقتصادية المختصة • وأوصى بانشاء لجان توفيق لهذا الغرض (١) •

وكان قرار المكتب السياسى طبعا ملزما للاغلبية البلشفية الساحقة بين أعضاء المجلس المركز لنقابات عموم روسيا ، وفى فبراير ١٩٢٢ اجتمع

(١) نفس المرجع ، ص ١٤٧ – ١٥٦ •

المجلس ليضفى عليه الصيغة التنفيذية • وفيما بعد أشار تومسكى الى هذه المناسبة ، فى المؤتمر الخامس للنقابات ، على أنها « قرارنا النقابى » وانها « بداية طريق جديد فى الحركة النقابية » (١) •

وكان هذا القرار فى الواقع أول تطبيق متسق لمبادىء السياسة الاقتصادية الجديدة فى السياسة العمالية • فقد تأكد اعتماد الأجور على الانتاجية ، وقبل العقد الجماعى بوصفه الأساس الطبيعى للاستخدام ، وقد سجل بعد ذلك بثمانية شهور أن «الاغلبية الكبرى بين العمال فى مشرعات الدولة أو الخاصة أصبحت خاضعة لنظام العقود الجماعية»• وكان من مهام النقابات أن تحصل للعمال على أجور بقدر الامكان من الحد الادنى الذى وضعته الدولة ، وبذلك أصبح فى وسع النقابة أن تجتذب آلاف العمال غير المنتظمين فى الصناعات الصغيرة التى تغلب فى الريف• وأعيد فى حرص تأكيد السماح بالاضراب، واتخذت الترتيبات لانشاء لجان التوفيق المقترحة• وصارت العضوية فى النقابات اختيارية وفردية ، وكان ذلك نتيجة مصاحبة لسحب معونة الدولة ، التى كانت قائمة فى شيوعية الحرب ، وعادت النقابات مرة أخرى الى الاعتماد على اشتراكات الأعضاء (٢) • وبعد ذلك بشهر أقر المؤتمر الحادى عشر للحزب رسميا قرار المكتب السياسى ، ولكى يضمن سيطرة الحزب ، وضع قاعدة فى قرار آخر بأن اعضاء الحزب الذين أمضوا عدة سنوات هم فقط الذين ينتخبون للمراكز الرئيسية فى التنظيم

(١) « Stenograf. Otchet Pyatogo Vseross. Profess. Soyuzov » – ١٩٢٢ ص ١٠٥ • وقد ركزا اندريف فى خطابه فى نفس المؤتمر (نفس المرجع ص ٤٠ – ٤٥) على عناصر الاستمرار فى الطريق الجديد وعلى مدى توقع هذه التغييرات فى الجزء الاخير من عام ١٩٢١ ، أى عندما كان اندريف لا يزال مسئولا عن سياسة المجلس المركزى •

(٢) نفس المرجع ١٩٢٢ ص ٤٨ ، ٨٨ – ٨٩ ، ١٠٩ • وقد كان هناك اعتراف بأن الرجوع الى نظام العضوية الاختيارية أدى الى شىء من « التردد » بين الزعماء (نفس المرجع ص ٣٤) ، ولكن ثبت أن هذا التردد لم يكن له ما يبرره • فالضغط غير المباشر ونظام خصم الاشتراكات من الأجور كانا كافيين لبقاء العمال فى النقابات • وكان تفسير هبوط عدد الاعضاء النقابيين من ٨٤٠٠٠٠٠ فى يوليه ١٩٢١ الى ٦٧٠٠٠٠٠ فى يناير ١٩٢٢ و ٥٨٠٠٠٠٠ فى ابريل ١٩٢٢ (بعد شهرين من تطبيق العضوية الاختيارية) سهلا على أساس نمو البطالة • بيد أن هذه الارقام تخضع لنفس التحفظات السابقة • (انظر ص ٢٠٥ من هذا المجلد) •

النقابى ، ويتوقف طول المدة المطلوبة على أهمية المركز (١) • ويعتبر مصير النقابات مثالا ممتازا للطريقة التى أدت بها السياسة الاقتصادية الجديدة، بالتنازل عن قدر من الحرية الاقتصادية ، الى تقوية السيطرة السياسية المباشرة من جانب الحزب على الأفراد والأجهزة التى يمكن أن تسىء استخدام هذه الحرية المشروطة • وبعد شهر من مؤتمر الحزب اتخذت خطوة أخرى فى سحب وظائف الدولة من النقابات ، وهو ما تنطوى عليه السياسة الاقتصادية الجديدة وقرار الحزب ، بواسطة مرسوم ينقل ادارة الضمان الاجتماعى ضد المرض والبطالة من النقابات الى قوميسيرية العمل •

وتميز المؤتمر الخامس لنقابات عموم روسيا ، الذى عقد فى سبتمبر ١٩٢٢ ، بعودة تومسكى نهائيا بصورة رسمية • فقد ألقى اندريف تقرير أعمال المجلس المركزى منذ المؤتمر السابق • ولكن تومسكى ألقى الخطاب الرئيسى فى المؤتمر ، الذى كان عنوانه « نتائج السياسة النقابية الجديدة والمهام الحالية للحركة النقابية الجديدة » ، وكان اسما تومسكى ورادزوتاك على رأس قائمة من انتخبهم المؤتمر للمجلس المركزى (٢) • وفى ذلك الوقت كان نمو السياسة الاقتصادية الجديدة قد قارب ذروته ، ولم يعد الأمر يتطلب سوى اعادة ما قاله المكتب السياسى فى يناير ، وما قاله المجلس المركزى للنقابات فى فبراير وما قيل فى مؤتمر الحزب فى مارس، والتأكيد عليه • ولم يبد أن الأمر يتطلب دق ناقوس التحذير الا فيما يتعلق بنقطتين • فالنقابات برغم كل اصرارها على الحصول على أفضل شروط للعمال ، لا تستطيع أن « تهمل العمل على ضمان مستوى محدد من الانتاج » على حد ما جاء فى قرار تومسكى ، وكان لابد أن تظل ساهرة على رفع انتاجية العمل • وكانت القضية العسيرة الأخرى هى قضية الاضرابات ، فتبعا لما قاله اندريف حدثت فى العام السابق ١٠٢ اضرابا تضم ٤٣٠٠٠ عامل : والرقم تافه بالنسبة لما يحدث فى البلاد الرأسمالية، ولكن يجب مع ذلك العمل على انخفاضه • وأعلن قرار المؤتمر أن كل احتمال لاضراب يجب أن « يعامل على أنه حالة فردية فى علاقته بذلك القطاع من الاقتصاد الذى يتعلق به الأمر » ، وقال تومسكى بصفة خاصة ان اضراب عمال السكك الحديدية مثلا غير مقبول « من وجهة نظر المهام

---

(١) « Sobranie Uzakonenii 1922 » رقم ٢٩ ـ المادة ٣٣٨ • وصدر مرسوم فى ١٥ نوفمبر ١٩٢١ ينص على دفع اشتراكات نقدية للاستفادة من هذه الخدمات ، وبذلك صارت لأول مرة خدمات تأمين بالمعنى المألوف •

(٢) « Stenograf. Otchet Pyatogo Vseross. Soyuzov » ١٩٢٢ ص ٥١١ ـ ٥١٢ •

العامة للطبقة العاملة » • واستطرد القرار مشيرا الى أنه من واجب النقابات أن تقوم « بالتصفية السريعة » لأن اضراب يحدث « تلقائيا أو ضد رغبة أجهزة النقابات » (١) •

وأثناء انعقاد المؤتمر كان النقاش يدور فعلا حول وضع مجموعة قوانين عمالية ، تحل محل المجموعة القديمة التى صدرت فى ١٩١٨ (٢) ، وتضع المبادىء التى قررتها السياسة الاقتصادية الجديدة موضع التطبيق القانونى • وقام بتفسير طابعها شميدت ، الذى قام بتمريرها من اللجنة التنفيذية المركزية فى آخر أكتوبر ١٩٢٢، بوصفه قوميسيرا للعمل قائلا: ان مجموعة١٩١٨ كانت كانت «تقوم على أساس الخدمة الاجبارية العامة» أما مجموعة ١٩٢٢ فأساسها هو الاتفاق الاختيارى ـ اتساقا مع روح السياسية الاقتصادية الجديدة • وفى ١٩١٨ عملت الدولة على تثبيت الأجور وشروط العمل وتقييدها ، أما الآن فان وظيفة الدولة هى مجرد وضع حد أدنى للأجور يمكن تجاوزه بالزيادة ، وكان هذا ما يحدث عادة ، والاصرار على حد أدنى معين من الشروط (يوم الثمان ساعات ، والأجازات بأجر ، وتقييد استخدام الأحداث الخ) • وصار العقد الجماعى الذى تعقده النقابات هو الوسيلة المألوفة ، وان لم تكن اجبارية ، للاستخدام • ويجب أن تمر عمليات الاستخدام عن طريق أسواق العمل ، وان كانت هناك استثناءات غير قليلة لهذه القاعدة فيما يتصل بالمراكز المسئولة التى تتطلب مؤهلات فنية أو « سياسية » • واحتفظت النقابات باحتكار حماية العمل ومصالح العمال ، كما أن انتخابات لجان المصانع تتم بما يتفق والقواعد التى تضعها النقابة المختصة ويجب أن تصدق عليها • ورحب تومسكى بالمجموعة باسم النقابات • وأعلن انه « من الواضح أن قيام الدولة بتحديد الأجور لا يتفق مع ظروف السياسة الاقتصادية الجديدة ولا يتلاءم معها مطلقا » ، وأشاد بالنقابات بوصفها « منظمات خاصة تدافع عن مصالح العمال » •

بيد أنه كان أيضا من مبادىء السياسة الاقتصادية الجديدة عدم تجاهل حقوق أصحاب الأعمال ، الخاصين أو العامين • وكان من وظائف النقابات تشجيع الانتاج : فالالتزامات المفروضة على لجان المصانع تتضمن « التعاون فى عمليات الانتاج المألوفة فى مشروعات الدولة ، والاشتراك

---

(١) نفس المرجع ص ٥١ ، ١٠٩ ، ٥٢٩ ـ ٥٣٠ •

(٢) أنظر ص ١٩٨ ـ ١٩٩ من هذا المجلد •

عن طريق النقابات المختصة فى تنظيم الاقتصاد القومى ووضع قواعده » ، ويمكن أن يؤدى فشل العامل فى تحقيق مستوى الانتاج المطلوب الى عقـوبات بتخفيض أجـره ، الذى يجب مع ذلك ألا ينخفض عن ثلثى المسـتوى المحدد للأجور . وكانت هناك قائمة طويلة بالأسـباب التى يتعرض من أجلها العـامل للفصل دون تعويض لعـدم التزامه بشروط التعاقد ، وقد كانت هذه القائمة هى النقطة الوحيدة التى أثارت نقـدا جديا فى اللجنة التنفيذية المركزية : وقد وصفها أحد المتحدثين ، وكان لديه بعض الحق ، بأنها «سلاح قوى فى يد أصحاب الأعمال الخاصين»(١) . وكان لنين ، فى خطابه فى اجتماع اللجنة التنفيذية المركزية — وهو من الأحاديث العامة الأخيرة له وآخر مرة ظهر فيها فى اللجنـة التنفيذية المركزية — بعيدا كل البعد عن ترديد التفاؤل الرسمى الذى أبداه شميدت وتومسكى .

« يجب علينا أن ندخل فى اعتبارنا أننا ، بالمقارنة بكل الدول التى تسود فيها الآن المنافسة الرأسمالية المجنونة ، والتى يوجد فيها ملايين وعشرات الملايين من المتعطلين ، والتى ينظم فيها الرأسماليون بكل قواهم تحالفات رأسمالية قوية لتنظيم الحملة ضد الطبقة العاملة ، بالمقارنة بهذه الدول لازلنا أقل ثقافة ومواردنا أقل نموا من أى منها ، وان معرفتنا لطرق العمل أقل منها .. ولكنى أعتقد اننا ، اذ لانخفى هـذه الأشياء خلف عبارات رسمية منمقة بل نعترف بها علنا ، ولأننا ندرك ذلك ولا نخشى القول ان الأمر يتطلب منا طاقة أكبر لتصحيحه ، سـننجح فى اللحاق بالدول الأخرى بسرعة لم تحلم بها قط » (٢) .

لقد كانت السياسة العمالية والنقابية جزءا لا يتجزأ من مشكلة كفاءة الاقتصاد القومى كله.وايا كانت الصور التى بدا ان منطق السياسة الاقتصادية الجديدة يمليها ، فان انعاش الانتاج الصناعى كان لا يزال الحاجة الأساسية للاقتصاد السوفيتى — وهى حاجة صارت أشد الحاحا وضرورة بعد أن صارت الصناعة فى مركز غير مواتى بسبب الامتيازات

---

(١) توجد المجموعة التى وضعت موضع التنفيذ من ١٥ نوفمبر ١٩٢٢ فى « Sobranie Uzakonenii 1922 » رقم ٧٠ — المادة ٩٠٣ . وتوجد المناقشات التى دارت فى اللجنة التنفيذية المركزية فى IV Sessiya Vseross. Tsentral. Komit. IX Sozyva رقم ١ (٢٨ اكتـوبر ١٩٢٢) ص ١ — ٢٠ .

(٢) لينين « دراسات » XXVII ص ٣١٨

التى منحتها السياسة الاقتصادية الجديدة للقطاع الزراعى ، وكان لابد ان تساعد السياسة العمالية فى مواجهة هذه الحاجة بأية طريق ومهما كان الثمن .

(د) التجارة والتوزيع :

كانت النتيجـة المصاحبة لاحلال الضريبة العينية محل الاستيلاء كوسيلة لاستخلاص فائض الانتاج الزراعى من المنتجين هى العودة الى التجارة الخاصة ، وقد أدى انخفاض كميات الحبوب التى صارت تجمع بواسطة الدولة الى جعل المحافظة على نظام التوزيع بالبطاقات مستحيلا(١) . وكان الحافز الجديد الذى قدم للفلاح هو حق بيع باقى محصوله بأى ثمن يسـتطيع الحصول عليه فى السوق المفتـوحة بدلا من ارغامه على البيع للدولة بسعر محدد . وكانت هذه النتيجة ، مهما بدت لزعماء الحزب مزعجة فى أول الأمر ، مما لا يمكن تجنبه(٢) . وقد سلم لنين وهو يوصى بقبول السياسة الجديدة فى مؤتمر الحزب بأن « شعار حرية التجـارة لا مندوحة عنه » حيث ان هذا الشعار يعتبر « استجابة للظروف الاقتصادية المترتبة على وجود الانتاج الصغير » (٣) . بيد أن المرسوم الذى تضمن السياسة الجديدة جاء فى عبارات تحمل معنى المقايضة أكثر مما تحمل معنى التجارة المألوفة :

« كل المواد الغذائية والمـواد الأولية والأعلاف التى تبقى فى يد الفلاحين بعد دفع الضرائب تظل تحت تصرفهم الخاص ، ويمكن أن يستخدموها فى استكمال اقتصادهم وتقويته أو فى رفع استهلاكهم الخاص أو فى مبادلتها بمنتجات المصانع أو الصناعات الريفية أو المنتجات الزراعية .

---

(١) قيل أن مجموع عدد الاشخاص الذين يتلقون التموين بالبطاقات قبل السياسة الاقتصادية الجديدة كان ٣٤٠٠٠٠٠٠ ، وهبط الى ٧٠٠٠٠٠ من العمال فى خريف ١٩٢١ « Chetyre Goda Prodovol'stvennoi Politiki » ١٩٢٢ ص ٦١ — ٦٢) .

(٢) قال أحد الثوريين القدامى بمرارة « اننا لم نتعلم التجارة فى السوق » . ورغم أن لينين ندد « باشتراكية العواطف هذه » فانه كان حريصا على تأييد التجارة « كصورة اقتصادية انتقالية فحسب » (لنين « دراسات » XXVII ص ٧٤ ، ٨٤) .

(٣) نفس المرجع XXVI ص ٢١٦ ، ٢١٧ .

ان التبادل مسموح به داخل حدود التداول المحلى للسلع اما عن طريق المنظمات التعاونية أو فى الأسواق » (١) ٠

فضلا عن ان منح هذا الحافز للفلاح كان ينطوى على تسهيل مماثل للعامل الذى سيكون شريكه فى التبادل : فعملية المقايضة كان لابد أن تشمل مايريد الفلاح شراءه كما تشمل مايريد بيعه ٠ وقد صدر مرسوم آخر بعد أسبوعين يسمح للعمال فى المشروعات الصناعية بأن يحتفظوا « برصيد من الناتج للمبادلة ، على أن تتبادل السلع التى تحجز بهذه الوسيلة بالمنتجات الزراعية وأن تنشأ تعاونيات لتنظيم هذا التبادل ». كما سمح للعمال بأن يحتفظوا بجزء من انتاجهم لاستهلاكهم الشخصى الخاص ، على أن يخصصوا لهذا الجزء بعض وقت عملهم أو كامل وقت قسم معين من العمال فى أى مشروع بذاته (٢) ٠ وكان ذلك فى الواقع محاولة لصبغ التجارة غير المشروعة ، التى كانت قد بلغت فعلا أبعادا مقلقة فى شيوعية الحرب ، بالصبغة القانونية والسيطرة عليها ٠ وقد وصفت هذه المحاولة فى المؤتمر الرابع لنقابات عموم روسيا بأنها « تجربة » (٣) ، وقال عنها لنين انها « تنازل » تدفع اليه أسباب سيكلوجية :

« لقد حصل الفلاحون على ميزة : ومن الضرورى على نفس هذا الأساس معاملة العمال بطريقة مماثلة » (٤) ٠

ولم يكن تبادل البضائع «الاسلوب الرئيسى فى جمع الموادالغذائية» فحسب ، بل كان كذلك « اختبارا للعلاقة الصحيحة المتبادلة بين الصناعة والزراعة » (٥) ٠ وقد أعلن اجتماع الحزب فى آخر مايو ١٩٢١ « انها المحرك

(١) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٢٦ ـ المادة ١٤٧

(٢) نفس المرجع رقم ٢٨ ـ المادة ١٥٦

(٣) « Chetvertyi Vseross. Profess. » ١٩٢١ ـ ص ١١٧ ـ ١١٨ ٠ وكان من الواضح ان التجربة اقتصرت فى اول الامر على الفترة التى تنتهى فى ٣١ مايو ١٩٢١ ، ولكنها استمرت متقطعة الى أن عاد الاقتصاد النقدى كاملا ٠

(٤) لنين « دراسات » XXVI ص ٣٩٢ ـ ٣٩٣ ٠

(٥) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٤٤ ـ المادة ٢٢٣ ٠ وكان لنين هو صاحب مشروع هذا البيان المفصل من اللجنة النقدية المركزية عن السياسة الاقتصادية الجديدة (المرجع السابق ص ٣٦٤ ـ ٣٨) ٠

الأساسى للسياسة الاقتصادية الجديدة » (١) ٠

والواقع أن ماوصف كثيرا بانه عودة الى التجارة الخاصة لم يكن شيئا جديدا بقدر ما كان اعترافا رسميا وتشجيعا لما كان موجودا باستمرار بطريقة غير قانونية ٠ ولم تكن الوظيفة الرئيسية للدولة فى المراحل الأولى من السياسة الاقتصادية الجديدة مجرد تشجيع التبادل الداخلى ولكن أيضا تنظيمها وتحويل اتجاهها ، اذا تتطلب الأمر ، بحيث تتقى خطر اكتساح كل البناء الاشتراكى وعودة السيطرة لرأس المال الخاص على الاقتصاد كله ٠ وكان لنين قد اعترف صراحة بأن « حرية التجارة تعنى الى حد معين نمو الرأسمالية » ، ولكنه أضاف « ستكون هذه الرأسمالية تحت سيطرة الدولة وتحت رقابتها » (٢) ٠ بيد ان المحاولات الأولى فى التنظيم لم تنجح ٠ وليس من الواضح بدقة ما كان مقصودا بالترخيص الذى جاء فى مرسوم السياسة الاقتصادية الجديدة فى ٢١ مارس ١٩٢١ بالتجارة « داخل حدود التداول المحلى للبضائع » ٠ ولكن أيا كان المقصود فانه سرعان مافشل ٠ وقد بذلت محاولة فى مرسوم أصدره مجلس القوميسيرية فى ٢٨ مارس ١٩٢١ ، عن التجارة فى الحبوب والبطاطس ، للمحافظة على مبدأ التنظيم بواسطة الأقاليم ؛ ولكن لما كان المرسوم قد ألغى كل القيود على النقل فانه أدى فى الواقع الى ازالة كل الحواجز المحلية (٣) ٠ وبمجرد أن سمح بالتبادل الخاص كان من المحتم ان تنهار اية محاولة لتحديده بالأسواق المحلية أو التبادل العينى ٠ وصدر مرسوم فى ٢٤ مايو ١٩٢١ بمنح المواطنين والتعاونيات حق « تبادل وشراء وبيع » المنتجات الزراعية التى تبقى بعد دفع الضريبة عينا (٤) ٠

وفى خريف ١٩٢١ اعترف لنين صراحة بالهزيمة فى هذه النقطة :

« لقد كان المقصود فى جميع أنحاء الدولة مبادلة منتجات الصناعة بمنتجات الزراعة بصورة اشتراكية بدرجة تزيد أو تنقص ، وانعاش الصناعة الثقيلة ، عن طريق هذا التبادل ، بوصفها الأساس الوحيد للتنظيم الاشتراكى ٠ فماذا كانت النتيجة ٠ لقد كانت النتيجة ـ وانتم تفهمون ذلك تماما الآن ، بل وتستطيعون أن تروه فى كل صحافتنا ـ

(١) « VKP v Rezolyutsiyakh » ١٩٤١ ـ I ص ٣٩٧ ٠

(٢) لنين « دراسات » XXVI ص ٣٠٧ ٠

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٢٦ ـ المادة ١٤٩

(٤) نفس المرجع رقم ٤٠ ـ المادة ٢١٢ ٠

أن انطلق تبادل السلع من عقاله ، لقد انطلق من عقاله بمعنى أنه تحول الى بيع وشراء . ونحن الآن مرغمون على الاعتراف بذلك ، اذا لم نرد أن نكون مثل أولئك الذين لا يرون هزيمتهم ، واذا لم نخف من مقابلة الخطر وجها لوجه . فلابد من أن نعترف بأن تراجعنا لم يكن كافيا ، وبانه مما لا مندوحة عنه أن نتراجع أكثر ، خطوة أخرى الى الوراء ننتقل بها من رأسمالية الدولة الى وضع قواعد من جانب الدولة للبيع والشراء وللتداول النقدى . فلم يؤد تبادل السلع الى نتيجة ، وكانت السوق الخاصة أقوى منا ، وبدلا من تبادل السلع صار لدينا بيع وشراء بالمعنى المألوف ،مجرد تجارة عادية .

فحاولوا أن تتكيفوا مع هذا الموقف ، والا فان عنصر البيع والشراء ، عنصر التداول النقدى ، سيهزمكم » (١) .

وقد أصدر اجتماع شيوعى أقليم موسكو الذى ألقى فيه لنين هذا التحذير ، قرارا يعلن ضرورة « الانطلاق من وجود سوق وادخال قوانينه فى الاعتبار والسيطرة عليه بواسطة اجراءات اقتصادية منتظمة ومعدة بعناية على أساس التقدير الدقيق لعمليات السوق ... للسيطرة على تنظيم السوق والتداول النقدى » (٢) . وبعد ذلك بشهرين استمع المؤتمر التاسع لسوفيتات عموم روسيا الى لنين وهو يشرح مرة أخرى أن التجارة « هى حجر الزاوية فى حياتنا الاقتصادية » ، وان جوهر السياسة الاقتصادية الجديدة هو التعلم – التعلم من التاجر الخاص الذى لديه من المهارة مايجعله يحصل على ١٠٠ فى المائة ربح بطريقة لايستطيع ان يقوم بها الشيوعى أو النقابى مطلقا » . وكرر كامنيف مرة أخرى حجة القوة القاهرة :

« اننا اذ خلقنا السوق ، بفضل الضريبة العينية ، وبعد أن أتحنا التجارة فى الحبوب ، خلقنا بيئة ستظل تتغير . ان السوق ليست ظاهرة

(١) « دراسات » XXVII ص ٦٧ – ٦٨ . وقد قارن لنين فيما بعد الدولة السوفيتية فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة بآلة فقدت السيطرة عليها : « انها صارت كما لو كان هناك رجل جالس ليسيرها ، ولكن الآلة لا تسير فى الاتجاه الذى تساق فيه » (نفس المرجع ص ٢٣٧) .

(٢) جاءت فى نفس المرجع ص ٤٣٠ . وفيما يتصل بالاصلاح النقدى الذى دعا اليه القرار انظر ص ٣٤٨ من هذا المجلد .

منطقية يمكن تثبيتها فى صورتها القائمة . انها ظاهرة تنمو وتولد باستمرار ظواهرا جديدة » (١) .

وأصدر المؤتمر قرارا أشار فيه الى أن « تكوين سوق داخلية » و « نمو التبادل النقدى » هما سمتا الوضع الاقتصادى القائم ، وتضمن القرار أول تلك الاشارات المتناقضة الى المنافسة الحرة (التى صارت مألوفة فى فترة السياسة الاقتصادية الجديدة) :

« لقد انتقل الآن الصراع بين الادارة الشيوعية والادارة الخاصة الى الصعيد الاقتصادى ، الى السوق ، حيث يجب على الصناعة المؤممة المركزة فى يد دولة العمال أن تكيف نفسها لظروف السوق وأساليب المنافسة فيها ، لتحصل لنفسها على السيادة الحاسمة » (١) .

وكان تنظيم التجارة فى ظل السياسة الاقتصادية ذا ثلاث شعب ، فقد كان هناك تجار خاصون وتعاونيات وأجهزة الدولة . وفى حين كانت الشعب الثلاث تعلن المنافسة فيما بينها على أسس متساوية ، حدث بصورة طبيعية تقسيم معين للاختصاص ؛ فقد كان نشاط التاجر الخاص فى تجارة التجزئة أساسا ، وان كان قد ظهر ، مع الوقت ، فى تجارة الجملة كمندوب للتكتلات التابعة للدولة وأجهزتها الأخرى وانحصرت أجهزة الدولة أساسا على تجارة الجملة ، وان كانت هناك أيضا محلات تجزئة تابعة للدولة . وسارت التعاونيات فى تقليدها القديم من الجمع بين تجارة الجملة والتجزئة .

وكان تشجيع تجارة التجزئة بواسطة الأفراد الخاصين ينطوى على قلب واضح للسياسة السابقة . فقد صدر فى يوليه ١٩٢١ مرسوم يرخص لأى شخص فوق السادسة عشر بأن يقوم بالتجارة فى المحلات والأماكن العامة والأسواق فى أية سلع أو مواد باستثناء السلع المصنوعة من مواد أوليه تقوم الدولة بتوريدها : وكان المفروض ان هذا الاستثناء بقصد استبعاد منتجات الصناعات المؤممة من التجارة الخاصة (٣) . وهنا أيضا كانت أول نتيجة هى اضفاء الصبغة القانونية على ما كان موجودا والعمل على توسيع نطاقه وليس خلق اى شيء جديد . فالتجاره الخاصة لم تتوقف قط سرا أو فى أسواق شبه قانونية كان سوق «سوخاركا» فى موسكو

(١) « Devyatyi Vseross. Sov. » ١٩٢٢ ص ٦٠

(٢) « S'ezdy Sov. RSFSR Postanov. » ١٩٣٩ ص ٢٢٢ ، ٢٢٥ – ٢٢٦ .

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٥٧ – المادة ٢٥٦ .

أشهرها . وصارت هذه التجارة الخاصة علنية الآن . وكان التاجر المتجول الصغير الذى يبيع بضائعه فى أسواق منظمة بدرجة تزيد أو تنقص هو الشخصية المميزة للتجارة الخاصة فى السنة الأولى من السياسة الاقتصادية الجديدة ، ولكن السياسة الاقتصادية الجديدة لم تخلقه ، فقد كان وريث « حملة الحقائب » الذين انتشروا فى فترة شيوعية الحرب ولا يختلف عنه فى شئ سوى بالاعتراف الرسمى الذى حصل عليه الآن . ولكن بمجرد أن أصبح هناك تصريح رسمى بالتجارة الخاصة وتشجيع لها لم يعد فى وسع هذا النموذج البدائى البقاء . فكان سيطرد حتما بمجرد توفر قدر كاف من رأس المال والمبادرة لتنظيم صور أكثر تنظيما ونموا من التجارة . وفى منتصف ١٩٢٢ كانت هذه العملية قد قطعت شوط كبيرا ، وصارت «المحلات العامة» التابعة للدولة ، والتى انشأها المجلس الأعلى للاقتصاد القومى لتجارة التجزئة بفروع فى جميع المدن الرئيسية ، تعمل الى جانب عدد متزايد من محلات البيع بالتجزئة ، وان كانت هذه الفروع هى أكبر هذه المحلات . وفى ١٩٢٢ أقيم سوقان روسيان مشهوران لأول مرة منذ ١٩١٦ ــ سوق «ايربيت» فى سيبريا فى الربيع، وسوق « نيزنى نوفجورد » فى أو أخر الصيف (١) . وقد ظل الجزء الأكبر من تجارة التجزئة الصغيرة فى ايد خاصة ، ولم تجد أجهزة الدولة لنفسها موطئ قدم ثابتة الا فى المشروعات الأكبر حجما (٢) .

(١) فيما يتصل بتفاصيل عودة الاسواق العامة الى النشاط انظر «Na Novykh Putyakh» ١٩٢٣ I ص ٢٧٢ ــ ٢٨٠ . وقد حدثت العودة عن طريق قرارات أصدرها « مجلس العمل والدفاع » وسيطرت فيها تجارة الدولة . ويقول احد المشتركين فى سوق « نيزنى نوفجورد » ان المبيعات بلغت ٧٥ فى المائة من ١٩١٧ و ٥٠ فى المائة من ١٩١٣ .

(٢) أجرى بحث مفصل على أساس الترخيصات بمزاولة التجارة التى اصدرت فى ١٩٢١ و ١٩٢٢ وهو ينطوى على معلومات مفيدة ، وان لم تكن دقيقية جدا ، عن الاهمية النسبية لصور التجارة المختلفة . وقد قسمت الرخص التجارية فى ١٩٢١ الى ثلاث فئات ــ رخص للباعة المتجولين ورخص للأسواق المفتوحة ورخص « للأماكن المغلقة » ، أى « الدكاكين » . وفى ١٩٢٢ قسمت الفئة الثالثة الى ثلاث فئات حسب حجم المؤسسة ، وبذلك صارت هناك خمس فئات . وكانت الفئة الاولى تقتصر عملا على التجار الخاصين والثانية على التجار الخاصين والتعاونيات . وقد هبطت الفئة الأولى بعد ١٩٢١ مع زيادة تنظيم التجارة . ولكن الفئات المهمة فيما يتصل بحجم التجارة ، وان لم يكن فى عدد الرخص ، هى الثالثة والرابعة والخامسة ، حيث تنافست صور التجارة الثلاث معا . ويقدر عدد الرخص فى ١٩٢٢، على أساس احصاءات ثلاثة مراكز اقليمية، بـ٨٤٪ لكل فئات المشروعات الخاصة و١٥٪ للتعاونيات واقل من ١٪ لمشروعات الدولة ، ولا نفرق =

وقد قصد أصلا بتطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة مساعدة التعاونيات أكثر حتى من التاجر الخاص ، لأن تنظيم التعاونيات كان يقوم على الاقل على مبدأ جماعى بدا أقل تناقضا مع السنية البلشفية من الفردية التنافسية (١) . وعندما قدم لنين السياسة الاقتصادية الجديدة الى المؤتمر العاشر للحزب فى مارس ١٩٢١ اقترح فى ايجاز الغاء قرار المؤتمر السابق الذى أصر على خضوع التعاونيات لقوميسيرية التموين تماما (٢) : فقد صار للتعاونيات الاستهلاكية الآن ، بعد أن صار المطلوب هو استخلاص ما يبقى من فائض زراعى بعد الضريبة العينية لدى الفلاح بواسطة المقايضة والتجارة ، دوركبير تقوم به . وأعيد لها بمرسوم صدر فى ٧ ابريل ١٩٢١ بعض الاستقلال الرسمى الذى فقدته قبل ذلك بعامين ، مع الاحتفاظ بحق قوميسيرية التموين فى توجيهها فى القيام بما يعهد اليها « من المهام الالزامية » وحق اللجنة التنفيذية المركزية فى تعيين مديرين لهم حقوق متساوية مع المنتجين (٣) . وشهد الشهر التالى سلسلة من الاتفاقات بين الحكومة والتعاونيات ، من بينها ما عرف باسم « المعاهدة العامة » مع التعاونيات الاستهلاكية فى ١٧ مايو ١٩٢١ ، التى بمقتضاها صار الجهاز التعاونى المركزى الوكيل الوحيد للحكومة فى توزيع تجارة الجملة للسلع الاستهلاكية فى جميع أنحاء البلاد (٤) . وقد انبثق المفهوم السائد فى

= هذه الارقام بين فئات الرخص . وفى موسكو كانت الارقام المقابلة فى ١٩٢٢ هى ٩٥ر١٪ للتجار الخاصين و ٣ر٦٪ للتعاونيات و ١ر٣ لمشروعات الدولة ، ولكن ٢٩ر٩٪ من الفئة الرابعة من الرخص كانت من نصيب الدولة ، وكذلك ٤٥ر٩٪ من الفئة الخامسة (أقل الفئات عددا) «Na Novykh Putyakh» ١٩٢٣ ، I ص ١٧٩ ــ ١٨٥ .

(١) كتب لنين فى ذلك الوقت « ان الحرية والحقوق للتعاونيات فى الظروف الحالية فى روسيا تعنى حرية وحقوقا للرأسمالية ... ولكن الرأسمالية التعاونية ، بوصفها متميزة عن الرأسمالية التجارية الخاصة ، تمثل تحت سيطرة السوفيت نوعا من رأسمالية الدولة ، وهى مفيدة لنا حاليا ، الى حد معين طبعا » . (لنين «دراسات» XXVI ص ٣٣٦) .

(٢) نفس المرجع ص ٢٤٢ ــ ٢٣٤ ، وانظر ص ٢٤٠ من هذا المجلد فيما يتصل بقرار المؤتمر التاسع .

(٣) «Sobranie Uzakonenii 1921» رقم ٢٦ ــ المادة ١٥٠ .

(٤) «Na Novykh Putyakh» ١٩٢٣ ، ص ١٤٣ . ولنين « دراسات » XXVI ٤٠١ ــ ٤٠٢ (حيث يشير اليها بأنها « معاهدة ») . وقد وضع التقرير الخاص بالتعاونيات الذى قدم لاجتماع الحزب كينشوك . ووصف قرار الحزب التعاونيات بأنها « جهاز اساسى للقيام بتبادل السلع » . «VKP v Rezolyutsiyakh» ١٩٤١ ، I ص ٣٩٧ .

الشهور الأولى للسياسة الاقتصادية الجديدة من هذه الاتفاقات بوضوح. فالطعام يجب استخلاصه من أيدى الفلاحين بوسيلتين : الضريبة العينية وتبادل السلع . وتدار الوسيلة الأولى بواسطة السلطة السوفيتية مباشرة ، اما الثانية فتقوم بها التعاونيات كوكيل القوميسيرية التموين .

وفشل هذا المفهوم. ويرجع بعض السبب فى فشله الى أن قوميسيرية التموين (١) لم تكن فى وضع يسمح بتوفير السلع الاستهلاكية التى وعدت بها لأغراض المبادلة ، بحيث أنه سرعان ما بدأ تبادل الاتهامات بين الجهاز التعاونى المركزى وقوميسيرية التموين ، ولكن السبب الرئيسى كان عدم وجود جهاز على درجة عالية من التنظيم مما أدى الى أن عملية تبادل السلع بأكملها «انطلقت من عقالها» على حد قول لنين، وتحولت الى « بيع وشراء » . اذ أن قوى السياسة الاقتصادية الجديدة تغلبت على خالقيها واكتسحت خطة التبادل العينى المنظم تحت سيطرة الدولة ، وارغمت القائمين بالأمر على اعادة النظر فى مركز التعاونيات ووظائفها .
وقد تمت اعادة النظر هذه، وهى تنطوى على دليل جديد على مدى استحواذ المؤسسات التعاونية على ولاء الجماهير ، بموسوم أصدره مجلس القوميسيرين فى ٢٦ أكتوبر ١٩٢١ . فكل الممتلكات التعاونية التى أممت أو نقلت ملكيتها الى البلديات أعيدت اليها (وكانت هذه الشكوى قديمة منذ ١٩١٩) ، واعترف لها بحق البيع والشراء دون تدخل أية سلطة حكومية ، وصدرت التعليمات الى الأجهزة الصناعية السوفيتية ، بما فيها التكتلات واللجان الرئيسية وقطاعات المجلس الأعلى للاقتصاد القومى ، بأن تعرض سلعها أولا على الجهاز التعاونى المركزى أو المؤسسة التعاونية المحلية المختصة ، وليست لها الحرية فى عرضها فى السوق المفتوحة الابعد ان ترفض ــ الا اذا حصلت على شروط افضل فى السوق الحرة (٢) . وفى نفس الوقت صدرت تعليمات من اللجنة المركزية للحزب الى جميع الأعضاء بتاكيد الدور المستقل الجديد للتعاونيات فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة وبالالتزام الذى على الشيوعيين بأن يقوموا بدور نشط «للسيطرة

---

(١) مع العدول التدريجى عن البطاقات والتموين العينى فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة فقدت قوميسيرية التموين الهيبة والاهمية اللتين كانت تتمتع بهما فى ظل شيوعية الحرب . («Dvenandtsatyi Ross Komm. Partii» ١٩٢٣ ص ٣٣٤) وفيما يتصل باختفائها فى نهاية الامر انظر ص ٣٤٤ من هذا المجلد .

(٢) «Sobranie Uzakonenii 1921» رقم ٧٢ ــ المادة ٥٧٦ .

على هذه المنظمات » (١) .

وقد استمر هذا المرسوم يحكم نظريا وضع التعاونيات الاستهلاكية والعلاقة بين الجهاز التعاونى المركزى والحكومه السوفيتية طوال الفترة التالية . أما عملا فقد كانت المنازعات والشكاوى مستمرة . فقد صارت المفاوضات الى ما لا نهاية مع المجلس الأعلى للاقتصاد القومى حول اعادة الممتلكات المؤممة التى تطالب بها التعاونيات ، وتخطت ادارات الحكومة والتكتلات (وكذلك التشكيلات التى بدأت تظهر فى ابريل ١٩٢٢) التعاونيات باستمرار وفضلت البيع الى التجار الخاصين . ومع ذلك فان الارقام المتاحة تدل على أن التعاونيات كانت فى النصف الأول من ١٩٢٢ لا تزال تحصل على أكثر من ثلاثة ارباع بضائعها من أجهزة الدولة ، بما فيها التكتلات (٢) . كما انه لم يكن فى وسع الحزب والحكومة الاستغناء عن التعاونيات مهما بدا من بعض الادارات أو الأجهزة الفردية . وأصدر اجتماع للحزب فى أغسطس ١٩٢٢ قرارا طويلا عن الموقف الذى يتخذ تجاه التعاونيات . فاعتبر أن مبدأ العضوية الاجبارية ينبغى ألا يؤدى « الى تحويل التعاونيات الاستهلاكية الى مجرد جهاز فنى للدولة لتبادل السلع وتوزيعها » . وكان تدخل التجارة الخاصة كوسيط بين الصناعة التى تسيطر عليها الدولة والفلاح يعتبر «تناقضا» فمهمة النقابات كانت « ان تطرد رأس المال الخاص من التجارة ، وتصنع بذلك حلقة اتصال قوية بين الاقتصاد الفلاحى والصناعة المؤممة » (٣) ولكن هذا التقدير المتفائل لدور التعاونيات لم يتحقق .

وظلت العلاقات بين الدولة والتعاونيات قلقة وغير مستقرة . فقد كانت الحكومة السوفيتية ، أو بعض أجهزتها ، لا تثق فى التعاونيات أو تغار منها بحيث يصعب عليها العمل معها باخلاص كامل . وفى تجارة

---

(١) «Izvestiya Tsentral Komit Komm. Partii» رقم ٣٣ ، اكتوبر ١٩٢١ ص ٣٣ ــ ٣٤ . وكان ذلك هو الاجراء المقابل لتقوية سيطرة الحزب على النقابات (انظر ص ٣٢٣ ــ ٣٢٦ من هذا المجلد) .

(٢) توجد بعض الشكاوى ، وكذلك بعض الاحصاءات ، «Na Novykh Putyakh» ١٩٢٣، ص ١٤٤ ــ ١٤٦) وهو مصدر واضح التحيز للتعاونيات .

(٣) «VKP v Rezol.» ، ١٩٤٧ ، I ص ٤٦٠ ــ ٤٦٣ . ولا يوجد القسم الاخير من القرار ، الذى اوردنا منه النص المشار اليه ، فى هذا المصدر ولكن يمكن الرجوع اليه فى «Direktivy VKP(B)» باشراف م . سافليف ١٩٤٨ ، ص ٣٥٦ ــ ٣٦٤ .

الجملة كثيرا ما وجدت التعاونيات نفسها غير قادرة على منافســة التاجر الخاص – حتى فى المنافسة على اجتذاب التكتلات وأجهزة البيع الرسمية. أما فى تجارة التجزئة فقد ساعدتها شعبيتها القديمة لدى المستهلكين على المحافظة على مركزها . وأكد لنين فى مقال من آخر المقالات التى كتبها فى أوائل ١٩٢٣ « الاهمية الاستثنائية » للتعاونيات فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة (١) . وفى المؤتمر الثانى عشر للحزب ، فى ابريل ١٩٢٣ ، جاء فى تقرير كينشوك أنه يوجد ٢٥٠٠٠ جمعية تعاونية استهلاكية و ٣٠٠٠ محلا تعاونيا (٢) .

وخلق تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة فراغا فى أجهزة الدولة ، حيث انه لم يكن من المعترف به حتى ذلك الوقت أن ادارة التجارة الداخلية جزء من مهام الحكومة السوفيتية . وكانت التجارة الخارجية مع البلاد الرأسمالية ذات وضع خاص ويديرها تنظيم خاص . ولم تكن قوميسيرية الشعب للتجارة والصناعة قد اهتمت بالتجارة الداخلية قط ، كما أن أجهزة قوميسيرية التموين والمجلس الأعلى للاقتصاد القومى التى تسيطر على تموين السكان لم تكن أجهزة تجارة ، بل توزيع . وعندما بدأت السياسة الاقتصادية الجديدة سرعان ما تبددت فكرة أن التجارة يمكن أن تترك كلية للتعاونيات والافراد الخاصين، اذا كانت هذه الفكرة قد وجدت أصلا . وانشىء قطاع مركزى للتجارة فى المجلس الأعلى للاقتصاد القومى كانت تحت سيطرته مؤسسات التجارة بالجملة الملحقة بمجالس الاقاليم بالاضافة الى دوره فى تجارة التجزئة . وانشأت قوميسيرية التموين وبعض القوميسيريات الاخرى قطاعات تجارية للتعامل فى السلع التى تهمها (٣) . وكانت التكتلات الصناعية أكثر من ذلك أهمية ، فقد كانت المنتج الأكبر للسلع المصنوعة ، ولما صدرت اليها التعليمات بأن تسير على مبادىء تجارية حاولت أن تنظم بيع منتجاتها أحيانا عن طريق التعاونيات وأحيانا أخرى (متحدية بذلك التأكيدات التى منحت للتعاونيات بمرسوم ٢٦ أكتوبر ١٩٢١) عن طريق التجار الخاصين . ولم يتنبأ أحد فى أول الأمر ان تلجأ أجهزة الدولة للتجارة أو أجهزة الدولة الأخرى الى شراء

---

(١) لينين « دراسات » XXVII ص ٣٩١ .

(٢) « Devenadstatyi Ross. Komm. Partii » ١٩٢٣ ص ٣٤٨ .

(٣) « Na Novykh Putyakh » ١٩٢٣ ، I ص ١٠٧ – ١٢٨ حيث توجد قائمة بالمؤسسات الحكومة التى نشأت قطاعات تجارية فى الشهور الاولى من السياسة الاقتصادية الجديدة ، ومنها قوميسيريا الشعب للصحة والتربية وبناء الدولة .

ما تحتاجه من السوق . ولكن مع انهيار نظام تركيز المواد الأولية والسلع بالتدريج ، سمح بها بأن تشترى من الســوق المفتوحة ، أولا بطريق الاستثناء ثم بعد ذلك بمرســوم ٤ اكتوبر ١٩٢١ كاجراء نظامى ، وان كانت قد تلقت تعليمـــات بأن تعطى الأولوية للتعـــاونيات كموردة لحاجاتها (١) . ولكن لم تكن هـــذه المؤسسات مزودة بالتجربة اللازمة للقيام بمعليات التجارة المعقدة ، وبمجرد أن انزوت سياسات « تبادل السلع » وبدأت عملية « البيع والشراء » بصورة جادة ظهرت حاجة محلة الى الرجال المدربين تماما على عادات الســوق واجراءاته ومقتضياته ، يستطيعون ايجاد البائع والمشترى فى اللحظة المناسبة وينصحون أصحاب الشأن فيما يتعلق بالأسعار ، ويعملون بصفة عامة كسماسرة بين أولئك الذين لا يفهمون هذا العالم غير المألوف جيدا .

وملء هذا الفراغ بواسطة « سماسرة السياسة الاقتصادية الجديدة» (Nepmen) الطمـوحين والقـادرين من رجال الأعمـال الذين كانوا يعملون أصلا فى السوق السوداء طوال الثورة ، وبعض القـادمين الجدد الذين سرعان ما كيفوا أنفسهم للحيل الجديدة فى التجارة . وكانت قوة هؤلاء « السماسرة » فى نجاحهم فى جعل أنفســهم أداة لا غنى عنهـا للمؤسسات التجارية التابعة للدولة والتكتلات الصناعية الكبرى. وكما جاء فى عبارة فى تقرير شبـه رسمى « ان السـمة المميزة للتجارة الخاصة المعاصرة هى تسرب رأس المـال الخاص بقوة فى أجهزة الدولة للتجـارة وتداخلهما فى بعضهما » . فكان السمسار يسافر ومعـه توكيـلات من مؤسسات للدولة ويطالب بميزات فى كل مكان ، ويحصل على بعضهـا . ولا ريب أن أرباحهم كانت كبيرة بدرجة كافية لتجعل فى وسعهم الالتجاء الى أساليب الرشوة المباشرة وغير المباشرة . ووجدوا طريقهم الى التعاونيات التى صار بعضها أقرب الى مجرد واجهة لمشروعات تجارية خاصة. وهكذا « يحيط رأس المال الخـاص بأجهزة الدولة من جميع الجهـات ، يمتصها ويعيش على حسابها»(٢) ، وسرعان ماتحولت تلك الظاهرة غير المؤذية نسبيا

---

(١) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٦٨ – المادة ٥٢٧ . وفى نفس الوقت سمح لها بالتعاقد من باطنها مع مقاولين عندما يكون ذلك ضروريا لتلبية طلبات أجهزة الدولة . (نفس المرجع رقم ٦٨ – المادة ٥٢٩) .

(٢) « Na Novykh Putyakh » (١٩٢٣ I ص ١٨٥ – ١٨٨ . وبالاضافة الى التقارير المحلية يشير هذا البيان الى «مادة وفيرة جدا متعلقة بالموضوع» فى مجلد أصدره رابكرين ، ولكننا لم نستطيع الحصول عليه

التى عبر عنها متحدث فى المؤتمر التاسع لسوفيتات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩٢١ بانها « الراسمالية الصغيرة التى يمثلها المضاربون وحملة الحقائب والمرابون والتى تحتفل ببعثها الى الحياة الآن فى صورة مقاهى ومحلات الحلويات» (١) الى صورة موسكو فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة ـ مدينة مرفهة يمرح فيها « الوكلاء الخاصون » لراسمالية الدولة الجديدة التى وجه اليها كثيرون من الزوار الأجانب سهام النقد فى ١٩٢٢ و ١٩٢٣ (٢) • وكان ذلك جزءا من الثمن الذى يدفع للأخذ بنصيحة لنين « بتعلم التجارة » •

وفى خريف ١٩٢٢ ، بعد أن اكتملت المرحلة الأولى من السياسة الاقتصادية الجديدة ، قررت الحكومة السوفيتية أن تضع مجموعة قانونية مدنية الى جانب المجموعتين الزراعية والعماليه • ووصفها لنين بأنها تجسيد « لتلك السياسة التى اقمناها على قواعد ثابتة والتى لم يعد لدينا أى تردد بشأنها » ، ومحاولة « للمحافظة على الحدود بين ماهو طموح مشروع للمواطن الفرد فى ظل النظام الحالى للمبادلة الاقتصادية وما يعتبر اساءة لاستخدام السياسة الاقتصادية الجديدة » (٣) • ووصف « المقرر » الذى قدم المجموعة الى اللجنة التنفيذية المركزية اهدافها بأنها « لضمان الانتصارات التى حققتها الدولة بالاحتفاظ بالاشراف الأعلى حتى فى ظل تنازلات السياسة الاقتصادية الجديدة ، ولضمان عدم انفصالها عن دولة العمال والفلاحين ، ولتتيح الفرصة فى نفس الوقت للمبادرة الخاصة بأن تنمو فى الحدود التى تسمح بها مصالح دولة العمال والفلاحين » (٤) • ولكن بعد أن نسيت بمضى الوقت تلك الأزمة المخيفة التى جعلت السياسة الاقتصادية الجديدة ضرورية ، وظهرت بعض جوانبها غير المرغوب فيها ،

---

(١) « Devytayi Vseross. S'ezd Sov. » ١٩٢٢ ص ٩٣ •

(٢) لاحظ المنشفى دان ، الذى كان يعرف موسكو ويتمتع بتفكير واقعى ، أنه عندما خرج من السجن فى يناير ١٩٢٢ رأى الاغذية من جميع الانواع متوفرة بأسعار لايستطيع تحملها الا الأغنياء الحديثين ، وان « المضاربين » كانوا ظاهرين فى كل مكان ، وان كلمة Barin كانت تستخدم بواسطة جرسونات المقاهى وسائقى المركبات الخ ، وان المومسات عدن الى الظهور في الطرقات . (ف.دان Dva Goda Skitanii برلين ١٩٢٢ ص ٢٥٢ ـ ٢٥٥) . وكتب كرازين الى زوجته من موسكو فى سبتمبر ١٩٢٢ : « ان موسكو فى حالة طيبة ، وهى فى بعض اجزائها كما كانت قبل الحرب » (ليوبوف كرازين « ليونيد كرازين : حياته واعماله » ١٩٢٩ ص ٢٠٢) •

(٣) لينين « دراسات » XXVII ص ٣١٩ •

(٤) « IV Sessiya Vseross. Tsentral. Komit. » رقم ٣ ، ٢٧ اكتوبر ١٩٢٢ ص ـ ٧ ـ ٨

بدأ التذمر ضدها ، وان لم يرتفع الى المستويات العليا الا نادرا • وقد أشار أحد المتحدثين باسم قوميسيرية التموين فى اللجنة التنفيذية المركزية بغضب الى ما يدور من أحاديث فى المراكز الاقليمية عن أن « الوضع قد اتجه أكثر مما ينبغى الى اليمين » ، وانه لا حاجة تدعو الى التسامح مع « المضاربين » و « قطاع الطرق » وانهم خارجون على القانون السوفيتى ، فى حين أن هؤلاء «المضاربين» هم بالذات الذين تعمل السياسة الاقتصادية الجديدة على حمايتهم • واستطرد نفس المندوب قائلا :

« ان الاشاعات حتى فى موسكو عن أن مركز السياسة الاقتصادية الجديدة غير ثابت لها بعض الأساس لأن احترام القانون اليوم ، برغم الحديث عن الشرعية الثورية ، لا يمتد الى المدى الكافى » (١) •

وجاءت المجموعة المدنية لتأكيد مذهب الشرعية الجديد ، وكان الغرض الرئيسى منها هو الدفاع عن انجازات السياسة الاقتصادية الجديدة ودعمها •

وكما أشرنا من قبل بدأت فترة السياسة الاقتصادية الجديدة فى الجمهوريات الفدرالية السوفيتية دون أى جهاز رسمى لتسيير شئون التجارة الداخلية • وكانت فلسفة السياسة الجديدة ، برغم تشجيعها لمؤسسات الدولة للاشتغال بالتجارة ، تصر على عدم تدخل الدولة فى تنظيم التجارة التى يجب أن تسير على مبادىء السوق ، ومن ثم كانت لا ترتاح ، مثل شيوعية الحرب ـ وان كان لأسباب أخرى ، الى خلق أى جهاز مشرف • وكان لا يمكن طبعا تجاهل الأمر رسميا تماما • فبمجرد أن فشلت المحاولات الفجة لتبادل السلع بطريق المقايضة فى كل مكان وحلت محلها المعاملات المالية ، كان لابد أن تعلو الأصوات مطالبة بمحاولة السيطرة على الأسعار • وأنشئت لجنة أسعار بواسطة قوميسيرية المالية منذ ٥ أغسطس ١٩٢١ لتحديد أسعار جميع السلع التى تتعامل فيها أجهزة الدولة او منشئات الدولة (٢) • ولكن ثبت أن هذا الاجراء كان فاشلا تماما ، وتحركت الاسعار فى كل مكان استجابة لظروف السوق (٣) • وابتداء من خريف ١٩٢١ اتجهت جهود قوميسيرية المالية الى اعادة الثبات للعملة وموازنة الميزانية ، وعارضت كل تدخل فى اقتصاد السوق الحر

---

(١) نفس المرجع ، رقم ٥ ، ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ ص ٣

(٢) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٦٠ ـ المادة ٤٠٦ •

(٣) يوجد تقرير عن فشلها في « Finansovaya Politika » ١٩٢١ ص ١١٢ ـ ١١٦

الذى خلقته السياسة الاقتصادية الجديدة (١) • كما لم تكن هنـاك أية جهة أخرى مستعدة للقيام بهذا الدور. وقد بذلت محاولة لتحويل القطاع التجارى المركزى فى المجلس الأعلى للاقتصـاد القومى الى « جهاز لتنظيم التجارة » (٢) • ولكن هذا التوسـع فى وظائف جهـاز كان يعتبر ، على حق ، ممثلا للقطاع الصناعى من الاقتصـاد لم يكن من المحتمل أن تقبله الأجهزة الأخرى ذات الشأن فى السياسة التجـارية • وفى مايو ١٩٢٢ أنشأ مجلس القوميسيرين لجنة ، ملحقة بمجلس الدفاع والعمل للتجارة، للتجارة الداخليـة ولديها صلاحيـة وضع مشروعات مراسيم للتجـارة وعرضـها لموافقـة مجلس القوميسيرين أو مجلس العمل والدفاع ، وأن تضع قواعدا ، داخل حدود المراسيم القائمة (٣) • بيـد أنه يبدو أن صلاحيات هـذه اللجنة لم تمارس على نطاق فعـال أو واسـع • وبرغم التحذير الذى تنطوى عليه « أزمة المقص » من نتائج التجارة غير المنظمة ، فان نمو التجارة الداخلية ظل ، على الأقل حتى خريف ١٩٢٣ ، لا تحكمه سوى القوى التنافسية فى السوق وحدها • ولم تنشأ قوميسيرية الشعب للتجارة الا فى مايو ١٩٢٤ بادماج لجنة التجارة الداخلية والقسم الباقى من قوميسيرية التموين (٤) •

(هـ) المالية :

بدئت السياسة الاقتصـادية الجـديدة دون أى تفـكير فى دلالاتها المالية • فقـد بدا المشروع الأصلى الخـاص بالمقايضة فى الأسواق المحلية

---

(١) توجد اعتراضات قوميسيرية المالية على تحديد الاسعار ، على أسس سنية بحتة ، فى « Na Novykh Putyakh » ١٩٢٣ ، I ص ٤٧ •

(٢) نفس المرجع ، ص ٣٨٦ – ٣٨٧

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1922 » رقم ٣٤ – المادة ٤٠٠

(٤) بدات التجارة الخارجية تصير ذات أهمية فى الاقتصاد السوفيتى لأول مرة فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة . فقد وقع الاتفاق التجارى الانجلو سوفيتى ، الذى كان علامة انتعاشها ، فى اليوم التالى لاعلان السياسة الجديدة بواسطة لنين فى المؤتمر العاشر للحزب • وبرغم أن محاولة اجتـذاب رؤوس الأموال الأجنبية بعرض امتيازات بدات قبـل ذلك (انظر ص ٢٤٥) فانهـا كثيرا ما اعتبرت سمة من سمات السياسة الاقتصادية الجديدة ، ولكنها لم تؤد الى أية نتائج مثمرة فى هذه الفترة . وكان للتجارة الخارجية وعروض الامتيازات مغزاهما فى هذه الفترة بالنسبة للسياسة الخارجية أساسا ، وسنناقشهما فى القسم الخامس •

ليس فيـه ما يتعارض مع الاتجـاه نحو الاقتصاد اللانقـدى أو مع عملية التضخم النقدى الطويلة والمستمرة • وكان بريوبرازنسكى وحده ، الذى كثيرا ما أشاد بفضائل التضخم ، هو الذى لمح شيئا مما سيحدث • وكان خطابه فى المؤتمر العاشر للحزب، الذى أقر السياسة الاقتصادية الجديدة، خليطا من الادراك السليم للنفاذ والتهيآت البعيدة. فقد حذر المؤتمر من ان التجارة مستحيلة بدون ثبات الروبل الذى يتغير سعره فى السوق ، « لا فى مدى أيام ، بل فى مدى ساعات » ، ولكن الحل العملى الوحيد الذى اقترحه هو اصدار عملة جديدة أساسها الفضة • ولم تترك حججه ، ولا الاقتراح المعقول الذى ختم به حديثه بتأليف لجنة لاعادة النظر فى السياسة المالية كلها « فى تطبيقها على الظروف الاقتصادية الجديدة التى نقدم عليها » ، أى أثر فى المؤتمر (١) • فالدرس لن يتعلم نظريا ، ولكن عملا ، ولم تكن اللحظة قد حانت بعـد • ولم يخطر على بال أحـد العودة الى العمليـات المصرفية السنية لتمويل الصناعة ، أو الى السياسة الماليـة السنية التى تقوم على ميزانية متوازنة بواسطة الحد من الانفاق الحكومى • وقد تحقق كل ذلك على دفعات وبطرق غير مباشرة بمجرد أن استقر مبدأ ترك الحرية للفلاح للتجارة فى فائض محصوله الزراعى مقابل السلع التى يريدها • ويعد تطور السياسة المالية فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة مثـالا نموذجيا لترابط الضرورى بين الأجزاء المختلفة فى بناء اقتصادى واحد •

فعندما اتسع المفهوم الأصلى الخاص بالمقايضة المحلية متحولا الى بيع وشراء فى سوق على نطاق البلاد كلها صارت السياسة النقدية جزء لا غنى عنه من السياسة الاقتصادية الجديدة • اذ أن العودة الى الرأسمالية – حتى اذا كانت « رأسمالية الدولة » ، جعلت العودة الى الاقتصاد النقدى أمرا حتميا • وكان نفور الحزب من هذه العودة سببا فى تأخر الخطوات الأولى • ولكن فى ٣٠ يونية ١٩٢١ صدر مرسوم من مجلس القوميسيرين يعبر فى مقدمته عن الرغبة فى « ازالة القيود التى تعوق التبادل الاقتصادى ودعم التداول النقدى السليم عن طريق تنمية الودائع والتحويلات » وألغى كل الحدود على المبالغ التى يستطيع الأفراد ، أو المنظمات ، أن يحتفظوا بها • ولم تعد الودائع فى بنوك الادخار التابعة لقوميسيرية المالية أو التعاونيات قابلة للمصادرة ويجب دفعها الى أصحابها بمجرد الطلب • ولا تعطى عنها أية معلومات الا لاصحابهـا أو للسلطات القضائية (١) • وكان الغرض

---

(١) « Desyatyi S'ezd Ross. Komm. Partii » ١٩٢١ ص ٢٣٢ – ٢٣٤ •

الواضح من هذا الاجراء – وهو أول خطوة فى الطريق الطويل نحو العودة الى السنة المالية – اعادة الثقة فى النقود الى الناس • ولكنه أثار المشكلة، التى كان بريوبرازنسكى قد أثارها فى المؤتمر ، الخاصة بكيفية انشاء عملة ثابتة تشيع الثقة وتقوم بالوظائف الأولية كوسيلة للتعامل • وكان من الواضح أن ذلك لا يمكن تحقيقه ما دامت المطابع مستمرة فى طبع كمية غير محدودة من الروبلات ، ولا يمكن ايقاف المطابع الااذا وجدت الحكومة طريقة لسد نفقاتها ، وكان لا يمكن التفكير فى ضغط نفقات الحكومة داخل حدود أى ايراد تحصل عليه الا اذا تخلصت الدولة من النفقات الضخمة اللازمة للمحافظة على الصناعات التى تتولى أمرها الدولة والعمال الذين يشتغلون فيها .

وكانت الحاجة ملحة أكثر الى وحدة ثابتة للحساب فى اقتصاد مطلوب من صناعاته المؤممة ان تسير على مبدأ الحسابات الاقتصادية الدقيقة • وحدد المرسوم الصادر فى ٨ أغسطس ١٩٢١ ، بانشاء تكتل من مصانع التيل ، قيمة أصولها على أساس «أسعار ١٩١٣ –١٩١٤»(١). وبعد ذلك بأيام قليلة صدر مرسوم خاص بتنمية الصناعة الكبيرة واشترط « ان تقيم المخزونات والمواد الأولية على أساس تقريبى لمتوسط اسعار سوق غرب أوروبا (وبخاصة سوق لندن) » (٢) ، ولكن هذه البنود الغربية كانت تعتبر علامات ضائعة أكثر منها حلولا مدروسة .

وفرضت كل هذه المشاكل نفسها واحدة بعد الأخرى فى خريف ١٩٢١ على الزعماء الذين كانوا مازالوا عازفين عن استخلاص النتائج المالية للسياسة الاقتصادية الجديدة ، واتخذت خطوات معزولة استجابة لحالات خاصة ودون أية خطة متسقة • واثيرت مشكلة الميزانية من الجانبين • ففى ظل شيوعية الحرب كانت مجرد فكرة الميزانية قد توارت • ووضعت ارقام الميزانية للنصف الثانى من ١٩١٩ و ل ١٩٢٠ ، ولكنها لم تعرض قط للموافقة الرسمية • وجاء ادماج حسابات الصناعة فى ميزانية الدولة فوضع حدا لمفهوم الميزانية المنفصلة كايرادات ومصروفات للدولة. وكان مرسوم ٣ فبراير ١٩٢١ (٣) بالغاء كل الضرائب النقدية ،

---

(١) « Sobranie Uzakonenii 1921 » ١٩٢١ ص ٩٤

(٢) « Novaya Ekonomicheskaya Politika : Sbornik Dekretov » رقم ٦٣ – المادة ٤٦٢ .

(٣) انظر ص ٢٦٠ فيما سبق .

هو الخطوة المنطقية ، اذا كان وضع موضع التنفيذ ، فى التقدم نحو الاقتصاد الطبيعى • ولكن كل ذلك انعكس فى السياسة الاقتصادية الجديدة • وبدأ اخراج الصناعة من ميزانية الدولة فى يوليه وأغسطس ١٩٢١ عندما بدأ تأجير المنشئات وصدرت التعليمات للمنشئات التى احتفظت بها الدولة بأن تنتقل الى الحسابات الاقتصادية الدقيقة . وفرضت فى يوليه ١٩٢١ (١) ضريبة صناعية ، منها رسوم ترخيص تختلف باختلاف عدد العمال ، وكذلك ضريبة على الانتاج .

وبعد ذلك بأسابيع قليلة قرر مرسوم اصدره مجلس القوميسيرين مبدأ شاملا أن كل السلع والخدمات التى تقدمها الدولة أو أجهزتها يدفع مقابلها نقدا (٢) • ثم فى ٢١ أغسطس ١٩٢١ أعاد مجلس القوميسيرين مبدأ ميزانية الدولة • وقام بأجراء شكلى هو الموافقة على ارقام لا معنى لها تقريبا لميزانيتى النصف الثانى من ١٩١٩ (٢٨ بليون من الروبلات كايرادات ، ١٦٤ بليون كمصروفات) و ١٩٢٠ (١٥٩ بليون ايرادات و ١٢١٥ بليون مصروفات) ثم استطرد باصدار تعليمات الى ادارات الحكومة باعداد تقديراتها لسنة ١٩٢١ فى موعد اقصاه اكتوبر ، ولعام ١٩٢٢ فى موعد اقصاه مارس من هذه السنة ، ولسنة ١٩٢٣ فى موعد اقصاه ٣١ ديسمبر ١٩٢٢ (٣) • وفى اليوم التالى اتخذت أول خطوة نحو اعادة الاستقلال المالى للسلطات المحلية – وهو اجراء آخر قصد به تخفيف الحمل عن الميزانية المركزية ؛ وسمح باستقطاع نسبة مئوية من الضريبة على الصناعة لمواجهة المطالب المالية للجان التنفيذية الاقليمية(٤). ومن ثم فانه عندما بدأت اللجنة التنفيذية المركزية فى اول اكتوبر

---

(١) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٥٦ – المادة ٣٥٤ .

(٢) نفس المرجع رقم ٥٩ مادة ٣٩٤ • وفى ٩ يوليه طبقت تعريفة جديدة للسكك الحديدية بمرسوم جاء فى أول بند منه مبدأ الدفع الاجبارى للنقل • وان كان قد تضمن بعض استثناءات فيما يتصل بمشروعات الدولة والتعاونيات (نفس المرجع رقم ٥٤ ، مادة ٣٢٧) ورفعت التعريفة أجور النقل ٢٠٠٠٠ مثل وجعلتها أعلى من أجور ما قبل الحرب بحوالى ٤٠ فى المائة . وفى أغسطس ١٩٢١ نشرت تعريفة جديدة للخدمات البريدية والتلغراف (« نفس المرجع » رقم ٥٦ – المادة ٣٥١) وابتداء من ١٥ سبتمبر ١٩٢١ صار الدفع اجباريا مرة أخرى لجميع الخدمات والتسهيلات العامة ، من عمليات المجارى الى تنظيف المداخن (نفس المرجع رقم ٦٢ – المادة ٤٤٥) ، والغى المرسوم الصادر فى ٢٧ يناير ١٩٢١ بخصوص الايجارات (انظر ص ٢٦٠ من هذا المجلد) .

(٣) « Sbornik Dekretov » IV (١٩٢١) ص ١٢٠ – ١٢١

(٤) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٦٢ – المادة ٤٤٦ .

١٩٢١ بأول عرض منظم للسياسة المالية منذ أن ولدت السياسة الاقتصادية الجديدة كانت الأرض ممهدة الى حد كبير . واصدرت اللجنة قرارا فى ١٠ اكتوبر بتعليمات الى قوميسيرية المالية باتخاذ الاجراءات المناسبة « لزيادة ايرادات الدولة » وتطبيق سياسة « التقشف والاقتصاد الدقيق فى انفاق العملة » ، « وبتنمية العمليات المصرفية الضرورية لتحسين الانتاج القومى » ، كما قررت « الغاء التوحيد بين ميزانية الدولة والميزانيات المحلية » . وكانت كل هذه رغبات تقررت من حيث المبدأ ولكن ينقصها التطبيق . وكذلك صدر قرار آخر تضمن تعليمات جديدة ومهمة لقوميسيرية المالية بان « تنكمش فى اصدار العملة الورقية » (١) ؛ وهكذا مهد السبيل للاجراء الذى سيتوج البناء الجديد للاصلاح المالى كله ولكنه لم يذكر بعد بصورة محددة : انشاء عملة ثابتة .

بيد أن أكثر الاصلاحات المالية بروزا فى اكتوبر ١٩٢١ جاء من مصدر آخر . فقد كان سحب ائتمانات الدولة من الصناعة اجراء قاسيا وضعها فى موقف صعب ، اذ انقطع عنها المصدر الذى تعودت على الالتجاء اليه فى طلب رأس المال العامل . وكانت الصناعة فى مبدأ الأمر تتلقى الائتمانات من البنك الاهلى . ثم حل محل الائتمان التجارى مبالغ تصرف من ميزانية الدولة ، وانهى البنك الأهلى وجوده منطقيا فى يناير ١٩٢٠ . وعندما طبقت السياسة الاقتصادية الجديدة لم يكن هناك وجود لأية مؤسسة ائتمانية فى روسيا السوفيتية باستثناء القطاع التعاونى فى قوميسيرية المالية ، الذى استمر يمنح التأييد الرسمى بدرجة تزيد أو تنقص لما بقى من التعاونيات الائتمانية . وصار الآن من الضرورى ، بعد ان عادت التجارة ولم تعد الصناعة تمول بواسطة خزانة الدولة ، انشاء مؤسسة ائتمانية . وفى ١٢ اكتوبر ١٩٢١ صدر قرار، كملحق لقراراللجنة التنفيذية المركزية العام عن الشئون المالية ، وهو قرار أعد مشروعه مجلس القوميسيرين ، بانشاء بنك للدولة ، ووافقت اللجنة فى اليوم التالى على قانونه الأساسى رسميا . وقد انشىء البنك « بغرض دعم التنمية الصناعية والزراعية وتبادل السلع بالائتمان والعمليات المصرفية الأخرى » ، على أن يعمل هو نفسه على أساس الحسابات الاقتصادية الدقيقة . وقدمت له الدولة رأس مال مبدئى ٢٠٠٠ بليون روبل ، وعينت قوميسيرية المالية اعضاء مجلس ادارته ، مع موافقة مجلس القوميسيرين

(١) « Sbornik Dekretov » IV (١٩٢١) ص ١٢١ ــ ١٢٢

على تعيين رئيسه (١) . وفتح « بنك الدولة للجمهورية الفدرالية» الجديد Gosbank(٢) ابوابه فى ١٦ نوفمبر ١٩٢١ . ولم تكن البدايات الأولى مشجعة . فقد كانت موارده محدودة برأسمال تأسيسه، وكانت الفوائد التى يفرضها مرتفعة ، فالى جانب الفائدة اتخذ الحيطة لنفسه ضد هبوط العملة باضافة « نسبة للتأمين » على اساس ٨ فى المائة شهريا لمنشئات الدولة و ١٠ فى المائة للتعاونيات و ١٢ فى المائة للمشروعات الخاصة (٣) . وليس مما يدعو الى الدهشة ان مساعداته لم تكن سريعة و كريمة بالدرجة الكافية لسد حاجة الصناعة الكبيرة الشديدة الى الائتمان (٤) ، أو لتجنب أزمة المقص فى الشتاء التالى . ووجد البنك نفسه يواجه صعوبة فى العمل على أساس عملة تهبط بسرعة وتؤدى الى انخفاض فى قيمة رأسماله وتجعل من غير الممكن وضع سياسة للائتمان . فكما ان تثبيت العملة كان غير ممكن عمليا الى أن يتم تنظيم الميزانية ، كذلك كان نظام الائتمان الضرورى متوقفا فى عمله على تثبيت العملة . لقد كانت الاصلاحات المالية التى وضعت فى اكتوبر ١٩٢١ وتوجها انشاء « بنك الدولة » كلها اجزاء متداخلة فى بعضها من سياسة واحدة .

وفى خريف ١٩٢١ كان قد صار من الواضح تماما أن العملة الثابتة والميزانية المتوازنة عنصران أساسيان فى أى اصلاح مالى وشرطان جوهريان للسياسة الاقتصادية الجديدة نفسها . وكان تطبيق هذه السياسة قد أعقبه فى صيف ١٩٢١ فترة توقف مؤقت فى الارتفاع العام، الذى صار مزمنا ، فى الاسعار بحيث انه ابتداء من يوليه ١٩٢١ انخفض معدل ارتفاع الاسعار ، لأول مرة منذ ثورة اكتوبر ، عن معدل زيادة حجم العملة المتداولة ، وحدث شىء من التباطؤ فى عمل المطابع التى

(١) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٧٢ ــ المادة ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٧٥ رقم ــالمادة ٦١٥ .

(٢) وتغير أسمه بعد ذلك بعامين الى « بنك الدولة للاتحاد السوفيتى » (نفس المرجع ، رقم ٨١ المادة ٧٨٦) .

(٣) « Na Novykh Putyakb » (١٩٢٣) II ص ١٩٢ .

(٤) فى أول يناير ١٩٢٢ لم يزد مجموع قروض بنك الدولة للصناعة عن ١٠ مليون روبل (نمط ١٩٢٢) وهو مايقابل ٤٠٠٠٠ روبل قبل الحرب . وبلغت الائتمانات مقابل بضاعة ١٠ ملايين روبل اخرى . ولم يبدأ خصم الاوراق التجارية الا فى مايو ١٩٢٢ (نفس المرجع II ص ٢٠١ ــ ٢٠٥) . ونمت القروض والائتمانات بعد ذلك ببطء . ولكنها لم تبلغ رقما يعتمد به الا فى خريف ١٩٢٢ .

تطبع العملة (١) . وألفت لجنة لابداء رأيها فى سياسة العملة . وفى ٣ نوفمبر ١٩٢١ تقرر البدء فى العام التالى باصدار عملة جديدة يساوى الروبل منها ١٠٠٠٠ روبل من العملات السابقة ، ولم تعد العملة الجديدة توصف بأنها « صكوك تسوية » بل « عملة نقدية » ــ وهو ما ينطوى على العودة الى ما جرى عليه العمل فى الفترة السابقة على الثورة ، ومحاولة مفروض أن الغرض منها هو اعادة الهيبة والاحترام لكلمة « نقود » (٢) .

وفى ٥ نوفمبر ١٩٢١ اتخذ مجلس القوميسيرين قرارين هامين فيما يتعلق بميزانية ١٩٢٢ المقبلة . فقد تقرر وضعها عن تسعة أشهر فقط حتى تبدأ السنة المالية فى المستقبل من أول اكتوبر ، وأن توضع على اساس روبلات ما قبل الحرب (٣) . وفى نفس اليوم صدرت تعليمات من قوميسيرية المالية بتحديد سعر تحويل الروبل والعملات الجارية بـ ٦٠٠٠٠ روبل سوفيتى مقابل روبل ما قبل الحرب (٤) . وتغير سعر التحويل بعد ذلك شهرا بشهر لمواجهة ارتفاع الاسعار ، ووصل الى ٢٠٠٠٠٠ فى مارس ١٩٢٢ (٥) .

ولكن سرعان ما أشار الاقتصاديون الى مضار استخدام العلاقة المتأرجحة بين الاسعار السائدة واسعار ١٩١٣ كأساس دائم للقياس : وكنتيجة للمناقشات التى أثارها هذا الموضوع حل « الروبل الذهب » بالتدريج محل المقياس السابق . وفى ١٤ نوفمبر ١٩٢١ صدر مرسوم يقضى بدفع ايجار المشروعات المؤجرة على أساس الروبل الذهب (٦) . ومن الوثائق الغربية فى هذه الفترة فيما يتصل بتطور السياسة مقال لينين المألوف فى برافدا بمناسبة الاحتفال السنوى بثورة

---

(١) « Za Pyat'Let » ١٩٢٢ ص ٣٢١ .

(٢) « Sobramie Uzakonenii 1921 » رقم ٧٧ ــ المادة ٦٤٣ . وايا كان الاثر السيكلوجى المتوقع من خفض العدد الرقمى للعملة فيبدو انه لم يصادف نجاحا . وبعد عام صدر مرسوم « Sobranie Uzakonenii 1922 » رقم ٦٦ ــ المادة ٨٦٧) يحدد ان الروبل من العملة التى صدرت فى ١٩٢٣ يساوى ١٠٠ روبل من عملة ١٩٢٢ و ١٠٠٠٠٠٠ روبل من العملات السابقة .

(٣) « Sbornik Dekretov Finansam » ١٩٢١ ص ١٢٦ .

(٤) نفس المرجع ص ١٢٧ .

(٥) « Novoe Zakondatel'stvo v Oblasti » ١٩٢٣ ص ٢٧٣ ــ ٢٧٤ .

(٦) « Sbornik Dekretov Finansam » ١٩٢١ ص ١٣٦ .

اكتوبر . وفى هذه المناسبة ، العيد الرابع للثورة ، جاء المقال يحمل عنوانا غير متوقع هو « مغزى الذهب الآن وبعد الانتصار الكامل للاشتراكية » . وكانت مخصصة للسياسة الاقتصادية الجديدة بصفة عامة أكثر منها مخصصة لموضوع الذهب فى ذاته . وقد تضمن المقال ذلك التنبؤ المشهور « عندما ننتصر على نطاق عالمى .. سنبنى المراحيض العامة فى شوارع بعض المدن الكبرى فى العالم من الذهب » ؛ ولكنه استطرد مؤكدا أن الشىء المهم للجمهوريات السوفيتية فى الظروف الراهنة هو « الاقتصاد فى الذهب » و « السيطرة على التجارة » (١) .

وأدت القرارات المالية الصادرة فى اكتوبر ونوفمبر ١٩٢١ الى تركيز انتباه الزعماء السوفييت على السياسة المالية ، وصارت لفترة ماقوميسيرية المالية وبنك الدولة أكثر المراكز العصبية للسياسة الاقتصادية الجديدة حساسية . وكان ذلك يمثل انقلابا غريبا بالنسبة لاتجاهات فترة شيوعية الحرب التى كان يقال فيها صراحة أن المالية لا يمكن أن تكون أكثر من خادم للسياسة الاقتصادية واعتذر المتحدث باسم قوميسيرية المالية عن تأخر اختفائها . وظهر التغيير فى سلسلة من التعيينات الجديدة . فكرستنسكى ، الذى كان فى وقت ما من أعضاء «المعارضة اليسارية»، وكان يجمع منذ مارس ١٩١٩ بين واجبات قوميسير الشعب للمالية ــ التى لم تعد كثيرة ــ وسكرتارية اللجنة المركزية للحزب ، كان قد سقط فى المؤتمر العاشر للحزب فى مارس ١٩٢١ بسبب فشله فى الدور الثانى (٢). وبعد ذلك بفترة قصيرة اوفد فى مهمة الى المانيا ، حيث صار سفيرا للسوفيت ، وحل محله سوكولنيكوف . وكان سوكولنيكوف عضوا قديما فى الحزب وعاد الى بتروجراد مع لنين فى القطار المقفول ، وكان أيضا رجل أعمال عملى اشترك اشتراكا فعالا فى المناقشات السابقة للسياسة المالية (٣) . وألقى بنفسه الآن بنشاط فى معالجة الجوانب المالية للسياسة الاقتصادية الجديدة ، وبخاصة انشاء عملة ثابتة ، وجعل قوميسيرية المالية فى السنوات القليلة التالية مركزا رئيسيا للاتجاهات المحافظة أو اليمينية فى السياسة السوفيتية . وعين أحد أعضاء الحزب من غير المعروفين جيدا اسمه شيمان ، قيل ان أبوه كان من رجال البنوك،

---

(١) لنين «دراسات» XXVII ص ٧٩ ــ ٨٥ .

(٢) انظر المجلد الاول ص ٢٠٤ وهذا المجلد ص ٢٤٦ ــ ٢٦٥ .

(٣) أشرنا الى خطابه فى المؤتمر الاول لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا فى ص ١٤٥ من هذا المجلد .

مديرا لبنك الدولة . ولكن حدث اجراء أكثر من ذلك أهمية بكثير فى اوائل ١٩٢٢ عندما عين كوتلر ، أحد رجال المال والصناعة السابقين وكان يشغل مركزا وزاريا فى وزارة ويت وانضم الى حزب الكاديت بعد ١٩٠٥ ، عضوا فى مجلس ادارة بنك الدولـة . ومن ذلك الوقت حتى وفاته فى ١٩٢٤ كان كوتلر بلا ريب قوة مؤثرة من وراء الستار فى بنك الدولة – وربما أيضا فى قوميسيرية المالية – ولعب دورا هاما فى تثبيت العملة (١) .

وصار انشـاء بنك الدولة نقطة البداية لحملة جعلت انشـاء عملة ثابتة هدفها المباشر والمسيطر وعملت على اعادة المبادىء الرئيسية للمالية الرأسمالية « السنية » ، مع جعل بنك الدولة المنظم المركزى للاقتصاد القومى . وفى ٢٠ نوفمبر ١٩٢١ عقد اجتماع فى بنك الدولة للنظر فى تقرير اللجنة التى عهد اليها بدراسة موضوع العملة ، وأقرت مجموعة من المبادىء لو انها أقرت قبل ذلك بستـة شـهور لأحدثت ضجة . فقد دعت الى حرية الأسواق وتأييد الصناعة الخفيفة لا الثقيلة على أساس ان ذلك يؤدى أكثر الى نمو التجارة الداخلية بسرعة ، والى تعديل احتكار التجارة الخارجية ، وبذل محاولة جديدة للحصول على قروض أجنبية ، والعودة مع الوقت الى العملة الذهبية (٢) . كانت هـذه هى وجهـات نظر رجال المال ، وبرغم انها حظيت بتأييد قوميسيرية المالية فانها كانت أبعد مدى من أن تحظى بالقبول العام من الحزب . ولكن اجتماع الحزب فى ديسمبر ١٩٢١ أعلن ان « اعادة التداول النقدى على أسـاس معدنى (ذهب) ، الذى يتطلب تطبيق خطة حازمة للحد من اصدار العملة النقدية، لا بد أن تكون المبدأ الذى تقوم عليه السـلطة السـوفيتية فيما يتصل

---

(١) لم يشعر أحد بالحاجة ، ابان أوج السياسة الاقتصادية الجديدة ، لاخفاء التعاون مع خبراء النظام السابق على الثورة . ويذكر ف.ن. ايباتييف ، فى « حياة كيمائى» ص ٤٠٢ ، كيف أن شيمان وكوتلر القيا خطابين عامين فى خريف ١٩٢٢ احتفالا «بمرور العام الاول على بنك الدولة وتثبيت العملة» . ومن الناحية الاخـرى تعرضت قوميسيرية المالية لهجوم الدوائر الصناعية التى تعارض سياستها . وتبعـا لصـحيفة المناشفة المطلعة على مجريات الامور والتى كانت تصدر فى برلين، وصف لارين سوكولنيكوف فى المؤتمر العاشر لسوفيتات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩٢٢ بأنه مسحوب من أنفه بواسطة « وزراء قيصريين سابقين – كوتر وأمثاله » ، ولكن هـذه الملاحظة لا توجد فى السجل الرسمى .

(٢) « Finansovaya Politika » ص ٣٥ – ٤٣ .

بالشئون المالية » (١) ؛ وتكرر هذا البرنامج فى المؤتمر التاسع لسوفيات عموم روسـيا فى نفس الشـهر ، حيث قال كامنيف انه لا يمكن وضع خطة اقتصادية ولا ميزانية للدولة ما دامت النقود مجرد « قطع من الورق الملون » (٢) . وفى المؤتمر الحادى عشر للحزب ، الذى اجتمع فى مارس ١٩٢٢ ، دافـع سوكولنيكوف باسهاب عن السياسة المالية الجديدة ، متسيرا الى ان هذه كانت أول مرة يشغل فيها مؤتمر الحزب نفسه بالمسائل المالية (٣) . وخص لنين ، فى خطابه الوحيد فى المؤتمر ، الموضوع بفقرة غير واضحة ولكنها نفاذة عن « الأزمة المالية » القادمة وأثرها على الصناعة .

« اذا كانت (الازمة) قاسـية جدا ولا يمكن التغلب عليها ، فان علينا مرة أخرى ان نعيد النظر فى أشياء كثيرة ونركز كل قوانا على شىء واحد . ولكنها اذا لم تكن مما لا سبيل الى التغلب عليه فانها قد تكون ذات نفع : انها ستخلص الشيوعيين من كل صور التكتلات التابعة للدولة. الا اننا يجب الا ننسى ذلك . ان الازمة المالية تهز المنشئات والمشروعات وينهار الضعيف منها . كما اننا يجب ألا نضع كل اللوم على عاتق الخبراء ونتظاهر بأن الشيوعيين الذين يشغلون مراكز مسئولة صالحين تماما ، فقد قاتلوا فى الجبهة وكان عملهم دائما حسنا . بحيث انه اذا لم تكن الأزمه شديدة جدا ، يمكن ان نستخلص منها بعض النفع ، وسيكون فى وسـعنا ان نطهر ، لا كما تطهر لجنـة الرقابة المركزية أو لجنة التحقيق المركزية ، بل أن نطهر تماما كما ينبغى ، كل الشيوعيين المسئولين فى المؤسسات الاقتصادية » (٤) .

ولا شك أن هناك شيئا من المبالغة المقصـودة فى هذه الاشادة ، التى صيغت فى عبارات المالية الرأسـمالية السـنية ، بالآثار الحميـدة للأزمة المالية ، وكذلك فى الدفاع عن الخبراء فى مواجهة الشيوعيين . ولكن هذه الفقرة ، التى أخذت من نفس الخطاب الذى كان لنين قد أعلن فيه نهاية «التراجع» ، كانت علامة على مزاج الحزب فى تلك اللحظة فيما يتصل بالمشكلة المالية . وحسم المؤتمر الموضـوع بقرار عن السـياسة المالية التى تعمل على « توسيع نطاق التداول النقدى على حساب انكماش

---

(١) « VKP(B) v Rez.l. » ١٩٤١ ، I ص ٤٠٧ .

(٢) « S'ezdy Sov. RSFSR v Postanovlen » ١٩٣٩ ص ٢٢٢ .

(٣) « Odinnadtsatyi (RKP(B) » ١٩٣٦ ص ٣١٢ .

(٤) لنين « دراسات » XXVII ص ٢٥٧ .

الجزء الطبيعى من اقتصاد الدولة » ، واشار الى « الصراع ضد عجز الميزانية » ، وقال ان هذا الصراع مما لا غنى عنه « لتأكيد ان اقتصادنا وسياستنا المالية موجهان بصورة حاسمة نحو اعادة النقد الى قاعدة الذهب » (١) ٠

وشهد صيف ١٩٢٢ الثمار البطيئة لهذه السياسة٠ فكانت ميزانية التسعة أشهر الأولى من ١٩٢٢ ، التى ووفق عليها فى ديسمبر ١٩٢١ ، أول ميزانية توضع على أساس اسعار ما قبل الحرب ، وظهر فيها عجز مقدر لا يزيد عن ٤٠ فى المائة ؛ وكانت النسبة المقابلة فى ميزانيتى ١٩٢٠ و ١٩٢١ هى ٨٦ و ٨٤ على التوالى (٢) ٠ وبذلت جهود نشطة لتخفيض النفقات بتخفيض عدد الموظفين فى مؤسسات الدولة واخراج عدد متزايد من المشروعات والعمال من الميزانية ٠ وللعودة الى الاقتصاد النقدى نتيجة منطقية هى الانتقال من الضريبة العينية الى الضريبة النقدية٠ ولكن هذا التغيير تم ببطء شديد فى ذلك الاقتصاد الفلاحى البدائى ٠ وكانت أول خطوة فى مارس ١٩٢٢ عندما استبدلت سلسلة الضرائب العنية – التى كانت قد حلت محل الاستيلاء قبل ذلك بسنة – بضريبة عينية موحدة محسوبة على أساس الشعير (٣) ؛ ولكن الضريبة العينية على المنتجات الزراعية ظلت مستمرة طوال ١٩٢٢ : وفى نهاية ذلك العام كان ثلث مجموع الايراد لا يزال يجمع بهذه الصورة (٤) ، وفى نفس الوقت فرضت ضرائب نقدية جديدة على الخمور والكحول والطباق والبيرة والكبريت والعسل والمياه المعدنية بين أغسطس ١٩٢١ وفبراير ١٩٢٢ ٠ وأضيف الى قرار وضع الميزانية على أساس روبلات ماقبل الحرب مرسوم بتحديد جميع الضرائب أيضا على أساس روبلات ماقبل الحرب ، وبأن يتم الدفع على أساس الاسعار السائدة (٥) ٠ وفى فبراير ١٩٢٢ فرضت ضريبة على الرؤوس خصصت لمعونة ضحايا المجاعة (٦) ٠ وفى خريف ١٩٢٢ حدثت تجربة أكثر أهمية فى ضريبة الدخل قصد بها دخول المهن « الحرة » (الأطباء والمحامين والكتاب) وكذلك سماسرة

---

(١) « VKP(B) Rezol. » (١٩٤١) I ص ٤٢٥ – ٤٢٨ ٠

(٢) « Na Novykh Putyakt » (١٩٢٣) II ص ٢ ٠

(٣) « Sobranie Uzakonenii 1922 » رقم ٢٢ – المادة ٢٣٣ ٠

(٤) « Desyatyi Vseross. Sov. » ١٩٢٣ ص ١٣٨

(٥) « Sobranie Uzakonenii 1922 » رقم ٦ – المادة ٧٥ ٠

(٦) نفس المرجع رقم ١٦ – المادة ١٦٧ ٠

السياسة الاقتصادية الجديدة (النبمان) والموظفين ذوى المرتبات المرتفعة فى مؤسسات الدولة أو فى التكتلات الصناعية – أولئك الذين قال عنهم سوكولنيكوف « عناصر بورجوازية المدن والمثقفين الفنيين من بورجوازية المدن الذين تتالف منهم الراقات العليا من منظماتنا الصناعية الكبرى»(١)٠ وبفضل كل هذه الوسائل صار الايراد من الضريبة النقدية جزءا فعالا من الميزانية لأول مرة ٠ ففى الشهور التسعة الاولى من ١٩٢٢ كانت ١٠ فى المائة فقط من ايرادات الحكومة مستمدة من الضريبة النقدية و ٦٠ فى المائة من اصدار العملة ٠ ولكن الأرقام الشهرية كانت توحى بالتشجيع، اذ تدل على أن نسبة الايراد المستمدة من الضريبة النقدية ارتفعت بين يناير وسبتمبر من ٨ر١ الى ١٤ فى المائة ، فى حين هبطت نسبة الايراد من اصدار العملة من ٩٠ الى ٥٦ فى المائة (٢) ٠ وفى الربع الاخير من ١٩٢٢ استطاع سوكولنيكوف أن يعلن أن ثلث الايرادات مستمد من الضريبة النقدية ، وأقل من الثلث من اصدار العملة والباقى من الضرائب العينة(٣)٠

وفى صيف ١٩٢٢ اتخذت خطوة أخرى فى اتجاه اعادة قواعد المالية العامة السنية ٠ اذ طرحت الحكومة أول قرض للدولة فى صورة ١٠ مليون بود من الشعير ٠ وأصدرت سندات قيمة كل منها ١٠٠ بود دون فائدة ، ولكنها ألقيت فى السوق بسعر ٩٥ بود على أساس سعر الشعير فى السوق: وكان القرض بضمان رصيد من الذهب مودع فى خزانة الدولة قيمة ١٠ مليون روبل (٤) ٠ وقد انعكس عدم الثقة فى قروض الدولة والشك فى قدرة الحكومة السوفيتية على طرح القرض بنجاح فى اجتماع اللجنة التنفيذية المركزية الذى ووفق فيه على القرض : وأشار سوكولنيكوف الى سابقة الثورة الفرنسية لاثبات أن الاخطاء السابقة لم تقض على امكانية طرح القرض (٥) ٠ وفى اكتوبر ١٩٢٢ استطاع سوكولنيكوف أن يعلن نجاح القرض اذ غطى ٨٥ فى المائة من الكمية المطروحة ، وان كان الحافز الرئيسى لهذا النجاح هو حق دفع الضريبة

---

(١) نفس المرجع رقم ٧٦ – المادة ٩٤٠ ٠

(٢) « Na Novykh Putyakh » (١٩٢٣) II ص ١٢٤ – ١٣٥ ٠

(٣) « Desyatyi Vseross. Sov. » ١٩٢٣ ص ١٣٨ ٠

(٤) « Sobranie Uzakonenii 1922 » رقم ٣٦ – المادة ٣٤٠ ٠

(٥) « III Sess. Vseross. Tsentral. Komit. » رقم ٧ (٢١ مايو ١٩٢٢) ص ١٦ – ١٧ ٠

العينية بسندات هذا القرض (١) · وأعقب ذلك طرح قرض مقداره ١٠٠ مليون روبل ذهبى بفائد ٦ فى المائة بغرض تمهيد السبيل لتثبيت العملة (٢) · والغالب أن القرض غطى أساسا بواسطة مؤسسات الدولة والتكتلات الصناعية التابعة للدولة ، ولكن الهدف كان أيضا استخلاص بعض الثروات التى تراكمت فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة ؛ وقد استخدمت ضغوط معنوية قوية للحث على الاكتتاب فيه(٣) · كما أعيدت بنوك الدولة للادخار ، بموافقة مجلس القوميسيرين فى ٢٦ ديسمبر ١٩٢٢ (٤) ، تشجيعا للادخار الخاص والعودة الى سياسة الاقتراض العام · وفتح أول بنكين للادخار فى موسكو وبتروجراد فى فبراير ١٩٢٣ · وحسبت الودائع على أساس ما تساويه من روبلات ذهبية على أن تسحب على أساس السعر السائد· ويغلب ان بنوك الادخار استخدمت فى أول الأمر كأسلوب للتأمين ضد هبوط العملة أكثر منها للاستثمار . ولكنها كانت فعالة فى اعادة خلق العادة والتقليد · ويقال أنه فى اكتوبر ١٩٣٢ كان عدد البنوك قد وصل الى ٣٠٠ وأن مجموع المودعين كان ٦٠٠٠٠ ، وانه زاد الى أكثر من عشرة امثال هذا العدد فى غضون ستة شهور (٥) · وكان اعلان اصدار يانصيب للدولة فى فبراير ١٩٢٣ دليلا آخرا على العودة الى الأساليب المالية الماضية (٦) ·

وكان من الطبيعى أن يعقب اعادة انشاء بنك الدولة محاولة اعادة بناء النظام المصرفى كله ، وكما كان الدافع الأول لانشاء بنك الدولة هو الحاجة الى توفير مصدر للائتمان للصناعة عندما عدل عن التمويل المباشر

(١) «IV Sess. Vseross. Tsentral. Komit.» رقم ٤ (٢٨ اكتوبر ١٩٢٢ ، ص ٢٦ ·

(٢) ج · ى · سوكو لينكوف «Gosudarstvennyi Kapitalism» ١٩٢٢ ص ٣١ - ٣٤ ·

(٣) قال سوكولنيكوف ، فى المؤتمر العاشر لسوفيتات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩٢٢ انه «اذا كان هناك شخص يستطيع تأييد القرض ثم لايؤيده ، فاننا سنعتبر ذلك رفضا لتأييد الحكومة السوفيتية بصفة عامة» .

(٤) أ · ز · آرنولد «المصارف ، النقد والأئتمان فى روسيا السوفيتية» نيويورك ١٩٢٧ ص ٣٢٤ · وكانت بنوك الادخار القديمة قد أخذها البنك الاهلى فى ١٠ ابريل ١٩١٩ (انظر ص ٥٥ - حاشية ٣ من هذا المجلد) .

(٥) المرجع السابق ص ٣٢٥ - ٣٢٦ .

(٦) «Sobranie Uzakonenii 1922» رقم ٨١ - المادة ١٠٢٩ ·

من جانب الخزانة ، كذلك كانت أول خطوة مهمة فى توسيع نطاق النظام المصرفى من المجلس الاعلى للاقتصاد القومى بوصفه المتحدث باسم الصناعة فى أوائل ١٩٢٢ وأيدها بشدة كل من بنك الدولة والتكتلات الصناعية الجديدة · وفى أول سبتمبر ١٩٢٢ وافق مجلس العمل والدفاع على مشروع بانشاء بنك للصناعة لديه صلاحيات منح القروض للصناعة فى صورة ائتمان تجارى قصير الأمد وقروض طويلة تمتد الى ثلاث سنوات· وأسهمت فى رأس ماله مؤسسات الدولة ، بما فيها المجلس الأعلى للاقتصاد القومى وقوميسيريات الشعب التى يتعلق بها الأمر، والمشروعات الصناعية التابعة للدولة (١) · وكان الحافز المبدئى بلا ريب هو جعل الصناعة مستقلة عن بنك الدولة وتخليصها من السياسة المالية للسلطات الرسمية تجاه الصناعة التى اعتبرت شحيحة جدا · ولكن بنك الصناعة لم يكن فى الحقيقة قويا بدرجة تسمح له بالتهرب من الارتباط ببنك الدولة وقوميسيرية المالية ، واتخذ موضعه بوصفه وحدة فى نظام مصرفى دقيق · وفى هذه الاثناء كانت التعاونيات قد اعادت انشاء بنك للتعاون الاستهلاكى فى فبراير ١٩٢٢ ، وتم توسيعه فى يناير ١٩٢٣ وصار البنك التعاونى لعموم روسيا (٢) · كما ظهرت أيضا بأن ١٩٢٢ بنوك بلدية لتمويل الصناعات المحلية ومشروعات الحكم المحلى(٣) ، وكذلك اتحادات لتبادل الائتمان العرض منها مواجهة حاجات التاجر الخاص الصغير فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة(٤) ·

واستمر التقد مالمالى للسياسة الاقتصادية الجديدة يتسم بالزيادة السريعة فى نفوذ بنك الدولة ، معبد السنية المالية الجديدة · وفشلت المعدلات المالية التى حسبت قوميسيرية المالية على أساسها الرجوع الى روبل ما قبل الحرب فى مواجهة الحسابات الدقيقة لرجال المال · وفى مارس ٩٢٢ ١ألغيت هذه الخطة وحل محلها فى الشهر التالى نظام يقوم على الروبل الذهبى على أساس السعر الذى يشترى به بنك الدولة

(١) أ · ز · آرنولد ، المرجع السابق ، ٢٨٧ - ٢٨٨ · وكان أول رئيس لبنك الصناعة كرازنو شيكوف الذى كان قبل ذلك رئيس وزراء جمهورية الشرق الأقصى (انظر المجلد الاول ص ٣٥٥ - ٣٥٦) · و فى ١٩٢٤ حكم عليه بالسجن لسوء استخدامه وابتزازه لارصدة البنك (ف . ن ايباتيف ، المرجع السابق ، ٢١٢ - ٢٠٣) ·

(٢) «Sobranie Uzakonenii 1922» رقم ١٦ - المادة ١٦٣

(٣) أ ز آرنولد ، المرجع السابق ، ٣٠٧ - ٣٠٨ ·

(٤) نفس المرجع ص ٣١٨ - ٣١٩ ·

الذهب ، ولم يعد سعر التحويل يعلن شهريا بواسطة قوميسيرية المالية بل بواسطة بنك الدولة : ومنذ ذلك الوقت حسبت جميع ايرادات الدولة ونفقاتها بالروبلات الذهبية وليس بروبل ما قبل الحرب (١) . وبذلك دعم مركز الذهب كأساس للعملة ومركز بنك الدولة باعتباره حاميها ، وتمت خطوة أخرى فى الطريق المؤدى الى اصلاح العملة . وبعد فترة التباطؤ القصيرة فى عملية التضخم استفحلت مرة أخرى قوى عدم التوازن الاقتصادى فى صيف ١٩٢١ ، وساد اليأس من محاولة تخفيض معدل اصدار العملة الورقية . فارتفع مجموع الروبلات الورقية المتداولة من ٣٥٠٠ بليون فى أول سبتمبر ١٩٢١ الى ١٧٥٠٠ بليون وفى اول مايو ١٩٢٠ الى ١٣٠٠٠٠ ، وفى نهاية ١٩٢٢ كان قد بلغ أقل قليلا من ٢ مليون بليون (٢) . وبدأت الانظار تتجه بقوة لا تقاوم الى الحل القائم على اصدار عملة تستند الى رصيد ذهبى وتحت اشراف بنك للدولة على النموذج الغربى تقريبا . وسيقت حجة أن تنمية التجارة الخارجية تتطلب وحدة نقدية ثابتة (٣) (وان كان قد ثبت فيما بعد انها حجة مشكوك فى سلامتها) . وفى ٢٥ يوليه ١٩٢٢ رخص مجلس القوميسيرين لبنك الدولة باصدار عملة ورقية على أساس وحدة نقدية جديدة تساوى كل منها عشرة روبلات ذهبية ، على أن تتم تغطية هذه العملة بالمعادن النفيسة بنسبة ٢٥ فى المائة وبالتزامات قصيرة الأمد وأصول سائلة اخرى بنسبة ٧٥ فى المائة (٤) . وظهرت هذه العملة لأول مرة فى نهاية نوفمبر بعد أن صدر مرسوم آخر فى ١١ اكتوبر ١٩٢٢ يتضمن تفصيلات أكثر.
وبعد سنوات من الفوضى المالية والنقد المضطرب بدا الدافع نحو الاستقرار لا يقاوم . ولم تكن المعارضة شديدة جدا ووصمها المتحدث باسم قوميسيرية المالية فى اللجنة التنفيذية المركزية بأنها تعمل على احياء « مرض اليسار الطفولى » (٥) . وكان الاصدار المبدئى للعملة الجديدة

---

(١) « Sobranie Uzakonenii 1922 » المادة ٣١٠ ، رقم ٢١ ـ المادة ٣٧٧ . وفى أغسطس ١٩٢٢ حدث تغيير آخر . فقد تحدد سعر التحويل بواسطة لجنة خاصة مثل فيها كل من قوميسيرية المالية وبنك الدولة على أساس سعر التبادل مع العملات الاجنبية الثابتة (نفس المرجع ٥٥ ـ المادة ، ٦٩) . ووضعت ميزانية ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ على أساس الروبل الذهب وليس على أساس روبل ما قبل الحرب .

(٢) أ . ز . آرنولد ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ ـ ١٢٩

(٣) ج . ى . سوكولنيكوف ، المرجع السابق ، ص ٦ .

(٤) « Sobranie Uzakonenii 1922 » رقم ٤٦ ـ المادة ٥٧٨ .

(٥) IV Sess. Vseross. Tsentral. Komit. (٢٩ اكتوبر ١٩٢٢) ص ٢ .

ضئيلا جدا وظلت فترة طويلة لا تستخدم كأداة للتبادل بل كقيمة مختزنة أو كوحدة للحساب . واستمر تداول العملة الجديدة المستقرة جنبا الى جنب مع الروبل الورق غير المحدود الاصدار والهابط باستمرار خمسة عشر شهرا . فكانت الصفقات الكبرى تتم بصورة متزايدة على أساس العملة الجديدة ؛ ولكن التعامل النقدى استمر بالروبلات بالسعر السائد.

وهكذا تحقق فى نهاية ١٩٢٢ توازن وهمى قصير العمر فى السياسة المالية كما فى السياسة الاقتصادية . فقد فتحت السياسة الاقتصادية الجديدة ، يؤيدها الحصاد الوفير فى ١٩٢٢ ، آفاقا بعيدة شيئا ما لموازنة ميزانية الدولة واحياء الروبل الذى شارف على النهاية أو احلال عملة اخرى محله . ولكن هذه الآمال ، التى تختلف اختلافا شاسعا عن آمال السنوات الاولى للثورة ، لا تتحقق الا على حساب توجيه ضربات قاسية لقطاعات أخرى من الاقتصاد . كما كان لا بد من التغلب على أزمة ١٩٢٣ الجديدة قبل أن تتحقق نهائيا .

الفصل العشرون

بدايات التخطيط

لم يكن التحليل الماركسى الذى وضع الاقتصاد العقلانى المخطط فى نظام المستقبل الاشتراكى فى مقابل الاقتصاد الرأسمالى اللاعقلانى غير المخطط ، لم يكن هذا التحليل قد تضمن شيئا عن عملية الانتقال من النظام الثانى الى الأولى . وكان انجلز وحده هو الذى قال ، فى تعليقه على فقرة فى برنامج ايرفورت للحزب الاجتماعى الديموقراطى الألمانى تشير الى « نقص التخطيط المتأصل فى وجود الانتاج الرأسمالى الخاص » ، ملحوظة تنطوى على معان كثيرة مفادها أن الشركات المساهمة وضعت فعلا حدا للانتاج الخاص ، وأنه « اذا انتقلنا من الشركات المساهمة الى التكتلات التى تخضع لها فروع بأكملها من الصناعة ، سنجد أن نقص التخطيط أيضا، وليس الانتاج الخاص فحسب ، لم يعد له وجود » (١) . وسار هلفردنج، فى كتابه Das Finanzkapital الذى نشر فى ١٩٠٩ ، خطوة أخرى فى التحليل عندما بين كيف أن الجزء الأكبر من الرأسمال الصناعى فى السنوات الأولى من القرن العشرين قد انتقل فى البلاد الرأسمالية الكبرى الى أيدى المصارف الكبرى ، بحيث أن الرأسمال الصناعى قد ازداد تركيزا فى صورة رأسمال مالى .

---

(١) ماركس وانجلز « دراسات » XVI ، II ، ص ١٠٥ – ١٠٦

ويشير ماركس الى « الشركات المساهمة الراسمالية » جنبا الى جنب مع التعاونيات الصناعية العمالية باعتبارها « من صور الانتقال من اسلوب الانتاج الراسمالى الى الانتاج الاجتماعى » « Das Kapital » III الفصل XXVII .

وقد أيد ذلك بصورة واضحة المفهوم الاشتراكى التقليدى الخاص بالنظام المصرفى كمحرك مركزى للسيطرة على الصناعة وتنظيمها ، وبدا أنه يثبت أن الرأسمالية سارت خطوة أخرى فى الطريق الذى يؤدى طبقا للتحليل الماركسى ، الى انهيارها النهائى تحت وقع الثورة الاجتماعية . وكان كتاب لنين « الامبريالية كأعلى مراحل الرأسمالية » خطوة أخرى فى بلورة هذا المفهوم . (١)

وجاءت حرب ١٩١٤ فعجلت بكل هذه العمليات قبل أن تنضج . فهى اذ أخضعت الاقتصاديات الرأسمالية للدول المحاربة الرئيسية لتركيز شديد وتخطيط مركزى ، لابد — فى نظر الماركسيين — أن تعجل بانهيار الرأسمالية الخاصة وتمهد الطريق للاقتصاد المخطط . وكانت هذه التطورات أوضح ما تكون فى المانيا ، لا لأن المانيا كانت أكثر الجميع تعرضا للضغوط الاقتصادية الحاسمة (ففى هذا المجال كانت كل من النمسا — المجر وروسيا واقعتين تحت ضغوط مماثلة) ، ولكن لأن الالمان كانوا قد تقدموا أكثر من غيرهم فى هذا الاتجاه قبل الحرب . وقد كتب لارين فى ١٩١٥ ، وكان لايزال عضوا منشفيا بارزا يعيش فى ستوكهلم ، سلسلة من المقالات الممتازة فى صحيفة « فستنك افروبى » فى بتروجراد عن اقتصاد الحرب الالمانى . وكانت المقالة الأولى التى نشرت فى ابريل ١٩١٥ تتضمن .

« ان المانيا المعاصرة قد أعطت العالم نموذجا للتوجيه المركزى للاقتصاد القومى كآلة واحدة تعمل طبقا لخطة . ويحمل مفاتيح الآلة فى المانيا المعاصرة سيمنز وبورسيج وجوينر وبلايخرودر — ممثلو أكبر المصارف وأكبر تراكمات رأس المال الصناعى فى البلاد . ومن يحمل المفاتيح يستطيع توجيه الآلة تبعا لمفهومه الخاص ؛ ولكن تجربة انشاء مثل هذه الآلة الموحدة فى الحياة العملية فى بلد ضخم داخل اطار المدنية الحديثة المعقد تثير الاهتمام من الناحية النظرية ولها كل مغزاها الاجتماعى العلمى » .

وبعد ذلك بأربعة شهور ، بعد تعيين هلفريخ وزيرا للمالية ، لخص لارين الموقف مرةأخرى :

(١) فيما يتصل بتأكيد لنين على دور المصارف واشارته الى سان سيمون ، انظر ص ١٣٢ من هذا المجلد .

« ان الاقتصاد الألمانى يتجه نحو السيطرة المخططة المنظمة لرأس المال الكبير التى تتحقق عن طريق التعاون بين الدولة والمصارف الكبرى » (١)

ولابد أن لنين قد قرأ بالتأكيد مقالات لارين ، وعندما عاد الى روسيا بعد ثورة فبراير ، كان اقتصاد الحرب الالمانى الذى تسيطر عليه الدولة يؤثر بصورة متزايدة على تفكيره الاقتصادى . وكان هذا النظام الاقتصادى هو الذى أطلق عليه لنين اسم « رأسمالية الدولة الاحتكارية» أو مجرد « رأسمالية الدولة » — مقابل ما صار يعرف فى الالمانية باسم Planwirtschaft وفى الفرنسية باسم une Economie dirigée وبالانجليزية Planning وكتب لنين :

« ان التكتيل الاجبارى ، أى التوحيد الاجبارى فى اتحادات تحت سيطرة الدولة ، هو ما أعدته الرأسمالية ، وهو ما نفذته دولة اليونكرز فى المانيا ، وهذا ما سيطبق كاملا فى روسيا من أجل السوفيتات ، ومن أجل دكتاتورية البرولتاريا ، وهو ما سيتيحه لنا جهاز الدولة الحديث والشامل وغير البيروقراطى » (٢) .

وأكد لنين ان : « ما يسميه أمثال بليخانوف فى المانيا (شيدمان ولنتش الخ) اشتراكية الحرب » هو فى الواقع « رأسمالية الدولة الاحتكارية لأغراض الحرب » . ولكن بلوغ هذه المرحلة النهائية للرأسمالية بسبب ضغط الحرب يعنى ان الثورة الاشتراكية وشيكة :

ان جدل التاريخ يعمل بحيث أن الحرب ، اذ تعجل بسرعة هائلة بتحويل رأس المال الاحتكارى الى رأسمال الدولة الاحتكارية ، عملت بهذه الوسيلة ذاتها على تقريب الجنس البشرى جدا من الاشتراكية » . « والحرب الامبريالية هى مقدمة الثورة الاشتراكية . وليس ذلك لأن الحرب بفظائعها تثير البرولتاريا الى التمرد فحسب — فلا يؤدى أى تمرد الى اقامة الاشتراكية اذا لم تكن الظروف الاقتصادية قد نضجت — ولكن لأن رأسمالية الدولة الاحتكارية هى أكمل اعداد مادى للاشتراكية، هى مقدمتها ، هى تلك الخطوة على سلم التاريخ التى لا يوجد بينها وبين الخطوة التى تسمى اشتراكية اية خطوات أخرى » (٣) .

(١) أعيد نشر مقالات لارين فى كتاب فى موسكو سنة ١٩٢٨ (عام أول خطة خمسية) بعنوان « Gosudarstvennyi Kapitalism »

(٢) لنين « دراسات XXI ص ٢٦١ — ٢٦٢ .

(٣) نفس المرجع ص ١٨٦ — ١٨٧ .

وهكذا فان التخطيط ، تحت اسم رأسمالية الدولة ، يشغل مكانا بارزا فى التحول من الرأسمالية الى الاشتراكية • وقد قال سوريل مرة ان « الاشتراكية لم تعد في حاجة الى ان تشغل نفسها بتنظيم الصناعة ، حيث أن الرأسمالية تقول بذلك » (١) • فالرأسمالية نفسها تطور عنصر التخطيط بوصفه العلاج الضرورى للفوضى المتأصلة فيها • وتصير المرحلة النهائية للرأسمالية هى المرحلة الأولى فى خلق الاشتراكية • وتاريخيـــا سبق فردريك ليست كارل ماركس بوصفه واضع نظرية التخطيط: وسبق راثناو ، الذى نظم أول اقتصاد حديث مخطط في المانيا فى الحرب الأولى، لنين الذى عالج مشكلة التخطيط فى روسيا السوفيتية على أســـاس السوابق الالمانية • ولكن عندما اقترح كاتب منشفى فى خريف ١٩١٧ تطبيق التخطيط فى روسيا وقال ان ذلك لا يتطلب « تغيير الجهــاز ، بل مجرد اصلاحه » ، أوضح لنين بجلاء ، فى دفاعه عن مفهوم « الخطة » (وكان المصطلح لا يزال غير منتشر) ، الفرق بين التخطيط الذى كان آخـــر خطوط دفاع النظام الرأسمالى والتخطيط الذى سيصير أداة فى الانتقال الى الاشتراكية •

« ستفعل البرولتاريا ذلك عندما تنتصر : فستستخدم الاقتصـــاديين والمهندسين والزراعيين ••• الخ ، **تحت سيطرة** المنظمات العمـــالية ، لوضع خطة ومراجعتها والبحث عن وسائل استخدام العمل اقتصـــاديا عن طريق المركزية •• اننا نؤيد المركزية والخطة ، ولكنها مركزية الدولة البرولتارية وخطتها ، مركزية وخطة التنظيم البرولتارى للانتاج والتوزيع لمصلحة الفقراء والكادحين ، والمستغلين **ضد** المستغلين » (٢) •

وكانت هذه الآراء تنطوى على بذور ماقاله لنين بعد الثورة ببعض شهور من ان الاشتراكية تحقق منها فعلا ـ نصفها ، المادى أو الاقتصادى ، فى المانيا فى صورة رأسمالية الدولة الاحتـــكارية ، والنصف الآخر ، السياسى ، فى روسيا فى صورة دكتاتورية البرولتاريا (٣) •

(١) ج • سوريل « تأملات فى العنف » الترجمة الانجليزية ص ٣٥ •

(٢) لينين « دراسات » IXX ص ٢٦٨ ـ ٢٧٠ ، وكانت هذه المناقشة الاولى من جانب لنين للتخطيط مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدعوة الى « ســيطرة العمـــال » (انظر ص ٦٥ من هذا المجلد)

(٣) المرجع السابق XXII ص ٥١٧ ، ومن الناحية كان لنين قد وصف النظام الالمانى في مارس ١٩١٧ بأنه «الجوع منظم بعبقرية» (نفس المرجع XX ص ١٩)

وقد أثرت المعضلة الأساسية فى الثورة البلشفية ـ معضلة محاولة بناء المجتمع الاشتراكى فى بلد متخلف اقتصاديا ـ فى قضية التخطيط بطريقتين مختلفتين • فمن ناحية شجع فقر روسيا وضآلة مواردها الرأسمالية وضعف مستوى صناعتها نمو رأسمالية الدولة منذ البـــداية على حساب الرأسمالية الخاصة ••فقد قامت الصناعة الروسية الى حد كبير بواسطة الحكومة لخدمة اغراض الدولة ودعم سلطتها ؛ وكانت تعتمد على الدولة مباشرة بوصفها عميلا وبطريق غير مباشر عن طريق البنوك الكبرى، ولم تفقد قط طابعها العام شبه الحربى تماما • ولم يكن هناك وجود تقريبا للمصالح الخاصة فى روسيا ، وهى المصالح التى كانت العقبـــة الأولى الضخمة فى سبيل التخطيط فى البلاد الغربية ، كما أن درجة التركيز العالية السائدة فى الصناعات الكبرى جعلت تدخل الدولة ســـهلا من الناحية الفنية • واذا كان التخطيط لم يتقدم كثيرا فى روسيا أثناء الحرب العالمية ، فان ذلك كان يرجع الى عدم كفاءة الخدمات العامة الروسية ونقص القدرة على المبادرة لديها أكثر منه الى عدم نضوج الاقتصاد للاتجاه نحو المركزية (١) •

ومن الناحية الاخرى فان عدم نمو المشروع الخاص على نطاق واسع فى روسيا ، وان كان قد جعل بعض مداخل التخطيط أسهل ، الا أنه وضع المخططين الروس فى مواجهة مشاكل خطيرة • فقد أرغمهم على العمل فى ظروف من الندرة المادية الشديدة ربطت نظام التخطيط بالحرمان والمشاق الحادة ، وحرمتهم من الأشخاص المدربين ومن التنفيم الضروريين للتخطيط الكفء ؛ وحتى العدد المحدود جدا من الخبراء البورجوازيين الروس من جميع الأنواع ، الاقتصاديين والفنيين ، قاطعوا النظام ، وقاطعهم النظام ، فى سنواته الأولى من قيامه • ولم يعد التخطيط الجدى ممكنا بأى حال الا بعد ان تم بينهما التوفيق المشروط فى ١٩٢٠ و١٩٢١ • وأهم من ذلك كله أن تخلف الاقتصادى الروسى ـ المتمثل فى سيطرة الزراعة الفلاحيـــة البدائية ـ جعل التخطيط أصعب منه فى أى اقتصـــاد آخر • ومن هنا كان محتما أن يبدأ التخطيط فى روسيا بمحاولة ايجاد توازن جديد فى الاقتصاد عن طريق تنمية الصناعة ، وصار مرهونا بالصراع القديم بين المدينة والريف • وفى نهاية آخر مقال عام كتبه لنين فى ربيع ١٩٢٣

(١) لم تكن لجان الحرب للصناعات الرئيسية والمجلس الاقتصادى واللجنة الرئيسية الاقتصادية التى أنشأتها الحكومة المؤقتة (أنظر ص ٥٦ ـ ٥٧ من هذا المجلد) في ذاتها خطوة جدية فى طريق التخطيط ، وان كانت قد أتاحت الأساس الذى بنيت عليه الأجهزة السوفيتية بعد ذلك •

تحدث عن الحاجة الى «التحول من الفلاحة الى الصناعة الآلية الثقيلة» (١) ، وأطلق على ذلك «الخطة العامة لعملنا ولسياستنا وتكتيكنا ولاستراجيتنا»؛ وقد جعلت الظروف الروسية ذلك محور التخطيط السوفيتى منذ البداية، ولعدة سنوات تالية ·

وكان مبدأ التخطيط المتأصل فى المفهوم الماركسى عن الاقتصاد الاشتراكى قد حظى بتأييد حريص من جانب لنين عشية ثورة اكتوبر · وجاءت أولى الخطوات المبدئية للتطبيق الفعلى لمبدأ التخطيط بعد معاهدة برست ليتوفسك ، عندما بدا لحظة ان الطريق مفتوح لاعادة البناء الاقتصادى · وفى ذلك الوقت بدأ لنين يحيط بضخامة المهمة وجدتها :

« ان لدينا معرفة بالاشتراكية ، اما المعرفة بالتنظيم على نطاق الملايين ، المعرفة بتنظيم انتاج السلع وتوزيعها ـ فانها ليست لدينا · فالزعماء البلاشفة القدامى لم يعلمونا هذا ·· ولم يكتب شيىء عن ذلك فى كتب البلاشفة ، كما لايوجد عنه شيء ايضا فى الكتب المنشفية » (٢)·

وبعد ذلك بأسابيع قليلة اضاف تفسيرا مسهبا ·

« ان كل ماكنا نعرفه ، كل ما عرفنا به أفضل خبراء المجتمع الرأسمالى وأقوى عقوله الذين تنبءوا بتطوره ، هو أن التحول لا بد ، بحكم الضرورة التاريخية ، ان يتخذ طريقه فى خطوط عريضة معينة ، وأن الملكية الخاصة فى وسائل الانتاج قد حكم عليها التاريخ بالفناء ، وانها ستتحطم، وأن المستغلين سيجردون مما يملكون حتما · وقد أثبت ذلك بدقة علمية· وكنا نعرف ذلك عندما رفعنا شعار الاشتراكية وأعلنا اننا اشتراكيون ، وعندماانشأنا أحزابا اشتراكية وشرعنا فى تحويل المجتمع، وكنا نعرفه عندما استولينا على السلطة لكى نقيم الاشتراكية · ولكن لم يكن فى وسعنا ان نعرف صور التحول وسرعة النمو والتنظيم العملى · ولا يستطيع أن ينير الطريق فى هذا المجال الا التجربة الجماعية ، تجربة الملايين » (٣) ·

وعندما بلغ الى علمه ان اكاديمية العلوم تقوم فعلا ببحث الموارد

(١) لنين « دراسات » XXVII ص ٢٠٧ ·

(٢) نفس المرجع ص ٤٨٤ ·

(٣) نفس المرجع XXVII ص ٤٠ ·

الطبيعية للبلاد (١) اقترح أن تؤلف لجنة من الخبراء لوضع « خطة لاعادة تنظيم الصناعة وانعاش روسيا اقتصاديا » بما فى ذلك امكنة اقامة الصناعات وتركيز الانتاج فى عدد قليل من المشروعات الكبيرة وكهربة النقل والزراعة (٢) ؛ وفى حوالى نفس الوقت كان يتطلع الى « المهمة الايجابية أو الخلاقة الخاصة بتنسيق العلاقات التنظيمية الجديدة ، البالغة التعقيد والدقة ،التى تستوعب الانتاج والتوزيع المخططين للسلع الضرورية لوجود عشرات الملايين من الناس » (٣) ·

وفى هذه الاثناء كان المجلس الأعلى للاقتصاد القومى الذى انشىء مؤخرا قد خطا أول خطوة نحو تناول مشاكل « التخطيط » ، ليس بهذا الاسم بعد ولكن تحت اسم « الاشغال العامة » · ففى اجتماع عقد فى مارس ١٩١٩ ذكر لارين أهم ثلاثة مشروعات عامة يجب القيام بها ، وهى تنمية حوض الفحم فى كوزنتسك وكهربة صناعة بتروجراد ورى الأرض لزراعة القطن فى تركستان (٤) · وحوالى نفس الوقت عين المجلس الأعلى للاقتصاد القومى لجنة للأشغال العامة برئاسة بافلوفيتش ، الذى قدم تقريرا مطولا الى المؤتمر الاول لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا فى مايو ١٩١٨ · وكان هدفه هو استغلال الموارد الطبيعية الروسية · واقترح وضع مشروعات انشاء سكك حديدية وشق الترع وبناء الطرق واقامة محطات توليد كهرباء ومخزن للتبريد ومشروعات لتنظيم استخدام مساقط المياه ، وللرى ولاحياء الأراضى البور · وكان بافلوفيتش على استعداد لأن يحدد بدقة مدى التنظيم ووظيفته :

« كرست اللجنة نفسها عند انشائها لمهمتين كبيرتين · أولا وضع خطة عامة لأعمال التعمير لروسيا كلها ، وثانيا توحيد كل عمليات التعمير ذات الأهمية للدولة فى جهاز واحد ··· »

« ان اعمال التعمير يجب أن تؤخذ من القوميسريات وتنقل الى جهاز خاص يقوم بالبناء مستوحيا اتجاهاته من الاعتبارات والأهداف العامة وآخذا فى اعتباره السياسة الدولية والمحلية للبلاد » ·

(١) فى مايو ١٩١٥ ، انشأت « اكاديمية العلوم الامبراطورية » لجنة لدراسة موارد الانتاج الطبيعية فى روسيا » ، وابقيت بعد الثورة ، وابتداء من ١٩١٨ كانت تتلقى معونات من الحكومة السوفيتية ·

(٢) لنين « دراسات » XXII ص ٤٣٤ ·

(٣) نفس المرجع ص ٤٥١ ·

(٤) « Bulleteni Vysshego Sov. Narod. Khoz. » رقم ١ ابريل ١٩١٨ ص ٢٧

ولعله مما يدل على حسن ادراك اغلبيـــة المندوبين ان المؤتمر قرر تأجيل المناقشة حول هذا التقرير ولم يصدر أى قرار خص بشأنه (١) .

وأعلن المجلس الأعلى للاقتصاد القومى فى سبتمبر ١٩١٨ انه انتقل من « تنظيم الادارة الى تنظيم الانتاج » ، وأمر كل اللجان الرئيسية والمراكز بأن « تضع برامجا للانتاج للعام القادم » (٢) . وفى نفس الشهر انشأ قطاعا خاصا للبناء الكهربائى ــ الفنى تابعا للجنة الأشغال العامة (٣) . ولكن مع زيادة خطر الحرب الأهلية بقيت هذه المشروعات العظيمـــة على الأرفف . واختفت لجنة الأشغال العامة شيئا فشيئا (٤) ؛ وكان من الغريب جدا أن لارين اعرب عن شكواه فى المؤتمر الثانى لمجالس الاقتصاد القومى لعموم روسيا فى ديسمبر ١٩١٨ من ان المكتب الرئاسى للمجلس الأعلى للاقتصاد القومى يهمل « المسائل العامة للاقتصاد » ويكرس وقته وانتباهه كله « للمسائل الجارية » (٥) . وكان المؤتمر لا يزال يعرب عن أمله فى امكان « وضع خطة إقتصادية واحدة فى ١٩١٩ » (٦) . وطالب البرنامج المنقح للحزب ، الذى أقره فى المؤتمر الثـامن فى مارس ١٩١٩ ، بأقصى قدر ممكن من «الوحدة فى النشاط الاقتصادى بأكمله فى البلاد طبقا لخطة عامة للدولة » (٧) . ولكن ذلك ظل ، مؤقتا ، مجـــرد أمل .. فلم يكن هناك جهاز واحد يشرف على ميدان السياسة الاقتصادية بأكمله ، بعد ان نبذ المجلس الاعلى للاقتصاد القومى هذه المهمة ضمنا . وكان التخطيط

---

(١) « Trudy I Vseross. Sov. Narod. Khoz. » (١٩٨) ص ١٨٠ – ١٨١ ، ٢٠٢ ،بيد ان التقرير الذى يشمل ٢٥ صفحة من محاضر المؤتمر (نفس المرجع ص ١٧٦ – ٢٠٢) يعد مثالا مبكرا بارزا للتخطيط على الورق .

(٢) « « Narodnoe Khoz. » » رقم ١٠ ، ١٩١٨ ص ٤٢ .

(٣) « « Sbornik Dekretov. Postanov » » ١٩٢٠ II ص ٤٥ – ٤٦ ، وفى حوالى نفس الوقت أنشأ مجلس القوميسيرين ، باقتراح من كرازين ، «المجلس القومى للكهرباء » . ولم يصر من هذه الاجهزة العديدة التى انشئت فى ذلك الوقت فعالا قط الا عدد قليل .

(٤) أ . رانسوم « ستة أسابيع فى روسيا ١٩١٩ » (١٩١٩) ص ٦٥ – ٧٢ وهو يسـجل زيارة قام بها فى فبراير ١٩٩١ الى بافلو فيتش الذى شكا من أن « الحرب تفسد كل شيء » وان « هذه اللجنة يجب ان تعمل في شئون الســلام وتجعل روسيا اكثر فائدة لنفسها وللعالم » .

(٥) « « Trudy II Vseross. Sov. Narod. Khoz. » » ص ١٩ .

(٦) نفس المرجع ص ٣١٩ .

(٧) « « VKP(B) v Rezol. » » (١٩٤١) I ص ٢٩٠ .

الذى يحدث مجرد محاولات بدائية لتنظيم الصناعات المؤممة . وكرس النشاط الاقتصادى بأكمله للتنظيم اليومى ، العسير والذى كاد يكون بلا أمل ، لتموين الجيش الأحمر فى الحرب الأهلية .

ولم يمكن العودة الى التفكير فى التعمير الاقتصادى الا فى بداية ١٩٢٠ بعد هزيمة كولشاك ودنيكين وانتهاء الحرب الأهلية تقريبا . وبدأ يظهر عندئذ مفهومان مختلفان للتخطيط ، ونما التخطيط ببطء فى اتجـــاهين متوازين وأحيانا متنافسين . فطبقا للمفهوم الأول كانت الخطة عبارة عن سياسة اقتصادية فضفاضة وطويلة المدى ، وكان العنصر الجوهرى فى التخطيط جهاز مركزى مسئول عن وضع خطة اقتصادية عامة (الخطة) وعن توجيه القوميسيريات التى تعمل فى التنفيـــذ اليومى للسياســـة الاقتصادية . وطبقا للمفهوم الثانى كانت الخطة تعنى مشروعا أو سلسلة من المشروعات يقصد بها بصفة عامة دعم الانتاجية وزيادتها وانعـــاش الاقتصاد القومى ككل ، ولكنها تنطوى أيضا على اقتراحات محددة ومفصلة بأعمال تنفذ بكميات معينة فى فترات محددة . فكان المفهوم الاول عاما والثانى محددا ، ولكن ليس بينهما ما يقرب ولو من بعيد من وجهة النظر المتأخرة عن الخطة بوصفها ميزانية مفصلة وشاملة للاقتصاد القومى كله .

وكانت وجهة النظر الأولى فى التخطيط تعتمد على انشـــاء سلطة مركزية واحدة ، باعتبار ان ذلك شرط جوهرى ســابق . وقد كشفت الحرب الأهلية عن الضرورة العملية لوجود ادارة مركزية من القوة بحيث تفرض سلطتها على الأجهزة الاقتصادية الحكومية القائمة وتوجه السياسة الاقتصادية على هدى خطة واحدة . وفى خريف ١٩١٨ كان أهم مركز فى المجال الاقتصادى يشغله قطاع عقـــود الحرب فى المجلس الأعلى للاقتصاد القومى ، الذى كانت تتبعه قطاعات ملحقة بالمجالس الاقتصادية الاقليمية والمحلية ، وكذلك اللجنة الاستثنائية لتموين الجيش الأحمر التى كان يرأسها كرازين (١) . ولكن هذه الأجهزة الثانوية لم يكن فى

---

(١) انظر فيما يتصل بقطاع عقود الحرب واللجنة الاستثنائية ص ٢٢٨ – ٢٢٩ من هذا المجلد . وكان الجهاز الذى حاول المجلس الاقتصادى ان يضع عن طريقه خطة مبدئية هو « لجنة المنافع » (انظر ص ٢٣٠ من هذا المجلد) . وقد وصف ميليوتين نظرية هذا الجهاز ، لاعمله ، في ١٩٢٠ : « توضع خطة للتوزيع بواسطة لجنة المنافع ثم تحال للتصديق الى المكتب الرئاسي لمجلس الاقتصاد ، وعندئذ يبدأ تنفيذ الخطة بواسطة قطاعات الانتاج المتخصصة ، التى تتلقى من المخازن المركزية الكمية اللازمة من المواد الاولية وتوزعها على المصانع والورش » « Istoriya Ekonom. Razvit. SSSR » =

وسعها أن تقوم بمهمة السيطرة والتوجيه الأعلى · وفى ٣٠ نوفمبر ١٩١٨ أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية قرارا ظهرت أهميته القصوى فيما بعد بانشاء « مجلس دفاع العمال والفلاحين » بسلطات كاملة « لتعبئة موارد البلاد ووسائلها لمصلحة الدفاع » · وكان رئيسها لنين ، ومن بين أعضائها تروتسكى بوصفه قوميسير الشعب للحربية ورئيسا للمجلس العسكرى الثورى ، وكرازين بوصفه رئيسا للجنة الاستثنائية للتموين وستالين ممثلا للجنة التنفيذية المركزية (١) ·

وصار المجلس الجديد الذى انشىء على عجل السلطة العليا فى كل شىء باستثناء المسائل العسكرية · وظل طوال الحرب الأهلية هيئة خاصة بمعالجة الطوارىء ، ومن الواضح أنه لم يتدخل فى الصلاحيات الدائمة للمجلس الاعلى للاقتصاد القومى ، ولم يهتم بالتخطيط الا فى حدود ما يتعلق بالشئون اليومية · واستمر هذا الوضع طوال سنة ١٩١٩ · وأصدر المؤتمر الثالث للمجالس الاقتصادية لعموم روسيا فى يناير ١٩٢٠ قراره الروتينى العادى مطالبا « بالخطة الاقتصادية الواحدة » و «بالتنسيق بين برامج الانتاج فى جميع فروع الصناعة طبقا للموارد المادية للجمهورية» بل وقرر انشاء « لجنة مركزية دائمة للانتاج » تابعة للمجلس الاعلى للاقتصاد القومى (٢) · ولكن عندما بدا ان الحرب الأهلية قد انتهت فى ربيع ١٩٢٠ ظهرت قضية التخطيط لأول مرة بحدة فى صورة تنافس مفتوح بين المجلس الاعلى للاقتصاد القومى ومجلس دفاع العمال والفلاحين ·

وظهر تروتسكى لأول مرة على المسرح كداعية للتخطيط فى المؤتمر التاسع للحزب فى مارس ١٩٢٠ · اذ لما كان مهتما جدا فى نهاية الحرب الاهلية بتعبئة العمال المسرحين من الجيش فى الصناعة فقد عهد اليه بأن يقدم تقريرا للمؤتمر عن « المهام الحالية فى التعمير الاقتصادى » · وتضمن القرار الذى تقدم به قسما ، لم يكن هو أصلا واضعه بل أضيف أثناء

– (١٩٢٩) ص ١٩٧ · ويقال ان اللجنة وافقت على « خطط » لـ ١٩ نوعا من المنتجات فى ١٩١٨ ولـ ٤٤ فى ١٩١٩ ولـ ٥٥ فى ١٩٢٠ · وفى مارس ١٩٢١ نقلت هذه اللجنة من المجلس الاقتصادى الى مجلس العمل والدفاع ، ثم ألغيت نهائيا فى ١٩٢١ (انظر ص ٣٧٩ من هذا المجلد) ·

(١) « Sobranie Uzakonenii 1917-1918 » رقم ٩١ – ٩٢ ، المادة ٩٢٤ ·

(٢) « « Rezol. Tret. Vseross. » ١٩٢٠ ص ٤٢ – ٤٤ ·

مناقشة المشروع فى اللجنة المركزية ، يدعو الى تطبيق « خطة اقتصادية واحدة توضع للفترة التاريخية المقبلة » (١) · واختلف المشروع عن الآمال المبهمة السابقة بتحديد « سلسلة من المهام الأساسية التى ترتبط كل منها بالأخريات » على أنها تقع داخل نطاق الخطة · وذهب تروتسكى فى تقريره الى أن تعبئة العمل لا«معنى له الا اذا كان لدينا جهاز لتوجيه العمال الى جهات احتياجهم السليمة على أساس خطة اقتصادية واحدة تشمل البلاد كلها وجميع فروع الاقتصاد » ، وان الغرض الرئيسى من الخطة ليس الحصول على فوائد فورية ولكن « اعداد الظروف التى يتطلبها انتاج وسائل الانتاج » · واستطرد :

« ليس لدينا حتى الآن اية خطة اقتصادية واحدة تحل محل الفعل الأولى لقوانين المنافسة · وهذا هو أصل ما يلاقيه المجلس الاعلى للاقتصاد القومى من مصاعب · فهناك خطة اقتصادية معينة · ولكن هذه الخطة أملتها وجهات نظرنا – فى المركز – فى المهام الاقتصادية ، ولكن لا ينفذ منها فعلا فى مواقع العمل الا فى حدود ٥ الى ١٠ فى المائة » (٢) ·

وكانت واجبات تروتسكى العسكرية قد جعلته وثيق الصلة بمجلس دفاع العمال والفلاحين ؛ ورأى ريكوف وميليوتين ، وكانا على حق ، ما فى هذه الاقتراحات الراديكالية الجديدة من تهديد لمطامح مجلس الاقتصاد القومى · واهاجم ريكوف « خطة » تروتسكى على انها « تأليف تجريدى بعيد عن الحياة » ، وأضاف « اذا اردنا أن نصنع آلات لنجهز صناعتنا كلها فسيتطلب الأمر عشرات السنين » · ولكن ريكوف تلقى بدوره ردا حادا من لنين وقيل له ان « محاولة مجلس الاقتصاد القومى أن ينظم نفسه فى نوع من الكتلة المنفصلة من القوميسيريات الاقتصادية » قد « أثارت

---

(١) يوجد مشروع تروتسكى الاصلى في « Devyatyi S'ezd RKP(B) » ١٩٤٣ ص ٥١١ – ٥١٢ ، وقد اعترف فى المؤتمر بأن فشله فى ادراج أى ذكر للتخطيط فيه كان « نقصا خطيرا ومهما » (نفس المرجع ص ١٠٢) · ولم يسجل اسم عضو اللجنة المركزية الذى اقترح الاضافة ·

(٢) نفس المرجع ص ١٠٣ · ان بعض الملاحظات التى بدرت من تروتسكى بعد ذلك بثلاث سنوات تلقى ضوءا مهما على موقفه الاصلى من التخطيط : « ما هى الدعامات الاساسية للاقتصاد المخطط ؟ أولا الجيش ، فالجيش لايعيش قط على أساس السوق. وثانيا النقل ، والنقل عندنا (السكك الحديدية) ملك الدولة . وثالثا الصناعة الثقيلة التى تعمل اما للجيش أو للنقل أو للفروع الاخرى من صناعة الدولة »
« Dvenadtsatyi Ross. Komm. Partii » ١٩٢٣ ص ٣٠٦ – ٣٠٧ ·

موقفا سلبيا ضدها » فى لجنة الحزب المركزية (١) . وجاء قرار الحزب يتضمن تعليمات للجنة الحزب المركزية بأن تضع فى المستقبل القريب خطة « للحلقة التنظيمية بين مجلس الاقتصاد القومى والقوميسيريات الاخرى المتصلة بالاقتصاد مباشرة ... لأجل ضمان الوحدة الكاملة فى تنفيذ الخطة الاقتصادية التى وافق عليها مؤتمر الحزب » (٢) . ورفض القرار ادعاءات مجلس الاقتصاد القومى بوضعه فى حزم على قدم المساواة مع « القوميسيريات الأخرى » ؛ كما كان القرار ينطوى على أن « الحلقة التنظيمية » ستوجد فى مكان آخر . وبعد المؤتمر مباشرة تجددت حياة مجلس دفاع العمال والفلاحين . اذ لما كان تسريح الجنود وتوجيه العمال هو القضية الاقتصادية الحرجة فى تلك اللحظة فقد أعيدت تسميته باسم « مجلس العمال والدفاع » (٣) ، وفى هذه الصورة الجديدة ظهر تدريجيا بوصفه الهيئة المركزية الدائمة على المسرح الاقتصادى ، الحكم فى السياسة الاقتصادية والسلطة التخطيطية فى المستقبل . ولكن استئناف الحرب فى صيف ١٩٢٠ مرة أخرى حول الاهتمام عن « الخطة الاقتصادية الواحدة » وأجل قضية الاختصاص .

وفى هذه الأثناء كان المدخل البديل للتخطيط عن طريق معالجة مشاكل محددة قد بدأ يتقدم ، وظهر جهاز آخر الى الوجود قدر له ان يقوم بدور ممتاز فى تاريخ التخطيط السوفيتى . ففى ابريل ١٩١٨ كان لنين قد كتب فرضا عن كهربة النقل والزراعة بوصفها أمرا مرغوبا فيه فى خطة طويلة المدى للاقتصاد الروسى (٤) . وفى فبراير ١٩٢٠ لما صار التخطيط مرة أخرى قضية عملية تناول لنين مرة أخرى فى خطابه أمام اللجنة التنفيذية المركزية موضوع كهربة الريف وربطه عن هذا الطريق بالمدينة (٥) .وفى نهاية الاجتماع قررت اللجنة ان الوقت قد حان « لاتخاذ خطوات نحو بناء اقتصاد مخطط بانتظام أكثر ، نحو وضع

(١) « Devyatyi S'ezd RKP(B) » ١٩٢٤ ص ١٣٩ ، لنين « دراسات » XXV ص ١٢٠

(٢) « VKP(B) v Rezolyutsiyakh » ١٩٤١ — ص ٣٣٧

(٣) تأكد المرسوم الذى قضى بهذا التغيير فى قرار للمؤتمر الثامن لسوفيتات عموم روسيا فى ديسمبر « S'ezd Sov. RSFR v Postanov. » ١٩٢٩ ص ١٨١) انظر ايضا لنين « دراسات » XXVI ص ٦١٩ — ٦٢٠ حاشية ٢٣ .

(٤) انظر ص ٣٦٦ من هذا المجلد .

(٥) لنين « دراسات » XXV ص ٢٢ (لم يبق سوى تقرير صحفى عن هذا الخطاب) .

خطة على أساس علمى منسق للاقتصاد القومى بأكمله » . وأصدرت ، آخذه فى الاعتبار « الأهمية الأولى » لكهربة الصناعة والزراعة والنقل ، تعليمات الى مجلس الاقتصاد القومى بأن يعد مشروعا لانشاء « شبكة من محطات القوى الكهربائية » وتأليف لجنة لكهربة روسيا Goebro (١) . وتألفت اللجنة من أكثر من ١٠٠ عضو ، بينهم كثير من الخبراء « البورجوازيين » ، وعين رئيسا لها البلشفى القديم كرزيزانوفسكى (٢) . وبدأ المشروع يجتذب لنين بصورة خاصة . وكتب الى كرزيزانوفسكى ان يقوم بدعاية لعمل اللجنة (٣) . وشجع المؤتمر التاسع للحزب ، الذى وجه فيه لنين تعنيفه الى ريكوف والى ادعاءات مجلس الاقتصاد القومى ، التخطيط المحدد لأنه ، اذ طالب مرة أخرى « بخطة اقتصادية واحدة للفترة التاريخية المقبلة » ، اضاف ان الخطة « تتكون بصورة طبيعية من سلسلة من المهام الأساسية المتسقة التى تعتمد على بعضها البعض » . ومنها تحسين النقل وبناء الآلات . وكان الأساس الفنى للخطة كلها « هو وضع خطة لكهربة الاقتصاد القومى » تتضمن « كهربة الصناعة والنقل والزراعة » (٤) ؛ وكان لنين لا يزال يربط الكهربة بصفة خاصة بمشكلة الزراعة . وقد أعلن فى الاطروحة التى وضعها عن المشكلة الزراعية للمؤتمر الثانى للكومنترن فى صيف ١٩٢٠ ، والتى أقرها المؤتمر ، ان الحاجة ملحة الى « اعادة تنظيم الصناعة على أساس مبدأ الانتاج الجماعى الكبير وأحدث أساس فنى (أى تقوم على كهربة الاقتصاد كله) » ، وبهذه الطريقة وحدها تستطيع المدينة أن تساعد « الريف المتخلف المبعثر » ويمكن رفع انتاجية العمل (٥) . وقال فى مؤتمر للشباب الشيوعى فى عموم روسيا أن اعادة بناء الصناعة والزراعة تعتمد على الكهرباء ، « آخر صيحة » فى العلم الحديث (٦) . وفى ١٩١٩ كان أستاذ اشتراكى المانى قد نشر مؤلفا قدر

(١) Izvestyia ٨ فبراير ١٩٢٠ . ويبدو انه لم ينشر اى تسجيل رسمى لهذه الجلسة للجنة التنفيذية المركزية ، ولا يوجد القرار فى المجموعة الرسمية للقوانين والمراسيم .

(٢) لنين « دراسات » XXVI ص ٦٢٠ حاشية ٢٤ : وقد نشر كرزيزنونسكى بتشجيع من لينين مقالا فى برافدا فى ٣٠ يناير ١٩٢٠ عن « مهام كهربة الصناعة » (نفس المرجع ص ٤٣٢ — ٤٣٣) .

(٣) نفس المرجع ص ٤٣٤ — ٤٣٥ .

(٤) « VKP(B) v Rezotyutsiyakh » ١٩٤١ ، I ص ٣٢٩ .

(٥) لنين « دراسات » XXV ص ٢٧٦ .

(٦) نفس المرجع ص ٣٩٩ .

فيه انه يمكن كهربة الاقتصاد الألماني كله فى ثلاث أو أربع سنوات ٠

وقد ترجم الكتاب بسرعة الى الروسية (١) ، وكان لنين يفكر فى هذا التقدير عندما قال أمام اجتماع للحزب فى موسكو فى نوفمبر ١٩٢٠ ان الأمر يقتضى عشر سنوات على الأقل لتنفيذ خطة لكهربة روسيا ٠ وكانت هذه المناسبة التى جاء فيها قول لنين المشهور « ان الشيوعية هى سلطة السوفيت زائد كهربة البلاد كلها ٠ (٢) ٠ وهو نص منقح لملاحظته القديمة الخاصة بأن نصف الاشتراكية تحقق فى روسيا والنصف الآخر فى ألمانيا ، والكهربة هى التى ستخلق الظروف التى تنقص روسيا للانتقال الى الاشتراكية (٣)

وشهد عام ١٩٢٠ أيضا « خطة » محددة أخرى كانت لها نتائج مباشرة ، وان كانت أقل نطاقا من خطة لنين لكهربة روسيا ٠ فقد أشار قرار المؤتمر التاسع للحزب الى تحسين النقل بوصفه أحد المهام الأساسية للتخطيط (٤) ٠ وتألفت بعد المؤتمر فورا لجنة من ممثلى قوميسيرية الشعب للمواصلات والمجلس الاقتصادى (بوصفه مسئولا عن انشاء السكك الحديدية وولش الاصلاح) وعلى رأسها تروتسكى ، وأصدرت فى ٢٠ مايو ١٩٢٠ « الأمر رقم ١٠٤٢ » المشهور ٠ وكان الأمر خطة مفصلة لاعادة مصنع القاطرات الى حالته الطبيعية قبل نهاية ١٩٢٤ ٠ وبفضل الدفعة التى أتاحتها الحرب البولندية وبفضل تنظيمات « العاصفة » للعمال ، تقدم العمل جيدا الى حد أنه عندما قدم تروتسكى تقريره الى المؤتمر الثامن لسوفيتات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩٢٠ (وفى ذلك الوقت كان قد أضيف خطة للعربات الى خطة القاطرات) استطاع أن يعلن أن

---

(١) ك ٠ باللود «Der Zukunftstaat» وكان قد نشر لأول مرة فى ١٩٠٦ ٠ ولكن الطبعة المنقحة التى تضم برنامجا للكهربة ظهرت فى ١٩١٦ ، وظهرت الترجمة الروسية فى ١٩٢٠ .. وقد ذكرها لنين لاول مرة فى فبراير ١٩٢١ ١٩٢١ (دراسات XXVI ص ١٧١) ، ولكن لا شك في انه كان قد قراها قبل خطابه فى نوفمبر ١٩٢٠ ، حيث ان تقدير المدة بعشر سنوات كما جاء فيه قرنه لنين نفسه فيما بعد (نفس المرجع ص ٤٦٢) بتقدير باللود للمدة بثلاث سنوات لالمانيا ..

(٢) نفس المرجع XXV ص ٤٩١ .

(٣) نفس المرجع XXVI ص ٣٣٨ .

(٤) فيما يتصل بازمة المواصلات فى هذه الفترة أنظر ص ١٩٢ و ٢١٩ – ٢٢٠ من هذا المجلد .

الخطة الخمسية الأصلية يمكن تنفيذها فى ثلاث سنوات ونصف (١) ٠ وقد أدى هذا النجاح الى زيادة شعبية التخطيط على الفور ٠ وسار الكثيرون فى الطريق الذى بدأه لنين وتروتسكى ٠ لقد كانت فترة « الخطط الاقتصادية الواسعة » كما قال ميليوتين :

« بدت مشاكل الكهربة ومشاكل البناء الجديد ومشاكل زيادة ناتج الوقود أو مصادر المواد الأولية ومشاكل تحديد مستويات أعلى للعمل ٠٠ الخ ٠ أخطر المسائل وأهمها وكرست فى حلها أفضل ما لدى روسيا السوفيتية من قوى » (٢) ٠

وحتى ريكوف الحريص (٣) تقدم بتقديرات متفائلة جدا ، المفروض انها وضعت فى مجلس الاقتصاد القومى ، يرتفع انتاج الخشب بمقتضاها من ١٠ الى ١٩ مليون وحدة مكعبة فى ١٩٢١ ، ويرتفع فى نفس السنة انتاج الفحم من ٤٣١ الى ٧١٨ مليون وحدة والبترول من ٧١ الى ٣٩٨ وحدة والسكر من سبعة ملايين الى ٢٥ مليون وحدة والمنسوجات القطنية من ١٣٥ الى ٧٨٠ مليون وحدة وهكذا ٠ وكان أكثر بنود القائمة تواضعا هو تقدير الزيادة فى انتاج القوة الكهربائية من ١٨٠ الى ٢٤٤ مليون كيلو وات ٠ ولعل الغيرة من كرزيزانوفسكى لم تكن بلا تأثير على حساب موظفى المجلس الاقتصادى (٤) ٠

ومن ثم فانه عندما عقد المؤتمر الثامن لسوفيتات عموم روسيا – الاجتماع السوفيتى المهم الوحيد فى الفترة بين نهاية الحرب الأهلية ومولد السياسة الاقتصادية الجديدة – فى ديسمبر ١٩٢٠ كان التفكير

---

(١) يوجد « الامر رقم ١٠٤٢ » ، تروتسكى « دراسات » XV ص ٣٤٥ – ٣٤٧ .. وفيما يتصل بتنفيذه أنظر خطاب تروتسكى الى المؤتمر (نفس المرجع ص ٣٤٨ – ٤٨٥) . وأشار اليه لنين أيضا فى حديثه فى المؤتمر (لنين « دراسات » XXVI ص ٤٢ و ٤٧) ٠

(٢) ف . ب .. ميلوتين « Istoriya Ekonom. » ١٩٢٩ ص ١٩٢ ٠

(٣) كان ريكوف طوال هذا الوقت يتجه نحو اليمين ، وكان أشد خصوم التخطيط بالمعنى الواسع . وفى المؤتمر الثامن للسوفيتات قال « اننا لن نصل ، لسنين كثيرة ، الى خطة للانتاج تشمل كل جوانب حياتنا الاقتصادية » ، واضاف ساخرا من « أولئك الذين يعتقدون انه توجد خطة للانتاج على طرف قلم أحد الادباء لاينقصها الا أن توضع على الورق » . وفى المؤتمر الثالث عشر للحزب فى ١٩٢٤ قال « عندما كنت فى المجلس الاقتصادى في وقت شيوعية الحرب كانت الترتيبات موضوعة بحيث تستطيع أن ترفع سماعة التليفون وفى ثلاث ساعات يقدمون اليك خطة بالارقام مزخرفة بدوائر ومربعات حمراء وزرقاء ... الخ » .

(٤) « Vos'moi Vseross. S'ezd Sov. » (١٩٢١) ص ١١٠ – ١١١ ..

فى التخطيط سائدا فى الجو ، وان كان قد أضفى على التخطيط معان مختلفة ومتضاربة الى حد ما • وكان المؤتمر فى حالة مزاجية تجعله يوافق على كل هذه المعانى • فأيد خطة الكهربة باعتبارها « أول خطوة فى مبدأ اقتصادى عظيم » وأصدر تعليماته الى الأجهزة المختصة « باكمال هذه الخطة » فى أقصر وقت ممكن • ووافق على تقرير تروتسكى وأضفى « أهمية كبرى على وضع خطة واحدة لاستغلال النقل » • وصدق على القانون الأساسى لمجلس العمال والدفاع ووظائفه وجعله لجنة تابعة لمجلس القوميسيرين تتألف من قوميسيريات الشعب الرئيسية وممثل للنقابات، وكذلك مدير جهاز الاحصاء المركزى بصفة استشارية • ومن وظائف مجلس الدفاع والعمال « ووضع الخطة الاقتصادية الموحدة للجمهورية وتوجيه عمل قوميسيريات الشعب الاقتصادية طبقا لهذه الخطة ومراقبة تنفيذها ووضع استثناءات لها فى حالة الضرورة » (١) • ولأول مرة صار للجمهورية جهاز تخطيط عام ذو وظائف محددة بوضوح •

وكان لنين نفسه متعلقا بخطة الكهربة وحدها الى حد انه أبدى بعض التردد فيما يتصل بمفهوم الخطة العامة • وفى المؤتمر كرر عبارة ان « الشيوعية هى السلطة السوفيتية زائد الكهربة » وأضاف عبارة أخرى من نوعها : « ان خطة الكهربة هى البرنامج الثانى لحزبنا » (٢) • ومن الناحية الأخرى خرج عن طريقه ليهاجم نشرة كتبها بلشفى قديم معروف اسمه جيزيف يدعو فيها الى « خطة بعيدة المدى لانشاء مجلس عمل ودفاع ينقل اليه عدد كبير من العاملين البارزين فى الحزب من بينهم أسماء مثل تروتسكى وريكوف » (٣) • وفى حين يبدو أن لنين عمد الى قص أجنحة مجلس العمل والدفاع بالاصرار فى قانونه الأساسى الى اعتباره مجرد لجنة تابعة لمجلس القوميسيرين ، فان حقيقة وجود لنين نفسه — وهو رئيس مجلس القوميسيرين — على رأسه وان تروتسكى وريكوف وقوميسيرى الشعب الرئيسيين كانوا أعضاء فيه « تجعله فى مركز الجهاز الاقتصادى الأعلى بدون منازع ؛ وفتح وجود مثل هذا الجهاز آفاقا أوسع بكثير لامكانيات التخطيط الشامل من المجلس الأعلى للاقتصاد القومى • بيد أن لنين ظل متشككا • وفى مقال حاد بشكل غير عادى «عن الخطة الاقتصادية الواحدة » فى برافدا بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩١٢ هاجم كريتسمان وميليوتين بالاسم لمقالاتهما عن التخطيط التى وصفها بأنها

---

(١) «S'ezdy Sov. RSFSR v Poslanov ١٩٣٩ ص ١٨١ — ١٨٢ ..

(٢) لنين « دراسات » IAXX ص ٤٥ — ٤٦ •

(٣) نفس المرجع ص ٤٣ — ٤٤ .

« كلام فارغ » و « حذلقة تشيع فى النفس السأم • بأسلوب أدبى مرة وأسلوب مكتبى مرة أخرى » • وأكد أن خطة الكهربة التى تنفذها لجنة الكهربة » هى « العمل الجاد الوحيد فيما يتصل بموضوع الخطة الاقتصادية الواحدة » وأى فكرة عن لجنة تخطيط غير « لجنة الكهربة » مجرد « غرور جاهل» (١) • ولكن برغم هجوم لنين الشديد فانه تعرض لنوع من الهزيمة فى مجلس القوميسيرين الذى أصدر فى نفس اليوم الذى ظهر فيه المقال قرارا بانشاء « لجنة تخطيط عامة للدولة » تلحق بمجلس العمل والدفاع (٢) • وكتعويض عن هذه الهزيمة استطاع لنين اقناع اللجنة المركزية للحزب بتعيين كرزيزانوفسكى رئيسا لهذه اللجنة ، وبذلك ضمن الاستمرار لعمل « لجنة الكهربة » التى تقرر أن تعمل كلجنة فرعية للجهاز الجديد • ولكنه لم يستطع استبعاد لارين الذى صار يعتبره العدو الرئيسى للتخطيط العملى الدقيق كما يتصوره ، وكتب خطابا تشتم منه رائحة القلق الى كرزيزانوفسكى عن الطرق والوسائل التى يستطيع بها تحييد نفوذه السيىء (٣) • وولدت ، فى ظل هذه الأوضاع غير المشجعة تماما ، « لجنة التخطيط العامة للدولة » التى صارت تعرف منذ ذلك التاريخ باسم « جوسبلان » (Gosplan) .

وفى خضم الجدالات الكبرى التى دارت داخل الحزب وتطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة تراجعت المناقشات الخاصة بالتخطيط الى الأركان • وفى ابريل ١٩٢١ بدأت جوسبلان عملها • وكان موظفوها يتألفون من ٣٤ شخصا معظمهم « فنيون ذو مؤهلات عالية وأساتذة تتمتع أسماؤهم بسمعة هم جديرون بها نتيجة لعملهم المتخصص » ؛ ولم يكن بينهم من أعضاء الحزب سوى سبعة •

وتلقى الخبراء الذين يعملون فى الجوسبلان مرتبا شهريا قدره مليون روبل وبطاقات تموين من أرفع الفئات وملابس لهم ولأسرهم بالاضافة

---

(١) نفس المرجع XXVI ص ١٦٨ ، ١٧٣ • وبعد ذلك بشهر كتب ستالين خطابا الى لنين ، بعد أن قرأ خطة لجنة الكهربة ، يهاجم تروتسكى وريكوف ويختم خطابه « ان الخطة الوحيدة هى خطة الكهربة ، وكل الخطط الاخرى مجرد لغوسفسطة مضرة» (ستالين « دراسات » ص ٥٠ — ٥١) ••

(٢) « Sob. Uz. 1921 » رقم ١٧ — المادة ١٠٦ ، ويقول ميليوتين فى كتابه المرجع السابق ص ٣٠٣ ، ان كلا من لنين وميليوتين ولارين قدم تقريرا فى اجتماع مجلس القوميسيرين الذى اتخذ هذا القرار ••

(٣) لنين « دراسات » XIXX ص ٤٤٥ — ٤٤٦ •

الى بطاقات بأولوية السفر فى السكك الحديدية على قدم المساواة مع أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية (١)

وألحق بالمجلس الأعلى للاقتصاد القومى أيضا لجان تخطيط ، وكذلك بالقوميسيريات الاقتصادية الرئيسية ، بحيث تستطيع الجوسبلان أن تعمل عن طريقها فى مشروعات محددة (٢) . وتحول لنين عن موقفه السابق بعض الشىء . فقد قال لكرزيزانوف انه كما أرغم « الشيوعيين المدعين العلم بكل شىء » . الذين يثرثرون عن « الخطة الاقتصادية الواحدة » على الدخول فى خطة الكهربة ، فانه صارعلى استعداد الآن لحشر أنوف العاملين فى لجنة الكهربة فى « مشاكل الخطط الاقتصادية الجارية » (٣). وفى مايو ١٩٢١ كتب مرة أخرى الى كرزيزانوف عن تفاصيل العمل وأعرب له عن أمله فى أن تقوم جوسبلان « بوضع الأسس ، على الأقل قبل موسم الحصاد القادم ، لخطة اقتصادية عامة للدولة للفترة القادمة ــ عام أو عامين » ، وأن كان التذمر لا يزال يتردد من « الطوبائيات البيروقراطية » (٤) . ولكن تروتسكى ظهر فى ذلك الوقت كأهم داعية للتخطيط . ففى ٧ أغسطس ١٩٢١ ، عندما بدىء تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة فى الصناعة لأول مرة ، وزع تروتسكى مذكرة على لجنة الحزب المركزية يحتج فيها على « الالتواءات المتناقضة » للسياسة الأخيرة ويطالب بانشاء « سلطة اقتصادية مركزية » ومنح الاستقلال الذاتى لجوسبلان واعادة تنظيمها على أساس الصناعة الكبيرة (٥) . وكانت النتيجة أن صدر بعد يومين مرسوم يرخص لجوسبلان « بأن تضع خطة اقتصادية واحدة تضم روسيا كلها » ، وان لم يعترف لها بالاستقلال الذاتى ، على أن « تنسق خطط الادارات الاقتصادية ، بما فى ذلك القوميسيريات ، وأن تشرف على تنفيذ الخطة عامة وعلى التفاصيل العملية » (٦) . وفى هذه الأثناء كانت لجنة الكهربة قد تحولت الى ادارة فى جوسبلان . وفى أكتوبر ١٩٢١ عقد مؤتمر كهربائى فنى لعموم

---

(١) ف.ن. ايباتييف ، المرجع السابق ص ٣٠٨ . وقد عين ايباتييف فى جوسبلان فى مايو ١٩٢١ .

(٢) «Trudy IV Vseross. Sezda Sov» ١٩٢١ ص ٨٣ ــ ٨٤ ، ويوجد المرسوم بانشاء هذه اللجان فى «Sob. Uz. 1921» رقم ٣٨ ــ المادة ٢٠٣ .

(٣) لنين « دراسات » XXVI ص ٢٩٦ .

(٤) نفس المرجع ص ٣٥٩ و ٤٦٦ .

(٥) مذكرة أغسطس ١٩٢١ فى محفوظات تروتسكى .

(٦) « Sobranie Uzakonenii 1921 » رقم ٥٩ ــ المادة ٤٠٣ .

روسيا فى موسكو أمه ١٠٠٠ مندوب (١) ، ووافق على عمل لجنة الكهربة (٢) . وبعد ذلك بشهرين أعلن لنين امام المؤتمر التاسع لسوفيتات عموم روسيا أنه قد تم افتتاح ٢٢١ محطة كهربائية فى العاملين السابقين قدرتها ١٢٠٠ كيلو وات . وأنه سيتم افتتاح محطتين كبيرتين جديدتين ، واحدة فى ضواحى موسكو والأخرى فى بتروجراد ، فى أوائل ١٩٢٢ . (٣)

وبرغم هذه الانجازات فان النتيجة المنطقية للسياسة الاقتصادية الجديدة كانت تؤدى الى وضع التخطيط فى مركز ثانوى . وفى حين وافق المؤتمر التاسع لسوفيتات عموم روسيا فى ديسمبر ١٩٢١ على ما تم من تقدم ، وعلى التقدم الموعود ، فى الكهربة وناقش « خطة للوقود » ، وعهد بها الى سميجلا(٤)، فانه لم يتحدث عن الخطة الاقتصادية الواحدة(٥)، كما ان هذا الاغفال لم يصحح فى المؤتمر الحادى عشر للحزب فى مارس التالى . ولكن فى هذا المؤتمر أعلن لنين نهاية « التراجع » الذى بدأ بالسياسة الاقتصادية الجديدة . وكان من الضرورى أن يوجه التخطيط السوفيتى الى زيادة دور الصناعة فى الاقتصاد القومى ؛ وبهذا المعنى كان التخطيط أداة فى صراع البرولتاريا ضد سيطرة الفلاحين . صراع

---

(١) وكان القرار بدعوة هذا المؤتمر « للمناقشة العامة فى المسائل الفنية الاقتصادية المتصلة بتنفيذ خطة كهربة روسيا » قد اتخذ قبل ذلك بمدة ، فى فبراير ١٩٢١ (« Sob. Uzakonenii 1921 » رقم ١٠ ــ المادة ٦٦) . وسمى رسميا « المؤتمر الثامن للفنيين الكهربائيين الروس » لربطه رسميا بالمؤتمر السابق فى ١٩١٣ : وقد قرئت فيه رسالة من لنين (لنين « دراسات » XXVII ص ٢١) . وتوجد تفاصيله فى مجلدين نشرتهما جوسبلان .

(٢) ابلغ القرار الى المؤتمر التاسع للسوفيتات كرزيزانوفسكى ، واشار أيضا الى اكتشافين علميين فى المستقبل يوشكان أن يصيرا فى متناول العلم ــ التليفزيون على الطاقة عن طريق نظر الذرة «Devyatyi Vseross Sezd. Sov.» (١٩٢٢ ص (٢١٩) .

(٣) لنين «دراسات» XXVII ص ١٣٤ .

(٤) «S'ezdy Sov. RSFSR v Potan.» (١٩٢١) ص ٢٣٦ ــ ٢٣٩ ، وفيما يتعلق بخطة الوقود انظر لنين « دراسات » XXVII ص ١٣٢ ــ ١٣٣ .

(٥) كتب لنين فى ذلك الوقت ان « السياسة الاقتصادية الجديدة لاتغير الخطة الاقتصادية الواحدة للدولة . ولكنها تغير المنطلق لتحقيقها » (« دراسات » XXIX ص ٤٦٣) .

الاشتراكية ضد الرأسمالية الصغيرة (١) ولما كانت السياسة الاقتصادية الجديدة علامة تراجع نحو الرأسمالية وتنازل للفلاحين ، فان أى رد فعل ضدها ، أو الاعتقاد بأنها قد بلغت مدى كافيا ، يغلب أن يعبر عن نفسه بالتأكيد من جديد على اهمية التخطيط . وبدأت هذه النقيضة الجدلية الجديدة فى الظهور فى ١٩٢٢ مع نمو الأزمة الصناعية . وفيما يتصل بالبيروقراطية السوفيتية عبرت هذه النقيضة عن نفسها فى تنافس حاد بين جوسبلان ، التى صارت المدافع الرئيسى عن الصناعة ، وقوميسيرية المالية – أكثر القوميسيريات اهتماما بالسير بالسياسة الاقتصادية الجديدة الى نهايتها المنطقية . ومن بين زعماء الصف الثانى رفع بريوبرازنسكى ولارين وكريتسمان ، أكثر مؤيدى شيوعية الحرب حماسة ، أصواتهم بالاحتجاج ضد « ضعف التخطيط الاقتصادى » فى ظل السياسة الاقتصادية الجديدة ؛ ومنذ مارس ١٩٢٢ عزا لارين الأزمة الصناعية الى هذا العامل (٢) . وفى الدوائر الداخلية لقيادة الحزب كان هناك عزوف أكثر عن اتخاذ مواقف صريحة محددة ؛ ولكن تروتسكى استمر يصر بقوة متزايدة على الضرورة الحيوية لخطة مركزية ولتنمية الصناعة . واستمرت الحملة لتقوية جوسبلان متقطعة طوال ١٩٢٢ ، وفى ٨ يونية صدر مرسوم جديد يعيد تحديد وظائفها وصلاحياتها : وكانت الوظائف تتضمن وضع خطوة طويلة وأخرى مباشرة للانتاج ، كما قضى المرسوم

(١) « كان بوخارين قد كتب فعلا فى ١٩٢٠ » فى المدن ينتهى الصراع الرئيسي حول نوع الاقتصاد بانتصار البرولتاريا . وهو ينتهى أيضا فى الريف فى حدود ما يتصل بالانتصار على الراسمالية الكبيرة . ولكنه فى نفس الوقت يبدأ ثانية فى صور أخرى مثل الصراع من تخطيط الدولة من أجل برولتاريا تجسد الاشتراكية والفوضى المركانتلية . ولكن لما كان الاقتصاد المركانيلى مجرد خبية الاقتصاد الراسمالى فان الصراع بين هذه الاتجاهات هو فى جوهر استمرار للصراع بين الشيوعية والراسمالية » . (من بوخارين «Skon. Perekkod. Per.» (١٩٢٠) ص ٨٦) .

(٢) يمكن تتبع تاريخ هذا الجدال ، الذى صار متداخلا فى جدال آخر حول اقتراح تعيين نواب لرئيس مجلس القوميسيرين اثناء مرض لنين (وكان ريكوف حتى ذلك الوقت هو النائب الوحيد) فى محفوظات تروتسكى . وكان هذا الجدال حادا بصفة خاصة فى ديسمبر ١٩٢٢ . وقد أورد تروتسكى مذكرة لنين فى ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ ، التى يسجل فيها قبول وجهة نظر تروتسكى جزئيا ، فى خطاب ارسله الى اعضاء المكتب السياسى فى ٢٢ اكتوبر ١٩٢٣ ، ونشرت منه اجزاء كبيرة فى «Stotsial. Vestnik» (برلين) رقم ١١ (٨١) ٢٨ مايو ١٩٢٤ ص ١١ . ويبدو انه عند نقطة ما كان هناك اقتراح بتعيين تروتسكى ، الذى كان قد رفض من قبل ان يصير نائبا لرئيس مجلس القوميسيرن ، رئيسا لجوسبلان : وكان اعداؤه يعتقدون ، على حق ، انه يغذى هذا الطموح . وكان ولاء لنين الكرزيز انوفسكى ، الذى كان تروتسكى يعتقد انه غير كفء ، عاملا مؤثرا فى الموقف بوضوح .

بأن تستشار جوسبلان فى مشروعات المراسيم الاقتصادية والمالية التى تقدم لمجلس القوميسيرين أو لمجلس العمل والدفاع بواسطة القوميسيريات صاحبة الشأن (١) . ولكن لنين قاوم بصفة عامة ، سواء قبل أن تصيبه نوبة الشلل الأولى فى مايو من ذلك العام أم بعد عودته الى العمل فى الخريف ، أى توسيع كبير فى صلاحيات جوسبلان ، ومن ثم لم يعد هناك من يؤيد هذا التوسع فى المكتب السياسى . وفى الخريف تبلور هجوم تروتسكى فى مقترحين محددين : ان تمنح جوسبلان سلطات تشريعية ، وأن يصير أحد نواب رئيس مجلس القوميسيرين على رأس جوسبلان . وفى ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ أملى لنين من فراش مرضه مذكرة الى المكتب السياسى أعلن فيها موافقته على الاقتراح الاول ، ولكن قاوم الثانى . فقد قبل وجهة نظر تروتسكى العامة فى ضرورة التخطيط الشامل ، ولكنه استمر يعتقد أن رئيس جوسبلان يجب أن يكون « فنيا من ذوى المؤهلات الأكاديمية » ، ودافع عن كرزيزانوفسكى كرئيس وبياتاكوف كنائب له (٢) . ولكن بعد أن انسحب لنين نهائيا من المسرح كان تروتسكى معزولا تماما فى أعلى مراتب الحزب . فقد رفض المكتب السياسى طلبه بأن ينشر مذكرة لنين ، ووضع اصلاح جوسبلان مرة أخرى على الرف (٣) .

وجاء القسم المخصص للتخطيط فى القرار الخاص بالصناعة الذى أصدره المؤتمر الثانى عشر للحزب فى ابريل ١٩٢٣ ملخصا للموقف كله ، وكان يحمل آثارا واضحة للهدنة غير المستقرة بين الزعماء المتنافسين حول القضايا الأساسية فى السياسة الاقتصادية (٤) . فكل عبارة يمكن أن تؤخذ على انها تمثل موقف تروتسكى الايجابى كانت تقابلها عبارة حرص وتشكك من جانب زملائه فى المكتب السياسى . ففى حين كان

(١) وكان مناسبة احتجاج الثلاثة هى الغاء لجنة المنافع (أنظر ص ٣٦٩) .

(٢) «Sob. Uz. 1922» رقم ٤٠ – المادة ٤٦٨ .

(٣) يوجد سجل المكتب السياسي الذى قرر عدم نشر مذكرة لنين فى محفوظات تروتسكى . ويبدو ان آخر خطوة اتخذها تروتسكى فى النزاع حول جوسبلان هى خطاب ارسله فى ٢٥ يناير ١٩٢٣ الى جميع أعضاء اللجنة المركزية ، وفى فبراير ١٩٢٣ تحول باهتمامه الى موضوع توفير الائتمان للصناعة . (انظر ص ٣١٦ – ٣١٧ من هذا المجلد) .

(٤) يقول تروتسكى (فى « ستالين » ١٩٤٦ ص ٣٦٦) انه أبلغ ستالين قبل المؤتمر ان هناك « خلافات خطيرة حول المسائل الاقتصادية » بينه وبين أغلبية اللجنة المركزية . وسنناقش هذه الخلافات ، التى لم تثر علنا فى المؤتمر ، فى قسم آخر من هذا البحث . وكانت آراء تروتسكى فيما يتصل بالتخطيط انعكاسا لها الى حد ما .

الهدف ، خطة اقتصادية اشتراكية حقيقية تشمل جميع فروع الصناعة فى علاقاتها ببعضها والعلاقة المتبادلة بين الصناعة ككل والزراعة، فان ذلك لا يتحقق الا « كنتيجة لتجربة اقتصادية تمهيدية طويلة » ، بحيث أن الهدف المباشر هو « الاتجاه العام ، والتمهيدى الى حد كبير » . وقد سجلت آراء تروتسكى فى فقرة من القرار لا يمكن أن تكون من صياغة أحد غيره :

« أنه لمن الواضح تماما أن التخطيط الأساسى للاقتصاد لا يمكن انجازه داخل الصناعة نفسها ، أو بالجهود المعزولة للجهاز الادارى المسيطر عليها ، المجلس الأعلى للاقتصاد القومى ، بل لا بد أن تكون مهمة جهاز تخطيط منفصل فوق تنظيم الصناعة نفسها ويربطها بالمالية والنقل الخ . وهذا الجهاز هو ، بحكم الوضع ، جوسبلان » .

ولكن تلى ذلك رفض منح أى « حقوق ادارية خاصة » لجوسبلان ، التى يجب أن تعمل – عندما يتطلب الأمر سلطة الاجبار – عن طريق القوميسيريات أو عن طريق مجلس العمل والدفاع أو مجلس القوميسيرين (١) . وهكذا مازال جهاز التخطيط المستقل المتمتع بالسلطة الذى أراده تروتسكى بعيدا .

وأهم من الحل الوسط الذى تضمنه القرار كان البيانان اللذان ألقاهما كل من زينوفيف وتروتسكى على التوالى فى المؤتمر ، وان كانا قد القيا فى مرحلتين مختلفتين من مراحل عمل المؤتمر وبذلت جهود كبيرة لتجنب أى صدام مباشر فى الراى . وأستشهد زينوفيف فى تقريره المبدئى عن أعمال اللجنة المركزية بمقال لنين فى فبراير ١٩٢١ « عن الخطة الاقتصادية الواحدة » التى وصف فيها الكهربة ، بعد الهجوم على كريتسمان وميليوتين ولارين وأوهامهم فى التخطيط ، بأنها المساهمة الوحيدة الجدية فى التخطيط وأن لجنة الكهربة هى جهاز التخطيط الفعال الوحيد . وتجاهل زينوفيف ان لنين غير موقفه من التخطيط خلال العامين السابقين كما تجاهل آراءه التى عبر عنها فى مذكرة ديسمبر ١٩٢٢ التى لم تنشر . وكان هدف زينوفيف واضحا : هو الاشادة « بالخطط » المفردة والحط من شأن دعوة تروتسكى الى التخطيط الشامل وسيطرة

(١) «VKP (B) v Rezol» (١٩٤١) I ص ٤٧٨ – ٤٨٠ .

جوسبلان (١) . أما تروتسكى فانه كان أبعد مدى فى بيانه . ففى ظل الرأسمالية توجد خطط مفردة لمشروعات وصناعات بذاتها ، ولكن لاتوجد خطة عامة للاقتصاد : ويحل محل ذلك « السوق وحرية تفاعل القوى والمنافسة والطلب والعرض والأزمات .. الخ .. الخ » . ولما كانت الاشتراكية تعنى التغلب على السوق وظواهر السوق فان التخطيط من جوهر الاشتراكية . والأزمة الصناعية السائدة تتطلب التخطيط بشكل لا مناص منه : « فاذا حكمنا على الأزمة الاقتصادية الحالية بالخضوع للتفاعل الحر فى السوق ، فانها لا تلبث أن تصل الى الحضيض » .

وكان أكثر أجزاء خطابه حرجا محاولته تحديد موقفه من السياسة الاقتصادية الجديدة . وقد لجأ هو أيضا الى عبارة قالها لنين منذ عامين ، ولكن لا لكى يشيد بها بل ليحدها . وكان لنين قد قال ان السياسة الاقتصادية الجديدة قد طبقت « جديا ولمدة طويلة » ، وقال تروتسكى فى خطابه ان السياسة الاقتصادية قد طبقت « جديا ولمدة طويلة ولكن ليس للأبد » ، فقد طبقت « لكى يمكن التغلب عليها بأساليبها ذاتها وعلى أساسها نفسه » . وبعبارة أخرى أن « نجاحنا على أساس السياسة الاقتصادية الجديدة يقربنا أوتوماتيكيا من تصفيتها » (٢) . وفى ختام خطابه المسهب وصف الفترة التالية بأنها « التراكم الاشتراكى المبدئى » مقابل « التراكم الرأسمالى البدائى » الذى قال به ماركس (٣) . وذهب تروتسكى ، ضمنا لا صراحة ، الى أن تحقيق هذا التراكم هو الوظيفة الجوهرية للخطة . ولم تكن هذه أول مرة فكر فيها تروتسكى متقدما على زملائه فى الحزب أو أثار قضايا لم يكن الوقت قد حان بعد لحلها . ولم تكن أول مرة بدا فيها ، اذ يفعل ذلك ، أنه يرشح نفسه لزعامة الحزب . وفى ربيع ١٩٢٣ لم يكن أحد متحمسا لمواجهة تحدى التخطيط ، وربما كان من يفهمونه قليلين . وكانت الفقرات المتعلقة بالتخطيط فى خطاب تروتسكى أقل فقراته تعرضا للنقد فى المعركة التالية فى المؤتمر ؛ وفى اللجنة كان القسم الخاص بالتخطيط فى القرار هو القسم الوحيد الذى

(١) «Dvenadt. S'ezd. Ross. Komm.» ١٩٢٣) ص ٢٦ – ٢٧ . وعاد زينوفيف الى الهجوم مرة أخرى ، ناقلا عن لنين ثانيا ، فى نهاية خطابه (نفس المرجع ص ٤٥) . وفيما يتصل بمقال لنين في فبراير ١٩٢١ أنظر ص ٣٧٦ : وربما كانت هذه أول مرة يساء فيها استخدام أقوال لنين بانتقاء عبارات منها .

(٢) نفس المرجع ص ٣٠٦ ، ٣١٣ .

(٣) نفس المرجع ، وقد عدا تروتسكى هذا التعبير لسميرنوف ، الذى كان يعمل فى جوسبلان ، واكتسب شهرة فى مرحلة تالية من النزاع .

لم يقترح بشأنه تعديل (١) · فلم يحاول أحد أن يجادل فى مبدأ التخطيط . وفى الواقع ليس هناك ماركسى يجادل فيه · ولكن الحسابات التجريدية التى كانت تشغل أذهان خبراء جوسبلان فى هذه الفترة المبدئية لم يسمح لها بالتدخل فى السياسة ، واستمرت جوسبلان تعمل وتجرب فى فراغ · فقد كان الأمر يتطلب سنتين أو ثلاث أخرى من الاستعداد قبل أن تصير أداة فعالة فى يد المخططين ، ولم تظهر قضية التخطيط فى ضوء الصراع على السلطة الا بعد ذلك ·

(١) نفس المرجع ص ٣٧٣ .

حاشية ج

ماركس وانجلز والفلاحين

كان موقف ماركس والماركسيين من الفلاحين موضع قدر ضخم من الجدل وسوء الفهم · ان جوهر الماركسية هو تحليل الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية · فالرأسمالية خلقتها البورجوازية ، الطبقة الحاكمة فى المجتمع الرأسمالى ؛ وستؤدى الثورة الاشتراكية ، التى ستقوم بها البروليتاريا أساسا ، الى مجتمع المستقبل الذى تندمج فيه كل الطبقات وتختفى نهائيا · ومن الناحية الأخرى يعتبر الفلاحون كطبقة صورة اجتماعية مميزة للنظام الفيودالى ، ولا تنتمى الى عالم الرأسمالية البورجوازية ولا عالم الاشتراكية البروليتارية · وعندما شرع ماركس ، فى المجلد الأول من رأس المال ، فى تحليل النظام الرأسمالى مستخدما نموذجا تجريديا ، وليس صورة أى مجتمع بذاته ، لم يجد مكانا للفلاح أو للحرفى الصغير : فهما ليس من الشخصيات النموذجية للرأسمالية بل بقايا نظام اجتماعى بالى أصبح غير ذى موضوع ·

وكان من النقاط الجوهرية فى وجهة النظر هذه ان الفلاحين ، الذين يحملون وصمة أصلهم الفيودالى ، يعتبرون عنصرا متخلفا فى المجتمع المعاصر ـ متخلفا ، لا بالنسبة للنظام البورجوازى الرأسمالى فحسب ، بل من باب أولى بالنسبة للبروليتاريا أيضا · ويترتب على ذلك أنه فى الأماكن التى تكون فيها الرأسمالية أكثر تقدما ، يكون الفلاحون كطبقة قد أوشكوا على الانتهاء فعلا · وفى البيان الشيوعى عامل ماركس ، وهو يفكر أساسا فى مجتمعات غرب أوروبا ، الفلاحين على أنهم طبقة مقضى عليها ، مثل جماعات البورجوازية الصغيرة الأخرى (وقد جمع معا الصانع الصغير وصاحب الدكان والحرفى والفلاح) ، بأن تختفى فى خضم السيل المتدفق للرأسمالية الكبيرة · وفى نفس الوقت فان كل هذه الجماعات محافظة ، بل حتى رجعية ، تحاول « أن تعيد عقارب التاريخ الى الوراء » ·

« فاذا حدث بالمصادفة ان كانت ثورية ، فانها ثورية فقط بالنظر الى انتقالها الوشيك الى مصاف البروليتاريا • فهى بذلك لا تدافع عن مصالح حاضرها بل عن مصالح مستقبلها ، ولذا تهجر مواقعها لتقف فى البروليتاريا » •

وحذر فلو كون انجلز من أن ١١ مليونا من الفلاحين الفرنسيين الصغار « أصحاب أملاك متحمسين» وألد أعداء كل ما يشتم منه رائحة الشيوعية (١) • وبدا أن تحليل الطابع المحافظ والرجعى للفلاحين تؤيده فى كل مكان من غرب أوروبا ، وبخاصة فرنسا ، تجارب ١٨٤٨ ، حيث ظل الفلاحون اما متفرجين سلبيين للثورة أو ساعدوا السلطات ايجابيا فى سحق تمرد البروليتاريا •

وفى شرق أوروبا (وتحتل ألمانيا مركزا متوسطا بين الغرب والشرق) كان الفلاحون لا يزالون فى مرحلة أقل تقدما من هذه العملية التاريخية • فحتى ١٨٤٨ كان وضعهم الفيودالى لا يزال كما هو تقريبا ؛ وكانت الثورة البورجوازية التى ستكتسح آخر معاقل الفيودالية لا تزال بنت المستقبل • ولكن هنا كانت تكمن معضلة خطيرة • فلم يكن لدى هذه الثورة أمل فى النجاح اذا وقع عبء الثورة كله على كاهل البورجوازية والبروليتاريا وحدهما ، فقد كانا أضعف وأقل عددا كلما توغلنا شرقا ؛ فلم يكن لديها أمل فى النجاح الا اذا كانت أيضا ثورة زراعية وأيدها الفلاحون ايجابيا ، وفى البيان الشيوعى كان اهتمام ماركس يتركز أساسا على غرب أوروبا ؛ ولكن فى القسم الأخير القصير المخصص للعلاقات بين الشيوعيين و « الأحزاب المعارضة المختلفة الموجودة » ، عرض تأييد الشيوعيين على كل من « المصلحين الزراعيين » فى أمريكا وعلى الحزب البولندى الذى « يصر على الثورة الزراعية بوصفها الشرط الأول للتحرر الوطنى » • وبعد ذلك بشهور قليلة عرض ماركس المبدأ بصورة أكثر وضوحا :

« ان البلاد الزراعية الكبيرة بين بحرى البلطيق والأسود لاتستطيع أن تنقذ نفسها من البربرية الفيودالية البطريركية الا عن طريق ثورة زراعية تحول القن أو الفلاح المستعبد الى مالك حر – ثورة مماثلة بالضبط لتلك التى حدثت فى الريف الفرنسى فى ١٧٨٩ » (٢) •

(١) ماركس وانجلز «دراسات» XXI ص ٩١ •

(٢) VII «K. Marx — F. Engels: Hislorische-Kritische Gesamtausgabe» ص ٣٠٢ •

وهكذا ، فحيثما تكون البورجوازية والبروليتاريا ، منفصلتان أو معا ، أضعف من القيام بالثورة الفرنسية وقلب الفيودالية ، فانه من المشروع بالنسبة للشيوعيين أن يمنحوا تأييدهم لأحزاب الفلاحين ويقومون بالثورة باسم ملكية الفلاح الفردية ، حتى اذا كان ذلك « صورة زراعية تتعارض ظاهريا مع أى نوع من الشيوعية » (١) • وكان التمييز بين السياسات التى تتبع فى البلاد التى تحققت فيها الثورة البورجوازية فعلا والبلاد التى لم تتم فيها أمرا منطقيا تماما • ولكنه لم يكن خاليا من الحرج عندما ينطوى على عرض ميزات الملكية الخاصة على الفلاحين فى أوروبا الشرقية فى حين يوصف فلاحو أوروبا الغربية بأنهم « برابرة » لأنهم يدافعون عن هذه الملكية •

وكانت هذه هى الخلفية الصعبة لبداية تبلور فكرة التحالف الثورى بين البروليتاريا والفلاحين • وقد ختم انجلز مقاله الطويل فى ١٨٥٠ عن حرب الفلاحين الألمان فى ١٥٢٥ ، والتى تزخر بالمقابلات الواضحة ، بوصف مصير البورجوازية الصغيرة الألمانية فى ١٨٤٨ :

« تركت جمهرة الأمة – البورجوازية الصغيرة والحرفيين والفلاحين – لمصيرها بواسطة البورجوازية حليفتها الطبيعية حتى ذلك الوقت لأنها اعتبرت هذه الجمهرة ثورية أكثر مما ينبغى ، وفى بعض الأماكن هجرتها البروليتاريا أيضا باعتبارها ليست تقدمية بما فيه الكفاية ؛ وتمزقت بدورها الى شذرات وصارت لا شىء ووقفت موقف المعارضة من جيرانها فى اليمين واليسار » (٢) •

وكانت هذه الفقرة توحى بوضوح بأن الفلاحين ، وقد هجرتهم البورجوازية ، سيتقدمون فى طريق التحالف مع البروليتاريا : وكانت تنطوى أيضا على بذور فكرة الانقسام بين الفلاحين الذين يتمسكون بالتحالف مع البورجوازية وأولئك الذين سينضمون الى البروليتاريا ، وهى الفكرة التى ستحمل ثمارها فيما بعد • ولم ينبذ ماركس وانجلز قط ايمانهما بالتنظيم الكبير للانتاج ، فى الزراعة كما فى الصناعة ، باعتباره الشرط الضرورى للاشتراكية ؛ ويترتب على ذلك أن الفلاحين لا يمكن أن يصبحوا حلفاء للبروليتاريا فى الثورة الاشتراكية الا بعد أن يتخلصوا من ايمانهم بالملكية الفلاحية • ولم تكن هذه المرحلة قد تحققت بعد ذلك فى ألمانيا • وهناك فقرة تكثر الاشارة اليها فى خطاب ماركس

(١) نفس المرجع IV ص ١٢ •

(٢) ماركس وانجلز « دراسات » VIII ص ١٢

الى انجلز فى ١٨٥٦ قال فيها ماركس ان كل شىء فى ألمانيا يتوقف على القدرة على « مساندة الثورة البروليتارية بصورة أخرى من نوع ما من حزب الفلاحين » (١) ، وهى تدل على أنه كان لا يزال يعد ألمانيا من بلاد أوروبا الشرقية التى يسود فيها الفلاحون ، التى لم تكتمل فيها الثورة البورجوازية ضد النظام الفيودالى بعد ، وحيث يمكن أن تقدم الأقلية البروليتارية تأييدها التكتيكى لبرنامج يقوم على الملكية الفلاحية (٢) ٠

وقد قضى ماركس وانجلز بقية حياتهما بعد ١٨٥٠ فى البلد الوحيد الذى كانت مشكلة الفلاحين قد فقدت فيـه حدتها مع عملية التصنيع الشامل وتحول ما بقى من الفلاحين الى بروليتاريا ريفية ٠ كما انه لم تكن هناك امكانيات عملية لقيام ثورة فى أوروبا ترغمهما على اعادة النظر فى هذه القضية التكتيكية ٠ ولم يتغير موقفهما من الفلاحين فى العشرين عاما التى مرت بين انتفاضة ١٨٤٨ وكوميون باريس ؟ كما ان بطـولة كوميون باريس لم تثر الفلاحين الى التمرد الذى لعله كان وحده هو الذى يستطيع انقاذ لكوميون ٠ ولكن الدافع الى اعادة النظر فى مشكلة الفلاحين فى العقد الأخير من حيـاة ماركس جاء من مصدر بعيد وغير متوقع — روسيا ٠

فقرابة آخر الستينات من القـــرن الماضى بدأ ماركس وانجلز يهتمان بالشئون الروسية وتعلما اللغة لكى يقرآ الكتابات الاقتصادية الروسية . وكانت تلك اللحظة نقطة تحول مهمة فى التاريخ الروسى . ففى الخمسينات من ذلك القرن ظهر فى روسيا تيار فكرى جديد — لان « الشعبيين » (narodniks) كانوا مجموعة من المثقفين أكثر منهم حزبا منظما — يجمع بين الاعتقاد بمصير روسيا المتميز ودورها فى حمل النور الى أوروبا ، وهو الاعتقاد الذى كان يدين به أنصار السلافية ، والمذاهب الاشتراكية الغربية ، من النوع الطوبائى أساسا . وكان أكثر البنود تحديدا فى مذهب « الشعبيين » ، هو الاعتقـــاد بأن كوميـون

(١) «K. Marx — F. Engels : Historische- Kritische Gesamtausgabe» Teil III II ص ١٣١ — ١٣٢ ٠

(٢) وكان الموقف مختلفا فى الضياع البروسية الكبرى التى تسود فيها ظروف تشبه ظروف الاقنان ، فقد كتب انجلز فى خطاب فى سنة ١٨٦٥ ان «فى بلد تسوده الزراعة مثل بروسيا من الخسة مهاجمة البورجوازية باسم البروليتاريا الصناعية فقط ولا تقال كلمة واحدة فى نفس الوقت من استغلال العصا الغليظة الذى تتعرض له البروليتاريا الزراعية على يد الارستقراطية الفيودالية الكبيرة » . وهنـا يقفز انجلز فجأة من الاستغلال الفيودالى للاقنان الى الاستغلال الراسمالى للبروليتاريا الريفية المؤلفة من الاجراء (ماركس وانجلز « دراسات » XXIII ص ٢٣٩) ٠

الفلاحين الروس — بنظامه القائم على الملكية المشتركة — اشتراكى فى جوهره ويستطيع أن يكون أساسا للنظام الاشتراكى المقبل ، بحيث أن روسيا يمكن فعلا أن تقود أوروبا فى طريق الاشتراكية ٠ ولم يغير من هـذا الاعتقاد تحرير الاقنان فى روسيا سنة ١٨٦١ ٠ وكان الدافع الى هـذا الاجراء هو تطبيق الاتجاهات الحديثة فى الاقتصاد الروسى بعد كوارث حرب القرم ، وكذلك الحاجة الى خلق جيش العمل الاحتياطى لتصنيع البلاد — كمـــا حدث فى انجلترا ٠ وقد حطم تحرير الأقنان العـلاقة الفيودالية بين السيد صاحب الأرض والفلاح القن وقطع شـوطا كبيرا فى فتح الريف للتسرب الرأسمالى ٠ ولكنـــه لما كان لم يقض رسميا على كوميونات الفلاحين (التى استمرت التنظيم السائد للزراعة) فان مغزاه لم يفهم تماما وكان تأثيره على المذهب « الشعبى » ضئيلا ٠ وبلغ نشاط « الشعبيين » ، مدعما بجماعات ارهابيـــة تعلن اعتناقهـــا للمذهب « الشعبى » ، ذروته فى السبعينات من القرن الماضى ٠ وكانت أول ترجمة روسية للمجلد الأول من « رأس المال » ، التى ظهرت منذ ١٨٧٢ ، من عمل أحد الشعبيين اسمه دانيلسون ٠

ودفع الصراع ضد باكونين ماركس وانجلز الى التوغل أكثر فى الجدالات الروسـية ٠ وفى ١٨٧٥ نشر انجلز ، ردا على هجوم تيكاشـيف « الشعبى » الروسى ، مقالا عن « العلاقات الاجتماعية فى روسـيا » أشار فيه ، بضدة ، الى أن تحرير الاقنان « وجه أقوى ضربة للملكيـة المشتركة » وأن « الملكية المشتركة فى روسيا قد تجاوزت منذ مدة فترة ازدهارها واقتربت من نهايتها كما تدل كل الظواهر » ٠ ولكنـه أضاف بعض عبارات أخرى فتحت مجالا لجدال طويل :

« ومع ذلك فمما لا جدال فيه أن هناك امكانية لتحويل هذه الصورة المشتركة الى صورة أعلى ، اذا أمكن الاحتفـاظ بها الى أن تنضج الظروف لمثل هذا التحول ، واذا أمكن أن تنمو بطريقة تجعل الفـلاحين يبدأون فى فلاحة الأرض مشـتركين لا منفصلين ، عنـدئذ سينتقل الفلاحون الروس الى صورة أعلى متجنبين المرحلة المتوسطة التى تقوم على الملكية البورجوازية الصغيرة . ولكن ذلك لا يمكن أن يحدث الا فى حالة قيام ثورة بروليتارية ناجحة فى غرب أوروبا قبل الانهيار النهائى لهذه الملكية المشتركة — وهى الثورة التى تضمن للفلاح الروسى الظروف الضرورية لمثل هذا التحول ، وبخاصـة الوسـائل

المادية التى تتطلبها الثورة فى النظام الزراعى باكمله الذى يرتبط بها»(١) .

والشروط التى وضعها انجلز مهمة . فلا يوحى هذا الرأى بأن روسيا تستطيع بجهودها الخاصة أن تعبر مرحلة الرأسمالية البورجوازية وتصل الى الاشتراكية مباشرة ، بتحويل مؤسسات المشاركة المنحدرة من تاريخها الفيودالى مؤسسات اشتراكية . أن ما يوحى به هو أن بروليتاريا البلاد المتقدمة ، بعد أن تنصر فى ثورتها ، سيكون فى وسعها أن تحمل روسيا معها الى الاشتراكية دون أن تمر روسيا نفسها بالمرحلة الرأسمالية ، وليس فى ذلك المفهوم شىء غير منطقى اذا اعتبرنا اوروبا وحدة واحدة . ولم يلق ماركس نفسه أى بيان عام فى ذلك الوقت ، ولكنه ايد وجهة نظر انجلز كما يبدو من خطاب أرسله بعد ذلك بعامين الى صحيفة روسية ردا على مقال يتهمه بالعداء نحو الروس . وانكر فى الرد أنه وصف فى أى وقت من الأوقات « طريقا عاما لا بد أن تمر به كل الأمم » ، ولخص موقفه بحكم سلبى ولكنه يلقى أضواء على الموضوع :

« اذا استمرت روسيا فى الطريق الذى سارت فيه منذ ١٨٦١ ، فانها ستحرم من اجمل فرصة اتيحت لأية أمة أن تتجنب كل تقلبات النظام الرأسمالى »(٢) .

وسرعان ما تعقدت القضية بظهور مجموعة نشطة من الماركسيين الشبان فى روسيا انشقت عن « الشعبيين » واتخذت موقفا مضادا على خط مستقيم لهم ، فهاجمت الكوميونات الريفية بوصفها مجرد بقايا فيودالية ودعت الى ضرورة تنمية الرأسمالية فى روسيا كمقدمة للثورة البروليتارية ، وغادر زعماء هذه الحركة ، بليخانوف وأوكسلرود وفيرا زاسوليتش ، روسيا فى أواخر السبعينات من القرن الماضى وانشأوا فى ١٨٨٣ « جماعة تحرير العمل » (٣) فى سويسرا . افترض زعماء هذه المجموعة . واستمروا يفترضون ، أن الخطة المنظمة للثورة كما جاءت فى البيان الشيوعى تنطبق على جميع البلاد ، وأن الاشتراكية لا يمكن أن تتحقق فى روسيا الا عن طريق مرحلة متوسطة من الرأسمالية .

وكان من دواعى دهشتنا ان هذه الخطة طرحت جانبا بواسطة أحد واضعيها . وفى فبراير ١٨٨١ كتبت فيرا زاسوليتش الى ماركس تطلب اليه توضيح رأيه فى كوميون الفلاحين الروس . ومما يدل على مدى

---

(١) ماركس وانجلز «دراسات» XV ص ٢٦١ .

(٢) نفس المرجع ص ٣٧٥ — ٣٧٧ .

(٣) انظر ص ٤ من المجلد الاول .

احراج السؤال لماركس أنه كتب ثلاثة مشروعات ردود مختلفة وجدت بين أوراقه . وفى النهاية طرحها جميعا واكتفى بخطاب قصير يوضح فيه ان التحليل الذى جاء فى « راس المال » أساسه الظروف الغربية التى اختفت منها المشاركة فى الملكية منذ أمد بعيد ، وهو لا ينطبق على روسيا التى لا تزال فيها مثل هذه الملكية باقية فى صورة كوميونات الفلاحين . وعبر عن اعتقاده أن «هذه الكوميونات نقطة دعم لاعادة بناء روسيا اشتراكيا » ، ولكنه أضاف انه « اذا اريد ان تؤدى هذه الوظيفة فانه من الضرورى ازالة كل المؤثرات الضارة التى تحيط بها من جميع الجوانب ثم ضمان ظروف طبيعية لنموها الحر »(١) . ولم يذكر ماركس فى ١٨٧٧ ولا فى ١٨٨١ الشرط الرئيسى الذى جاء فى رأى انجلز فى ١٨٧١ من فكرة انتصار الثورة البروليتارية فى أوروبا الغربية .

ولكنه فى العام لتالى اشترك مع انجلز فى التوقيع على مقدمة الترجمة الروسية الجديدة للبيان الشيوعى التى تضمنت آخر راى مشترك لهما عن الشئون الروسية :

« ان المسألة الآن هى : هل تستطيع الكوميونات الروسية أن تنتقل مباشرة الى أعلى صورة شيوعية لشغل الأرض ؟ أم هل لابد ، على النقيض من ذلك ، أن تمر بنفس عملية التحلل التى حددت النمو التاريخى فى الغرب ؟

والجواب الوحيد لهذا السؤال فى الوقت الحاضر هو كما يلى . اذا كانت الثورة الروسية ستؤدى الى ثورة عمالية فى الغرب ، بحيث تكمل كل منهما الأخرى ، عندئذ يمكن أن تصير طريقة شغل الأرض المعاصرة فى روسيا نقطة البداية للنمو الشيوعى »(٢) .

وتوحى دراسة هذه النصوص بأن ماركس وانجلز فى أخريات حياتهما — وربما ماركس أكثر من انجلز — كانت تدفعهما رغبة انسانية فى ارضاء حماس مؤيدى « الشعبيين » بغرس الايمان بامكانيات الكوميونات الروسية أكثر مما تبرره ظروف روسيا أو يبرره أى تفسير منطقى « للبيان الشيوعى » أو « لرأس المال » . وقد مات ماركس فى ١٨٨٣ ، واستمرت الرأسمالية تنمو فى روسيا ، ومعها قوة المجموعة الماركسية ، وبدا « الشعبيون » ، وقد وقعوا فى أحابيل الارهاب التى لا مخرج منها ، يفقدون نفوذهم . وأكد بليخانوف ، فى سلسلة من

---

(١) ماركس وانجلز «دراسات» XXVII ص ١١٧ — ١١٨ .

(٢) نفس المرجع XV ص ٦٠١ .

المقالات والنشرات الممتازة أن كوميونات الفلاحين لا يمكن أن تتحول الا الى تنظيمات بورجوازية ، وليست شيوعية ، وأن « اشتراكية الفلاحين البورجوازية » لا يمكن أن تؤدى الى الشيوعية ؛ وفى المؤتمر التأسيسى للدولية الثانية فى باريس سنة ١٨٨٩ أعلن متحديا « ان الثورة الروسية ستنتصر كثورة بروليتارية ، والا فانها لن تنتصر مطلقا » .

وجاءت المجاعة الروسية الكبرى فى ١٨٩١ فدفعت المشكلة الزراعية الى الصدارة مرة أخرى . وكان من السهل أن تعزى الكارثة الى الآثار الضارة للرأسمالية على كوميونات الفلاحين ، أو الى التخلف وعدم الكفاءة المتأصلين فى نظام الكوميون نفسه على السواء . ولكن أيا كان التشخيص فانه كان من الواضح أن هناك عمليات تاريخية تحدث آثارا لا رجوع فيها . وتراجع انجلز بهدوء عن التنازلات التى كان قدمها هو وماركس منذ خمس عشرة سنة الى « الشعبيين » . وسجل التراجع فى خطاب كتبه فى فبراير ١٨٩٣ الى دانيلسون ، أحد الشعبيين القدامى ، الذى كان قد كتب بحثا يندد بمقدم الرأسمالية كسبب للمجاعة . ولم يكن انجلز على استعداد لانكار مساوىء الرأسمالية .

ولكن الأمر لم يعد يتعلق بذلك . ففرصة تجنب هذه المساوىء قد فاتت فعلا — هذا اذا كانت قد وجدت أصلا . وقد صارت كوميونات الفلاحين جزءا من « الماضى الميت » ، ولم يعد فى وسع روسيا أن تهرب من مصيرها الرأسمالى :

« ان التاريخ هو أكثر الآلهة قسوة . فهو يقود عربته الحربية المنتصرة فوق أكوام من الجثث ، لا فى الحرب فحسب ، بل فى أوقات النمو الاقتصادى (السلمى) أيضا » . (١)

وقد أعاد هذا الحكم القاسى روسيا الى مكان طبيعى فى الخطة الثورية كما جاءت فى « البيان الشيوعى » . وبذلك انطفأ شعاع الامل فى تخطى مساوىء الرأسمالية بالنسبة لروسيا كما قال ماركس وانجلز من قبل . وفى العام التالى قال انجلز فى تأكيد « ان تطور الكوميونات الى صورة من التنظيم الشيوعى لا يمكن أن تأتى من داخلها ، بل من البروليتاريا الصناعية فى الغرب وحدها » ، وأن « الشيوعية الزراعية المتخلفة من النظم الاجتماعية البدائية لم تؤدقط ، بقوتها الذاتية ، الا

(١) نفس المرجع XXIX ص ٢٠٦ .

الى انحلالها »(١) . وعندما بدأ لنين يكتب فى التسعينات الماضية ، تبع بليخانوف بتحمس فى نضاله ضد « الشعبيين » ، وجعل تنمية الرأسمالية فى روسيا فكرته الرئيسية . ولكن بعض الحجج القديمة ستظهر بعد سنين عديدة ، وفى اطار مختلف تماما ، فى الجدل حول « الاشتراكية فى بلد واحد » وتجميع الزراعة .

وأيا كانت الخلافات التى تثور حول الطريق الذى يتحقق به الهدف ، فان ماركس وانجلز لم يتحولا قط عن نقطة رئيسية : ان الزراعة الجماعية الكبيرة شرط لا غنى عنه للاشتراكية . وقد كان السبب فى الجاذبية المؤقتة « للشعبيين » هو أن نظرياتهم بدت وكأنها تحقق هذا الشرط . وفى السنة الأخيرة من حياة انجلز عاد الى الغرب فى مقال طويل عن « المسألة الفلاحية فى فرنسا والمانيا » ، وحاول أن يجيب على سؤال محير . فذهب الى أن الثورة البورجوازية ، فى حين أنها حررت الفلاح فى غرب أوروبا من مركزه الفيودالى والتزاماته الفيودالية فانها أدت مع ذلك الى جعل مصيره أسوأ ماديا ومعنويا مما كان بحرمانه من دفاع الكوميون الذى يسير نفسه ذاتيا والذى كان هو عضو فيه ، فتعرض بذلك لصدمات الاستغلال الرأسمالى تعرضا كاملا وتحول الى « بروليتارى مقبل » . لماذا اذن يعتبر الفلاح عموما الديمقراطية الاجتماعية ، حزب بروليتاريا المدن ، ألد أعدائه ؟ كان ذلك لأن الديموقراطيين الاجتماعيين وضعوا فى برامجهم سياسة تأميم الأرض التى بدت للفلاح خطرا يهدده بفقد القليل من الأرض الذى يملكه .

وقد وضع انجلز حدا فاصلا بين صغار وكبار الملاك ، وكان الأولون يغلبون فى فرنسا والمانيا الغربية ، والثانون فى مكلنبرج وبروسيا الشرقية ، مع اجزاء المانيا الأخرى فى وضع متوسط . وفيما يتصل بصغار الملاك وضع المعضلة بصراحة قائلا : « اننا لا نستطيع أن نكسب الى صفنا صغار الفلاحين بسرعة الا اذا قدمنا لهم وعودا لا نستطيع أن نفى بها قط » . وهذه الوعود ستعفيهم فى الواقع من دفع الايجار والديون وتضمن لهم ملكية ارضهم أبديا . والديمقراطيون الاجتماعيون لا يستطيعون ، متسقين مع أنفسهم ، أن يدعوا الى سياسة تعمل على ادامة نظام الملكيات الصغيرة الذى يتناقض مع مبادىء كل من الاشتراكية والكفاية الانتاجية . ولكنهم ليسوا فى حاجة للقيام بحملة ضد الفلاح الصغير :

(٢) نفس المرجع II, XVI ص ٣٨٧ ، ٣٩١ — ٣٩٤ .

« فأولا – نحن نرى الدمار الحتمى للفلاح الصغير ، ولكن ليس هناك ما يدعو للعمل على التعجيل به مطلقا بتدخلنا .

وثانيا – من الواضح بنفس الدرجة اننا عندما نستولى على قوة الدولة ، لن نفكر فى تجريد الفلاح الصغير (سواء بتعويض أو بدونه فهذا لا يهم) من أرضه بالقوة ، كما سنضطر أن نفعل مع كبار أصحاب الأراضى . فمهمتنا فيما يتصل بصغار الفلاحين هى أولا تحويل انتاجهم الخاص وملكيتهم الخاصة الى انتاج جماعى وملكية جماعية – ولكن ليس بوسائل القوة ، بل بأسلوب النموذج الصالح وبعرض المعونة الاجتماعية بهذا الهدف »(1) .

وفيما يتصل بالمزارع المتوسطة الحجم التى تستخدم عمالا مأجورا فان الاشتراكيين أكثر اهتماما بطبيعة الحال بالعمال منهم بالملاك . ولكن حتى فيما يتصل بالملاك ، لا يتعلق الأمر بتدميرهم بقدر ما يتعلق « بتركهم لمصيرهم » ، لأنهم يواجهون الخراب فعلا من منافسة الزراعة الرأسمالية الأكثر تقدما فى صورة واردات الغلال من عبر الأطلنطى . وعلى أى الاحوال فان تحطيم الضياع الكبرى ليس غرض الاشتراكيين : فالمالك الكبير كان ، طبقا لمعاييره ، منتجا أكثر كفاءة من الفلاح الصغير . ومنذ سنة ١٨٥٠ كان ماركس قد اقترح ، فى صدد دعوته الى تأميم الأرض كجزء حتى من البرنامج البورجوازى الثورى ، ان « الأرض المصادرة يجب أن تبقى ملكا للدولة وتحول الى مستعمرات للعمال لتفلح بواسطة اتحادات من البرولتاريا الريفيين ، التى تتمتع بهذه الطريقة بجميع ميزات الزراعة الكبيرة » (2) . وذهب انجلز الآن الى أنه ، كما أن الصناعة الرأسمالية الكبيرة قد نضجت للتحول الى صناعة اشتراكية ، فان الضياع الرأسمالية الكبرى يمكن أيضا أن تصير مزارع جماعية اشتراكية .

« فهنا أيضا قد مهد السبيل فعلا لتحول الفلاحة الرأسمالية الى فلاحة اجتماعية ويمكن تنفيذه على الفور تماما كما فى حالة مصانع هركروب أوهرفون شتوم مثلا . فضلا عن أن هذه الفلاحة الاجتماعية الكبيرة تعتبر نموذجا للفلاحين الصغار يبين مزايا المشروع التعاونى الكبير » (3) .

---

(1) استشهد لينين بهذه الفقرة («دراسات» XXIII ص ٣٠٨) دفاعا عن سياسة التساهل مع الفلاحين المتوسطين .

(2) ماركس وانجلز « دراسات » VIII ص ٤٨٧ .

(3) نفس المرجع II, XVI ص ٤٤١ – ٤٦١ .

وهكذا كانت وصية انجلز النهائية فى مسألة الفلاحين هى تجديد الاصرار على مبدأ الزراعة الكبيرة كعنصر أساسى فى الاشتراكية ، وايحاء بأن الضياع الرأسمالية الكبيرة قد نضجت للتحويل المباشر الى مزارع اشتراكية للدولة ، ومحاولة لقيادة الفلاح المالك الصغير فى الطريق الحتمى الى الملكية الجماعية بأساليب الاقناع لا القهر . وكانت هذه الأفكار هى خلفية السياسات الزراعية لجميع الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية طوال العشرين سنة التالية ، وان لم تخفف كثيرا من عدم اطمئنان أغلبية الفلاحين لسياساتهم .

« سيطرة العمال » فى السكك الحديدية

كانت قضية « سيطرة العمال » كما ظهرت فى السكك الحديدية ذات طابع متفرد من ناحيتين . فأولا كانت كل السكك الحديدية الرئيسية فى روسيا ملكا للدولة قبل الثورة ، بحيث أن مفهوم السيطرة التى يمارسها العمال على مشروعات لا تزال تدار بواسطة أصحابها الراسماليين ، تحت هذه السيطرة ، لا ينطبق عليها . وثانيا كانت نقابة عمال السكك الحديدية ، أكبر النقابات فى روسيا وأحسنها تنظيما فريدة فى أنها تضم عمالا كتابيين وفنيين الى جانب العمال اليدويين ، بحيث أن الصعوبات العملية التى تواجه « العمال » عندما يحاولون السيطرة على المصانع لا وجود لها هنا . وقد شجعت هذه المزايا عمال السكك الحديدية فتقدموا للحكومة السوفيتية فى أول يوم لوجودها بطلب رسمى ينطوى على تحد لا يمكن تجنبه أو تأجيله . وعهدت نقابة عمال السكك الحديدية فى ادارة شئونها الى لجنة تنفيذية مؤلفة من حوالى اربعين عضوا (« اللجنة التنفيذية للسكك الحديدية لعموم روسيا » Vikzhel) بينهم اثنان قيل فى وقت ثورة أكتوبر أنهما بلشفيين ، وثلاثة آخرون يعطفون على البلشفية والباقى من الثوريين الاجتماعيين اليساريين واليمينيين والمناشفة والمستقلين (١) . فقد كانت نقابة السكك الحديدية ، مثل كل النقابات التى يتمتع فيها العمال المهرة بصوت غالب ، راديكالية أكثر منها ثورية . ومنذ لحظة ثورة اكتوبر تولت « اللجنة » ادارة السكك الحديدية من تلقاء ذاتها وتصرفت كسلطة منفصلة . وبايجاز لعبت دور لجنة المصنع الهائل الحجم التى تمارس « سيطرة العمال » . ولم تعترف بأية سلطة سياسية ، ولا بأية مصلحة سوى المصلحة المهنية لعمال السكك الحديدية .

(١) مصدر المعلومات عن تكوين اللجنة هو بونيان وفيشر « الثورة البلشفية ١٩١٧ — ١٩١٨ » ص ١٥٣ .

وقد جاء التحدى فى أوضح صورة مسرحية فى اليوم التالى لثورة أكتوبر فى المؤتمر الثانى لسوفيتات عموم روسيا . وكان كامنيف قد قرا فى الجلسة الثانية والأخيرة للمؤتمر فى ٨ نوفمبر ١٩١٧ قائمة اسماء مجلس القوميسيرين الجديد ، المؤلف كله من البلاشفة ، التى ترك فيها منصب القوميسير الشعب للمواصلات « شاغرا بصفة مؤقتة » . وفى نهاية الاجراءات طلب ممثل لجنة السكك الحديدية الكلمة ، ولكن كامنيف رفض بوصفه رئيسا للجلسة . وأدى ذلك الى « ضجة فى صالة الاجتماع » وبعد « مفاوضات طويلة » اتفق على أن يسمح للمندوب بأن يلقى بيانا . وعندئذ قرأ بيانا أعد قبل ذلك بواسطة اللجنة . وفيه ان اللجنة اتخذت « موقفا سلبيا من الاستيلاء على السلطة بواسطة اى حزب سياسى واحد » ، وأعلنت انها ، الى أن تتألف « حكومة ثورة اشتراكية مسئولة أمام الجهاز المفوض من الديمقراطية الثورية بأكملها » ، ستتولى الاشراف على السكك الحديدية ، وان الأوامر التى تصدرها هى التى ستطاع فقط ، وهددت بقطع المؤن عن بتروجراد اذا بذلت أية محاولة لاتخاذ اجراءات اضطهادية ضد عمال السكك الحديدية . ولم يكن فى وسع كامنيف أن يرد رسميا على هذا الهجوم بشىء سوى بالاصرار على السلطة السيادية لمؤتمر سوفتيات عموم روسيا . وصاح عامل سكك حديدية آخر من الصالة مهاجما « لجنة السكك الحديدية » واصفا اياها بأنها « جثة سياسية » وأعلن أن « معظم العمال قد تحولوا عنها منذ أمد طويل » . ولكن هذا البيان كان لا يزال بعيدا جدا عن الوقائع ، ومن ثم لم يكن له وقع كبير . (١)

وكان موقف لجنة السكك الحديدية قد تجاوز « سيطرة العمال » كما تفهم عادة : لقد كان موقفا سندكاليا فى أقصى صور السندكالية تطرفا . ومع ذلك فقد كان مجلس القوميسيرين عاجزا ، وظلت السكك الحديدية فى يد « اللجنة » ، وبعد ذلك بيومين اضطر البلاشفة ، اثر انذار نهائى يهدد باضراب عام فى السكك الحديدية (٢) ، الى الدخول فى مفاوضات مع الأحزاب الاشتراكية الأخرى لتأليف حكومة ائتلافية . وطالت المفاوضات ، وأدت الى استقالة مجموعة من البلاشفة الذين اعتقدوا ان لنين وتروتسكى يتخذون موقفا متشددا (٣) أكثر مما ينبغى .

ولكن بعد أن بدا أن الموقف قد وصل الى طريق مسدود ،

(١) « Vtoroi Vseross S'ezd Sov. » ١٩٢٨ ص ٧٠ — ٩٠ .
(٢) بونيان وفيشر ، المرجع السابق ص ١٥٥ — ١٥٦ .
(٣) انظر المجلد الاول ص ١٠٨ — ١٠٩ .

استؤنفت المفاوضات ثانيا فى مؤتمر مندوبى الفلاحين لعموم روسيا الذى انعقد فى بتروجراد فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٧ . وبعد خمسة أيام تم الاتفاق الذى عين بمقتضاه ثلاثة من الثوريين الاجتماعيين اليساريين فى مجلس القوميسيرين ، وأيدت « لجنة السكك الحديدية » الاتفاق ، وشغل عضو رسمى من اللجنة منصب قوميسير الشعب للمواصلات الحالى .

وكان الحل الوسط الذى تم الوصول اليه مع لجنة السكك الحديدية قلقا وثبت أنه كان أقصر حتى من الائتلاف الحكومى . وقد عقد مؤتمر لنقابة عمال السكك الحديدية لعموم روسيا جلسة فى وقت انعقاد « الجمعية التأسيسية » واصدر – باصرار اللجنة – قرارا بالثقة بالجمعية بأغلبية صغيرة . وكان المقصود بذلك هو تحدى البلاشفة والحكومة . بيد ان البلاشفة كانوا قد تحسسوا موقعهم وصاروا على استعداد لمقابلة التحدى بالعمل . وكانت جمهرة عمال السكك الحديدية أكثر تعاطفا مع البلاشفة من المعتدلين الذين يسيطرون على «اللجنة» . وانسحبت الاقلية المهزومة من المؤتمر وألفت مؤتمرا منافسا لعمال السكك الحديدية ، واستمع هذا المؤتمر الى خطاب سياسى طويل من لنين (١) . ثم أنشأ لجنته التنفيذية الخاصة به (التى عرفت باسم Vikzhedor لتمييزها عن اللجنة الأخرى) مؤلفة من ٢٥ بلشفيا و ١٢ من الثوريين الاجتماعيين اليساريين وثلاثة من المستقلين . وحظى المؤتمر الجديد ولجنته التنفيذية باعتراف مجلس القوميسيرين رسميا على الفور ، وصار أحد أعضاء هذه اللجنة ، روجوف ، قوميسيرا للمواصلات وبقى أمامها أن تنفذ الأوضاع الجديدة . ولتحقيق هذا الهدف أثارت الحكومة السوفيتية الآن مبدأ « سيطرة العمال » لكى تقضى على سلطة اللجنة الأولى على مستخدمى السكك الحديدية . وصدر قرار تنظيمى فى ٢٣ يناير ١٩١٨ ، لعله أكثر الاجراءات الى أصدرها السوفييت صراحة فى سندكاليته ، يعهد بادارة كل خط من خطوط السكك الحديدية الى سوفيت ينتخبه عمال هذا الخط ، والسيطرة العامة على جميع السكك الحديدية فى روسيا الى مؤتمر مندوبى عمال السكك الحديدية لعموم روسيا . (٢)

(١) لنين « دراسات » XXII ص ٢٢٦ – ٢٤٢ . وقد انعقد المؤتمر فى نفس الوقت مع مؤتمر نقابات عموم روسيا فى يناير ١٩١٨ ، ولكن يبدو انه لم تكن بين المؤتمرين علاقات ، ومما له مغزى بالنسبة لقوة كل منهما وأهميته ان لينين وجد وقتا ليلقى خطابا بنفسه فى مؤتمر السكك الحديدية ، ولكنه أرسل زينوفيف ليتكلم باسم الحزب فى مؤتمر النقابات .

(٢) نشر القرار فى الصحيفة الرسمية لقوميسيرية المواصلات وتوجد منه فقرات مترجمة فى كتاب بونيان وفيشر ، المرجع السابق ، ص ٦٥٣ – ٦٥٤ .

وقد استطاع هذا التنظيم الذى بنى من اسفل القضاء على « اللجنة التنفيذية للسكك الحديدية » القديمة ، التى كانت تعمل بكفاءة رغم موقفها العدائى ، وان يقيم بدلا معها اللجنة الجديدة التى كانت مجرد ظل ولكن موقفها ودى . ولكنها لم تصر ، ولم يكن فى مقدورها أن تصير ، أداة فعالة فى ادارة السكك الحديدية الروسية ، وعندما انتهت ازمة برست ليتوفسك وصار من الممكن مرة أخرى ، ومن الضرورى ، العودة الى قضايا التنظيم الداخلى ، تولت الحكومة السوفيتية بنفسها المسألة . وقدم قوميسير الشعب للعمل الى اللجنة التنفيذية المركزية لعموم روسيا تقريرا تناول بلباقة وبتفصيل « الفوضى والانحلال » فى السكك الحديدية الروسية (١) . وكان ذلك مقدمة لمرسوم أصدره مجلس القوميسيرين فى ٢٦ مارس ١٩١٨ منح قوميسير الشعب المواصلات « سلطات دكتاتورية فى المسائل المتعلقة بالنقل بالسكك الحديدية » .

وكان من الواضح أن وظيفة مؤتمر عمال السكك الحديد لعموم روسيا قد تحددت بانتخاب أعضاء هيئة تعمل مع القوميسير ؛ وكانت نتيجة هذه الانتخابات خاضعة لموافقة مجلس القوميسيرين واللجنة المركزية التنفيذية ، وتحددت صلاحيات هذه الهيئة بحقها فى رفع ما تريده الى مجلس القوميسيرين واللجنة التنفيذية المركزية فى حالة الاختلاف مع القوميسير (٢) . ولم يكن من العسير الدفاع عن هذا المرسوم وتبريره برغم ما يبدو فيه من حسم ، وقد قال لنين فى اللجنة التنفيذية المركزية: عندما أسمع مئات الالوف من الشكاوى ، وعندما يكون هناك جوع فى البلاد ، وعندما نرى ونعرف أن هذه الشكاوى على حق ، وأن لدنيا الخبز ولكن لا نستطيع نقله ، فاننا عندما نواجه باحتجاجات الشيوعيين اليساريين وسخريتهم ضد اجراءات مثل مرسومنا الخاص بالسكك الحديدية » – ثم أبدى علامة ازدراء (٣) . لقد كانت السكك الحديدية نموذجا مصغرا للصناعة الروسية . وكانت « مفتاح » الموقف ، كما قال لنين بعد ذلك . ومن ثم كانت السياسة التى اتبعت معها نموذجا للسياسة الصناعية ككل . وقد افادت سيطرة العمال فى تحقيق غرضين على التوالى . فقد حطمت النظام القديم الذى كان معاديا للثورة ، وعندما اتبعت الى نتيجتها المنطقية أثبتت بما لا يدع مجالا للشك الحاجة الى صور جديدة من السيطرة أكثر حزما ومركزية .

(١) « Protokoly Zasedanie VTs IK 4 Sozyia » ١٩٢٠ ص ٤٤ – ٤٥ .

(٢) « Sbornik Dekretov i Postanov. Khoz. » ١٩١٨ ص ٨٢٠ – ٨٢٢ .

(٣) لنين « دراسات » XIII ص ٤٩٠ .

المطبعة الثقافية

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٠/١٧٤١